أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري

الجزء الثالث

مشروع لم يكتمل

(1979-1988)

دار الغرب الإسلامي

تونس

أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري

الجزء الثالث : مشروع لم يكتمل

(1988-1979)

دار القصبة للنشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحمد طالب الإبراهيمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية - قسنطينة
مكتبة كلية الآداب و العلوم الإنسانية
رقم الجرد: 12701

مذكرات جزائري

الجزء الثالث

مشروع لم يكتمل

(1979-1988)

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية - قسنطينة
مكتبة كلية الآداب و العلوم الإنسانية
رقم الكتاب: 920/14

دار القصبة للنشر
فيلا 6، حي سعيد حمدين - 16012، الجزائر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة

ها هو الجزء الثالث من مذكرات تمثّل - أكثر من مسيرة إنسان - مراحل بناء بلد بعد ليل استعماري طويل. في الجزء الأوّل منها أفصحتُ عن أحلام شاب جزائري عاش محن الالتزام بقضية مقدّسة هي تحرير وطنه. وفي الجزء الثاني أشرتُ إلى مساهماته المتواضعة في إعادة تشييد الدولة الجزائرية بقيادة الرئيس الراحل هوّاري بومدين.

في هذا الجزء الثالث، يجد القارئ نظرة موجزة عن المرحلة اللاحقة (جانفي 1979 - نوفمبر 1988) مع الرئيس الشاذلي بن جديد. أقدّم شهادة حول ما جرى من أحداث في الثمانينيات من القرن الماضي معتمدا في ذلك المنهج الخلدوني لاستخلاص العبرة منها لفهم الفترة الراهنة. خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة أرهقتُ نفسي، حين كنتُ وزيرا مستشارا، بجانب رجل أولى مسؤولياته كرئيس للدولة كلّ اهتماماته، وعيا منه بأنّ أيّ كبوة ستكون مكلفة. أمّا السنوات السبع الأخيرة، حين صرتُ وزيرا للشؤون الخارجية، فقد اجتهدتُ في أن تكون أقوالي وأعمالي مشرفة لبلادي وتخدمُ مصالحه العليا.

لا أستبعدُ أن يكتشف القارئ خيبة أمل المؤلّف بعد عشرية من العمل. وهذا حقيقي. حينما يخفتُ الحماس، وتنمحي معالم الطريق، ويغيبُ رفقاء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدرب، حينئذ يجب مغادرة الساحة دون ندم أو حسرة. وهكذا انسحبتُ من المسؤولية في سنّ السادسة والخمسين دون أن أترك الكفاح السياسي. وسيُخصّص الجزءُ الرابع من المذكرات - بحول الله - للمرحلة الممتدّة من نوفمبر 1988 إلى أفريل 2004.

وللأسف، إنّ خيبة الأمل هذه تفاقمت مع مرور الزمن. أكتبُ هذه الكلمة سنة 2011، أي بعد ثلاثة وعشرين عاما من التقاعد، تلت ثلاثة وعشرين سنة من المشاركة في الحكومة، حيث خدمتُ قضية أساسية تكمن في العمل من أجل استقلال الوطن وسعادة المواطنين، ووقفتُ إلى جانب المستضعفين وكلّ من يجهر بكلمة «لا» في الأوقات الحاسمة.

وكانت معركة شائكة لأنّ جهودي قصد إدراج الأخلاق في السياسة باءت بفشل نسبي. وعند خريف العمر يغمرُني شعور بالاشمئزاز أمام المشهد الراهن. وأشمئزُ أكثر من تصريحات المتعصبين والمنبطحين وتصرّفات المُتخمين والفاسدين الذين ينعمون بالامتيازات وبالمنابر في الوقت الذي تُلجم فيه أصوات النزهاء وأنصار الحقّ الذين يُرغمون على العزلة. كما أشمئزُ من مجموعة من القساة الغلاة الذين يتستّرون بالدين، وهم لا يعون جوهر الدين. ويشمُل هذا الاشمئزاز القادة العرب والمسلمين الذين يعتبرون كلّ مشروع غربي حتمية تاريخية غير مدركين أنّ المقاومة هي السبيل الوحيد لفرض احترام هويتنا ولاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني.

يرى بعض الفلاسفة أنّ الانتقال من الثورة إلى الدولة ينطوي حتما على نوع من الخيانة. غير أنّي أشهد أنّ الأمور لا تبلغُ هذا الحدّ، بل الشعورُ السائد هو خيبةُ الأمل خاصة بالنسبة للذين يؤمنون بأنّ للأخلاق مكانا في السياسة. لكنّ هذه الخيبة لا تحولُ دون الاحتجاج وحتّى الثورة... وهكذا تدور عجلةُ التاريخ. وبعبارة أوضح، يجب الاعترافُ - في الوقت

الذي تحتفلُ فيه الجزائر بالذكرى الخمسين لاستقلالها - أنّ ثورة نوفمبر لم تُحقّق جميع أهدافها ممّا يستدعي من الشباب الجزائري نفسا جديدا لاستكمال هذه الأهداف.

يبدو لي أنّ الجيل الذي أنتمي إليه، والذي نجح في تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، لم يفلح بصفة كاملة في تبليغ الرسالة - مع تطويرها - إلى الأجيال الصاعدة. والخطاب الرسمي اليوم عاجز على حشد العزائم وإذكاء الحماس. وأخشى ما أخشاه أنّ الآمال التي تولّدت في عهد بومدين تتحوّل إلى كابوس.

ولذا، فإنّ نهضة جديدة ضرورية، يكون هدفها أخلقة الحياة السياسية ودمقرطتها والقضاء على الاستبداد والاضطهاد والفساد ونشر العدالة الاجتماعية، لأنّ أخطر ما تُصاب به أمّة من الأمم هو أن يكون شبابها فاقدا للأمل. إنّ الأزمة الخطيرة التي عاشتها بلادنا ومضاعفاتها الحالية تفوق طاقة البشر كيفما كانت كفاءاتهم... والحقيقة، أنّني لم أفقد في يوم من الأيّام إيماني بالعامل الإلهي في صيرورة التاريخ.

حريّ بي أن ألفت نظر القارئ إلى أنّ هذا الجزء لا يعتمد على الذاكرة فحسب، بل اعتمدتُ في بلورته على دفاتري الشخصية التي كنتُ أدوّن فيها يوميًا العديد من الملاحظات وكذلك الخطب التي ألقيتُها في المحافل الوطنية والجهوية والدولية، ثمّ التقارير التي كنتُ أقدّمها لرئيس الجمهورية حول المهام التي قمتُ بها، وفي الأخير بعض التعليقات التي نشرتها الصحافة الوطنية بإيعاز من وزارة الشؤون الخارجية.

وفي الختام، أتقدّم بالشكر للقرّاء الذين ما زالوا يغمرونني برسائلهم بعد قراءة الجزأين الأوّلين من المذكّرات. ولكنّني بلغتُ سنّا لا أطرب فيها للإطراء ولا أنزعج من الانتقاد (أعترف أنّ هذا الأخير قليل).

كما أشكر بعض الأصدقاء ومساعدي القدماء، خاصة عمر سرّاج ومحمّد غوالمي، الذيْن تفضّلا بقراءة مخطوط هذا الجزء الثالث وأدخلا عليه بعض التعديلات.

سألني أحدهم : «هل قُلت كلّ شيء ؟» أجبتُ بهذه الجملة الرائجة عند جنرالات فرنسا الذين جاءوا لإبادة الشعب الجزائري في القرن التاسع عشر : «إنّ السرّ في ولادة الملل عند القارئ أن يقول الكاتبُ كلّ شيء».

والله وليّ التوفيق

أحمد طالب الإبراهيمي

الجزائر في الخامس من جانفي 2012

اضافة لهذه الطبعة

أتقدّم بالشكر الجزيل للأساتذة الذين تداولوا على نقل النصّ الأصلي لهذا الكتاب إلى اللغة العربية : مرزاق بقطاش ثم عبد العزيز بوباكير ثم حميد عبد القادر، وكذا للأخ بلعيد محمد السعيد وبنت أخي خولة طالب الإبراهيمي اللذين رافقاني في مراجعة هذه الترجمة، وعلى الرغم من الجهد المبذول اعترف أن الأسلوب لم يرق إلى المستوى المطلوب، فمعذرة للقارئ الكريم.

وهكذا تصدر اليوم هذه الطبعة لتفادي المزيد من تأخرها عن الطبعة الفرنسية التي صدرت في أكتوبر 2013.

أ. ط.إ

الجزائر في 6 مارس 2014

القسم الأول

وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية

جانفي 1979 - ماي 1982

الفصل الأول

مؤتمر جبهة التحرير الوطني
وانتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد

في يوم 28 ديسمبر من عام 1978، شيّع الشعب الجزائري الرئيس الفقيد هواري بومدين إلى مثواه الأخير. لم يسبق لأيّة جنازة أن حظيّت بمثل تلك المشاعر من التأثر العميق[1]، وما زلتُ أحتفظ في أعماق وجداني بصور بالغة الألم عن ذلكم المشهد. وقد عكست وسائل الإعلام الوطنية هذه المشاعر، فعلى سبيل المثال نشرت يومية «الشعب» في أربعينية رحيل الفقيد ملحقا حمل العنوان التالي : «ثلاثة أيّام حزينة في تاريخ الجزائر»، ووضعتُ مقدمة لذلك الملحق.

ظلّت الجزائر، خلال الأيّام الأولى من عام 1979، تعيش تحت وطأة الصدمة التي أحدثتها وفاة بومدين، ذلك لأنّ رحيله المفاجئ هزّ قلوب جميع المواطنين، وأثار كثيرا من التأثّر خاصة في العالم الثالث. وقد عكس التنويه بخصال هذا الرجل ومواقفه عمق المصاب الجلل.

يمكن تلخيص ما يكنّه الشعب لرئيسه في كلمات ثلاث : حب واعتراف ووفاء. إنّه حب للمناضل الدائم الذي عرف المواطنون فضائله عبر السنين من تفان ونزاهة وصلابة في الطبع، تصحبها شفافية مرهفة وإحساس

---

(1) أنظر مذكرات جزائري، الجزء الثاني، ص. 482-485.

بالشرف والكرامة، وميل إلى التقشف ووعي عميق بالدولة، مع بساطة ظاهرة وغيرة جارفة على الوطن. ثمّ إنّه اعتراف ينطوي على كثير من الاعتزاز بالعمل الذي أنجز تحت قيادته، والذي حوّل الجزائر خلال عقد واحد إلى ما صارت عليه في الداخل، وما مثّلته من ثقل في الخارج. وأخيرا، إنّه الوفاء للخط السياسي الذي سطّره والتوجيهات الواردة في الميثاق الوطني الذي سهر على إعداده قبل عرضه على الشعب للمناقشة والمصادقة عليه عن طريق الاستفتاء.

يثوى بومدين في مربّع الشهداء بمقبرة العالية، لكنّ قبره موجود في قلوب الأحياء، شأنه في ذلك شأن العظماء من الرجال. غير أنّ ما يحزّ في النفس هو أنّنا لم نكن ندرك أنّه بعد رحيل بومدين ترحل معه، إلى حد ما، معاني الإباء والنزاهة وهيبة الدولة.

تمّت عملية نقل السلطة دون أيّ إشكال، إذ إنّ رابح بيطاط، رئيس المجلس الشعبي الوطني، اضطلع، بموجب الدستور، خلال مدة أقصاها 45 يوما، برئاسة الدولة في انتظار انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وفي شهر جانفي 1979، انشغل رفقاء الرئيس الراحل بتحضير المؤتمر الرّابع لحزب جبهة التحرير الوطني. لم تكن زعامة بومدين موضع خلاف مدّة حياته، لكن غداة رحيله، وبغض النظر عن التنافس بين يحياوي وبوتفليقة، ظهرت قوى سياسية لتعويض القطب الرئاسي. فهناك من جهة الجيش والأمن العسكري، ومن جهة أخرى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يعتبر نفسه السلطة الأدبية المؤهّلة لمنح الشرعية للحكم وأركانه.

وأدرك الناس كلّهم أنّه من الضروري تسوية مشكل خلافة بومدين في المقام الأوّل، إذا ما أريد للمؤتمر أن يجري دون أيّ إشكال. فبالنسبة لأعضاء مجلس الثورة، لم يكن هناك أيّ شك في أنّ خليفة بومدين يجب

أن يُعيّن من بينهم. وخلال اجتماعاتهم اليومية. أفصح اثنان عن طموحهما من بين أعضاء المجلس الثمانية[1]، وهما محمد صالح يحياوي، الذي يسيّر جهاز حزب جبهة التحرير الوطني، وعبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية، الذي يعتمد على صحبته الطويلة لبومدين. انقسم مجلس الثورة إلى ثلاث مجموعات، وهي الشاذلي وبلهوشات يدعّمان يحياوي. وأحمد دراية والطّيبي العربي يدعّمان بوتفليقة. بينما أصر كلّ من عبد الغني وبن شريف على رفض الحسم بين المترشحين : رفض الأوّل المترشحين الاثنين، واعتقد الثاني أنه الأجدر بالرئاسة.

ولما لم يستطع مجلس الثورة استخلاص أغلبية لصالح أحد المترشحين، لجأ كل واحد منهما إلى استمالة المترددين داخل قيادة الجيش والإعلام والإدارة العليا والقطاع الاقتصادي بمناسبة عقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

احتدمت هذه المنافسة من استفحال العديد من الإشاعات التي كانت رائجة في تلك الأيّام. وزادت كذلك من نشاط بل من غليان طبقة سياسية معبّأة ومجتمعة في العاصمة من أجل المشاركة في ذلك الحدث السياسي العظيم المتمثل في انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني. وهو المؤتمر الذي كان من المفروض أن يعقد من أجل الدفع بحركية جديدة للثورة، بآفاق تنذر بتغيّرات كبيرة ضمن ما كان ينعت «بالقيادة السياسية» ينعقد، في آخر الأمر، لتعيين خليفة لبومدين.

---

(1) كان مجلس الثورة عند إنشائه في 1965 يضمّ 27 عضوا ولم يبق عند وفاة بومدين إلاّ ثمانية. البعض منهم توفي : مدغري وشابو وسعيد عبيد وصالح سوفي وبوحجّار ومحند أولحاج والعقيد عبّاس. وعزل البعض الأخر لسبب أو لآخر : بومعزة ومهساس ومنجلي وقائد والزبيري والشريف بلقاسم وخطيب وبوبنيدر.

في هذا السياق بالذات، جرت حملة انتخابية تمهيدية بين المترشحين الاثنين، بعد أن زعم كلّ واحد منهما أنّه الوريث الحقيقي لبومدين، ومن ثمة الأقدر على خلافته والسير على دربه.

عمل بوتفليقة، الذي ينتمي إلى الدائرة الضيّقة للرفاق الحميمين للفقيد، على توظيف هذا التقارب كي يبدو الوريث الطبيعي لبومدين. أما يحياوي، فيرى أنّ الوريث الحقيقي هو ذلك الذي يشاطر الرئيس الراحل نفس الأفكار السياسية والأيديولوجية، ويتمسك بوضعها موضع التطبيق، ويعمّمها لصالح الفئات الشعبية الكادحة، وليس ذلك الذي ينادي بالتفتح الليبرالي، مشيرا بذلك إلى الميول المعروفة لدى منافسه.

وفي هذا الصراع، بدا أنّ الكفة تميل لصالح يحياوي، الذي يمكّنه موقعه كمنسق لجهاز الحزب أن يعتمد على قاعدة نضالية مضمونة ونشطة تشمل الوطن كلّه، وعلى جهاز دعائي مدرّب أحسن تدريب لتعبئة الجماهير. وفضلا عن ذلك، فإنّ هذا الجهاز تدعّمه المنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية المتوغلة في القطاع الاقتصادي والمجتمع المدني. ثمّ إنّ هذا الموقع الجيّد يسمح له من جهة أخرى بامتلاك منبر دائم يخاطب المواطنين منه وذلك بالاستفادة من تغطية إعلامية متعددة الأشكال من صحافة وإذاعة وتلفزيون. وفوق ذلك كلّه، يأمل في اكتساب امتيازات بالنسبة للمواعيد الانتخابية القادمة (المؤتمر والرئاسيات الخ...).

أما بالنسبة لبوتفليقة، فإنّ نقطة الضعف تكمن على وجه التحديد في غياب التجذر الشعبي والقاعدة الاجتماعية، وهو النقص الذي يجتهد للتغلب عليه، فاستغل أوّل فرصة لتداركه بقراءة كلمة التأبين خلال مراسيم تشييع جنازة بومدين. ينبغي أن أوّضح في هذا السياق أنّ هذه الكلمة حُرّرت بأمانة الحزب، وكان من المفروض أن يلقيها يحياوي.

غير أنّه في اللحظة الأخيرة وأمام دهشة الجميع، سُلّم الخطاب إلى بوتفليقة، الذي تقدّم بخطى ثابتة نحو المنصّة المقامة قرب القبر المفتوح، وهو المثوى الأخير لبومدين، وألقى خطبة بقيت راسخة في الذاكرة. إنّها فرصة استثنائية وذات بعد سياسي كبير مُنحت لبوتفليقة كي يتدارك بطريقة جميلة نقصه قياسا بمنافسه.

هناك ثلاثة أسباب أساسية أعطت لهذه اللحظة الحاسمة وقعا كبيرا :

1 - إن آلاف المواطنين في بيوتهم، وفي أماكن العمل، وحيثما كان ذلك ممكنا، تابعوا مباشرة على أمواج الإذاعة وعلى شاشة التلفزيون، هذا الحفل التأبيني الذي أعيد بثّه مرات عديدة. وهكذا، ففي ظرف دقائق معدودات، فإنّ ذلك المسؤول الذي لم يكن يعرف عنه إلاّ أشياء قليلة، رُبطت صورته فجأة بصورة الفقيد، راعيه السياسي، ممّا ساعده على تجاوز جميع أشكال النقص في الدعاية والشهرة.

2 - إن إلقاء كلمة التأبين يتولاها عادة في أنظمة الحزب الواحد، خاصة في الديمقراطيات الشعبية، خليفة الفقيد. وهو يشكّل رمزيا عملا من أعمال الترسيم، يكون متبوعا بالطقوس الرسمية، وعليه، فإنّ العديد من الملاحظين في الداخل والخارج سارعوا إلى التكّهن بأنّ بوتفليقة هو الذي وقع عليه اختيار أصحاب القرار أو (صانعو الملوك) من رجال الخفاء.

3 - إنّ بوتفليقة الذي كان واعيا بأهمية الحدث بالنسبة لمستقبله السياسي لم يفوّت على نفسه هذه الفرصة، فألقى كلمة كان لها صدى واسع، لما انطوت عليها من نبرة مؤثرة في الإلقاء وبلاغة في التعبير، وما ظهر عليه من تأثر، مدعما بذلك صورة الصديق الحميم، وخاصة صورة الوريث الطبيعي لبومدين.

وبعد كلمة التأبين، ظنّ كثير من الناس أنّ الأمر حُسم، وممّا عزّز ذلك قرار الرئيس المؤقت رابح بيطاط بتعيين بوعلام بن حمودة على رأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الرابع، بينما كان متوقعا أن يتولى ذلك محمد الصالح يحياوي، وفق ورقة العمل التي حدّدها له الرئيس الراحل قبل وفاته.

ويعني هذا القرار الجديد ضمنيا إقصاء ليحياوي وانحيازا لمنافسه.

صارت نتيجة هذا الصراع أشدّ إبهاما وغموضا، وعلى غرار كثير من الحالات المشابهة، فإن منافسا ثالثا لم يكن منتظرا برز ونجح، وذلك بفضل نشاط ثلاثة ضباط سامين من الجيش الوطني الشعبي، وهم قاصدي مرباح ومصطفى بلوصيف ورشيد بن يلس، الذين رأوا أنّ الوضع ينذر بالخطر على البلد كلّه، بل هو يحمل العديد من المفاجآت، لأنه يهدّد التلاحم الوطني ووحدة الجيش، ويزرع بذور التكتلات الجهوية والفئوية التي لا تُطاق. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتجاوز هذه العقبة الحساسة، حسبهم، في إبعاد مصدر هذه الأخطار بالذات، أي المتنافسين الظاهرين، والبحث عن مرشح ثالث يكون محل إجماع. وفي عدة مرّات، روّجوا لهذا الحل في دوائر ضيّقة، وهو الأمر الذي يسمح للبلاد - حسب رأيهم - بأن تجتاز بسلام هذه المرحلة الصعبة من تاريخها.

وبمساعدة بعض المديرين المركزيين لوزارة الدفاع الوطني، وأغلبية قادة النواحي العسكرية استطاعوا أن يضمنوا، بلمسات متتابعة، النهوض بالمرشّح، الذي يبدو أنّه الأكثر استجابة لمتطلبات المرحلة. ويتعلق الأمر بالشاذلي بن جديد، عضو مجلس الثورة وقائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) والضابط الأقدم في أعلى رتبة في السلم العسكري.

ولد هذا الرجل في شرق البلاد، حيث التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في أوائل الثورة. وبعد الاستقلال أمضى جلّ حياته العسكرية على رأس

الناحية العسكرية الثانية في عاصمة غرب البلاد. وبفضل ما يتميّز به من خصال إنسانية، تبنّاه السكان بكل سهولة، واتخذ له زوجة من عائلة معروفة في مدينة «مازونة»، مرسّخا بذلك موقعه الاجتماعي في هذه الناحية : رجل له جذوره في شرق البلاد، يتلاءم جيّدا مع محيطه الجديد، ويتبناه سكان الغرب الجزائري. وهذه الملامح تجعله شبيها ببومدين - إذ إن بومدين ينحدر، أيضا، من الشرق الجزائري، ولكنّه قاد الولاية الخامسة أو ولاية الغرب. وبدلا من أن تكون هذه المميّزات كلّها مجموعة من نقائص وسلبيات، انتهى الأمر بها إلى أن تجعل منه المرشح المثالي لمختلف القوى السياسية العاملة. وبالفعل، فبالنسبة لجميع الفرقاء، فإن الأمر الملّح هو اجتياز المرحلة الانتقالية بقيادة مرشح يحظى بالإجماع، ويمكن أن يترك مكانه بسهولة في الوقت المناسب للرجل القويّ الذي يرى نفسه الأجدر بالمنصب.

إنّ الجيش الوطني الشعبي لم يعد يريد أن يكون تحت تصرف شخص يستطيع أن يسخّره في آن واحد أداة لطموحاته، ويهمّشه سياسيا، وينزع منه قدراته التنظيمية والميدانية، بل إنّ هذا الأمر قد يوحي باحتمال دفعه إلى التمرد... والشاذلي، من وجهة النظر هذه، هو رجل المرحلة. إذ ليس لديه طموحات شخصية معلنة، ولا الطابع الكاريزمي الذي «يشلّ غيره»، بل يحمل شعورا كبيرا بضرورة تلبية مطالب الجيش الاستراتيجية : (تحديث وإعادة تنظيم إلخ...)، وحفظ السلطة المعنوية لمهماته الأصلية، التي ورثها عن جيش التحرير الوطني، الذي ما زال يعتبر نفسه سليله.من هذه الزاوية عيّن الشاذلي بن جديد خلال اجتماع مضيّق بوزارة الدفاع الوطني، منسقا لمصالح الجيش بصورة طبيعية، تمهيدا لإقحامه في المعركة السياسية الدائرة. وقُدّم هذا القرار على أنه تقني يهدف إلى ضمان استمرارية الخدمة في صلب مؤسسة حساسة واستراتيجية، لسدّ الفراغ الناجم عن

شغور منصب وزير الدفاع. وهكذا اختير الشاذلي مرشحا للجيش لمنـ
رئاسة الجمهورية أثناء اجتماع لسلك ضباط الجيش الوطني الشعبي
المدرسة الوطنية لمهندسي وتقنيي الجيش Enita، وبذلك زالت د
واحدة، جميع العقبات المؤسساتية، وصادق مجلس الثورة بالإجماع ع
هذا «الاقتراح». وهكذا صار الشاذلي عشية عقد المؤتمر الرابع لجبـ
التحرير الوطني المرشح الوحيد لخلافة الرئيس بومدين في قيادة البلا

إنّ هذا التحليل هو ثمرة اتصالاتي التي تكاد تكون يومية مع مجمو
الفاعلين، خاصة مع قاصدي مرباح. ولعلّه من المفيد التذكير بواقعة كاد
تدفع بالأمور في مجرى آخر مجهول العواقب : ذات صباح، طرق بابي بوعلا
بن حمودة على الساعة السابعة ليخبرني بتطوّر خطير قائلا : «إنّ العقيد بن
شريف الذي قابلته مساء أمس، كشف لي أنّه يوجد تحت إمرته عشرون ألف
رجل، وهو عازم على الاستيلاء على السلطة بعد أن يلقي القبض على جميع
زملائه في مجلس الثورة». وأضاف : «أعتقد أنّه في مقدورك أن تثنيه عن
عزمه، وأن تفكك مفعول هذه القنبلة». وبعد ساعة، كنّا في منزل بن شريف.
وحضرت زوجته المقابلة. بدأ اللقاء بشرح أسباب معارضته للمرشحين الاثنين،
اللذين أعلن عنهما : «يحياوي، لأنّه يقودنا رأسا إلى الشيوعية، ولأنّه يرى في
ليبيا نموذجا مثاليا، وبوتفليقة، لأنّه مناصر لليبرالية، وخاضع للأمريكيين!»

سألتُه : فما هو الحلّ إذن ؟

أجاب قائلا : ولم لا أكون أنا المرشّح ؟

– «هل ترى أنّ هذا الاقتراح يحظى بتأييد شعبي ؟

– أجل، من تبسة إلى تلمسان.

– هل الذين يناصرونك تحرّكهم مشاعر التعاطف معك ؟

– دون جدال.

– ما رأيك في بن حمودة وفي المتحدث ؟

– أعتبركما صديقين لرأيهما اعتبار كبير عندي.

– إننا نرى أنّ الذين يحبّونك ينبغي أن ينصحوك بعدم السعي وراء هذا المنصب، خاصة إذا كنت ستبلغه عن طريق العنف. هل فكّرت في مصير بومدين، الذي فتك به مرض عضال، وهو في سن الخمسين ؟ الأمر يتعلق هنا بمسؤولية ثقيلة، يكون لحملها انعكاس على صحتك وحياتك العائلية.».

وشحب عندئذ وجه السيّدة بن شريف، التي كانت تنصت إلينا. أما زوجها، فقد وعدنا في ختام الزيارة بأنه سيبذل قصارى جهده لإيجاد حلّ بعيدا عن كل تدخل عسكري.

وبعد أيام قليلة، أخبرنا بن شريف بسير بقية الأحداث، فقال إنّه خلال اجتماع مجلس الثورة الذي أعقب حديثنا معه في بيته، وبغاية تفكيك خيوط العقدة، اقترح اسم الشاذلي بن جديد، بوصفه أقدم ضابط في أرفع رتبة لخلافة بومدين. وأضاف إنه تفاجأ بالإجماع حول الشاذلي، الذي انهمرت دموعه من شدّة التأثر، قبل أن يتمالك نفسه ويعقب : «شكرا على ثقتكم، أطلب منكم فقط ألاّ تتدخلوا في قراراتي، وبالمقابل، أعدكم بأنّ لا أحد منكم سيدخل السجن». وأضاف بن شريف أن الشاذلي فاجأ مجلس الثورة في اليوم الموالي بالعدول عن قراره، معللا ذلك بقوله : «خلافا للاتفاق الذي تمّ بيننا، فقد زارني "الطيبي العربي" مساء أمس مقترحا عليّ اسمي بوتفليقة لمنصب الوزير الأوّل، وأحمد دراية وزيرا للداخلية». وفي ذلك الاجتماع، حسب بن شريف، سارع الطيبي إلى سحب اقتراحه وعادت الأمور إلى مجاريها[1].

---

(1) كذّب الرئيس الشاذلي بصفة قاطعة هذه الرواية وذلك أثناء لقاء بيننا، في 15 أفريل 2012 ،عندما جاء لتعزيتي إثر وفاة شقيقتي.

قد يكون هناك من لا يصدّق صحة هذه الرواية، إلا أنّ الثابت أن الاجماع حصل حول اسم الشاذلي بن جديد، الذي استهان بقدرته على الحكم (وهذا خطأ في التقدير) كل واحد من المتنافسين الثلاثة. (هذا إذا أضفنا مرباح إلى يحياوي وبوتفليقة)، إذ ظنّوا أنّ الشاذلي مهيأ فقط لتسيير المرحلة الانتقالية دون مشاكل، وأنّه بعد وقت ما، سيترك كرسي الرئاسة. وقد بيّن المستقبل أنّ هذا الرجل استخدم جميع الصلاحيات المرتبطة بوظيفة «القطب الرئاسي» الذي وضعه بومدين، وعرف في ظرف سنة واحدة، ودون أيّة أزمة، كيف يتخلّص من جميع منافسيه بتنظيم مؤتمر طارئ لحزب جبهة التحرير الوطني، ويشكّل فريقه، ويستقر مطوّلا «كرئيس كامل» و«مستقل»، وذلك لا يعني أبدا أنّ طموحات الحالمين بالكرسي توقّفت، بل إنّهم كانوا يراهنون على «عجز» الشاذلي عن الاضطلاع اضطلاعا كلياً بالسلطة، يقينا منهم بأنّ دورهم آت إن عاجلا أو آجلا.

وهكذا، ففي جانفي 1979، كنّا جميعا مشغولين بتحضير مؤتمر جبهة التحرير الوطني وسط أجواء من الترقب، لاسيما أنّ خلافة بومدين (الغائب-الحاضر)، قد عولجت ضمنيا، وحرب الخلافة التي كان يتنبأ بها الملاحظون الأجانب لم تنشب.

وفي اليوم الثاني من جانفي، نصّب السيّد بيطاط، رئيس الدولة بالنيابة، لجنة لتحضير المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني، اجتمعت بدءا من 5 جانفي، وهي مكوّنة من بن حمودة وبن يحى وطالب وعبد السلام ومولود قاسم ومعزوزي ومرباح وهجرس. ومن 8 إلى غاية 16 من الشهر نفسه، عقدت اللجنة الفرعية الخاصة بالنصوص الأساسية واللوائح، التي أترأسها اجتماعات مطوّلة.

وفي يوم 17، طلب مني الشاذلي، الذي كان يتهيأ لتولي مقاليد الحكم إعداد مذكرة عن الوضع العام في البلاد قبيل عقد المؤتمر. فسلّمته مذكّرة بعنوان (من أجل استعادة الأمور وتنظيمها)[1]، سبق أن حررتُها في نوفمبر 1978، بطلب من الرئيس بومدين عند توديعه في موسكو. وهي أفكار حول كيفية تصحيح زمام الأمور في البلاد. لم يستلم بومدين هذه المذكرة بسبب مرضه ووفاته، فآلت إلى خليفته.

إنني مقتنع بأنّ بومدين، لو كُتب له أن يعيش طويلا، لقام بتحويرات يفرضُها تطوّر المجتمع والتحوّلات التي حدثت في المحيط الدولي، وهو المعجب بالتجربة الصينية، التي كان يتابعها خطوة بخطوة. كان على استعداد لاستلهام (التحديثات الأربعة) التي أطلقها دين سياوبينغ عام 1979 على وجه التحديد : إعادة إقرار الملكية الخاصة من أجل بعث الحيوية في القطاع الفلاحي، الأخذ باقتصاد السوق، الإنتاج الصناعي المكثّف من أجل التسويق، ففتح الحدود ومراقبتها. وكانت الجزائر ستسير تدريجيا نحو التفتّح في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، دون أن تتخلّى عن خياراتها الأساسية في العدالة الاجتماعية وفرض الصرامة الأخلاقية وتعزيز الطبقة الوسطى.

وفي يوم 22 جانفي، وعلى سبيل الصدفة، استقبلتُ ضابطين ساميين : أحدهما في الصباح، وهو العقيد الهاشمي هجرس، الذي أبلغني أنّ عددا من رفاقه في الجيش يتمنون أن أبقى إلى جانب الرئيس القادم، الذي سيكون في حاجة إليّ أكثر من بومدين، وذلك في صالح البلاد. أما الثاني فقد زارني بعد الظهيرة، وهو العقيد عبد الحميد الأطرش، الأمين العام

---

(1) أنظر الملحق الأوّل ص. 641.

لوزارة الدفاع الوطني، مصحوبا ببلقاسم نابي المستشار بالرئاسة، الذي ألحّ عليّ بقبول «منصب الوزير الأول الذي سينشأ قريبا»، حسب زعمه.

ضابط سام ثالث، هو قاصدي مرباح، رئيس الأمن العسكري، ذلك الذي توطّدت علاقتي به من خلال ملف الصحراء الغربية، ثمّ مرض بومدين، زارني هو الآخر عدّة مرّات. ولمّا كان مدركا لمشاعري حينئذ، فإنّه ما انفك يُردّد عليّ قائلا : «يجب عليك أن تُواصل خدمة بلدك، مع بومدين أو بدون بومدين».

أما داخل اللجنة التحضيرية فقد جرت المناقشات هادئة وجدية. كان الهدف الأوّل منها توضيح القانون الأساسي لهذا المؤتمر، وكيفية اختيار المندوبين : البعض يريد اللعب على الكلمات بالحديث عن مؤتمر (فوق العادة)، أيّ بصلاحيات أقلّ من مؤتمر عاد. ويستند هذا الفريق في ذلك إلى عدم وجود قوانين أساسية، وأنّ القوانين التي ستتم المصادقة عليها لا يمكن أن تطبّق إلاّ على المؤتمرات القادمة. ومن جهة أخرى، فإنّ النصوص التي تُعرض على المؤتمر لم تُرسل إلى القاعدة والمندوبين في الآجال الكافية لتمكينهم من دراستها.

من جهتي، أرى أنّه لا ينبغي التوقّف عند هذا النوع من الاعتبارات، لأنّ الأمر حسم بجعل المؤتمر هو الرابع من نوعه، مما يعني أن الأمر يتعلق بمؤتمر عادي ذي سيادة، كأيّ مؤتمر آخر (المؤتمرات غير العادية لا يمكن ترقيمها). وهذا المؤتمر بالخصوص هو الذي قرّر بومدين عقده : كلّ واحد منا يتذكر الأهمية التي أولاها لتلك الجلسات التي كان يجب أن تبعث روحا جديدة في الثورة وفي البلاد، وذلك بالخروج بقيادة سياسية جديدة.

الأمر يتعلّق إذن بمؤتمر سيادي. لا يمكن ولا يجب أن يكون مجرّد غرفة تسجيل. وفي المؤتمر، مثلما جرت العادة في جميع هيئات الحزب، يجب

تطبيق قواعد المركزية الديمقراطية، تمشيا مع نص الميثاق الوطني، أي بالتركيز في آن واحد على المركزية، التي هي مرادف للتلاحم، وعلى الديموقراطية، التي هي ضمان لانضمام طوعي من جانب الأقليّة إلى رأي الأغلبية.

فلنتذكّر إذن بأنّ بومدين هو الذي قال في خطابه للأمة قبل عام من ذلك : «أنتهز هذه المناسبة كي أؤكّد إيماني من جديد بأنّ حل المشاكل التي تعرفها البلدان في طور النمو، على غرار الجزائر، يكمن في تنظيم نقاش ديموقراطي مفتوح على جميع الهيئات. ذلكم هو المعنى الحقيقي للمركزية الديموقراطية، التي هي الضمان الوحيد أمام جمود الحزب الواحد».

إنّ مشاريع القوانين واللوائح التي أعدّت للمؤتمر ليست إلاّ قاعدة للنقاش، ومضامين تلك المشاريع لا تُعرض على الآخرين إلاّ بعد مناقشتها وتعديلها والمصادقة عليها أو رفضها من قبل المؤتمر.

هذه الاعتبارات تسمح بتحديد إطار لنقاش وارد من أجل الوصول إلى الإجماع. وينبغي العودة إلى الميثاق الوطني، الذي لا يدعو إلى تجنّب المناقشات، أو التعتيم على الخلافات المحتملة حول نقطة معينة فحسب، بل يحصرُ «واجبات كل مناضل في النقد والنقد الذاتي... وعلى المناضل أن يكون شجاعا في الدفاع عن آرائه، وألاّ يتردد في الكشف عن النقائص واقتراح الحلول لها». يلي هذه المناقشات مباشرة الحسم، ولكنّ من ذا الذي يحسم ؟ أهم القياديون ؟ فأين إذن هي الديمقراطية الموجودة ضمنيا في المركزية الديموقراطية ؟

وهناك اعتراضات أخرى منها على سبيل المثال، اللجوء إلى التصويت الذي ينطوي على مخاطر، لأنه يسمح ببروز أغلبية وأقلية، مما قد يؤدي

إلى الانقسام، وظهور معارضات وأحقاد مؤسفة تشكل خطرا على انسجام الحزب ووحدته. وذلك يعني أنّنا نكون قد نسينا أنّ المناقشة حدثت بين مناضلين في صلب حزب تقوم وظيفته على قواعد نصّ عليها الميثاق الوطني. فبعد حرية التعبير، «على المناضل في ما إذا ثبت أن رأيه هو رأي الأقلية أن ينضم إلى رأي الأغلبية»، وذلك بغاية تحقيق «انضمام واسع للديموقراطية بشكل منظم ودقيق».

وهكذا، فإنّ الميثاق الوطني الذي لا يتحدث عن التوافق، يسلّم على الصعيد التنظيمي بوجود أغلبية وأقلية ولا يعتبر ذلك عيبا أو خطرا، ذلك لأن المسألة تتعلق بمناضلين، التزموا حين انضمامهم إلى الحزب باحترام إحدى قواعده الجوهرية، والتي نجدها أيضا في دستور 1976، بنص المادة 99 التالية : « ترتكز المؤسسات السياسية المنتخبة في جميع المستويات على مبدأ الجماعية في المداولة، والأغلبية في القرار، والوحدة في التنفيذ، يتطلب تطبيق هذا المبدأ على نطاق المؤسسات الحزبية الوحدة في العقيدة والإرادة والانسجام في العمل»، وإلا فما الذي يفعله في الحزب المناضل الذي لا يريد تطبيق مثل هذه المبادئ ؟

وعليه، فإنّ كلا من الميثاق الوطني والدستور، يتحدثان عن (الأغلبية) عندما يخصُّ الأمر اتخاذ قرار ما. ولعلّه من المفيد التذكير بأنّ كلمة (توافق) مستخدمة منذ بضع سنوات، خاصة في المنظّمات الدولية، بدءا من منظمة الأمم المتّحدة. ذلك لأنّه منذ بروز العالم الثالث وعدم الانحياز على الساحة الدولية، اصطدمت القوى الكبرى كثيرا بالأغلبية المتمثلة في بلداننا. وترفض هذه القوى الكبرى مثل هذه الأغلبية حتى لا توافق على القرارات المتّخذة. وهكذا، تمّ اللجوء إلى التوافق أكثر فأكثر، عملا بالمثل القائل : «إنّ السكوت من علامات الرضا».

ويمكن قبول مثل هذا الإجراء في بعض الحالات إلى حد ما. لأنّ الأمر يتعلق بدول لا يعني أنها تكون بانضمامها إلى منظمة ما قد تخلّت عن سيادتها أو عن إيديولوجيتها أو عن مصالحها.

أن نجعل من التوافق قاعدة داخل حزب إنما يعني أن هذا الحزب لا يضم مناضلين متساوين منضبطين يكتفون بالموافقة بدل الالتزام. ويعني أيضا، وجود مناضلين لهم مكانة وتأثير أو صلاحيات تجعل من موافقتهم ضرورة لا بد منها. حتى وإن لم يكن هناك أغلبية في جهة أخرى لا ينتمون إليها. وهذا أمر غير معقول، بل هو غير مقبول.

وبخصوص التصويت يمكن التمييز بين طريقتين :

1) لا ينبغي اعتبار التصويت قاعدة مطلقة عندما تناقش مسألة ما. بل ينبغي الاجتهاد دائما للتوصل إلى اتفاق مع مراعاة التوافق بين مختلف وجهات النظر، لكن إن لم يحدث اتفاق في الظاهر. فيجب اللجوء إلى التصويت برفع اليد في العادة، أو استثناء بالاقتراع السري.

2) وعلى العكس من ذلك، فإنّ الاقتراع السري (مثلما تنصّ على ذلك مشاريع القوانين الأساسية) يجب أن يكون القاعدة عندما يتعلق الأمر بانتخاب أشخاص على جميع المستويات. وبالفعل، ففي هذه الحال، إن لم يكن التصويت سريا، فإن النتيجة لا يمكن أن تعتبر حرة لوجود اعتبارات عديدة يمكن أن تدخل في اللعبة، ولو عن طريق البحث عن أنصار، والسلوك الديماغوجي والخوف من المسؤول القادم أو عن طريق توفير الحد الأدنى من احترام الإنسان، بحيث يصعب أن يقول هذا لذاك : « أنا لا أرى فيك الرجل المناسب !».

ولا ينبغي اللجوء باستمرار إلى نظام القائمة المزدوجة. الانتخاب يعني الاختيار بأتمّ معنى الكلمة. ينبغي إعطاء الناخب إمكانية شطب 20 في

المائة على الأكثر من الأسماء المقترحة، وعليه، يجب تقديم لوائح انتخابية تتضمن عددا من المترشحين، يكون أعلى من خُمس عدد المقاعد التي ينبغي شغلها (لا ننسى أن الأمر يتعلق بمناضلين يكونون قد مروا عبر عدد من التصفيات).

بدت لي الاعتبارات السابقة ضرورية لتمكين القارئ من الاطلاع على الجو الذي ساد أشغال اللجنة الموسعة المكلّفة بتحضير المؤتمر، وهي تقدم فكرة عن مناخ المناقشات، التي ميّزت شهر جانفي 1979. لقد حرّكتنا الإرادة لبناء حزب جاد في سياق تاريخي محدّد: فمن جهة، جميع الهيئات المبرمجة تمّ تنصيبها ولا ينقصها سوى التتويج من أجل استكمال البناء، ومن جهة أخرى، يعقد المؤتمر بعد ربع قرن من أول نوفمبر 1954 وفي نهاية القرن الرابع عشر للهجرة، أي بعد اجتياز مرحلتين: حرب التحرير، ثم عملية التشييد والتنمية. وهذه المرحلة الثالثة يجب أن توضع تحت شعار الاستمرارية في الطريق المرسوم، وتدعيم المكتسبات ومواصلة الجهد بغاية إحراز مزيد من التقدم.

وفي هذا الصدد، فإنّ اللجنة الفرعية التي أرأسُها المكلّفة بإعداد مشاريع النصوص الأساسية للحزب، وقوانينه ولوائح المؤتمر الرابع، تقترحُ توجيهات تندرج ضمن هذا السياق، ويمكن الاطلاع على تفاصيلها في وثائق الحزب.

***

جرت أشغال المؤتمر من 27 إلى 29 جانفي، وطويت الصفحة لأنّ أعضاء مجلس الثورة، الذين تحمّلوا مسؤولية تسيير البلاد رسميا بقيادة الرئيس بومدين، يعتبرون اليوم أنّ مهمتهم انتهت، وهم يتقدمون أمام المؤتمر مجرد مناضلين في جبهة التحرير الوطني. ومع ذلك، فإنّ خمسة من بين

الأعضاء الثمانية، سيكونون في المكتب السياسي، وثلاثة آخرين في اللجنة المركزية. وبالنظر إلى تشكيلة المكتب السياسي، يحضرني ما كان بومدين ينوي فعله بترجيح كفّة السياسي على العسكري في هذه التشكيلة.

هناك من الآن فصاعدا، لجنة مركزية انتخبها المؤتمر، وانبثق عنها مكتب سياسي يضطلع بقيادة البلاد. وقد اختير الشاذلي بن جديد، الذي انتخب أمينا عاما للحزب، مرشّح الحزب لرئاسة الجمهورية، وهو قرار صادق عليه الشعبُ خلال انتخابات يوم 7 فبراير. وقبل ذلك، نُظّمت حملة انتخابية عبر البلاد، وترأستُ شخصيا مهرجاني وهران وسيدي بلعباس.

وفي يوم 9 فبراير، أدّى الشاذلي اليمين القانونية بقصر الشعب أمام أعضاء المكتب السياسي وبحضور أعضاء آخر حكومة لبومدين، التي تولّت تصريف الأعمال منذ وفاته. وبذلك، لم تعرف الجزائر الفراغ السياسي أو الفوضى اللذين كانت الأوساط الغربية تراهن عليهما.

وفي العاشر من فبراير، قابلني يحياوي، الذي بدا كأنّه رجل المرحلة القويّ كي يلحّ عليّ من أجل التعاون فيما بيننا قصد توزيع المهام في المكتب السياسي وتشكيل الحكومة الجديدة. فهناك، حسب رأيه، تياران يرتسمان في المكتب السياسي : النواة الصافية الصلبة الوفيّة لخط بومدين، وتيار ليبرالي يريد أن يتخلّص من إرث الرئيس الراحل. أجبتُه بأنّني أحدد موقفي وفقا للأفكار، وليس حسب الأشخاص.

استقبلني الشاذلي مطوّلا يومي 11 و14 فبراير، وأطلعني على سرّ غريب مؤداه أنّه خلال البحث عن خليفة لبومدين، اقترح عليه يحياوي أن يشغل الرئاسة على أن يعيدها إليه بعد ستة أشهر. وأضاف، وهو يشير إلى رأسه : «كيف تجرأ بتقديم هذا الاقتراح، في حين أنّ شعر رأسي لم يبيّض

قبل الأوان، إلاّ من مواجهة المناورات العديدة التي خرجتُ منها سالما ؟». قلتُ له إنّ مصلحة الجزائر تشغلُ بالي، وبالتالي لا أخضعُ في مواقفي لسلطان العواطف.

وفي يوم 24 فبراير، نبّهتني كلّ من شقيقة بومدين وبنتُ أخته إلى حالة الإهمال، التي يوجد عليها قبر الرئيس الراحل. وفي اليوم التالي، توجّهتُ صحبة آيت مسعودان إلى مقبرة العالية للتأكّد من ذلك. وفي اليوم نفسه، أعطى الشاذلي التعليمات من أجل استكمال بناء الضريح في أسرع وقت ممكن.

عقد الاجتماع الأوّل للمكتب السياسي يوم 17 فبراير، وتواصل يومي 18 و19. وفي يوم 25 فبراير، عيّن المكتب السياسي لجنة مكلّفة بتحضير أشغال الدورة الأولى للجنة المركزية، وهي تتشكّل من يحياوي وعبد الغني وطالب وبن يحي وبن حمودة وعبد السلام ومرباح.

وكان الشاذلي قد تعوّد بعد انتهاء اجتماع المكتب السياسي أن يطلب مني مصاحبته إلى مكتبه، حيث يستعرض تدخلات أعضاء المكتب السياسي الأخيرة، ويحاول أن يستشرف الاجتماعات المقبلة. وفي يوم 18، طلب بوتفليقة مقابلته، فأذن له بالدخول، وتفاجأ بحضوري في المكتب. قدّم عندئذ صكّا للرئيس بما تبقى، كما قال، من ميزانيات السفارات، التي وضعت في جنيف في حساب خاص، بموافقة من بومدين. طرح عليه الشاذلي سؤالا واحدا : لماذا، يا ترى، وضع هذا المال في سويسرا، بدلا من أن يُصبّ في الخزينة العمومية ؟. وكان ردّ وزير الشؤون الخارجية مقتضبا : «من أجل بناء مقر جديد للوزارة». ورفض الشاذلي استلام الصكّ، وطلب من بوتفليقة أن يسلّمه لوزير المالية بن يحي، على أن يكون من الأفضل مصحوبا بكشف مفصّل للحسابات. وبعد وقت، أعطى لبن يحي الأمر

بالقيام بتحرّيات من قبل مفتشية المالية في هذا الشأن، وهي التحريات التي دامت أشهرا عديدة، وذلك من أجل تكوين رؤية أوضح لهذا الحساب السويسري. وفي أعقاب ذلك، أقام بوتفليقة لفترة طويلة في الخارج، مع بقائه عضوا في المكتب السياسي إلى غاية جويلية 1981، ووزيرا مستشارا في رئاسة الجمهورية حتى جانفي 1982. أشير هنا إلى أنّ بوتفليقة زارني في مقر الرئاسة يوم 5 مارس 1980 شاكيا من مضايقات مصلحة الرقابة، التي تريد تلطيخ سمعته ومن تعيينه وزيرا مستشارا، معتبرا هذا التعيين إبعادا له عن الساحة السياسية. الإنصاف يقتضي أن نقرّ أنّ الشاذلي عارض بصورة قطعية أيّة متابعة قضائية لزميله السابق في مجلس الثورة، ممّا أدى إلى الحدّ من تحامل بن عودة رئيس لجنة المراقبة بالحزب ضدّه.

تشكيل الحكومة

في صبيحة يوم 7 مارس 1979، دعيتُ مع يحياوي إلى مكتب رئيس الجمهورية، الذي قال لنا إنّ الهدف من هذا اللقاء هو تشكيل حكومة جديدة، وأنّه في حاجة إلى رأينا لأنّه عاش بعيدا عن العاصمة، ولا يعرف معرفة جيّدة إطارات الأمة.

وباستدعائي بدا الشاذلي يستند على عنصرين اثنين: أوّلا كنتُ قريبا جدا من بومدين طوال السنوات الأخيرة، وثانيا، خُيّل لي أنّه يرى في شخصي عنصر توازن في مواجهته لتأثير يحياوي، فأكّدتُ له أنّه مهما تطوّرت الأوضاع، فإنّ يحياوي يظلّ، بالنسبة لي، صديقا عزيزا. قال لنا إنّه طلب من كلّ عضو من أعضاء المكتب السياسي أن يقترح اسمين اثنين، وأطلعنا على قصاصات ورقية يوجد على كل واحدة منها اسمان فعلا. ثم أخبرنا أنّه اتخذ قرارا بإنشاء منصب وزير أول، وإسناده لعبد

الغني. بدأ بحقيبة الشؤون الخارجية، ممّا يشير إلى رغبته في عدم الحفاظ ببوتفليقة على رأس هذه الوزارة. وتحمّس يحياوي قائلا : «إن الشخص الوحيد المؤهل لهذا المنصب هو طالب». وبطبيعة الحال، شعرتُ بالحرج، لأنّ الحديث في هذا الشأن جرى بحضوري. وأمام إلحاح يحياوي، أخبرنا الشاذلي أنّ بيطاط نصحه، على وجه التحديد، بعدم تعيين طالب على رأس وزارة الشؤون الخارجية بسبب وجود حساسية خفية، على حد قوله، بينه وبين بوتفليقة وبالتالي فإنّ أيّ قرار يتخذه طالب سيؤوّل على أنه موجّه ضد بوتفليقة. ولذلك كان بيطاط يفضل بن يحي لهذا المنصب. غير أنّ يحياوي لم يتخل عن رأيه، وقدّم دلائل عديدة من أجل تدعيم اقتراحه. وفي آخر المطاف، أراد الشاذلي أن يعرف وجهة نظري فقلتُ : «بالرغم من رأي يحياوي، فإنّني أرى أن بيطاط على حق، وأنا أوافق على تعيين بن يحي».

وهكذا قضينا ساعتين كاملتين للفصل في منصب وزاري واحد. سألنا الشاذلي : ثم ماذا عن التربية ؟ فاقترح يحياوي اسم عبد الحميد مهري، بينما قلتُ : قبل سنتين عرضتُ على بومدين اسم مهري لهذا المنصب. لكن اليوم، بعد أن عزل مصطفى الأشرف دفعة واحدة حوالي ثلاثين إطارا ساميا في الوزارة، فإنّني أخشى أن نشهد عملية انتقامية نفسها ضد المديرين الذين عيّنهم الأشرف، مما قد يشعل حربا بين المعربين والمفرنسين. ولذلك، أرى مهري، الذي يستحق أن يكون في الحكومة على رأس وزارة الإعلام والثقافة، فوافق الشاذلي.

وبعد الظهيرة، وبغاية استكمال تشكيل الحكومة، جمعنا الشاذلي في نادي الصنوبر موسّعا الاستشارة إلى ثلاثة أعضاء آخرين من المكتب السياسي : بيطاط وعبد الغني ومرباح. وكلّما طرح الشاذلي اسم وزارة، إلا وبادر يحياوي إلى اقتراح شخص لها. وإذا كان هناك من اعتراض حقا، فإنه

اعتراض فاتر. بيطاط هو الوحيد، الذي حاول مرتين ببعض الخجل طرح اسمين اثنين، سبق له أن عرضهما على الشاذلي كتابيا. غير أن الرئيس تظاهر بعدم سماعه، وواصل العمل دون أن يحيد عن قائمة الوزارات التي كانت مطروحة أمامه.

شخصيا، تدخلتُ مرتين :

- عندما اقترح يحياوي صالح قوجيل لوزارة النقل وسط صمت ثقيل. التفت نحوي مدلّلا أنه منذ الاستقلال، لم تنل منطقة باتنة وزارة واحدة. ردّدتُ بأن أصول المرشحين لا تهم، وإنما المعايير الثلاثة التي يجب أن تقودنا في اختياراتنا هي التي حددها بومدين وهي الكفاءة، والنزاهة، والالتزام،

- عندما اقترح يحياوي بلقاسم نبي لمنصب وزير الطاقة، خلفا لسيد أحمد غزالي، الذي نقل إلى الري، اصطدم بمعارضة خجولة من عبد الغني ومرباح. ذكرتُ عندئذ أنه في عام 1977، عندما ورد ذكر اسم غزالي للطاقة، جاء دراية ومرباح يطلبان مني التدخل لدى بومدين لكي يعدل عن قراره، لأن لديهما ملفا ضخما ضده. وأجبتُ بأنني لن أعير بالا لذلك، وأنه إذا كان هناك من ملف، فإن عليهما أن يتحدثا عنه لبومدين. وفي نهاية المطاف، انتهى الأمر بعبد الغني ومرباح إلى تأييد اقتراح يحياوي.

أنهينا اجتماعنا عند الأصيل. كانت الحقائب الوزارية كلّها موزعة باستثناء وزارة الداخلية، التي اقترح لها الشاذلي اسم مرباح، لكن هذا الأخير أجاب : «ولكنّك وعدتني بالأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني». لم يرق هذا الطلب للشاذلي على ما يظهر، لكنّه وافق عليه رغم ذلك. قلتُ في نفسي لو جاء هذا الاقتراح من بومدين لوافق عليه مرباح بدون تردّد. يا لمفارقات الزمن ! وعيّن عبد الغني وزيرا أولا مكلّفا مؤقتا بحقيبة الداخلية في انتظار من يضطلع بشؤونها.

عند اختتام الاجتماع ومغادرة الإخوة، طلب مني الشاذلي الاستمرار إلى جانبه وزيرا مستشارا، كما كان الحال في عهد بومدين. وكان في مقدوري من خلال هذا المنصب أن أحصل على مقرات وميزانية ومستخدمين. لكنّني فضلتُ الاكتفاء بما توافر بين يدي منذ عام1977 : رئيس ديوان وكاتبة، ومكتب يلتقي فيه المستشارون بالرئاسة، وهو غالبا ما يتحوّل إلى «حائط مبكى»، أو إلى «كرسي اعتراف»، خاصة قبيل التعديلات الوزارية والحركة الدبلوماسية وحركة الولاة.. فإلى هذا المكان يتوافد الطالبون والخائبون معا. وأنا، أنصتُ وأسجّل وأنصح وأهدّئ... في هذا المكان كان الرئيس يطلبني مرّات عديدة في اليوم، وإن لم يكن الهاتف كافيا، فإنّني أعبر الساحة إلى مكتبه. إنّه رجل يريد الاطلاع على الملفات ومعرفة الرجال. ولما لاحظتُ اهتمامه المتزايد بالسياسة الخارجية، نصحت له إعطاء الأولوية للمشاكل الداخلية. وهي فكرة سيطرت عليّ إلى درجة أنني قدمتُ عرضا حولها أمام المكتب السياسي يوم 2 أفريل 1979.

وفي نهاية يوم 7 مارس 1979، الذي شهد تشكيل أول حكومة للشاذلي، تأكّد أنّ الرجل القوي في ذلك الوقت هو يحياوي. لا أحد، بمن في ذلك الشاذلي، يتجرّأ على مواجهته علنا. إنّه الوحيد الذي كانت له استراتيجية واضحة للوصول إلى السلطة، وهو الوحيد الذي يقدّم الاقتراحات دون أيّ تردّد. أمّا الآخرون فيكتفون بردود أفعال باردة، كأنّما هم في خشية من إزعاج الرئيس الحقيقي، الذي يظنون أنّه رئيس المستقبل. كان يبدو لي أنّ يحياوي ينتظر الفرصة أمام تذبذب زملائه السابقين في مجلس الثورة لتسلّم السلطة مباشرة، كما كان يردّد أصحابُه.

والظاهر أنّ الطامحين في خلافة بومدين أساؤوا تقدير أبعاد شخصية

CamScanner ممسوحة ضوئيا بـ

الشاذلي، الذي لم يكن بالبساطة التي يتصوّرونها، والذي لم يكن على استعداد للتخلّي عن المنصب بسهولة.

في 28 أفريل 1979، اجتمع في جلسة عمل كلّ من الوزير الأوّل عبد الغني وبن يحيى ومرباح وطالب. خُصّصت الجلسة للتحضير لزيارة الوزير الأوّل الأسباني آدولفو سوارس. وقد شهد شهر ماي توافد مجموعة من القادة الأجانب على العاصمة، وكأنّهم يريدون التأكّد من أنّ خلافة الرئيس بومدين تمّت بخير. فهكذا جاء رئيس نايجيريا أوبانسانجو، ورئيس مالي طراوري في الثالث من ماي، ثمّ على التوالي عبد الفتّاح إسماعيل من اليمن في 20 ماي، والقائد الليبي القذّافي في 24 ماي، والرئيس تيتو في 28 منه، وأخيرا، ملك الأردن حسين في الرابع من جوان. باغت هذا الأخير الجميع عندما أقرّ، أثناء المباحثات الرسمية التي حضرتُها إلى جانب الشاذلي، أنّه يتمنّى أن يتولّى الدكتور طالب الإبراهيمي منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية. فوجئتُ بهذا الاقتراح الذي لم يُعر له الشاذلي أيّ بال.

الفصل الثاني

إنشاء مجلس المحاسبة

(جوان 1979 - جويلية 1980)

لم أتوقّف يوما منذ بلوغ الشاذلي سدّة الرئاسة عن الإلحاح عليه من أجل فتح ملف الرقابة، مذكّرا إياه، على وجه الخصوص، بحديثنا في مستغانم في عهد الرئيس الراحل بومدين[1].

والواقع، هو أنّني منذ عامين أو ثلاثة، شعرتُ بأنّ مشاكل التسيير تتصدر اهتماماتنا، بل إنّها صارت ملحّة، بحكم التقدم الحاصل في قدراتنا الصناعية، تلك القدرات التي ينبغي تثميرها عن طريق إبداء مزيد من الحرص على التنمية والإنتاجية وتحسين المداخيل، وذلك باستخدام الإمكانيات البشرية والمادية استخداما رشيدا. لقد انصبّت المناقشات، التي دارت حول الميثاق الوطني في أحد جوانبها، على الرقابة لتفادي بعض الانحرافات والقضاء عليها، مثل اختلاس أموال الأمة وتجاوزات السلطة والمحاباة والرشوة وإهمال العناية بحل مشاكل المواطنين إلخ..

وإذا ما عدنا إلى الوظائف الثلاث التي يمكن استخلاصها من التسيير الاقتصادي بصورة إجمالية، أي القيادة والتنفيذ والمراقبة، فعلينا الاعتراف بأنّ هذه الوظائف كانت متداخلة إلى حدّ ما - في بعض الأحيان-

---

(1) مذكرات جزائري ،الجزء الثاني، ص 257.

وهذا خطأ تمّ استدراكه بعد مناقشة الميثاق الوطني. الرقابة بوجه خاص لم تحظ بالعناية الجديرة بها. ولم تكتس إلا طابعا قطاعيا أو ظرفيا. في حين أنّ الميثاق خصّص لها فصلا كاملا وأعطاها طابعا دائما ومنسّقا. ثم إنّ الدستور الذي أفرد أحد فصوله «لوظيفة الرقابة» يحصر مهمة الرقابة في المادة 184 في «التحرّي في الظروف التي يتمّ فيها استخدام وتسيير الوسائل البشرية والمادية من طرف الأجهزة الإدارية والاقتصادية للدولة وكذا تدارك النقص والتقصير والانحراف والتمكين من قمع الاختلاس وكلّ الأعمال الإجرامية ضد الثروة الوطنية. وبالتالي ضمان تسيير البلاد في إطار النظام والوضوح والمنطق».

وبعد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني وتنصيب هيئات الحزب والدولة. احتلّ تنظيم الرقابة الصدارة على جميع المستويات، وفي جميع القطاعات بغية صيانة مكتسبات الثورة، وتفادي الانحرافات والاختلاسات والقضاء على النقائص وتحسين سير المصالح ووحدات الإنتاج، وبكلمة موجزة. ضمان تقدّم جديد للثورة.

وفي 13 مارس 1979، وفي أوّل خطاب إلى الأمّة (كُلفتُ بإعداده)، قال الرئيس الشاذلي : «لن يكون هناك أيّ عذر للذين ينالون من الثروة الوطنية والمكتسبات الشعبية والسيادة الوطنية والمبادئ الثورية».

وفي يوم 16 ماي، صدر بيان عن رئاسة الجمهورية تضمن تعيين أحمد طالب الإبراهيمي، عضو المكتب السياسي، مكلّفا بتحضير النصوص المتعلقة بالرقابة. وخلال الشهر نفسه، وأمام المكتب السياسي، ألححتُ على فتح نقاش واسع حول وظيفة الرقابة من أجل ضبط الأمور بشأن الطريقة التي تُمارس بها وظيفةُ الرقابة. هل هناك غياب للرقابة، أم هي

غير كافية ؟ هل هناك خلل في تصوّر الرقابة. أم هي منظمة تنظيما سيئا وتشكل عائقا من العوائق ؟ ما هو التشريع. وما هي الضوابط المطلوب استكمالها أو مراجعتها أو إدخالها ؟ وكان رأيي أنّ هذا النقاش يمكن تصوُّرُه على صعيدين اثنين :

1. المكتب السياسي (الرقابة السياسية)

أ) هل تمارس الرقابة المعترف بها للمجلس الشعبي الوطني بصورة عادية ؟

إنّ مشروع القانون الخاص برقابة المؤسسات الاشتراكية يمكن أن يمنح الفرصة لتحديد هذه الرقابة. ويبدّد الشعور بعدم الارتياح لدى أغلبية النواب، الذين لا يرون لدورهم فائدة. أو هم في كل الحالات لا يملكون القدرة على المبادرة.

ب) إنّ تطبيق المعايير الثلاثة التي حدّدها الميثاق الوطني تطبيقا صارما : النزاهة والكفاءة والالتزام ومعاقبة الإطارات المخلّة بواجباتها والترقية القائمة على الاستحقاق فقط، هي أفضل وسيلة لمراقبة الإطارات (لجنة الإطارات).

ج) دور الحزب في تطبيق الأخلاقيات واحترامها.

د) بعد المناقشة التي ستجري على مستوى الحكومة حول وظيفة الرقابة اليوم وآفاقها، يتعيّن على المكتب السياسي استخلاص النتائج من أجل تنظيم الرقابة بصورة أكمل وأكثر فاعلية، ومن أجل احترام ما ينصّ عليه الميثاق الوطني، أي «أن تتكامل وسائل المراقبة للحزب والدولة والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة، من أجل وقاية المجتمع وثروته من كل أشكال التجاوز والمساس بأسسه أو بأهدافه».

المكتب السياسي، وحده، هو الذي له سلطة المبادرة للوصول تحقيق «الانسجام بين مختلف وسائل الرقابة»، سواء تعلّق الأمر بالحز بالدولة أم بالمجالس المنتخبة.

2. الحكومة (الرقابة الإدارية)

يمكن الطلب من كلّ وزير إعداد تقرير حول وضع الرقابة في قطاع وتقديم اقتراحات من أجل تحسينها، إن دعت الضرورة إلى ذلك. ويمك بحث النقاط التالية بوجه خاص.

الرقابة الداخلية

أ) الرقابة وفقا للسلم الإداري : «المسؤول الأعلى في السلّم يراقب أعمال مأموريه». هل تمارس هذه الرقابة بصورة عادية ؟ أليس هناك انحرافات (إجحاف، محاباة، تدخلات خارجية ؟) هل يحقّ لممثلي الموظفين النظر في حركة النقل والترقيات ؟ ينبغي هنا، بوجه خاص، استشراف المستقبل بتحديد ما قد يُستحب إدراجه في القوانين الأساسية التي سيجري إعدادها بعد صدور القانون العام للعامل.

ب) رقابة التفتيش : هل هناك سلك قائم للتفتيش ؟ ما هي المجالات التي يغطيها التفتيش (المستخدمون، المصالح، المؤسسات والهيئات..) ؟ ولمن يخضع التفتيش، وما هي الإجابة التي تعطى لنتائج التفتيش ؟

ج) هل الرقابة المالية من أجل تنفيذ الميزانية تتطلب ملاحظات ما ؟ أيّ دور للمجلس الشعبي الوطني في مجال تقديم الاستخلاصات النهائية لتنفيذ قوانين المالية. ؟

د) هل تثير الرقابة على المؤسسات الواقعة تحت الوصاية أيّة ملاحظات ؟

الرقابة الخارجية

هل هناك ملاحظات ينبغي تقديمها في ضوء التجربة المكتسبة عن الرقابة القانونية المعترف بها للهيئات التابعة لوزارة المالية أو التخطيط. علما بأنني لم أشر إلاّ إلى أكثر النقاط أهمية؟ وماذا عن الرقابة على شروط إبرام الصفقات العمومية....إلخ؟

يتعلق الأمر هنا بمسائل النظام العام. هناك وزارات يجب أن تعطي تدقيقا خاصا عن هيئات أو مصالح الرقابة الخاضعة لقطاعها.

فعلى سبيل المثال :

أ) بإمكان وزارة المالية إبداء الرأي حول تدخلات مفتشيها ومراقبيها في الإدارات والمؤسسات.

ب) بإمكان وزارة العدل الإشارة إلى نتائج تدخلات المحكمة العليا في قضايا الطعن في النصوص التنظيمية عملا بالمادة 178 من الدستور.

ج) بإمكان وزارة الداخلية أن تحدّد ما إذا كانت الشكاوى التي يوجّهها المواطنون إلى الشرطة وغيرها من المصالح المعنية تُدرس بطريقة مرضية وشاملة في كل مكان أم لا..

د) وزارة التجارة : اللجنة الوطنية للأسواق.

إنّ مجموع هذه التقارير سيكون نافعا جدّا :

- وهكذا، ستكون هناك مناسبة رسمية لبحث وظيفة الرقابة بحثا شاملا من أجل ضمان احترام الميثاق الوطني والدستور والقوانين السارية.

- وتستخلص من التقارير والمناقشات المتعارضة في مجلس الوزراء توجيهات نافعة من أجل تحسين التنظيم الحالي للرقابة.

– يتوافر محررو قانون إنشاء مجلس المحاسبة على حصيلة
الحالية، ومن ثمّة يمكنهم تحديد الرقابة العليا لمجلس المحاسب
روابط بين مختلف أنواع الرقابة.

* * *

يبيّن كل ما سبق أن المحيط يلعب دورا كبيرا في مجال الرقابة
جهاز الحزب والمنظمات الجماهيرية، وقيمة المسؤولين واحترام ال
الثلاثة، وقيمة التشريع المطبّق، وفعالية المجالس المنتخبة، و
المواطنين. ولا يمكن أن تتلخص الرقابة في تنصيب آليات، إن لم
وظيفتها الجوهرية غير مضمونة«على جميع المستويات وفي كل القطا
بهيئات وأجهزة تتعاضد فيما بينها وتتكامل وتتوافر على تشريع ملائم يص
رجال لهم ما يحفزهم على ذلك، ويكونون قد تلقوا التكوين المناسب.

إن إنشاء مجلس المحاسبة يشكل خطوة هامة، لكن من الآن يم
القول إن فعاليته تتوقف على التحسينات التي ستدخل على جميع القطاع
في كل ما يشكل محيط الرقابة، الذي أشرنا إليه. والمادة 190 من الدست
صريحة في هذا الشأن : «يؤسّس مجلس محاسبة مكلّف بالمراقبة اللاحق
لجميع النفقات العمومية للدولة والحزب والمجموعات المحلية والجهوي
والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها. يرفع مجلس المحاسبة تقرير
سنويا إلى رئيس الجمهورية. يحدد القانون قواعد تنظيم هذا المجلس
وطرق تسييره والعقوبات المستخلصة من تحقيقاته». وينبغي تحديد أربع
نقاط :

– إلى أيّ مدى تمتد الرقابة على انتظام الحسابات : شروط استعمال الإمكانيات البشرية والمادية وتطابق أنشطة المؤسسات مع الأهداف الوطنية، التي تمّ التخطيط لها.

- من هم المسيّرون والمحاسبون المعنيون. وما هو مستوى مسؤولياتهم ؟

- كيف تتم متابعة الأخذ بملاحظات مجلس المحاسبة وأشكال النقد والتوصيات وما هي العقوبات المتخذة ؟

- الهيئات القضائية المؤهلة للحكم على أولئك الذين يطلب مجلس المحاسبة متابعتهم.

بتاريخ 20 جوان1979 صدر عن المكتب السياسي قرار بـ «إنشاء لجنة على مستوى الحزب، يرأسها الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي تكون مكلّفة بدراسة مشكل الرقابة من جميع الجوانب. وفي ضوء هذه الدراسة، ستقوم اللجنة بتحضير مشروع يهدف إلى تنظيم الرقابة، وضمان فعاليتها وتجسيد التنسيق والتكامل بين الهيئات الموسّعة لتطبيقها. وسيُعرض هذا المشروع على المجلس الشعبي الوطني في نهاية شهر سبتمبر». ولا بد من التذكير بأنه حين عيّنتُ رئيسا لمجلس المحاسبة في ماي 1979، اشترطتُ أن تقتصر مهمتي على إنشائه فقط، ومعنى ذلك أن يعيّن رئيس له بعد تأسيسه.

ومن الغريب أن بعض المسؤولين أنحوا عليّ باللائمة قبل إنشائه، بدعوى أنني سأسخره أداة لتحقيق أهداف سياسية شخصية !

وفي 23 جوان 1979، ترأستُ أوّل اجتماع للجنة الرقابة التابعة للحزب، حيث حرصتُ على أن أرى بين أعضائها أفضل الخبراء الماليين، مثل قاسم بوشواطة، كمال قيدوم، غازي حيدوسي، مصطفى عبد الرحيم، صالح رحماني، أمزيان عنابي، الطيّب محي الدين، عمرو زاهي إلخ... اشتغلت هذه اللجنة طيلة أشهر الصيف، لكي تتوصل إلى وضع ثلاثة نصوص ممثّلة في مشروعي قانون، أحدهما يحدّد طرائق الرقابة، التي يمكن أن يمارسها المجلس الشعبي الوطني، طبقا للمادتين 188 و189 من الدستور، والآخر يتعلّق بتنظيم وسير مجلس المحاسبة، طبقا للمادة 190 من الدستور. أما

النص الثالث، فقد ورد في شكل مشروع مرسوم، يحدّد سير المفتشية العامة للمالية. ووفقا لما ينصّ عليه الميثاق الوطني، فإنّ طبيعة المراقبة والإجراءات، التي تحددها هذه النصوص يجب أن تشكل كلاّ متجانسا لا يستبعد، بطبيعة الحال، أشكالا أخرى من الرقابة بالمعنى الواسع للكلمة.

نوقش المشروع التمهيدي لهذه النصوص يوم 14 أكتوبر من قبل الحكومة، حيث أجبتُ على مدى ثلاث ساعات عن أسئلة الوزراء، ثمّ نوقش من طرف المكتب السياسي يوم 17 أكتوبر، وقدّم بعدها في شكل مشروع قانون إلى المجلس الشعبي الوطني على التوالي : في ديسمبر أمام اللجنة القانونية والإدارية، ثمّ في جلسة علنية طيلة شهر جانفي 1980.

وحسب الإجراءات العامة التي حددتُها، يضمّ مجلس المحاسبة عددا من الغرف المتخصصة بفروعها، وفقا لأصل الحسابات التي يجب بحثها. الموظفون السامون للمجلس يُعتبرون قضاة، ويساعدهم مختصون من أعلى المستويات، من أجل دراسة المسائل التي تتطلب الخبرة. وتتم الرقابة بمقر المجلس على أساس الوثائق المقدّمة، لكنّ هناك مهمات يمكن أن تتم في عين المكان في بعض الحالات. وهناك إجراءات دقيقة تحدد الطريقة التي يضمن بها المجلس رقابتها.

المجلس هيئة ذات طابع إداري وقضائي في الوقت نفسه. ورقابته تتناول الآمرين بالصرف والمحاسبين. ويمكنه أن يصدر أحكاما بنفسه على بعض الأخطاء، كرفض تقديم الوثائق المحاسبية المطلوبة، أو التأخر في تقديمها، ويأمر باسترجاع أيّ مبلغ من المبالغ أو الممتلكات التي يسجل غيابها، أو تحوّل عن هدفها. وفي حال خرق القوانين الآمرة بالتسيير، وحسب درجة خطورة الخطأ، يمكن للمجلس أن يطلب معاقبة السلطة الوصية المؤهلة، وإن اقتضت الحاجة، يستطيع أن يحوّل الملف إلى وزارة

العدل بغاية المتابعة القضائية. وهكذا، فإنّ للمجلس سلطات هامة. لكنها لا تتداخل، بطبيعة الحال، مع سلطات الإدارة الوصية، ولا مع سلطات العدل في الجانب الجنائي، عندما يجب أن تؤدي التحريات إلى فرض عقوبات.

إنّ دور المجلس لا يقتصر على مجرد التسجيل، ذلك لأن مهمة الرقابة الحقيقية تتمثل في آن واحد في العمل على الحث على تسيير منتظم ومقتدر، وعلى تجنب الأخطاء أو تصحيحها، ومعاقبة أيّ خرق للقوانين السارية. والرقابة التي يمارسها المجلس والأشكال الأخرى للرقابة المطبّقة تطبيقا صحيحا لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى تحسين محسوس في مجال التسيير، لأنّ الرقابة الجيّدة هي التي تحفز على تسيير لا غبار عليه، وتمكّن من وضع اليد على الإجراءات والقوانين التي تجاوزها الزمن أو غير الملائمة، وتؤدي إلى إلغائها أو تحويرها. والرقابة تسمح أيضا، على سبيل المثال، بوضع مقاييس جديّة تكون ضرورية من أجل تحسين التخطيط أو التسيير، وكذلك الرقابة نفسها.

أعلم أنّ هناك، بعد تجربة المخططيْن الرباعيين، أوساطا تدافع عن مسؤولي هذا القطاع أو ذاك، متذرّعة بالفعالية وروح المبادرة والمخاطر المرتبطة بعملية التسيير. غير أنني مقتنع بأن إيجاد تعارض بين الرقابة والفعالية هو مشكل مصطنع على الأقل. إنّ المسؤول النشط والملتزم لا يمكن أن يشعر بأنه مقموع ومحروم من روح المبادرة، بحجة اتباع إجراءات معيّنة ووجوب تقديم كشف بالحسابات. حقا، قد تكون هناك قواعد معرقلة. غير أنّ المسألة تتمثل في معرفة لماذا أقرت مثل تلك الإجراءات: إذا بيّنت التجربة أنها تشكل كوابح دون سبب، فإن السلطة المؤهلة قد تكون متهمة بالإبقاء عليها. فعن طريق النقاش الديموقراطي والتشاور والتحكيم، إن لزم الأمر، تزول تلك العراقيل، وليس بالتعالي عن القواعد المعيارية

للتسيير الحسن. وقد تكون هناك قواعد معرقلة، لكنها ضرورية. ولا يمكن، بأيّ حال من الأحوال، بلوغ هدف ما كيفما كان الحال، وبأيّ ثمن كان.

ويجب، أيضا، القول بكل صراحة إن الإجراءات الاحتياطية أمر ضروري. ومع الأسف، فالأمثلة لا تنقص في هذا الشأن من أجل تبرير هذه الحقيقة الثابتة. الميثاق الوطني يذكر بأن «النقص في الرقابة هو مصدر تعسف وإهمال، بل ورشوة». وسوء التسيير في القطاع الخاص له عواقبه، التي تكاد تكون آلية : ضياع الزبائن، نقص المبيعات، تبديد الأموال، بل والإفلاس. أمّا في القطاع العام، فإنّ للرقابة دورها التربوي والوقائي أولا. وهي تساهم في أن تجعل الممتلكات العمومية تستخدم على الوجه المطلوب.

وخلاصة القول، إنّ الرقابة التي تمارسها المنظمات والهيئات، التي أنشئت لهذا الغرض، لا يمكن أن تكون وراء المخانق، التي قد تعرقل النمو المتناسق للبلاد. لقد عشنا فترة أدّت فيها الحالات الاستعجالية، كنقص الوسائل هنا وهناك، إلى المبادرة دون كبير اكتراث بالقواعد، التي تمّ إقرارها. وتدخل الجزائر اليوم مرحلة يعتبر فيها التسيير الجيّد غاية لها الأولوية، وحيث الرقابة شرط لا بد منه من أجل تطوّر مخطّط ومطابق لاختيارات البلاد.

لم أتوقف أمام جميع الهيئات عن التأكيد بأنه ينبغي انقضاء عدة شهور قبل أن يتم تنصيب مجلس المحاسبة فعليا ويبدأ تحرياته الأولى، وينبغي دون شك مرور أعوام عديدة، لكي يكون قادرا على أداء مهمته على أكمل وجه.

إنّ المشكلة الأولى، التي برزت على مستوى هذه اللجنة، تتعلق بعدم التطابق بين المادة الثانية من مشروع قانون إنشاء مجلس المحاسبة والمادة 190 من الدستور. وبالفعل، فالدستور يحصر مهمة مجلس

المحاسبة، في الفقرة الأولى منه، على مراقبة النفقات العمومية للدولة والحزب والمجموعات المحلية والجهوية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها. ومشروع القانون المطروح يوسّع هذه المهمة لمالية الدولة، التي لا تمثل نفقاتها إلا جانبا واحدا. أخبرتُ رئيس الجمهورية بذلك، فعقد جلسة عمل يوم 12 جانفي 1980، بحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني رابح بيطاط وأنا، من أجل دراسة الطريقة الدستورية، التي تمكّننا من تصحيح هذا الخلل.

وفي يوم 5 جانفي، عرضتُ في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني أهداف مهمتي. ولاحظتُ، بادىء ذي بدء، بأن جميع مجالس المحاسبة عبر العالم تراقب المالية في كليّتها. ولذلك دعوتُ إلى ضرورة تعديل الفقرة الأولى من المادة 190. وهذه الجلسة العلنية أردتُها أن تكون مقصورة على النواب وحدهم من أجل التحدث بكلّ صراحة عن الصعوبات، التي تواجه مجهود التنمية الوطنية. ولهذا السبب، طلبتُ من الصحافة الوطنية الحاضرة في المجلس عدم الإشارة في مقالاتها إلى كلمتي، التي نُشرت بعد ذلك في الجريدة الرسمية للمجلس الشعبي الوطني[1].

وفي العرض الذي قدّمتُه، سجّلتُ الملاحظة التالية : «إنّ الرشوة واختلاس أموال الدولة أصبح حديث الأجانب، وأصبح الجزائري، عندما يسافر إلى الخارج، يخجل من أن ينتسب إلى الجزائر، نظرا لكثرة الحديث عن هذه الأمراض في كل الأوساط». وأضفتُ : «إنّ الشعب يقول اليوم طبّقوا مبدأ - من أين لك هذا ؟ - على ثروات اكتسبت بطريقة غير شرعية داخل النظام وخارجه على حد سواء». ثم خلصتُ إلى النتيجتين التاليتين :

(1) أنظر نص هذا الخطاب في الملحق الثاني ص. 659.

- ينبغي البدء في التطهير داخل النظام.

- يجب أن تبنى التكتلات في بلادنا على أساس النزاهة والأخلاق الفاضلة، وليس عن طريق العلاقات بالأشخاص أو الجهات».

وهذا الكلام، الذي قلتُه بعد عام من وفاة بومدين، كان من الممكن أن يؤوَّل كنقد لمرحلة ما قبل الشاذلي، بل وكتشجيع لتصفية إرث حكم بومدين، الذي كان البعض يسعى إليها لنيل رضى الرئيس الجديد. غير أنّ الوفاء لبومدين يعني، على وجه التحديد، تدعيم المكتسبات، التي تحققت تحت قيادته، وهي عديدة، لصالح الطبقات المحرومة والطبقة الوسطى، لكنه يعني، أيضا، القضاء على الآثار السلبية، التي صاحبت هذه المكتسبات، والتي يعرّفها البعض بأنها أمراض طفيلية ملازمة للتنمية. حرص بومدين نفسه دائما على أخلقة تسيير الحياة العمومية، سواء بتشجيع معايير النزاهة والكفاءة في اختيار الإطارات، أو بالسهر عن قرب على مستوى المعيشة وترشيد نفقات الدولة. وفي عهده أنشئت محكمة لقمع الجنح الاقتصادية، ونظرت في عدد من قضايا المساس بالملكية العمومية. لكنّه لم يدرك أهمية تعلق الشعب بالرقابة إلا أثناء المناقشة الوطنية حول مشروع الميثاق الوطني في عام 1976. وهو السبب الذي دفعه إلى أن يقرّر في الدستور، الذي صيغ بعد أشهر من ذلك، رفع الرقابة إلى صفّ الوظائف الأخرى للسلطة على مستوى الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية. غير أنّ الموت كان قد عجّل به، حين تقدمتُ أمام النواب، لكي أستهل المرحلة التالية من هذا المشروع، الذي كان قد بدأه هو، أي بإدراج وظيفة الرقابة في التشريع، وذلك في انتظار وضعه موضع التطبيق من أجل تلبية ما ينتظره الشعب.

وفي يوم 7 جانفي، صوّت المجلس الشعبي الوطني على التعديل الدستوري، الذي صادقت عليه اللجنة القضائية والإدارية. وهذا التعديل

يُدخل تحويرين أساسيين : استبدال كلمة (نفقات) بكلمة (مالية)، وإلغاء صفة (الجهوية)، التي اعتبرت غير ذات فائدة أمام كلمة (المحلي) بالنسبة للمجموعات.

وطيلة شهر جانفي، كانت مشاريع القوانين الثلاثة المعروضة موضوع مناقشات حامية نقطة بعد أخرى، امتدت في بعض الأحيان إلى ساعة متأخرة من الليل. غير أنّ أكثر ما شدّ انتباه النواب، إنما هو إنشاء مجلس المحاسبة، فألحّ البعض على ضرورة استخدام اللغة الوطنية فقط في هذه الهيئة، بينما تمنى آخرون أن تشمل الرقابة كل التسيير المالي للدولة بدءا من انطلاق ثورتنا المسلحة يوم 1 نوفمبر 1954، مع الإلحاح على إنزال عقوبات صارمة على المنحرفين. وأبدى بعض النواب خوفهم من أن يروا مجلس المحاسبة بعد تأسيسه، وقد تحوّل إلى وسيلة لتصفية الحسابات السياسية. وأثار آخرون التشكيلة البشرية لمجلس المحاسبة باقتراح إدراج قضاة وأعضاء من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني إلى درجة استبعاد كل شخص شارك في صياغة نصوصها التأسيسية أو يكون قد مارس مسؤوليات في الماضي، أو يمارسها في الحاضر. وأخيرا، أيّدتني بعض الأصوات الشجاعة في فكرة الشروع في ممارسة الرقابة المالية بدءا من قمّة هرم السلطة.

أما بالنسبة لي، فمن الواضح أنّ المهمة التي كلّفتُ بها حسّاسة، ولا تخلو من مخاطر. وكنتُ واعيا بمثل هذا الأمر. واليوم، مع مرور الزمن، أتساءلُ عمّا إذا كانت لغة الصراحة التي استخدمتُها طوال المناقشات لم تساهم في بروز خصوم سياسيين تعيّن عليّ أن أواجههم بعد سنوات من ذلك، خاصة بعد حوادث أكتوبر 1988.

وفي ردودي على ملاحظات النواب وتساؤلاتهم، قدّمتُ التوضيحات التالية :

1 - إن اللغة الوطنية والرسمية هي، دون جدال، اللغة العربية التي جرى تعميم استعمالها في مجموع قطاعات الحياة الوطنية. لكن، لأسباب تتعلق بالفاعلية، يصعب تطبيق هذه القاعدة في مجلس المحاسبة بمجرد تنصيبه، لأن أغلبية المساعدين في هذه المهمة الدقيقة، تلقّوا تكوينا تقنيا بلغة أجنبية. ولذلك وجدنا حلاً وسطا مع مندوب مناصري التعديل المتعلق باللغة الوطنية، ينصّ على «أنّ تسيير مجلس المحاسبة يجب أن يتمّ باللغة الوطنية تدريجيا، دون أن تتجاوز المدة ثلاث سنوات بدءا من نشاطه».

2 - إنّ ممارسة الرقابة المالية بأثر رجعي تعني الحكم على التسيير السابق بجميع مضاعفاته السياسية وانزلاقاته نحو تصفية حسابات شخصية. وذلك ما يفسر أنّ التقادم عملية سياسية في المقام الأول، مما يستوجب الفصل فيها من طرف الهيئة القيادية العليا لجبهة التحرير الوطني.

3 - ضربتُ أمثلة عن قضايا الظلم الاجتماعي: عدم التساوي في الأجور، الفروق في إيجارات السكن (إيجار فيلا قديمة مع مسبح أقل من إيجار شقة جديدة!)

4 - ألححتُ، خلال الجلسة العلنية ليوم 21 جانفي على نقطتين، أولهما ضرورة التطهير: «إن كانت هناك معركة يجب خوضها، فإنّها هي تلك التي ذكرتُها في بداية مداخلتي يوم 5 جانفي، أي معركة النزاهة، أي معركة تطهير المجتمع من الآفات والعناصر الطفيلية». ثم أشرتُ في النقطة الثانية إلى حاجتنا إلى رقابة الضمير، وهي «أهم من جميع القوانين التي تصدر لاحقا». وقلتُ على سبيل المثال: «الموظف الذي يعمل ساعتين ويتقاضى أجرا عن ثماني ساعات، إنّما هو موظف سارق، والمسؤول الذي يحاول حل

مشكلاته على حساب أموال الشعب هو الآخر غاصب. والإطار الذي يستغل منصبه وماضيه من أجل الحصول على سيارة معفاة من الجمركة لكي يعيد بيعها، هو الآخر غاصب. والمسؤول الذي لا يُعاقب مختلس الأموال العمومية مسؤول متواطئ مع السارق».

* * *

وفي جويلية 1980، وبعد الانتهاء من التأسيس بتنصيب الهيئات والرجال، انتهزتُ فرصة التعديل الوزاري، لكي أطلب من الرئيس الشاذلي تعيين رئيس جديد لمجلس المحاسبة فآل ذلك للدكتور محمد أمير، الأمين العام السابق لرئاسة الجمهورية، بتاريخ 25 جويلية 1980.

وعليه، إذا كنتُ أسستُ مجلس المحاسبة، فإنني لم أتول رئاسته فعليا.

ربما يجدر التذكير أنه إذا كانت الرقابة ضرورية، كما تبيّن بالحجة والدليل، لأخلقة الحياة العامة، وتفعيل هيئاتنا ومؤسساتنا، وجعلها في الوقت نفسه أكثر مصداقية لدى الشعب، فإن الأمر يتعلق مع ذلك بسلاح ذي حدين، له أضرار جانبية سلبية على الأهداف التي يُفترض أن تبلغها الرقابة في بناء الدولة. إنّ السلطة حتى في الديموقراطيات الغربية كثيرا ما تستخدم التفتيش المالي للنيل من المنافسين أو المعارضين، والفارق بيننا وبينهم هو مكانة القانون في إدارة الدولة.

وفيما يعنيني شخصيا، بذلتُ قصارى جهدي في إعداد النصوص حتى لا يُوظف مجلس المحاسبة لتصفية حسابات سياسية، والأمر ليس كذلك سواء في صلب الحزب نفسه وفي بعض المنظمات الجماهيرية، حيث جرت محاولات لاستخدام المجلس بعد تنصيبه قصد إبعاد مسؤولين يشكلون قطب معارضة للدائرة الرئاسية، أو في صلب المؤسسات العمومية، من أجل تفكيك تكتل آخر يهدد سلطة الرئيس ونشاطه.

وفي السنوات التي تلت عهد الشاذلي، بل اليوم أكثر، أبقيّ المجلس في حالة ركود، بغية تجنب الكشف عن التبذير المنظم للثروة الوطنية، والناجم عن عمليات الهيكلة والخوصصة وأشكال إعادة التنظيم الأخرى....

كيف نُفسّر أنّ آخر تقرير سنوي لمجلس المحاسبة نُشر في الجريدة الرسمية يعود تاريخه إلى فبراير 1999؟ ما هو المعنى الذي يجب إعطاؤه لتغيير قانون هذه الهيئة في عام 2002؟ ما معنى أن يقرر مجلس الوزراء توسيع مهام مجلس المحاسبة في شهر أوت 2010 والحال أنّ هذه الهيئة الرقابية مجمّدة منذ 1999؟

هناك ملاحظة يتآلف حولها الإجماع، وهي أنّ الفساد استفحل بشكل رهيب، بسبب الإفلات من العقاب وغياب الشفافية الكافية في إدارة المال العام، وعجز المؤسسات المنتخبة عن الاضطلاع بمهامها الرقابية.

الفصل الثالث

رئاسة لجنة التربية والثقافة للحزب
(جانفي 1980 - جويلية 1981)

كان الرئيس يستشيرني دائما، حين كنت وزيرا مستشارا حول العديد من المسائل والأشخاص. وهكذا، ففي يوم 12 جانفي 0198، أخبرني أنه ينوي تعيين سليمان هوفمان وزيرا للداخلية، لكي يخفف العبء عن الوزير الأول. قلتُ له، صادقا، إن بومدين ندم على تعيين هوفمان واليا على العاصمة. فرد طالبا ترشيح اسم آخر، فقلتُ : «مادام وزير الشؤون الخارجية عضوا في المكتب السياسي، فإنّه من الأصوب اختيار وزير الداخلية، أيضا، من بين أعضاء المكتب السياسي». وعندما كرّر إلحاحه، اقترحتُ عليه اسم بوعلام بن حمودة، الذي كان يومها على رأس لجنة التربية والثقافة للحزب، فعيّنه على الفور.

لقد اكتشفتُ لاحقا أنّ اقتراح تعيين هوفمان جاء من يحياوي، الذي كانت علاقاتي الودية معه قد فترت نوعا ما، لظنّه، ربّما، بأنني لم أسانده بما فيه الكفاية من أجل تسمية مرشّحيه. وأشعل تعيين بن حمودة الفتيل، فبادر يحياوي إلى الردّ في اليوم نفسه طالبا من الشاذلي بأن أخلف بن حمودة على رأس لجنة التربية والثقافة. وهكذا، استدعاني الشاذلي في صباح اليوم التالي لإطلاعي على فحوى مقابلته مع يحياوي، ولمستُ في حديثه حرجا لقناعته بأنّني سأرفض عرضه. غير أنّني فاجأته بقبول

المنصب. ولمّا لم يستطع إخفاء ارتياحه، اقترح عليّ أن أقسّم يومي إلى فترتين، فأقضي الصباح في الرئاسة، والظهيرة في الحزب.

وفي يوم 28 جانفي، ترأستُ الاجتماع الأوّل للجنة، التي تجتمع في غرفة التجارة، فسررتُ بوجود صديقي محمد عبادة ضمن أعضائها. وفي يوم 3 فبراير، حضرتُ اجتماعا لرؤساء اللجان برئاسة يحياوي.

الملفّ الأول المطروح على مكتبي، والذي كان سلفي يشتغل عليه، يتعلّق بالتعريب. كان عبارة عن ملخص لتوصيات اللجنة الوطنية للتعريب والندوة الوطنية الأولى حول التعريب، التي عقدت في العاصمة في عام 1975 في عهد بومدين. اكتشفت أنّ الإجراءات المشار إليها لا تشكل مخططا، بل هي عبارة عن قائمة، ذلك أنّه لم يتم أبدا تقييم الوسائل الضرورية ومدى توافرها، أو النظر في آثارها، وبتعبير آخر، ينبغي وضع برنامج وظيفي، أي اتخاذ إجراءات ملموسة ومنسجمة فيما بينها تؤدي على الأقل إلى ردود أفعال متسلسلة موضوعية وغير سلبية.

وكي تصبح المبادرة ناجعة، يجب أن تكون بعض المبادئ حاضرة في الأذهان :

1 - تحسين المستوى النوعي للمعلّمين ؟

2 - العمل تدريجيا على رفع مستوى التعليم في مختلف المراحل، خاصة فيما يتعلق بدراسة اللغة الوطنية، وهذا معناه أن المستوى المحصل في نهاية الطور الابتدائي يجب أن يمكّن من استخدام اللغة العربية في جميع أعمال النشاط الجاري، كما يجب أن يمكّن المستوى المحصل في نهاية التعليم المتوسط، من استخدام العربية في الوظائف ذات الطابع الإداري وفي العلاقات بين القطاعات. أما القطاعات التي لا يمكن تعريبُها، فإنّها ستوضع في الملحق في شكل ملحوظة تقنية باللغة الأجنبية. وأخيرا

يجب إتقان اللغة واكتساب الثقافة العربية بصورة جيّدة في جميع شُعَب البكالوريا.

3 - إجراء دورات تربّصية مكثفة بالعربية للإطارات والموظفين العاملين.

4 - وفي أغلب الحالات، فإنّ المعلومات المتوفرة غير كافية أو هي خاطئة فيما يتعلق بالوسائل من أجل تقييم مستوى التعريب : فعلى سبيل المثال، القصاصة التي ينبغي أن توجد في ملف كل موظف لتدل على مستواه باللغة العربية لا يمكن حسبانها في أغلبية الحالات، لأنّ هناك أحيانا كثيرا من أسباب المحاباة.

يتعيّن على الإدارات والمؤسسات أن تتوفر على جرد محدد وكامل يتعلق بمستوى اللغة العربية عند جميع المستخدمين حسب أصناف الشغل.

5 - تعريب العدالة ينبغي أن لا يتخذ نموذجا في هذا الشأن :

العدالة، من حيث هي عدالة، لا تخص إلاّ عددا محدودا من المواطنين، في حين أنّ الإدارات تخصّ جميع المواطنين. والواقع هو أنّ جزءا من القضاة ومستخدمي المحاكم والمترجمين يجعل من العدالة قطاعا يتوفر منذ البداية على نسبة من التعريب أعلى من غيرها في إدارات أخرى.

تستعمل اللغة العامية في المداولات واللغة الفرنسية في الملاحظات المسجلة (مع واجب ترجمتها).

تمّ تعريب «كشف السوابق العدلية»، وذلك لم يؤد إلى أيّة مضايقة، لأنه عبارة عن وثيقة مطلوبة في تكوين ملف ما.

- يجب أن يضم كل نشاط من أجل التكوين جانبا متعلّقا بالاستعمال العملي للغة العربية في الوظيفة، التي يخصص لها هذا التكوين. وينبغي،

عند الحاجة، تمديد التكوين إلى بعض الأسابيع أو بعض الشهور من أجل إدراج دراسة اللغة العربية في البرنامج.

* * *

وفي شهر فبراير، جمعتُ اللجنة، وأعطيتُ توجيهات لأعضائها، قبل توجههم إلى الولايات في نطاق جولة تشمل مجموع التراب الوطني تقريبا.

والحقيقة، هي أنّ مناقشة حول التعريب لا تقتصر على دراسة طرق ووسائل تعميم استخدام اللغة الوطنية. وبما أن اللغة العربية، مثلما يحدد ذلك الميثاق الوطني، عنصر جوهري في الهوية الثقافية للشعب الجزائري، فإنّه لا يمكن الحديث عن هذه المسألة دون التطرق، حتما، إلى مسائل تتعلق بهذا الجانب أو ذاك بهويتنا، أو تراثنا الثقافي. وعلى أيّة حال، وحتى إن أردنا الاقتصار على مناقشة محدودة، فإنّ الأحداث التي وقعت في منطقة القبائل في أفريل 1980، تستحثنا على معالجة مثل هذه المشاكل.

وبطبيعة الحال، يستحيل أن نستعرض في الوقت نفسه كل ما يتعلق بـ «الثورة الثقافية»، حسبما يشير إليه الميثاق الوطني، فالمشكلات لا تنطوي على نفس الحدّة، والتفكير فيها لم يتقدم في جميع الموضوعات ذات الصلة، ثم إنّ الحلول ليست متوفرة على الدوام. وهنا، كما في جهات أخرى، ينبغي وضع قائمة بالأولويات، إذ أنّ الأمر الجوهري يتمثل في أن نكون واعين، من الآن فصاعدا، بأن المشكلات الثقافية بمختلف جوانبها، تكون دائما في جدول الاهتمامات، على غرار ما هي عليه في المسائل الاقتصادية أو المشكلات الاجتماعية. إن الميثاق الوطني يشير، بوضوح، إلى أن المشكلات الثقافية هي في قلب الثورة الاشتراكية. وبطبيعة الحال، فإنّ ما هو ثقافي وسياسي لا ينفصل بعضه عن بعض.

ومهما يكن الحال، فإنّ المستوى الثقافي للبلاد يرتفع سنة بعد أخرى، والوعي السياسي للمواطنين ينمو هو الآخر. وعليه، فإنه من الخطأ الكبير الاعتقاد بأنّ الحياة السياسية للبلاد تسير بنفس الأسلوب بمواطنين أميين في معظمهم، مثلما كان عليه الشأن في بداية الاستقلال.إنّ الدستور يكفل عددا من الحريات، والمواطنون يطالبون بأن تكون هذه الحريات فعلية أكثر فأكثر، وليست شكلية. ذلك هو معنى إضفاء الطابع الديموقراطي على حياتنا.

هناك سبب فعلي يجعل من الضروري فتح مناقشة حول المشكلات الثقافية أثناء صياغة الميثاق، ثم مناقشته من قبل الشعب. وقد عرفنا أن البند الخاص بالثورة الثقافية كان، إلى حد ما، حلا وسطا بين مختلف الاقتراحات، التي قُدّمت في تلك الفترة. كان البعض يريد أن يكون أكثر تحديدا وأكثر شمولية حول هذه النقطة أو تلك. وكان آخرون يرون أنّه في مرحلة تشييد البلاد، ليس من المفيد إثارة بعض القضايا دفعا للتفرقة وسوء الفهم. وعليه، فإنّه من الأفيد توضيح بعض الفقرات ذات الطابع العام وإثراؤها.

وفي مناقشاتنا، يحدث أن نسجّل أنّنا لا نعطي للكلمات نفس المعنى مثل الوطنية والأمة والوطن والبلاد والشعب. وذلك ليس أمرا يؤسف له فحسب، بل هو شديد الخطورة. ويحُدثُ، أيضا، في برامجنا التعليمية أن نعطي هذه الكلمات معاني ليس لها أيّ ارتباط بتوجيهات الميثاق الوطني، بل بما يؤمن به الأستاذ والإطار الذي تكوّن فيه.

ومن حسن الحظ، أنّنا نمتلك بفضل الميثاق الوطني إطارا مرجعيا نحدّد به مناقشاتنا ومبادىء ثابتة نسترشد بها. إن الشعب الجزائري كلّ لا يتجزأ، فهو ليس مجموعة من أعراق، ولا تجميعا لعدد من الأقاليم. كل جزائري يشعر أنّه في بيته، في أيّ جزء من التراب الوطني، من العاصمة

إلى برج باجي مختار، ومن مرسى بن مهيدي إلى القالة ومن تندوف إلى عين أمناس ... وهذه الوحدة انصهرت عبر قرون وقرون من التاريخ وجب على الجزائريين التمسك بها كاملة، كتراث مشترك منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا. وللأسف، ينبغي الاعتراف بأن مثل هذه المبادئ ليست بديهية في نظر الجميع. هناك اختلافات في وجهات النظر يمكن ملاحظتها، على سبيل المثال، في الموقف تجاه تاريخنا، وهي نابعة من الجهل والأحكام المسبقة أو بتأثير من عامل التفرقة، الذي زرعه الاستعمار بنوعيه القديم والجديد. والواقع هو أنّ هناك ميلا لدى البعض إلى أن يضعوا جانبا هذه الفترة أو تلك من تاريخنا أو يحذفوها لأسباب متعارضة أحيانا، لكنّها غير مقبولة في كل الحالات.

وفي يوم 16 أفريل من كل عام، نحتفل بيوم العلم، ونستعرض بهذه المناسبة ذكرى العلاّمة عبد الحميد بن باديس الذي كان يوقّع أحيانا مقالاته بـ«الصنهاجي» : فعندما يتحدث ابن باديس عن الأمازيغ، يدرك أنه، طيّب الله ثراه، طرح حقيقة تاريخية وجزءا من الماضي، وهو لا يشعر أبدا من خلال هذا الطرح أنه يمسّ بوحدة الشعب الجزائري.

إنّ السكوت عن جزء من تاريخنا ليس بالموقف السليم، وعدم إقصاء أيّ شخصية من تاريخنا ومن تراثنا إنما هو طريق الحكمة والوحدة.

وعلى الرغم من هذا الموقف الإيجابي، فقد يذهب البعض إلى حدّ الاعتراض على وجود الإسلام واللغة العربية ضمن مقوّمات الشخصية الجزائرية. ولا شكّ عندئذ في أنّهم يعزلون أنفسهم بأنفسهم، وأنّ الشعب سيحكم عليهم سياسيا كانفصاليين وثقافيا كعديمي الجذور.

ينبغي القيام بكلّ شيء من أجل تجنب الخلط بين ما يمثل تمسكّا صادقا ومشروعا للحفاظ على جميع مقوّمات ثقافتنا الشعبية وإبرازها دون حصر

من جهة، وما قد يُعدّ محاولات تعسفية هدامة أو دخيلة من جهة أخرى. فبمثل هذا الخلط تعزّز لدى الحكومات غير الرشيدة افتعال القضايا المزيفّة. إن نظاما شرعيا، قويا بقاعدته الشعبية، يتصدّى للمشكلات بدلا من أن ينتظر تفاقمها وانفلات زمام الأمور منها. وعندئذ، فإنّ مثل هذا النظام لا يكتفي في تبريره لأيّة صعوبة باتهام يد أجنبية ووجود قائد أوركسترا يعمل في الخفاء.

وأضفتُ في توجيهاتي بأنّ الثورة الجزائرية لها أعداء، ولكن أيضا لها أصدقاء مزيّفون دون شك. وفي الخارج، هناك أناس بالمرصاد لاستغلال صعوباتنا من أجل تضخيمها، هذا إن هم لم يختلقوها أصلا. وإلى جانب ذلك، يتمثل الجواب الأول، أو العرض الاستهلالي في عدم تجاهل هذه الصعوبات المحتملة وعدم الانتظار حتى تبادر أقلام أجنبية بعرضها على طريقتها. وبعد التقدم المعتبر، الذي تحقق في النهوض بالمستوى الثقافي للبلاد، طلب مواطنونا إعلاما أفضل ومشاركة أوسع في اتخاذ القرار. لنتجنب، إذن، أن يتكرّس عندنا ذلك الحاجز الخطير الموجود في عدد من البلدان بين «الخاصة» و«العامة». نحن جبهة موّحدة، وبفضل ذلك نستطيع ضمان حماية الثورة والدفاع عن البلاد.

يجب أن نتحلى باليقظة في جميع الاتجاهات. وليس من قبيل توجيه تهمة مجانية أن نقول إن هناك - مع الأسف - عناصر قليلة العدد، لكنها نشطة، تتحدث وتعمل، وكأن حلما يراودها، يتلخص في أن تجعل من الجزائر حليفا غير مشروط وأبديا - أي خادما في الحقيقة - لهذه العاصمة الأجنبية أو تلك. وبالفعل، فهناك الذين ترسخت فيهم عقدة المستعمَر، ويرون أنه لا مستقبل للجزائر إلا بالحفاظ على روابط متميزة مع المستعمِر السابق. وهناك أولئك الذين يبادرون إلى خلط خطير بين التعريب والعروبة. وهناك

أيضا أولئك الذين لم ينجحوا في إنشاء حزبهم إلى جانب جبهة التحرير الوطني، فقرّروا تغيير التكتيك، والعمل في الداخل بادئين بما هو أسهل، أي بالمنظمات الجماهيرية.

وللتغلّب على جميع أشكال السلوك المناقضة لوحدتنا واستقلالنا، يجب علينا أن نظلّ كما نحن عليه اليوم بكل وضوح وبكل حزم.

إنّ المشكلات التي تمس هويتنا الثقافية تكتسي أهمية متزايدة في أيامنا هذه، وهي تطرح نفسها في العالم وفي إفريقيا وفي أوربا على حدّ سواء.

ليس في مقدور شخص بمفرده أن يصوغها صياغة صحيحة، وليست هناك هيئة قادرة على أن تفرض تكوينا مصطنعا للهوية الثقافية. ومرة أخرى، فإنّ ما هو جوهري، إنما هو إسقاط الرقابة وانتهاج الحوار بنظام ووضوح، وبناء صرح مشترك يقوم على أساس الثلاثي : الإسلام واللغة العربية والأمازيغية.

تلك هي الأفكار التي عالجتُها طيلة 18 شهرا من وجودي على رأس لجنة التربية والثقافة لحزب جبهة التحرير الوطني.

* * *

وفي شهري مارس وأفريل 1980، عشنا ما سمي «الربيع البربري»، وهو أكبر هزّة زعزعت النظام قبل حوادث أكتوبر 1988. لقد انفجر الوضع في تيزي وزو بعد القرار الخاطئ بمنع مولود معمري من إلقاء محاضرة يوم 10 مارس في المركز الجامعي للمدينة. زارني الوالي حميد سيدي سعيد يوم 23 مارس، ليخبرني بتطورات الوضع، وتكرّرت مظاهرات 11 مارس يوم 26 مارس، ثمّ انتشرت في الجزائر العاصمة يوم 7 أفريل لتشمل تلامذة الثانويات. وكم شعرنا في تلك الليلة الظلماء بافتقاد بومدين. تأرجح الرئيس الجديد بين مناصري الحوار ودعاة تدخل الجيش. استُدعي المكتب

السياسي يوم 9 أفريل لمناقشة المشكلة، لكن دون اتخاذ أيّ قرار حتى أن البيان لم يشر إليها أصلا. وبعد أسبوع، جمع الشاذلي، مسؤول الحزب يحياوي، والوزير الأول عبد الغني، ومدير الأمن العسكري مرباح، وقائد الناحية العسكرية الأولى بلهوشات، والوزير المستشار أحمد طالب. غير أنني علمتُ، فيما بعد، أنّ الاجتماع الحاسم كان بمقر الحزب في 19 أفريل، وضمّ حول يحياوي وزيري التعليم العالي والإعلام (برارحي، ومهري)، والأمين العام لوزارة الداخلية، ومسؤولي مصالح الأمن الثلاث لولاية تيزي وزو (الدرك الوطني والأمن العسكري والأمن الوطني) والأعضاء الأربعة لمكتب تنسيق الولاية (الوالي والمحافظ وقائد القطاع العسكري ورئيس المجلس الشعبي الولائي). ويلاحظ أنّني لم أستدع إلى هذا الاجتماع، بصفتي رئيسا للجنة التربية والثقافة بالحزب، كما لم يحضره وزير التربية الوطنية. كما علمتُ أنّ أعضاء مكتب تنسيق الولاية طُلب منهم مغادرة القاعة والانتظار في الصالون المجاور. وفي الساعة الحادية عشرة ليلا، أبلغهم يحياوي أنّ القرار اتخذ بإخلاء المركز الجامعي بالقوّة في صباح اليوم التالي، مما ترتّب عنه، للأسف، سقوط العشرات من الجرحى، وهو قرار جاء بعد النداء الذي وجّهه وزير التعليم العالي باستئناف الدروس يوم 19 أفريل، والتحاق عدد كبير من الطلبة بالمركز الجامعي. وخلال الأيام الثلاثة التالية، تفادينا ما هو أخطر بفضل ضبط الأعصاب وإخلاص المسؤولين المحليين ووعي المواطنين. غير أنّ الفضل الأكبر يعود إلى حكمة الرئيس الشاذلي، الذي لم يخضع لضغوط أنصار استخدام القوة. وهكذا عادت المياه شيئا فشيئا إلى مجاريها مع حدوث بعض الهزّات لاحقا، خاصة في مارس 1981، ولم تتحقق زيارة الشاذلي لولاية تيزي وزو، إلاّ في شهر ماي 1983.

الفصل الرابع

رئيس يفرض نفسه : حكومة الشاذلي الثانية (جويلية 1980)

إنّ الشاذلي بن جديد، الذي ظنّه بعض القوم «غير قادر» على تسيير الدولة وأنّه لن يتجاوز ستة أشهر في منصبه، سيقدّم دليلا على ما يتحلى به من طول نفس وحنكة، إذ سينتهي به الأمر إلى التخلّص من جميع الطامعين والمنافسين. لقد قبل العمل في البداية مع المكتب السياسي، المنبثق عن المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في جانفي 1979، ومع الحكومة الأولى، التي شُكّلت في شهر مارس 1979، ببصمات قوية لمحمد الصالح يحياوي، الذي احتفظ بمنصب مسؤول الحزب.

لكنّ الشاذلي استغل الأشهر الأولى لتعلّم سر المهنة، واستطاع ببشاشته أن يستحوذ على قلوب إطارات الأمة، ومكّنه حرصه على الانشغال بمشاكل الحياة اليومية للمواطنين من كسب تعاطفهم. وفي هذا الصدد، أسرّ لي يوما وكرّرها عدة مرات : «إنّ أمنيتي التي سأعمل كلّ ما في وسعي من أجل تحقيقها هي أن يأكل كل جزائري حتى يشبع، ويُعلّم أطفاله ويعالجهم، ويمتلك البيت الذي يسكنه، ويستحم حين يرغب في ذلك». وبلغت شعبيته الذروة عندما اتخذ إجرائين لافتين، وهما إلغاء رخصة الخروج (هذا المفتاح العجيب الذي كان المواطنون الراغبون في مغادرة التراب الوطني يعانون من أجل الحصول عليه)، ثمّ تمكين المواطن من شراء مسكنه

التابع لـ«أملاك الدولة»، ضمن السكنات التي تركها المحتلّون الفرنسيون بعد الاستقلال، والتي اعتبرت قانونا (أملاكا شاغرة)، وأجّرت للمواطنين. كما أنّني اكتشفتُ في مناسبتين أنّ الشاذلي يتسّم بالبعد الإنساني في رفع المظالم: عندما عرضتُ عليه حالة السفير «رؤوف بوجقجي»، المسجون مع رفيقين له، بسبب تطبيق تعليمات وزيرهم. وقد ضمنتُ حسن سلوكه، فأفرج عنه مع رفيقيه. وكانت المناسبة الثانية عندما زارني محمد وعلي عباس تركي من أجل إطلاق سراح شاب من البليدة سمعتُ باسمه لأول مرة يدعى محفوظ نحناح، «الذي سجن، كما قال لي، لأنّه قطع عمودا كهربائيا». وبحضوري طلب الشاذلي هاتفيا من وزير العدل تزويده بمعلومات عن هذا السجين ودعاه إلى إطلاق سراحه، إن لم يكن في ملفّه ما يهدّد الأمن العام. عمل الشاذلي دون أن يستعجل الأمور على إعداد رجال الثقة ووضعهم في مناصب أساسية. وأتذكر أنّه أبدى لي غداة انتخابه رغبته في إعادة الاعتبار لأخوين قال إنهما ظلما في عهد بومدين رحمه الله، وهما مصطفى بلوصيف وعبد الحميد براهيمي».

وإلى جانب ذلك، كان الشاذلي واعيا بأنّ الطامحين في المنصب كثر. هناك أوّلا أولئك الذين أفصحوا عن نواياهم جهارا، وهم مختلفون جدّا فيما بينهم أسلوبا واستراتيجية: يحياوي، الذي تحيط به جماعة توهمُه أنّ السلطة في متناوله، وبوتفليقة المعرقل بمجلس المحاسبة، والذي يفضّل الإقامة في الخارج في انتظار دوره. وهناك طامح ثالث يّقلق الشاذلي، وهو قاصدي مرباح[1] الذي بلغت به الجرأة حسب الشاذلي أن طلب الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني، وحصل عليها ظنّا منه بأنّها أرضية جيّدة للمستقبل.

---

(1) إسمه الحقيقي عبد الله خالف.

ينبغي أن أسجّل هنا اختلافا جوهريا مع عهد بومدين. إنّ بومدين استعمل الجيش بعد أن نظّمه وعمل على تحديثه من أجل الوصول إلى الحكم. وعندما استقرت له الزعامة، أبعده عن السياسة وأشركه فقط في مهام البناء الوطني. ولم يبرز الجيش في الهيئات السياسية للبلاد، إلاّ بعد المؤتمر الرابع للحزب، ولولا وزنه لاستطاع الحزب والمنظمات الجماهيرية إيصال يحياوي إلى سدة الحكم. ومنذ ذلك الحين ستلعب قيادة الجيش الوطني الشعبي دورا حاسما في اختيار رئيس الجمهورية. وهو تقليد يعرقل استمراره تحقيق تطلّع الشعب إلى إقامة نظام ديموقراطي كضرورة حيوية لمستقبل البلاد.

وفي نهاية الفصل الأول من عام 1980، وأنا أجتهدُ بخصوص مشروع إقرار قانون مجلس المحاسبة، وإذ أسندت إليّ، علاوة على ذلك، مسؤولية لجنة التربية والثقافة للحزب، شعرتُ بأن حجم العمل فوق الطاقة. وذات صباح على الساعة الثامنة، استدعاني الرئيس، وبادرني بالتعبير عن استيائه منذ بداية المقابلة، من جمع عبد الغني لمنصبي الوزير الأول ووزير الداخلية. سألني : «لمَ، يا ترى، لا تتولى أنت الوزارة الأولى ؟». أجبتُه بأنّ هذه الوظيفة «تتطلب تكوينا اقتصاديا وإداريا وماليا لا أمتلكه، وأن تكويني يصلح لوزارة التربية أو الثقافة، اللتين عيّنتُ فيهما من طرف بومدين». لم يبد مقتنعا بالحجج التي قدمتّها له.

الغريب في الأمر هو أن اعتذاري عن المنصب أعقبه انقطاع في العلاقة بيني وبين الرئيس، الذي كان يراني يوميا تقريبا قبل أن يقطع فجأة كل اتصال بي بعد هذه المقابلة. أولتُ هذا التصرّف كردّ فعل على رفضي قبول منصب الوزير الأول. وهنا لا بدّ من التصحيح : عندما لا تطلب شيئا لنفسك، يذهب الظنّ إلى أنّك تريد كلّ شيء. رفضتُ طلب مقابلة لاستيضاح سبب هذا

الجفاء إلى أن جاءت المناسبة يوم دعاني لاستشارتي حول تعيين عبد المجيد مزيان مدير الجامعة العاصمة. أجبتُه بأن مزيان يستحق منصب وزير، بحكم تحصيله الثقافي وتجربته في الإدارة. انتهزتُ الفرصة للحديث بكل صراحة عن الفتور الذي اعترى علاقاتنا. قلتُ له : «لعلّه قيل لك إنني رفضتُ الوزارة الأولى، لأنّ عيني على الكرسي الذي أنت جالس عليه الآن. إنّني كسائر الناس لديّ نقائص. ولكن ليس لديّ الغباء للتفكير في أنّني أستطيع الجلوس على هذا الكرسي دون أن أكون آتيا من الجيش، أو على الأقل مدعما من قبل قيادة الجيش». وبدا صادق النية في دهشته. «إنّ ما تتحدثُ به الآن لم يخطر على بالي أبدا. بل على العكس، إنّني أعتبرك ساعدي الأيمن، لكن سبق لي أن لاحظتُ أنك حسّاس وشكّاك». وبعد صمت، أضاف قائلا : «أخبرك بأنّ أحد أعضاء المكتب السياسي لفت انتباهي إلى أنك باستعجالك إنشاء مجلس المحاسبة، إنّما تريد التحرّي عن أملاك بعض كبار المسؤولين في الدولة، خاصة الرئيس بناحية عنّابة». اندهشتُ للأمر وقلتُ : «كيف يمكنني أن أتصوّر إنشاء مؤسسة بمثل هذه الأهمية لتركز تحرياتها فقط على فرد واحد، حتى وإن كان رئيس الدولة نفسه ! إنّ مثل هذا الأمر غير معقول، لاسيّما أنّك أنت الذي طلبت مني في عهد بومدين أن أطرح أمام المؤتمر القادم لجبهة التحرير الوطني، مشكل الأموال المكتسبة بطريقة غير شرعية»[1].

ويبدو أنّ هذه المقابلة قد وضعت حدا لفتور علاقاتنا فاستأنفنا العمل سويا.

وفي جويلية 1980، وبمناسبة عقد المؤتمر الطارئ لحزب جبهة التحرير الوطني، أمكن القول إنّ انتصار الشاذلي كان كاملا. فلقد أبعد

(1) أنظر مذكرات جزائري، الجزء الثاني ص 257.

يحياوي من الحزب لصالح محمد الشريف مساعدية، الذي تقلّد «الأمانة الدائمة للجنة المركزية» قبل أن يدخل المكتب السياسي في 1981. ويصير بذلك الرجل الثاني لجبهة التحرير الوطني. هذا الدخول قابله خروج يحياوي وبوتفليقة. أما مرباح، فقد أبعد من الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني لصالح مصطفى بلوصيف، حتى وإن حصل على منصب شرفي يتمثل في «نائب وزير الدفاع الوطني مكلّف بالصناعات العسكرية». ثم إنّ عبد الحميد براهيمي، الذي كان وزيرا للتخطيط والمرجع الأساسي للشاذلي في السياسة الاقتصادية التحق باللجنة المركزية للحزب، قبل أن يتقلّد منصب الوزير الأول. وأخيرا، عبد المالك بن حبيلس، الذي كان الشاذلي عيّنه أمينا عاما للرئاسة، ثمّ أبعده تدريجيا لصالح العربي بلخير، الذي استقر أولا كأمين عام لـ«المجلس الأعلى للأمن»، قبل أن يحلّ محل بن حبيلس رجلا قويا في الرئاسة».

والملاحظ أنّ الوزير الأول عبد الغني، حتى وإن لم يكن له طموح لرئاسة الجمهورية، إلاّ أنّ الشاذلي يريد التخلّص منه، ويبحث عن خليفة له. وهنا سرت شائعات حول ترشيحي لهذا المنصب وألحّ عليّ الزملاء : براهيمي، ويعلى، وبن حمودة، وأوشيش للقبول به. وقلتُ للشاذلي الذي استقبلني يوم 6 جويلية لإبلاغي هذا المقترح : «إنّني لا أقبل لنفس الأسباب التي عرضتُها عليك سابقا». ومن جهة أخرى، لديّ شعور أحيانا بأنّ ما يقوله الرئيس، وما يفعله من خلال بعض خطواته الأولى ليس إلاّ سلسلة من المواقف المتناقضة. ولكن بحسّه الشعبي، استطاع أن يتأقلم مع طموحات مساعديه وأطماعهم ومواهبهم. وهكذا يُصبح تقلّبه المزاجي مصدر قوة، ولكن عندما تصدق التُهم الباطلة دون غربلة، فإنّها تطال الجميع، خاصة أن دواء النميمة غير موجود. وفي الختام، صدم الكثيرون إثر دورة

اللجنة المركزية لجوان عام 1980، وهم يرون أنّ الذين يعتبرون أقوياء قد أبعدوا من المكتب السياسي، بمن فيهم الوزير الأوّل، الذي يرأسُ بعد ذلك حكومة تضمّ عددا من أعضاء المكتب السياسي في حين أنّه ليس جزءا منه.

أعلن عن حكومة الشاذلي بن جديد الثانية يوم 15 جويلية 1980. وحسب الترتيب البروتوكولي، كنتُ الثاني بعد الوزير الأول، ولكن ليس «كوزير مستشار لرئيس الجمهورية»، كما كان الأمر في عهد بومدين،بل كـ«وزير مستشار لدى رئاسة الجمهورية». لعلّ محيط الرئيس الجديد هو الذي أشار عليه أنّه ليس في حاجة خلافا لسلفه إلى «وزير مستشار»...

نسب البعض إليّ أنّني وراء تأليف الحكومة الثانية للشاذلي. والحقيقة هي، أنّه خلافا لتكوين الحكومة الأولى في 1979، لم يستشرني الرئيس إلاّ في بعض المناصب، وحدث ذلك في آخر لحظة. وكان الأمر يعني كلاّ من عبد العزيز خلاف، كوزير للتجارة، وقد وافقت على ذلك، ثمّ عبد الرحمن شيبان، كوزير للشؤون الدينية، الذي تسبب في بعض الالتباس، سألني الرئيس : «ما رأيك في شيبان ؟». بدأتُ أعدّد خصاله، فأضاف وهو يمدّ إليّ بقصاصة : «هل هو طبيب ؟». شرحتُ له أنّ الأمر، حسبما فهمتُ، يتعلق بعبد الرحمن شيبان، في حين أنّ القصاصة تعني شقيقه الأصغر الدكتور السعيد، ثم أضفتُ : «كلّ واحد منهما جدير بمنصب وزير الشؤون الدينية، ولكن أفضّلُ عبد الرحمن، لكونه أكثر تفتحا على جميع تيارات الفكر الإسلامي وقادر على الجمع بينها». وقد عُيّن هذا الأخير في آخر المطاف، غير أنّ شقيقه السعيد خلفه بعد بضع سنوات. وأخيرا، استشارني في مناصب كتابات الدولة الأربع، فقدّم لي أربعة أسماء لكل منصب، وافقتُ على محمد نبي والعربي ولد خليفة.

اجتمعت الحكومة الجديدة لأول مرة في 20 جويلية 1980. وخلال الأيام التالية استقبلتُ الوزراء المغادرين، الذين طلبوا في أغلبيتهم (العقبي وزرقيني وأوشيش..) تعيينهم سفراء في الخارج.

وفي 12 جويلية 1980، (يوم عيد الفطر)، انتهزتُ فرصة لقاء أعضاء المكتب السياسي حول الرئيس بعد صلاة العيد بقصر المرادية، لكي أثير مسألة رفع الإقامة الجبرية عن الرئيس الأسبق أحمد بن بلة. والحقيقة هي أنّ الشاذلي نفسه هو الذي طرح مسألة الإفراج عنه منذ 1979 أمام المكتب السياسي خلال اجتماع وافق فيه الجميع على الاقتراح. وكان مرباح الوحيد الذي فضّل أن يوضع السجين، في مرحلة أولى، تحت الإقامة الجبرية بمدينة داخل البلاد قبل الإفراج الكامل عنه. وهكذا، سيقيم بن بلة في مدينة المسيلة عدة أشهر.

وفي 22 سبتمبر 1980، طلب مني الرئيس أن أعد له مشروع إعادة تنظيم مصالح الرئاسة. وقبل أن أقدّم له مذكرتي، طلب مني رأيي حول مشروع مشابه ظهر لي بعد قراءته بأنّه أفقر ما يكون إلى التناسق، لأنّه ينطوي على إنشاء منصب مدير للديوان تخوّل له جميع الصلاحيات على حساب الأمانة العامة للرئاسة.

وفي 24 سبتمبر 1980، جمع الرئيس لجنة مكوّنة من الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية والوزير المستشار لوضع تصوّر جدي لوساطة جزائرية في الحرب بين العراق وإيران.

وفي 26 نوفمبر 1980، استقبلتُ مطوّلا يحياوي الذي - لئن سلّم بواقعه الجديد - إلا أنّه يرى أنه بالرغم من ذلك، ينبغي الاستمرار في مساعدة الشاذلي.

وفي 2 جانفي 1981، أخبرني السعيد آيت مسعودان، وزير الصحة، بوفاة عبد الحفيظ بوصوف، فاتصلتُ هاتفيا بالشاذلي، الذي كان يستريح بضعة أيام في محطة الشريعة، واقترحتُ عليه أن يُدفن الفقيد في مربع الشهداء بمقبرة العالية، فوافق على ذلك.

وفي شهر مارس 1981، أي في الوقت الذي كان فيه ملف السياسة الثقافية مطروحا لمناقشة واسعة في جميع الولايات، تذرعت بعض العناصر بتيزي وزو بالذكرى الأولى لإلغاء محاضرة مولود معمري، فرأت أن الفرصة مواتية لطرح مشكلة الأمازيغية في الشارع، ووضع الثقافة الشعبية الأمازيغية موضع الصدارة. وتحرك الشاذلي، فاجتمع يوم 11 مارس بالمسؤولين المعنيين. وفي هذا الإطار، استقبلتُ يزيد زرهوني، الرقم الثاني في الأمن العسكري، وبرارحي، وزير التعليم العالي، والهادي لخضيري المدير العام للأمن الوطني.

* * *

وخلال زيارة لباريس، تلقيتُ دعوة للعشاء من قبل جاك لانغ، أحد مسؤولي الحزب الاشتراكي الفرنسي، في بيته يوم 5 أفريل 1981. التحق بنا فرانسوا ميتيران، الذي كان يومها في أوج حملته الانتخابية، وكانت لي معه محادثات طيلة أكثر من ساعة حول العلاقات الجزائرية الفرنسية. وبعد بضعة أسابيع، انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية، ودعاني لحفل تنصيبه ببرقية نقلها السيد لانغ. اعتذرتُ عن قبول الدعوة، لكي لا أجد نفسي في وضع حرج، ذلك أنّ مساعدية هو الذي عُيّن لتمثيل الجزائر في حفل التنصيب.

وفي 29 نوفمبر 1981، قام الرئيس ميتيران بزيارته الأولى للجزائر، وهي الرحلة التي سبقتها نشاطات منها في شهر جويلية زيارة مستشاره

جاك أتالي، وفي شهر أوت وزير خارجيته كلود شيسون، الذي تحدث عن «حق الشعب الفلسطيني في وطن ودولة والحق المقدس للشعب الصحراوي في تقرير مصيره»، وكذلك في سبتمبر وزير التجارة، ميشال جوبير، ووزير الداخلية جاستون دوفير. وأعقب ذلك لقاء بين الرئيسين في كانكون (المكسيك) في أكتوبر، ثم استرجعت الجزائر مجموعة أولى من وثائقها المحتجزة في فرنسا تنفيذا لقرار اتخذ في 1967، لكنّه ظل حبرا على ورق.

***

وفي 31 ماي 1981، أصيب وزير خارجيتنا، محمد الصديق بن يحي في سماء مالي في حادث سقوط طائرته الذي نجا منه بأعجوبة. وأدخل المستشفى بباريس حيث عدته بمستشفى كوشين يوم 16 جوان، ثم حين عاد إلى الجزائر في 1 سبتمبر بمستشفى مصطفى باشا ويوم 12 في بيته.

وفي 22 ديسمبر 1981، عُقدت الدورة السادسة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، واعتذرتُ عن عضوية المكتب، الذي يساعد عادة الأمين العام في توجيه الأشغال، وذلك على الرغم من إلحاح مساعدية ومحمد عبادة. وبالفعل، شعرتُ أنّ هناك حسابات يجري التحضير لها خاصة بعد سماع تلاوة تقرير رئيس لجنة الانضباط، وهو يتهجم بلهجة عنيفة على مسؤولين سابقين في الدولة.

وفي جانفي 1982، أدخل الشاذلي تعديلا جديدا على الحكومة تبادل فيه بن حمودة ويعلى منصبي الداخلية والمالية، وعّين عبد المجيد مزيان وزيرا للثقافة، وقاصدي مرباح وزيرا للصناعة الثقيلة، وبشير رويس وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وشهدنا لأوّل مرة دخول امرأة في الحكومة وهي السيدة زهور ونيسي التي عُيّنت كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية.

الفصل الخامس
قضية الصحراء الغربية

بمجرّد أن أُعيد تعييني وزيرا مستشارا، أعاد الرئيس تكليفي بملفّ الصحراء الغربية الشائك الذي توليته في عهد بومدين[1]. اقترحتُ عليه أن يرافقني في هذه المهمة العقيد قاصدي مرباح، مدير الأمن العسكري، لأنّ الأمر يتعلق بمفاوضات حسّاسة، ومن ثمّة فمن الأفضل أن نكون اثنين خاصة أنّ الوفد المغربي يتألف من شخصين أحدهما سياسي، والآخر عسكري. والحقيقة هي أنّه إذا كنتُ قد قبلتُ أن أجتمع معهما بمفردي في عهد بومدين، فذلك لوجود اتفاق تام بيني وبين الرئيس الراحل حول طريقة العمل. أما وقد تغيّر الوضع بعد وفاته فقد آثرتُ إعطاء الوقت الكافي لخلفه ريثما تتبلور طريقة العمل بيننا مما دعاني إلى اقتراح إشراك شخص ثان في اللقاءات السرّية مع ممثلي ملك المغرب.

في 31 مارس 1979، طلب منّي الشاذلي حضور استقباله آدم كودجو، الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي اتهمته كثير من البلدان الإفريقية خلال المجلس الوزاري الأخير الذي عقد بفريتاون بالانحياز للمغرب حيث عمل حينها على عرقلة انضمام الجمهورية العربية الصحراوية

(1) مذكرات جزائري. الجزء الثاني، ص 409-456.

الديموقراطية إلى منظمة الوحدة الإفريقية. لم يفوت الشاذلي الفرصة لإشعاره بهذا الامتعاض.

التغيرات التي حدثت في القيادة الموريتانية عقب الإطاحة بالمقدم مصطفى ولد السالك الذي قاد بدوره الانقلاب العسكري على الرئيس مختار ولد دادا في 10 جويلية 1978 هي التي حرّكت الأمور، وكانت محور محادثاتي في يوم 21 أفريل، مع مسؤولين من البوليزاريو: ولد السالك وعمر حضراني[1] بغاية تحديد موقف مشترك تجاه هذه المستجدّات.

وفي 22 أفريل، سافرتُ إلى نواقشوط مصحوبا بمرباح، وكانت العلاقات الديبلوماسية بين بلدينا مقطوعة، وكنا مكلفين بالاتصال بالقادة الموريتانيين الجدد برئاسة المقدم أحمد ولد بوسيف.

مهمة في نواقشط (22-23 أفريل 1979)

وصلنا إلى نواقشط في ساعة متأخرة من الليل وباشرنا على الفور محادثات أولى مع المقدم أحمد ولد بوسيف الوزير الأول ورئيس «اللجنة العسكرية للخلاص الوطني» الذي كان محاطا بسبعة من أعضاء اللجنة. تحدّث معنا كأنّه «صاحب الأمر والنهى» ولم يشر ولو مرّة واحدة إلى المقدم محمد ولد السالك رئيس اللجنة العسكرية السابقة للإنقاذ الوطني. وعقدنا جلستين من المباحثات دامت في مجموعهما أربع ساعات.

صرّح ولد بوسيف لأوّل وهلة أنّ هناك دون شك تساؤلين يطرحان في الجزائر بخصوص فريقه، وهما في رأيه، : من نحن ؟ وما الذي نريده ؟

---

(1) الذي انشقّ عن البولساريو والتحق بالقصر الملكي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي الردّ على هذين التساؤلين، ألحّ على أن مساره هو مسار فريقه. فهو ضابط لم يشارك أبدا في قرارات ولد داده مشيرا إليه بكل بساطة باسمه «مختار». «لقد وجدنا أنفسنا نخوضُ حربا لم نُردها ولم نُستشر بشأنها. تسلمنا السلطة يوم 10 جويلية الماضي لكي نصنع السلم، غير أنّ المدنيين استولوا على السلطة مما اضطرنا يوم 6 افريل الماضي، إلى الاستيلاء على الحكم وحدنا». لم يشرح ولد بوسيف لماذا جرى استبعاد بعض العساكر حين قدّم الوقائع بهذه الطريقة، إما رسميا مثل الرائد جدو ولد السالك وزير الداخلية، وإما عمليا، مثل المقدم مصطفى ولد محمد السالك نفسه.

ثم تحدّث ولد بوسيف عمّا يعتبره رسالة موريتانيا المتمثلة في التوحيد وليس في التفريق : وحدة المغرب العربي مع إفريقيا السوداء، وفي المغرب العربي ذاته، وذلك بعدم اتخاذ موقف لصالح معسكر ضد الآخر. وألحّ كثيرا على هذا التصوّر في التوازن الذي ينبغي الحفاظ عليه بين العالم العربي وإفريقيا من جهة، وبين المغرب والجزائر من جهة أخرى.

وحين قدمتُ عرضا تاريخيا موجزا عن السنوات العشر الأخيرة، ألححتُ على أنّ سياسة الجزائر في المنطقة ارتكزت دائما على مبدأ أساسي يتلخّص في إقامة علاقات حسن الجوار مع جميع البلدان التي تحيط بنا. وهذه السياسة طبقت بنجاح طيلة عقد من الزمن مع المغرب على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها بلادنا في العديد من الأوساط التقدمية والمعارضة المغربية. غير أنّ الجزائر لم تحاول أبدا تصدير ثورتها. والسياسة نفسها اتبعت مع موريتانيا وكل ما استطعنا أن نفعله في إطار التعاون الوثيق، قمنا به لصالح الشعب الموريتاني فقط. وذكّرتُ برد الرئيس بومدين في عام 1969 على «غديرة» الذي حمل إليه دعوة من الملك الحسن الثاني لحضور القمة الإسلامية بالرباط، قائلا له إنّ مشاركته في القمة مرهونة بحضور موريتانيا

التي كان المغرب يطالب بها آنذاك. وهكذا استُقبل ولد دادة لأوّل مرة في المغرب الذي اعترف بعد ذلك بموريتانيا كدولة مستقلة وذات سيادة. وذكّرتُ أيضا بالتصريح الذي أدلى به الرئيس سنغور في جانفي 1974 كاشفا فيه أنّه حين كانت موريتانيا تستعد لإعلان استقلالها، عرض عليه محمد الخامس تقسيم هذا البلد باعتباره كيانا مصطنعا.

وتحدّثتُ بعد ذلك عن التحول المفاجئ للرئيس السابق ولد دادة الذي وقع في فخ الحسن الثاني لأنّ هذا الأخير كان في حاجة إلى متواطىء معه كي يجعل الرأي العام الدولي يتقبّل احتلال الصحراء الغربية. وعلى أية حال، فإنّ الأمر هنا يتعلق بخرق الحدود الموروثة عند إعلان الاستقلال، ملمحا بذلك إلى ما قيل لنا في بداية المباحثات. إنّها سياسة معاكسة للتوازن الذي تعهدت موريتانيا باحترامه.

وبعد هاتين الكلمتين التمهيديتين، ظهر بكلّ وضوح أنّ القادة الموريتانيين الجدد كانوا حريصين قبل كل شيء على إعادة العلاقات الديبلوماسية مع الجزائر. ولاحظوا خاصة أنّ حضور الجزائر في نواقشوط يساهم في إعادة التوازن المأمول في المنطقة ويُسهّل الحوار مع الصحراويين. وردّدنا أن قطع العلاقات الديبلوماسية كان من جانب موريتانيا، وأنّ الرئيس بومدين بعد 10 جويلية 1978، صرّح بأن استئناف هذه العلاقات مرغوب فيه، غير أن أشهرا مرّت دون أن يأتي رد من نواقشط.

ثم بيّنا أنّ الرأي العام الجزائري الذي يعرف أنّ البوليزاريو قام بخطوة شجاعة في سبيل السلم حين أعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، لن يفهم معنى استئناف العلاقات الديبلوماسية مع موريتانيا قبل أن تقوم هذه الأخيرة ببادرة لصالح السلم. وهذه البادرة يمكن أن تكون تصريحا لا يكون أقل التزاما من التصريحات السابقة، لكن القادة الموريتانيين لا يريدون أو

هم لا يستطيعون أن يلتزموا بأكثر من ذلك : هل لأنّهم لا يملكون أي مخطّط للسلم ؟ أو لأنهم يحذرون الصحراويين ويخشون سيطرتهم على موريتانيا ؟ أم لأنّهم ليس لديهم سياسة وطنية مستقلة بحكم تبعيتهم للمغرب أو لفرنسا ؟ ورأينا أنّ الاتصالات المقبلة يجب أن تتركز على توضيح هذه النقاط.

اكتفى القادة الموريتانيون بأن كرروا أنهّم موافقون على مبدأ تقرير المصير، ولكن ذلك لا يتعلق إلا بالقسم الذي يحتلونه من الصحراء الغربية. وكلّما حاولنا تصوّر الطريقة التي تنفذ بها هذه السياسة في تقرير المصير، سارعوا إلى الإضافة بأنّ الأمر يتعلق هنا بمجرد مبدأ، غير أنّ تطبيقه ينبغي أن يناقش مع الصحراويين. وعلى أية حال، فهم لا ينوون الانسحاب حاليا من الإقليم الذي يحتلونه لأنّهم لا يريدون البحث عن الخروج من حرب لكي يجازفوا بخوض حرب أخرى.

وردا على جميع الأسئلة التي طرحها الوفد الجزائري، كان ولد بوسيف يقدّم دائما أجوبة عامة دون أن يعرض، ولو كفرضية، مبادرة ما كفيلة بأن تؤدي إلى سلم شامل في الصحراء الغربية. وعن مصير القوات المغربية في موريتانيا، اعترف أنّ هذا الأمر يقلقهم، ولكن في الوقت نفسه أنكر أن يكون رحيلها واردا في نهاية مارس، وأضاف، أو على الأصح، كرّر أنّه يريد تطوير علاقات جيّدة مع السنغال وفرنسا على الوجه الأخص. وحول معرفة ما إذا كان أمن موريتانيا سيكون مضمونا بصورة أفضل لا بوجود قوات أجنبية، بل بضمان حدوده من قبل مجموع الدول المجاورة، فإنّه اكتفى بالصمت.

ذكّرنا بدورنا بعدد من القضايا على سبيل إشعار القادة الموريتانيين بأنّه لا الوضع الراهن، ولا المماطلة بقادرَين على أن يلعبا دورا لصالحهم. والمعروف أنّه منذ عهد قريب كان الحسن الثاني يُعلن أن موريتانيا «مغربية»، وهاهو الآن يعتبرها حليفا، فما الذي سيكون عليه الموقف القادم ؟ وعلاوة

على ذلك، فإنّ الوضع الداخلي في المغرب سيء، وما حدث في إيران يجب أن يدفع إلى التفكير في الوجهة التي ستتطوّر بها الأحداث. وأخيرا، أكدنا على الطابع الاستثنائي لمبادرة البوليزاريو بإعلان وقف إطلاق النار، ذلك لأنّه من عادة الحركات التحرّرية ألاّ توقف القتال أثناء المفاوضات بل إنّ «ولد بوسيف» أجاب متحايلا أنّ ذلك سيمكّن البوليزاريو من تركيز نشاطه على المغرب أولا. وقبل نهاية المباحثات، استعرضنا اتفاقيات مدريد وسألناه لماذا لم يندّد بها، فكانت إجابته من نفس النمط : إنّه فعل أكثر من التنديد لأنّه يتباحث مع البوليزاريو رأسا.

وفي ختام هذا اللقاء الأوّل، يمكننا القول :

1 - النقطة الأكثر وضوحا في سياسة المقدم ولد بوسيف هي إرادته في إقامة تعاون وثيق مع فرنسا.

2 - لا يبدو أن لـ«للجنة العسكرية للخلاص الوطني» سياسة وطنية مستقلة أو أن لها فرضية خريطة طريق من أجل الوصول إلى سلم شامل في الصحراء الغربية.

3 - يبدو أنّ ولد بوسيف يعتبر، أنّ الصحراويين يمثلون خطرا بالنسبة لمستقبل موريتانيا دون أن يقول ذلك بطبيعة الحال، ويمكن أن نتساءل عما إذا كان سيقبل بفكرة إقامة الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في الصحراء الغربية أم لا.

4 - على اللقاءات اللاحقة أن تبحث عن أجوبة أكثردقّة سواء عن التناقض الموريتاني بين إقامة «حلف» مع المغرب والبحث عن «توازن» بين المغرب والجزائر، أو عن «التهديدات» التي تجعل من الضروري وجود قوات أجنبية، أو عن موقف موريتانيا في حال ما إذا رفض الحسن الثاني التخلي عن سياسة الأمر الواقع باحتلاله العسكري للصحراء الغربية.

نحو اتفاق موريتاني - صحراوي (5 أوت 1979)

في يوم 10 جوان، جرت محادثات جزائرية صحراوية حضرها من جانب البوليزاريو محمد لعين الوزير الأول وابراهيم غالي وزير الدفاع. ومن الجانب الجزائري طالب ومرباح.

في 12 جوان، قابلتُ بحضور مرباح وفدا موريتانيا مكونا من وزير الشؤون الخارجية ومدير ديوان الرئيس. إذا كان الموريتانيون يسعون قبل كل شيء إلى استئناف العلاقات الديبلوماسية مع الجزائر، فإنّنا نحاول من جهتنا أن نُخرجهم من حيادهم السلبي بدفعهم إلى سحب قواتهم من الجزء الصحراوي الذي يحتلونه وفتح حوار مع الصحراويين. وفي 13 جوان، قدمتُ عرضا أمام المكتب السياسي عن تلك المباحثات. وفي المساء، عاودتُ مقابلة الوفد الموريتاني في فيلا جنان الأخضر لكي أبلغه بخلاصة الموقف الجزائري التالي:

1 - إنّ الجزائر تعيد تأكيد تمسكّها بمبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في مجموع الإقليم الصحراوي، طبقا لآخر لوائح منظمة الأمم المتّحدة.

2 - في انتظار تطبيق مبدأ تقرير المصير في مجموع الإقليم الصحراوي، نطلب من القادة الموريتانيين سحب قواتهم من «تيرس» الغربية» دليلا على حُسن نواياهم.

3 - سيتم استئناف العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين الجزائر وموريتانيا بعد هذا الانسحاب الفعلي.

4 - الجزائر مستعدة بموافقة البلدان المجاورة لموريتانيا وموافقة فرنسا لضمان الحدود الموريتانية لعام 1960.

... الجزائر، إذ تؤكّد مرة أخرى تضامنها مع الشعب الصحراوي والبوليزاريو، فإنّها على استعداد للمساهمة في أي حلّ عادل يؤدي إلى سلم دائم.

وفي نهاية جويلية 1979، صرّح الوزير الأول ولد هيد الله الذي خلف ولد بوسيف الذي لقي حتفه في حادث طائرة: «لقد اختارت موريتانيا الخروج نهائيا من الصراع». وفي اليوم التالي، أكّد رئيس الوزراء الإسباني أدولفو سواريس أنّ «حلّ مشكل الصحراء الغربية يمرّ عن طريق الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير».

وفي 4 أوت، استقبلتُ نائب رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الموريتاني أحمد سالم ولد سيدي الذي كان مرفوقا بوفد هام. وفي 5 أوت، وقّع الضيف الزائر مع بشير السيد ممثلا لقيادة البوليزاريو وبحضوري على اتفاق سلم بين موريتانيا والبوليزاريو، وصفته الصحافة بـ«انتصار العقل والعدل». وفي 6 أوت، وصل الرئيس المالي موسى طراوري لتهنئة الشاذلي بهذا الحدث قبل أن يتوجّه إلى باريس لمحاولة تلطيف موقف جيسكار المعارض لتقرير المصير. وإذا كان الارتياح قد ساد هنا وهناك عبر العالم، فإنّ الرباط لم تكتف بتهديد نواقشوط وشتم إفريقيا بسبب تصويتها في القمة السادسة عشرة لمنظمة الوحدة الإفريقية بل إنّ قواتها اكتسحت «تيريس الغربية» فور انسحاب الجيش الموريتاني منها.

وفي 12 أوت، توجّهتُ إلى تونس لإطلاع الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي على آخر التطوّرات في المنطقة. وفي 14 أوت، كنتُ في نواقشوط مع الوزير الأوّل ولد هيد الله الذي أبلغتُه قرار الجزائر باستئناف العلاقات الديبلوماسية مع بلاده.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحادثات مع سعود الفيصل (23 أكتوبر 1979)

في بداية شهر سبتمبر، كان الرئيس الشاذلي في هافانا للمشاركة في أشغال القمة السادسة لبلدان عدم الانحياز. وعند عودته إلى الجزائر، استقبل في 29 سبتمبر وبحضوري، وزير الشؤون الخارجية للمملكة العربية السعودية، الأمير سعود الفيصل الذي سافر إلى المغرب بعد اللقاء ثمّ عاد لمقابلتي وبادرني بالقول :

«إن محادثاتي مع الرئيس الشاذلي أقنعتني بأنّ الجزائريين ليس لهم أي نوايا عدوانية تجاه المغرب. وقد أطلعتُ حكومة بلادي والمغرب على هذا الموقف. لكن منذ ذلك الحين، يبدو أنّ الوضع تدهور إلى درجة أنّه لم يعد في العالم العربي، من لا يستبعد حدوث صدام مُسلّح بين الجزائر والمغرب. وها أنذا أعود إلى الجزائر لأنّ هناك ثلاث مسائل تطرح نفسها على الحكومة السعودية والأمة العربية.

1 - «إنّنا نتساءل عمّا إذا كان هناك من الجانب المغربي ومن الجانب الجزائري إرادة في الوصول إلى حلّ سلمي. وعمّا إذا لم يكن هناك سعي من كلا الجانبين إلى إذكاء نار الفتنة». قاطعتُ الوزير كي أقترح عليه إنشاء لجنة عربية تحلل مضمون ما نشر في إعلام البلدين على مدى عام واحد. قلتُ له إنّ هذه اللجنة ستلاحظ بسهولة أنّ النظام المغربي هو الذي يتمادى في شحن أسباب الحقد ضد الجزائر.

2 - وأضاف : «تقولون إنّكم لستم طرفا في الصراع. لكنّ الأمر يتعلق على أية حال بصراع بين عرب ومسلمين». لاحظتُ هنا بأن الصحراويين واعون بطبيعة هذا الصراع، ولذلك فهم مستعدون للحوار، غير أنّ المغرب هو الذي يرفض ذلك رفضا باتا. قال لي : «هذا الأمر صحيح. سألتُ بالأمس الحسن الثاني لماذا لا يريد أن يتباحث مباشرة مع الصحراويين، فأجابني

أنّ ذلك لن يحصل بعد الذي حدث» (وكان يشير بكل تأكيد إلى معارك الأشهر الأخيرة في إقليم الصحراء).

3 - ختم قائلا : «إننا لا نفهم لماذا لم تتم المقابلة بين الرئيس الشاذلي والملك الحسن الثاني». كلمة المقابلة صارت أشبه باللازمة في حديثه معي إذ أنّه يرى عددا من الفوائد التي يمكن استخلاصها من مثل هذه المقابلة :

- إعادة الثقة المفقودة لأنّ المغرب يعتقد بوجود إرادة في الجزائر في زعزعة المملكة، والجزائر تعتقد بوجود تهديد توّسعي من جانب المغرب.

- «شبح الحرب قد يزول، وهذا هام ذلك لأنّ الحرب في المغرب العربي لن يكون لها نفس طابع الحرب في المشرق. وعلى أية حال، السوريون والعراقيون يمكن أن يتحاربوا لكن ذلك لا يمنعهم، ذات يوم من التعانق. أما أنتم في المغرب العربي فالحربُ قد تكون لها انعكاسات خطيرة وطويلة المدى».

- «الصحراء الغربية، على الرغم من أنّها مسكونة من عرب ومسلمين، لا تستحق التضحية بالعلاقات بين المغرب والجزائر».

أجبتُه بأنّ الأمر يتعلق أساسا بصراع بين الصحراويين والمغرب، وليس بين الجزائر والمغرب. ينبغي أن يتم اللقاء بين الطرفين المتحاربين. حقّا، ليس هناك ما يدعو للوهلة الأولى إلى أن نتصوّر مقابلة مباشرة بين ممثلي الصحراويين والملك الحسن الثاني، غير أنّه يمكن إجراء اتصالات على مستوى الوزراء.

وإذ لاحظ إصراري على ربط عقد لقاء قمة بين المغرب والجزائر بحصول تقدّم في ملف الصحراء الغربية، ، اقترح الوزير السعودي بدوره تحضير مقابلة ثلاثية بين المغرب والجزائر والصحراويين.

أجبتُه في الختام بأنّ أصدقاء المغرب الحقيقيين الذين يرغبون كالمملكة العربية السعودية في الحفاظ على العرش ينبغي عليهم أن ينصحوه

بالانسحاب من الصحراء الغربية. وأضفتُ قائلا: «لا ترتكبوا الخطأ نفسه كما فعلتم بالنسبة لاستقلال موريتانيا حين ساندتم، ولمدة طويلة، وجهة النظر المغربية قبل أن تكتشفوا في نهاية الأمر الحقيقة وتعودوا ليس فقط إلى الاعتراف باستقلالها، بل وإلى إقامة علاقات قوية معها.

في 22 أكتوبر، أعلن الرئيس الأمريكي كارتر قراره تزويد المغرب بالأسلحة. وفي 3 نوفمبر، شهدنا انتصارا ديبلوماسيا للبوليزاريو: فقد صوتت اللجنة الرابعة للأمم المتّحدة، على لائحة لصالح تقرير المصير بـ «83 صوتا مقابل 5 أصوات». وفي 28 نوفمبر، احتل المغرب عسكريا المدينة الموريتانية «بير مغرين» ردّا على اتفاق السلم بين موريتانيا وجبهة البوليزاريو. ينبغي التذكير هنا باتفاق مدريد الذي سلمت بموجبه إسبانيا (أي القوة المسؤولة عن إدارة الإقليم) للحسن الثاني وولد دادة يوم 14 نوفمبر 1975 إقليم الصحراء الغربية، فأخلت بذلك بالتزاماتها ومسؤولياتها.

وفي 3 ديسمبر، اجتمعت في مونروفيا اللجنة المختصّة المكلفة بتطبيق لائحة القمة السادسة عشرة لمنظمة الوحدة الإفريقية حول الصحراء الغربية بحضور الرئيس الشاذلي وغياب الملك الحسن الثاني. وفي يوم 11 ديسمبر، رفعت موريتانيا شكوى ضدّ المغرب إلى مجلس الأمن إثر احتلال بير مغرين.

مواصلة المحادثات السرّية الجزائرية المغربية (1980)

في بداية عام 1980، عبّر المغاربة عن رغبتهم في استئناف الاتصالات السرية[1] التي انقطعت بسبب وفاة الرئيس بومدين. تم اتصال أول في

(1) أنظر مذكرات جزائري، الجزء الثاني، ص 438-456.

جنيف بين غديرة والدليمي من جهة، طالب ومرباح من جهة أخرى، وتلته مقابلتان في نوفمبر وديسمبر من العام نفسه بباريس.

المقابلة الأولى (26 جانفي 1980)

جرت هذه المقابلة في جنيف بين المتحاورين المعتادين، ولم أكن أتوقعُ حصول تقدّم فيها رغم المكالمات الهاتفية الثلاث المستعجلة التي تلقيتُها من دليمي.

ما إن التقينا حتى صرّح غديرة أنّه مُكلف بإخبارنا بأنّ الملك مستعد لمقابلة الرئيس الشاذلي على الفور. أجبتُ أنّني جئتُ لسماع اقتراحات جديدة كفيلة بتسهيل حلّ المشكل. ولمّا كان الأمر يتعلق مرة ثانية بمجرد مشروع قمة، فإنّني لستُ في حاجة إلى استشارة الرئيس في ذلك لأنّه في مقدوري أن أقدم الجواب على الفور. وبالفعل، لم يتغير شيء في موقفنا تجاه المشكل منذ الحديث عن احتمال عقد لقاء بين الرئيس الراحل والملك. إنّ مثل هذا اللقاء يُعد فرصة ينبغي عدم التفريط فيها بالتسرّع والارتجال، وعليه، ليس من ردّ إيجابي دون معرفة الإطار العام الذي ستجري فيه المباحثات.

قلتُ إنّنا علمنا عن طريق ياسر عرفات أنّ الملك قد يقبل تقرير المصير في الصحراء الغربية إذا كان مطلوبا من البلدان العربية بدعوى أنّه المبرر الذي يجعل الشعب المغربي يقبل به. وقد أجبتُ على ذلك بالرجوع إلى مباحثاتنا الأولى التي جرت منذ أكثر من سنة، أي أنّ تقرير المصير في نظر الملك لا يمكن أن يكون إلاّ إذا كانت نتيجته مضمونة مسبقا أي الإبقاء على الوضع القائم. وإذ أعاد غديرة الكرّة بخصوص القمة، لم يستطع أن يقدّم إلاّ وعودا غير متماسكة مؤكدا أنّ الملك ينوي دون شك تقديم اقتراحات في هذا اللقاء، لكنّه لا يكشف عنها الآن. وهكذا، تعثرنا،

ومن حقنا أن نتساءل لماذا طلب محاورانا مرة أخرى وبإلحاح مقابلتنا في حين أن موقفنا معروف لديهم منذ وقت طويل. لا يمكننا هنا إلاّ أن نعرض الفرضيات التالية : هل الملك مقتنع بأنّ السلطة الجزائرية ممثلة بالرئيس الجديد لها مشاكل داخلية تشغلها ويتصوّر تبعا لذلك أنّ الرئيس سيقدم خلال لقاء القمة، تنازلات كي يصل إلى حل للمشكل الصحراوي ويتخلّص من عبئه ؟ هل ينبغي أن نقيم علاقة بين هذا الطلب والنقاش الدائر أمام اللجان المختصة للكونغرس الأمريكي بغاية الموافقة على طلب الرئيس كارتر تزويد المغرب بالسلاح ؟ وربما يعني ذلك أن الملك بتسريبه نبأ الإعداد للقمة إنّما يريد إقناع الكونغرس بجدية نيته في التفاوض ممّا يمكّنه من الحصول على الأسلحة التي يطلبها. وعلى أية حال، رأينا أنّ توقيت هذا اللقاء غير مناسب تماما.

اللقاء الثاني (13 أكتوبر 1980)

جرت مقابلة ثانية في باريس يوم 13 أكتوبر بنفس تركيبة الوفدين، خصصّ السيد غديرة الجزء الأول من عرضه لدعم الفكرة القائلة بأنّه لم يسبق أن توفرت الشروط المواتية للقاء القمة المقترح كهذه المرة، ويوجز هذه الشروط في العناصر التالية :

1 - تتضمن التوصية التي صادقت عليها اللجنة المجتمعة في فريتاون، على إثر قمة منظمة الوحدة الإفريقية عناصر مّشجعة كفيلة بتسهيل تنظيم لقاء بين رئيس الجزائر وملك المغرب.

2 - يمكن أن تكون للوحدة الليبية السورية المُعلنة مؤخرا انعكاسات سلبية على المغرب العربي، ومنها إمكانية أن تدفع ليبيا بالبوليزاريو إلى التمرّد على الجزائر «مما يتسبب لكم في مشاكل خطيرة»

3- يجب أن تدفعنا الحرب الدائرة بين العراق وإيران إلى ال
الدمار الكبير الذي قد تؤدي إليه أي مجابهة عسكرية بيننا.
4- المغرب يتحكّم في الوضع على الأرض.
كل هذه الشروط التي رآها الجانب المغربي عامل تشجيع
إلى أن يقترح علينا من جديد لقاء قمة بجدول أعمال من نق
طرق تقرير المصير وآثاره، ووقف إطلاق النار على أساس توصيات
(فريتاون 2).
لاحظ السيد غديرة أنّ الملك بهذا الصنيع يتظاهر بتصديق الأط
الجزائرية القائمة على وجود صراع بين المغرب وجبهة البوليزاريو ب
الحقيقة حسب رأيه دائما أنّ الوحدات القتالية تنطلق من التراب الجزائ
بل إنّ هناك بلدانا عديدة تنصحنا بإقحام الجزائر طرفا في الحرب. و
حكمة الملك ترفض ذلك. وهكذا، فبعد الهجمة على «امحاميد» من طر
فرقة عبرت الحدود الجزائرية المغربية، آثر الملك أن يعلن أنّ هنا
مؤامرة ضد المغرب والجزائر بغاية إثارة حرب بينهما.
وفي الختام، أكد المبعوثان أنّ اقتراحهما بلقاء قمة مع جدول أعمال
محدد إنّما يُعدّ خطوة هامة في هذا الاتجاه، وهما ينتظران الردّ.
قلتُ إنّ هناك حقا شيئا جديدا حول موضوع اللقاء، لكنّ مشاركة
الصحراويين في حلّ سياسي قد استبعدت تماما كما فهمتُ من عرضكما؛
أجاب المندوبان أنّ قائدي الدولتين هما اللذان سيتحدثان في هذا
الشأن.

وفي اليوم التالي، 14 أكتوبر، وخلال لقاء آخر، أثار الممثلان بوجه
خاص زلزال مدينة الأصنام الذي حدث قبل أربعة أيام من ذلك، وأبديا
رغبة بلادهما في المشاركة في إسعاف الضحايا والمنكوبين. وأخيرا،

عادا وألحا على عقد القمة قبل نهاية السنة. وفيما يتعلق بالمكان، وبما أننا رفضنا فرنسا، اقترحا بديلا كان مطروحا من قبل وهو بروكسل.

اللقاء الثالث، (18 نوفمبر 1980)

تم اللقاء الثالث في باريس مع الوفد ذاته وجرى على النحو التالي:

1) نقلنا إلى محاورينا الرسالة التالية:

إن الرئيس الشاذلي - لئن أدرك أن الملك قام بخطوة الى الأمام حين قبل بمناقشة تقرير المصير على أساس توصيات فريتاون 2، إلاّ أنه يظل مقتنعا بأنّ نجاح هذا اللقاء لا يمكن تصوّره طالما لم يتم تحديد مشاركة البوليزاريو في مراحل المفاوضات. ولذلك فهو يريد أن يعرف متى ينوي الطرف المغربي التباحث بشأن هذه المشاركة.

2) إذا قبل الرئيس الشاذلي بلقاء مع الملك الحسن الثاني بطرحكم الجديد، فذلك يعني بكل بساطة اعتماد الطرح المغربي الذي يقول إن الحرب في الصحراء الغربية هي حرب بين الجزائر والمغرب. وهذا الأمر غير معقول، لأنّ الجزائر لا يمكن أن تتنكر لأسس سياستها في المنطقة. وعليه اقترحنا أن يوضح الملك عبر تصريح علني أنّ النزاع ليس نزاعا جزائريا مغربيا، وإنما هو نزاع مغربي صحراوي.

3) أطلعنا المندوبين على نقطتين أكّد عليهما الرئيس الشاذلي وهما:

أ - إذا كان للمغاربة مشاكل داخلية مرتبطة بحل هذه القضية، فإنّ الجزائر مستعدة لمساعدتهم.

ب - إن حلّ المشكل الصحراوي سيفتح الطريق أمام تعاون اقتصادي واسع بين المغرب والجزائر سوف يتجسد في إنجاز العديد من المشروعات أهمّها مدّ أنبوب الغاز، وتطوير المبادلات التجارية إلخ...

وبعد الاستماع إلى عرضنا أجاب الوفد بما يلي :

1 - اللقاء المقترح هو لقاء بين المغرب والجزائر. وخلال هذا اللقاء سيدرس مشكل مشاركة الصحراويين.

2 - عندما نحلل بإمعان خطاب الملك الحسن الثاني أمام الجمعية الوطنية، نجد بين ثناياه فكرة مؤداها أنّ النزاع الصحراوي ليس قائما بين المغرب والجزائر.

3 - طلب الملك منّا ألا نثبط عزيمته بالعودة إليه بأجوبة فيها مماطلة وحذرنا قبل سفرنا بأنّ اجتماع اليوم هو آخر لقاء معنا.

انتهى الاجتماع في جو اتسم بدرجة عالية من الفتور. والظاهر هو أن محاورينا لم يجيئا إلا لمعرفة التاريخ الذي نقترحه من أجل لقاء القمة، كأنّه لا توجد أية عراقيل تحول دونه أو تؤخره. وإضافة إلى ذلك، عبّرنا عن أمنيتنا في أنّ هذا اللقاء إذا ما تمّ، فإنّه ينبغي أن يكون في إفريقيا بدلا من أوربا، غير أنّ المحاورين اعترضا بدعوى عدم وجود بلد إفريقي قادر على توفير شروط السرية والأمن.

تحضير القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية

(نيروبي - جوان 1981)

في غياب محمد بن يحي وزير الشؤون الخارجية المريض في مستشفى بباريس بعد إصابته في حادث الطائرة، عيّنتُ لرئاسة الوفد الجزائري إلى المجلس الوزاري 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي يسبق ويحضّر لقاء القمة المندرج تحت شعار استكمال تصفية الاستعمار. في 16 جوان، عدتُ بن يحي في المستشفى كوشان فحدّثني مطوّلا عن قمة نيروبي التي وصفها بأنها «منعرج حاسم على الصعيد الديبلوماسي»، وأخبرني بأنّه مشغول

باعداد مذكرة في هذا الاتجاه للرئيس[1]. وفي 17 جوان، استقبلتُ الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، محمد الصالح دمبري الذي قدّم لي عرضا عن جلسة عمل عُقدت بين وفد يرأسه بن يحي ووفد صحراوي يرأسه الوزير الأول محمد الأمين. وفي 18 جوان، استقبلتُ الرئيس محمد عبد العزيز مصحوبا بمحمد الأمين.

وبدا من هذا العمل التحضيري أنّنا بلغنا مرحلة قد يختلف فيها الصحراويون والجزائريون لأوّل مرة حول السبيل الذي ينبغي انتهاجه مع بقائهما متفقين على الهدف :

1 - المقاربة الصحراوية

- من الممكن أن يقبل الحسن الثاني باقتراحات فريتاون 2. غير أنّ الصحراويين لا يمكن أن يثقوا بمجرد تصريح للملك. ولذلك فهم يختارون طريقا آخر «هدف جبهة البوليزاريو هو قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في منظمة الوحدة الإفريقية». وبالفعل، إنّ ذلك يصبح وضعا لا رجوع عنه في حين أن التصريح واللوائح يمكن دائما إنكارها أو التخلي عنها. وبكلّ تأكيد، فإنّ المغرب قد ينسحب من منظمة الوحدة الإفريقية، ولكن، لن يقوم بذلك إلا للمرة الثالثة أو الرابعة. وعليه، فإنّه قد يعود...

- في مثل هذه الظروف، فإنّ اللجنة الإفريقية المختصة التي كانت مفيدة في الماضي لتدويل النزاع بسبب التصلّب المغربي، تصير «كابحا» يحول دون قبول عضوية الصحراويين في ضوء تصريح الملك المحتمل.

(1) أنظر الملحق 3، ص. 671.

2- المقاربة الجزائرية

- إنّ قبول توصيات فريتاون 2 من جانب الحسن الثاني ليس إ
وفي حال ما إذا حدث سيكون له جانب إيجابي لأنه قد يعني قبول ا

- نجاح نيروبي لا يكمن في قبول الجمهورية العربية الص
الديموقراطية في منظمة الوحدة الإفريقية، إذ أنّ ذلك يبدو مست
في تحديد هوية المتحاورين وهما المغرب والبوليزاريو.

- توصيات اللجنة التنفيذية موجّهة للأطراف. يجب أن نستخد
ذلك أنّها لم تُناقش من قبل القمة. لكن، لا المغرب ولا البوليزاريو ي
بهذه التوصيات.

- يجب على الجزائر أن تُشعر المشاركين في نيروبي بأنّ رغبته
حلّ المشكل محدودة بإرادتها في عدم السقوط في فخّ المناورات القا
على التماطل. يجب ألاّ نركّز على الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفري
بل نركّز على الحصول على تصويت على اللائحة التي يجب أن يقبل ب
المغرب والتي تحدّد شروط المفاوضات وآجالها حول النقا
الثلاث التالية : كيفيات تنظيم الاستفتاء، وقف إطلاق النار وإدارة الفتر
الانتقالية، فاستفتاء تقرير المصير. ومن الممكن ألاّ تنطلق هذه
المفاوضات أصلا أو أنها قد تفشل بسبب المناورات المغربية. ومع
ذلك، فإنّها ستمثّل نجاحًا طالما أنّ المغرب يعترف بالبوليزاريو طرفا
في الحوار. وسيكون لذلك أصداء على الصعيد الدولي، وقد يسهّل
الحصول على اعترافات جديدة بالجمهورية العربية الصحراوية
الديموقراطية.

وفي حال تمسُّك المغرب بطروحاته القديمة، فإنّه ينبغي حينئذ طرح
مسألة قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في منظمة

الوحدة الإفريقية. حينئذ تكون للجزائر وأصدقائها عدة أوراق : تقديم طلب الانضمام للمنظمة لأنّ المغرب لا يعطي أي جواب جدي لتوصيات اللجنة المختصّة، ويمكن أن ننتظر من ذلك تأثيرا إيجابيا للشروح التي أعطاها الرئيس الشاذلي خلال رحلته الإفريقية الأخيرة. وسيكون للموقف الفرنسي الجديد تأثير على بعض البلدان الفرانكوفونية (أرسل ميتران مبعوثا له إلى الرئيس الكيني آراب موي)، بل إنّه يمكن أن نتصوّر أن تصويتا حول قبول العضوية لن يكون ضروريا. يكفي الحصولُ على إعلان من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية يؤكّد فيه إرادته في احترام البند الثاني من المادة 28 من الميثاق الذي ينصّ على إجراءات قبول العضوية.

أما بخصوص الاستفتاء، فإنّه قد يكون الفخّ الذي نصبه الملك : فهو قد يقبل بالمبدأ، ولكنّه سيعمل على إطالة المناقشات دون جدوى إلى ما بعد لقاء القمة. من هنا ضرورة الاعتراف بأنّ البوليزاريو هو المخاطب المؤهل ويجب أن يُركّز الاتفاق حول الاستفتاء على ثلاثة عناصر أساسية :

أ - طرق تنظيم الاستفتاء يضمن حرية التعبير عن إرادة السكان : الإشراف على الانتخابات، إقرار قوائم انتخابية، تنظيم عملية التصويت، والهيئة المكلفة بالفصل في النزاعات إلخ...

ب - تنظيم المرحلة الانتقالية : تحديد شروط تطبيق وقف إطلاق النار، إدارة البلد، قوّات الشرطة (الأمم المتحدة)، تحديد معسكرات القوات المغربية أو سحبها قبل الاستفتاء.

ج - تقرير المصير : تنصيب هيئات جديدة، تاريخ محدد لجلاء آخر جندي مغربي، انسحاب الشرطة، انتهاء مهمة اللجان الدولية التي اضطلعت بالأمن وسهرت على نزاهة العمليات الانتخابية.

الندوة الوزارية 37 لمنظمة الوحدة الإفريقية

(نيروبي - جوان 1981)

لعلّ هذه الندوة من أشد الندوات صخبا وأكثرها توتّرا قدّر لي أشهدها في حياتي، فبمجرّد وصولي يوم 19، طلبتّ من أعضاء وفدنا ب كلّ ما في وسعهم كي لا يقعوا في فخ الاستفزاز؛ وكم تألمتُ لرؤية الإخ المغاربة والصحراويين يتشابكون بالأيدي في أروقة المؤتمر ولاستخد الإخوة المغاربة نبرة عدوانية نادرة لأنّهم صدموا أمام تزايد عدد البلدا الإفريقية التي اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطي والذي ارتفع إلى 27 دولة. ومن ناحية ثانية، فإنّهم منتشون بإعادة الدف إلى العلاقات المغربية الليبية بعد تصريحات المبعوث الخاص للقذافي إلى الرباط، وبفضل وساطة ياسر عرفات وكذلك احتمال استئناف العلاقات المغربية الموريتانية تحت إشراف المملكة العربية السعودية، وانتشار شائعة قدوم الملك الحسن الثاني حاملا معه اقتراحات لحلّ المشكل الصحراوي، ناهيكم عن الإشاعات المتكرّرة حول وساطة مزعومة بين الجزائر والمغرب قصد إيهام الرأي العام بأنّ المشكل الصحراوي لا يتعلّق في معطياته الأساسية بتصفية الاستعمار وإنما هو قائم بين المغرب والجزائر مع أنّ الجزائر ليست معنية بهذه المسألة إلاّ بمقدار تمسكّها الثابت بالمبادئ المعترف بها من طرف المجموعة الدولية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أي احترام حقّ الشعوب في تقرير المصير ورفض سياسة القوة وخرق الحدود الموروثة عند إعلان الاستقلال.

بدا أن خمسة ملفّات تشغل المجلس الوزاري : تصفية الاستعمار في ناميبيا، نضال شعب جنوب إفريقيا، الوضع في الشرق الأوسط، نضال الشعب الفلسطيني، العدوان الإسرائيلي على العراق(تدمير المفاعل

النووي). ما الذي يمكن أن يطلب أكثر من ذلك من إفريقيا في مشروع لائحة عن الشرق الأوسط اللهمّ سوى دعوة جميع الدول إلى الكفّ عن كل تعاون مع إسرائيل ومع إفريقيا الجنوبية طالما أن هذين البلدين لم يوقعا على المعاهدة الخاصّة بعدم انتشار الأسلحة النووية؟

لكنّ مشكل الصحراء الغربية هو الذي سيطر على النقاش. فقد قام الوفد الجزائري بشرح تطوّر الأوضاع لممثلي البلدان التي اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية مركّزا على النقاط التالية:

- التقليل من أهمية قدوم ملك المغرب: إنّه ليس إلاّ رئيس دولة إفريقية كسائر الرؤساء يتنازل عن كبريائه لحضور القمة بعدما قاطعها مرّات عديدة وشتم القارة في مناسبات عدّة.

- التقليل من الأهمية المعطاة لمقترحات الملك المحتملة إذا ما تحدّث في نهاية المطاف عن تقرير المصير. فهو الذي يلتحق بأغلبية الأفارقة والمجموعة الدولية.

- إعلان تقرير المصير وقبول الاستفتاء لا يعنيان تسوية المشكل لكنّ ذلك قد يشكل من جانب الملك مناورة لربح سنة أخرى. ولذلك يجب أن نطالبه بضمانات أمام أقرانه حتى يجري الاستفتاء في أفضل الظروف.

وفيما يخصّ جوهر المشكل، فقد رفض المغرب إلى حدّ الآن قبول مبدأ تقرير المصير، ولذلك اتجّه أصدقاء الصحراويين نحو هدف آخر: قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في منظمة الوحدة الإفريقية. ولولا تواطؤ الأمين العام لمنظمتنا القارية آدم كوجو مع المغاربة لكان من الممكن أن يجد هذا المشكل حلاّ له في فريتاون عندما اعترفت الأغلبية البسيطة، أي 26 دولة، بالجمهورية الصحراوية.

وفي نيروبي، وجد أصدقاء البوليزاريو أنفسهم أمام المشك
ما هو الهدف الأوّل بالنسبة للصحراويين ؟ هل هو الانضمام إل
الوحدة الإفريقية أو تسوية مشكلتهم نهائيا من خلال تطبيق مب
تقرير المصير مع ضمانات الحرية والأمن والنزاهة ؟

وبعد ترقّب طويل، وصل الملك إلى نيروبي، وقبل في خطاب
الاستفتاء.وهنا ردّ الرئيس الشاذلي :

- شكر الرئيسين راتسيراكا (مدغشقر) وساموراً ماشيل (موز
لأنهما تركا بلديهما يوم العيد الوطني للدفاع عن الشعب الصحراوي

- نوّه بالعمل المستمر للجنة الإفريقية المختصة التي أنشئت
الغرض.

- ثمّ ذكّر بالمحاور الثلاثة الأساسية لتسوية عادلة وسلمية : الش
الصحراوي هو الوحيد المعني بحق تقرير المصير، وممارسة هذا الـ
يجب أن تتم عن طريق الاستفتاء، والوقف الفوري والشامل لإطلاق الـ
بغاية بعث الجو الملائم لسير عمليات الاستفتاء.

- أخذ الرئيس الشاذلي علمًا بالتزام الملك الرسمي بالانضمام إل
التوافق الإفريقي باعتباره خطوة نحو السلم والوفاق كانت منتظرة.

- أوضح في الأخير أنّ استفتاءا لتقرير المصير ليس له أي مدلول إلا
إذا توفّرت شروط الحرية والنزاهة.

ومن بين خطب رؤساء الدول الصديقة للجمهورية الصحراوية كان
خطاب وزيرة خارجية ساوو تومي وبرنسيبي، ماريا دي ناشيمنتو (نيابة عن
رئيسها) هو الذي زعزع العاهل المغربي.

قرّرت القمّة إنشاء لجنة خاصة تضع موضع التطبيق مبدأ استفتاء
تقرير مصير الشعب الصحراوي، وصادقت على تقرير اللجنة المختصّة

بمراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم الانتخابات تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وبمساعدة الأمم المتحدة.

اجتماع اللجنة التنفيذية الخاصة (نيروبي - أوت 1981)

ها أنذا من جديد في نيروبي يوم 20 أوت 1981 للمشاركة في الاجتماع الوزاري لهذه اللجنة الذي سيكون متبوعا بمؤتمر القمة. وفي جميع محادثاتي مع زملائي ومع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. اقترحتُ أن نبدأ بوقف إطلاق النار بغاية اختبار حسن نية الملك الحسن الثاني. وألححتُ على انسحاب القوات المغربية، وتنظيم الإدارة المؤقتة للإقليم الصحراوي وإجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليزاريو.

وفي 21 أوت، استُقبل الوزراء من طرف رئيس جمهورية البلد المضيف. آراب موي، وعقدتُ جلسة عمل مع الوفد المرافق المؤلف من بجاوي وابن سيد وعلوان ومغلاوي.

وفي 22 أوت، دعا الكينيون ضيوفهم لحفل تذكاري قبالة ضريح أب الاستقلال جوموكينياتا، بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاته. وأجريتُ محادثات مع وزير خارجية تنزانيا سليم أحمد سليم حول استراتيجيتنا في القضية الصحراوية والانتخابات القادمة للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي يتمتع ترشّحه لها بحظوظ كبيرة.

وفي 23 أوت، وصل الرئيس الشاذلي إلى نيروبي وكذلك الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز، كلّ واحد بمفرده. وبعد العشاء، عُقد اجتماع عمل مصغر حول الرئيس حضرتُه مع سليمان هوفمان مسؤول العلاقات الخارجية للحزب والأكحل عياط مدير المخابرات العسكرية.

وفي صباح 24 أوت، قابل الشاذلي رئيس نيجيريا شاجاري، الحديث حول الصحراء الغربية ومؤتمر القمة المقبل في ك (المكسيك). وبعد الظهر، عُقد في مركز «كينياتا» اجتماع لأربعة ر دول إفريقية ستكون حاضرة في كانكون وهي نيجيريا وتنزانيا والج وكوت ديفوار الممثلة هنا بوزير الخارجية. وفي المساء، أقيم عشاء ر من قبل آراب موي، وكان إلى جانبي رئيس البرلمان الغيني ومولاي الله شقيق الحسن الثاني.

وفي 25 أوت، استمعت لجنة التنفيذ للرئيس الشاذلي، بعد ملك المغر ورئيس موريتانيا والأمين العام للبوليزاريو. وعند العودة إلى الفندق، كا للرئيس محادثات مطوّلة مع العقيد معمر القذافي..

وفي 26 أوت، عُدنا إلى الجزائر حيث ترأستُ في اليوم التالي بمق الرئاسة اجتماعا لاستخلاص دروس «نيروبي» بحضور العربي بلخير وسليمان هوفمان وبوعلام بسايح ومحمد الصالح دمبري.

ممّا لا جدال فيه أنّ لقاء «نيروبي 2» كما سُمي بعد ذلك، يمثل انتصارا للشعب الصحراوي. وبالفعل، فالقرار الذي صدر عنه يندرج رأسا في تطبيق لوائح القمة 18 لمنظمة الوحدة الإفريقية ويشكل خطوة متقدمة في مسار إعادة السلم إلى الشمال الغربي من القارة : فالقمة أكدت أولا بأنّ الأمر يتعلق باستفتاء حقيقي لتقرير المصير يمكّن الشعب الصحراوي من التعبير الحر والديموقراطي عن تحديد مصيره كما يشاء. وهكذا سقطت الفكرة الخاطئة عن «استفتاء تأكيدي» الذي سعت الرباط لترويجه والذي رفضته اللجنة التنفيذية رفضا باتا بعد ما حددت بأن الاستفتاء سيجري فوق تراب الصحراء الغربية التي وُضعت خرائطها الجغرافية في مقر منظمة الأمم المتحدة. هذا التحديد له أهمية

كبيرة لأنّه يقتضي من منظمة الوحدة الإفريقية أن تؤكد من جديد مبدأ الحرمة الترابية وعدم المساس بالحدود الموروثة عند إعلان الاستقلال.

ومن جهة أخرى، قررت اللجنة التنفيذية أن يتم إحصاء الصحراويين الذين يتمتعون بالحق في التصويت بـ«الرجوع إلى الوثائق الدامغة للمحافظة السامية للاجئين في منظمة الأمم المتّحدة». وذلك يعني بطريقة لا غموض فيها أن اللاجئين الصحراويين المطرودين من مسقط رأسهم من قبل قوات الاحتلال المغربية سيكون لهم الحق كاملا في إسماع صوتهم في هذا الاستفتاء.

إنّ لجنة التنفيذ قررت، عملا بالسلطات المطلقة التي منحتها لها إفريقيا، «تنظيم وتسيير» الاستفتاء رافضة بذلك تأكيد مزاعم ملك المغرب بأنه «سيشرف بنفسه» على الاستفتاء بحجة المراقبة، وهو يريد بذلك أن يكون خصما وحكما في الوقت نفسه. وبالفعل، ستتولى لجنة التنفيذ تنصيب «إدارة مؤقتة غير منحازة» يكون تحت تصرّفها «قوة للحفاظ على السلم مؤلفة من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتّحدة»، ويجب على القوّات المتنازعة أن «تُحصر في قواعدها فعليا» دون أية إمكانية من جانبها للتدخّل في سير عمليات الاستفتاء.

وبعد تحديد طبيعة الاستفتاء وإجراءاته تعالج لجنة التنفيذ مسألة وقف إطلاق النار. ويبقى بعد ذلك ضمان تنفيذ قرار اللجنة. وليس في وسع الجزائر التي استماتت في الدفاع عن القضايا العادلة سوى أن تتمنى إحلال مثل هذا السلم الذي يعني تعاونا مثمرا بين الشعوب المتجاورة وعلاقات صداقة بين دولها.

الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية الخاصة
(نيروبي، فبراير 1982)

اجتمعت لجنة التنفيذ من جديد في نيروبي يومي 8 و9 فبراير. و
المرّة، كان بن يحي الذي تماثل للشفاء هو الذي صحب الرئيس الش
وقبل شهر من ذلك، أطلق المغرب حملة إعلامية للتخويف من الاس
وتبعها تصريح لمسؤول سام تونسي يذكّر فيه بموقف بلاده الذي
تسوية المشكلة الصحراوية ضمن إطار ثنائي جزائري مغربي في حي
من المعترف به دوليا أنّ الحرب الجارية في الصحراء الغربية هي
الشعب الصحراوي ضد الجيش المغربي الذي يحتل أراضيه.

وفي عرضه أمام المكتب السياسي ذكر بن يحيى أنّه في نيروب
استقبل الرئيس المضيف آراب موي، لأوّل مرة، الرئيس الصحراوي مح
عبد العزيز، مزيلا بذلك كلّ شك في هوية الطرف الثاني في النزاع.

استمعت لجنة التنفيذ هذه المرة لرئيسي وفدي البلدين المتنازعين
رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومحمد بوستة وزير
خارجية المملكة المغربية. والانطباع العام الذي تكوّن من خلال ذلك ه
أنّ المغرب قرر غلق الباب في وجه أي حل تفاوضي ورفض تنصيب إدارة
مؤقتة في الصحراء الغربية أو تنظيم استفتاء تحت رقابة دولية. انتهزت
الرباط فرصة تدخّل الإدارة الأمريكية برئاسة «ريغان» لمحاولة تدويل
النزاع على أساس أنه يدخل في إطار المجابهة بين الشرق والغرب. وليس
من الصدفة أن يقوم كاتب الدولة الأمريكي «الكسندر هيغ» بزيارة للمغرب
في الفترة نفسها ويوقّع مع بوستة اتفاقا يمكّن القوات المسلحة الأمريكية
من استخدام قواعد عسكرية في المغرب، مؤكدا بذلك أطروحة واشنطن
التي تزعم أنه ينبغي «تسليح أحسن لخوض مفاوضات أنجع».

وفي الشهر نفسه، أي فبراير 1982، صارت الجمهورية العربية الصحراوية العضو الحادي والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية. وشارك لأوّل مرّة وفد صحراوي في أشغال المجلس الوزاري للمنظمة القارية بأديس أبابا.

الفصل السادس
مهــام خــارج الوطــن

طرابلس (11 ديسمبر 1979)

كلفني الرئيس الشاذلي بمهمة لدى العقيد القذافي انحصرت أساسا في اجتماع القمة الأخير الذي عقد بمونروفيا حول الصحراء الغربية من جهة، والصعوبات التي تكون قد ظهرت بين منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا من جهة أخرى.

أ) **قمة مونروفيا**: بعد استعراض مجرى الاجتماع والقرارات المنبثقة عنه، أطلعتُ القذافي على المعلومات التي قدمها الرئيس التانزاني جوليوس نييريري للرئيس الشاذلي حول العلاقات بين تانزانيا وليبيا، وما أبداه من استعداد لتحسينها بعد تسوية مشاكل السجناء. ونقلت له أن نييريري يرى أن ليبيا يجب أن تعين سفيرا آخر في دار السلام، إذ أنّ السفير الحالي متورط كثيرا في تأييد الرئيس أمين داده في أوغندا. أجاب القذافي بأنه ينبغي القيام بالتغيير فعلا.

من جهة أخرى، أثرتُ موقف الرئيس السوداني جعفر النميري الذي كان الوحيد الذي دافع عن الحسن الثاني، وهو موقف لم يفاجئ القذافي ابدا. وقلتُ أيضا إنّ وزير الخارجية الموريتاني انتقد أمام الملأ الوزير الأوّل لبلده، خاصة على إلحاحه في المطالبة بانسحاب الجيش المغربي من «بير

مفرين». ليس للقذافي فكرة طيبة عن هذا الوزير الذي «سبـ
أمامي هنا في طرابلس التوقيع على اتفاق بين بلده والبوليزاريـ
أشهر».

ب) **زيارة الوزير الأول الموريتاني لطرابلس** : القذافي مقتنـ
موريتانيا الحاليين وطنيون. لكن، على الصعيد العربي، لا ينبغي ٥
بالتزام أكبر. وعلى أية حال، وعلى الرغم من كونهم واقعين تحـ
فرنسا، فإن على ليبيا والجزائر مساعدتهم.

ج) **تصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية** : أدلى الـ
القليبي في الفترة الأخيرة، وعدة مرّات، بتصريحات غير مقبولة
مشاكل معينة مثل إيران في عهد الخميني أو سياسة السادات حيال إسر
قال لي القذافي بخصوص هذه النقطة إنّ وزير خارجيته علي التريكي ا
هاتفيا لدى القليبي على بعض من هذه المواقف. وأجاب القليبي أنه سيـ
تكذيبا لما نسب إليه.

د) **العلاقات الثنائية** : اتفقنا على دعوة اللجنة الجزائرية الليبيـ
الكبرى إلى الاجتماع في جانفي المقبل.

هـ) **مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في الأمم المتّحدة** : أخبر
التريكي رئيسه أنّ إفريقيا الشمالية تتوفر على مقعدين في هذا المكتب، لكن هناك في الوقت الراهن خمسة مترشّحين (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر). يرى التريكي أنه ينبغي اختيار تونس وليبيا، والقذافي يوافق على ذلك، حسبما قال، إذا كانت دول المنطقة لا تتوصّل إلى الاتفاق فيما بينها، فإنّ المجموعة الإفريقية هي التي ستتخذ القرار. لكنّ، في هذه الحال، هناك خطورة في أن نرى مصر تحصل على أحد المقعدين. وفيما يخص الجزائر، فإنه سبق لها أن كانت عضوا في هذا المكتب.

و) تونس : قال لي القذافي : «إلى متى سيظل الوزير الأول الهادي نويرة يستفزنا بمواقفه المناصرة للغرب ؟» إنّه يتمنى عملا منسقا بين ليبيا والجزائر حتّى تكون سياسة نويرة أقل تأييدا للأمريكيين. وفيما يتعلق بليبيا، قال لي إنّها تتوفر على قوة ضغط معتبرة بوجود ثمانين ألف عامل تونسي على أرضها.

ز) العلاقات بين ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية : صرّح لي القذافي أن زيارتي تجيء في الوقت المناسب لأنّه كان يستعد لإرسال برقية احتجاج إلى الرئيس الشاذلي بخصوص الطريقة غير اللائقة التي تحدثت بها إذاعة فلسطين من الجزائر عن موقف ليبيا والقذافي من ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس. (وكانت الصحافة قد نقلت أنباء مفادها أن السلطات الليبية تكون قد ضربت حصارا على مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس) : لكنّه آل على نفسه أن يؤكّد أنّ الحملة على ليبيا دامت ستة أيام، وهو مندهش لعدم صدور رد الفعل من جانبنا، وذكر أنّه لم يكن هناك لا حصار لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تحرشات بالممثلين الفلسطينيين، وأنّ هذه التهم بالنسبة له، لها سبب محدد وهو ما أبداه من رأي عندما تناول الكلمة في «يوم فلسطين» بخصوص الطريقة التي يقاد بها النضال ضد إسرائيل، أي أنّ هناك غيابا يكاد يكون كليا للكفاح المسلّح ناتجا عن تفضيل الخطب الرنانة، لكن المناضل الفلسطيني بالنسبة له لا يمكن أن يكون إلاّ مكافحا وليس إنسانا تروقه الخطب ويعيش في البحبوحة، وأضاف أنه من بين الحركات الفلسطينية الموجودة في طرابلس، اعترفت أربع منها في بيان لها بأن الاتهامات التي أذيعت، خاصة من قبل وكالة الأنباء الفلسطينية، (وفا)، كانت كاذبة. ورأى القذافي أنّ هذا البيان كان من المفروض أن يُبث من «صوت فلسطين» في الجزائر لو كان هذا الصوت غير صوت عرفات.

قدم القذافي عددا من الحجج في انتقاده لاتجاه ياسر عرفات وأصدقائه :

- بحث عرفات عن علاقات طيبة مع الغربيين وتوجه نحو حل على طريقة السادات. مجلة (التايمز) اللندنية نشرت تصريحا ذا مغزى لوزير الخارجية البريطاني يطلب فيه من البلدان الأوربية تأييد عرفات.

- سلوك بعض المسؤولين الفلسطينيين معيب لأنّهم يستحلّون البذخ والأسفار، فعلى سبيل المثال ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس يجلبون المؤونة من تونس أو هم يذهبون للعلاج في سويسرا لأدنى سبب، ولهم في بعض البلدان العربية تصرّفات غير مقبولة.

- عرفات يريد أن يحدث البلبلة بين ليبيا والجزائر، والحجة على ذلك أنّ السلطات الليبية التقطتْ برقية من عرفات يطلب فيها مهاجمة ليبيا انطلاقا من إذاعة صوت فلسطين من الجزائر.

دمشق (24 ديسمبر 1979)

تناول الحديث مع الرئيس حافظ الأسد تطوّرات الوضع في الشرق الأوسط والوسائل الكفيلة بتعزيز «جبهة الصمود والتصدي»، وكذلك مواصلة النضال من أجل مواجهة المؤامرات ومن بينها «كامب دافيد». ومكّن الحديث المتبادل من بحث تعزيز العلاقات الأخوية بين الجزائر وسوريا.

أثناء إقامتي هذه، تحادثت أيضا مع عدد من مسؤولي المقاومة الفلسطينية : عبد المحسن أبو ميزر، عضو اللجنة التنفيذية الناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وأبو ماهر، ومحمود عباس العضوين في اللجنة المركزية لحركة (فتح)، وجورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين، وطلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية (القيادة العامة). وأخيرا عصام عبد اللطيف، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

و خلال هذه المحادثات، بحثتُ تطورات الوضع في المنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ووسائل تدعيم مقاومة الأمة العربية في مواجهة المخططات الإمبريالية الصهيونية.

جولة في بعض البلدان العربية
(8-14 سبتمبر 1980)

كلفني الرئيس الشاذلي بمهمة لدى قادة دول ليبيا والعربية السعودية والعراق وسوريا والكويت بهدف تأكيد حضور الجزائر في هذه المنطقة من خلال تنسيق المواقف في ضوء ما استجد من أحداث هامة أو هي على وشك الحدوث كضم السلطات الصهيونية للقدس، والسياسة المعادية لفلسطين النابعة من اتفاقيات كامب دافيد، والوضع في جنوب لبنان، وتحضير مؤتمر القمة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب) في بغداد والقمة العربية في عمّان.

ليبيا

عند وصولي إلى طرابلس، يوم 8 سبتمبر، كانت السلطات الليبية مشغولة بزيارة الرئيس حافظ الأسد والتظاهرات الكبرى بمناسبة إعلان الوحدة بين ليبيا وسوريا. استقبلني العقيد معمر القذافي في اليوم ذاته مستهلا حديثه بالقول إنّه مقتنع بأمرين أوّلهما أن الجزائريين ليسوا

وحدويين وثانيهما أنه توجد خلافات بين أعضاء قيادتهم
بأنّ الوحدة ليست فكرة جديدة وأنّه في عدد من المرّات في
لنا المناسبة لنحدّد بوضوح موقفنا الثابت منها، وهو أنّ ا
تكون تتويجا وليس بداية، لأنّ نجاحها واستمرارها يتطلبان
في التحضير والتنسيق. وأضفتُ أنّه على العكس من ذلك، يم
«في الكتاب الأخضر» تأكيدات متناقضة مع سياسة الوحدة،
نحن كالقول «من تحزب خان» وهذا لا ينطبق على حزب جب
الوطني التي كانت جامعة للشعب الجزائري، ولذلك فإنّ الشعب
يظلّ متمسكا بهذا الحزب. وهناك أيضا في «الكتاب الأخض
«التمثيل تدجيل» في حين أنّنا نرى أن الهيئات المختلفة يجب أن
نوع من الهرمية من القاعدة إلى القمة، وعلى أية حال الكلمة الأخ
للشعب صاحب السيادة عن طريق الصناديق. وقلتُ للقذافي أيضا
من الممكن الاكتفاء بالتأكيد على العروبة وحدها لأنّ البعد الإس
ينبغي إهماله، وكذلك عوامل أخرى مثل البعد الأمازيغي في واقع ال
وتاريخها.

أما بخصوص وجود خلافات داخل القيادة السياسية الجزائرية،
فنّدتُ ذلك وقلت إنه من الخطأ أن يرى دليلا على وجودها في عدم استط
وزيره للخارجية زيارة الجزائر في الموعد الذي طلبه في جويلية الأخير
أنّنا كُنّا حينئذ مشغولين بتنصيب الهياكل الجديدة للحزب والدولة ولذل
طلبنا التأجيل.

أراد القذافي أن يؤكد كلامه هذا دون شك عندما أضاف أنّ كل واحد
يعلم أنّ محمد الصالح يحياوي مُبعد ولا يكاد يغادر بيته، أجبتُه أنّ الأخ
محمد الصالح حضر الاجتماع الأخير للمكتب السياسي وأنّ الرئيس الشاذلي

استقبله قبل مجيئي إلى هنا. تمسك القذافي برأيه فقدّم دليلا جديدا على وجود هذه الخلافات قائلا إنّ العقيد قاصدي مرباح يعد لانقلاب عسكري فأجبتُه بأنّ مرباح ضابط منضبط وأمين.

وعندما تطرقنا إلى مسألة الوحدة السورية الليبية. اقترح عليّ القذافي العودة إلى الجزائر في اليوم نفسه لإقناع الشاذلي بالمشاركة في احتفالات طرابلس «لأنّ الجزائر يجب أن تكون أحد الأعضاء المؤسسين لهذه الوحدة». أجبتُه أنه لا يمكنني أن أقطع مهمتي نظرا لارتباطي بمواعيد في عواصم أخرى. وساقنا الحديث إلى العلاقات مع مالطا فأعلمتُه أن الوزير الأول الجزائري كان قد استقبل مبعوثا مالطيا أبلغه رغبة الرئيس «دون منتوف» في القيام بزيارة دولة للجزائر، والتوقيع بهذه المناسبة على حلف للدفاع المشترك بين البلدين. وكان ردُنا بطلب تأجيل الزيارة. أما عن مشروع الحلف فأمرُه مستبعد ولكن يمكن دراسة ضمان حياد الجزيرة. أجابني أنّ مالطة هي مسرح مناورات متعدّدة، وأنّ العراق يبحث عن استخلاف ليبيا فيها «العراقيون يصرفون من أجل ذلك أموالا طائلة، ويدرسون إقامة محطة قوية للبث الإذاعي موجهة نحو المغرب العربي». وأضاف أنّ حزب البعث العراقي نشيط أيضا في موريتانيا من أجل تغيير النظام.

سألتُ القذافي بدوري عن مشاكل السياسة الداخلية الليبية وقلتُ ماذا عن طُبرق؟ فقص علي ما حدث: «كان نقيب من الأمن العسكري الليبي قد كلف بتنظيم عمليات في مصر، نجح في مهمته في البداية ولكن، لما كانت هناك مبالغ مالية معتبرة قد وضعت تحت تصرفه، انزلق وقام بتحويلها لحسابه في إيطاليا.. وعندما شعر أنه على وشك الكشف عنه من قبل المؤتمر الشعبي، حاول الفرار إلى مصر لكنه لم ينجح، ووجدناه في آخر الأمر مقتولا برصاصة في الرأس في المزرعة التي كانت مقرا لنشاطه».

غادرتُ طرابلس متوجّها إلى الطائف يوم 9 سبتمبر. وفي ا
التالي، أجريتُ محادثات مع ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزي
الحاكم الفعلي للبلاد.

ومنذ البداية، قلتُ له إنّ لي جوابا أعطيه وسؤالا أطرحه. فأم
فيتعلق برسالة الملك خالد إلى الرئيس الشاذلي على إثر تدخل م
الحسن الثاني الذي اشتكى من أنّ صحراويين هاجموا التراب المغر
الحدود الجزائرية المغربية. نفيتُ هذا الأمر وأكدتّ له أنّنا تجنّبنـ
هذا النوع من التصرفات.

أما السؤال فهو حول تصريحكم بشأن الجهاد من أجل تحرير الق
أجابني أنّ الجهاد يمكن أن يكتسي أشكالا، وأنّه لا يعني بالضرورة است
الأسلحة. واستعرض الاتجاه الذي يجب البحث عنه لحلّ المشكل الفلسط
قائلا: «من العبث التفكير في إزالة إسرائيل التي يعد وجودها واقعا ملمو
ولذلك فإنّ المتطرفين تسببوا في الكثير من الإساءة إلى القضية العربية
إن استطعنا تحرير الأراضي المحتلة أي غزة والجولان والقدس والضف
الغربية، فإنّ ذلك يعتبر نصرا كبيرا». وعقب على محادثاته الأخيرة مـ
وزراء أوربيين، فأكد أنّ هؤلاء يطلبون دائما من العرب أن تكون لهم رؤية
واقعية للأمور.

تحدثتُ بعد ذلك عن المشاريع المختلفة لحل المشكل الفلسطيني التي يبدو أنها في طور التحضير ضمن أفق قمة عمان، «خاصة الحل الذي يكمن في الوحدة مع الأردن»، وكانت إجابة الأمير فهد واضحة: المشكل الفلسطيني يجب أن يجد حلّه ضمن إطار فلسطيني. وأضاف أنّ ياسر عرفات صرّح أنّه إذا ما أنشئت دولة فلسطينية، فإنه قد يقبل، تسهيلا لهذا الحل، بإنشاء

منطقة منزوعة السلاح لمدة معينة. ثم عاد بنا الحديث إلى تصريحه حول الجهاد فقلتُ إن أحد أشكال هذا الجهاد يجب أن يتمثل في تطبيق قرارات منظمة الأوبيب، ذلك أنّه برفض رفع سعر البرميل بأربعة دولارات، فإنّ العربية السعودية - بإنتاجها البالغ 10 ملايين برميل يوميا - تقدّم هدية لبلدان هي على العموم مساندة لإسرائيل. والجزائر، من جهتها، لا تجد في هذا الموقف إلا عرقلة لسياستها التنموية. كان جواب الأمير مقتضبا إذ اكتفى بالقول «إنّ الرئيس الشاذلي يجب ألاّ يتوقع إلاّ الخير من السعوديين». وختم حديثه بما يلي: «أنتم الجزائريون، توفّقون بين أقوالكم وأفعالكم، ولكن ليست هذه هي الحال مع البلدان العربية الأخرى».

سوريا

من الطائف، انتقلتُ إلى دمشق حيث استقبلني الرئيس حافظ الأسد على مدى ثلاث ساعات يوم 11 سبتمبر.

وعلى غرار ما فعله القذافي في طرابلس، تحدّث الأسد في بداية اللقاء عن الوضع الداخلي في الجزائر مبديا تخوفه من عدم انسجام قيادتها واستقرار النظام فيها. أخبرني أنّه نصح الرئيس الشاذلي أن يحذر على حد سواء من أولئك الذين يهاجمون الشيوعيين بصورة عشوائية من جهة، ومن أولئك الذين يصرّحون من جهة أخرى بأنّ الرئيس جيد، لكن بطانته سيئة. وأخيرا أكد أنّ الحزب هو ضامن الثورة، وقد نصح الشاذلي بالاهتمام بالحزب مضيفا أنّ الرئيس الفقيد بومدين ندم على عدم قيامه بذلك.

وفيما يتعلّق بالوضع الداخلي السوري، استعمل الأسد كلمات قاسية في حديثه عن الإخوان المسلمين، وأبدى استياءه من الأردن الذي يأويهم؛ أوضحتُ هنا أنّني علمتُ من اتصالات في دمشق أنّ القمع ضد هذه الحركة

تجاوز كل الحدود، فأجاب بأن «حركة الإخوان المسلمين في
للإسلاميين الجزائريين مجرد أداة بأيدي المخابرات الأمر
تطرقنا بعد ذلك إلى الوحدة السورية الليبية ففوجئتُ بحدي
من السخرية. لكنه استدرك أن الوحدة هي جزء من شعار حزب
يثق بنوايا القذافي الحسنة. لذلك قبل بخوض هذه التجربة. وأ
سوريا كُلفت بإعداد مشروع دستور لتجسيد هذه الوحدة خلال ش
متمنيا أن يعمل الرئيس الشاذلي على إدخال الجزائر في هذه ال
يتولى رئاستها. قدمت في هذا الصدد الحجج التي عرضتها على
الليبي حول تصوّرنا لسبل الوحدة؛ ولا بد من الإشارة إلى أن الرأ
السوري نفسه لا يحمل هذا المسعى محمل الجد، والكثيرون يرون
المبادرة ليست إلا هروبا إلى الأمام لإخفاء الصعوبات الداخلية.

أما عن القمة العربية المتوقعة في عمان، فإنّ الرئيس السوري يش
عقدها لأنه، حسب رأيه، لا يوجد أي قاسم مشترك، حتى ولو كان ض
بين المواقف العربية يسمح بالوصول إلى مقترحات مشتركة. إنّ مبعث
الشك في تقديري هو في مكان القمة ليس إلا، في وقت ساءتْ فيه العلا
بين سوريا والأردن.

وعلى صعيد العلاقات بين دمشق وبغداد بصفة خاصة، يرى الأسد أنّ
وصلت إلى حالة من التدهور لم تعرفه من قبل . فهو يعتبر النظام العراق
«عميلا للولايات المتحدة الأمريكية بتناسق تام مع السعوديين». و«كدليل
على ذلك إثارته لمسألة الحدود مع إيران اليوم في حين أنّه لم يثرها في
عهد الشاه».

العــراق

استقبلني الرئيس صدام حسين في بغداد طيلة ساعتين يوم ٢٢ سبتمبر. ومنذ بداية المحادثات، أبعد وزيره للخارجية وسفيرنا كي يكون الحديث بيننا، حسب زعمه، امتدادا للقائي بالرئيس الشاذلي في بغداد.

حدثني طويلا عن ضرورة أن «لا يكون إلاّ مركز قرار واحد في أي دولة حتى تسير الدولة سيرا حسنا وإلا، فإن الباب مفتوح للمؤامرات والمناورات مثلما جرب العراق ذلك أكثر من مرة». وبعد ملاحظات عامة، وعلى سبيل استخلاص العبرة، استعرض وضع الجزائر وما يجري فيها حسب رؤيته. كلّفني بتحذير الرئيس الشاذلي من القياديين الذين لهم ارتباطات مع الخارج غربيا أو عربيا ونصحه بإبعادهم من القيادة السياسية. وقال إنه فيما يعنيه يساند الشاذلي الذي له مواقف واختيارات جزائرية.

أما بخصوص القمة العربية، فإنّ صدام له وجهة نظر قريبة إلى حد ما من الموقف السعودي حول ضرورة التحلي بالواقعية. لكنّه يرى أن الاعتراف بإسرائيل لا يمكن أن يكون شرطا مسبقا للانسحاب من الأراضي المحتلة. بل يجب أن يطرح بعد الانسحاب الإسرائيلي.

وبالنسبة لقمة دول الأوبيب، أراد أن يكون مُطمئنا. أكد لي أنه ما دامت القمة تُعقد في بغداد، فإنّ العراق سيكون قادرا على التحرك بفعالية من أجل الوصول إلى حلول تخدم قضايانا.

أمّا بالنسبة لسوريا، فهو يجزم أنّ النظام على وشك الانهيار.

وحرصا منه على إقناعي بسلامة موقفه من النزاع مع إيران، اصطحبني إلى غرفة العمليات لقيادة أركان الجيش كي يبيّن لي الإقليم الذي قرّر العراق استعادته بالقوة. وعندما أثار الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في هذا النزاع، قال لي صدام «إنه ينبغي بوجه خاص مطالبة الإيرانيين بتجنّب التصعيد».

الكويت

بما أنّ أمير البلاد كان في جولة في عدد من بلدان جنوب شرقي

استقبلني كلّ من ولي العهد نائب الأمير ورئيس مجلس الوزراء.

بدأتُ الحديث بتجديد الدعوة الموجهة للأمير لزيارة الجزائر، ون

بجولته الآسيوية الحالية إذ قلتُ إنّنا لا نشاطر وجهة نظر بعض الن

العرب الذين يأسفون لكون الأمير قد اختار بلدا في آسيا لزيارته الأ

إلى الخارج. بل إنّ هذا الأمر بالنسبة إلينا جيد لأن بلدانا إسلامية كبي

توجد في هذه القارة وينبغي أن نفرح لكون رئيس دولة عربي يزورها لعرض

مشاكلنا، خاصة منها مسألة القدس.

وممّا جاء في ردّ نائب الأمير بخصوص قمة عمّان، أنّ الكويت ليس ل

موقف مستقل وإنّما يتمنى أن تحدد منظمة التحرير الفلسطينية بكل وضوح

الحل الذي ينبغي اعتماده في الظروف الحالية.

وحين تعرض إلى قمة الأوبيب في بغداد، انتقد موقف المملكة العربية السعودية الذي كان من آثاره بوجه الخصوص كما قال «تمكين الأمريكيين من عدم صرف دولار واحد لدفع ثمن مشترياتهم من النفط» مستدلا على ذلك بدراسة نُشرت في صحيفة اقتصادية أمريكية تؤكد أن «الودائع البنكية السعودية هي التي تسمح للولايات المتحدة بتغطية مشترياتها من النفط.»

النيجر ومالي (19-21 جانفي 1981)

كلفني الرئيس الشاذلي بن جديد بمهمة لدى رئيسي النيجر « سينيي كونتشي» ومالي « موسى طراوري» حول الوضع في المنطقة خاصة وفي إفريقيا عامة وكذلك حول تطوير العلاقات الثنائية.

وفي كلتا العاصمتين اللتين كانتا تحتفلان بالمولد النبوي الشريف، لم أتردّد في البدء بالقول إنّ هذه المناسبة السعيدة تذكرنا بالقيم المشتركة التي تجمعنا وتضع علاقاتنا في إطار يتجاوز حسن الجوار. وفي اللقاءين ذكرتُ بسياسة الجزائر الثابتة في القارة ومع جيرانها: ينبغي أن تعتبر مهمتي هذه تأكيدا لوفائنا لهذه السياسة في الظروف الحالية كما كانت عليه زمن الرئيس بومدين. والأمر يتعلّق خصوصا بالتمسك بمبدأين جوهريين قامت عليهما منظمة الوحدة الإفريقية: عدم المساس بالحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر. وعلى أية حال، فإنّ هذين المبدأين أعيد طرحهما أمام الرجل الثاني في ليبيا الرائد عبد السلام جلّود عندما جاء أخيرا إلى الجزائر بعد البلبلة التي أثارها إعلان «الوحدة» بين ليبيا وتشاد. غير أنّ هذه المبادئ التي تمثل شرطا أساسيا لاستقرار إفريقيا ووحدتها قد تفقد كل معنى وكل فعالية إن هي لم تُطبق في جميع الظروف. وعلى سبيل المثال، في حال تغير النظام، «على غرار ما حدث خلال العام الماضي في جمهورية إفريقيا الوسطى»، لم يُعقد أي اجتماع لرؤساء الدول، ولم تصدُر عن منظمة الوحدة الإفريقية أية مبادرة للتنديد بالتدخل الأجنبي الصارخ الذي كان وراء هذا التغير في الظروف التي نعرفها.

وبخصوص التدخّل الليبي في التشاد، ترى الجزائر أنّ العمل الناجع لا يتلخّص في تنديد علني وشديد اللهجة بالقذافي، مع كل ما يفتحه ذلك من احتمالات استخدامه من جانب بلدان خارج إفريقيا. ويبدو لنا من الأصوب القيام بعمل في العمق لدفع القذافي إلى تغيير بعض أقواله وأعماله. والنيجر لا يمكن سوى أن يشجع نجاح مثل هذا المسعى بالبرهنة على تمالك نفسه في ردود أفعاله تجاه ليبيا. وأخيرا، لا يمكن توجيه أصابع الاتهام لليبيا دون أن نتحدث أيضا عن أهداف فرنسا واستراتيجيها في هذه المنطقة.

ومن البديهي أن فرنسا تريد أن تحتفظ بمواقع السيطرة في إف
الوسطى وفي إفريقيا الجنوبية، لأنّه يوجد بهما جزء من المواد ا
الضرورية لها. وعلى العكس من ذلك، فإنّ بلدان الساحل الإفريقي لا ت
اقتصاديا لأنّها فقيرة جدا في مجموعها. غير أن فرنسا في حاجة إ
سياسيا لتجعل منها حاجزا بين إفريقيا «البيضاء» وإفريقيا «السوداء
وبعد تحليل الوضع في المنطقة ومن أجل الانتقال إلى التعاون الثنائ
عرجتُ على الوضع في التشاد لأتساءل : لم، يا ترى، لا يبادر مالي والنيج
إلى ترسيم حدودهما مع الجزائر كأحسن دليل على احترامهما لمبد
الحدود الموروثة عند إعلان الاستقلال ؟

أما عن شق طريق الوحدة الإفريقية، فإنّ الجزائر كما قلتُ في العاصمتين، مستعدة لتقديم مساهمتها في البنك الإسلامي للتنمية. ولكن، ينبغي أولا التقدم في الدراسات المتفق عليها من أجل إنجاز هذا المشروع.

ثم إنّنا على استعداد لتطوير التعاون، خاصة في مجال التكوين في مختلف القطاعات. ولتجسيد هذا التعاون، نحن على استعداد لإنجاز مركز تكوين أو مركز صحة في كل من باماكو ونيامي.

تصريحات الرئيس كونتشي

تطرق رئيس النيجر خلال محادثاتنا إلى بعض النقاط :

- سجل في محادثاته مع الرئيس الشاذلي، ومع الرئيس بومدين، أنّهما كانا متفقين دائما على القول إنّ القذافي سيتسبب لنا في مشاكل إن عاجلا أو آجلا.

- واستعرض تصريحات القذافي حول التوارق، وأشار إلى قضية «ليمان شافي» الذي شارك في محاولة انقلابية ضده عام 1976. وألح على أنه لم

يطلب من ليبيا أن تسلم له «ليمان شافي» الذي يتنقل حاليا بين طرابلس والجزائر ونواقشط.

- وبخصوص تشاد، تحدث كونتشي عن اجتماع «لاغوس» الذي شعر كما قال بالاشمئزاز منه. أما عن الندوة الأخيرة في لومي، فتساءل مثلما تساءلنا نحن عن الإطار القانوني الذي اندرجت فيه هذه الندوة. ويرى بهذه المناسبة أن فرنسا هي التي تنسج خيوط اللعبة، ويعتبر أنّه ليس من قبيل الصدفة أن يتصل به هاتفيا كل من «سيكوتوري» و«هوفويت بوانيي» و«سنغور» و«إياديما» لكي يلحوا عليه بالتوجه إلى «لومي». وقد اكتفى بأن أرسل وزيره للخارجية. وأخيرا، يرى أن القذافي قدم الذريعة في قضية التشاد لتدخلات أجنبية، خاصة أن مختلف الأطراف التشادية متناحرة فيما بينها. وأشار إلى بناء ليبيا لقواعد في «فايا لارجو» و«أمية كبير». وفي نهاية المطاف، يعتبر أنّ استراتيجية فرنسا في إفريقيا تكشف عن توافقات مع استراتيجية القذافي. ويرى أننا وجها لوجه مع محاولة لتقسيم «تشاد» واستيعاب «كاموجي» من جانب فرنسا.

- يرى كونتشي أنّ الاضطرابات في التشاد والتدخّل الليبي قد يكون من عواقبهما إحياء المعارضة في الكاميرون.

- وبخصوص مالي، استعرض حالة «ديدي سمبا سونبونو» المعارض المالي الذي تكفلت به ليبيا حيث يعيش في الوقت الراهن.

- يعتقد كونتشي أنّ الرئيس الشاذلي وحده هو القادر على التحدّث إلى القذافي متسائلا في الوقت نفسه عما تستطيع الجزائر أن تقوم به لدفعه إلى سحب قواته من التشاد، ذلك لأنه لو أبقاها، فإن خطر العودة إلى وضعية عام 1960 يصبح واردا. وأكد أنّ تدخلات القذافي متعددة. واستشهد بقضية مخزون الأسلحة الذي اكتشف في «فولتا العليا» قبيل

الانقلاب العسكري الأخير، ويرى أن الأمر كان يتعلق بمساعدة وصو
إلى الحكم، مثل «رولينغز ». وأشار إلى أن شبكات التجنيد الموالية لـ
موجودة في «كوتونو» و«أكرا».

- وعن التعاون الثنائي، صرّح كونتشي بأنه مثالي في مجال ا
والمواصلات. ويقترح أن يرسل إلى الجزائر في ربيع السنة وفدا لدر
تنظيم المجتمع الجزائري لكي يستلهمها في إقامة «مجتمع للتنمية
النيجر يضمن تأطيره شبان ونساء إلخ.. أما عن ترسيم الحدود، فيرى
في مقدورنا أن نقوم به. ويعتبر من جهة أخرى أنه من الضروري إنجاز ج
من الطريق الرابط بين «أغادس وزندر» نحو «كانو» ويتمنى أن يكون النيـ
همزة وصل بين الجزائر ونيجيريا اللذين يجب أن يطورا علاقاتهما. وبشأ
تجسيد مساعدة الجزائر فإنّه يفضل إقامة مركز تكوين لأنّ النيجر فـ
حاجة إلى إطارات، ولأنه من الأفضل أن يكون أولئك الإطارات مكونين
في إفريقيا لاسيما وأنه مرتاح لنوعية التكوين الذي تلقاه النيجريون في
الجزائر.

- وأخيرا، فإنّ كونتشي الذي يستعد للمشاركة في القمة الإسلامية في الطائف، ينوي استغلال هذه الفرصة لمقابلة الرئيس الشاذلي والتباحث معه حول طرق عمل ملموس تجاه القذافي.

تصريحات الرئيس موسى طراوري

استُقبلت يوم 20 جانفي في باماكو من قبل رئيس دولة مالي في بيته لأنّ البلاد كانت تعيش عيد المولد النبوي الشريف وعيد الجيش.

- بالنسبة للتشاد، يرى طراوري أنّ جوكوني وداي رجل وطني كان من واجب منظمة الوحدة الإفريقية أن تستنفر جنودا أفارقة لمساعدته. لكن

أمام هذا التقاعس قامت ليبيا بمفردها بتقديم هذه المساعدة. الآن، ينبغي على ليبيا أن تنسحب من تشاد. ويتمنى حضور «جوكوني» في القمة الإسلامية، ويرى أن مالي والنيجر يجب عليهما أن يعملا بعيدا عن الأضواء لتمكين «جوكوني» من حضور هذه القمة.

- وبشأن الدعاية الليبية لصالح دولة تضم التوارق، قال إنّ القذافي يتصور أنه يستطيع باستعمال عملاء لا أخلاق لهم شراء كل شيء بأمواله. وأشار إلى وجود مكاتب للتجنيد في «كوتونو» و«لومي» و«أكرا». (وفي هذه اللحظة بالذات، جيء إلى الرئيس برسالة وصلت على التو، وعلمتُ منه أن الحكومة الليبية تخبره بعودة صيغة السفارة لممثليتها في مالي. ويرى أنّ هذا الأمر جاء نتيجة لموقف صارم تجاه القذافي).

- وبخصوص طريق الوحدة الإفريقية، شرح أن التأخر ناجم عن صعوبات في تمويل الدراسات.

- وأخيرا يتمنى الرئيس طراوري أن تتجسد المبادرة الجزائرية في التعاون الثنائي في بناء مركز صحة في باماكو.

ملاحظات

خرجتُ من هذه الزيارة بالملاحظات التالية التي عرضتُها في تقريري للمكتب السياسي :

1 - إننا نؤكد أنه يجب أن تكون لنا علاقات طيبة مع جيراننا وتطوير التعاون معهم، غير أن ذلك مع الاسف لا يتجسد في غالب الأحيان في الميدان بعمليات ملموسة.

2 - إنّ تعاوننا تعاون ظرفي ويعاني من بعض التقصير. الزيارات الرسمية هي دون شك مناسبات لإعداد مشاريع وتقديم وعود، لكن

ذلك يبقى أحيانا حبرا على ورق. هذا النقص في المتابع
عند جيراننا نقصا في الفعالية، والجدية والإخلاص. ولذلك
المفيد جدا القيام دوريا بجرد لهذا التعاون بلدا بلدا، وهذه الح
يتم تحضيرها على مختلف المستويات، يجب أن تطرح على
العليا.

3 - هناك قطاعان جديران بالاهتمام بوجه خاص نتيجة لانعك
المتعددة التي قد تكون في صالح الجزائر، وهما التكوين والإعلام
المتربصين القادمين من البلدان المجاورة إلى الجزائر - في الم
التي اكتسبنا فيها خبرة جيدة - لا يمكن سوى أن يخدم مكانة
ويكون وراء روابط يمكن أن تصير دائمة وخصبة. ومن جهة أخرى، ن
نبحث عن نشر صحافتنا وجوانب مختلفة من نشاطنا الثقافي لدى جي
فحسب، بل إننا لا نكاد نرد حتى على الطلبات التي تقدم لنا بإلحاح من
جيراننا. ذلك بوجه خاص هو حال صحيفة «المجاهد» التي هي مطا
كثيرا، لكنها قليلة التوزيع أو منعدمة تماما.

4 - هناك إمكانيات مادية ليست مستخدمة استخداما كاملا كالخ
المنتظم لشركة الخطوط الجوية الجزائرية نحو هذه البلدان والذ
يمكن من نقل سلع أكثر ويشجع بالتالي تسويق منتوجاتنا في هاتين
العاصمتين. وهكذا، نلاحظ أن ماء «إيفيان» المعدني الفرنسي، يباع في
نيامي بما يتراوح بين 8 و10 دينارات في حين أن ماء «سعيدة» المعدني
الجزائري لا أثر له تماما وأن البرتقال يساوي 40 دينارا للكيلوغرم لكنه لا
يصل من الجزائر.

بنغازي (07 فبراير 1981)

كلفني الرئيس الشاذلي بمهمة لدى العقيد القذافي الذي استقبلني في بنغازي يوم 7 فبراير 1981. استعرضتُ معه أولا قضية التشاد معبرا عن أمل الجزائر في أن يوضح للرأي العام أن الأمر لا يتعلق ب «وحدة» بين ليبيا والتشاد، وأنّ القوات الليبية ستنسحب بمجرد أن تطلب السلطات التشادية ذلك. وعلى صلة بهذا الموضوع، لخصتُ الاتصالات التي أجريتُها في النيجر ومالي أخيرا.

وعلى الصعيد الثنائي، تحدّثتُ بإلحاح عن قلقنا تجاه استمرار احتلال القوات الليبية لموقعين من أراضينا وذلك على الرغم من الضمانات التي قدمها لنا الرائد عبد السلام جلود بوضع حد لهذه الوضعية بمجرد عودته إلى طرابلس.و شرحتُ كيف أن الانسحاب يجب أن يحدث دون تأخر ونبهتُه إلى كون هذا المشكل يتحكم في مستقبل علاقات بلدينا.

وفي رده، قال القذافي، وهو ينفجر ضاحكا، «الواقع هو أنّ الجيش الجزائري هو الذي يحتل مائة كيلومتر مربع من الأرض الليبية لأنّ الحكومة الثالثة بعد تأسيس المملكة الليبية في عام 1952 أي حكومة مصطفى بن حليم هي التي تخلت لفرنسا عن تلك الأراضي التي يريد الليبيون استعادتها».. ويرى أنّ خطأ الجزائر يكمن في التقدير النابع من أنّها وقعت ضحية لخرائط مزيفة أعدّها الفرنسيون، وأنّ حل المشكلة يكمن في اتفاق مؤقت يرضي الطرفين ويتمثل في عدم تجاوز موقع «غاط» من الجانب الليبي وموقع«جانت» من الجانب الجزائري في انتظار تحقيق الوحدة لأنه مازال متمسكا بقناعاته الوحدوية، ولذلك فهو يتعجب « يا للعجب» من الوعد بالانسحاب الذي التزم به جلود.

وعدتُ إلى الموضوع لإبراز خطورة المشكل الذي أثار تساؤلا بإلحاح أثناء الدورة الأخيرة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطـ إنّ الرئيس الشاذلي حفاظا منه على الروابط بين البلدين، قدم مطمئنة بالرغم من أنّه لا يمكن تجاهل هذه الصعوبة التي برزت فـ التعاون الجزائري الليبي.

وعن التشاد، أخبرني القذافي أنّه يتوفر على تسجيلات تبرهـ أنّ نشاطه تلخّص في مساعدة «جوكوني وداي» على التخلّص من خـ «حسن هبري» الذي وصفه بـ»المرتزق لصالح فرنسا وإسرائيل ومـ مضيفا أن التشاد هي التي ألحت على استبقاء القوات الليبية.

اما عن مالي والنيجر، فهو لم يكشف عن أي عداء حيال الرئيـ طراوري، لكنّه تحدث بكلام عنيف فيه الكثير من الاحتقار عن الرئيـ كونتشي الذي قال عنه إنّه سبق أن حذره من الجزائر. ووصفه بـ «المنافق الذي غاب صوته لدى قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في منظمة الوحدة الإفريقية.

سألتُ القذافي عما يعنيه حقا بالمشروع الذي ينسبه إليه البعض بتشكيل دولة صحراوية كبيرة تضم جميع التوارق. أجابني بأن «الأمر لا يتعلق بإنشاء دولة، بل يتعين علينا فتح حدودنا لجميع التوارق لأنهم عرب، ولا ينبغي أن يسيطر عليهم السود.»

وقبل انتهاء المحادثات، أثار القذافي مشكلة كانت تبدو ملحّة بالنسبة إليه وهي اجتماع جبهة الصمود والتصدي. لاحظ أنّ «الرجعيين هم الذين يتحدّثون اليوم باسم العرب خاصة في اتصالاتهم مع الغرب. ولذا، يجب على جبهة الصمود أن تُسمع صوتها. إنّ سوريا واليمن الجنوبي موافقان على عقد لقاء قمة، لكن مازال ينقص ردّ الجزائر ومنظمة

التحرير الفلسطينية. هذا الاجتماع يجب أن يؤدي إلى إدانة قاطعة لفرنسا. وتكليف الشاذلي بالتوجّه إلى واشنطن والقذافي إلى موسكو للتعريف بمواقفنا».

أجبتُ أنّه في ما يتعلق بفرنسا «ينبغي علينا أن نحتاط في صياغة الموقف، وألاّ نعمل على تدعيم موقف جيسكار قبل كل شيء،» «اللهم إلا إذا كانت تلك هي رغبة ليبيا». أما بخصوص عقد القمة، فإنّني لا أستطيع سوى أن أردّد ما عرضتُه عليه، أي إنّه طالما ظل احتلال ليبيا لقطعة من أرضنا، فإنّه من الصعب تصوّر مثل هذا اللقاء».

وأخيرا، تحدث القذافي عن اتفاق حاسي مسعود حول الوحدة الجزائرية الليبية الذي ينص خاصة على تنشيط اللجنة المشتركة المجمدة بمبادرة من الجزائر طيلة عام 1980 متمنيا إعادة تفعيلها. وفي ردي، لمحتُ إلى تعثُّر المشروع الأخير للوحدة بين ليبيا وسوريا مما «يقوم دليلا جديدا على أن الوحدة لا يمكن أن تكون إلاّ عملا طويل النفس. وعلى أية حال، إيماننا هو أن وحدة دائمة لا تتحقّق إلاّ على مراحل».

وخلال إقامتي، أجريتُ أيضا محادثات مع علي التريكي، وزير الخارجية وقدمتُ له التوضيحات التالية :

1 - حسب القذافي، فإنّ التريكي يلومني على أنّني «أهتمّ كثيرا بما يقوله». والواقع حسبما أوضحته هو أنني لا أعمل إلا على تكذيب كلام سمعتُه في تونس وفي محيط التريكي عن التعامل السلبي للرئيس الشاذلي مع عبد العزيز بوتفليقة.

2 - بعد إطلاق سراح بن بلة، وجّه القذافي برقية تهنئة للشاذلي نُشرت في الصحافة الليبية شعرنا فيها بإساءة إلى روح بومدين.

3 - أعلنتْ ليبيا صراحة أنّها دفعتْ مساهمة قدرها عشـ
لإعادة إعمار مدينة الأصنام «التي ضربها الزلزال». لكنّنا
أي شيء، وقد يكون من عدم اللياقة تكذيب خبر بهذه الأهمي

نواقشط (17 مارس 1981)

على إثر أخبار نشرتها الحكومة الموريتانية حول محاولة
نواقشط يوم 16 مارس 1981، كلفني الرئيس الشاذلي بمهمة لـ
خونا ولد هيد الله فتوجهتُ إلى نواقشط مصحوبا بالمقدّم الع
الأمين العائم للمجلس الأعلى للأمن.

استقبلنا في المطار من قبل وزير العدل «المكلف بالشؤون الـ
ومدير ديوان الرئيس وسفيري البلدين. وجرت المحادثات مع
هيد الله بحضور الشخصيات الأربع التي أشرت إليها آنفا وكذلـ
قيادة أركان الحرب معاوية ولد الطايع.

عبّرت عن ارتياحنا بفشل المحاولة الانقلابية مؤكّدا أنّنا كنـ
حدوث شيء ما بعد زيارة الحسن الثاني لجيسكار ديستانغ. وهكذا، تـ
على الفور في اتجاهين اثنين : استدعاء سفراء ممثلي البلدان د
العضوية في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة للفت انتباه حكومـ
إلى خطورة الوضع. سفير فرنسا هو الوحيد الذي تساءل عما إذا كـ
نغالي بخصوص خطورة الوضع وعما إذا كنا نتوفّر على معلومات ملموسـ
لدعم رؤيتنا. أما الاتجاه الثاني لتحركنا فكان في المجال العسكري وتمـ
في تلبية جميع الطلبات الموريتانية خاصة بالنسبة لعتاد المدفعية المضاد
للطائرات وذلك في ضوء اجتماع رئيس قيادة أركان الحرب الموريتاني مـ
ضباط جزائريين. وأشرتُ إلى أنه في اليوم نفسه من محادثاتنا، غادرتْ

طائرتان عسكريتان مطار بوفاريك بالإضافة إلى طائرات أخرى هي على وشك الإقلاع.

وفي هذا الصدد، ألحّ الرئيس هيد الله على القول إنّ ردود الفعل الأولى التي هي في صالح موريتانيا جاءت من الجزائر. وعرض مجرى محاولة الانقلاب التي حدثت كما قال بتواطؤ داخلي وقد تمّت على ثلاث مراحل.

الهدف الأول : الرئاسة. قتل المرتزقة الحرّاس وتوجّهوا رأسا إلى قاعة الاجتماعات للمجلس العسكري بغاية تصفية جميع أعضاء اللجنة. كانوا يجهلون أنّ الرئيس هيدالله اتخذ قرارا البارحة بتأجيل الاجتماع لمدة 24 ساعة. ثم إنّهم توجّهوا نحو مقر الرئيس هيد الله فلم يجدوه لأنّه كان في «زويرات».

- وبعد هذين الفشلين، توجّه الكومندوس إلى مقر قيادة أركان الحرب حيث اصطدم بمقاومة شديدة، وقبض على العقيد عبد القادر با الذي أوهم بأنّه ابتلع مادة «السيانور» حتى لا يُقر بما فعله ويكسب الوقت. وعندما أجري له غسيل لمعدته تبيّن أنه كان كاذبا.

- كان العقيد أحمد سالم ولد سيدي قد استسلم من جانبه لكومندوس آخر من الانقلابيين في مبنى الإذاعة. غير أنّ الحظ كان من نصيب السلطات الموريتانية مرة ثانية : فقد تمّ اعتقال ولد سيدي في الوقت الذي كان يستعد فيه لقراءة بيان الانقلاب في الإذاعة. وعلمنا بعد ذلك أنّ بث هذا الإعلان كان بمثابة الإشارة للقوات المغربية من أجل التدخّل.

تساءلتُ عن الدور الذي كان من الممكن أن يلعبه السنغال وفرنسا. وفي رده استبعد الرئيس هيدالله أي دور للرئيس «عبدو ضيوف» في حين أنّ فرنسا طلب منها الانقلابيون المساعدة لكنّها امتنعت. ولم يتدخل قائد

الأركان «معاوية ولد سيدي طايع» إلاّ مرة واحدة في هذه المقابا
«هذه العملية لم تكن إلاّ مرحلة في مخطط الانقلابيين».

- ثم جددتُ للرئيس هيدالله وعد الجزائر بتقديم المسـ
للديبلوماسيين الموريتانيين في جميع الهيئات الدولية أو بإرسا
المطلوبة.

- وحين زرتُ مقر الرئاسة، أطلعتُ على حجم الخسائر التـ
فيها الكومندوس. بدا المواطنون في الشارع تحت وقع الصدمة، أ
فقد بقوا حذرين ويقظين. كان الرئيس هيدالله في قاعدة عسكر
حماية مشددة. ولم تعط السلطات الموريتانية معلومات محدّدة عن
الكومندوس أو عن الخسائر، وبقدر ما كانت مُحرجة من الكشف عن
التواطؤ التي استفاد منها رجال الكومندوس، فإنّها كانت حريصة علـ
توجيه التهمة في هذه القضية لقوات أجنبية غير القوات المغربية.

تونس (4-8 ماي 1981)

توجهتُ إلى تونس من 4 إلى 8 ماي 1981 للمشاركة في الدورة الثـ
للمجلس الاستشاري المكلف بمتابعة إعداد الموسوعة الفلسطينية في إ
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وكان كلّ بلد ممثلا بعضو وا
في المجلس بيد أن مشاركته لها طابع شخصي، كان الوزير الأول التونسـ
محمد مزالي عضوا في هذا المجلس، وكانت لي مناسبات عديدة لمقابلته
لكني زرته في مكتبه بالوزارة الأولى لطرح مسألة ترسيم الحدود بيـ
البلدين بتكليف من الرئيس الشاذلي.

ذكّرته أثناء هذا اللقاء بأنّ اتفاقية 6 جانفي 1970 مكّنت من تسوية
المشكل الحدودي بين «بير رمان» و«فور سانت» وأنّه لم تعد هناك مطالب

تونسية في هذه المنطقة. وبخصوص بقية الحدود، أي من «بير رومان» إلى البحر الأبيض المتوسط، فقد تم ترسيمها في نهاية القرن الماضي، وبداية هذا القرن، ولم يعترض عليها الجانب التونسي. لكنّ بعض المعالم التي جسّدت هذه الحدود في الميدان قد اختفت أو هي غير دقيقة مما أدى إلى ظهور خلافات محلية، وعليه، فإنّ اتفاقية 6 جانفي 1970 أنشأت لجنة مشتركة مهمتها «تسوية المسائل ذات الأهمية المحلية»، علما بأن «أي تصحيح حدودي، وكل مطالبة ذات طابع إقليمي مستبعدان من كلا الجانبين».

وأضفتُ في عرضي أن الجانب التونسي أراد خلال الدورة الثالثة للجنة التي كانت مهمتها محددة في أفريل الماضي، أن يبادر إلى دراسة الحدود انطلاقا من سياق القرن الماضي من أجل الوصول في الواقع إلى ترسيم جديد، بدعوى أنّ سلطات الاحتلال الفرنسي قد تكون فضلت الجزائر على حساب تونس. ومن جهته، أكّد الجانب الجزائري أنّ الأمر يتعلق فقط بتفقد المعالم الحدودية في المكان الذي قد تحدث فيه نزاعات وذلك استنادا إلى مضمون المهمة التي كُلفت بها اللجنة بخصوص هذه المعاهدة.

أجابني محمد مزالي برغبة واضحة في تشجيع التعاون الجزائري التونسي معترفا بأنّه في صالح بلده، فأكد لي أنه يجهل هذا الاختلاف في وجهات النظر، واستدعى على الفور حامد عابد المدير السابق لديوان الهادي نويرة الذي يترأس الوفد التونسي في اللجنة المختلطة. حاول عابد أن يشرح أنّه، حسب بعض الوثائق القديمة، ينبغي القيام ببعض التصحيحات. أمره عندئذ مزالي بوصفه رئيس اللجنة المختلطة، بعدم العودة إلى إثارة هذا المشكل. واقترح في نهاية المطاف، أن تسوى المسألة خلال الاجتماع المقبل للجنة المتوقع عقده يومي 8 و9 جوان في الجزائر. خرجتُ من هذا الاجتماع وأنا على يقين بأنّ الحل الأنسب هو أن تتبع الحدود مجرى «وادي صفصاف».

الفصل السابع

معهد فرانكفورت

في شهر جويلية من عام 1980، اقتصرت مسؤولياتي السياسية على العضوية في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومنصب وزير مستشار في الحكومة، بعدما تركتُ المكتب السياسي ورئاسة لجنة التربية والثقافة للحزب، وانتهيتُ من تأسيس مجلس المحاسبة، . وهكذا، توفر لي الوقت الكافي لممارسة النشاط الثقافي:

- أثريتُ دروسي حول الحضارة الإسلامية التي لم أتوقف عن إلقائها منذ سنوات في المدرسة الوطنية للإدارة.

- شاركتُ في شهر أوت 1980 في الدورة الرابعة لملتقى الفكر الإسلامي، الذي تنظمه وزارة الشؤون الدينية بمداخلة عنوانها «الإسلام والاشتراكية».

- نشرتُ في الصحافة الوطنية في مارس 1980 دراسة مطوّلة بعنوان «تأملات في الشخصية الجزائرية».

- عاودتُ اتصالاتي بمجمع اللغة العربية في كل من القاهرة ودمشق.

- غير أنّ النشاط الأهم تمثل في المساهمة في تأسيس «معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية» في فرانكفورت.

بدأت قصتي مع هذا المعهد في 8 أفريل في دمشق 1979 عندما تعرّفت على الدكتور فؤاد سزكين، فكان ذلك حدثا قلّما تأثرت بمثله في حياتي.

كنت أعلم أنه تركي الجنسية وأستاذ العلوم الطبيعية في جامعة فرانكفورت، وكان بوجه أخص مؤلف موسوعة في طور النشر جعل عنوانها «تاريخ التراث العربي»، وهي تعتبر تكملة أو بديلا لكتاب «تاريخ الأدب العربي»، الذي وضعه كارل بروكلمان، والذي يعد بحق دائرة معارف. وفي ذلك اللقاء تعرفتُ على أحد كبار الاختصاصيين في العالم في المخطوطات العربية. إنّه الدكتور فؤاد سيزكين، الذي يحمل معه مشروعا رائعا يثير الحماس : إنشاء «معهد لتاريخ العلوم العربية والإسلامية» في فرانكفورت، يُعرّف بتراث العلماء المسلمين، ويعمل على إبراز فضلهم على الحضارة العالمية.

كان الأستاذ سزكين في دمشق في إطار جولة يقوم بها في بعض البلدان العربية بغاية تحسيس الحكومات تجاه مشروعه. وخلال محادثاتي معه، لم تفتني فرصة للتأكيد على أن الرأي العام الغربي يجهل الحضارة الإسلامية، وأنّ هذه الثغرة يمكن سدّها من خلال تجسيد مشروعه. ومن جهة أخرى، كنتُ مقتنعا منذ زمن بعيد أن تحقيق النصوص الأساسية من تراثنا، الذي عرف تطورا منذ نهاية القرن التاسع عشر، استحوذت عليه العلوم الدينية والأدب على حساب العلوم الدقيقة. ويمكن للمعهد القادم أن يعيد التوازن في هذا الشأن.

وبعد هذا التعارف المباشر تمّت عدّة مراسلات بيننا، وكذلك مع الوزير الكويتي عبد العزيز حسين، الذي سيقوم بدور حاسم في إنجاز المشروع بإقناع حكومته إهداء فيلا تكون مقرا للمعهد في فرانكفورت. ومن جهتي، عرضتُ الموضوع على الرئيس الشاذلي يوم 10 أفريل، فأمر بتقديم مساهمة مالية قدرها مليون مارك. وبذلك تكون الجزائر ضمن الدول العربية المؤسسة لهذا الإنجاز الحضاري مع كل من الكويت، العربية السعودية، قطر، ليبيا، والإمارات العربية المتحدة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبفضل هذا الدعم وإرادة الأستاذ سزكين الصلبة رأى المعهد النور، وتم تدشينه يوم 10 جانفي 1981. ومن المنطقي جدا أن يُعيّن سزكين مديرا للمؤسسة الجديدة، وأن ينتخب عبد العزيز حسين رئيسا لمجلس أمنائها بعد عام من ذلك.

لقد انقضتْ اليوم أكثر من ثلاثين سنة، وأصبح المعهد أجمل واجهة للحضارة الإسلامية في الغرب، وهو يتألف من قسمين:

- مكتبة رائعة تحت تصرف الباحثين نواتها المركزية المكتبة الشخصية للدكتور سزكين، التي أهداها للمعهد وتضم 16000 مجلد.
- متحف فريد من نوعه في العالم، هو عبارة عن أدوات تصوّرها وأنشأها واستعملها علماء مسلمون في القرون الماضية في جميع الميادين: جراحة، فلك، ريّ، هندسة معمارية، موسيقى إلخ... وقد بهر هذا المعهد عددا من زواره، حتى أن مسؤولين رسميين فرنسيين اتصلوا منذ عام 1982 بسزكين بغاية تنظيم معرض لأدوات المعهد في قصر (الاكتشافات) بباريس، وتفقّدتُ شخصيا هذا المكان يوم 3 جويلية 2003، بوصفي رئيس مجلس الأمناء، وكان من المنتظر أن يُفتتح المعرضُ في شهر مارس 2004 بحضور رئيس الجمهورية الفرنسية، غير أنّ قوى خفية، صهيونية على الأرجح، عملتْ على إجهاض المشروع.

وخلال التحضيرات التي دامت أكثر من سنتين، عمل سزكين على إعداد مصنف يهدى زوار المعرض. وقد تطوّر هذا المصنف شيئا فشيئا، ليتحول إلى كتاب ضخم من خمسة أجزاء، أعتبره شخصيا أفضل مدخل إلى تاريخ «العلوم والتقنيات في الإسلام». واضطلع بترجمته من الألمانية إلى الفرنسية الجزائري فريد بن فغول، الذي ينتمي إلى الطاقم المصغر المساعد لسزكين، الذي يضمّ أيضا من بين أعضائه البارزين الألماني

إيريك نوبير والفلسطيني مازن عماوي. وقد شجعتُ على ا
جزائرية من هذه الترجمة الفرنسية للمصنف.

وفي 2007، أهدت الحكومة التركية برئاسة أردوغان قص
عتيقا لاستقبال نسخ من كل محتويات معهد فرنكفورت. وش
جويلية 2007 من تلك السنة في حفل تدشين «متحف العلوم
بإسطنبول. وعبّرتُ خلال اجتماع مجلس الأمناء بهذه المناسبة
بأن تحذو جميع البلدان الإسلامية حذو تركيا.

ومن إنجازات المعهد الأخرى :

- مجلة علمية سنوية رفيعة المستوى، هي اليوم في عددها الثام

- استنساخ حوالي مائتين من بين المخطوطات العربية المح
للشعب العلمية، التي كانت مجهولة أو غير معروفة بما فيه الكفاي
أصبحت تحت تصرّف الباحثين في بلدانهم دون الحاجة إلى الذه
إسطنبول أو إلى أيّة عاصمة أوروبية أخرى للاطلاع عليها. تسارعت
دور النشر في العالم العربي إلى نشر طبعات محققة من تلك المخط
دون الإشارة إلى الطريقة التي وصلت بها هذه المخطوطات إليها.
الأمر يذكّر بالعصر الوسيط، حيث كان بعض الأوربيين يترجمون مصن
عربية إلى اللاتينية، دون أن يشيروا إلى اسم المؤلف، وأحيانا ينسب
عمدا إلى مؤلفين يونانيين مشهورين.

- نشر حوالي ثلاثين مجلدا تضمّ جميع المقالات والكتب باللغة الألما
عن العلوم والمجتمعات العربية الإسلامية.

- إعادة طبع أكثر من ألف مصنف عن طريق الاستنساخ الكيميائي
وقد سبق لمستشرقين أوربيين من القرنين التاسع عشر والعشرين أن نشرو
أو حققوا هذه المصنفات التي يعتبر العديد منها في عداد المفقود. وهذه

المصنّفات موزعة ضمن مجموعات ذات ألوان مختلفة مخصّصة للجغرافيا والطب والرياضيات والعلوم الطبيعية والفلسفة والموسيقى إلخ...

- نشر أجزاء حول الجغرافيا عند المسلمين ضمن موسوعة «تاريخ التراث العربي» في عام 1982، ومع الأسف لا تتوفر للقارئ العربي اليوم إلا الأجزاء الأولى من هذه الموسوعة، التي شرع فؤاد سزكين في تأليفها بالألمانية بداية من سنة 1954. وظهر المجلد الأول منها عام 1967 لدى الناشر الشهير «بريل» بمدينة ليدن الهولندية، ثم تبعته ثمانية أجزاء لدى الناشر نفسه.

- إعطاء دروس اللغة العربية للطلبة والباحثين الألمان، وهي تتميّز بمناهج بيداغوجية أكثر حداثة وفاعلية.

يدير سزكين المعهد بصرامة تركية ألمانية، إذ لم يستعمل حتى اليوم إلا فوائد الأموال، التي جمعت في عام 1980 والمودعة في البنك.

أما فيما يخصني، فإنني أترأس منذ عام 1994، ودون مقابل مادي، مجلس أمناء المعهد الذي يجتمع مرة في كل سنة بفرانكفورت للمصادقة على التقريرين الأدبي والمالي بعد مناقشتهما.

والجدير بالملاحظة أنّ المعاهد المشابهة في العالم العربي تتوفّر على ميزانيات أضخم بعشر مرّات، ولكنّ إنتاجها يقلّ بعشر مرّات.

الفصل الثامن

وفـاة بن يحيـى

في صباح يوم الثلاثاء الرابع ماي من عام 1982، وفي ساعة مبكرة، أخبرتُ بأن الطائرة الرئاسية من نوع غرومان جي التي تقل الأخ محمد بن يحيى، عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ووزير الشؤون الخارجية، والوفد المرافق له، فقدت بعد إقلاعها من مطار لارناكا القبرصي في طريقها إلى طهران، حيث كان من المنتظر أن يصل الوزير في اليوم السابق، الاثنين مساء، للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية إيران الاسلامية، على رأس وفد مؤلف من موظفين سامين من وزارة الشؤون الخارجية ووزارات الطاقة والصناعات البتروكيماوية والتجارة والنقل. إلاّ أنّ الهدف الأهم من هذه الزيارة الأولى من نوعها بهذا المستوى بعد سقوط نظام الشاه هو التوسط بين إيران والعراق من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع الخطير الدائر بين البلدين الشقيقين منذ ثلاث سنوات. وكان بن يحيى قد توقف في 16 أفريل الماضي في طهران في طريق العودة من جولة آسيوية، وانتقل في اليوم الموالي إلى بغداد حاملا رسالة من الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الرئيس صدام حسين تمهيدا للشروع في الوساطة بين البلدين المتحاربين.

كان ذلك اليوم المشؤوم يوما طويلا طويلا. استبد فيه الخوف بالجميع عن مصير ركاب الطائرة: هل هبطت الطائرة اضطراريا في مكان ما

بسبب خلل فني قطع كل اتصال بينها وبين العالم الخارجي ؟
في السماء لثني الجزائر عن مواصلة مساعيها لإطفاء نار الح
بين العراق وإيران ؟ وفي هذه الحال، لا تستبعد اليد الإس
إضعاف القدرات العربية والإسلامية يخدُم سياسة الاحتلا
الإسرائيلية في المنطقة. هل ضلت الطائرة الطريق، وحلّقت ف
حرب بين إيران والعراق ؟ هل تحطمت وهلك ركابها ؟

وعادت بي الذاكرة إلى 20 ماي من السنة الماضية، حين
بالقرب من مطار باماكو (مالي) الطائرة الرئاسية من نوع ميس
التي كانت تُقلّ الأخ بن يحيى إلى فريتاون (ليبيريا) لحضور ا
منظمة الوحدة الإفريقية. لقد أصيب بجروح بليغة مع اثنين من مر
وهما عبد الوهاب عبادة، مدير قسم إفريقيا بوزارة الش
الخارجية، وقائد الطائرة، بينما توفي الطيار زناتي الهادي، والميكا
يسعد، والمضيّف معمري عبد المؤمن، فهل سيسعفه القدر هذه الم
أيضا ؟

شُكّلت خليةُ أزمة في مقر الرئاسة، وبدأت الأخبار تتوارد على مد
الساعة من مصادر مختلفة تبعث فينا الأمل تارة واليأس تارة أخرى.

- تؤكّد وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها بأن قائد الطائرة الجزائرية أبلغ برج المراقبة بتبريز، في الساعة الرابعة والنصف عصرا، بأنّ طائرته تتعرض لهجوم من طرف طائرتين لم يتسن تحديد هويتهما.

- الساعة 17 و10د، تبلغ سفارة الجزائر بطهران وزارة الخارجية بعدم وصول الطائرة إلى طهران، وربّما تكون حسب السلطات الايرانية قد حطّت في مطار دمشق الدولي لقضاء الليلة.

- الساعة 18 و45د، تؤكّد دمشق وصول طائرة من نوع غرومان، ولكنّها ليبية الجنسية، وعلى الفور بدأت السلطات الإيرانية البحث عن الطائرة بالتعاون مع تركيا وسوريا والاتحاد السوفييتي.

- الساعة 19و35د، تؤكّد السلطات الإيرانية أن الطائرة اتصلت ببرج المراقبة بمطار طهران، وأبلغته بأنّها ستهبط بالمطار في الساعة الثالثة وخمسين دقيقة زوالا، وتضيف أنّ برج المراقبة أبلغ الطائرة عندما كانت في الأجواء التركية بوجود طائرتين مقاتلتين عراقيتين في المنطقة، وطلب من قائدها أن ينحرف إلى اليسار، أي إلى الفضاء السوفييتي.

- الساعة 20و45د، لا تستبعد سفارة تركيا بطهران أن تكون الطائرة قد تحطّمت بالتراب الإيراني على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود التركية.

- الساعة 20 و56د، السلطات الإيرانية تعلن حالة الطوارئ القصوى في المنطقة التي تحلّق فيها الطائرة الجزائرية بعد اكتشاف طائرتين مقاتلتين عراقيتين،

- الساعة22 و20د، سفارتنا في طهران تتلقى توضيحات من الحكومة الإيرانية مفادها أن الطائرات المقاتلة الإيرانية لاحقت الطائرتين العراقيتين، اللتين اكتشفهما برج المراقبة وأسقطت إحداهما وأسرت طيارها.

- الساعة 23 و40د، تعلن السلطات السوفييتية أنّ الطائرة الجزائرية لم تحلّق فوق أراضيها.

- الساعة 23و 49د، تطلب الحكومة الجزائرية رسميا من الحكومة التركية التدخّل عاجلا للمساعدة على معرفة مصير الطائرة.

- الساعة 23 و50د، لا تستبعد وزارة الخارجية التركية أن تكون الطائرة قد اصطدمت بجبل فردود بين ولايتي فان وأغري في إيران.

- الثلاثاء الساعة 02 و10د، تؤكّد أنباء من طهران أنّ الدرك الـ
وسكان المنطقة عثروا على حطام طائرة وجثث ثلاثة رجال وامرأة وو
باللغتين الفرنسية والفارسية.

- الساعة 02 و55د، يعلن سفير إيران في أنقرة أنّ الطائرة تكون
وقعت في اشتباك جوي بين طائرة فانتوم إيرانية وطائرة ميراج عراقيـ

- الساعة 03 و30د، السلطات الإيرانية تكشف عن فحوى تسجيـ
المكالمة، التي جرت بين برج المراقبة في تبريز وقائد الطائرة، وفيه يطلـ
البرج من هذا الأخير العودة على أعقابه لتجنب منطقة خطرة بسبب وجو
طائرتين عراقيتين شوهدتا على شاشة الرادار، وردّ قائد الطائرة باستلام
الإشعار، وكان ذلك آخر اتصال له ببرج المراقبة.

- في الساعة الثالثة و44 دق، يتوجّه سفير الجزائر إلى المكان الذي
اكتشف فيه حطام الطائرة.

- الساعة 13 و30د، السلطات الإيرانية تبلّغ رسميا سفارة الجزائر
بطهران بتحطّم الطائرة ووفاة جميع ركّابها.

نزل علينا هذا الخبر نزول الصاعقة، حتى لو كان الأمل في العثور على أعضاء الوفد أحياء يتلاشى مع مرور الوقت. وكنّا في الحقيقة نتوقّع الأسوأ. استدعى رئيس الجمهورية على الفور المكتب السياسي في جلسة استثنائية، وأطلع أعضاءه على كل ما لديه من معلومات عن الحادث الأليم. وتقرّر إعلان الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام وإنشاء لجنة مؤلفة من كبار المسؤولين في الدولة وخبراء وضبّاط في القوات المسلحة للتحقيق في أسباب الحادث وملابساته، وعهد برئاستها إلى وزير النقل صالح قوجيل، الذي غادر الجزائر في اليوم ذاته متوجّها إلى طهران. كما أصدر المكتب السياسي بيانا نعى فيه للأمة شهداء الواجب الوطني وضمّنه حزنه العميق

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لـ«فقدان أبناء بررة أثناء تأدية واجبهم المقدس في سبيل عزة الوطن. وفي إطار المساهمة المخلصة الفعالة في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط». وأكد البيان «أن الجزائر كانت وستظل دائما وفية لمبادئها، حريصة على تحمل مسؤولياتها بكل أمانة ونزاهة مهما تكن المؤامرات والتضحيات».

وفي يوم 6 ماي، كنّا في المطار لاستقبال جثامين شهداء الواجب الوطني :

- محمد الصديق بن يحيى (50 سنة)
- أحمد بغلي مدير قسم البلدان العربية بوزارة الشؤون الخارجية (45 سنة)
- سعد الدين بن ونيش مدير قسم أوروبا وأمريكا الشمالية (43 سنة)
- محند لونيس مدير قسم آسيا وأمريكا اللاتينية (48 سنة)
- عبد القادر بن عزوق نائب مدير الشؤون السياسية (41 سنة)
- سليم خلادي مدير عام بكتابة الدولة للتجارة الخارجية (38 سنة)
- محمد رضا بن زاغو مدير عام بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية (32 سنة)
- محمد بوسخواد نائب مدير بالبنك المركزي الجزائري (52 سنة)
- عبد الحميد طالبي مدير بوزارة النقل والصيد البحري (38 سنة)
- مولود آيت قاسي صحافي بوكالة الأنباء الجزائرية (30 سنة)
- النقيب عبد المؤمن لخضر قائد طاقم الطائرة (38 سنة)
- النقيب مصطفى صباحي قائد الطائرة (37 سنة)
- الملازم أول عبد الرحمن معتوغي ضابط طيّار (39 سنة)
- السيدة فتحية شيبان زوجة مسّاي، مضيّفة (29 سنة).

... ... زوجتي، إلى بيت الفقيد بن يحيى لموا
وأرملته.

* * *

شخصيا، فقدتُ صديقا تقاسمتُ معه ثلاثين سنة من الرفقة م الجامعة، ومعارك تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائر المسؤوليات الحكومية منذ 1965. الفراق الوحيد بيننا هو ذلك الذي السنوات الخمس، التي قضيتُها في السجون الفرنسية والتحق ب بالقاهرة، عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني.

مازلتُ أتذكر لقاء جمعنا في إحدى لحظات الترفيه عن النفس الاستقلال. كان يتلذّذ بالتدخين ويرتشف القهوة في كأس من زجا يكره الفنجان. قال لي، وقد ضيّق عينيه واعتلت محياه بسمة : «ألا تر ولدنا في الشهر نفسه من السنة نفسها، وكانت لنا مسارات متشابهة. يوم، قد نكون مترشحيْن متنافسيْن لرئاسة الجمهورية. آنذاك، ستكو ميزة عليك». كنتُ أنتظر أن يقول لي : «أنا مفاوض صبور لا يتزعزع، حين أنّك لا تقدر عن إخفاء عواطفك والتعبير عن نفاد صبرك». ول فاجأني بهذه الطلعة الساخرة : «إذا هتفتْ الجماهير قائلة يحيا طالب، ذلك يعتبر أمرا عاديا جدّا، لكنها إذا هتفت «يحيا بن يحي»، فإنّ لذل رنينا خاصا وشاعرية كبيرة».

* * *

وفي يوم الجمعة السابع ماي نُظّمت لشهداء الواجب الوطني جنازة رسمية وشعبية، بدأت في قصر الحكومة، حيث وقفنا في خشوع خلف رئيس الجمهورية ترحما على أرواح الضحايا أمام توابيتهم المغطاة بالأعلام الوطنية وأكاليل الزهور، ثم تمّ نقلهم إلى المسجد الكبير بساحة الشهداء،

حيث أقيمت صلاة الجنازة بعد صلاة الجمعة. ومن هنالك. ورغم رداءة الأحوال الجوية، شقّ الموكب الجنائزي طريقه إلى مقبرة العالية مرورا بالشوارع الرئيسية التي اكتظت بالمواطنين والمواطنات الواقفين لتوديع إخوانهم وأبنائهم الوداع الأخير. وفي المقبرة جرت مراسيم الدفن الرسمية بحضور رئيس الجمهورية وأعضاء المكتب السياسي والحكومة وإطارات الحزب والدولة وعدد من وزراء الخارجية وممثلي الدول الشقيقة والصديقة. وألقى محمد الشريف مساعدية كلمة التأبين التي قال فيها بوجه خاص :

« لقد جمع الفقيد الأخ محمّد الصديق بن يحيى حوله في هذه الرحلة التي شاء القدر أن تكون الأخيرة، مجموعة من خيرة المناضلين والإطارات في مستويات من المسؤولية تؤهلهم للمهمة الكبيرة، التي حدّدتها لهم القيادة السياسية، وهي شقّ الطريق الوعر المسالك نحو السلام والتآخي بين شعبين مسلمين طالت بينهما حرب لا تخدم سوى أعدائنا». وربط بالحدث الذي شهدته المقبرة ذاتها في اليوم السابق، عندما أعيد دفن جثماني الشهيدين العقيد عميروش والعقيد سي الحواس فقال : «لقد طالت قوافل شهداء الثورة حتى أصبحت جزءا من مسيرتها ومعلما في كل مرحلة من مراحلها. ففي كل يوم يلتقي في باطن هذه الأرض الطيّبة شهداء معارك التحرير بشهداء البناء والواجب الوطني».

وفي اليوم الموالي، عرض عليّ الرئيس منصب وزير الشؤون الخارجية معقبا : «ليس لك الحق هذه المرة في الرفض، لأنني استشرت المدنيين والعسكريين، فوافقوا بالإجماع على اسمك».

التزم الرئيس الشاذلي بن جديد أمام اللجنة المركزية للحزب التي اجتمعت بعد هذه الحادثة مباشرة بالكشف عن الأسباب، وربّما المسؤولين

عن هذا المصاب الجلل الذي نسبته الاشاعة إلى السلطات الع
أنّها غير راغبة في السلام، لأنّ كفّة الحرب تميل لصالحها.
هذه القضية الملفّ الأوّل الذي سأتكفّل به في منصبي الجديد

القسم الثاني

وزير الشؤون الخارجية

ماي 1982 - نوفمبر 1988

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

وزارة الشؤون الخارجية

إذا كان عمر الجزائر المستقلة في 1982 عشرين سنة، فإن عمر ديبلوماسيتها أكبر بكثير، إذ أنها كانت، بالذات، وسيلة من وسائل الكفاح من أجل التحرير الذي عمّم هذا الهدف على النطاق العالمي فأكسبها تعاطفا وصداقات شحذت في المحن. وكانت الخطوة الأولى سنة 1955 في باندونج، حيث تحدّدت قضية الشعب الجزائري في إطار أفرو-آسيوي منبئا ببروز ديبلوماسية جزائرية ملتزمة بقضايا العالم الثالث. من 1955 إلى 1962 استقطبت القضية الجزائرية تدريجيا النقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث لم تتوقف الاتهامات الموجهة إلى الاستعمار. ثم حمل عام 1961 للجزائر المكافحة تكريسا عالميا كبيرا بمشاركتها في تأسيس حركة بلدان عدم الانحياز بصفتها عضوا مؤسسا.

وأبعد من المبادئ الثابتة التي كللت الجزائر المكافحة بهالة من المجد، فإن إثبات الذات في الاستعادة القوية للاستقلال الوطني تجاوز حدود البلاد ليتماثل مع صيرورته نحو مصير مشترك تجسد في تجاوزات الحرب التحريرية مثل الذي عاشته قرية ساقية سيدي يوسف التونسية التي تعرضت لقصف الطيران الفرنسي في 8 فيفري 1958. ان الجزائر باستئصال جذور استعمار استيطاني، زعزعت أسس الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا.

كما قدمت الجزائر بعد استعادتها بثمن باهض لعروبتها تجربة ومثال الشهادة للشعب الفلسطيني والعالم العربي الإسلامي في مو للصهيونية. وباضطلاعها بالتحكم في مصيرها، ردّت الجزائر البحر المتوسط إلى وجهته كهمزة وصل بين الحضارات التي اغتنت من ب البعض على مرّ العصور، ممهدة بذلك الطريق لحوار تطبعه المساو ضفتين تقرب بينهما تنقل الأشخاص وتبادل المنافع وتطور الأفكار وال فضلا عن إثبات ذاتها، في هذه الحلقات المتتالية والمباشرة لمجال انت وهويتها، فإن الجزائر المستقلة سطرت بنضالها رسالة ذات بعد عالمي تت باستئصال الاستعمار بكل أشكاله وفي آخر معاقله في العالم. وهذه الرس تمتزج برسالة عدم الانحياز وتهدف إلى بناء مجموعة دولية متجددة نوع

إن سياسة الجزائر الخارجية هي انعكاس لسياستها الداخلية. فمنذ 20 سنة وهذه العلاقة الوثيقة بين مسعانا الداخلي وانتشار عملنا الخارجي يتجسد على الدوام في المواقف التي تبنتها الجزائر ودافعت عنها إزاء المشاكل التي كانت تطرح في العلاقات الدولية مهما كانت ظروف هذه المشاكل وطبيعتها.

وهكذا فإن سياسة حسن الجوار والتعاون ودعم حركات التحرر الوطني والنضال ضد الامبريالية والميز العنصري والتضامن مع الشعوب العربية والإفريقية والعالم الثالث والكفاح من أجل دمقرطة العلاقات الدولية وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هي المهام الرئيسة التي دعت إليها الجزائر.

وهذه هي بالتحديد أهداف حركة عدم الانحياز التي كانت الجزائر المكافحة عضوا مؤسسا لها. إن الجهود الحازمة التي لم تتوان الجزائر في بذلها من أجل تحقيق هذه الأهداف أضفت على سياستنا الخارجية سمة من الاستقلالية الأصيلة.

ووفقا للتوجيهات المحدّدة في الميثاق الوطني والدستور ومؤتمرات جبهة التحرير الوطني حول ضرورة تدعيم الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والصهيونية والميز العنصري ووقوف الجزائر إلى جانب الشعوب المكافحة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، شكّلت محورا أساسيا من محاور عملنا الديبلوماسي.

وهذا الالتزام منبثق من حرب التحرير الوطني وجسده الدعم المتعدد الأشكال على المستويين السياسي والمادي لحركات التحرر. وهكذا لم تذخر الجزائر في السابق دعمها لشعوب أنغولا وغينيا بيساو والموزمبيق وزيمبابوي، فهي اليوم تدعم بلا تحفظ شعوب ناميبيا وجنوب إفريقيا وفلسطين والصحراء الغربية في كفاحها من أجل تحقيق حقوقها الوطنية.

صادف تعييني على رأس وزارة الشؤون الخارجية في ماي 1982، وعودتي مجددا إلى المكتب السياسي، بعد شهر من ذلك، أحداثا تندرج في صميم السياسة الخارجية للجزائر :

- دعم القضية الفلسطينية مع وصول الرئيس حافظ الأسد في 15 ماي إلى الجزائر، واجتماع وزراء الشؤون الخارجية لبلدان جبهة الصمود والتصدي في 24 ماي، وكيفية مواجهة اجتياح إسرائيل للبنان.

- دعم الشعب الصحراوي خلال محادثاتي مع محمد عبد العزيز وبشير السيّد في 23 ماي.

- العلاقات الجزائرية الفرنسية مع توّقف الرئيس ميتران بمطار الجزائر في 13 ماي في إطار جولته الإفريقية.

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع اجتماع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في هافانا في 31 ماي، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة حول نزع السلاح في 7 جوان.

- تسوية مشكل الحدود مع البلدان الجارة مع اتصالات بين ا
وليبيا والجزائر والنيجر.

لكن الملّف الذي كرّست له جلّ اهتمامي هو حادث الطائرة الذي
بحياة الوزير الأسبق الفقيد محمد الصديق بن يحي ومرافقيه.

* * *

لقد أدار هذا العمل الديبلوماسي، قبل وبعد الاستقلال، فريق سيش
فيما بعد النواة المركزية والعمود الفقري لوزارة الشؤون الخارجية.

عندما توليت وزارة الخارجية في ماي 1982 بقيت وفيا لعادتي في العم
مع الفريق الموجود، وقررت أن لا أغيّر أيّ شيء قبل دراسة جديّة للهياك
والرجال. ولم ألبث أن أكتشف أن هذا الفريق المكوّن من ديبلوماسيين
محنّكين، بدت عليه علامات إجهاد بعد عشريتين من البذل والعطاء.
وأصبح، لاشعوريا، يتصرف مثل المتنفذين في الإمبراطورية الصينية
القديمة، ينظر بعين من عدم الرضى إلى الملتحقين به من قطاعات
أخرى أو ترقية أصحاب الشهادات الجدد الباحثين عن مهنة في السلك
الديبلوماسي، بل أنه تحوّل إلى طبقة مغلقة تعتبر مناصب الديبلوماسية
والمديرين المركزيين حكرا عليها.

وعند ملتقى الفريقين القدماء والجدد كان هناك رجل موهوب بقدرة
التحليل وصفاء الذهن وصراحة نادرة. إنه نور الدين كروم الذي أصبح
سندي في تحقيق الإصلاح الذي أوليته جلّ اهتمامي : ترقية أصحاب
الشهادات الجدد، خاصة خريجي المدرسة العليا للإدارة، الذين تحملوا
على مضض تهميشهم منذ سنوات طويلة. وعند أول تغيير في السلك
الديبلوماسي وجد ثلاثون منهم أنفسهم في منصب سفير، وبعضهم الآخر
أقرب المساعدين لي، بعدما كانوا طلبتي في المدرسة العليا للإدارة.

اقترحت عليّ خطتان لتنظيم الوزارة. الأولى ترتكز حصريا على المديرين، والثانية على المستشارين التقنيين، الذين يسندون المديرين بدعم البعد في التصوّرات. أخترت الخطة الأولى لما لها من ميزة مزدوجة : التقليص من مصاريف المناصب المالية، وتجنّب الصدامات بين المستشارين والمديرين، الذين كانوا يعانون من عدم جدواهم والاستفادة منهم بشكل محدود.

كنت أجتمع إلى مجموع المديرين مرّة كل أسبوع لتحديد الوثائق التي يجب تحضيرها، واستقبال الوفود الزائرة، والمهام المبرمجة إلى الخارج. وكنت حريصا على حضور المدير المعني أو المدراء كلّ استقبالاتي.

اصطحبت معي من وزارة الإعلام والثقافة إطارين فقط، هما محمد خمار الذي عيّنته مديرا لديواني، ومحمد السعيد مديرا للإعلام. كان الديوان يضم شخصين خمار وسكرتيرتي الآنسة أمغار. الأول كان ماهرا في فن الحدّ من الخلافات، وتجنيب الآخرين الصدامات. لا يتردّد في التذكير بالبعد الإنساني للمشاكل، بل يلطّف من قراراتي الصارمة أحيانا. وكنت في الغالب أعترف بصواب آرائه، لأن نصائحه يطبعها الرشاد والإنصاف. ويحدث لي أحيانا أن لا أجد من الوقت ما يجعلني أعير الاهتمام الضروري لبعض الالتماسات والمؤاخذات والأمزجة وطموحات هذا أو ذاك. كان خمار صبورا خدوما ويحسن الإصغاء. أما الآنسة أمغار، فلم تكن سكرتيرة عادية فحسب، بل مساعدة حقيقية. كانت امرأة طيّبة القلب في غاية الذكاء، جمعت بين الكفاءة والوفاء بين الرصانة والعقلانية. ونجح الاثنان في انسجام وثيق في تنظيم رزنامة عملي ومواعيد استقبالاتي، يعرفان تجنيبي الأمور المزعجة، دون وضع حواجز بيني وبين الموظفين.

يجب القول أني كنت في مجال الالتزام بالدوام والعمل قدوة للآخرين، إذ كنت ألتحق بمكتبي قبل افتتاح الوزارة في الثامنة صباحا، وأبقى إلى ما بعد غلقها. وأعتقد أني كرّست نصف نشاطاتي تقريبا لمشكلين رئيسيين هما فلسطين والبلدان المغاربية.

بخصوص القضية الفلسطينية، فقد وقفت الجزائر بحزم في الصف الأول للداعمين لهذا الكفاح الطويل الأمد، وبذلنا قصارى الجهد في دعمها اللامشروط سياسيا وماديا. كما بذلت الجزائر جهودا اعتبرتها من الأولويات لصالح القدس الشريف المحتل، خاصة في منظمة البلدان الإسلامية، التي أضحى تدعيمها بوتقة للتضامن وأداة لخدمة الإسلام في العالم المعاصر، أكثر من ضرورة. أما فيما يتعلق ببناء صرح البلدان المغاربية، وهو حلم الشباب من محرّريها، فقد كان علينا البدء بتسوية مشكل الحدود الشائك، البؤرة الكامنة للنزاعات. أما قضية الصحراء الغربية التي طال أمد تسويتها، فقد أضر باستقرار ووحدة البلدان المغاربية، في حين أن الحلّ ممكن في إطار المبدأ المقدّس لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أما ما تبقى من وقتي، فقد كرّسته لباقي العالم :

- كان لكفاحنا الداخلي امتدادات عالمية، فالتاريخ يربط بشكل لا ينفصم اسم الجزائر، سواء تعلّق الأمر بتحرير وتنمية القارة الإفريقية، أو ترقية وتنظيم تضامن فعلي بين البلدان السائرة في طريق النمو داخل بلدان عدم الانحياز، أو المعركة من أجل إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد.

- ونسجت الجزائر لحمة من علاقات الأخوة والتعاون مع بلدان كلّ مناطق العالم في أمريكا اللاتينية، في آسيا، والغرب التي تجمعها بها رابطة الأمل. ولم تتوان الجزائر في تقديم إسهامها في الحلّ السلمي للعديد من الخلافات - التشاد، العراق - إيران الخ....

في وزارة الإعلام والثقافة كنت أنشأت مجلة «الثقافة» التي كانت تصدر كل شهرين، شكّلت واجهة ثقافية للجزائر طيلة عشرية كاملة (1972-1982) قبل أن تحتجب تدريجيا. أما في وزارة الشؤون الخارجية، فكانت أمنيتي منذ البداية إصدار مجلة تكون نقطة التقاء وهمزة وصل بين الدبلوماسيين المهتمين بالتنظير لعملهم والجامعيين الراغبين في الاحتكاك بوعورة الميدان.

هكذا ولدت «المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية» سنة 1986، وهي مجلة تصدر فصلية جاءت لسد فراغ انطلاقا من معاينة أنه بعد عشرين سنة من استعادة الاستقلال الوطني، لا توجد بعد في الجزائر منشورات ذات مستوى عال ومحتوى عقائدي تعنى في آن واحد بدراسات معمّقة حول العلاقات الدولية من خلال رؤية وعمل بلدنا وتقديم مراجع وكرونولوجيا ذات صلة بها بطريقة منظمة.

على غرار مجلة «الثقافة» اختفت بدورها، واحسرتاه، «المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية»

***

تتطلب وزارة الخارجية من الوزير تنقلات متواصلة: اجتماعات وزارية، قمم الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وبلدان عدم الانحياز، زيارات رسمية خدمة لمصالح البلد. لكن الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تجري بوتيرة فوق طاقة المرء هي التي تتطلّب مزيدا من النشاط. فبالإضافة إلى الاجتماع اليومي في سفارتنا في الثامنة صباحا من أجل وضع برنامج اليوم، يجب إلقاء العديد من الخطب خلال الجلسة العلنية أمام مجموعة ال 77 وأمام ممثلي البلدان غير المنحازة، الالتقاء بأكثر من خمسين وزيرا، حضور بعض حفلات الاستقبال، والاكتفاء

أحيانا بمجرد إعلان الحضور، ومآدب تنظمها بلدان صديقة، است الصحافيين، وأحيانا الموافقة على إجراء حوار معهم. ومن جهة أخرى، كل دورة أعقد جلسة عمل مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وجلس أخريين مع الأمين العالم للجامعة العربية والأمين العام لمنظمة الوح الإفريقية، من غير ذكر تنقلي إلى واشنطن، حيث يجمعني فطور مع نائ الرئيس بوش الأب.

ذات يوم سألني أحد أبنائي عن نيويورك، فاكتشفت في ذلك اليو أنني لا أعرف مطلقا هذه المدينة، لأن تواجدي بها كان يجري بين الإقام والسفارة الجزائرية من جهة، ومبنى منظمة الأمم المتحدة من جهة أخرى. إلا أنه حدث مرة في واشنطن بعد محادثات فيها أن نظّموا لي زيارة عبر المدينة، بل أني أعجبت بمعرض الرسامين المستشرقين في المتحف الوطني.

خلال زيارتي الأولى لنيويورك أقمت، على غرار من سبقوني من وزراء والكثير من الزملاء، بفندق والدورف أستوريا. ولكي أقتصد بعض المال للخزينة العمومية قرّرت أن أحوّل، حتى ولو بشكل ناقص، طابقا كان غير مستغل من إقامة السفير إلى شقّة ضيافة للوزير أو مساعديه.

الفصل الثاني
أولـويـــة ملفـيـن

1. التحقيق حول حادث طائرة بن يحي

بمجرد الإعلان عن الفقدان المأساوي لمحمد الصديق بن يحي ومرافقيه في 2 ماي 1982، قرّر المكتب السياسي، برئاسة الشاذلي، إنشاء لجنة كلّفت بالتحقيق في ملابسات وأسباب حادث الطائرة الذي أودى بحياتهم. وعقدت دورة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد هذه المأساة المروّعة. وفي مواجهة الألم، وكذلك الغضب الذي أخذ بأعضاء هذه المؤسسة السياسية، وانتاب كلّ شرائح الشعب، كان لزاما على الرئيس أن يتحرّك.

- توافقا مع الإجراءات المعلنة داخل المكتب السياسي - فالتزم بالكشف في الوقت المناسب عن ظروف وعند الاقتضاء، عن مسؤولي ومدبّري هذا الحادث الذي فقدت فيه الجزائر عددا من خيرة أبنائها.

لكن هذا الالتزام كان بدون جدوى لمقتضيات «السياسة الواقعية»، بعد أن قدّمت لجنة التحقيق إلى الرئيس تقريرها التمهيدي متّهمة السلطات العراقية بمسؤوليتها عن هذه المأساة. وفي الحقيقة يتعلق الأمر :

- إما بسوء تقدير، فالطائرة الجزائرية كانت تحلّق فوق منطقة حرب، وصورتها الرادارية لها نفس مواصفات طائرة مطاردة إيرانية (الطرح العراقي).

- وإما أنه فعل متعمّد من جناح داخل الحكم العراقي غير راغب
إحلال السلم، في وقت كان تطوّر الحرب ميدانيا ينبئ بمخرج في صالـ
في العاشر من أوت 1982 استقبلني الرئيس العراقي صدّام حسـ
وبعد استعراضنا للنزاع العراقي الإيراني طرحت المشكلة الخطيرة لحا
الطائرة وانعكاساتها على الرأي العام في الجزائر. فالمسألة تتجا
الصدمة الكبيرة التي ألمّت بأبنائها. والجزائريون لم يستوعبوا أنه، بد
من شكر وساطة بلدنا، رزئوا في بعض أبنائهم. بعد ذلك ذكرت له أعما
لجنة التحقيق على أساس التحليلات والتحرّيات التي قامت بها : نحـ
نعرف اليوم بما لا يدع مجالا للشك أن الطائرة تعرّضت لاعتداء متعمّد
وأن الصاروخ الذي أسقطها من صنع سوفييتي بيع للعراقيين، كما قيل لنا
في موسكو.

بدا لي صدام في ردّه مهزوزا. إنها المرّة الأولى التي أرى فيها صدّام يتحدث من موقع ضعف. وقال إنه ثمّن تثمينا عاليا موقف الجزائر، والطريقة التي تمّ بها التحقيق معبّرا بإلحاح للرئيس الشاذلي عن رجائه من أن اللقاء بين التقنيين الجزائريين والعراقيين من شأنه أن يعمّق نتائج التحقيق، مؤكدا أن ليس من مصلحة العراق أن يكون سببا في هذا الحادث، بما أن العراق هو الذي طلب هذه الوساطة. ثم أنهى كلامه بهذه الجملة : «إن اتضح أن الصاروخ فعلا عراقي، أعلموا أن ذلك لا يشكّل، بأيّ حال من الأحوال، فعلا مقصودا. وفي هذه الحالة بلّغ الشاذلي ثقتي به في الإعلان عن نتائج التحقيق».

أثناء اجتماع المكتب السياسي في أول سبتمبر 1982 قال الرئيس الشاذلي إنه في حال ما إذا تحققت فرضية الصاروخ العراقي، فسيكون من الصعب قول الحقيقة للشعب الجزائري. لأن هذا سينجر عنه إذكاء

المشاعر المناهضة للعرب التي ستضرّ بدعمنا اللامشروط للشعب الفلسطيني، وبجهودنا من أجل حلّ عادل ونهائي لأزمة الشرق الأوسط.

في الثاني من جانفي 1983 قمت بزيارة إلى إيران. تناولت القضية خلال استقبال رئيس المجلس رفسنجاني لي. وكان رفسنجاني قد صرّح للصحافة قبل وصولي : «لو أن الجزائر كشفت هويّة الفاعل، لتقدمت الوساطة في النزاع الإيراني العراقي خطوات كبيرة إلى الأمام». هي، بالطبع، كلمات تتضمّن أكثر من معنى. وقد أجبت عليها بأن الحكومة الجزائرية، وفقا لالتزامات الرئيس الشاذلي بن جديد، ستنشر نتائج التحقيق، حالما تنتهي التحرّيات الجارية. وبالفعل، فمن بين أربع دول طلب منها التعاون في القضية، العراق، تركيا، الاتحاد السوفييتي وإيران. لم نتلق ردا إلاّ من هذه الأخيرة.

2. مشكل الحدود

بمجرد استلامي وزارة الخارجية حدّدت لنفسي أولوّيات، وعلى رأسها حلّ مشكلة ترسيم الحدود مع جيراننا، لأني كنت مقتنعا بضرورة «نزع القنابل الموقوتة» التي زرعها الاستعمار الفرنسي قبل أن يرحل مهزوما. ولا شك أن من بين القنابل الموقوتة العديدة مخاطر الخلافات الترابية، التي من شأنها أن تنشأ، لأن الاستعمار لم يرد تجسيدا كاملاً لترسيم الحدود. وكنت، أيضا، مقتنعا بأن عملية كهذه من فضائلها الأكيدة تجنيب الأجيال القادمة أيّ محاولة للدخول في نزاع مسلّح، في وقت يفرض علينا تجنّدا كبيرا حول مهام التشييد الوطني والتنمية.

إن الجزائر متاخمة لسبع دول هي : المغرب، موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا، تونس، والجمهورية العربية الصحراوية، التي لم تحظ إلى اليوم باعتراف مجموع الجماعة الدولية.

تمّ تحقيق الاتفاق مع المغرب سنة 1972، في عهد الرئيس بومدين البرلمان المغربي لم يصادق على هذا الاتفاق لا يطرح مسألة الت بشأنه من جديد.

بعدما اعتلى الشاذلي بن جديد سدّة الحكم خوّله المؤتمر الرابع ل التحرير الوطني، باقتراح مني، حلّ هذا المشكل مع بقيّة البلدان. انط من فكرة أن مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة في سنوات الاست هو أنجع أداة وأعدلها وأكثرها تعقّلا. وكان الهدف هو تجسيد حـ موجودة عن طريق الترسيم، الذي يتطلّب تدقيق هذه الحدود باستع وثائق خرائطية جديرة بالتعبير عن الواقع التاريخي.

إن ترسيم الحدود هو عملية سياسية على درجة كبيرة من الأهمي فهو يسمح للجزائر من جهة أن تعد نهائيا خرائطها الجغرافية قصد تقيي أفضل لمواردها واحتياجاتها. ومن جهة أخرى، الاستبعاد التّام لخطر الخلافات الترابية بين جيران ما يجمع بينهم أكثر مما يفرقهم. ثم أنه يسمح بأن نرسم على الأرض حدودا ليست عوائق، بل بالعكس هي جسور وفضاءات للقاء الشعوب. وبالفعل، فإن رؤيتنا للحدود لم تكن في يوم ما الفصل، وإنما كانت شرطا لتعاون أفضل ضمن الاحترام المطلق لسيادة الدول والمصالح المشتركة للشعوب.

وهكذا وقّع الرئيس الشاذلي رسميا اتفاقيات ترسيم الحدود مع البلدان المجاورة :

– في 5 جانفي 1983 مع الرئيس النيجيري سينيي كونتشي بقصر الشعب في الجزائر.

– في 19 مارس 1983 مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. أضف إلى ذلك اتفاق الطرفين على تفعيل سياسة تطوير المناطق الحدودية، قصد

رفع مستوى معيشة قاطنيها. انطلاقا من أن هذا الأمر هو أفضل أداة لتجاوز مسألة الحدود. ووقّعا أيضا معاهدة أخوة ووفاق اعتبرت معلما على طريق البناء المغاربي.

- في 8 ماي 1983 تمّ التوقيع مع الرئيس المالي موسى طراوري في الجزائر.

- وأخيرا في 13 ديسمبر 1983 مع الرئيس ولد هيدالة الذي وقّع أيضا على بروتوكول الانضمام إلى اتفاقية الصداقة والوفاق.

أسّست الجزائر، بتوقيعها على هذه الاتفاقيات، لتعاون صادق ومثمر بين البلدان الشقيقة والصديقة على أساس علاقات وثيقة توحد الشعوب في مختلف المجالات. وهي، أيضا، تحقق بفضل هذه الاتفاقيات شرطا من الشروط الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه تسهم في خلق الشروط المناسبة لحفظ الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة. وأظن أنني لست أخطئ الحقائق إذا قلت إنه إلى نهاية عام 1983 تجسّدت حدودنا، أو إنها كانت في طريق ذلك مع جيراننا، ما عدا ليبيا. فلم تعد هناك خلافات حدودية، وشعرنا في الجزائر أننا تجاوزنا الخطاب وأنخرطنا في فعل مثمر من التعاون، وأننا سبّاقون إلى ما يجب أن يكون عليه «حسن الجوار الإيجابي»، فلا يجب أن نقيم فقط علاقات على أساس الحقائق الجغرافية، وإنما ينبغي لهذه العلاقات أن تبنى على إرادة سياسية تجد في ترسيم الحدود مثالا يقتدى به.

ورغم هذا كلّه بقيت المعضلة قائمة مع ليبيا. في سنة 1982 اغتنمت فرصة اجتماع وزراء خارجية جبهة الصمود والتصدي بالجزائر في 25 ماي لأطرح المشكلة على نظيري الليبي عبد اللطيف لعبيدي. ذكّرته بالقرار الذي اتخذه الرئيسان خلال قمّة الصمود والتصدي في بنغازي

لحلّ المشكل بسرعة على أساس الاتفاقيات الفرنسية الليبية في سنتي 1955 و1956، ولفتّ انتباهه إلى أن الخبراء الليبيين لا يبدون أيّة نيّة حسنة في تجسيد التعليمات إلى واقع، بالرغم من أنهم التقوا زملاءهم الجزائريين ثلاث مرات. أجابني لعبيدي إن الخصومة حول الحدود الحالية من الجانب الليبي تعود إلى النظام القديم، مشيرا إلى أن بلاده، بحسن نيّة، وفي انتظار حلّ نهائي انسحبت من النقاط المتخاصم حولها، طالما أن الجيش الجزائري لم يقم بغزوها، وهو ليس الحال حاليا كما أدّعى. ثم اقترح بأن يطرح المشكل على رئيسي الدولتين في القمّة القادمة. استخلصت أن الليبيين، باستنادهم شفويا على اتفاقيات 1955 و1956، يريدون التشكيك فيها ضاربين عرض الحائط بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة منذ سنوات الاستقلال، الضامن الوحيد لاستقرار إفريقيا.

كلّما طرح الشاذلي، وأنا شخصيا، هذه المسألة مع القذافي كان جوابه ينتهي دوما بجملة : «على أيّة حال، ما دمت أنا أسعى إلى الوحدة العربية والوحدة الإفريقية، فإني لا أؤمن بوجود الحدود».

(1)

(2)

الفصل الثالث

المغرب العربي وقضية الصحراء الغربية

ممّا لا شك فيه أنّ فكرة بناء مغرب عربي موحّد كنتاج طبيعي لوحدة المصير والمصالح المشتركة إنّما تعبّر عن تطلّع دائم لشّعوب المنطقة، ودون الغوص في عمق التاريخ، لا بدّ من التّذكير بأنّ جميع نصوص الثّورة الجزائرية (1954-1962) تشير بإلحاح إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق الوحدة المغاربية(1).

في عام 1982، كنا واعين الوعي كله بأنّ الصراع القائم بين شعب الصحراء الغربية والمملكة المغربية يشكل العائق الرئيسي أمام تجسيد هذا المشروع وهوالصّراع الّذي ما انفك يشغل بالنا وبال المجموعة الدولية منذ عام 1975 (2).

وعندما تسلمت مقاليد وزارة الشؤون الخارجية في ماي 1982، كان المأزق الّذي آلت إليه قضيّة الصّحراء الغربيّة وانعكاساته على وجود منظّمة الوحدة الإفريقية وكذلك مخاطر عدم استقرار المنطقة النّاجمة عن تدهور الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة المغربية، من العناصر التي زادت في انشغالاتنا، ثم إنّ الآثار السلبية لهذين العاملين

---

(1) أنظر مذكرات جزائري الجزء الثاني ص 409-457.

(2) أنظر نفس المرجع في نفس الصفحات.

المترابطين كان من الممكن أن تؤدي إلى ردود أفعال خطيرة ع
واستقرار المنطقة وعلى المملكة المغربية في المقام الأول.

وهنا تكمن البواعث العميقة التي ألهمت مسعانا المغاربي والج
بذلناها لكي ننطلق بصورة لا رجعة عنها في عملية بناء المغرب
ولمّا كانت الجزائر تؤمن بمستقبل هذا المشروع الوحدوي ومقت
الوقت ذاته بأنّ استقرار الملكية المغربية عنصر أساسي للسّلام
ترى أنّ مشكل الصحراء الغربية يمكن، بل يجب أن يجد حلا له عن
التفاوض والتعاون في إطار بناء المغرب العربي الكبير.

ومسعانا هذا لا يعني أبدا أنّنا ندير ظهرنا لجهود منظمتي الو
الإفريقية والأمم المتحدة اللتين عملتا منذ البداية على إيجاد حل ع
ونهائي لمشكل نشأ عن الانحراف عن الطّريق المؤدّي إلى تصفية الاست
من هذا الإقليم.

ومن ثم، فإن منظمة الوحدة الإفريقية الواعية بالأخطار التي قد تن
عن استمرار هذا الصراع في المنطقة اجتهدت لكي تستخلص الطر
والوسائل من أجل وضع حل مطابق للميثاق، أي ممارسة الحقّ في تقري
المصير. وفي جوان من عام 1981، انضم المغرب خلال مؤتمر القم
بنيروبي إلى التّوافق الإفريقي وقبل بمبدإ تنظيم الاستفتاء. وفي أوت 1982،
كان من المقرر أن تعقد القمة في طرابلس، غير أن نصاب الثلثين لم يتحقق
خلال الندوة الوزارية: فإذا كان «قبول عضوية الجمهورية الصحراوية في
منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة لمجموعة الـ 26، كما ورد في بيانها، يمثل
مرحلة هامة في استعادة السلم في الصحراء الغربية وفي المنطقة وفي
إفريقيا»، فإنّ هدف الأعداء الخارجيين لإفريقيا من إمبرياليين وصهاينة
وشركات متعددة الجنسيات وحلفائهم المحليين،إنّما هو تدمير منظّمة

الوحدة الافريقيّة بإعاقة عقد قمّتها. أما البلدان الغائبة عن لقاء طرابلس فإنها تعللت بعدم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية وبحضور هذه الأخيرة الاجتماع، ووجدت البلدان الثلاثون الحاضرة في الاجتماع حلا وسطا حين طلبت من الصحراويين الامتناع عن الدخول إلى قاعة الاجتماعات، وبالرغم من قبول هذه البادرة، فقد استمر الرفض وكشف عن خفايا مناورة أمريكية ترمي إلى منع العقيد القذافي من رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن ثم التحدّث باسم القارّة. وهكذا تأجّلت القمة، ولكن قبل أن يتفرّق الحاضرون، تم تنصيب مجموعة اتصال لمحاولة إعادة الغائبين وتحضير الجلسات المقبلة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة المدركة لعدالة وشرعية نضال الصحراويين، فإنها ما فتئت تكرر نداءاتها من أجل أن يمارس شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره بكل حرية، ونصت في لائحتها المصادق عليها في 1981 على إجراء مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو.

غير أن فشل مؤتمر قمة طرابلس في اوت 1982 كانت له انعكاسات سلبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر أكتوبر من نفس السنة. ذلك أنّ عددا كبيرا من البلدان التي كانت مؤيّدة من قبل تذرعت بمشاكل منظمة الوحدة الإفريقية حتى لا تتخذ أي موقف. ولقد تطلب الأمر الكثير من الجهود لتجنّب هذا «الحياد»، وتفتت انسجام مجموعة 26 المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطيّة ممّا جعل الجزائر بوجه خاص تذكّر بأنه لا يمكن الطّلب دائما من الجمهوية الصحراوية وحدها تقديم تنازلات، وبأنّه حان الوقت لكي يُطلب من مجموعة 19 المؤيّدة للمغرب تقديم المقابل: والفكرة هي أنّ الرئيس التّنزاني جوليوس نييريري

التزم بأن يُقنع القيادة الصحراوية بأنّ تراجعها المؤقّت والطوعي العضوية سيكون له مقابل من مجموعة 19، بل ومن الملك نفسه. ويتمثل المقابل في بيان يصدره مؤتمر القمة القادم بعد التفاوض بشأنه قبل إعـ انسحاب الجمهورية الصحراوية، وفي اللائحة التي تصادق عليها منظ الوحدة الإفريقية في نوفمبر. وهو بيان يعين الطرفين ويحدد مواعيد وق إطلاق النار والمفاوضات وكذلك طرق الاستفتاء.

أدى هذا المأزق بالجزائر إلى إطلاق ديناميكية مغاربية انطلاقًا مر فرضيّة مؤدّاها أنّ الإطار المغاربي يسمح بتجاوز المشكلة دون المساس بالمبادئ التي دافعت وتدافع عنها الجزائر وخاصة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

اللقاء بين الشاذلي والحسن الثاني (26 فبراير 1983)

خُصصت سنة 1982 لتحضير لقاء القمة بين الجزائر والمغرب وهو اللّقاء الذي كان مقرّرا في عهد الرّئيس الرّاحل هوّاري بومدين وفشل بسبب الموقف المغربي[1].

وتلخّص هذا التحضير أساسا في:

- مواصلة اتصالاتي مع الطرف المغربي خلال لقاءات سرية، خاصة مع غديرة والدليمي.
- إقناع الرئيس محمد عبد العزيز ومساعديه في جبهة البوليساريو بجدوى لقاء القمّة الجزائري المغربي لقضيتهم.
- تحسيس الأفارقة بوجهة نظر الجزائر.

(1) انظر «مذكرات جزائري»، الجزء 2، ص 438 - 456.

وأصبح هذا الاجتماع ممكنا عندما اعترف الملك للشّعب الصحراوي خلال قمة نيروبي في عام 1981. بمبدأ تقرير المصير القائم على احترام اللوائح الثابتة لمنظمة الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، ووافق على تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية. ولم يتم هذا اللقاء إلا بعد قبول الملك بشروط الجزائر التّالية:

- لا يوجد أيّ خلاف مباشر بين البلدين منذ التوقيع على معاهدة ترسيم الحدود في عام 1972.

- إنّ الجزائر الّتي لا تستطيع ولا تريد أن تتحدث باسم الصحراويين على استعداد لمساعدة الطرفين المتصارعين من أجل التّفاوض.

تم اللقاء بين الشاذلي والحسن الثّاني يوم 26 فبراير 1983 بقرية العقيد لطفي الحدودية. كان الملك مصحوبا بولي العهد الأمير محمّد(1) وبمستشاره أحمد رضا غديرة ووزير الخارجية محمد بوسته. أما الشاذلي فكان مرفوقا بوزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي ومدير ديوان الرّئاسة العربي بلخير. وقبل انطلاق المباحثات تحت الخيمة المغربية قام الحسن الثاني بحركة كنت أتوقّعها، إذ نادى بالطّقوس السّلطانية المعهودة، ولي العهد وتركه واقفا (هناك ثلاثة مقاعد فقط جلس عليها الملك والشاذلي وأنا)، ثم خاطبه قائلا: «عندما أغيب عن هذه الدنيا، يا ولدي، فإن نصيحتي الوحيدة لك هي أن تستشير عمّك سي الشاذلي في القرارات الهامة التي تنوي اتّخاذها». استرقت النظر إلى الشاذلي، فبدا لي مطمئنًا. وبعد انصراف ولي العهد، خاطبني الملك بقوله: «ألا تعرف يا سي أحمد أنّ عام 1929 هو عام الولادات العظيمة. فهو العام الذي شهد ولادة الرئيس

---

(1) الذي سيصبح بعد ذلك الملك محمد السادس في 1999.

التزم بأن يُقنع القيادة الصحراوية بأنّ تراجعها المؤقّت
العضوية سيكون له مقابل من مجموعة 19، بل ومن الملك نفس
المقابل في بيان يصدره مؤتمر القمة القادم بعد التفاوض بشأ
انسحاب الجمهورية الصحراوية، وفي اللائحة التي تصادق ع
الوحدة الإفريقية في نوفمبر. وهو بيان يعين الطرفين ويحدد م
إطلاق النار والمفاوضات وكذلك طرق الاستفتاء.

أدى هذا المأزق بالجزائر إلى إطلاق ديناميكية مغاربية انـ
فرضيّة مؤدّاها أنّ الإطار المغاربي يسمح بتجاوز المشكلة دون
بالمبادئ التي دافعت وتدافع عنها الجزائر وخاصة حق الشعب الـ
في تقرير المصير.

اللقاء بين الشاذلي والحسن الثاني (26 فبراير 83

خُصصت سنة 1982 لتحضير لقاء القمة بين الجزائر والمغر
اللّقاء الذي كان مقرّرا في عهد الرّئيس الرّاحل هوّاري بومدين وفشل
الموقف المغربي[1].

وتلخّص هذا التحضير أساسا في:

- مواصلة اتصالاتي مع الطرف المغربي خلال لقاءات سرية، خا
مع غديرة والدليمي.

- إقناع الرئيس محمد عبد العزيز ومساعديه في جبهة البوليسار
بجدوى لقاء القمّة الجزائري المغربي لقضيتهم.

- تحسيس الأفارقة بوجهة نظر الجزائر.

---

(1) انظر «مذكرات جزائري»، الجزء 2، ص 438 - 456.

وأصبح هذا الاجتماع ممكنا عندما اعترف الملك للشعب الصحراوي، خلال قمة نيروبي في عام 1981، بمبدأ تقرير المصير القائم على احترام اللوائح الثابتة لمنظمة الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، ووافق على تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، ولم يتم هذا اللقاء إلا بعد قبول الملك بشروط الجزائر التّاليّة:

- لا يوجد أيّ خلاف مباشر بين البلدين منذ التوقيع على معاهدة ترسيم الحدود في عام 1972.

- إنّ الجزائر الّتي لا تستطيع ولا تريد أن تتحدث باسم الصحراويين على استعداد لمساعدة الطرفين المتصارعين من أجل التّفاوض.

تم اللقاء بين الشاذلي والحسن الثّاني يوم 26 فبراير 1983 بقرية العقيد لطفي الحدودية. كان الملك مصحوبا بولي العهد الأمير محمّد(1) وبمستشاره أحمد رضا غديرة ووزير الخارجية محمد بوسته، أما الشاذلي فكان مرفوقا بوزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي ومدير ديوان الرّئاسة العربي بلخير. وقبل انطلاق المباحثات تحت الخيمة المغربية قام الحسن الثاني بحركة كنت أتوقّعها، إذ نادى بالطّقوس السّلطانية المعهودة، ولي العهد وتركه واقفا (هناك ثلاثة مقاعد فقط جلس عليها الملك والشاذلي وأنا)، ثم خاطبه قائلا: «عندما أغيب عن هذه الدنيا، يا ولدي، فإن نصيحتي الوحيدة لك هي أن تستشير عمّك سي الشاذلي في القرارات الهامة التي تنوي اتّخاذها». استرقت النظر إلى الشاذلي، فبدا لي مطمئنًا. وبعد انصراف ولي العهد، خاطبني الملك بقوله: «ألا تعرف يا سي أحمد أنّ عام 1929 هو عام الولادات العظيمة. فهو العام الذي شهد ولادة الرئيس

---

(1) الذي سيصبح بعد ذلك الملك محمد السادس في 1999.

الشاذلي وولادتي أنا.» وذكر أسماء العديد من نجوم هوليوود. وما منهم اسم الممثلة: اودري هيبرن.

ثم انتقلنا إلى المسائل الجادة، فكان أن بادر الشاذلي إلى طر بقوله:

«قبلت بهذا اللقاء بروح بناءة وحرصا مني على السلام: ليس مشكل جزائري مغربي، الحرب في الصحراء وحدها هي التي علاقاتنا. لم يفوضني الصحراويون للحديث باسمهم، وانا مستعدّ لك إلى البوليزاريو أية اقتراحات مغربية محتملة، مثلما سبق لنا أن كنا و بين الصحراويين والموريطانيين في عام 1979. ومما لا شك فيه أن م الصحراء الغربية بالنسبة للمجموعة الدولية هو مشكل تصفية استع ومن جهة أخرى، فإن جمهورية الصحراء الغربية تعترف بها خمسون د وعليه، فإنه من الصعب الوقوف في وجه هاتين الحقيقتين.»

وعلى الرغم من أنّ الملك قبل بمبدأ تقرير المصير أمام منظ الوحدة الإفريقية بنيروبي في 1981، إلاّ أنّه أعلن عن تحفظه القوي تج فكرة الاستفتاء بدعوى أنّ «الاستفتاء سيؤدّي إلى انتصار طرف وانهزا طرف ممّا سيترك دون أي شك جرحا غائرا في العلاقات بين المغرب والجزائر.. وعليه فإنه من الأفضل، على حد قوله، أن يجرى التفاوض بين جبهتي أوساريو وبوليساريو.»

رفض الرئيس الشاذلى هذا الاقتراح لافتقاره إلى أية حظوظ في النجاح، وأكد أن المحادثات بين الطرفين لا مناص منها، ذلك أن جبهة البوليساريو تعتبر أن الملك هو محاورها الوحيد. أما عن الجزائر التي تجد في بقاء العرش العلوي ضمانا للاستقرار السياسي في المنطقة، فإنّها ترى أنّ بقاء هذا العرش ومهمته التاريخية يتمثلان في تنمية المغرب وفي بناء

المغرب العربي وليس في مواصلة الحرب، وفي هذا الشأن فإنها مستعدة لمساعدة المغرب بتمكينه من تغطية مزدوجة : سياسية واقتصادية.

وإذ أخذ الشاذلي بعين الاعتبار حرص الملك الحسن الثاني على مراعاة الرّأي العامّ، اقترح عليه أن يتحول قبوله إنشاء دولة صحراوية إلى ورقة بين يديه بحيث يستعملها كتنازل من جانبه ليس للبوليساريو، وإنّما خدمة للمشروع المغاربي في نطاق عقد ندوة للدول المغاربية.

أما على الصعيد الاقتصادي، اقترح الرّئيس الشاذلي :

- استثمارا مشتركا مغربيا صحراويا لفوسفاط بوكراع، والثروات السمكية للصحراء الغربية.
- استثمارا مشتركا مغربيا جزائريا لمنجم غار جبيلات الواقع في الأراضي الجزائريّة.
- بناء أنبوب غاز من الجزائر إلى إسبانيا مرورا بالمغرب مع كل ما يدره من فوائد لصالح السكان والاقتصاد المغربي
- بيع البترول الجزائري للمغرب بسعر تفضيلي
- فتح السوق الجزائرية للمنتوجات الفلاحية المغربية. وهذه السوق هي الحل الوحيد الحقيقي إذا ما أغلقت السوق الأوروبية المشتركة أبوابها في وجه المغرب بسبب انضمام كل من إسبانيا والبرتغال إليها.

أنهى الرئيس الشاذلي عرضه ملحّا على أنّ «تشيّيد المغرب العربي من شأنه أن يبعث حيوية جديدة في العالم العربي بالإضافة إلى انعكاساته الايجابية على المشكلة الفلسطينية، وأخيرا وعلى الصّعيد الدّولي إذا كفّت بلدان المغرب العربي عن منح القوى الكبرى فرصة المناورة بينها، فإن الجميع سيخطب ودها (الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد السوفياتي، أوروبا). وسيصير الثقل المتميّز لبلداننا ثقلا معتبرا مما يمكنها من التأثير

حقا في المشاكل الدّوليّة، بما في ذلك المشكل الأشد حيوية بالنسب
وأعني به فلسطين. وسيكون لقدرتنا التفاوضية مع البلدان الأوروبية
ما اخذت على انفراد، او مع السوق الاوروبية المشتركة) قوة تختلف تـ
عمّا نحن عليه الآن كأطراف تتصرّف منفردة.»

- لم تكن ردود فعل الملك سلبية بأكملها، ولذلك طلب مهلة للتفكير
وقال: «ان ما يهمني الآن انما هو الطابع البريدي والعَلَم، اما الباقي فانه قا
للتّفاوض».إذن،انطلق الحوار، وتمت الموافقة على مبدأ عقد لقاءات لاحقة
وفي السيارة التي اقلتنا، الشاذلي وانا، في طريق العودة الى تلمسان، سا
بيننا تفاؤل مشوب بالحذر، لاسيما وأنّ الملك قبل بلقاء لاحق بين مسؤولين
مغاربة وصحراويين.

وفي انتظار ذلك، ظل مشكل الصحراء الغربية مطروحا، وسوف يظلّ كذلك أمام الهيئات الدولية إلاّ إذا برزت من الجانب المغربي إرادة لتسويته بصورة ملموسة.

لقد أثار هذا اللّقاء ردود فعل متباينة في العالم: فبعض البلدان الصّديقة فوجئت بالحدث ممّا استدعى القيام بحملة شرح بدأت في قمّة عدم الانحياز في نيودلهي، ورحّبت دول أخرى مثل تونس وفرنسا والسّعوديّة بهذه المبادرة.

اقتراح الرئيس متيران بشأن البحر الأبيض المتوسّط

في 15 مارس 1983 عرض عليّ كلود شيسون وزير العلاقات الخارجيّة الفرنسية الذي كان في زيارة للجزائر مشروعا للرئيس متيران قال عنه إنّه ليس اقتراحا رسميا، بل «مجرد فكرة أوّليّة يحسن بنا التعمق فيها، وهي

أن تجتمع ست دول من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (فرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا، وتونس، والجزائروالمغرب) لبحث المشاكل ذات المصلحة المشتركة، والتّعبير عن تضامن متوسطي لا يجب أن يحل محلّ محاور التضامن الأخرى التي يرتبط بها كلّ بلد على حدة، (وصف شيسون التضامن الأطلسي لفرنسا بأنه «تضامن غير موفّق»).

ورأى شيسون انه ينبغي اعتبار هذا اللقاء مرحلة نحو التشاور المتوسطي الشامل الذي يصعب تصوره في المرحلة الراهنة بسبب مشكلتي قبرص وفلسطين. وكردّ فعل أوّلي على هذا الاقتراح، ومع التّركيز على وجهتنا المتوسطية والمغاربية، كان اعتراضي الأساسي هو أن الجزائر ستكون معزولة في مجموعة دول مرتبطة بالحلف الأطلسي بطريقة أو بأخرى..ثمّ إنّ مشاركتها في هذا «التكتّل» قد يفسّر بثلاثة أشياء وهي:

- انقطاع التضامن بين البلدان المتوسطية غير المنحازة.
- عدم المبالاة بالمشاكل التي تواجهها ليبيا اليوم.
- محاولة للتخلص او تجنّب المشكل الفلسطيني.

ذكرت بأنّ الجزائر أكّدت على الدوام أنّ الأمن في البحر الأبيض المتوسط من حيث هو مرتبط باوروبا هو جزء لا يتجزأ، وبغض النظر عن أساطيل القوتين الكبريين فيه، فإ نّه لا يمكن أن يحقق هويته كبحيرة سلام إلّا من خلال تسوية عادلة ودائمة للمشاكل العصيبة التي تتطلب إقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها، واحترام سيادة الأوطان ووحدتها التّرابيّة.(1) وفي نهاية الاجتماع، دعوت إلى التفكير في الاقتراح الذي تقدم به المستشار النمساوي كرايسكي بشأن عقد لقاء رباعي بين النمسا، والسويد والجزائر

(1) وهذه الحقيقة مازالت قائمة باستمرار، وهي تحول دون اي جهد في التعاون المتوسطي. ولعلّ تجميد الاتّحاد المتوسّطي الّذي بادر به الرئيس الفرنسي ساركوزي سنة 2007 دليل على ذلك.

وفرنسا، ويكون ذلك قبل قمّة البلدان المصنعة في ويليامسبورغ، وبـ
أعمال مخصص لبحث المشاكل الاقتصادية والحوار بين الشمال والجـ

زيارة الشاذلي لتونس

(18-20 مارس 1983)

ان الاستقبال الشعبي الكبير الذي خص به الرئيس الجزائري في تونـ وهي تحتفل بذكرى استقلالها يدل على اطلاق ديناميكية مغاربية تحظـ باهتمام الجماهير..

وفي قرطاج، قبالة تماثيل يوغرطة وأوغستين وابن خلدون، وقّع الرئيسان بورقيبة والشاذلي على معاهدة الأخوة والوفاق التي يمكن أن تعتبر معلما جوهريا في طريق بناء المغرب العربي بفضل المبادئ التي ترسيها والآفاق التي تفتحها، وقد اتّفق القائدان على أن تبقى هذه المعاهدة مفتوحة لبقيّة أقطار المغرب العربي. وكانت موريطانيا أوّل من انضم إليها.

وأدركت هذه البلدان الثلاثة أن بناء المغرب العربي الكبير يستلزم تبديد مختلف أشكال سوء الفهم وتسوية المشاكل العالقة، كالخلافات الحدودية وإرساء قواعد تكامل اقتصادي حتى لا يكون المشروع الوحدوي طوباويا.

وفي نفس القاعة، تم التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بترسيم الحدود بين الجزائر وتونس بدءا من البحر الأبيض المتوسط حتّى بير رمّان وذلك لنزع فتيل القنابل الموقوتة التي تركها الاستعمار، والتي شكّلت دوما مصدرا للصراع وعامل تفرقة.

وسوف تشهد مشاريع اقتصادية مشتركة النور خاصة في المناطق الحدودية، ويتم تصنيفها خلال اشغال اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التي ستنعقد في الجزائر في افريل. أما موقف تونس من الصحراء الغربية فسيتحول من مناصر للمغرب الى موقف محايد حتى أنّ الحديث أصبح يدور في بعض الأوساط التّونسيّة عن دور الجزائر وتونس في مساعدة المغرب والبوليساريو على التقارب فيما بينهما..

المحادثات المغربية الصحراوية

(2 أفريل 1983)

تم اللقاء الأوّل في مدينة الجزائر بين الطرفين المتصارعين وذلك نتيجة للقاء بين الشاذلي والحسن الثاني. مثّل الجانب المغربي كلّ من غديرة وبوستة والبصري بينما كان في الجانب الصّحراوي بشير السيّد ومحمد الأمين وولد السالك. وكان هذا اللّقاء مجرد اتصال من أجل إجراء مفاوضات حقيقية بعد سنوات من الحرب.وعلمتُ من مصادر صحراوية أنّ الاجتماع الّذي دام ثلاث ساعات كان عبارة عن حوار طرشان:

فقد ركّز غديرة على فكرة الاستقلال الذاتي في إطار السيادة المغربية في حين تمسّك الصحراويون بحقهم في تقرير المصير، وافترق الوفدان بالاتفاق على عقد لقاء آخر.

ينبغي الإشارة أيضا إلى أنّ الأممية الاشتراكية التي كانت مجتمعة في لشبونة في شهر أفريل أيّدت هذا الاجتماع بإلحاحها على ضرورة إجراء «مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليزاريو»، كما أنّ تقريرا بمهمة قام بها خبراء الكونغرس الأمريكي بعد جولة في المنطقة يقترح «تقديم دعم أكثر فعالية للجهود الدولية هدفه الوصول إلى حل سياسي يقوم على تقرير المصير مع العمل في الوقت نفسه على القيام بمساع من أجل التقليل من الآثار السلبية على الحكومة المغربية».

أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي (18 ماي1983)

تواصل هذا «الربيع المغاربي» بتدشين أنبوب الغاز الذي يربط الج بإيطاليا عبر تونس من قبل الرؤساء الثلاثة بورقيبة وبرتيني والشا وهو الأمر الذي جسد تجسيدا باهرا إرادة التعاون بين البلدان المغاري أنّ الغاز الجزائري يستفيد منه المواطنون التونسيون واقتصادهم الوط ويعتبر في الوقت نفسه مثلا جيدا للتعاون بين الشمال والجنوب، أي بين مصنع أوروبي وبلد في طريق النموّ من العالم الثالث..

زيارة بورقيبه للجزائر (31 ماي 1983)

استقبلت الجزائر رجلا كان في طليعة الكفاح من أجل تحرير بلد ولم يتردد في تقديم دعمه للجزائر المكافحة، وكذلك رجلا وقّع فيم بعد على «معاهدة الأخوة والوفاق» مما أعطى دفعا جديدا لتشييد المغرب العربي.

أردنا - تتويجا لجميع مساعينا- انتهاز فرصة حضور عميد رؤساء الدول المغاربية في الجزائر للدّعوة إلى عقد قمة لبلدان المغرب العربي الخمسة. لكن ليبيا والمغرب، ويا للأسف، امتنعتا عن ذلك. كان رئيس الدولة الموريتانية هو الوحيد الذي التحق بزميليه الجزائري والتونسي. وبالفعل، فقد ابتعد الرئيس خونا ولد هيد الله عن المساعي المتهورة للأنظمة السابقة لكي يندفع إلى الأمام بسياسة شجاعة تقوم على حسن الجوار مع جميع الدول المتاخمة بما في ذلك الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية. وبذلك تفرّغ لتقويم الوضع الاقتصادي في بلاده.

مؤتمر القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية
(19 جوان 1983)

تمسكت الأقليّة الّتي يقودها الرّئيس الغيني سيكو توري والّتي أفشلت مرّتين التئام القمّة في طرابلس، بموقفها في أديس أبابا أثناء اجتماع المجلس الوزاري الّذي يسبق القمّة.

وتفاديا لانفجار منظمة الوحدة الإفريقية، اتخذت الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية قرارها الشجاع بتعليق مشاركتها في القمة 19 بعد أن أصبحت العضو51 في المنظمة.

وقد صرح الرئيس الملغاشي ديدي راتسيركا قائلا: «لا يجب أن تعيش منظمة الوحدة الأفريقية على أشلاء الشعب الصحراوي». وباستثناء المغرب الذي اتخذ موقفا غامضا، أكّد المشاركون في هذه القمة بأن الشعب الصحراوي يجب أن يقرر مصيره بنفسه. ولخّص الرئيس الموريتاني ولد هيد الله أماني المشاركين قائلا: « إنّنا ننتظر من المغرب أن يتجاوز الحاجز النّفسي من أجل إبرام السلم مع الشعب الصحراوي».

إنّ الحفاظ على منظمة الوحدة الإفريقية ومصداقية قدرتها على العمل هما أمران أساسيّان بالنّسبة للجزائر. ومعنى ذلك أنّ التحدي الذي عرفته مرتين في طرابلس قد رفع في أديس آبابا. غير أنّ انتصار أديس آبابا كان محدودا نوعا ما بسبب تحركات ليبيا في التشاد وفي الصحراء، وكأنّ صفقة أبرمت يتوقف بموجبها القدافي عن تقديم مساعدته للبوليزاريو، مقابل تأييد الملك لمطالبه في التشاد.

انعقد مؤتمر القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس آبابا من 8 إلي 12 جوان 1983، وشهد المصادقة على اللائحة 104 حول الصحراء الغربية، وتمّ التفاوض بخصوص نص هذه اللائحة بين الجزائر وإثيوبيا بمساعدة

السنغال الذي غيّر موقفه بشكل لافت. فهو لا يطالب إلاّ بتغيير واحـ
استبدال «تسمية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية» بـ
البوليساريو» لتمكين البلدان التي لم تعترف بالجمهورية العربية الصحـ
الديمقراطيّة من التصويت على اللائحة.

والطريف في الأمر هو أن هذه اللائحة صودق عليها في وقت متـ
من الليل بعد تدخل حاسم من الرئيس عمر بانغو الذي كان مرهقا فصـ
«لنتوقف عن هذه المناقشة ولنصادق على اللائحة ولننتقل إلى انتخـ
الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية». وهكذا حسم الأمر. ينبغي التوضـ
بأنّ الرئيس الغابوني أولى أهمية كبيرة لانتخاب الأمين العام وهو المنصـ
الذي قدم له مرشحا، لكن لم يتم انتخابه!

وبعد عام من قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية تمّت المصادقة على اللائحة 104 بالاجماع تقريبا بنفس صياغة اللجنة الرابعة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ،وذلك بفضل الحياد الأمريكي طبقا للتطمينات التي قدمها مورفي للوفد الجزائري.

وفي يوم 10 جوان، وبعد جلسة ليلية طويلة، تمت المصادقة على لائحة حول الصحراء الغربية،وهي تشير بوجه خاص، ولأوّل مرة في منظمة الوحدة الإفريقية، إلى أنّ مفاوضات مباشرة يجب أن تفتح بين طرفي الصراع المشار إليهما إسميا وهما المغرب وجبهة البوليساريو هدفها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار،مما يسمح بتوفير الشروط الضرورية لتنظيم الاستفتاء دون أي ضغط إداري أوعسكري من أجل تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

وقد استاء الرئيس الليبي القدافي لكونه لم يحصل على رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، فغادر أديس آبابا على عجل قبل نهاية الأشغال. ولما كان

قد عزا مسؤولية فشله للصحراويين، فإنه قام بزيارة طارئة للمغرب (جوان 83) حيث اقترح على الحسن الثاني إعلان الوحدة بين الدولتين. ولا شكّ أنّ ما يقرب البلدين إنّما هو هذا التوسع نحو الجنوب: الصحراء الغربية للمغرب والتشاد لليبيا.

وأدّت زيارة القدافي للمغرب إلى قلب المسار كلّه رأسًا على عقب. وتغيرت النبرة من الجانب المغربي بوصف الملك لجبهة البوليزاريو بـ«مجموعة من المرتزقة»، وصدر هذا التصريح بعد اللقاء.

زيارة تونس (4 جويلية 1983)

تقرر أثناء القمّة الجزائريّة التونسية الّتي انعقدت في مارس الماضي إحاطة الرئيس بورقيبة علما بمساعينا ومبادراتنا، سواء في المغرب العربي أو في المشرق العربي. وهكذا، انتقلتُ يوم 4 جويلية إلى تونس حيث قابلت الرئيس والوزير الأوّل وزميلي في الشؤون الخارجية. غير أنّ الأمر الجديد تمثل في جلسة عمل مع أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري حيث تم الإلحاح على بعض المسائل السياسية. وقد شعرنا معا بضرورة التفكير الجدّي في بناء المغرب العربي من أجل تحديد شكله وتوضيح مفاهيمه وتخطيط مراحل تحقيقه.

زيارة القدافي للجزائر (25 جويلية 1983)

كشفت المحادثات التي أجراها القدافي في الجزائر مع الشاذلي خلافات في وجهات النّظر حول كلّ المواضيع المطروحة: فلسطين، لبنان، التشاد، المغرب العربي والصحراء الغربية.

أذكر أنّ الشاذلي خاطب القذّافي قائلا: « إنّ فكرة تشيي
العربي ليست فكرة فرنسية مثلما تظنّ، بل هي تعبير عن تطلع عمي
المنطقة منذ عهد الاستعمار» وأضاف «إنّ الجمهورية العربية الد
الديموقراطية لم تخن ليبيا، وإنّما عندما وجدت نفسها ف
لا يحسد عليه انسحبت بطلب من أقرب أصدقائها الأفارقة
الذين إن خيّروا بين الجمهورية العربية الصحراوية وبين منظمة
الإفريقية سيختارون بلا شكّ هذه الأخيرة.. وفضلا عن ذلك
كنتم مرتاحين عندما انسحب الوفد الصّحراوي في المرّة الأو
طرابلس فلماذا الأمر الّذي كان جيّدا في طرابلس لم يعد كذلك في
أبابا؟» وخلُص الرّئيس: «الحقيقة هي أنّ ليبيا هي الّتي تخلّ
الصّحراويّين».

أما بخصوص فلسطين، فقد أكد الشاذلي قائلا: «إذا كان ي
تغيير عرفات على رأس منظمة التحرير، فإنّ هذا الأمر من حقّ الفلسطي
وليس من حقّ العرب».

العرقلة المغربية (أوت-سبتمبر 1983)

أبرزت اللائحة 104 للقمة 19 بكل وضوح ثلاثة عناصر ضرورية غ
قابلة للتّجزئة تقوم عليها ايّة تسوية للصراع، وهي المفاوضات، ووق
إطلاق النار والاستفتاء؛ وقد اجتمعت لجنة التنفيذ التي أقرتها القمة يو
21 سبتمبر، غير أنها إصطدمت بموقف المغرب الرافض للتفاوض. وذلك
ما يعني أنّ المغرب لم يعد يقبل بالاستفتاء.

هذا الموقف المستجدّ يعارض الجهود الرامية إلى بناء المغرب العربي،
ويقف ضد إرادة افريقيا في التطبيق الكامل للائحة 104، وهي إرادة أعاد

تأكيدها الرئيس السنغالي، وكذلك رئيس البرلمان الغيني خلال زيارته للجزائر ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية. فقد عبر هذا الأخير في برقية للرئيس الشاذلي عن أسفه لغياب جواب مغربي يرتقع إلى مستوى المسؤولية التي هي من واجب دولة عضو في المنظمة.

وعلى الرغم من عزلته، واصل المغرب غلق الباب أمام المفاوضات وتواطأ في نفس الوقت مع القوى التي تعمل على نسف منظمة الوحدة الإفريقية، وهي المنظمة الوحيدة من نوعها التي تعمل ضدّ الاستعمار والتمييز العنصري.

وفضلا عن ذلك، فإن سياسة العرقلة هذه من الجانب المغربي كانت مصحوبة بطبيعة الحال بحملة إعلاميّة شرسة ضد الجزائر وضد جبهة البوليساريو.

المشكل الصحراوي أمام الجمعيّة العامة 38 لمنظمة الأمم المتحدة (أكتوبر- نوفمبر 1983)

صادقت اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التابعة للجمعيّة العامّة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 17 نوفمبر على لائحة:

- تأخذ علما فيها بتقرير لجنة التنفيذ الإفريقية.

- تهيب بطرفي الصراع (المغرب وجبهة البوليساريو) إجراء مفاوضات مباشرة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية.

- تطلب من الامين العام لمنظمة الامم المتحدة اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل مشاركة فعلية لمنظمة الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء.

- ترجو من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن يتعا
العام لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل تطبيق لوائح من
الإفريقية ذات الصّلة وكذلك اللائحة الحالية.

انضمام موريتانيا إلى معاهدة الأخوة والوفاق (ديسمبر 1983)

تعزز الأمل في بناء المغرب العربي بموقف موريتانيا التي وق
بحضور الرئيس الشاذلي والوزير الأوّل التونسي على بروتوكول ا
إلى معاهدة الأخوة والوفاق وإبرام اتفاقية لترسيم الحدود بين ا
وموريتانيا. ولكنّني أعترف بأنّ هذا الأمل الّذي تولّد في فبراير 3
تبخّر في مطلع عام 1984. ودون مبالغة منا في التفاؤل، ارتأينا أنّ ال
بين الشاذلي والحسن الثاني، من جهة، والاتصالات التي تبعت ذلا
المغاربة والصحراويين ولائحة القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية
جهة أخرى، قد تفتح آفاقا لحل مشكل الصحراء الغربية خاصة في ن
تشييد المغرب العربي. وظللتُ مقتنعا بأنّ هذا الأمر ما يزال ممكنا كأفد
الطرق لصالح جميع شعوب المنطقة.

ولكنّ الأمور اتخذت مجرى آخر مع الأسف إذ تصلب موقف المغر
وتجسد عبر فشل اجتماع لجنة التّنفيذ الإفريقية في أديس آبابا في سبتمبر
وتجسّد أيضا في عدم إحترام الأجل الذي حددته منظمة الوحدة الإفريقية
لتنظيم الاستفتاء. وبغض النظر عن اعتقاد الملك بمواصلة الاستفادة من
دعم حلفائه، فإنّ السبب الجوهري كامن في التقارب المغربي اللّيبي..
وتجسد هذا الموقف المتصلب في الميدان بتكثيف المجهود الحربي
المغربي وبناء جدار ثان يرمي إلى إعادة إدخال موريتانيا في الصراع

والحدّ من قدرات نشاط البوليساريو بصورة حاسمة.

ظلّت الجزائرعلى إيمانها بأنه من الأهمية بمكان أن يقتنع المغرب بعدم جدوى الحل العسكري سواء لصالحه أو لخدمة السّلم والاستقرار في المنطقة، وأنّ تقاربه مع القدافي يستحيل أن يأتي بنتيجة إيجابية دائمة، فتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الذي تفاقم خلال الاضطرابات الأخيرة كان من شأنه ان يحث الملك على التبصر والوضوح بدلا من أن ينطلق في سياسة الهروب إلى الأمام تكون عواقبها وخيمة بالنسبة لكامل المنطقة. وعلى العكس من ذلك، فإن نهاية هذا الصراع تمكنه من تخصيص جميع موارده للتنمية. إنّ التعاون بين الجزائر والمغرب وتشييد المغرب العربي، هما الجواب الصحيح والحقيقي لهذا الوضع وهو مفتاح المستقبل بالنسبة للمغرب وللعرش الملكي. وهي نفس الحجج التي ما فتئتُ ألحّ عليها مع المسؤولين المغاربة الذين التقيتهم ومع العرب والأفارقة طيلة عام 1983.

وفي يوم 25 جانفي عام 1984، عرضت الأفكار التّالية حول مشكل الصحراء الغربية خلال اجتماع للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، ثم أمام المجلس الأعلى للأمن.

- هل التقارب المغربي الليبي الذي هو سبب التصلب المغربي تكتيكي مثلما يدّعي بعض المسؤولين الغربيين الذين أسرّ لهم الملك بأنّ هدفه هو «نزع الفتيل» المتمثل في القدافي ؟ أم أنّ هذا التصلّب استراتيجي وفي هذه الحال ما العمل؟

- الملك راض عن الدّعم الذي يقدمه له حلفاؤه التقليديون (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والعربية السعودية وبلدان مثل إسبانيا)، فما الذي ينبغي القيام به حيال هذه البلدان ؟

- الملك مقتنع بأنّه لا مناص من نجاحه على الصعيد ا
خلال عقد مؤتمر قمة بكوناكري وبإسناد رئاسة منظمة الوحد
إلى حليفه الوفيّ والمراوغ. فما الذي يمكن أن نقوم به لمو
الاحتمال؟

كان لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر بعد التعمّ
هذه الوضعية:

- حجم الجهد العسكري الذي يبذله المغرب حاليا، خاصة
جدار ثان لجعل موريتانيا في وضعية غير مريحة على الإطلاق.
مدى تستمرّ المساعدة الجزائرية إلى موريتانيا وجبهة البوليسا

- وإذا ما صارت الأزمة الاقتصادية وثقل الحرب أمرين غير م
فإنّ الملك قد يلجأ إلى التّفاوض أو الهروب إلى الأمام، أي إلى ا
وبالفعل، فقد رسخت في بعض الأوساط المغربية الفكرة القائلة بإ
بين الجزائر والمغرب يمكنها أن تشكّل تسوية لمشكل الصحراء الغ
وهي حرب تدرجها هذه الأوساط ضمن الصراع بين الشرق والغرب
دفع الولايات المتحدة إلى الوقوف كلية وراء المغرب.

- يجب علينا أن نتّخذ قراراتنا على ضوء اختيار أساسي فيما ي
بإدراكنا لمستقبل العلاقات الجزائرية المغربية. وبالنسبة لي، فإنّ ه
العلاقات لا تندرج فقط في إطار المنافسة بين القوى الجهوية، بل ض
أفق تعاون وثيق مع المغرب في نطاق بناء المغرب العربي بحيث تتبدد م
خلاله الخلافات السياسية والاجتماعية والإقليمية تدريجيا، ويضع درج
استقلال الصحراء الغربية في المقام الثاني على المدى البعيد بحكم أولوي
بناء المغرب العربي.

زيارة الرّئيس الغيني سيكو توري للجزائر (18 مارس 1984)

لم تستقبل الجزائر الرئيس أحمد سيكوتوري إلاّ لكي تبرهن عن استعدادها للحوار دون أن تنتظر أيّ تغيير في الموقف الغيني. ولذلك لم تفاجأ عندما حمل معه الرئيس الزائر اقتراحا يقضي بالتخلي عن فكرة المفاوضات المباشرة والاكتفاء بدور حصري لوساطة اللجنة التنفيذية الإفريقية، متجاهلا قرار القمة 19. وكانت الجزائر واضحة جدا في جوابها:

-الأمر يتعلق بتطبيق القرار 104 بحذافيره شكلا ومضمونا. وعلى أية حال، فإذا كانت فكرة المفاوضات المباشرة قد تمت الموافقة عليها، فلأنّ المغرب في بداية 1983 على وجه التحديد كان مستعدا لمثل هذا الأمر مثلما اتضح ذلك من اللقاء الذي تم بين مسؤولين مغاربة وصحراويين.

- المأزق الحالي سبّبه المغرب وحده مثلما بيّن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعليه، فإنه يتعين على المغرب أن يطوّر موقفه من أجل الخروج من هذا المأزق والّذي إذا استمر سيجعل من الصعب عقد القمة العشرين بدون مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية.

كان الحوار صريحا لكنه لم يؤد إلى أي اتفاق اللّهم سوى مواصلة الحوار نفسه. لكن سيكو توري توفي على إثر أزمة قلبية يوم 27 مارس فازدادت الأمور تعقيدا.

الوضعية عشية القمّة العشرين لمنظّمة الوحدة الافريقيّة (26 ماي 1984)

قامت ماريا دي أموريم وزيرة خارجية ساوو تومي إبرانسيبي بزيارة للجزائر يوم 26 ماي في أعقاب جولة افريقية. ولما كانت السند الرئيسي

لجبهة البوليساريو في مجموعة 26، فإنها جاءت لكي تقدم خلاص
الموضوع خاصة وأنّ المبعوثين الجزائريين إلى أماكن عديدة من إ
كانوا قد عادوا إلى الوطن. وكانت هذه الخلاصة كالتّالي:

1 - على الصعيد الإفريقي، دعمنا التمسّك بالقرار 104 للقم
ووضعنا المغرب في قفص الاتهام.

سجلت إفريقيا أنّ الملك الحسن الثاني لا تحدوه أي إرادة في ال
في حين أنّ الصحراويين ما فتئوا يعبرون عن استعدادهم، إذ أنهم امت
مرّة أخرى عن المشاركة في أشغال الندوة الوزارية الأربعين بكوناكري ل
لا يعطوا تبريرا لأولئك الذين يسعون إلى نسف منظمة الوحدة الافريقي

قابلنا خلال هذا السداسي الأول لعام 84 رؤساء الدول الإفريقية الذ
كان دورهم حاسما في هذه القضية: نييريري ومينجيستو وعبدو ضيوف
وحافظنا على الالتحام في مجموعة 26 التي قررت تجديد دعمها للجمهور
العربية الصحراوية الديموقراطية وأن تجعل من مشاركتها شرطا مسبق
لانعقاد قمة كوناكري.وهو القرار الذي رفع إلى الرئيس الحالي لمنظم
الوحدة الإفريقية ورئيس الدولة المضيفة.

وبعد وفاة سيكوتوري، أعلن المسؤولون الغينيون الجدد موافقتهم على
تطبيق القرار 104.

2 - أما خارج أفريقيا، فإننا حذرنا القوى الكبرى، وخاصة منها حلفاء
المغرب من المناورة التي قد يقوم بها الحسن الثاني باحتمال اللجوء إلى
حل عسكري، وهكذا أرسل مبعوثون جزائريون إلى فرنسا والولايات المتحدة
الأمريكية والاتحاد السوفياتي والعربية السعودية.

وفي الوقت الذي كنا فيه مجتمعين، بلغنا أنّ الجيش المغربي شرع في
تشييد جدار ثالث يمتدّ من «زاك» إلى «حاوزة».

خرجات الملك الجديدة
(أفريل- جويلية 1984)

خلال لقاء مع الملك الحسن الثّاني يوم 5 أفريل في فاس بمناسبة انعقاد القمة الإسلامية، ومقابلتين مع غديرة يوم 28 ماي ثم يوم 6 جويلية بباريس، ظهرت إقتراحات مغربية حول الصحراء الغربية تتمحور حول فكرتين جديدتين وهما :

أ - نزع «الصفة الإفريقية عن الاستفتاء» مع توجيه نداء إلى رؤساء بعض الدول مثل الرئيس السوفياتي من أجل ضمان حرية الاستشارة.

- تقسيم المغرب إلى «أقاليم» تكون فيها الصحراء الغربية«إقليما» مثل الريف ولا تكون بذلك موضوع معالجة خاصة.

ب - مسار جديد للمفاوضات يجري على النّحو التّالي:

محادثات بين غديرة وطالب يتبعها لقاء بين الحسن الثاني والشاذلي وتختتم بلقاء مع الملك فهد في قصره بماربيا في إسبانيا.

ج- لا يمكن تحديد الحل إلا من قبل المغرب والجزائر، ثمّ يفرض على الصحراويين وبذلك لن يكون الاستفتاء إلاّ لتغطية حلّ يتم تحديده مسبقا.

د- وختم الملك بقوله حسب كلام غديرة: «الملك الذي تعوّد الجلوس على العرش يصعب عليه أن يقبل بالجلوس على الحصير مع رعاة».

الردّ الجزائري

إنّ نزع الصفة الإفريقية عن الاستفتاء متناقض مع الاستفتاء الشّكلي الوارد في الاقتراح، فإذا كان يجب تحديد الحل مسبقا فإن ذلك يعني ان الاستفتاء يصير ثانويا وهو ما لا تقبله الجزائر ثمّ إنّ توجيه النداء في هذه الحالة إلى بعض رؤساء الدول أمر غير واقعي. وبالفعل، فجميع

القرارات تتحدث عن استفتاء تنظمه منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى قلة موارد منظمة الوحدة الإفريقية فإنّ هذا الاستفتاء سيكون بأية حال من الأحوال تحت إشراف المنظمة الأممية بوجه خاص، وسيفقد بذلك «الصفة الإفريقية».

أوضحتُ للملك أن سياسة «الأقاليم» ذات طابع داخلي، وهي تهدف تحديدا إلى أن تضع الريف والصحراء الغربية على صعيد واحد: ولذلك فهي غير مقبولة أصلا. الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية حقيقة دولية ينبغي مراعاتها من أجل بلوغ حل مقبول. ومثل هذا الحل يلغي الأطروحة القائلة بمغربية الصحراء.

وباختصار، فإن فكرة غير متماسكة مثل فكرة نزع الصفة الافريقية عن الاستفتاء، والمعاندة بشأن أطروحة مغربية الصحراء (سياسة الأقاليم) تدفعان إلى الاستنتاج التّالي : الملك هو أبعد ما يكون استعدادا للبحث عن حل وسط، وهو يريد أن يربح الوقت فقط من اجل فرض حل يجسد رؤيته لميزان القوى الحالي في الميدان. ودعما لهذه الفرضية هناك عناصر عديدة:

- الوضع الفعلي في الميدان بعد بناء الجدار الثاني

- وفاة سيكوتوري تدفع إلى التفكير بأنّ الملك خسر العامل الوحيد الكفيل بتجنب الانعزال، ووضعه في قفص اتهام على الصعيد الإفريقي (من هنا برزت فكرة نزع الصفة الإفريقية).

- الشعور بأنه قضى على حليف حاسم بالنسبة للبوليساريو أي ليبيا.

- لم يكن من هدف آخر للقاءات بين غديره وطالب إلاّ التّظاهر بالاستجابة للضغوط السعودية من أجل فتح حوار مع الجزائر. وفي هذه الحال، فإنّه من اللياقة الدبلوماسية تخصيص دور جميل للملك فهد.

- ومهما يكن من أمر، وسواء كان هناك استعداد حقيقي من جانب الحسن الثاني أم هي مناورة، فإنه يجب الأخذ بأسباب الحذر الشديد مالم تبرز حظوظ حقيقية للمفاوضات مع الاستمرار في التأكيد على بعض المبادئ:

أ - الواقع الوطني الصحراوي وحقيقته الدولية.

ب - قرار القمة 19 يحدد إطار وطريقة تطبيق حل هذا المشكل.

ج - دورالجزائريتلخص فقط في محاولة التقريب بين المغاربة والصحراويين لدفعهم إلى التفاوض.

من الأهمية بمكان أن يتمّ في آن واحد الإبقاء دبلوماسيا على مبدإ مفاوضات مباشرة، وكذلك على عدم البقاء رهن شعار سياسي محدّد وعدم نسيان أنّ «الواقع السياسي» له منطقه الخاص.

وفي الميدان، هناك ميل في شهر جوان 1984 إلى فرضية المناورة:

- من جهة، لأنّ الرئيس ولد هيد الله صرح للصّحافة أنّ المغرب يعمل بجميع الوسائل من أجل زعزعة موريتانيا منذ اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية، خاصة بوقوفه وراء منظّمة «الوطنيين الموريتانيين» بباريس والّتي سبق لمستشار الملك أن استقبل مؤسّسها بالرباط،

- وفي الجزائر، أعلنت وزارة الدفاع الوطني أنّ وحدة آلية للقوات الملكية المغربية قد عبرت يوم 15 جوان الحدود الجزائرية باتجاه «حمّى غير» في ولاية بشار، وقد اعترضتها وحدات المراقبة للجيش الوطني الشعبي. فهل حقّا يتعلق الأمر «بحادث عرضي» مثلما يدّعي وزير الإعلام المغربي بينما لا يستبعد «الخبراء العسكريون الغربيون فرضية محاولة مغربية لاختبار درجة جهوزيّة الجيش الجزائري...»؟

حقّ المتابعة الذي يشهره المغرب
(جويلية 1984)

تدهور الوضع في شهر جويليه إذ، بعد هجوم البوليساريو و19على منطقة الدّخلة، إتهم الملك موريتانيا بأنها غضّت الطّ مرور الصحراويين فوق أراضيها، وهدد بحق المتابعة. ولذلك سا نواقشط لمقابلة رئيس الدولة يوم 23 جويلية سعيا للتّهدئة. كان مقلقا حقا، وجاء في ختام تعليق أرسلته إلى الصحافة الوطنية م «إنّ الأمر العاجل حاليا هو التخلص من أوهام اللجوء إلى الأخذ ب المغامرة ومحاولة الهروب إلى الأمام لأنّ ذلك يؤدي إلى أن يحل ال والهدم محل الوحدة، وتنال حسابات لا مستقبل لها من الأهداف ا الجديرة بأن تحقق تحالف الجميع».

مهمة في تونس وطرابلس (أوت 1984)

في طريقي إلى طرابلس لحضور الدّورة السّابعة للّجنة الدا للتعاون العربي الافريقي توقفتُ بتونس يوم 2 أوت لإطلاع الرئيس بورق والمسؤولين التونسيين على تطور الوضع في المنطقة. وانتهزتُ مناس ذكرى ميلاد «المجاهد الأكبر»لأرفع إليه تهاني الجزائر شعبا ورئيس

وفي طرابلس وفي غياب القدافي، استقبلني عبد السّلام جلود، الرّج الثاني يوم 5 أوت وبلّغته مآخذنا على سلوك بلاده:

- مواصلة دعم ليبيا للمعارضة الجزائرية بالرغم من البيان الذي صدر بين مساعدية وجلود.
- خطاب القدافي يوم 11 جوان الأخير حول المغرب العربي
- الصمت الليبي عن اجتماعات الصهاينة مع قادة المغرب.

- إغلاق السفارة الليبية في موريتانيا بعد تهديدات الملك.
- خطاب القدافي يوم 2 أوت الذي أكد فيه أنّ «مشكل الصحراء الغربية يجب حلّه في نطاق جامعة الدول العربية»، وعليه فأين هو الفرق بين الزعيم الليبي والرئيس الزّائيري موبوتو الذي يطالب بإنشاء رابطة للدول السوداء بإفريقيا»؟ فكلاهما بهذه المواقف يعمل من أجل نسف منظمة الوحدة الإفريقية.

الوحدة المغربية الليبية (أوت 1984)

ذهب القدافي في سياسته الإقليمية إلى أبعد حدّ عندما أعلن من وجدة في منتصف شهر أوت «وحدة الدول» بين ليبيا والمغرب. وقد أثار هذا الإعلان عددا من التعليقات بالنظر إلى الفروق الهائلة في مسيرة القائدين وخاصّة طبيعة أنظمتهما السياسية ومواقفهما الدبلوماسية في الشرق الاوسط، وإفريقيا، والصّراع بين الشرق والغرب. على أنّ هناك ما يشترك فيه الطّرفان من عزلة دبلوماسية واحتلال أقاليم أجنبية وشنّ الحروب والشّعور بالإبعاد عن معاهدة الأخوة والوفاق، واعتبار الجزائر سببا رئيسيا في عزلتهما الديبلوماسية، وكذلك الشعور بالحاجة إلى عملية تكتيكية مثيرة من أجل التمويه مع إدراكهما المسبق بعدم جدواها.

فبالنسبة للمغرب، يستطيع الملك بهذه الطريقة أن يوفّر على نفسه ورقة أو وسيلة ضغط على الجزائر. يمكنه أن يبحث عن طريقة لخلط الأوراق وزرع الشكوك حيال موقف الجزائر قبيل موعد افريقي بالغ الأهمية. كما انه يبحث عن تحييد ليبيا عن دعم البوليزاريو، بل إنّه قد يريد استعادة ليبيا وّتوظيف ذلك لإرضاء الغرب وخاصّة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لليبيا فهناك في موقفها خلط بين ما هو عاطف

معطيات موضوعية. ومآخذها على الجزائر تندرج ضمن إطار

وتتلخّص كالآتي:

فشل انعقاد القمة الإفريقية 19 بطرابلس الذي تنسبه للجزائر وا جبهة البوليزاريو من التأثير اللّيبي (القمة 19 في أديس آبيبا) وال بالإقصاء من «معاهدة الاخوة والوفاق»، وتعارض السياسات الخار حول الصحراء الغربية وفلسطين والتشاد. ومن جهة أخرى، فإنّ ل بوحدتها هذه مع المغرب ترمي إلى بلوغ أهداف أخرى: الخروج من عزل وتحييد المعارضة اللّيبية النشطة جدا في المغرب، وإعطاء ضما للغرب، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية (رسالة القدافي التي نقا أندريوتي وزير خارجية إيطاليا إلى رونالد ريغن، والتي استحسنتها كتا الدولة الأمريكية).

هذا المحور الجديد بين الرباط وطرابلس الموجّه صراحة ضد الجزائ يمثل، على الرغم من عدم جدّيته، النقطة الوحيدة في جدول أعمال اجتماع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 21 أوت. وفي البيان الصّادر عقب هذا الاجتماع، حكم المكتب السياسي سلبا على معاهدة وجدة، وألح على الأهمّ أي وحدة المغرب العربي، وضرورة إيجاد حل سياسي لمشكل الصحراء الغربية.

قرر المكتب السياسي الردّ على هذا المحور الجديد بالإجراءات التالية:

- عدم مشاركة رئيس الدولة في احتفالات الفاتح من سبتمبر بطرابلس
- تأجيل زيارة جلود المحددة بنهاية هذا الشهر.
- الاتّصال بالمعارضة الليبية.
- توظيف القضية التشادية والعمل باتجاه البلدان المتاخمة.

- عدم إجراء أيّ لقاء محتمل مع الحسن الثاني بعد القمة 20 لمنظمة الوحدة الإفريقية، إلاّ بشرط التحضير الجدّي له وأن تكون للملك اقتراحات ملموسة.

- تحضير جدي لقمة منظمة الوحدة الافريقية.

تداعيات الوحدة المغربية الليبية

استقبلت الجزائر في النصف الثاني من شهر أوت على التّوالي وفودا عديدة شغلها المحور الجديد بين الرباط وطرابلس وكيفية استعادة ليبيا: وزير الخارجية التونسي يوم 21، الرئيس السّوري حافظ الاسد يوم 26، وزير خارجية العربية السعودية يوم 28 فوزير خارجية فرنسا يوم 29. وفي هذا الإطار، يأتي الاقتراح السوري بتشكيل وحدة ثلاثية بين سوريا وليبيا والجزائر؛ وكان رأينا أن هذه المبادرة السّورية تتّسم بالارتجال وعدم الانسجام إذ ينبغي أوّلا أن تدرج في الإطار المغاربي وأن ترفع جميع التناقضات.

- كيف ينبغي التوفيق بين التعهدات التي اتخذتها ليبيا في إطار الوحدتين: المغرب وليبيا ،من جهة، وسوريا والجزائر وليبيا من جهة أخرى؟

- كيف نجعل هذا التناقض بين الوحدتين مقبولا من جانب المؤسّسات والرأي العام عندنا؟

- كيف نجعله مقبولا من جانب شريكينا. تونس وموريتانيا، ومن جانب جبهة البوليساريو وأصدقائنا الأفارقة؟.

- ينبغي أن تتجسد إستعادة ليبيا على أرض الواقع من خلال مواقف ليبية واضحة حول:

1 - تأييد نضال الشعب الصحراوي مع استئناف المساندة الدبلوماسية والدعم المالي والمادي له.

2 – مسؤولية منظمة الوحدة الافريقية في تسوية مشكل الص
بالاستناد إلى الطابع الافريقي لهذا المشكل وإدراجه في تصفية الاست

3 – ذلك كله يفتح السبيل إلى الانسحاب من الوحدة بين المغرب و
والانضمام إلى معاهدة «الأخوة والوفاق».

الدورة 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة (أكتوبر 1984)

خلال هذه الدورة، كان الوضع في شمال غرب إفريقيا والتشاد وإفريق الجنوبية في قلب المناقشات العامة بالجمعية العامة والاتصالات الثنائية.

وعلى العموم، فإنّ رد الفعل الإفريقي حيال الوحدة بين المغرب وليبيا كان مطبوعا بعدم التّصديق... فالأمر مفاجئ «للتقدميين»، مع الاعتقاد بتحوّل ليبي على المدى الطويل. وهو مثار غضب على المغرب لدى «المعتدلين».

وبخصوص مشكل الصحراء الغربية، أعرب الوزراء الأفارقة عن أسفهم لعدم تطبيق القرار 104، مؤكدين من جديد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومعربين عن ارتياحهم لانعقاد القمة 20 لمنظمة الوحدة الإفريقية.

زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران للجزائر (19 أكتوبر 1984)

أدّى الرّئيس ميتران زيارة قصيرة للجزائر يوم 19 أكتوبر عقد خلالها ثلاث جولات من المحادثات مع الرّئيس الشّاذلي الّذي عبّر عن موقف الجزائر بوضوح قائلا : «يبدو لي أنّ رحلاتكم إلى المغرب إنما تهدف أساسا إلى إضفاء الشرعية على احتلال المملكة للصحراء الغربية، وهي في نظرنا

دعم لسياسات المغرب وليبيا. وأيا كانت نيتكم في البداية. فإن حضوركم في «إيفران» تزامنا مع المصادقة على معاهدة الوحدة بين المغرب وليبيا هو تزكية ضمنية لتحالف موجه ضد الجزائر. ولم يفت المعنيين بالأمر أن يتذرعا بذلك، كما أن الملاحظين السياسيين سجلوا هذا الأمر. وهذا واقع لا يعكس سياسة التوازن التي تريد فرنسا انتهاجها في علاقاتها مع بلدان المغرب العربي. وهو أمر يبعث على انشغال أكبر لا سيما وأنكم تعبرون الآن عن موقفكم حيال الصحراء الغربية بنفس الكلمات التي يستخدمها المغرب. إن الاكتفاء بالإشارة إلى قرار منظمة الوحدة الإفريقية بنيروبي الذي لم يعد يستشهد به سوى بلدين أو ثلاثة بلدان إفريقية يبدو لنا بالفعل أنّه يجسد وقوفا صارخا إلى جانب الطروحات المغربية.»

القمة 20 لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا (11 -16 نوفمبر 1984)

خلال هذه القمة، أكدت منظمة الوحدة الإفريقية العضوية الكاملة للجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية. وهكذا شهدنا هذا الدخول الرسمي الذي يتوّج نضال الصحراويين ويشرّف حكمة الأفارقة. غادر الوفد المغربي القاعة متبوعا بوفد الزايير فقط. ولا بدّ من الإشارة إلى أن بلدا كبيرا مثل نيجيريا انضم إلى مجموعة 26 معترفا قبيل القمة بالجمهورية الصحراوية.

وبعد ان استمع المؤتمر إلى تقرير الرئيس المنتهية عهدته، «هايلي ماريام منجيستو»، انتخب الرئيس التنزاني جوليوس نيريري خلفا له. وهو عضو مؤسس وحكيم من حكماء افريقيا وأحد كبار المناضلين ضدّ الاستعمار.

كانت هذه القمة ناجحة بإجماع المشاركين لأنّ المسائل الاقتص تغلبت لأوّل مرة على المشاكل السياسية، وفي هذا النطاق، جرى التر باقتراح الجزائر بإنشاء صندوق لمواجهة الجفاف والمجاعة.

وخلال اجتماع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ي 26 نوفمبر، قدمتُ عرضا عن هذه القمة، وكان متبوعا بنقاش برز م خلاله ما يتعيّن علينا القيام به وهو:

– تثبيت الأغلبية المشجعة للجمهورية الصحراويّة من أجل بلوغ الثلثي أي 34 اعترافا.

– الاهتمام عن قرب بالمشاكل الاقتصادية لإفريقيا.

– حثّ الصحراويين على تجنب طغيان الخطاب على العمل الميداني خلافا لما يفعله القادة الفلسطينيون.

– تعزيز حزامنا الأمني مع موريتانيا ومالي والنيجر.

وبعد أسبوعين من قبول عضوية الجمهورية الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية، صادقت لجنة تصفية الاستعمار للجمعية العامة للامم المتحدة ب 90 صوتا ضد صوت واحد فقط على لائحة «تؤكد من جديد أنّ مسألة الصحراء الغربية تتعلّق بتصفية الاستعمار الّتي يجب استكمالها بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال». ويلاحظ أنّ إسبانيا صوتت لصالح هذه اللائحة رافضة بذلك ضمنيا «اتفاقات مدريد» التي هي سبب هذه الحرب المتواصلة منذ التوقيع عليها في نوفمبر 1975. غير أنّ ما خيب الآمال هو أنّ فرنسا امتنعت عن التصويت، وعندما أبديتُ الملاحظة لميشال روكار وزير الفلاحة الفرنسي الذي استقبلتُه بالجزائر يوم 20 ديسمبر بدا محرجا وقال إنه يفضّل أن يعبّر عن موقفه كمناضل في سبيل التعاون مع الجزائر بدلا من صفته عضوا

في الحكومة. فبالنسبة إليه، فرنسا لا ترغب في اتخاذ مواقف تزيد من الصعوبات التي يواجهها المغرب. لكنه أضاف: «ومع ذلك لا ينبغي أن نفتخر بموقفنا في الأمم المتحدة».

انقلاب في موريتانيا (12 ديسمبر 1984)

من التداعيات الأخرى للوحدة بين المغرب وليبيا، الإطاحة يوم 12 ديسمبر بالرئيس الموريطاني ولد هيد الله على يد رئيس قيادة أركان الجيش معاوية ولد الطايع. فقد صرح هذا الأخير لصحيفة الباييس الاسبانيّة أنّ موريتانيا ستواصل دعم لوائح منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة لصالح حلّ تفاوضي حول مشكل الصحراء الغربية. وفي يوم 26 ديسمبر، سافرتُ إلى نواقشط للاستفسار عن الوضع الجديد، والتأكيد بأنّ الجزائر ليس لها نية في تغيير سياسة التعاون وحسن الجوار حيال موريتانيا.

مما لا جدال فيه أن المخابرات المغربية والفرنسية لعبت دورا في تنحية الرئيس ولد هيد الله لتساهله مع جبهة البوليساريو.

* * *

في بداية عام 1985، بلغ ملف الصحراء الغربيّة مرحلة تميزت بتبلور قوي للأطروحتين القائمتين:

- أطروحة مغربية الصحراء الغربية، وهي الأطروحة التي يتمسك بها ملك المغرب، والتي لا يمكن أن تقبل بها جبهة البوليساريو ولا الجزائر بطبيعة الحال،
- أطروحة الاستقلال التام التي لا يريد أن يقبل بها الملك أبدا نظرا للتداعيات العديدة على استقرار العرش العلوي.

ومن الواضح أنّ انتصار إحدى الأطروحتين لن يتمّ إلاّ عن الحرب.

وفضلا عن ذلك، تجدر الإشارة، وأنا أدرى بمثل هذا الأمر، إ قضية الصحراء الغربية إذا كانت قائمة منذ عشر سنوات بشكلها ال فلأنّه كان من الصعب التوصّل إلى حلّ وسط هو الكفيل وحده بإيجاد العادل والنّهائي.

وفي شهر جانفي 1985، تعددت مقالات وبرقيات وكالات الأ العالميّة حول احتمال عقد قمة مغاربية، كما تعددت في الوقت نفسه زيار الشخصيات بين العواصم المغاربية: مساعدية في طرابلس، غديرة وفيلا في الجزائر، وقايد السبسي في الجزائر، وأنا في تونس. وردا على تساؤلا الرأي العام العديدة، كتبتُ افتتاحية في الصحافة الوطنية[1].

الشاذلي يستقبل فيلالي بحضوري (16 جانفي 1985)

تتلخّص الرسالة التي وجّهها الحسن الثاني للشاذلي فيما يلي: «في الوقت الذي ينطلق فيه الحوار بيننا، تجري معارك ضارية، وأخطر ما في الأمر هو أنّ الصاروخ الذي أسقط إحدى طائراتنا الحربيّة لأوّل مرة أطلق من الأراضي الجزائرية. لكنّني لم أشر إلى الجزائر في البيان الرسمي. فأنا أضع الرئيس الشاذلي فوق كل تواطؤ يقينا منّي بوجود صقور وحمائم في كلا الجانبين. إنّنا ننتظر زيارة سي أحمد طالب في الموعد المتفق عليه»

وردّ الشاذلي بقوله : «ليس لدينا صقور ولاحمائم، بل قيادة واحدة ورأي واحد، والتواطؤ ليس من شيمنا. والجزائر لا تقبل استعمال أراضيها لإطلاق

(1) جريدة الشعب في 16 جانفي 1985.

صواريخ، وسأكلف قيادة الأركان بالتحقيق في تندوف. وبدوري أطلبُ من الملك - والحوار جار بيننا- أن يبعد جيشه عن حدودنا لتجنب أية شرارة، لأنّ التجاوزات لا مناص منها إذا تركنا الأمور بيد العسكر ... سأرسل الدكتور طالب في الموعد المتفق عليه».

مباحاثات مع الرئيس عبد العزيز (19 جانفي 1985)

كلفني الرئيس الشاذلي مع مصطفى بلوصيف، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، بالتباحث مع رئيس الجمهوريّة العربيّة الصحراويّة الدّيمقراطيّة حول ثلاثة مشاكل :

- الانتصارات العسكرية الصّحراويّة الأخيرة (12 جانفي)، ووقعها الإيجابي في إفريقيا.
- عدم استخدام التراب الجزائري لإطلاق الصواريخ ضدّ أهداف مغربيّة
- الجهود الرامية إلى عقد قمة مغاربية

أطلعنا محمّد عبد العزيز على اتصالات البوليساريو بالمعارضة المغربية والقصر الملكي بوساطة بشير فقيقي قصد تنظيم لقاء مع الأمير ولي العهد في بلد أوروبي، وختم بالاشارة إلى أنّ أي اجتماع مغاربي لن تكون له نتيجة إيجابية ما لم تُفكّك الوحدة بين المغرب وليبيا.

اللقاء مع الحسن الثاني في مراكش (23 جانفي 1985)

بدأ الملك شاكيا من الجزائر الّتي تريد، حسب قوله، أن تفرض عليه حلا : «لقد عرضت الهيكل العظمي، أي الطابع البريدي والعَلَم. فعلى

الجزائر أن تضيف إليه العضلات. إذا كانت لكم أطماع إقليمية كـ«...
على المحيط الأطلسي فقولوا لنا ذلك، أما بخصوص الوحدة بين الم...
وليبيا فإنها لن تدوم. لو خيرت بين ليبيا والجزائر لاخترت جارتي. أنا ...
وأحترم الرئيس الشاذلي، خاصّة وأنه يرتدي بدلات سمالطو. وأتمنى لـ...
قبل النصف الثاني من فبراير، وهو الموعد الذي دعيت فيه إلى ليبيـ...
وختم بأن اشتكى من الحصص الإذاعية لـ «صوت مغرب الشعوب» وبعـ...
«التسريبات» إلى الصحافة الاجنبية حول اتصالاتنا السرّية.

وفي ردي، قلت له: «لم نرد أبدا فرض أي شيء وذكّرته بما قاله لـ...
الرئيس الشاذلي:

1 - إنّ الجزائر ليست إلاّ وسيطا يبحث عن تسهيل اتفاق بين المتصارعين. لقد كلفتمونا، غديرة وأنا، بتقديم اقتراحات. ولم يقدم غديرة أي اعتراض عندما قلت له إن القاعدة التي يستند إليها الحل إنّما تقوم على فكرتين أساسيتين: اعتراف المغرب بالواقع الوطني والدولي الذي تمثله جبهة البوليساريو ممثل الشعب الصحراوي، وقبول الصحراويين بإقامة رابط بين دولتهم وملك المغرب.

2 - إنّنا نحتفظ بالسر جيدا، أما أقوال الصحافة السعودية والإسبانية حول اتصالات سرية محتملة بين الجزائر والمغرب فهي ليست من مصادرنا.

3 - لم تكن لنا يوما أية أطماع إقليمية. والجزائر في حدودها الحالية هي التي حررها الدم الجزائري. لو كانت «نافذة» على المحيط الأطلسي تهمنا لكان بإمكاننا الحصول على شرفة عندما عرضت علينا موريطانيا الوحدة في عهد الرّئيس الرّاحل هوّاري بومدين[1].»

---

(1) كنت أعتقد أنّ الجزائر قد ارتكبت خطأ عندما رفضت الوحدة مع موريتانيا.

وختمت بالتّأكيد على صعوبة تصوّر لقاء قمّة مالم نتقدم في البحث عن الحلّ.

وتحددت أبعاد هذا الحوار خلال زيارة غديرة للجزائر يوم 30 جانفي، وهي الزيارة التي كانت تهدف أساسا إلى عقد لقاء ثان بين الشاذلي والحسن الثاني. وبعد مشاورات مع المسؤولين الصحراويين اجتمع المكتب السياسي يوم 31 جانفي حيث كان الاتّجاه السائد أمام استحالة تغليب إحدى الأطروحتين (مغربية الصحراء أو الاستقلال التام) البحث عن حل وسط على مراحل، كعدم استبعاد دولة صحراوية ذات سيادة محدودة.

وكان وراء هذا الاتجاه ثلاث أفكار رئيسية :

- إرضاء مطالب المغرب في حدود عدم المساس بالواقع الوطني والدّولي للشّعب الصّحراوي.
- إدراج الدولة الصحراوية ذات السيادة المحدودة في بداية بناء المغرب العربي الكبير.
- مراعاة ما يمكن ان يسمى «بالنفسية الملكية» للحسن الثّاني، أي أمنيته الأساسية في أن يضع فوق كل اعتبار ديمومة الملكية وإستقرار العرش.

إنّ هذه العناصر تشكّل مضمون الوثيقة الّتي سلّمتُها للملك يوم 9 فيفري في مراكش. كنت أؤمن بأن المغرب لم يكن منطقيّا قادرا على رفض هذه الاقتراحات. وبعد اطلاعه على الوثيقة[1]، بادرني الملك قائلا: «وماذا سأفعل بجيشي في هذه الحال؟» وهذا دليل قاطع على أنه لا يتمنى حلا حتى وإن كان في صالحه وأنّه يفضل الإبقاء على الوضع الرّاهن لأسباب أصبحت الآن جليّة.

---

(1) أنظر الملحق رقم 4، ص. 677.

قال لي في لقاء لاحق بعدما استشار على ما يبدو أستاذ القا
الفرنسي جورج فيدل :«ان إقتراحكم هذا هو فظاعة قانونيّة». ومراوحا
التّهدئة والتّصعيد، قرّر الملك الاحتفال بعيد العرش هذه السنة في مد
العيون، ممّا دفعنا إلى استدعاء سفراء البلدان الخمسة دائمة العضوية و
مجلس الأمن إلى وزارة الشؤون الخارجية للفت انتباه حكوماتهم إلى أ
أية مشاركة على أي مستوى من المستويات في تلك الاحتفالات تمثّل سابقة
خطيرة لا يمكن سوى أن تعقد الوضع وتؤخر إمكانية إيجاد حل وذلك
بتشجيع المغرب في تصعيده الحربي. وهكذا انتهى الأمر بالملك أمام
مقاطعة السلك الدبلوماسي المعتمد بالرباط إلى أن يلغي احتفالات الثالث
مارس التي أعلن عنها وسط صخب إعلامي كبير.

وأمام هذا الفشل، عقد الملك ندوة صحفية يوم 8 مارس تمسّك فيها بموقفه المتصلب، وقال إنه مستعد لخوض حرب «تدوم 30 عاما»، ولهذه الغاية، رفع عدد القوات المسلحة الملكية من 130 ألف إلى 200 ألف في ظرف عامين، وأعلن عن تخصيص مليار دولار لتحديث الجيش. كما جدّد ثقته التامة في الحلّ العسكري وأطروحة «مغربية الصحراء الغربية».و«تيه منظمة الوحدة الأفريقية». ثم انتقل من الكلام إلى الأفعال بعد عشرة أيام من ذلك التاريخ، وتوجه برفقة برلمانه إلى بعض المناطق الصحراوية للاحتفال بـ «المغربية» المزعومة. ذكرتنا هذه الزيارة بالاستعراضات و«بعلامات الارتباط بالمتروبول» التي كان الاختصاصيون في «التّهدئة» خلال حربنا التحريرية يعرضونها على الوسائل الإعلامية وعلى كبار الزوار قصد طمس المقاومة الجزائريّة ضد السيطرة الأجنبية.

حقا، لقد نالت ندوة الملك الصحافية من الآمال المعقودة على الحلّ السياسي غير أن السلم لم يقل كلمته الأخيرة، ولا المغرب العربي عرف

مبادرته الأخيرة. ولقد علّمنا التاريخ أنّ المجموعات الجهوية الكبرى يجب أن تبنى بطريقة سلمية لكي يكتب لها البقاء.

خصص رولان دوما وزير خارجية فرنسا الجديد زيارته الأولى في المغرب العربي للجزائر. بدأها يوم 11 فيفري للاطلاع على التطورات الأخيرة لمشكل الصحراء الغربية مؤكدا في الوقت نفسه أن مرجعية نيروبي في رسالة ميتران للشاذلي هي «خطأ» إنشائي.

وفي نفس الوقت بعث إلي «ألفانسو غيرا» نائب الوزير الاول الإسباني برسالة عن طريق سفيره يوم 18 فبراير يرى فيها أنه «يضع العلاقات مع الجزائر ضمن منظور إستراتيجي ذي بعد جديد وطويل المدى يتطلب حوارا بناءا حول المسائل السياسية للمنطقة، ويمكن ان يفضي إلى تشاور أوسع حول إفريقيا وأمريكا اللاتينية». ويرى وزير خارجية إسبانيا «فرناندو موران» الذي كان في الجزائر يوم 23 فبراير أن هناك تطورا ترتسم معالمه في بلدان السوق الأوروبية المشتركة يمكن أن يتجسد في الميدان بتوجيه نداء من أجل حل حول اللّائحة الأخيرة للأمم المتحدة. ولاحظ نفس التغير في موقف الولايات المتحدة الّتي لا تنظر الآن إلى مشكل الصحراء الغربية كنتاج للتنافس بين الشرق والغرب.

في مهمة إلى كل من أديس أبابا ودار السلام والرباط (25–28 فبراير 1985)

بعد المشاركة في الدورة 41 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا، توجهت إلى تنزانيا حيث استقبلني الرئيس نيريري يوم 27 فبراير: تحادثت معه حول الرئاسة المقبلة لمنظمة الوحدة الإفريقية وانتخاب الأمين العام الجديد لمنظمتنا القارية والمواعيد المقبلة لبلدان

عدم الانحياز. ومن هناك سافرت إلى الرياض لمقابلة الملك فهد

28 فبراير. وأبلغته بالمناسبة عدم رضانا على نشاط بلاده في المغ

وموريتانيا:

«لقد كان الرئيس الشاذلي مرتاحا دائما للتطمينات التي تلقاها من

حول العمل من أجل البحث عن حل سياسي لمشكل الصحراء الغربية

لكن هذه التطمينات تتناقض مع المساعدة العسكرية المكثفة التي تقدّمها

السعودية للمغرب. وعليه، فإن الجزائر لا يمكنها إلاّ أن تستنتج أن الموقف

السعودي منحاز للطروحات المغربية التي تريد تغليبها من خلال المساندة

المكثفة المتعددة الأشكال التي تقدمها للمغرب. ولهذا السبب، فإن المكتب

السياسي واللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني عبرا عن عدم ارتياحهما

في العديد من المرات حيال هذا الموقف الذي لا يتماشى والعلاقات الأخوية

بين بلدينا والذي لا يمكن أن يكون في صالح الحل السلمي الذي نبحث عنه

معًا».

إن هذه النتيجة تصبح أكثر وضوحًا عندما نربط بين الدعم للمغرب والموقف الجديد للعربية السعودية حيال موريتانيا. وبالفعل، فالسعودية لم تقدم شيئا في المجال المالي أو الاقتصادي إلى حكومة موريتانيا بقيادة ولد هيد الله خلافا لما هو حاصل اليوم، وكأنّ هناك إرادة لدفع مورتيانيا من جديد للخضوع للنفوذ المغربي».

مهمات في إفريقيا (فبراير- مارس 1985)

قام محمد بن أحمد عبد الغني عضو المكتب السياسي ووزير الدولة لدى رئاسة الجمهورية بمهمة لدى رؤساء دول موريتانيا (4 فبراير) ومالي (5 فبراير) والسنغال (6 فبراير) ممثلا خاصا للرئيس الشاذلي.

وعلى إثر هذه المباحثات، بدا أنه بالإمكان القيام بنشاط دبلوماسي وسياسي تجاه المغرب ثم جبهة البوليزاريو. ويمكن البدء فيها من موريتانيا وتونس. بحكم أنهما وقعتا على معاهدة الأخوة والوفاق، ثم عن طريق مالي والسنغال.

أكد لي الرئيس عبدو ضيوف الذي قابلته يوم 13 مارس في داكار أن الملك الحسن الثاني أطلعه خلال زيارة قصيرة للمغرب على استعداده لفتح مفاوضات مباشرة مع البوليزاريو. لكن الملك أضاف بقوله : «مفاوضات مباشرة لا تعني اتصالات شخصية مباشرة، بل عن طريق وسطاء». وختم الرئيس ضيوف بقوله «إن السنغال مستعد لاستضافة هذه المفاوضات». ثم اخبرني أن بعض البلدان الإفريقية تأمل في انسحاب الحكومة الصحراوية الديموقراطية من الاجتماع الإفريقي العربي المقبل في طرابلس، خاصة وأنّ ليبيا قد أهملت عمدا استضافة الصحراويين.

أما الرئيس سانكارا الذي استقبلني بوغادوغو يوم 17 مارس، فيرى عكس ذلك وعلى الجمهورية العربية الصحراوية أن تحضر الندوة العربية الإفريقية. «يجب على العرب أن يفهموا بصورة نهائية أن افريقيا اختارت الجمهورية العربية الصحراوية». وأضاف أنه من الأهمية بمكان ألا يعاد عرض أطروحة سيكوتوري القائلة : «إنّ العرب لم يعترفوا بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية».

المغرب يطلب أسلحة من الاتحاد السوفياتي (أفريل 1985)

أخبرنا سفير الاتحاد السوفياتي يوم 15 أفريل بمبادرة حديثة لملك المغرب لدى بلاده غايتها تجديد التعاون العسكري الثنائي. إذ طلب إمداد

عدم الانحياز. ومن هناك سافرت إلى الرياض لمقابلة الملك فهد يوم 28 فبراير. وأبلغته بالمناسبة عدم رضانا على نشاط بلاده في المغرب وموريتانيا:

«لقد كان الرئيس الشاذلي مرتاحا دائما للتطمينات التي تلقاها منكم حول العمل من أجل البحث عن حل سياسي لمشكل الصحراء الغربية. لكن هذه التطمينات تتناقض مع المساعدة العسكرية المكثفة التي تقدّمها السعودية للمغرب. وعليه، فإن الجزائر لا يمكنها إلاّ أن تستنتج أن الموقف السعودي منحاز للطروحات المغربية التي تريد تغليبها من خلال المساندة المكثفة المتعددة الأشكال التي تقدمها للمغرب. ولهذا السبب، فإن المكتب السياسي واللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني عبرا عن عدم ارتياحهما في العديد من المرات حيال هذا الموقف الذي لا يتماشى والعلاقات الأخوية بين بلدينا والذي لا يمكن أن يكون في صالح الحل السلمي الذي نبحث عنه معًا».

إن هذه النتيجة تصبح أكثر وضوحًا عندما نربط بين الدعم للمغرب والموقف الجديد للعربية السعودية حيال موريتانيا. وبالفعل، فالسعودية لم تقدم شيئا في المجال المالي أو الاقتصادي إلى حكومة موريتانيا بقيادة ولد هيد الله خلافا لما هو حاصل اليوم، وكأنّ هناك إرادة لدفع مورتيانيا من جديد للخضوع للنفوذ المغربي».

مهمات في إفريقيا (فبراير- مارس 1985)

قام محمد بن أحمد عبد الغني عضو المكتب السياسي ووزير الدولة لدى رئاسة الجمهورية بمهمة لدى رؤساء دول موريتانيا (4 فبراير) ومالي (5 فبراير) والسنغال (6 فبراير) ممثلا خاصا للرئيس الشاذلي.

وعلى إثر هذه المباحثات، بدا أنه بالإمكان القيام بنشاط دبلوماسي وسياسي تجاه المغرب ثم جبهة البوليزاريو. ويمكن البدء فيها من موريتانيا وتونس، بحكم أنهما وقعتا على معاهدة الأخوة والوفاق، ثم عن طريق مالي والسنغال.

أكد لي الرئيس عبدو ضيوف الذي قابلته يوم 13 مارس في داكار أن الملك الحسن الثاني أطلعه خلال زيارة قصيرة للمغرب على استعداده لفتح مفاوضات مباشرة مع البوليزاريو. لكن الملك أضاف بقوله : «مفاوضات مباشرة لا تعني اتصالات شخصية مباشرة، بل عن طريق وسطاء». وختم الرئيس ضيوف بقوله «إن السنغال مستعد لاستضافة هذه المفاوضات». ثم اخبرني أن بعض البلدان الإفريقية تأمل في انسحاب الحكومة الصحراوية الديموقراطية من الاجتماع الإفريقي العربي المقبل في طرابلس، خاصة وأنّ ليبيا قد أهملت عمدا استضافة الصحراويين.

أما الرئيس سانكارا الذي استقبلني بوغادوغو يوم 17 مارس، فيرى عكس ذلك و على الجمهورية العربية الصحراوية أن تحضر الندوة العربية الإفريقية. «يجب على العرب أن يفهموا بصورة نهائية أن افريقيا اختارت الجمهورية العربية الصحراوية». وأضاف أنه من الأهمية بمكان ألا يعاد عرض أطروحة سيكوتوري القائلة : «إنّ العرب لم يعترفوا بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية».

المغرب يطلب أسلحة من الاتحاد السوفياتي (أفريل 1985)

أخبرنا سفير الاتحاد السوفياتي يوم 15 أفريل بمبادرة حديثة لملك المغرب لدى بلاده غايتها تجديد التعاون العسكري الثنائي. إذ طلب إمداد

جيشه بدبابات من نوع (ت 72)، ومدرعات للمدفعية وطائرات
للإسناد الأرضي. وفي مقابل ذلك، يمكن للمغرب أن ينظم محطات ا
تقنية لصالح السفن السوفياتية في موانىء بلاده. وأضاف السفير
قد امتنع عن اتخاذ التزامات لهذا الشأن، لكنّه قد يعدل عن رأيه تبع
الوضع في المنطقة. وتساءل الديبلوماسي قائلا: «هل يبحث المغر
تعزيز مواقعه في نزاع الصحراء الغربية؟»

بينتُ له أن هذا الطلب يندرج في سياق خاص. فهناك قبول عـ
الجمهورية العربية الصحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية، والتو
الأخيرة للكونجرس الامريكي التي تنص على الممارسة الحرة للش
الصحراوي لاختيار مصيره على أساس سلمي يتم التفاوض حوله
الطرفين المتنازعين، أي (المغرب والبوليساريو) وهناك الزيارة المـ
للشاذلي إلى الولايات المتحدة الآمريكية التي يعتبرها المغرب محـ
له. وذكرته بجهودنا التي تصطدم بالتصلب المغربي، الذي لا يمكن تفسير
إلا بالدعم المالي السعودي، ودعم فرنسا في مجال التسليح ودعم الولايا
المتحدة الامريكية للتجهيزات الالكترونية المتطورة جدا بالإضافة إلى
تحييد ليبيا.

وأمام هذا التصلب من الطبيعي أن تحرص الجزائر على تحييد حلفاء
المغرب. من هنا جاءت الرحلة المقبلة للرئيس الشاذلي إلى واشنطن
حيث سيدافع عن القضيتين الفلسطينية والصحراوية. أما بالنسبة لليبيا
فإن الأمر يتعلق على ما يبدو بوحدة تكتيكية لا مستقبل لها. ومواقف
الحكومة الاشتراكية في فرنسا بعيدة جدا عن تلك التي يدافع عنها الحزب
الاشتراكي، ثم إنّ الاتصالات المختلفة مع القادة السعوديين تبين بأن هناك
فرقا بين أقوالهم وأفعالهم.

وفي يوم 25 ماي، وبمناسبة مقابلة جديدة، أطلعني السفير السوفياتي على طلب مغربي جديد لتزويده ببعض الأسلحة بدعوى «الحفاظ على توازن القوى في شمال غرب إفريقيا». وأضاف أنّ بلاده أعادت تأكيد موقفها المبدئي المؤيد لحلّ سلمي في الصحراء الغربية، وعليه، فإنها رأت أن الوقت غير مناسب لتزويد المغرب بأسلحة ليس من شأنها سوى إذكاء الحريق.

زيارة لوران فابيوس للجزائر (جوان 1985)

قام رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، لوران فابيوس، بزيارة للجزائر يوم 24 جوان. سبقها لقاء مع رولان دوماس وزير الخارجية كشف لي خلاله أهداف هذه الزيارة وجوانب من شخصية الزائر. وفي يوم 25 جوان، استقبلت فابيوس الذي بدا غير راض عن التصحيحات التي قدمتها بشأن «سياسة التوازن» التي تنتهجها بلاده في المنطقة.

فبالنسبة لنا، مواقف الحزب الاشتراكي المتخذة قبل 1981، والتصريحات التي تلت ذلك من قبل مسؤولين اشتراكيين، وسياسة التوازن، المناقضة لتلك المعلنة قبل 1981، وانطلاقا من المعطيات الحقيقية للوضع في المغرب العربي، وخاصة منها، الوضع في الصحراء الغربية، -كلها - تتمثل في العمل من أجل تهدئة التوترات وتطبيق حل سلمي مرض للجميع. سياسة التوازن هذه، حسب رأينا، وبالاستناد إلى هذه المعطيات الحقيقية كلها، بل وبمراعاة الإجماع الإفريقي، -هذه السياسة- يجب أن تهدف إلى دفع الطرفين المتصارعين (المغرب والبوليساريو) إلى التقارب فيما بينهما والتفاهم، لكن يبدو لنا أكثر فأكثر

أنّ السياسة الفرنسية ترمي إلى تطمين المغرب في مواقفه المتـ
وتدفع موريتانيا إلى اتخاذ موقف مناهض للبوليزاريو فضلا عن التـ
في الشؤون التونسية.

زيارة الرئيس الشاذلي لاسبانيا
(13 جويلية 1985)

تتوج هذه الزيارة في الواقع مبادرة طويلة لمدة شهور عديدة مر
أساسا على مشاكل الغاز والصحراء الغربية. ففي ما يتعلق بالغـ
كان هناك اتفاق قد أبرم في فبراير الماضي صادق عليه البرلـ
الاسباني، وكان متبوعا بزيارة للجزائر من قبل رئيس الحكومة الأسبـ
فيليبي غونزاليس في جوان وانعقاد أوّل دورة للّجنة المختلطة الجزائر
الأسبانية.

وعليه، فانّ هذه الزيارة تسجل بداية عهد جديد كفيل بتوسيع التعا
الاقتصادي وتعميق التعاون السياسي، وذلك أملا في أن تعمل إسبانيا عا
ابقاء العلاقات مع المغرب على افضل وجه ممكن، غير أن ذلك لا يجب أ
يمنعها من أن تضطلع بدور مهم، ذلك لأنّ لإسبانيا مسؤوليات تاريخية فـ
الصحراء الغربية، بل إنّها عبّرت عن دعمها لتقرير مصير الشعـ
الصحراوي، ودعمها للوائح منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامـ
المتحدة، هذه اللوائح التي تنادي بالتفاوض المباشر بين المغرب
والبوليزاريو. وبالنسبة لإسبانيا، فإنّ زيارة الرئيس الجزائري تعد تجسيدا
لسياسة مدريد الجديدة حيال المغرب العربي غايتها:

- الخروج من مجابهة صارت ثقيلة مع المغرب خاصة بعد معاهدة
الوحدة المغربية الليبية.

- استعادة دورها حسب حجمها في المنطقة.

- معارضة فرنسا التي تعمل على تقليص مكانة إسبانيا في الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي.

- فتح تشاور سياسي مع الجزائر، لا يستثني مشاكل أمريكا اللاتينية.

النشاط المغربي بعد القمة 21 لمنظمة الوحدة الإفريقية (جويلية 1985)

على إثر تثبيت عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية من طرف القمة 21 لمنظمة الوحدة الإفريقية (الذي سنحلله في الفصل الخاص ب - افريقيا -) ، وكذا المصادقة من قبل منظمة الأمم المتحدة على مخطط التسوية الإفريقي الذي تضمنته اللائحة 104، بادر المغرب الى إعادة تنظيم مصالحه الخارجية والقيام بهجمة ديبلوماسية واسعة شملت اعادة تنظيم النشاط الخارجي على وجه الخصوص بفتح حوالي 30 مركزا ديبلوماسيا جديدا في افريقيا واسيا، وخاصة في أمريكا اللاتينية بهدف محاصرة مكاسب القضية الصحراوية في هذه القارات.

اتخذ هذا النشاط الديبلوماسي شكل دعوات وارسال مبعوثين إلى رؤساء الدول. ويمكن حصر أهدافه في ما يلي :

- اعتماد أطروحة التحكم في الأرض، ومغربية الإقليم الصحراوي.

- محاصرة السمعة الديبلوماسية للقضية الصحراوية : مبعوثون مغاربة لدى 28 بلدا من إفريقيا و12 من امريكا اللاتينية و14 من اسيا. وجاءت برمجة هذه الرحلات بانتظام متعاقب لارسال مبعوثين خاصين.

- إحداث انشقاقات في صف أولئك الذين اعترفوا بالجمهورية الصحراوية. وهذا النشاط موجه بوجه خاص الى البلدان الإفريقية الناطقة بالبرتغالية التي هي موضوع ضغوط مغربية.

ثم إنّ المغرب حاول ان يدفع إلى الاعتقاد بأنّ بيريز دي كويلار، الأمين العام للامم المتحدة ينوي أن يقوم خلال الدورة العامة القادمة بمبادرة تتمثل في تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة. وعليه، فإنّ اللائحة 104 مستبعدة كمخطط للتسوية، وتصبح منظمة الوحدة الإفريقية لذلك غير مؤهلة للتكفل بالمسعى ويصير الاستفتاء مجرد عمل لتوكيد الموقف المغربي.

ويتضح من المعلومات المتوافرة أن الأمين العام للامم المتحدة ينوي القيام بخطوتين :

- استدعاء مجلس الأمن.

- اقتراح تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية في تقريره للدورة القادمة للامانة العامة للأمم المتحدة.

إذا كان الاقتراح الأوّل قد رفض تماما بعد أن استشار الأمين العام مستشاره القانوني، فإنّ الاقتراح الثاني ممكن.

المقابلة التي خص بها الرئيس الشاذلي الأمين العام للأمم المتحدة في أديس أبابا (بمناسبة انعقاد القمة 21 لمنظمة الوحدة الافريقية) مكنت من تثبيت موقف الجزائر في هذه القضية. فالجزائر تعتبر أنّ أي نشاط للأمين العام للأمم المتحدة حيال الصحراء الغربية ينبغي أن يندرج في إطار تطبيق اللائحة 104 حصريا مثلما أكدت ذلك الأمم المتحدة، أي: إجراء مفاوضات مباشرة بين البوليساريو والمغرب هدفها تحديد شروط وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء حر ودون ضغوط إدارية أو عسكرية.

وبالنسبة لنا، ينبغي مواجهة هذه الهجمة بتوسيع نشاطنا نحو الدوائر التي هي في العادة منحازة للمغرب. وإنّ الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية من جانب ليبيريا، ومهمة المبعوث الخاص للرئيس إلى آسيا الجنوبية، كشفا عن الامكانيات التي يجب استثمارها. كما أنّ اعتراف الهند في بداية اكتوبر 1985 بالجمهورية العربية الصحراوية يبين أن المجموعة الدولية استخلصت هي الأخرى العبرة بأنّ السلم لا يمكن أن يتحقق على حساب الشعب الصحراوي.

العدوان الإسرائيلي على تونس (1 أكتوبر 1985)

قصفت إسرائيل تونس موسعة بذلك مجال عدوانها من المشرق العربي صوب المغربي العربي. وشعرت الجزائر أنها أصيبت مرتين. المرة الأولى لأنّ تونس أصيبت في أمنها وسيادتها وحرمتها الترابية. والمرة الثانية لأنّ الشعب الفلسطيني مطارد في الأراضي التي استضافته حيث وجد الملجأ من الضياع.

وفي يوم 2 أكتوبر، اجتمع مجلس الأمن، وفي مداخلتي نددتُ بـ «أولئك الذين تكالبوا على قتل الأمل لدى الشعب الفلسطيني ولم يعملوا إلا على دفعه إلى اليأس القاتل» ختمتُ مداخلتي بقولي: «ليس من قبيل الصدفة في هذا المكان الذي كثيرا ما تم فيه التذرع بنفس الحجج لتبرير الخرق الصارخ للمبادىء التي كُلف المجلس بالسهر عليها، - ليس من قبيل الصدفة - أن ترتكب كل من إسرائيل وبريتوريا أعمالا إجرامية كتلك التي ارتكبت في قارة موحدة من الشمال إلى الجنوب ضمن روح التضامن في مواجهة تواطؤ عدوانين موصوفين».

وحول نفس الموضوع، تدخلتُ أمام المجموعة العربية وم
ومجموعة بلدان عدم الانحياز.

الدورة 11 للأمانة العامة للأمم المتحدة
(أكتوبر- ديسمبر 1985)

ولما كان الأمين العام للأمم المتحدة قد رفض الدور ال ملك المغرب أن يدفعه إلى الاضطلاع به، فإنّه أعلن في تقريره ع المسألة الصحراوية: «إنني قلق كثيرا بسبب التأخر الذي يحول دون الشعب الصحراوي من ممارسة حقه المشروع»، ثم إنه وجه نداء إلى الأطراف المعنية بالأمر من أجل توفير الظروف الضرورية لاستفتاء ... وعادل يهدف إلى تقرير المصير الذاتي لشعب الصحراء الغربية.

وفي الرسالة التي قرأها رئيس وزرائه، أراد الملك أن تضع الأمم المتحدة وحدها بالمسألة متصنعا التجاهل بوجود مخطط واح للسلم، أي المخطط الإفريقي الذي أكدته الأمم المتحدة ثم بلدان عد الانحياز.

وعلى سبيل تبرير الإبقاء على قواتها العسكرية (200.000 عسكري) في الصحراء الغربية في حال حدوث استفتاء محتمل، تذرعت الرباط بالسابقة الجزائرية حين بقي الجيش الفرنسي في الجزائر. وبهذه المقارنة، يجعل الملك من قواته جيش احتلال أجنبي. وفي جانب آخر، ينبغي التذكير بأنه في الجزائر، وقبل الوصول إلى الاستفتاء في جويلية 1962، جرت مفاوضات مباشرة عدة مرات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية وأدت إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار وإلى اتفاق حول تسوية النزاع.

وإذا كانت المناورة المغربية قد وجدت بعض الصدى في البلدان الغربية، فإنّها رفضت من قبل البلدان الافريقية (باستثناء الزائير وليبيا) وبلدان عدم الانحياز. والدليل على ذلك قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انتهى بها الأمر إلى أن تصوت يوم 2 نوفمبر بأغلبية كبيرة جدا (96 مقابل 7) على لائحة تدعو «الرئيس التنفيذي لمنظّمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل من أجل دفع الطرفين المتنازعين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، إلى التفاوض في أقرب الآجال وذلك طبقا للائحة (أ ش ج 19) لمنظمة الوحدة الإفريقية وللائحة الحالية، حول شروط وقف إطلاق النار وطرق تنظيم الاستفتاء».

محاولة وساطة من قبل جاك شيراك (ديسمبر 1985)

بدءا من شهر أكتوبر، عبّر جاك شيراك (رئيس حزب من أجل الجمهورية) وعمدة مدينة باريس عن أمنيته في أن يتوافر على خلاصة تحليلية عن مشكل الصحراء الغربية. فأرسلتها إليه في نوفمبر 1985، ثم اتصل بي هاتفيا لكي يقول إنه من الضروري عقد لقاء بيننا.

وفي 23 ديسمبر، استقبلني جاك شيراك، وهو في غاية الحفاوة والمرح، في مكتبه الواسع ببلدية باريس. ومنذ البدء، قال لي إنه قابل ملك المغرب مرتين وألح في محادثاته معه على النقاط التالية :

- ضرورة حل سياسي لمشكل الصحراء الغربية ذلك لأنّ الحلّ العسكري مستحيل كل الاستحالة.

- الزمن يعمل ضد الملك لأن فقر الشعب المغربي الذي يتناقض مع بذخ البلاط الملكي بالإضافة إلى حركة احتجاج في أوساط الشبيبة

المغربية وكذا الترابط بين هذا الفقر وتكاليف قضية الص
- كلّ ذلك- صار أمرا يشعر به الجميع.
- كذلك من الضروري استئناف الحوار مع الجزائر ذلك
أسر به شيراك للملك هو «مقتنع بحكمة الرئيس الشاذلي بن ج
يريد الإضرار بالملكية المغربية».

وقدمت من جانبي عرضا شاملا لتاريخ قضية الصحرا ووصفتُ بالتفصيل جهود الجزائر في البحث عن حل سياس المنظمات الدولية والجهوية فحسب، بل وبوجه خاص، عبر الحوار الجزائري المغربي. وألححت على الخصوص على اللقاء بين والحسن الثاني في فبراير 1983. وختمتُ عرضي هذا بالإشارة إ هذه القضية مركزا على ثبات موقف ديبلوماسية الجزائر بشأن أ بناء يمكن أن يؤدي إلى حل سياسي.

انتهزت فرصة هذه المقابلة لكي أؤكد أمام جاك شيراك إرادة الج في أن تقيم مع المسؤولين الفرنسيين سياسة طويلة المدى. وذكرت كي رؤية مستقبل مغرب عربي في إفريقيا وفي العالم العربي لم يدركها لا الر جيسكار ديستانغ ولا الرئيس ميتيران اللذان كانا يريان دون شك أنّ المغ العربي الموحّد يمثل خطرا بالنسبة لهما. وأكدتُ في النهاية تمسّك الجزا بمفهوم الاستقلال الوطني الذي يهدف إلى إبراز الثقل الذي سيكون علي المغرب العربي الموحد وغير المنحاز وفقا لمتطلبات الجغرافيا السياسية، وإلى وجود فرنسا مستقلة على الساحة الدولية الطرفية حاليا.

كانت لي جولة ثانية من المحادثات مع شيراك بطلب عاجل منه يوم 28 ديسمبر 1985. نقل إلي اقتراحا من الملك الحسن الثاني بخصوص عقد مؤتمر قمة بين الجزائر والمغرب في ماربيليا بإسبانيا في قصر الملك

فهد. أخبرني أن الملك يرى أنّ الاقتراحات الجزائرية الأخيرة غير مقبولة: المطالبة حسبه بـ «راية» تعني أن ديبلوماسية الإقليم تعود إلى المغرب و«الطابع» يعني حق المغرب في ضرب نقود الصحراء الغربية. ثم إنّ الملك يرى أنّ الاستفتاء لا يمكن تصوره إلاّ في شكل تغطية لإعطاء الشرعية للاتفاق الذي يتم التوصل إليه.

أعرب لي شيراك عن شعوره الشخصي بأنّ الملك لا يحبذ مغامرة عسكرية ضد الجزائر غير أن محيطه يدفعه إلى ذلك. ثم إنه استعرض دور إسرائيل في استمرار النزاع، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية: فلقد أسر إليه «شولتز» بأنه تألم كثيرا للاتفاق بين المغرب وليبيا لكنّه الآن مقتنع بحجة الملك القائلة بأنه لم يكن له من هدف إلاّ «نزع فتيل» القذافي. قال شيراك إنه موافق على هذا اللقاء الثاني بين الشاذلي والحسن الثاني لأنه «يتساءل» ما هو ثقل 100.000 صحراوي أمام 23 مليونا من المغاربة؟.

سجلت على الفور بأنه ما قامت دولة من الدول على عدد سكانها بل على اتساع أراضيها وأهمية ثرواتها وخاصة الشعور بما لشعبها من هوية. ثم إن مبدأ تقرير المصير مبدأ مقدس بالنسبة للجزائر.

أما بخصوص القمة المقترحة في انتظار رد من الرئيس الشاذلي، فإنني قدمتُ ثلاث ملاحظات:

- بخصوص المكان، لماذا يقع الاختيار على بلد ثالث، وليس على الحدود الجزائرية المغربية مثلما حدث في عام 1981؟

- في كل بحث عن حل سلمي سياسي نهائي، ينبغي مراعاة المعطى الأساسي الذي يمثله الواقع الوطني والدولي لشعب الصحراء الغربية.

- الجزائر تنتظر دائما الجواب المغربي على اقتراحاتها المقدمة في فبراير 1983 ومقترحات ديسمبر 84.

وشاءت الأقدار أنه بعد ثلاثة أيام من المحادثات الثنائية مع شيراك أن يصل وزير الخارجية الفرنسي بيير جوكس في الجزائر. وحرصا مني عل استكمال عرضي، قلت له بالحرف الواحد: «إذا أردنا أن نعتبر حصيلة العلاقات الثنائية حصيلة إيجابية بصورة شاملة خاصة على صعيد التعاون فإنّ الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بالحوار والتشاور السياسي. هناك شيء ما تكسر خلال زيارة الرئيس ميتران والغموض الذي تعرفه السياسة الفرنسية منذ ذلك الحين في المنطقة، خاصة حيال مسألة الصحراء الغربية. تزويد المغرب بالأسلحة المستخدمة ضد البوليزاريو كفيل بأن يكون ضد الجزائر في حال حدوث انزلاق للوضع، وذلك ما لا يسمح للجزائر بأن تفهم فهما واضحا علاقاتها مع فرنسا. خاصة وأن ملك المغرب بعد أشكال الفشل التي عرفها في الساحة الدولية قد ينجر إلى الأخذ بسياسة الهروب إلى الأمام، أي إلى عمل عسكري. كيف لا نؤول في مثل هذه الظروف نوايا فرنسا بتزويد المغرب بـ «طائرات ميراج» على أنها عمل عدائي، بل هو عدواني من جانب فرنسا ضدالجزائر؟»

وفي مطلع عام 1986، اقتصرت التطورات الدبلوماسية لمسألة الصحراء الغربية على مبادرة من الرئيس السنغالي عبدو ضيوف في نطاق التفويض الذي منحته الأمم المتحدة للرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام للأمم المتحدة وذلك باستدعاء طرفي النزاع لإجراء مفاوضات غير مباشرة في دكار،

وفي الأسبوع الأخير من جانفي شرع كل من عبدو ضيوف وبيريز دي كويلار في مهمتهما بأنّ عرضا رسميا مساعيهما الحسنة تجاه المغرب والبوليساريو. واستجابت جبهة البوليساريو بالموافقة في حين أن المغرب تعنّت في عدم الاعتراف لا بمنظمة الوحدة الافريقية ولا بلائحتها.

وفي بداية هذا العام أيضا، ينبغي أن نلاحظ أن جيل نوفمبر الذي كان له طموح واحد يتمثل في النهوض بالجزائر وتشييد المغرب العربي، والذي كان مقتنعا بأن هذا التطور يتطلب السلام على الحدود، وأنّ هذا التشييد يمر عن طريق إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، هذا الجيل - وجد نفسه في مواجهة مع صراعات متعددة في الشرق وفي الجنوب وفي الغرب.

- في الشرق، دور ليبيا في زعزعة الاستقرار في تشاد وفي تونس حيث صارت مرحلة ما بعد بورقيبة مقلقة.

- في الجنوب، حيث النزاع ما بين مالي وبوركينا فاسو يجسد إرادة فرنسا في استثمار الازمة الاقتصادية من أجل السيطرة على المنطقة.

- في الغرب، حيث الصراع المسلح، بين المغرب والبوليساريو، منذ عشر سنوات دون أي أفق لايجاد حل. ولم تعرف اللائحة 104 التي صادقت عليها منظمة الوحدة الإفريقية، وأكدتها الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز أية بداية في التطبيق بسبب التصلب المغربي. ولم يعط الحوار بين الجزائر والمغرب نتائج ملموسة رغم استمراره.

I- ليبيا

1. اللقاء بين الشاذلي والقذافي في عين أمناس (28 جانفي 1986)

شهدنا منذ أول نوفمبر 1985 تغيرا في الموقف اللّيبي حيال الجزائر. استدعي سفير الجزائر في طرابلس من قبل القذافي شخصيا، ليعرب له عن رغبته في مقابلة الشاذلي في أقرب الآجال وبموازاة ذلك، جاء مبعوثه (وزير الخارجية، علي التريكي) إلى الجزائر لهذا الغرض.

هذا المسعى ناتج عن عدد من العوامل:

- فشل تطبيق اتفاقية وجدة بين المغرب وليبيا على الأصعدة الثلاثة: المؤسساتي والاقتصادي والديبلوماسي.

- الاختلافات في قلب الزعامة الليبية بخصوص هذا الاتفاق الوحدوي مع المغرب.

- عزلة ليبيا على أربعة أصعدة: مغاربيًا وعربيًا وإفريقيًا وعلى مستوى علاقاتها مع الغرب بالرغم من محاولاتها مع إيطاليا (الرسالة الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من طرف أندريوتي) ومع اليونان (في قمة كريت، حيث عرض باباندريو مساعيه الطيبة).

- الخسائر التي تسببت فيها النشاطات الجزائرية لليبيا خاصة حيال مصر وتشاد.

- الضغوط السوفياتية التي توزعت على ثلاثة محاور: تصحيح العلاقات بين الجزائر وليبيا، إعادة العلاقات ما بين تونس وليبيا، وتخفيف التوتر بين ليبيا ومصر.

تم اللقاء يوم 28 جانفي في عين أمناس في الجنوب الجزائري. ومثلما تم الاتفاق عليه، جاء القذافي بفكرة الوحدة على ثلاثة مستويات:

- وحدة جزائرية ليبية.

- وحدة مغاربية تنطوي على حل لمشكل الصحراء الغربية وتطبيع العلاقات بين تونس وليبيا.

- ثم توسيع الوحدة المغاربية إلى سوريا.

انتهز الرئيس الشاذلي المناسبة لكي يقدم تصورات الجزائر خاصة بالنظر إلى تصرفات الليبيين إزاء معاهدة وجدة والصحراء الغربية وتونس.

أ- ففيما يتعلق بالوحدة بين المغرب وليبيا، أعاد الرئيس الشاذلي تأكيد الدروس التي استخلصتها الجزائر من تجارب الوحدات السابقة التي فرضت على مستوى القمة وكانت مقطوعة الصلة بالواقع. وبخصوص معاهدة وجدة، لاحظ ما يلي:

- بالرغم من جميع التطمينات الليبية، وبالرغم من المشاعر الوحدوية التي استطاعت ليبيا أن تعبّر عنها عند التوقيع على هذه المعاهدة، فإن ذلك لم يمنع الجزائريين من اعتبار هذه الوحدة محاولة لفرض حصار على بلدهم.

- وأيا كانت القراءات التي نقوم بها لهذه المعاهدة، فإنها وجهت ضربة قاصمة للتحالف الجزائري الليبي الذي اعتبر تحالفا استراتيجيا.

- هذه المعاهدة أشاعت الاضطراب في الجبهة التقدمية بإفريقيا وخارجها.

- هذه المعاهدة عقّدت الوضع في المغرب العربي إذ أنّها أعطت الملك الانطباع بأن حلا عسكريا أمر ممكن في الصحراء الغربية.

- الاستفادة الوحيدة التي نالتها ليبيا من هذه المعاهدة هي أن «الكتاب الأخضر» صار يوزع في المغرب.

ب - وبالنسبة لتونس، أكّد الرئيس الشاذلي على ما يلي:

- إنّ الجزائر مرتبطة بتونس بمعاهدة الأخوة والوفاق، وعليه، فإنّ كل ما من شأنه أن يضر بتونس لا يمكن أن يترك الجزائر مكتوفة اليدين. وهو نفس المنطق حيال موريتانيا.

- الجزائر قلقة من تدهور العلاقات بين تونس وليبيا. وهي تتمنى عودتها، وستعمل في هذا الاتجاه.

- تونس تعيش حاليا وضعية داخلية صعبة وذلك ما يتطلب الامتناع عن أي نشاط من شأنه أن يزيد أوضاعها تعقيدا.

- الجزائر تلح على احترام حقوق 32000 من العمال التونسيين المطرودين من ليبيا. والقذافي يقول إنه على استعداد للنظر في هذا المشكل بشرط أن تتوقف الحرب الإعلامية التي هي السلاح الوحيد بين يدي تونس في الوقت الراهن.

ج- أما بخصوص الصحراء الغربية فقد أوضح الرئيس الشاذلي ما يلي الجزائر لا تقبل أن تكون قضية الصحراء الغربية محل تصريحات تند بـ «إنشاء دويلات مصطنعة في المغرب العربي»، وهو ما يعد أحد مبادئ السياسة الخارجية لليبيا.

- الزيارة الأخيرة لبشير مصطفى السيد لليبيا (وهي أول زيارة لقياد من جبهة البوليساريو منذ سنوات) سمحت حقا باستئناف حوار ضروري لكنّها مع ذلك لم تبلغ جميع الأهداف، وذلك لأن التزام ليبيا ظل مقصو على مساعدات انسانية.

د - أما بخصوص تشاد، فقد ركّز الشاذلي على البحث عن حل سياس لهذه المشكلة.

وفي رده، قال القذافي:

- إنه يقبل أي حل سياسي بخصوص تشاد في نطاق منظمة الوح الإفريقية.

- إنه مستعد فيما يخص العمال التونسيين المطرودين لاستقبال و تونسي لدراسة الملف.

- أما بشأن المغرب العربي والصحراء الغربية فإنّه يسجّل موافقته ع حلّ هذه المسألة على أساس اللائحة 104 لمنظمة الوحدة الإفريقية وية

باقتراح الشاذلي عقد لقاء رباعي (ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا) يكرّس لتطوير فكرة المغرب العربي وتقديم اقتراح لملك المغرب من أجل حلّ النزاع.

2. في مهمة لدى كلّ من القذافي وبورقيبة (16-17 فبراير 1986)

امتدادا للقاء الذي جرى في عين أمناس، تم تكليفي بالبحث عن حظوظ تجسيد فكرة الشاذلي بعقد قمة رباعية من أجل التقدم في تسوية مشكل الصحراء الغربية.

استقبلتُ في طرابلس من قبل القذافي الذي أجاب بأنه يفضل أن تناقش مثل هذه الأفكار بين طرفين وبأنه سيتكفل بعد ذلك بإقناع الحسن الثاني بقبولها، وذلك بتوظيف علاقاته معه. وقد كان من الصعب علي أن أركز الحديث عن تبادل وجهات النظر حول القمة المغاربية، ذلك لأنّ القائد الليبي يرغب في الحديث عن تشاد حيث أقدمت فرنسا، على حد قوله، على هدم مطار عسكري بنته ليبيا. أما فيما يتعلق بالخلاف التونسي الليبي، فإنّني ألححت لدى القذافي لكي تتم تسويته على وجه السرعة متحججا بأنه إذا كانت تعويضات العمال التونسيين المطرودين من ليبيا قد تتطلب إجراءا ما، فإن الإفراج عن مبالغ شركة الخطوط الجوية التونسية المحتجزة في ليبيا يمكن أن يتحقق في أقرب الآجال. وحصلت منه في هذا الشأن على جواب إيجابي.

3. العدوان الأمريكي على ليبيا (15 أفريل 1986)

فوجئ العالم بقصف الطيران الأمريكي لمواقع في طرابلس وبنغازي، مما أعادنا إلى زمن السيطرة على الشعوب بالقوة، وكان المبرّر الأمريكي

لهذا العدوان هو «محاربة الإرهاب» والغريب أن اسرائيل المتخصص الآخ
في إرهاب الدولة عبرت فورا عن «تأييدها المتحمس» لهذا العدوان.

وعشية التهديدات الأمريكية ضد ليبيا، عبّر الناطق باسم وزار
الخارجية عن تضامن الجزائر مع الشعب الليبي. ومما جاء في هذا البيا
أن «الجزائر لا تقبل الخلط المقصود بين الإرهاب والنضالات المشروع
للشعوب من أجل تحرير أراضيها، كما أنّها لا تقبل موافقة بعض القوى
صمتها المشبوه إزاء إرهاب الدولة».

4. مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في نيو دلهي (16-19 أفريل 1986)

كان للعدوان الأمريكي الذي استهدف ليبيا قبيل الافتتاح الرسم
لأشغال المكتب تأثير عميق على أشغاله. وبمبادرة من الجزائر خصص
البيان الختامي لتطورات التواجد العسكري الأجنبي في البحر الأبيض
المتوسط وإبعاد مختلف أشكاله وكذا التنديد باستخدام القوة ضد بلدا
عدم الانحياز المتوسطية وإعادة تأكيد الصلة التي لا تنفصل بين أمر
أوربا والأمن في البحر الأبيض المتوسط. أما بخصوص الصحراء الغربية
فقد أكّد المكتب تحليله وموقفه على أساس اللائحة 104 لمنظمة الوحد
الإفريقية.

5- مجلس وزراء الجامعة العربية (28 أفريل- 1 ماي 1986)

انتهت أشغال هذا المجلس كالعادة بإصدار بيان لا يسمن ولا يغني من
جوع.

- القمة المزمع عقدها لم تعد توصف بأنها قمة فوق العادة.

- الأمين العام للجامعة العربية، وليس المغرب، هو الذي يتعين عليه أن يجري مشاورات مع الدول الأعضاء.

- لم ترد أية إشارة إلى العدوان الأمريكي على ليبيا، وقد حضرت ليبيا على أمل الحصول على مساندة عربية، لكنها وجدت نفسها معزولة واضطرّ وفدها للتحفظ على بيان المجلس.

6. الرد على مشروع الوحدة مع ليبيا (ماي 1986)

ردا على مشروع الوحدة الذي اقترحته الجماهيرية علينا في الفترة الأخيرة، كلفت عددا من المساعدين بتحضير اقتراح مضاد في شكل «أرضية نشاط وحدوي» ينطلق من ثلاث ملاحظات، ويرمي إلى بلوغ هدفين:

- الملاحظة الأولى : السلطة في ليبيا غير متماسكة داخليا ومعزولة على الصعيدين الجهوي والدولي ناهيكم عن المزاج المتقلب لقائدها. من هنا يبدو أنه من غير المناسب أصلا إقحام بلدنا في وحدة مع ليبيا.

- الملاحظة الثانية : بالنظر إلى التجارب الماضية، فإنّ نظرتنا إلى قضية الوحدة، المغاربية منها أو العربية، قامت دائما وأبدا على ضرورة السير مرحلة بعد أخرى من أجل توفير الظروف الموضوعية التي تتطلبها أي مبادرة وحدوية.

- الملاحظة الثالثة : مساعينا والتزاماتنا في المنطقة وخارجها تجبرنا على نوع معين من السلوك. كما أنها ترغمنا في الوقت نفسه على تحمل مضايقات فوق طاقتنا. إن إقامة وحدة مع ليبيا تعني المساس حتما،

في جانب ما أو كلية، بما بلغته ديبلوماسيتنا، خاصة معاهدة الأخوة والوفاق مع تونس وموريتانيا ودورنا في توحيد الصفوف الفلسطينية ونهاية النزاع العراقي الإيراني. وهي تعني أيضا المخاطرة بتقديم صورة عن غياب الاستمرارية والتماسك في المتابعة.

- أما عن الأهداف فإنّ الهدف الأول هو تبني مسعى ينطوي على المعطى الليبي في الاستراتيجية المغاربية ويوفق بينه وبين التزاماتنا في المنطقة وجديتنا على الصعيد الدولي.

- الهدف الثاني: التدليل على إخلاصنا وصرامتنا لشركائنا المغاربة الآخرين وذلك بتقديم «قاعدة عمل وحدوي» تتميز بالمصداقية والطابع العملي».

وأنا مؤمن بأنه ينبغي إحداث القطيعة مع العمل الوحدوي الليبي المحكوم عليه بأن لا مستقبل له بسبب عفويته وتطوعيته اللتين ليستا إلاّ مرآة تعكس تأخرا تاما بالقياس إلى دنيا الواقع، وهذا ما يضر مرة أخرى بالمثل الأعلى الوحدوي نفسه، وذلك ما عرضته مطولا على اجتماع المكتب السياسي المنعقد يوم 23 جوان 1986.

إنّ أي وحدة بين الجزائر وليبيا لا يمكن أن تكون دون وقع سياسي بالنسبة للجزائر.

- فبالنظر إلى إفريقيا «التقدمية»، يتعلق الأمر بإعادة الاعتبار الأخلاقي لليبيا.

- وبالنظر إلى إفريقيا «المعتدلة» سيكون يسيرا على المغرب استعادة المواقع التي أضاعها أو تزعزعت أمامه..

- وبالنظر إلى المعسكر الغربي، فإن المكتسبات النفسية التي تم الحصول عليها بفعل الوحدة الغير الطبيعية لمعاهدة وجدة ستتلاشى.

- وبالنظر إلى المعسكر الاشتراكي حيث الحماس الوحدوي الذي يميز القذافي لا ينظر إليه نظرة جدية، فإنه لا يتمنى وحدة بقدر ما يأمل في تجمع للقوى التقدمية حول المواقف الدولية للاتحاد السوفياتي.

7. مهمة لدى القذافي (18 فبراير 1986)

ومن دون أن يتريث حتى أعرض عليه برقية الرئيس الشاذلي المتعلقة بتشاد، بادر العقيد معمر القذافي دفعة واحدة إلى عرض تطورات الوحدة «التي لن يجد العرب خلاصا لهم من دونها». أخبرني أنّه استقبل في نفس اليوم الوفد الليبي في مجموعة العمل الجزائرية الليبية المخصصة للتفكير في هذا الموضوع كاشفا بذلك عن خيبة امله في هذه المجموعة لكونها تركّز جهودها على «أمور ثانوية». وبعد أن ذكر بأن البلدين كانا قد حددا الموعد في شهر نوفمبر 1987، ختم قوله بـ «إذا لم يتم تحقيق الوحدة في هذا التاريخ، فإن كل واحد من البلدين سيستعيد حريته من أجل تحقيق وحدة العالم العربي». أما أنا فإنني لاحظت أن الحوار الجزائري الليبي وفقا لما أعيد إطلاقه خلال قمة عين أمناس كان ينص على مسألة هامة وأن التعاون الثنائي عرف منذ ذلك الحين تطورا معتبرا.

8. طلب ليبي بإرسال فرق جزائرية (أوت 1987)

طلبت ليبيا من الجزائر غداة احتلال منطقة «آوزو» من قبل قوى تشادية إرسال قوات إلى طرابلس لرفع الضغط عن الجيش الليبي وتمكينه من أن يركز جهوده على الجنوب في المعارك مع القوة التشادية.

وبحث المكتب السياسي المجتمع يوم 7 سبتمبر هذا الطل
نظر ثلاث وفقا لمصالحنا ووقع ذلك على العلاقات العربي
وانعكاساته على الصعيد الدولي.

- فبخصوص مصالحنا، فإن انتصار الأطروحة الليبية ع
آوزو يضفي عليها في نفس الوقت صلاحية بخصوص أطماع
112000 كيلومتر مربع من الأرض الجزائرية.

- وبخصوص العلاقات العربية الإفريقية، فإن الانحياز إل
بالإضافة إلى أنه انحياز عسكري، يعني توجيه ضربة قاصمة ل
العربي الإفريقي الذي عملت الجزائر وما تزال تعمل على تشيي

- أما في الجانب الدولي، فإن إرسال فرق عسكرية جزائرية إلى د
لا يمكن سوى أن يؤول كالتزام عسكري من جانب الجزائر بصورة مبا
غير مباشرة في مشروع ليبي يعتبر مشروعا توسعيا. غير أن سياستنا الخ
تقوم على رفض ضم الأراضي بالقوّة أيا كانت أصولها أو القائمون بها.
والأمر انتهى إذن برفض قاطع للطلب الليبي.

II-الصحراء الغربية

1-في مهمة لدى ميتران (11 فبراير 1986)

في العرض الذي قدمته أمام الرئيس الفرنسي في شكل حصيلة نقد
للعلاقات الجزائرية الفرنسية خلال السنوات الخمس من حكم اليس
في فرنسا، حرصتُ على أن أبرهن على التناقض ما بين تطور التعاو
الثنائي والتسوية المرضية لبعض المشاكل الإنسانية من جهة، والاختلافا
السياسية الجوهرية التي تميز المساعي الجهوية لكل من البلدين من جهة
أخرى بالرغم من التصريحات الرسمية الفرنسية بالانضمام إلى المبادئ

التي تسير الجزائر على هديها. كما أنني أبرزتُ أنّ فرنسا لم تقم مع الجزائر لا «علاقة أفضلية» كما أعلن عنها الرئيس ميتيران، ولا علاقات سياسية موثوق بها، وقدمتُ الدليل على ذلك بحديثي عن أربع مسائل متميزة في هذا الشأن:

- المفهوم الفرنسي لعلاقات «متوازنة» مع بلدان المغرب العربي.
- الشكوك التي زرعتها فرنسا حول طبيعة التزاماتها مع موريتانيا في مجال الدفاع وتغيرات استعداداتها في التكفل بهذه الالتزامات تبعا لهوية الخصم القوي لموريتانيا.
- بيع الأسلحة للمغرب.
- مسألة الصحراء الغربية حيث قارنت بين الموقف الحالي للحكومة الفرنسية والنوايا التي أعلن عنها الحزب الاشتراكي عندما كان في المعارضة، وذكّرت بأن «بيير موروا» الذي كان رئيسا للوزراء قد تعهد في زيارته للجزائر أن تتبنّى فرنسا موقف إفريقيا وذلك قبل أن تقبل منظمة الوحدة الإفريقية عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية وتصادق على اللائحة 104.

أ- في إجابته، قدم ميتران صورة عن مسالة «التوازن» في المغرب العربي مكتفيا بالقول إنّ الحديث بخصوص هذا الموضوع قد يكون ذا طابع «فلسفي».

ب- وبخصوص التزامات فرنسا في مجال المساعدة العسكرية لصالح موريتانيا، كان قاطعا حين أكد أن فرنسا ستتحرك عسكريا في حال وقوع تهديد ضد موريتانيا حتى وإن جاء هذا التهديد من المغرب. وأضاف أنه مستعد لكي يسجل هذا الالتزام في وثيقة مكتوبة. وأكد رئيس الدولة الفرنسي أنه سيتحرك عسكريا أيضا لصالح تونس إذا ما تطلب الأمر ذلك

قبل أن يطلعني على تقديره للموقف الذي تبنته الجزائر حين كانت تونس محل تهديد من جانب ليبيا.

ج - أما بخصوص بيع الأسلحة للمغرب، فقد أكّد لي الرئيس ميتران أنه رفض رفضا قاطعا الطلب المغربي للحصول على طائرات «ميراج 2000». وأوضح أنه قام بذلك بالرغم من المصلحة التجارية لصناعة الطيران الفرنسية وعلى الرغم من الالتزامات التي أعطاها الحسن الثاني بضمان تمويل العقد من طرف العربية السعودية.

د- وبشأن الصحراء الغربية أعاد الرئيس الفرنسي تأكيد مساندة الحق في تقرير المصير لشعب هذا الإقليم وموقفه لصالح إجراء استفتاء تحت رقابة دولية. وحاول من جهة أخرى تبرير عدم انضمام فرنسا إلى اللائحة 104 لمنظمة الوحدة الإفريقية باللجوء إلى الصيغة التالية : «لا تطلبوا مني أن أكون إفريقيا».

وفي ختام المحادثات التي دامت 90 دقيقة، أعلن لي ميتران أنه ينوي أن يرسل إلى الجزائر وزير علاقاته الخارجية لكي ينقل أجوبة أكثر تفصيلا عن النقاط التي أثرتُها.

وبالفعل، فقد استقبل رولان دوماس من طرف الشاذلي يوم 18 فبراير لكنه لم يأت بأي عنصر جديد يعتبر.

2. انتصار صحراوي في هاراري (12 مارس 1986)

في ندوة وزراء النقل والاتصالات الأفارقة المنعقدة في عاصمة زيمبابوي، رفض المشروع المغربي البري لإقامة طريق ما بين طنجة ولاغوس يمر عبر إقليم الصحراء الغربية. وقرّر المغرب عندئذ أن يتخلى عن عشرية الأمم المتحدة للنقل والاتصالات (1978-1988) بعد أن غاب

منظمة الوحدة الافريقية ولجنة تصفية الاستعمار للجمعية العامة للأمم المتحدة.

3. لقاءات مع فيلالي (مارس وجويلية 1986)

في إطار الاتصالات الثنائية غير الرسمية التي جرت بطلب من الجانب المغربي، قابلت زميلي فيلالي بباريس مرتين: يوم 31 مارس ويوم 12 جويلية.

خلاصة القول هي أن الهدف الأول والأخير الذي حدده المغرب لهذه الاتصالات يظل عقد قمة بين الشاذلي والحسن الثاني، ولهذا الغرض فإن مهمة فيلالي بدت محدودة. أما من حيث جوهر المشكلة فإنه اقترح الاتفاق على ثلاث مبادرات من أجل تحضير هذه القمة.

- «التقدم في تنفيذ اقتراح الملك بخصوص تشكيل جمعية مغاربية تأسيسية»

- «تهدئة الوضع»، وذلك يعني عدم قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية في صلب حركة بلدان عدم الانحياز خلال القمة الثامنة بهاراري.

- «استئناف العلاقات الديبلوماسية الجزائرية المغربية»

وفيما يتعلق بجدول أعمال القمة، اقترح فيلالي أن يكون موضوع الصحراء الغربية مجرد نقطة إضافية مسجلة إلى جانب العلاقات الثنائية ومسألة تشييد المغرب العربي.

ومن جهتي، أكدت أنه يصعب على الجزائر أن تتصور قمة ما إذا لم يتم الاتفاق مسبقا على الأساس الذي يقوم عليه هذا اللقاء: اقتراح الجزائر بتاريخ فبراير 1983 على تشكيل كيان صحراوي في الإطار المغاربي أو

الاقتراح الثاني بتاريخ نوفمبر 1984 حول وحدة الدول وذلك ما يه
وسطا بين أطروحة مغربية الصحراء الغربية كلية، أواستقلال
أواقتراحات مغربية جديدة»

وفي هذا السياق، ركزتُ على عقد قمة مماثلة بدون نتائج
قد يكون أمرا بلا فائدة ويؤدي إلى أشكال عديدة من الخيبة علو
المغرب العربي.

وتفادى فيلالي أمام تساؤلاتي كل مناقشة فيما يتعلّق بالجوهر
جوابه على التأكيد بأنّ «جلالته لن يجيء فارغ اليدين بطبيعة الح
وعلى هذا الأساس، وحرصا على تجاوز الجانب الإجرائي لاق
فيلالي، أبلغتُه رسالة شفوية من الرئيس الشاذلي إلى الحسن الثا
مضمونها فيما يلي: فبخصوص مسعى المبادرة الطيبة بين الأمم
ومنظمة الوحدة الإفريقية، يقدم المغرب الدليل على إرادته في
إعادة السلم إذا هو قبل بإحدى الصيغتين الممكنتين:

أ- إما الاضطلاع التام بالصحراء الغربية من جانب الأمم ا
ومنظمة الوحدة الإفريقية مع انسحاب الوحدات التابعة للإدارة و
المغربية قبل الشروع في الاستفتاء (وهي الصيغة المستوحاة من
الامم المتحدة بالنسبة لناميبيا)

ب - أو إنجاز اتفاق سياسي يتم التفاوض حوله بين المغرب
البوليزاريو، وهو اتفاق لن يكون الاستفتاء إلاّ تغطية قانونية له
الصيغة المأخوذة عن التجربة الجزائرية مع فرنسا).

وألححت على انسحاب الوحدات من ادارة وشرطة مبينا بأن
المغرب تصور مثل هذا الإجراء يعني رفضه للاستفتاء في الد
الغربية.

وأمام غياب موقف سريع من جانب فيلالي في الدخول في مناقشة جوهرية، افترقنا بعد موافقتنا على مبدإ عقد لقاء جديد في سبتمبر من أجل معرفة ردّ فعل الملك على رسالة الرئيس الشاذلي.

والغريب هو أن السفير المغربي الذي استقبلته يوم 17 جويلية ألح على عقد هذه القمة الثنائية الجزائرية المغربية «التي تتابعها الولايات المتحدة باهتمام بالغ».

4- اتصالات بين المغرب والبوليزاريو (مارس- أفريل 1986)

تطبيقا للائحة 40.50 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد الرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية الذي كان ممثلا من طرف وزير القوات المسلحة لبلاده والأمين العام للأمم المتحدة جلسة عمل مع مسؤولي وفدي المغرب وجبهة البوليزاريو في نطاق المساعي الطيبة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. وكانت الغاية من هذه الجلسة هي تنفيذ مخطط السلم الذي صادقت عليه منظمة الوحدة الإفريقية وبلدان عدم الانحياز والأمم المتحدة في سبيل استكمال تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.

انعقد هذان الاتصالان الاستهلاليان في نيويورك من 9 إلى 14 مارس 1986. بحضور كل من الجزائر وموريتانيا بصفة ملاحظين. وهكذا، تسنى لي أن أطلع على أدنى تفاصيل هذين الاجتماعين من قبل سفيرنا حسين جودي. ويمكن استخلاص ما يلي من تلك المباحثات:

- نظرا لرفض المغرب إجراء مفاوضات مباشرة، قبل القادة الصحراويون صيغة مفاوضات غير مباشرة بطلب من الرئيس ضيوف. لقد

كانت هناك فائدة تكتيكية أكيدة تدفع إلى هذا التنازل لسببين اثنين أحدهما في تجنيب البوليزاريو من أن يظهر بصورة من يعرقل الانطلاق هذه المساعي الطيبة ويتمثل ثانيهما في أنه يحدد موقفه بخصوص المشكل.

– أما من حيث المضمون، فإنه في غياب حل يتم التفاوض حوله، هناك من بديل آخر للبوليزاريو سوى التكفل بإقليم الصحراء الغربية جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. وذلك ما يقتضي الانسحاب المسبق لوحدات الإدارة المغربية وتنظيم استفتاء تحت المسؤولية الحصرية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

– وبالنسبة للمغرب، فإنّ موقفه يتلخص في ثلاثة «لاءات» أدهشت الذين كانوا وراء المساعي الطيبة أنفسهم: لا لمفاوضات مباشرة، لا لانسحاب قوات الادارة، لا للمسؤولية الحصرية للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في تنظيم الاستفتاء.

إنّ موقف البوليساريو لا يمكن أن يكون محل انتقاد لأنه موقف صائب ذلك أنه يطالب بالضبط ما كان المغرب يطلبه من إسبانيا في عام 1974. وفيما يتعلق بالمغرب، فإنه صار من البديهي أكثر فأكثر أنه لم يقبل بالمساعي الطيبة إلا لكسب الوقت من أجل التخلص من عزلته الديبلوماسية والتمويه أمام المجموعة الدولية باستخدام ذريعة المساعي الطيبة طمعا في نيل المساندة التي حظيت بها القضية الصحراوية أو التأثير على السمعة الواسعة التي اكتسبتها.

والحقيقة هي أن هذا التصلب المغربي يضفي مظهر الوساطة على المساعي الطيبة، وذلك ما يتطلب حلولا وسطى تبعد بذلك المسعى من هدفه الأوّل. وعليه، فإن جميع جهودنا ترمي إلى ربط المساعي الطيبة

بمخطط السلم الإفريقي والدولي الذي هو موضوع حديثي مع الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس عبدو ضيوف بمناسبة الدورة الطارئة للجمعية العامة حول الوضع الاقتصادي لإفريقيا في شهر ماي بنيويورك ومع الامين العام لمنظمة الامم المتحدة ووزير خارجية السنغال بمناسبة ندوة الأمم المتحدة حول العقوبات ضد إفريقيا الجنوبية في شهر جوان بباريس.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن عملية المساعي الطيبة محكوم عليها بالفشل. وذلك ما يفسر أن الطرفين اللذين كانا وراءها قد ألغيا السلسلة الثالثة من المباحثات المبرمجة ليوم 24 جوان. وبديلا عن ذلك، فهما يفكران في إرسال ممثلين إلى الملك الحسن الثاني وإلى الرئيس محمد عبد العزيز لبحث فرص أخيرة يمكن استثمارها.

5. الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي بإفريقيا (25-28 مارس 1986)

انتهزت فرصة هذا الاجتماع لكي أضبط الأمور حول الصحراء الغربية مع الامين العام ومع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك مع رئيس الجمعية العامة الذي كان في تلك السنة هو خايمي ديبينتس، رجل الدولة الإسباني المتمسك بفكرة التعبير الحر عن إرادة الشعب الصحراوي.

قلتُ لبيراز ديكويلار وعبدو ضيوف : يبدو أن سير المساعي الطيبة انطلق من منطق المغرب، وأنّ المسائل المطروحة على الجانب المغربي توفيقية للغاية. وألححتُ على عنصرين اثنين :

- كيف للاستفتاء أن يكون ممكنا إذا ما واصل المغرب رفض المفاوضات المباشرة وامتنع عن سحب 200000 جندي من إدارته وشرطته ؟

- ليس هناك إلاّ طريقان ممكنان لحل عادل ودائم وهما: إما طريق الاتفاق السياسي النابع من مفاوضات أو توفير الظروف القصوى من أجل استفتاء لا جدال فيه.

غير أنّ إجابات الملك الأخيرة وضعت المساعي الطيبة في مأزق.

6. القمة 22 لمنظمة الوحدة الأفريقية

(27-30 جويلية 1986)

لما تعذر على الرئيس الشاذلي أن يسافر على إثر العملية الجراحية التي أجريت له، كلّفني بأن أمثّله في هذه الندوة.

وفي تقريره عن النشاط العام استعرض الرئيس عبدو ضيوف الذي انتهت مهمته في نطاق المساعي الطيبة المشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة. غير أنّ محمد عبد العزيز لم يفته في أعقاب ذلك أن يقدم عرضا نقديا لمحتوى المساعي الطيبة، ويدين تصلب المغرب واصفا إياه بأنه سبب المأزق الذي تتخبط فيه تلك المساعي.

وكان للإعلان عن اللقاء بين الحسن الثاني وشمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقع كبير في أوساط منظمة الوحدة الإفريقية بسبب علاقته بالوضع في شمال غرب إفريقيا. وقد كلف الرئيس مبارك مستشاره السياسي أسامة الباز بتبليغ المعلومات التالية للوفد الجزائري.

- دار موضوع هذا اللقاء أساسا حول النزاع في الصحراء الغربية وليس حول أزمة الشرق الأوسط.

- إنّ ملك المغرب حين استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي إنما كان يسعى إلى أمرين اثنين وهما : دفع العقيد القدافي إلى اتخاذ مبادرة بقطع

علاقة الوحدة معه، وضمان تأييد اللّوبي الصهيوني في الولايات المتّحدة للحصول على طائرات حربية من نوع ف 16.

- بقي 11 ضابطا إسرائيليا في المغرب بعد ذهاب شمعون بيريز وذلك في نطاق مهمة مرتبطة بالنزاع في الصحراء الغربية.

7. قمة بلدان عدم الانحياز (1-6 سبتمبر 1986)

تمثل نشاط الجزائر في العمل على ربط حركة عدم الانحياز بموقف منظمة الوحدة الإفريقية وذلك من سبتمبر 1985 (قمة لوانده) إلى سبتمبر 1986 (قمة هاراري) مرورا بنيودلهي في أفريل الماضي. وقد تم بلوغ هذا الهدف ذلك لأنّ الهيئة العليا للحركة، أي ندوة رؤساء الدول، اكدت بدورها تمسّكها بمخطط السلم لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وهو ما أعطى إجماعا على المستوى العالمي.

لم يجر في الحقيقة نقاش حول مسالة الصحراء الغربية. وقد تضمن مشروع زمبابوي النص الذي تمت المصادقة عليه في لوانده وفقا لما تمّت صياغته في نيودلهي (أفريل 1986) مع إدخال العنصر الجديد المتمثل في المساعي الطيبة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

8. الدورة 41 للجمعية العامة للأمم المتحدة (1- 20 أكتوبر 1986)

اعترف الأمين العام للأمم المتحدة خلال نقاشي معه أنه لا يوجد حل ممكن خارج نطاق الصيغتين اللتين طرحتُهما، أي (اتفاق بين المغرب والبوليساريو يؤكد فكرة الاستفتاء أو التكفل بالإقليم الصحراوي من جانب كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية) واكد لي أنه سيقابل

الرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية من جديد وكذلك ممثلي المغاربة والصحراويين قبل تحديد أفضل طريقة لاستئناف عملية المساعي الطيبة.

وفي يوم 17 أكتوبر أعلن المغرب رسميا في نيويورك أنه لن يشارك في مناقشات اللجنة الرابعة حول الصحراء الغربية، وقام في الوقت نفسه بنشاط حثيث في القاعة حيث تنعقد جلسات اللجنة. وهذه المناورات المبيتة ترمي إلى إطالة عملية المساعي الطيبة إلى ما لا نهاية له بغاية استثمارها في أمور لا علاقة لها البتة بالبحث عن السلم.

9. مبادرة جديدة من الملك لعقد لقاء قمة (أكتوبر 1986)

كلف الحسن الثاني «إدريس السلاوي»، ممثله الدائم في الأمم المتحدة بتبليغ الشاذلي عن طريق عبد القادر شندرلي السفير السابق للجزائر المقيم بجنيف الرسالة التالية:«كلفني ملك المغرب بان أنقل إلى الرئيس الشاذلي تحياته الأخوية وكلّفني بان أطلعه أيضا بأنّه يتمنى بحرارة أن يستأنف حوارا معه انقطع منذ مدة طويلة. يرى جلالته ان الوقت مناسب من أجل بحث المسائل الثنائية من جديد، وكذلك المشاكل الجهوية. ويتمنى الملك العمل على تفادي انزلاق الوضع الحالي، ويرى انه قادر على المساهمة في حل الصعوبات الحالية من خلال مقاربة جديدة سيعمل على عرضها شخصيا على الرئيس الشاذلي. وبهذه الروح، يقترح جلالته بان يستقبل في أقرب الآجال، معالي السيد أحمد طالب الإبراهيمي، في نطاق زيارة سرية بغاية تحضير القمة التي يقترح عقدها في أجل مناسب. وفي حال ما إذا لم يستطع السيد طالب الإبراهيمي أن يسافر فإنّ الملك يمكنه أن يرسل ممثله من أجل مقابلة الرئيس لنفس الغرض وذلك في مكان يتم

الاتفاق عليه من الطرفين معا. واكد الملك انشغاله إزاء صعوبات الوضع الذي قد يتغيّر في أجل قريب في الجانب الشرقي من المغرب العربي.»

عندما سلمني «شندرلي» هذه الرسالة، قدمتُ للرئيس الشاذلي الملاحظات التالية:

- جاءت المبادرة المغربية من أجل إعادة الإتصال بعد مقابلتي الأخيرة بباريس مع عبد اللطيف فيلالي يوم 12 جويلية 1986. وهي المقابلة التي لاحظت خلالها أنه لم يكلف إلا بتحديد تاريخ ومكان قمة جزائرية مغربية. وقلتُ إنّ مثل هذا اللقاء لا يمكن تصوره إلا كتتويج لعملية أولية جوهرية تتركز حول ضبط صورة أولى لحل سلمي للمشكل الرئيسي المتمثل في الصحراء الغربية.

- وجاء هذا اللقاء أيضا بعد المقابلة بين الحس الثاني وشمعون بيريز في «إفران» وذلك ما يجعل الحوار المباشر بين الجزائر والمغرب أكثر حساسية بالنظر إلى الرأي العام الجزائري والعربي عموما، وكذلك بالنظر إلى بعض الحكومات العربية والإفريقية.

- جاءت هذه المبادرة بعد المصادقة على اللائحة 16/41 للامم المتحدة التي تزيد من عزلة المغرب على الصعيد الديبلوماسي وتحدد تطورا جديدا لعملية المساعي الطيبة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكل ذلك كفيل بأن يقلق هذا البلد ويحد من هامش مناوراته.

- وأما بخصوص جوهر الرسالة الذي يظل مسألة لقاء قمة جزائري مغربي علاوة على طلب استئناف العلاقات الديبلوماسية، فإنّ هناك فكرتين جديدتين تظهران بوضوح في هذا السياق:

- ملك المغرب يقبل بأن يتم تحضير هذا اللقاء بصورة حثيثة من حيث الجوهر مع إمكانية أن يكون هو وراء ذلك بنفسه مع ممثل للرئيس

الجزائري : وهكذا سيكون الملك متفقًا مع الموقف الجزائر
الحوار السياسي بين البلدين يجب أن يكون هدفه حلّ مشكل
الغربية، وبان لقاءات القمة لا يمكن ارتجالها حتى لا تفق
الجوهرية وتتحول إلى مصدر حرمان إضافي بالنسبة لشعو
العربي».

- يبدي الملك « انشغاله فيما يتعلق بالصعوبات الممكنة التي
الوضع الذي قد يسود في أجل قريب في الجزء الشرقي من المغرب

- هذه المرجعية الجديدة تمدد الحوار الذي يرغب الملك في
جديد بين بلده وبلدنا وتونس.

- هناك قراءتان ممكنتان يمكن تصورهما على الرغم من انه ي
الصعب النفاذ إلى البواعث التي تقوم عليها رسالة الملك.

- يمكن لهذه المبادرة فقط أن تجسد إصرار الإرادة المغربي
الحصول على لقاء قمة يكون غاية في حد ذاته. وسيكون بلوغ هذا ال
مفيدا للملك خاصة وان مثل هذا اللقاء سيساعده على تبديد ما أحدثه
بشمعون بيريز من عدم ارتياح في الرأي العام المغربي. أما على الص
الدولي فإنّه سيعيد السلطة المعنوية للملك على مستوى العالم العربي
يجعله في الصورة التي يريد أن يعطيها لنفسه في العالم، أي، إنه رجل حوا

- وهناك قراءة أخرى توحي بأن الملك يكون قد أدرك خطورة المأز
الحالي وأنه لا ينتظر أية نتيجة لعملية المساعي الطيبة. وفي هذه الظروف
يكون قد برهن عن انشغال حديث العهد حيال غياب كل أفق آخر باستثناء
الإبقاء على الأمر الواقع.

وهاتان القراءتان أعلاه، يمكن أن تتضمنا جزءا من الحقيقة: لكن
يبقى أنّ هذه الرسالة سُلمت إلى «شندرلي» وكأن لا أحد يعرفها سوى الملك

والسلاوي، هذا الذي سارع إلى عرضها على ديالو، المستشار القريب من الأمين العام للأمم المتحدة الذي نقلها بدوره إلى سفيرنا بنيويورك.

10. الأمين العام للأمم المتحدة في الجزائر (2 فبراير 1987)

عرض علي ديكويلار مخططه في ثلاث مراحل في نطاق مواصلة المساعي الطيبة المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

- سلسلة جديدة من المشاورات لترسيم المخطط.
- اجتماع في نيويورك للممثلين المغاربة والصحراويين
- إرسال بعثة تقنية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية إلى الصحراء الغربية لتقييم الحاجات في مجال تنظيم الاستفتاء.
- وإذ عرض تصوره لهذه العملية عرضًا مفصلا، قدم الأمين العام مفهومه كما يلي:

- أن يكون انسحاب القوات المغربية انسحابا جوهريا، أما الفيلق المحدود الأفراد الذي يبقى علي الأرض فيجب أن يكون محصورا في مكان معين وأن يكون تحت رقابة قوات الأمم المتحدة.

- ويتم استبدال الإدارة المغربية المنسحبة بإدارة للأمم المتحدة تساعدها «قوة خاصة» تكون إدارية عسكرية طيلة مدة الاستفتاء.

- أن يتم تحديد المنتخبين على أساس الإحصاء الإسباني لعام 1974 الذي تمت مراجعته وفقا لنسبة النمو الديموغرافي الذي يحدده مختصون في الديموغرافيا ذوو شهرة دولية. أما اللاجئون الصحراويون الذين يشاركون في العملية فهم أولئك الذين أحصتهم المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

- جددت في ردي عليه مساندة الجزائر لعملية المساء
وأعربت عن شكوكي بشأن قبول المغرب لاستفتاء صادق وعادل.
آخر، أليس بناء جدار سادس دليلا على إرادة المغرب في تفض
العسكري؟

- وختم بيريز ديكويلار عرضه بقوله: «أنا ضامن لمصداق
المتحدة ولن أسمح لنفسي أبدا بدفعها إلى خوض عملية لا تكون نز
في المائة».

11. اجتماع المكتب السياسي يوم 5 فبراير 1987

أخبرت المكتب السياسي بأنّ المغرب ينتظر بإلحاح عقد قم
بين الشاذلي والحسن الثاني. فلقد نجح في تجنيد عدد من البلدان ل
هذه الفكرة. جرت معي شخصيا تدخلات من أجل وساطة في هذا ا
عن طريق نائب الرئيس بوش، ورئيس الوزراء جاك شيراك والملك
والرؤساء ساسو نجيسو وموسى طراوري وسيني كونتشي وزميلي التو
الهادي مبروك. أكدوا جميعا أن لقاء القمة هذا بين الجزائر والمغرب
شأنه أن يفك العقدة.

وحيال هذا المسعى، قدمت الجزائر حجتين اثنتين:

- حجة الوقت المناسب: كيف يستطيع الشاذلي مقابلة الحسن الثا
بعد المقابلة التي تمت بين الحسن الثاني وشمعون بيريز؟

- وهناك حجة جوهرية: هل للملك اقتراح بتسوية جدية جديرة بأ
ينعقد لقاء قمة من أجلها؟

ومن جهة أخرى، هناك اعتبارات ذات طابع انتخابي تبدو أنها تقرب
بين بوش وشيراك رغبة منهما في الاضطلاع بدور شخصي في تسوية نزاع

الصحراء الغربية. ذلكم هو المعنى الكامن وراء اتصالاتهما المستمرة، وخاصة، معنى الرسالة الأخيرة التي وجهها بوش إلى شيراك حول إمكانية العمل قبل الحملة التحضيرية للرئاسيات. أخبرني سفير الولايات المتحدة بالجزائر أن نائب الرئيس بوش يتمنى أن يعرف موقف الجزائر حيال زيارة يقوم بها في المنطقة من أجل المساعدة في إيجاد حل على أساس الوثيقة الجزائرية التي يعتبرها بوش كمنطلق للتفاوض».

12. الدورة 45 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (26-28 فبراير 1987)

قبل وصولي إلى أديس أبابا، طُرحت مشكلة رئاسة هذه الدورة التي تعود إلى المنطقة الفرعية لشمال إفريقيا وفقا لخيار بين مصر والجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية بدعم من ليبيا بقصد إثارة مشكلة إجرائية ذات مغزى سياسي وتحويل أنظار المجلس عن بحث قضية تشاد التي بدت أنها النقطة المسيطرة على هذه الدورة. أقنعت مسؤولي البوليزاريو بالتنازل عن دور إفريقيا الشمالية لصالح بلد من جنوب إفريقيا لكي يبدو هذا الأمر عامل وحدة إفريقية. وقد انتخبت بوتسوانا بارتياح من جانب الجميع.

وخلال اتصالاتي قدمت أكبر قدر من المعلومات عن الأبعاد الديبلوماسية والعسكرية لنزاع الصحراء الغربية مبرزا تناقض الموقف المغربي حيال البحث عن السلم ضمن نطاق المساعي الطيبة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وإصراره على الأخذ بالخيار العسكري من خلال بناء جدار عازل سادس.

13. زيارة الملك فهد للجزائر

(11-12 مارس 1987)

كانت المساعي السعودية منذ بداية النزاع حول الصحراء الغربية لصالح الأطروحات المغربية لأسباب مرتبطة بتعاطف مع المغرب. واتخذت المساندة السعودية عدة أشكال :

- دعم مالي ومادي (بترول)
- دعم ديبلوماسي في المحافل الدولية ولدى بلدان الخليج.
- دعم عسكري حيث يجري الحديث عن تكفل السعودية بمطاردات ومقنبلات ف16 يرغب المغرب في الحصول عليها..

قام الملك فهد في بداية عهدته بمبادرة «وساطة» ترمي إلى عقد قمة جزائرية مغربية في قصر سعودي بأوروبا. وهذه الوساطة ذات المضمون المُبهم تنطلق من «جعل النزاع» نزاعا ثنائيا» بين الجزائر والمغرب ولا تعيد النظر في أطروحة «مغربية» الصحراء الغربية.

جاءت زيارة الملك فهد للجزائر في ظرف مشجع لتعميق الحوار حول طرق ووسائل لوضع حد لنزاع الصحراء الغربية وحول الدور الذي يمكن أن تضطلع به العربية السعودية. وقدّم الرئيس الشاذلي الحجج التالية لإقناع الملك فهد بالقيام بمثل هذا الدور.

- نشاط متعدد الأبعاد تقوم به الجزائر في العالم العربي من أجل انعقاد القمة 13 بالرياض، والتصالح بين اللبنانيين ووقف حرب المخيمات في لبنان.

- تطورات الحرب العراقية الايرانية وإدراك البلدان العربية الخليجية لمقدرة الجزائر في احتواء التجاوزات المحتملة لهذه الحرب من جهة، ووضوح موقفها الجوهري من جهة أخرى من شروط حل عادل ونهائي للصراع.

- الانعكاسات السياسية لاستقبال شمعون بيريز بإيفران وتطورات العلاقات المغربية الإسرائيلية الناجمة عن هذه الزيارة بما في ذلك المجال العسكري ومصالح الاستخبارات.

- تطور عملية المساعي الطيبة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية حيث أنّ الوقت، حسب ديكويلار، قد حان للقيام باقتراحات ملموسة بخصوص انسحاب وحدات الإدارة المغربية من أجل تنظيم استفتاء.

يجب أن يتلخص الدور الايجابي للعربية السعودية حسب الرئيس الشاذلي في تغيير موقفها حسب الصيغ التالية:

- الإحجام عن تقديم قضية الصحراء الغربية كنزاع جزائري مغربي.

- إقناع المغرب بالامتناع عن الخيار العسكري الذي شجعته العربية السعودية إلى حد الآن بالدعم المالي.

- التعبير عن مساندة صريحة لعملية المساعي الطيبة.

- الابتعاد عن الموقف المغربي (الذي يرفض المشاركة في اجتماعات التعاون العربي الإفريقي) وذلك بقبول مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية ضمن الطرف الإفريقي.

14. مهمة لدى الملك فهد في ماربيلا

(13 أفريل 1987)

تنطوي هذه المهمة على ثلاثة أهداف:

- دعوة الملك للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني.

- لفت نظره إلى خطورة الوضع في الحدود المغربية الموريتانية بسبب بناء جدار سادس من طرف القوات المغربية.

13. زيارة الملك فهد للجزائر
(11-12 مارس 1987)

كانت المساعي السعودية منذ بداية النزاع حول الصحراء الغربية لصالح الأطروحات المغربية لأسباب مرتبطة بتعاطف مع المغرب. واتخذت المساندة السعودية عدة أشكال :

- دعم مالي ومادي (بترول)
- دعم ديبلوماسي في المحافل الدولية ولدى بلدان الخليج.
- دعم عسكري حيث يجري الحديث عن تكفل السعودية بمطاردات ومقنبلات ف16 يرغب المغرب في الحصول عليها،.

قام الملك فهد في بداية عهدته بمبادرة «وساطة» ترمي إلى عقد قمة جزائرية مغربية في قصر سعودي بأوروبا. وهذه الوساطة ذات المضمون المُبهم تنطلق من «جعل النزاع» نزاعا ثنائيا» بين الجزائر والمغرب ولا تعيد النظر في أطروحة «مغربية» الصحراء الغربية.

جاءت زيارة الملك فهد للجزائر في ظرف مشجع لتعميق الحوار حول طرق ووسائل لوضع حد لنزاع الصحراء الغربية وحول الدور الذي يمكن أن تضطلع به العربية السعودية. وقدّم الرئيس الشاذلي الحجج التالية لإقناع الملك فهد بالقيام بمثل هذا الدور.

- نشاط متعدد الأبعاد تقوم به الجزائر في العالم العربي من أجل انعقاد القمة 13 بالرياض، والتصالح بين اللبنانيين ووقف حرب المخيمات في لبنان.

- تطورات الحرب العراقية الايرانية وإدراك البلدان العربية الخليجية لمقدرة الجزائر في احتواء التجاوزات المحتملة لهذه الحرب من جهة، ووضوح موقفها الجوهري من جهة أخرى من شروط حل عادل ونهائي للصراع.

- الانعكاسات السياسية لاستقبال شمعون بيريز بإيفران وتطورات العلاقات المغربية الإسرائيلية الناجمة عن هذه الزيارة بما في ذلك المجال العسكري ومصالح الاستخبارات.

- تطور عملية المساعي الطيبة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية حيث أنّ الوقت، حسب ديكويلار، قد حان للقيام باقتراحات ملموسة بخصوص انسحاب وحدات الإدارة المغربية من أجل تنظيم استفتاء.

يجب أن يتلخص الدور الايجابي للعربية السعودية حسب الرئيس الشاذلي في تغيير موقفها حسب الصيغ التالية:

- الإحجام عن تقديم قضية الصحراء الغربية كنزاع جزائري مغربي.

- إقناع المغرب بالامتناع عن الخيار العسكري الذي شجعته العربية السعودية إلى حد الآن بالدعم المالي.

- التعبير عن مساندة صريحة لعملية المساعي الطيبة.

- الابتعاد عن الموقف المغربي (الذي يرفض المشاركة في اجتماعات التعاون العربي الإفريقي) وذلك بقبول مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية ضمن الطرف الإفريقي.

14. مهمة لدى الملك فهد في ماربيلا (13 أفريل 1987)

تنطوي هذه المهمة على ثلاثة أهداف:

- دعوة الملك للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني.

- لفت نظره إلى خطورة الوضع في الحدود المغربية الموريتانية بسبب بناء جدار سادس من طرف القوات المغربية.

– تقدير مشاعر الرئيس الشاذلي للملك بخصوص انعقاد قمة ثلاثية تضم الجزائر والمغرب بمشاركة السعودية.

ومنذ البداية، حرص الملك فهد على الحديث عن منظمة الأوبيب كأنما يريد التركيز على هذه الرسالة التي ما انفك يحملها، أي إنه المسؤول الوحيد من الآن فصاعدا عن سياسة المملكة في مجال البترول وأن الالتزامات التي اتخذها حيال الجزائر سيفي بها. وقدم لي أيضا العديد من التفاصيل حول عزل زكي يماني، وزير البترول السابق. وفي هذا الصدد، أطلعني على عدم رضاه عن هذا التقليد السيء بعقد اجتماعات الأوبيب في العواصم الأوربية، مما يغذي كل ما هو مثير على حساب العمل السري الجاد. اقترحت عليه عندئذ أن تنعقد اجتماعات الأوبيب في الدول الأعضاء.

وفي الجانب الثاني من مهمتي، أخبرت الملك بأنّ فكرة قمة ثلاثية هي فكرة مقبولة مبدئيا من جانب الجزائر كلما كان المحيط السياسي صافيا ومضمونا لصالحها. ولهذا الغرض، فإن القمة التي يمكن تصور عقدها يجب أن تكون مسبوقة، من جهة، ببادرة نية طيبة من جانب الملك الحسن يمكن أن تتجسد بالتوقف عن بناء جدار سادس في الصحراء الغربية، ومن جهة أخرى، بفتح مفاوضات «حتى وإن كانت سرية» بين المغرب والبوليساريو حول ظروف وقف إطلاق النار مما يمثل مرحلة في عملية السلام، مثلما يتصور ذلك العاهل السعودي. وفي هذا السياق، عرضت انشغال موريتانيا الكبير الذي عبر عنه الرئيس معاوية ولد الطايع، فضمن لي الملك فهد بأنه سيتحرك لدى الملك الحسن الثاني بخصوص هذه القضية، لكنه يتمنى، في سبيل تدعيم مسعاه، أن يكلمه الرئيس الموريتاني هاتفيا على وجه السرعة.

وحول اللقاء بين ممثلين عن المغرب والصحراويين، أبدى الملك فهد قبوله لهذه الفكرة والتزم باستقبالهم في العربية السعودية تحت

غطاء أداء العمرة لكي يسمع إليهم وينصحهم. ثم تفتح مفاوضات بعدها بحضور مسؤول سام سعودي. وفي هذا الإطار، يرجو الملك فهد من الرئيس الشاذلي مشاركة جزائرية في هذا اللقاء. ورددت على ذلك بأن اقترحت إدراج موريتانيا كملاحظ بنفس مستوى الجزائر على غرار ما يجري به العمل في الأمم المتحدة.

وأخيرا، لامس الملك فهد لبّ المشكلة موحيا بذلك أنه ينتظر من الجزائر أن تمارس تأثيرها على البوليساريو لدفعه إلى تليين موقفه المتصلب بخصوص التمثيل الدبلوماسي للكيان الصحراوي المقبل. وعليه، فإنّ هذه الفكرة تعيد إلى الأذهان صيغة تأسيس هيئة تنفيذية وتشريعية، وهي صيغة سبق أن سبر غورها الملك الحسن الثاني لدى وزير خارجية تونس، الهادي مبروك.

ويستخلص من كل ذلك أنّ الملك فهد يولي أهمية قصوى لنجاح مبادرته. أما عن استعداده لقبول المخطط الذي تقدمت به الجزائر في فبراير 1985 كقاعدة لعقد قمة ثلاثية فهو نابع من نفس الاعتبار.

ولكن، للأسف، لم يتم تلبية أي واحد من الاقتراحين الجزائريين. وبخصوص الجدار السادس، أعلن الملك الحسن الثاني شخصيا استكمال هذا الجدار العازل يوم 16 أفريل، حتى وإن لم يكن ذلك مطابقا للحقيقة. أما عن اللقاء الأولي بين المغرب والصحراويين، فإن مبعوث الملك فهد الخاص، «علي بن مسلم»، جاء لكي يعلن أنّ الملك فهد يرى بعد إعمال الفكر أنه من الضروري التعجيل بعقد قمة ثلاثية دون ربطها مسبقا بمحادثات مغربية صحراوية.

شعرت أن عملية لقاء القمة الثلاثية منسقة تنسيقا دقيقا بين العاهلين المغربي والسعودي، خاصة وأنّ اطلاع الملك فهد على القضية الصحراوية بجميع تفاصيلها فاجأني غاية المفاجأة في ماربيلا.

15. زيارة الرئيس الشاذلي لموريتانيا (26 أفريل 1987)

تعبر هذه الزيارة بالنسبة لنا عن اهتمامنا بكل ما يمس استقرار التي تعتبر مقوما أساسيا في جميع التوازنات السياسية والاستراتـ المنطقة.

ويتجسد الأمر الواقع الحالي بحياد كلي من جانب موريتانيا في الصحراء الغربية وبإرادة في البقاء على مسافة وسطى بين ا والمغرب على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والاستفادة من معا، غير أن المعلومات المتوافرة لدينا تكشف عن سيناريو يرمـ إعادة «مناورة 1975» وذلك بإرغام موريتانيا، بصيغة أو بأخرى، (ا السادس على سبيل المثال)، على عقد تحالف جديد مع المغرب. وقد من الواضح أكثر فأكثر أن المغرب لا يقبل بحياد هذا البلد الجار كانت «العقدة الموريتانية» تظل حية في ذاكرة المغرب الكبير، فإن ذا يمنع من أنه في عدم إدراج موريتانيا ضمن مجاله الإقليمي، يظل الم متمسكا على الأقل بإدراجها في حركيتها الاستراتيجية.

16. القمة الثلاثية (4 ماي 1987)

إزاء تطمينات الملك فهد، وحتى لا تتحمّل الجزائر مسؤولية فرض حل سياسي، وافق المكتب السياسي في اجتماعه يوم 8 أفريل على حضو الرئيس الشاذلي، على الرغم من العرض الذي قدّمتُه عن الانعكاسا السلبية على نشاطنا الديبلوماسي في حال عقد قمة مماثلة.

تم اللقاء بين قادة الدول الثلاث يوم 4 ماي في قرية العقيد لطفي عند الحدود الجزائرية المغربية. وجرى على ثلاث مراحل :

- اجتماع قصير استهلالي حضره أعضاء الوفود جزئيا. وكنت أنا فقط بجانب الرئيس الشاذلي.

- محادثات على انفراد بين الرئيس الشاذلي والملك فهد. ثم مع الحسن الثاني.

- لقاء نهائي بين قادة الدول الثلاث دعي إليه وزراء الخارجية لمدة قصيرة لتلقي التوجيهات من أجل صياغة بيان مشترك.

وخلال اللقاء الانفرادي بين الشاذلي وفهد، حاول هذا الأخير تركيز الحديث على وقف إطلاق النار وإعادة العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والمغرب. غير أن الشاذلي أوضح أنّ هناك ثلاث نقاط في محلّها فقط من وجهة نظر الجزائر:

- هل للملك الحسن الثاني جواب على اقتراحي الجزائر لعامي 1983 و1985؟

- وفي غياب مثل هذا الجواب، هل لديه اقتراحات جديدة؟

- تسوية المسألة الانسانية للأسرى الجزائريين في المغرب، والمغاربة في الجزائر.

أما الجلسة النهائية لقادة الدول الثلاث فقد رفعت على وجه السرعة بسبب استحالة تركيز المداولات على الحل السياسي (دامت 23 دقيقة).

ويظهر بكل جلاء من هذه القمة أن الحسن الثاني لم يبد ناضجا لتقبل مثل هذا الحل السياسي:

- فهو بين أطروحة مغربية الصحراء الغربية وحل وسط، يفضل الأطروحة المغربية دائما.

- بين الخيار العسكري والتسوية السياسية، يعطي دائما الأفضلية للخيار العسكري.

- يتجاهل الواقع الوطني والدولي الصحراوي، ويتعنت في أن يضع في المقدمة أطروحة النزاع الجزائري المغربي.

لم يتوان المغرب عن استغلال هذه القمة على أصعدة ثلاثة : داخلية (اجتماع الأحزاب)، وخارجية وذلك بالتقليل من المساعي الطيبة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وإعلامية من خلال نشر أطروحاته. كما قام بحملة تضليل لتشويه الموقف الجزائري زاعمًا :

- بحضور القمة تكون الجزائر قد اعترفت أمام دولة ثالثة بأنّ نزاع الصحراء الغربية ليس إلاّ نزاعا جزائريا مغربيا.

- تتخلّى الجزائر عن فكرة تقرير المصير للشعب الصحراوي لكي تنضم إلى مبدإ الاستقلال الذاتي.

- الأزمة البترولية تكون قد أخضعت الجزائر: فهي لا تستطيع أن تموّل البوليساريو.

- المعتدلون يكونون قد انتصروا على الراديكاليين في صلب جبهة التحرير الوطني.

ومن الجانب الجزائري، أعطى الرئيس الشاذلي تعليمات بعدم ترك الميدان فارغا أمام التأويلات من كل نوع. من هنا جاء تعليق وكالة الانباء الجزائرية الذي نشر في مساء اليوم نفسه، والذي يعيد وضع لقاء القمة في سياقه، ويؤكد المواقف الثابتة للجزائر، وأعطيت إشارات لوسائل إعلام أجنبية، ونقلت سفاراتنا في مجموعها معلومات مفصلة عن لقاء القمة وتعليمات أخرى من أجل القيام بحملات شرح.

أطلع سفراء البلدان الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن لكي على التحليل الجزائري بخصوص فشل القمة. وأرسلت رسائل خاصة من قبل الرئيس الشاذلي إلى رؤساء الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية

وموريتانيا وتونس وليبيا ونيجيريا ومالي والكونغو بوصفه هو الرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية والامين العام للأمم المتحدة.

وخلال لقاء مع علي بن مسلم يوم 15 جويلية، سألت المستشار الخاص للملك فهد عن «انزلاق» القمة الثلاثية لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية إلى ثنائية جزائرية مغربية بالرغم من تطمينات العاهل السعودي بخصوص نضج الحسن الثاني وقبوله باقتراحات الجزائر لعام 1983 وعام 1985 كقاعدة عمل للقمة. زعم أن الفائدة من هذه القمة تمثلت في إذابة الجليد عن سطح المحيط ودفعت بالملك فهد إلى أن ينشط ضمن 3 محاور:

- لقاء بين الملك الحسن الثاني ومسؤولين صحراويين سامين

- المصادقة من جانب المغرب على المعاهدة التي تنص على ترسيم الحدود مع الجزائر.

- «نافذة» للجزائر على المحيط الأطلسي في الصحراء الغربية.

إذا كانت المسألة الأولى ثمرة لمجهوداتنا، فإن الجزائر تعتبر فيما يخص المسألة الثانية أن الملف أغلق نهائيا. وأما بخصوص المسألة الثالثة، فإنني أكدتُ أنه لم تكن للجزائر أطماع من هذا النوع أبدا.

أما الحسن الثاني فقد أرسل وزير خارجيته فيلالي يوم 25 ماي إلى الرئيس الشاذلي لكي يطرح عليه فكرة إنشاء لجنتين يترأسهما وزيرا الخارجية والداخلية لكلا البلدين من أجل القيام بتسوية المشاكل العالقة. ذكرته بأن الرئيس الشاذلي رأى أن السياق لم يكن ملائما لإنشاء هيئات ذات طابع جامد. وأبرزت له ميل الجزائر إلى مباحثات ذات طبيعة استقصائية تطرح خلالها جميع المشاكل العالقة في المنطقة، وكذلك لقاءات مغربية صحراوية. وأجاب فيلالي أنّ الملك انزعج من البوليساريو الذي لم يستطع التكتم عن اللقاءات الأولى.

17. لقاء مع الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية

(جنيف 10 جويلية 1987)

عشية انعقاد القمة 22 لمنظمة الوحدة الإفريقية والدورة 2 العامة للأمم المتحدة، عقد ساسو نجيسو وبيريز ديكويلار اج جنيف يوم 10 جويلية لضبط الأمور مع المغرب والبوليساريو الل طرفا النزاع، من جهة، ومع الجزائر وموريتانيا بصفتيهما ملاح جهة أخرى. وذلك تمهيدًا لعرض تقريريهما.

قيل لي إن عملية المساعي الطيبة متوقفة بسبب إرسال بعثة تقني من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى الصحراء الغربي جمع المعطيات الديموغرافية والجغرافية والعسكرية وتقييم الح الإدارية وغيرها من أجل تنظيم الاستفتاء. غير أن البوليزاريو أخضع لإرسال البعثة للتوقيع المسبق من جانب المغرب على اتفاق يلزمه بأن الأمم المتحدة بالإقليم وأن تسحب وحدات الإدارة، ويتم تنظيم استفتا جانب منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة.

وإزاء هذا المطلب الذي يريانه غير قابل للتحقيق فإنهما يطلبان الجزائر تدخلا لدى البوليساريو بغاية دفعه إلى إعادة بحث موقفه. سج طلبهما هذا واعدا إياهما بأنه سوف يتم بحثه من قبل السلطات الجزائر ذلك بالحرص المستمر على تقديم يد العون من أجل استكمال المهمة، غي أنّني أضفتُ:

– فبخصوص الوقائع، ليس المغرب على استعداد للأخذ بحلّ سلمي، وهو ما زال يفضل الخيار العسكري مثلما يبرهن على ذلك الجدار السادس الذي بناه ومشروع الجدار السابع.

- يلعب المغرب على أوتار عديدة: طلب اتصالات مباشرة مع الجزائر، نداء لوساطات أخرى، حرصه المتمثل في ربح الوقت فقط من أجل تدعيم هذا الخيار العسكري على وجه التحديد.

- يتعين على الرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام للأمم المتحدة توضيح الأمور مع المغرب بخصوص الخيار بين الاستفتاء وحل سياسي تفاوضي.

18. مقابلة مع الملك الحسن الثاني (الدار البيضاء 11 جويلية 1987)

قرأ الملك الذي كان مصحوبا بغديرة وفيلالي رسالة الرئيس الشاذلي التي سلمتها له ردا على رسالته التي نقلها فيلالي يوم 24 جوان الأخير والتي يدور جوهرها حول ضرورة مصاحبة الحوار الجزائري المغربي بنشاط يتناول حل نزاع الصحراء الغربية.

كان رد فعله الأول ساخرا : «إنني مثل «فوش»[1]، يمكنني أن أرد عليك بكل بساطة: كل شيء مرهون بالأمر الواقع، وأتوقف عند هذا الحد.» لكنه تدارك قائلا بأنّ تدهور الأوضاع يعود إلى التاريخ وإلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، والسبب الرئيسي في ذلك هو الصراع حول الصحراء الغربية. وعزا هذه القطيعة إلى القرار الجزائري الذي اتخذ آنذاك بطرد حوالي 40000 من المواطنين المغاربة الذين كانوا مقيمين ببلدنا. وبهذا المنطق، أكد قائلا : «طالما أنني لا أطالب بتعويض لصالح أولئك المواطنين المغاربة ولا بتمكينهم من حقوقهم واستعادة أرزاقهم،

(1) ماريشال (مشير) فرنسي.

فإنّ إعادة العلاقات الديبلوماسية بين بلدينا لا يمكن أن تطرح أي م
يقبل التذليل».

أجبته بأن هذه القراءة المغربية ليست مطابقة للواقع. ف
المواطنين المغاربة في عام 1975 ما كان له من اثر آخر سوى اس
سفيري البلدين وقطع العلاقات الديبلوماسية رسميا. ولم يحدث ذل
جانب المغرب إلاّ بعد أن قررت الجزائر الاعتراف بالجمهورية الع
الصحراوية الديموقراطية. وذلك يندرج رأسا في الخط الذي حدده الم
آنذاك بقطع العلاقات مع كل دولة تعترف بالجمهورية العربية الصحر
الديموقراطية.

ودافع الملك بحماس عن ضرورة استئناف سريع للعلاقات الديبلوماس
وتصفية الخلافات التي تمس إغلاق الحدود والعراقيل المرتبطة بعبـ
الأشخاص والأرزاق. وتدعيما لأطروحته هذه، تحدث عن البلدان الت
كانت بينها مشاكل اكثر خطورة، والتي مازالت بالرغم من ذلك تقيم
علاقات دبلوماسية عادية: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، العراق
وإيران.

وردا على جميع هذه الحجج، أوضحتُ أنّ حرص الرئيس الشاذلي بن جديد يتمثل في إعادة إقامة العلاقات بين البلدين على أسس صافية ومستديمة مع تخليصها من أسباب الهشاشة إذا ما قدر لهذا النزاع أن يستمر.

ثم أشار الملك إلى انه سيحترم خيار الصحراويين معلنا أنّه إذا ما أكد الصحراويون انتماءهم للمغرب، فإن الأمر سيكون عاديا، لكن إذا ما حدث العكس أي «الابتعاد عني قيد أنملة، فإنّني سأبتعد عنهم بمقدار ذراع». ذكّرتُ الملك بما كان يقوله في 1983 بخصوص استفتاء قد

يخلف جراحا بين المغرب والجزائر. وأجاب بأنّ تطبيع العلاقات على وجه التحديد يكون من شأنه إبعاد الخطر، وكل استفتاء يجري في سياق عودة المياه إلى مجاريها بين الجزائر والمغرب لن يخلف لا جراحا ولا آثارا.

ودائما، وبنفس التزويق البلاغي، قال «إذا نحن أمضينا أياما وليالي في تبادل القبل والمعانقات، فإن الاستفتاء سيكون يسيرا، وتكون نتائجه مقبولة بصورة أيسر. وسواء أكانت هذه النتائج بنسبة 80 أو 90 بالمائة، فإن العالم سيعرف أن حصة الجزائر ستكون ما بين 10 و20 في المائة». وأضاف «أنا، مثلما قال المرحوم والدي، لا أكره العزلة، لكن لا أحب أن أكون مسجونا. إذا أراد الصحراويون أن أغادر الصحراء الغربية، فإنني سأفعل ذلك، لكنني قبل ذلك سأكون قد سلحت أولئك الذين كانوا أوفياء لي. وستحدث حينئذ الحرب الأهلية التي لن تقوى الجزائر والمغرب على مجرّد التفرج عليها، وسيحدث الخراب بالنسبة للجميع.»

والخلاصة هي أنني لاحظتُ أنّ :

- الحسن الثاني لم يتطور في تفكيره، ومازال يتعنت في العزف على أوتار عديدة ضمن إستراتيجية المماطلة ودعم الخيار العسكري.

- هدف الملك الذي تحمس فجأة لإعادة العلاقات الجزائرية المغربية هو إحداث ثغرة بالقوة من أجل الحصول على تطبيع العلاقات بما يفيده سياسيا واقتصاديا.

- وكونه تجنب أية إشارة إلى عقد قمة ثلاثية جديدة، فإن ذلك يبين بأن هذه القمة كانت بالنسبة له غاية في حد ذاتها.

19. القمة 23 لمنظمة الوحدة الافريقية

(27-30 جويلية 1987)

تحدث الرئيس بانغو رئيس اللجنة الخاصة حول التشاد بكلمات عن غياب التعاون كلية من جانب ليبيا، واللامبالاة التي استقبلت بها ا الوزارية. وإستخلص النتائج باستقالته من رئاسة اللجنة لأنه لا يمك تقوم باي شيء ذي بال بسبب موقف ليبيا السلبي حيال كل شيء، وه يشير إلى انعدام كل تعاون من جانبها.

20. مسالة الصحراء الغربية في منظمة الوحدة الافريقية وفي الأمم المتحدة

(جويلية-أكتوبر 1987)

على إثر محادثات الرئيس الشاذلي باديس أبابا مع الامين ال لمنظمة الوحدة الافريقية، بدا قبول جبهة البوليزاريو إرسال بعثة تقنية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى الصحراء الغربية شرطا لا منه. وبغاية إقناع القيادة السياسية الصحراوية، استقبل الرئيس الشاذ محمد عبد العزيز بأديس أبابا، وعقدت جلسة عمل بمقر وزارة الخارجية محمد عبد العزيز من أجل رسم خطة للتنفيذ. وتم إقناع الأمين العام للأم المتحدة بنيويورك بتوجيه رسالة جديدة إلى الرئيس عبد العزيز تتضم جميع الضمانات والتطمينات بشأن طبيعة هذه البعثة وعهدتها المحدود والطابع السري لتقريرها. وتستند هذه الرسالة التي سُلمت للصحراويين يوم 3 سبتمبر الاخير إلى اللائحة 104 لمنظمة الوحدة الإفريقية، وتعلن أن المسألة الأساسية للوحدات العسكرية وللإدارة المغربية ستكون محل اقتراحات من قبل الأمين العام للأمم المتحدة.

وبغاية تعزيز مساهمة منظمة الوحدة الإفريقية، وتحصينها ضد النقائص المسجلة أثناء عهدة الكونغو برئاسة المنظمة، فإنّ الجزائر تنشط ضمن اتجاهين:

- تنسيق نشاطنا مع نشاط الرئيس كاوندا من زامبيا الذي هو الرئيس التنفيذي الجديد لمنظمة الوحدة الإفريقية.

- إشراك «إيدي أومارو»، الأمين العام للمنظمة في قيادة المساعي الطيبة بمساعدة الرئيس كاوندا. وقد أعطى الاثنان موافقتهما المبدئية على مثل هذه الصيغة.

أشار الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي الذي كان في زيارة للجزائر يوم 26 أوت إلى أن العربية السعودية تواصل دائما جهودها طبقا للالتزامات التي اتخذتها مع الجزائر وأضاف أن التصريح العام للملك الحسن الثاني الذي يتصور لأول مرة وجودا محتملا لـ «دولة صحراوية» مستقلة هو نتيجة لهذا العمل السعودي. وحسب الأمير سلطان، فإن الحسن الثاني أكد أنّ المغرب كانت له اتصالات مباشرة مع البوليساريو. لكن، بعد التقصي لدى الرئيس محمد عبد العزيز الذي تحدث عن لقاء عديم الأهمية بين الهلال الأحمر الصحراوي ونائب مغربي أطلعنا علي بن مسلّم مستشار الملك فهد على المازق المستمر الذي يميز الاتصال بين المغرب والصحراويين.

وأعطى الأمير سلطان بصورة سرية الخبر الذي مفاده أنه جاء شخصيا ليرفض للجنرال المغربي «قباج» مبلغ 400 مليون دولار كان ذهب لاستلامها في العربية السعودية من أجل الحصول على طائرات مقاتلة. وينبغي الربط بين هذا الخبر وبين قرار رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك بعدم بيع 24 طائرة «ميراج 2000» للمغرب، الذي تقدّم بهذا الطلب إلى فرنسا على أساس مساهمة مالية سعودية.

21. زيارة فيلالي للجزائر (21 نوفمبر 1987)

سمحت لنا هذه الزيارة باستخلاص النتائج التالية :

- يعطي المغرب دائما الأولوية لإعادة العلاقات الديبلو
وفتح الحدود أمام الأشخاص والبضائع وإعادة تنشيط التعا
البلدين.

- أبدى المغرب انشغالاته بشأن سير المساعي الطيبة للأمم ا
ومنظمة الوحدة الافريقية، وخشيته من أن تؤدي نتائج هذه المسا
حصره في مأزق. وذلك ما يفسر أن فيلالي قد أثار من جديد إمكان
جزائري مغربي من أجل التوصل إلى حل وسط سياسي، (بدون م
ولا مهزوم) لن يكون الاستفتاء إلا تلبيسا قانونيًا له. وذلك ما
ملاحظتين:

أ- لما كان المغرب قد رفض اقتراحات الجزائر لعامي 1983 و
فإنه لم يتقدم بأية فكرة، لا على ما يمكن أن يكون عليه هذا الحل ال
السياسي ولا على أساس هذا الحل بالذات.

ب- لما كانت الغاية من هذا الحل هي أن يكون حلا نهائيا، فإنّ الم
يرفض التفاوض بخصوص بنوده مع البوليساريو.

- والحقيقة، هي أنّ المغرب يعطي الانطباع الواضح بأنه يبحث
مخرج لنفسه في مواجهة الموعد الحاسم لاقتراحات الأمين العام لل
المتحدة والرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية (جانفي 1988) ا
تفرض عليه أن يقوم بخيارات قاطعة حول وجود قواته وإدارته في الصح
الغربية.

- بالإضافة إلى ذلك، فإن المغرب يطرح ثلاث طلبات: إنشاء لج
تفكير حول المشكل السياسي والاقتصادي والانساني الذي يطرح في نط

العلاقات الجزائرية المغربية، إقامة برلمان ثلاثي مغاربي، (المغرب، الجزائر، تونس)، إشراك المغرب في التفكير بين البلدان المغاربية الذي يتبع استكمال المراحل الأربع للسيناريو الجزائري.

في ردنا أعلنا استعداد الجزائر لإنشاء جو جيد تم التعبير عنه. وهكذا، أنشئت ثلاث مجموعات عمل ينشطها وزيرا الخارجية وتخصّ على المشاكل الاقتصادية والسياسية والانسانية. فبالنسبة للبرلمان الثلاثي، هذه الفكرة تجاوزها الزمن ما دام المغرب العربي قد صار وحدة أوسع. أما بخصوص إشراك المغرب في المسعى المغاربي، فإنه لا يطرح أي مشكل.

وحول تطبيع العلاقات الثنائية في المستقبل، واصلت الجزائر التأكيد على أنها خاضعة للتأثير المباشر لنزاع الصحراء الغربية، وبالتالي، فإن أي تطبيع يهدف إلى أن يكون كاملا ودائما يجب أن يكون مصحوبا على الأقل بالشروع في مسعى لتسوية النزاع بواسطة اتصالات بين المغرب والصحراء الغربية.

III. المغرب العربي

1. مهمة لدى بورقيبة (17 فبراير 1986)

قبل مقابلة الرئيس بورقيبة. تحدثتُ مطّولا بتونس مع زميلي قايد السبسي، وسألتُه حول استدعاء قمة مغاربية رباعية كان أثارها الوزير الأوّل مزالي في خطاب أخير. فردّ بأنّ مزالي كان قد عبّر عن موقف فردي وأنّ تونس التي اعتبرت بفشل المسعى الذي قامت به في عام 1985 لكي تتوصل إلى مثل هذا اللقاء، لا تؤمن بحظوظ عقد قمة مغاربية، ولذلك فهي تمتنع عن كل مسعى في هذا الاتجاه. لم يقدم الرئيس بورقيبة شيئا من شأنه أن يوضح موقف تونس أكثر. واكتفى بالقول بأنّه لا ينبغي على

الرئيس الشاذلي أن يجهد نفسه حتى لا يقع تحت طائلة الوهم بخصـ
القذافي.

2. اجتماع الأحزاب المغاربية بالجزائر (27 أفريل 1986)

في إطار الاحتفال بالذكرى 28 لندوة طنجة، قررت الجزائر استضـ الأحزاب المغاربية المختلفة التي شاركت في هذه الندوة. وهكذا، حضـ بالجزائر التونسي الهادي بكوش مدير ديوان الحزب الاشتراكي الدستور والمغربيان، محمد بوستة، الأمين العام لحزب الاستقلال وعبد الرحيـ بوعبيد، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ومن الجانـ الجزائري، ترأس مساعدية، مسؤول جبهة التحرير الوطني الوفد المتكون من أحمد طالب الإبراهيمي وعبد الحميد مهري وبوعلام بن حمودة. وتأثرت بلقاء بوعبيد بعد غياب طويل وقد «طعن في السن»، بل يتعين علي أن أقول «إننا طعننا في السن معا». وذلك سبب إضافي لكي نحاول إنجاز شيء ما في طريق بناء المغرب العربي.

سجلت الأحزاب الأربعة عزمها على العمل من أجل النهوض بجمعية استشارية مغاربية، تنفيذا لتوصيات طنجة، كما أنها قررت بحث مسألة بناء المغرب العربي في إطار من الليونة والتدرّج. وأيا ما كانت الخلافات حول الصحراء الغربية فقد تميز اللقاء بحوار صريح مسؤول. ومهما كانت الوضعية الحالية لحزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الساحة الداخلية المغربية، فإن صفتهما كرفيقي سلاح لجبهة التحرير الوطني وحزب الدستور خلال مرحلة التحرير يؤهلهما بصورة طبيعية لكي يكونا طرفين فاعلين في هذا الحوار.

3- الشاذلي في طرابلس وفي تونس (ديسمبر 1986)

قابل الرئيس الشاذلي العقيد القذافي في سيرت يوم 3، وبورقيبة يوم 4 ديسمبر بتونس للتخفيف من حمّى التطلعات الوحدوية لدى الأول، وتطمين الثاني، والتقريب بوجه خاص بين وجهات النظر لكلا البلدين.

غير أن الوزير الجديد لخارجية ليبيا الذي أدى لنا الزيارة يوم 24 ديسمبر بدا أشد اهتماما بالثورة في المغرب إذ أنه اقترح استخدام البوليساريو نفسه للمساعدة على إسقاط الملكية!

4. اللقاء بين جبهة التحرير الوطني والحزب الدستوري بتونس (12 و13 ماي 1987)

في نطاق سياسة الحوار والتشاور بين الحزبين، توجهنا، مساعدية وأنا، إلى تونس لمقابلة وفد يتألف من رشيد صفر، الوزير الأول، والأمين العام للحزب الدستوري، وعبد العزيز بن ضياء، مدير الحزب، وزين العابدين بن علي، وزير الداخلية، وإسماعيل خليل، وزير التخطيط والهادي بكوش، وزير الشؤون الاجتماعية.

حيا الحزبان التطور الإيجابي للعلاقات الثنائية والمستوى العالي الذي تم بلوغه في التعاون في جميع الميادين. لكن المباحثات تركزت أساسا على المغرب العربي الكبير، وذلك بتحليل التطورات الأخيرة شرقي تونس، وغربي الجزائر.

5. محادثات مع جاك شيراك (2 أوت 1987)

أكد الوزير الأول الفرنسي أنه يتابع «مسعى الجزائر بالكثير من التعاطف»، وأنه «يقدر كثيرا مشروع الندوة الرباعية الذي يترك الباب

مفتوحا أمام المغرب». وفي مقابل ذلك، فإن تونس بالنسبة له تف
الموضوع الأساسي لانشغالاته. قال: «أنا منشغل بوجه خاص با
ذهاب مفاجىء للرئيس بورقيبة. وأيا كان الأمر أواجه الموقف في
ما إذا جاءني رشيد صفر الذي سيكون هو الخلف ليطلب مني إرسال
عسكرية إلى تونس». وأضاف قائلا: «لذلك ألّح لكي يكون لي اتصال م
مستمر مع الرئيس الشاذلي قصد التشاور والنظر معا في ما يمك
نتصوره حيال مثل هذا الوضع».

6. التشاور المغاربي الرباعي
(جوان 1987)

يرى الرئيس الشاذلي أن الوقت قد حان لعقد قمة رباعية (موريتاني
الجزائر، تونس، ليبيا) ولذلك فهو يقترح تونس مكانا لهذه القمة وتاري
3 أوت بقصد الاشادة بالرئيس بورقيبة والاحتفال بعيد ميلاده بطريق
رسمية.

وتنفيذ هذا المسعى يقوم على 3 مراحل متتابعة كما يلي:

- تطبيع العلاقات التونسية الليبية عبر تطهير الخلاف المالي بين البلدين بوجه خاص.
- إعادة العلاقات الديبولماسية بينهما.
- التوقيع من جانب ليبيا على معاهدة الأخوة والوفاق.
- تشكيل لجنة رباعية مكلفة بالاتفاق حول مسعى وحدوي يقوم على التكامل الاقتصادي وتوسيع التشاور بصيغ تأسيسية يتم تحديدها باتفاق مشترك.

ومن الجانب الموريتاني، فإن الانضمام إلى المسعى الجزائري كامل، غير أن الأفكار المسبقة من الجانبين التونسي والليبي تحول دون أن يتقدم هذا المسعى بنفس الوتيرة التي تتمناها الجزائر لأنهما يجعلان مسألة تطهير علاقاتهما شرطا مسبقا.

وبالفعل، بالنسبة لليبيا، فإن عرقلة المسعى الرباعي يضمن لها لقاء منفردا مع الجزائر، أي التطلع إلى وحدة أكثر فائدة من الوحدة التدريجية التي يتصوّرها المسعى الرباعي.

وبالنسبة لتونس، التي هي واقعة تحت تأثيرات خارجية، هناك نزعة معارضة لإعادة تأهيل ليبي، وهناك نزعة أخرى ليس لها من هدف آخر سوى أن تحصل من ليبيا على تعويضات مادية لكي تنسحب من اللعبة بعد ذلك. وهناك نزعة ثالثة، تحت غطاء ضرورة توسيع المسعى إلى المغرب، ترمي إلى توفير شروط أخرى أكثر صرامة أمام المسعى الرباعي، قال لي محمد شاكر، سفير تونس الذي استقبلته في 18 جويلية : «باسم القيادة التونسية، وخاصة وزير الداخلية بن علي» أنّ بلده لن يكون على استعداد لاستقبال قمة رباعية في الموعد المحدد. لأنّ ليبيا ما زالت تواصل عدم احترام حسن الجوار وذلك بإرسال أسلحة ومتفجّرات إلى تونس». ولهذا السبب، ختم قائلا: «تقترح تونس تأجيل الاجتماع إلى اكتوبر (ذكرى الجلاء عن بنرزت) أو أكتوبر (ذكرى تأسيس الحزب)». وفي التقرير الذي رفعتُه إلى الرئيس الشاذلي أشرتُ إلى أن بن علي هو الحاكم في تونس، فلقد عُيّن في شهر ماي وزير دولة مكلفا بالداخلية، وأمينا عاما بالنيابة للحزب الدستوري، وذلك ما سمح له بعد شهور من ذلك التاريخ، أي يوم 7 نوفمبر، بإقالة الرئيس بورقيبة على أساس تقرير طبي والاستيلاء على الحكم.

7. إجتماع المكتب السياسي (24 نوفمبر 1987)

تطور التشاور بين البلدان المغاربية تطورا إيجابيا طبقا لل
المتكون من اربع مراحل الذي حدده الرئيس الشاذلي. ونتيجة لات
كلها، انضمت كل من تونس وموريتانيا وليبيا إلى هذا السيناريو، و
على هديه. وعلى الصعيد الدولي، فإنّ الحملة الإعلامية التي قررها ا
السياسي مكنت من التوصل إلى حصول المسعى المغاربي للجزائر
مساندة إفريقيا والعالم العربي والمعسكر الاشتراكي وتفهم العالم ال
طالما أن هذا المسعى يُفهم على أنه وسيلة لضمان الاستقرار في المنـ
والمواعيد التي حدّدناها يمكن التعجيل بها بفضل تضافر بعض العوا

- التغيرات في مواقف ليبيا التي ظهرت إلى يومنا هذا عن طر
انضمامها بصورة ملموسة إلى مسعى يهدف إلى إدراجها في معاهدة الأخ
والوفاق، وإلى تنظيم التشاور السياسي على هذا الأساس وتوفير الشرو
للتكامل الاقتصادي المغاربي.

- تحسين العلاقات التونسية الليبية الذي تكشف عنه بدايات تسوية
النزاع المادي، وإعادة العلاقات القنصلية والزيارة الأولى لوزير خارجية
تونس لليبيا منذ قطع العلاقات الديبلوماسية. يضاف إلى ذلك أنّ الرئيس
الجديد لتونس بن علي قد أشرك الرئيس القذافي في سلسلة الرؤساء الأوائل
الذين أجرى اتصالات هاتفية معهم لكي يخبرهم بالوضعية الجديدة في
بلده.

- التغيرات التي حدثت في تونس تنطوي على ثلاث فوائد ضمن سياقنا في المسعى المغاربي: فلأول مرة، هناك أمامنا قيادة سياسية منسجمة مدعوة إلى أن تظلّ في الحكم: وهذه القيادة تعرف ما تريده، وبرنامجها يمكن تبينه وتصوّرها المغاربي معروف. وهذه القيادة تعرف أنه محكوم

عليها، بحكم الجوار، أن تسوي مشاكلها مع ليبيا، والأمر سهل لها لا سيما وأنها غير واقعة تحت أية وطأة عاطفية حيال ليبيا مثلما كان الأمر عليه في عهد بورقيبة.

أما فيما يتعلق بموريتانيا، فإن الوضعية خاصة. حقًا، انضمت بصورة رسمية إلى المسعى المغاربي. ويبقى مع ذلك أن هذا البلد لا يبدي إلا حماسا ضعيفا في هذا الشأن بسبب انشغالاته الداخلية. المشكل بالنسبة لنا «يطرح اليوم بكل حدة نظرا لمحاولة الانقلاب الأخيرة». هذا المشكل يطرح نفسه بصيغة المشاركة أو الاستيلاء على السلطة. والطابع العروبي الذي يتم إنجازه بوتيرة عالية في هذا البلد قد ألهب الوضع، ومن المحتمل أن تخشى القيادة الموريتانية أن يؤدي الخيار المغاربي النشيط جدا إلى تأزم هذا الوضع.

أجرى المكتب السياسي الاتصالات التالية في نطاق مشاوراته من أجل تجسيد المبادرة الجزائرية:

- مع ليبيا لتقديم التوضيحات الضرورية بمناسبة زيارة مساعدية لطرابلس (27 أكتوبر)
- مع موريتانيا من خلال زيارة عبد الغني لنواقشوط.
- مع المغرب بمناسبة زيارة فيلالي للجزائر التي سمحت لنا بإطلاعه على تطور مسعانا (21 نوفمبر).
- مع جبهة البوليزاريو: محادثاتي مع بشير مصطفى السيد (16 نوفمبر)
- مع تونس بمناسبة زيارة الوزير الأول التونسي الهادي بكوش (25 نوفمبر) التي مكنت المكتبين السياسيين لجبهة التحرير الوطني والحزب الدستوري من مواصلة المشاورات بينهما.

أضف إلى ذلك أنّ اجتماع البلدان الثلاثة الموقعة على معاهدة الأخوة والوفاق (الجزائر 20 ديسمبر) سمح بوضع حوصلة للمعاهدة وبحث مسألة إثرائها وتوسيعها إلى ليبيا.

ولما كان تطبيع العلاقات التونسية الليبية سيحدث في نهاية عام 1987، فإن السداسي الأول لعام 1988 يجب أن يخصص لإنجاز المراحل الثلاث الأخرى للمبادرة الجزائرية، وهي:

- انضمام ليبيا الرسمي إلى معاهدة الأخوة والوفاق.
- انعقاد قمة البلدان الأربعة (موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا)
- تنصيب اللجنة الرباعية المكلفة بالتفكير في إنشاء هيئات مغاربية في المجالات السياسية والاقتصادية.

8. زيارة الرئيس الشاذلي لتونس وليبيا (10-12 جانفي 1988)

على إثر التغييرات التي حدثت في تونس كان من الواجب أن يقوم الشاذلي بزيارة للبلد الجار. وقد استقبل بحرارة كبيرة من قبل بن علي. وعبر الرئيسان عن ارتياحهما للنتائج الملموسة للتعاون الثنائي والتشاور السياسي المستمر بين القيادتين. وقد أعطت الدورة الثامنة للّجنةالمختلطة الجزائرية التونسية التي اجتمعت في ديسمبر الماضي دفعا مضاعفا لمسعانا وذلك بالإجماع، وبهذه المناسبة، صرحت أن (أبناء المغرب العربي في مقدورهم أن يقوموا بأمور أكبر وأفضل وهم مجتمعون وليسوا متفرقين عن بعضهم). وفي نطاق تطبيع العلاقات التونسية الليبية، اعتُرف بدور الجزائر بأنه دور إيجابي.

وفي يوم 11 جانفي، وصلنا إلى ليبيا. جاءت هذه الزيارة قبيل الذكرى الخامسة لمعاهدة الأخوة والوفاق التي تربط بين موريتانيا والجزائر وتونس، والتي تشكل الإطار الأمثل للتعبير عن التضامن المغاربي.

* * *

بمرور الزمن، أصبح من الأيسر تحليل مسألة الصحراء الغربية بإدراجها ضمن منظور أوسع، وخاصة عبر العناصر التاريخية التي تجاهلها التسيير الآلي للمشكل. والزمن يشجع على مقاربة أكثر هدوءا لا تكون خاضعة للضغوط الظرفية. ومن المفيد بدون شك التذكير بأنه منذ انطلاق حربنا التحريرية، تراكم جانب كبير من النزاع بين الملكية المغربية والنظام الجمهوري الجزائري، وسيكون في وسع المؤرخين أن يبرزوا ذات يوم أنه، لا جبهة التحرير الوطني، ولا جيش التحرير الوطني، يضمران أية عداوة تجاه الملكية. بل على العكس من ذلك، وضمن روح التضامن مع المغرب، قام مسؤولو الولاية الثانية يوم 20 أوت 1955 بشن عملية ضد المعمّرين الفرنسيين، وجرى قمع هذه العملية بوحشية لا يمكن تصورها. والموعد الذي تم اختياره يوافق تاريخ نفي الملك محمد الخامس، الذي كان تأييده لحربنا التحريرية ثابتا، وخاليا من أي فكرة مبيتة. أما خليفته على العرش فإنّه كان أبعد ما يكون عن القناعات المغاربية التي عاش عليها الوطنيون الجزائريون والمغاربة والتونسيون. ولا شك في أن الحسن الثاني الواقع تحت تأثيرات مستشاريه الفرنسيين لم يكن ينظر نظرة طيبة إلى الديناميكية الثورية التي كانت تحرك الجزائر كلها، ولا إلى الطابع الشعبي لنضالها ضد الاستعمار، ذلك الذي يندرج في الصراع البطولي لعبد الكريم الخطابي ضد الإسبان الذين دعمهم الجيش الفرنسي في منطقة الريف في بداية العشرينات.

وإنّ موقف الأمير ولي العهد الذي صار ملكا فيما بعد، أي
الثاني، حيال الجزائر يمكن تفسيره بهذه السابقة التاريخية.
التحرير الجزائرية، بطبيعتها كانت تحمل في طيّاتها إعادة ال
علاقات السيطرة التي فرضتها بلدان الشمال على بلدان الجنوب
لم يكن يبشر بالخير. بالنسبة للمملكة المغربية التي لم تكن تنوي
بنياتها الداخلية، ولا قطع العلاقة مع القوة الاستعمارية.

وكانت هذه الانشغالات طبيعية لا سيما وأن الديناميكية
الجزائرية ما كانت لتترك جانبا كبيرا من الحركة الوطنية المغربية
اهتمام. ومنذ أواسط الخمسينات، وبالانسجام مع جيش التحرير الو
تشكلت في الجنوب المغربي نواة جيش: الجيش الوطني المغربي
كان يتطلع إلى الارتباط مع جيش التحرير الجزائري من أجل خوض
مشترك ضد الاستعمار. إن تشكيل القوات المسلحة الملكية برئاسة ا
ولي العهد، الحسن الثاني، حدد لنفسه كهدف مباشر تفكيك جيش التح
المغربي. وجرى شن عملية عسكرية مشتركة فرنسية إسبانية تسمى ع
« إيكوفيون» في عام 1957 لبلوغ هذا الهدف، ونتج عن ذلك ترسيخ الحض
الإسباني في الصحراء الغربية بدعم من البلاط المغربي.

إذا كانت الثورة الجزائرية قد اعتُبرت عن حق أو عن باطل كعنص
باعث على زعزعة الملكية، فإن الجزائر المستقلة بميولها الاشتراكي
ونزعة المساواة والطابع الشعبي قد جرى النظر إليها من نفس المنظور
وكان الاضطلاع بعلاقات طبيعية بالنسبة للمغاربة ممارسة تحمل
الخطر في طياتها وذلك لأن الفروق الاجتماعية كانت عميقة وكذلك
الاختلافات في مستويات العيش بالمقارنة مع جزائر تتوافر على ثروات
طبيعية أفضل.

وينبغي الاعتراف بأننا في تسيير علاقاتنا مع الرباط لم نكن واعين من هذه الوقائع، ولا بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة لجيراننا والعواقب السيئة التي كان من الممكن أن تكون وراءها. بل على العكس من ذلك، تابعنا بكل راحة، وربما، بكل سذاجة، تشييد تعاون موجه نحو مستقبل كنا نتصوره بالضرورة مستقبلا مشتركا دون أن ننشغل أكثر من اللازم بالمضايقات التأسيسية لاقتصاد كل بلد، ولا الخلافات البارزة لسياساتنا الداخلية والخارجية. هذه المقاربة الطفولية، لكي لا نصفها بالساذجة، كلفتنا بعد ذلك ثمنا باهظا عبر التطور المأساوي خاصة لمسألة الصحراء الغربية. وسابقة «حرب الرمال» التي فجرها الملك الحسن الثاني في عام 1963 لكي يغير بالقوة رسم حدودنا، كان من الواجب أن تفتح أعيننا وتدفعنا إلى الكثير من التبصر.

إن التطور المذبذب الذي يعيشه المغرب العربي والبلدان التي تشكله لا ينبغي مع ذلك أن يثبط همم الأجيال الجديدة ولا أن يدفعها إلى التشاؤم. إن خلافات بلداننا تعدّ أقل مأساوية من تلك التي عاشها الأوربيون على سبيل المثال عبر حروب أدت إلى سقوط الملايين من البشر لكنها لم تمنع من توحيد أوربا سياسيا واقتصاديا.

وعليه، فإن المشروع المغاربي لا يمكن التخلي عنه. والنخب الجديدة مدعوة إلى أن تتخلّى عن الرومانسية التي تخبط فيها أسلافها. وكون التوافر على لغة مشتركة، أمازيغية وعربية، ودين مشترك، أي الإسلام، وتواصل جغرافي استثنائي، يعطي في أنظار النخب التي جاءت بعد الاستقلال فكرة خاطئة عن الطابع الآلي للمشروع المغاربي.

وفي صلب هذه النخب جميعها، خاصة تلك التي تضطلع بالسلطة، فإنّ الطوباوية كانت تتغافل عن الوقائع الصعبة، والسياسة التي تحتقر الخبرة،

والماضي الذي كان يغطي صعوبات الحاضر، وعدم التثبت من ال
تظل الفكرة المغاربية اليوم محصورة في الخطب التي لا مستقب
حين أن كل بلد يسير وراء اوهام تحقيق نجاح اقتصادي واجتماعي
نجاح يكون أفضل وأحسن نوعية من ذلك الذي يحققه جاره.

يجب التخلّص من طائلة هذا التنافس السيء على وجه السر
نجاح كل بلد من بلداننا لا يمكن أن يتحقق إلاّ مع الآخرين. ومث
يجب تشريحه، ويجب على وجه الخصوص التذكر بأنّ السوق الأور
الاتحاد الأوربي، لم يستطيعا أن يقوما ويتوسعا إلاّ لأنّهما كانا قائم
عنصرين متلاحمين: أنظمة ديموقراطية يدعمها احترام حقوق الإ
وأنظمة اقتصادية عقلانية قائمة على سوق منظمة، وسياسات اج
مماثلة. وأنّ مغرب الشعوب الذي نادى به بومدين لا يمكن تصوّره طا
الديموقراطية لم تتحقق في أي بلد من بلداننا.

الفصل الرابع

فلسطين وأزمة الشرق الأوسط

إنّ هذا الجزء من مذكراتي الذي خصّصته للقضية الفلسطينية ولمشاكل الشرق الأوسط بصورة عامة يتناول الفترة التي تسلّمت فيها قيادة ديبلوماسية بلادي، على رأس وزارة الشؤون الخارجية. وهذه الوزارة هي، بطبيعة الحال، المكان الأمثل لملاحظة ومتابعة ومواكبة تطورات الأحداث المرتبطة بما يسمى عادة بالصراع العربي الاسرائيلي. كما كانت هذه الفترة مرحلة بالغة الأهمية بالنسبة لهذه القضية القومية المحورية التي شهدت أزمات خطيرة كانت لها عواقب وخيمة وما تزال آثارها قائمة إلى يومنا هذا.

قد يبدو هذا الفصل طويلا جدا، أو هو قد يتضمن تفاصيل كان في مقدوري الاستغناء عنها دون الإخلال بأهميّة النص أو فهمه. والحقيقة هي أن الأمر مقصود ومتعمّد إذ أنه موجه أصلا لكي أبين بطريقة ملموسة، بل تكاد تكون حسيّة، الأهمية التي تكتسيها هذه القضية باعتبارها انشغالا رئيسيا للهيئات السياسية في بلادنا، وذلك ينعكس على حجم علاقاتنا الخارجية بحكم أنها تحتلّ مكانة الصدارة بكل وضوح، ومن ثم، فهي تعبر عن مشاعر الجزائريين الخاصة، شعبا وقيادة، إزاء كل ما له علاقة بمسائل تصفية الاستعمار ونضال التحرير عبر العالم. حقّا إنّ تجربتنا

المريرة الباهظة الثمن في هذا المجال ما زالت نابضة بال العهد في ذاكرتنا وفي أجسادنا، وهي تفسر في جزء ما، اس نساعد ونعمل على نصرة القضايا العادلة المشابهة. وبغض النظ كله، فإن ما يجري في المشرق العربي يهمنا مباشرة كعرب المشترك كأمة وكحضارة يتقرّر فيه وهو بالذات ما يعطي لهذ أهميتها وطابعها المقدس.

إنّ الأحداث التي أستعرضها في هذا الفصل تحمل آثار وطاب الشاق المؤلم الذي اجتازه أشقاؤنا الفلسطينيون، وهي طري بالمعارك والانتصارات، وتتخلّلها كذلك أخطاء مأساوية، وخيانات الأشكال. وعليه، فإنّ الجزائر من خلال تضامنها النشيط سارت ع الطريق كلّها مجتهدة بفضل تجربتها لكي تتقدم هذه القضية و العثرات وتساندها عند الضرورة بكل ثقلها السياسي وبجميع الإم المتوافرة لديها.

و ينبغي التذكير بأن العمل الذي قام به بلدنا في هذا الشأن يند إطار الرهانات الجيوستراتيجية الهائلة التي تقحم بلدان الجوار بال الأولى، ثمّ بقدر متفاوت مجموع بلدان العالم العربي والإسلامي وال الكبرى التي لها مصالح معتبرة في المنطقة.

هل كان مثل هذا النشاط مفيدا ومجديا ؟ قد تكون لدينا فكرة عن ذ من خلال استعراض هذه الذكريات، التي أردتها مفصلة، لتلك الأسب بالذات. ينبغي أن أؤكّد في هذا الصدد على أنّ هذا النشاط لم يكن مح مساومة في يوم من الأيام، بل اعتبر واجبا وضرورة مطلقة، دون أن يتأ بأيّ قيد حتّى وإن كان قيدا فكريا. إنّ التزامنا العميق خلال بعض الأزمات الخطيرة التي كان ينبغي إيجاد حلول لها مهما كان الثمن، لم يكن أبدا

مفروضا علينا، بل كان مطلوبا دائما من قبل الأطراف العربية في الصراع. وكان التزاما خالصا، إذ أنّ الجزائر لم توظّف هذه القضية لمصالحها الخاصة أو لتحسين صورتها أو ربط قضية فلسطين بسياستها، إنّ رصيد ثورة نوفمبر العظيمة يغنينا عن مثل هذه الغوايات ويبعد عنّا كلّ الشكوك.

* * *

وقد شاءت الرزنامة أن يكون أول نشاط لي كوزير للشؤون الخارجية حضور المباحثات الجزائرية السورية بين الرئيسين الشاذلي وحافظ الأسد، يومي 15 و16 ماي 1982، ثم اجتماع وزراء خارجية جبهة الصمود والتصدّي يوم 24 ماي.

والجدير بالتذكير هو أن جبهة الصمود نشأت غداة زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977، وذلك لمواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية. ومؤتمر القمة الأول لهذه الجبهة الذي عقد في طرابلس من 2 إلى 5 ديسمبر 1977 لبحث النتائج الوخيمة التي ترتّبت عن هذه الزيارة التي تعتبر ضربة في صميم القضية العربية عموما، والفلسطينية بوجه خاص، قرّر قطع العلاقات الديبلوماسية مع النظام المصري وإجراء اتصالات مع البلدان العربية الأخرى ولنقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى.

أكّدت القمة الثانية التي عقدت بالجزائر يومي 2 و3 فبراير 1978 عزمها على إحباط جميع المناورات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، والتأكيد، في نفس الوقت، على أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

أما القمة الثالثة التي احتضنتها دمشق من 20 إلى 23 سبتمبر 1978، أي بعد التوقيع على اتفاقيات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية، فقد أدانت هذه الاتفاقيات بسبب تجا
للحقوق العربية والفلسطينية.

وأعادت القمة الرابعة في طرابلس يومي 14 و15 أفريل
على مقاومتها للسياسة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية ومسا
الايرانية.

أما القمة الخامسة التي جرت اشغالها ببنغازي من 16 إلى
1981 فقد اختتمت بصدور بيان نهائي يطالب البلدان العربية ب
استخدام جميع الطاقات العربية، بما في ذلك البترول والودائع ا
البنوك الأمريكية، لمواجهة التحالف الأمريكي الصهيوني ومتاب
لإقامة توازن استراتيجي مع العدو.

افتتحت ندوة وزراء خارجية بلدان جبهة الصمود في الجز
24 ماي 1982 في وقت شهدت فيه الضفة الغربية وغزة انتفاضة
عارمة عرفت المقاومة خلالها انطلاقة جديدة بينما جرت محاول
سياسة كامب دافيد بتوسيعها إلى بلدان عربية أخرى والنيل من الت
العربي الإفريقي.

ينبغي التذكير في هذا الشأن بأنه خلال الغزو الإسرائيلي للبنان
الرئيس الشاذلي في زيارة داخلية للبلاد، فقطعها عائدا إلى العاصمة
وجه السرعة حيث جمع المكتب السياسي وأرسل وفدا مدنيا وعسكريا
دمشق لتقييم حاجات اللبنانيين والفلسطينيين. أما الفلسطينيون فقد طا
مساعدة عسكرية تمّ إرسالها على جناح السرعة بعضها عن طريق الاتح
السوفياتي وبعضها مباشرة بإرسال أربع طائرات شحن إلى مسرح العمليا
وعلى الصعيد السياسي، طلب الفلسطينيون تدخلا عاجلا للجزائ
لدى سوريا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والسوق

الأوربية المشتركة من أجل التوصل إلى رفع الحصار عن بيروت التي لم ينقطع الإسرائيليون عن قصفها. كما طلبوا « بمبادرة عربية مشتركة» بدلا من اجتماع جبهة الصمود.

أما فيما يتعلّق بالولايات المتحدة الأمريكية فقد كنت في نيويورك لحضور ندوة نزع السلاح، فقابلت نائب الرئيس جورج بوش الأب. الذي شرحت له أنّ عمل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لن يكون ذا فاعلية طالما أنها تتجاهل المشكل الجوهري أي المشكل الفلسطيني وأنها تعالج الآثار بدلا من أسباب المشكل، وقلت له أنّنا مصدومون بالفيتو الأمريكي. فأجابني بإنه فوجىء بصراحتي «ذلك لأنّ العرب يستخدمون عادة خطابا مزدوجا إذ إنّهم في الجلسات الخاصة، يشتكون دائما من الفلسطينيين» مضيفا «أنّ عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار أنّ إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة».

بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وفي نيويورك، أيضا، قابلت غروميكو وزير الخارجية الذي انتقد بنبرة عنيفة حالة التفكّك التي يعيشها العالم العربي العاجز عن عقد قمة بعد اجتياح لبنان، وعندما لفت انتباهه إلى أنّ العرب لا يملكون سندا من شأنه أن يوازن التحالف الأمريكي الإسرائيلي، حاول غروميكو أن يبرر رأيه بالقول إنّ الأسلحة التي زوّد بها الاتحاد السوفياتي العرب تضعهم في نفس مستوى إسرائيل، لكن ما ينقص إنما هو إرادة القتال.

ألححت عند الحديث عن سوريا على غروميكو من أجل الضغط عليها حتى لا تتخلى عن اللبنانيين والفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، وذلك فضلا عن التدخلات المتعددة للرئيس الجزائري لدى المسؤولين السوريين لتسهيل مرور الأسلحة والمحاربين نحو لبنان.

أما الأوربيون والبريطانيون، بصفة خاصة، فقد قالوا بصريـ
إنهم لا يريدون معارضة الأمريكيين، غير أن تصريحهم الأخير كـ
إيجابية. وقد وعد شيسون وكولومبو وزيرا خارجية فرنسا وإيطاليـ
جاءا في زيارة للجزائر بالتدخل لدى الرئيس ريغان.

لا يمكنني أن أختتم هذه اللقاءات في نيويورك دون مقابلة الفلسـ
لاستعراض نقطة ركّزت عليها معهم بكل صراحة، وهي أن ضعف مـ
التحرير الفلسطينية يكمن أيضا في مواقفها المتناقضة في الكثيـ
الأحيان، إذ إنّ مسؤوليها يدلون بتصريحات فردية، وذلك لإرضاء مسـ
البلدان التي يوجدون فيها. وهذا الأمر لا يخدم لا مبادئ ولا أهداف المقـ
الفلسطينية.

اجتماع طارىء لجامعة الدول العربية
(26 جوان 1982)

اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان يوم 6 جوان 1982، وهي تواصل دو
أي عقاب عدوانها على الشعبين اللبناني والفلسطيني. تلتقي أفكار جميـ
الوطنيين عند استشهاد الآلاف من ضحايا الهمجية الصهيونية. كل شيء
يدفع إلى وضع تصور مشترك في حجم التحدي. ذلكم هو مضمون بيان
المكتب السياسي الذي عقد بالجزائر يوم 9 جوان. وهو أيضا وجهة
الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذي تأخر عن الانعقاد لأنه لم
يتمّ إلا يوم 27 جوان (على الرغم من جهود الشاذلي القليبي، لم يحصل
أي اتفاق بخصوص القمة).

إنه أسوأ اجتماع عربي حضرتهُ. اقترحت الجزائر لائحة من ست نقاط
تعتبر الحدّ الأدنى لمطالبنا وهي :

- التنديد بالاجتياح الإسرائيلي لبلد عضو في جامعة الدول العربية؛
- التضامن مع المقاومين اللبنانيين والفلسطينيين؛
- التنديد بالدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل؛
- التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني؛
- تكييف موقفنا حيال جميع البلدان تبعا لمواقفها من المشكل الفلسطيني ؛
- إرسال وفود متكونة من البلدان الأعضاء نحو البلدان الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ولم يتم قبول إلاّ هذه النقطة الأخيرة بالإجماع. وأنشئت لهذا الغرض لجنة وزارية تتألف من 6 أعضاء : (منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان وسوريا والجزائر والعربية السعودية والكويت)، تتمثل مهمتها على الخصوص في التحرك والسعي لدى الأعضاء الخمسة لمجلس الأمن من أجل تنفيذ اللائحتين 508 و509 المتعلقتين بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وكذلك رفع الحصار عن بيروت.

وعقدت هذه اللجنة اجتماعين اثنين :

1 - الاجتماع الأول في الطائف في وقت بلغ فيه الوضع في بيروت الغربية أقصى درجة الخطر وفي وقت كانت فيه المباحثات بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية تحاول أن تجد حلا لمشكل بيروت الغربية. وهدف منظمة التحرير الفلسطينية المنشود هو الحصول على موافقة من هذه اللجنة على اقتراحاتها. غير أنّ الوزير اللبناني جوزيف أبو خاطر أعلن أنّه غير مؤهل لإقحام حكومته التي تطالب بإنهاء كل وجود فلسطيني مسلح في لبنان، ورفض التوقيع على أي اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

حينئذ قررت اللجنة عرض المقترحات الفلسطينية على الحكومة اللبنا وإرسال وفود إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

2 – عقد الاجتماع الثاني لهذه اللجنة في جدّة يوم 28 جويلية من أج إطلاع الأعضاء على نتائج عمل تلك الوفود ولاتخاذ القرار بشأن النشا القادم. وحضر الوفد اللبناني هذه المرة لدفع الفلسطينيين إلى مغادر لبنان دون أي اتفاق يحدد طرق الرحيل. الضمان الوحيد هو أن الحكوم اللبنانية تتعهّد بأن الولايات المتحدة الامريكية سوف تستعمل نفوذها م أجل تسهيل هذا الرحيل. أما منظمة التحرير الفلسطينية فإنّها تطلب أوّ احترام وقف إطلاق النار، وضمانات أمنية عند الانسحاب واتفاقا يوضّ العلاقات المستقبلية وقانونا يحدّد الوجود الفلسطيني على أرض لبنان وحيال هذا المأزق، اتفقت الوفود الأربعة (باستثناء منظمة التحري الفلسطينية ولبنان) على طلب عقد اجتماع لجامعة الدول العربية من أجل إيجاد حلّ لهذا المأزق. وعمد الوفد اللبناني إلى تليين موقفه بقبول البحث عن حلّ وسط مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ويستخلص من هذين الاجتماعين ما يلي :

– بالنسبة للبنانيين، يتعلق الأمر بانتهاز فرصة الوضع الحالي من أجل التخلص نهائيا من الوجود الفلسطيني المسلّح. وهنا، يكمن سبب رفض أي اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنّ اللبنانيين يعتمدون على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع حد للاحتلال الاسرائيلي.

– وبالنسبة للفلسطينيين فإنهم موافقون على الرحيل عن بيروت لكنهم يطلبون أجلا لذلك وضمانات أمنية لرجال المقاومة وللمدنيين الفلسطينيين الذين سيبقون في لبنان ولحلفائهم من الحركة الوطنية اللبنانية حتى لا يُؤوّل هذا الرحيل على أنه انتصار لاسرائيل ولحزب الكتائب اللبنانية.

وقفت كل من الجزائر والكويت موقفا ثابتا مستمرا مع منظمة التحرير الفلسطينية، أما العربية السعودية فإنها راحت تبحث عن حل سياسي مع الولايات المتحدة وعلى اتفاق مع عرفات. ولم تعارض سوريا هذا المسعى صراحة وتجنبت الوقوع في عزلة.

عدت من تونس إلى الجزائر حيث قرر الرئيس الشاذلي إلغاء احتفالات 5 جويلية تضامنا مع المقاومين اللبنانيين والفلسطينيين، ونظّمت من أجل ذلك مهرجانات شعبية في جميع أنحاء البلاد.

محادثات مع الرئيس ميتيران (15 جويلية 1982)

استقبل شيسون في الصباح، ثم الرئيس ميتران بعد الظهيرة وفد جامعة الدول العربية الذي أترأسه، ويضمّ كلاّ من راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية دولة الامارات العربية المتّحدة وفاروق القدومي، مسؤول العلاقات الخارجية في منظمة التحرير الفلسطينة.ولقد لخّصتُ فحوى هذه المباحثات في تصريح أدليت به عند الخروج من قصر الاليزيه :

«لقد كلفتنا جامعة الدول العربية بعرض الوضع السائد في المشرق العربي وتصوّر الحلول الممكنة له. أما عن الوضع، فيمكننا تلخيصه في ثلاث نقاط : هناك بلد عربي، وهو لبنان، تمّ اجتياحه واحتلال جزء منه من قبل جيش أجنبي، وهذا الجيش يقوم بحرب إبادة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، وقد استفاد من دعم غير مشروط من قبل قوة عظمى، هي الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص الحلول، فإننا تحدثنا عن انسحاب قوات الاحتلال من لبنان لتمكين هذا البلد من استعادة وحدته الترابية بإقرار السلم ومن أن

يمارس من جديد سيادته. وأوضحنا للرئيس ميتيران أنّ الأمر لا يتعلّق بمرحلة واحدة في مواصلة البحث عن حل دائم وشامل لما يسمّى بالصر في الشرق الأوسط. «هناك علاقة بين السبب والنتيجة». ولو أنّ الفلسطيني كانت لهم أرض ودولة لما كانوا اليوم في لبنان. .ولذلك، فنحن نرى أنّ حلّ حقيقي يمر عن طريق الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للش الفلسطيني وأنّ هذا الحل يمر عبر إشراك منظمة التحرير الفلسطينية سارت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على هذا الطريق فإنني أ أنّنا نكون قد قمنا بخطوة كبيرة نحو السلم. إنّني مقتنع بأنّ السلم الحقي لا يمكن أن يستتبّ دون عدالة، وينبغي إعطاء الحق معا للبنان الذي ي تمزيقه، وللشعب الفلسطيني الذي يراد تشتيته.»

أما الحدث الذي أبرزته الصحافة الفرنسية[1] فهو استقبال أحد ق منظمة التحرير الفلسطينية في قصر الاليزيه.

اجتماع طارىء لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في نيقوسيا (16 جويلية 1982)

لقد أدى بنا فشل اجتماع جامعة الدول العربية في تونس إلى البح عن أشكال أخرى من التضامن تجاه لبنان وفلسطين. وهكذا، وبطلب ، الجزائر، اجتمع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في قبرص. تأسّفتُ لك ثلاثة وزراء عرب فقط ومنظمة التحرير الفلسطينية حضروا هذا الاجته في حين أن العديد من زملائهم من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية جا من أجل تعبئة طاقات الحركة لضمان نجاح القضية الفلسطينية والحفا

(1) جريدة *Libération*، 1982/07/16، في الصفحة الأولى «ميتيران يستقبل منظمة التح الفلسطينية».

على استقلال لبنان. وهؤلاء الوزراء يمثلون، خاصة، الهند ويوغوسلافيا وكوبا والباكستان ومدغشقر والكونغو وبنين وموزمبيق وبنغلادش ومالطة وكوريا الشمالية . والملاحظ أنّ البيان الذي صدر عن لقاء نيقوسيا أفضل من بيان جامعة الدول العربية في تونس.

مؤتمر القمة العربي بفاس
(6-10 سبتمبر 1982)

بعد فشل لقاء تونس صار عقد مؤتمر قمة عربي ضرورة ملّحة وعاجلة . وبما أنّه تقرّر عقده بفاس، فإن الرئيس الشاذلي اعتذر عن الحضور بسبب العلاقات الجزائرية المغربية وعيّنني لتمثيله، فكانت مناسبة لتحديد القواعد واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل القيام بعمل عربي مشترك.

بمجرد افتتاح القمة، حضرنا مشاهد مأساوية حقا. فقد تبادل كل من الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين بادب سلسلة من التهم : محاولات اغتيال وتخريب ومتفجّرات وإغلاق الحدود وقطع البترول... هاتفني الملك الحسن الثاني في صبيحة اليوم التالي ليطلب مني إقناع الرئيس السوري بوضع حد لذلك الحوار العقيم.

وكانت الجزائر محلّ اتهام في مداخلة الملك حسين عاهل الأردن «بدعوى أنها لم تحترم التزاماتها المالية حيال الأردن التي تعهدت بها في قمة بغداد». لم أفوّت الفرصة لتوضيح الأمور، وسارع الملك فهد لتأييد موقف الجزائر والتنويه يسياستها الخارجية.

وفي ختام أشغالنا، تمّت المصادقة على مخطط لتسوية مسألة الشرق الأوسط يعيد تأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الفلسطيني وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وجرى

التذكير بالشروط الأوّلية لهذا المخطط، وهي : انسحاب إسرائيل
الأراضي التي احتلتها عام 1967 وتفكيك المستعمرات التي نصبتها
فوق هذه الأراضي بعد هذا التاريخ. كما أكّد البيان على أنّ ضمان ال
جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية الجديدة،
عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة حيث توضع تحت إشرافه
الغربية وغزة خلال مرحلة انتقالية.

ينبغي أن أشير إلى أن اقتراحي بعقد «ندوة دولية حول فلسطين
رفضه ملك المغرب، غير أنّ ياسر عرفات طلب بأن يسجّل في الم
كاقتراح جزائري فلسطيني».

ومن بين القرارات التي اتخذتها القمة إنشاء لجنة سباعية تتكوّن
منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والسعودية والجزائر والمغرب وتو
بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية تضطلع بعرض مخطط الس
على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وبخصوص لبنان، أدانت القمة العدوان الاسرائيلي، وقررت مساند
بتنفيذ لوائح مجلس الأمن، خاصة منها اللائحتين 508 و509.

وعلى هامش هذه القمة، استقبلني الملك الحسن الثاني في قصر
بفاس يوم 10 سبتمبر لكي يستعرض معي مسألة الصحراء الغربية.

وغداة اختتام أشغال القمة بفاس، وصل ياسر عرفات إلى الجزائر
للتعبير عن امتنانه للرئيس الشاذلي على التزام الجزائر المطلق الخالص
طيلة اشغال القمة. وذكّر بأن الجزائر قد لبّت للمقاومة جميع مطالبها
العسكرية والسياسية والمالية. وأضاف أن نتائج هذه القمة تبدو إيجابية،
خاصة في الظروف الحالية مشيرا بذلك إلى السياق الذي يتميز بانعدام
التوازن الاستراتيجي لغير صالح العرب.

مجازر صبرا وشاتيلا (18 سبتمبر 1982)

في يوم 18 سبتمبر، عمد الجيش الإسرائيلي إلى تذبيح سكان المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا. وتعددت المشاهد الهمجية غير أن الضمير الدولي ظلّ أبكم. هل كان ذلك، يا ترى، لأنّ الأمر يتعلّق بحياة أناس عرب؟ علما بأنّ هذه المذابح قد قلبت كل شيء رأسا على عقب وظهرت الحقيقة بجلاء. لم يكن أولئك الأطفال القتلى فدائيين، ثمّ إنّ المقاومين كانوا قد رحلوا عندما ارتكبت تلك المجازر.

ولأوّل مرة، وجهت فرنسا أصابع الاتهام علنا للحكومة الاسرائيلية في هذه المجازر. وتحدث أولوف بالم من السويد عن «جريمة شنعاء»، وعبرت السيدة إنديرا غاندي من الهند عن «قلقها وغضبها» أمام الجريمة التي ارتكبها «مجرمو الحرب الاسرائيليون وحلفاؤهم في لبنان».

استدعيتُ سفراء البلدان الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن يوم 20 سبتمبر بمقر وزارة الشؤون الخارجية حيث أخبرتهم بما ننتظره من حكوماتهم. وأضفت للسفير السوفياتي أن بلده الذي طالب دائما بموقف عربي مشترك لم يقم مع ذلك بجهد كبير ضد مجازر بيروت التي ارتكبت بعد الإعلان عن الموقف العربي المشترك في فاس.

وفي نفس اليوم، استقبلتُ أبو الهول القيادي في حركة فتح الذي قدم لي صورة مذهلة عن بيروت بعد تلك المذابح.

الدورة 37 للجمعية العامة للأمم المتحدة (أكتوبر 1982)

تناولت المناقشات العامة أساسا مشكلتين كبيرتين: الشرق الأوسط والمفاوضات الشاملة. وكانت بخصوص الشرق الأوسط مركّزة على بيان

فاس ومخطط ريغان. وقد جرى التأكيد على الجوانب الايجابية لقمّة ف
إلى حد ما في حين أن العالم كله، باستثناء الولايات المتحدة الأمري
بطبيعة الحال، اعترف بأن الضعف الأساسي في مخطط ريغان يكمن
تجاهله لإقامة دولة فلسطينية.

وتمّ شرح الموقف الجزائري خلال جميع المحادثات، وكذلك التذك
بالمبادىء التي يقوم عليها، خاصة مع وزراء خارجية الاتحاد السوفيا
والولايات المتّحدة وفرنسا ومع نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب

- الاتحاد السوفياتي: ألح غروميكو على النقاط التالية:
  - أهمية الموقف العربي المشترك الجديد؛
  - وجود تشابه بين بيان قمة فاس ومواقف بريجنيف باستثناء ما يتعلق بالندوة الدولية؛
  - توجيه الشكر للجزائر في دفاعها عن فكرة عقد ندوة دولية بإشراف منظمّة الأمم المتحدة.
- الولايات المتحدة: يستخلص من موقف شولتز ما يلي:
  - دافع عن مخطط ريغان. وعلى الرغم من الاعتراف بالواقع الفلسطيني، فقد الحّ على «أن الوقت غير ملائم لإنشاء دولة فلسطينية» ترفضها إسرائيل بعناد، بينما يرى أنّ مساهمة إسرائيل ضرورية للتوصل إلى السلم»؛
  - استحسن الخيار الأردني ودور الأردن الكبير لسببين اثنين: ثلثا الشعب الأردني فلسطينيون، والأردن له سلطة قضائية على الضفة الغربية، مما يؤدي إلى إقامة فيدرالية أردنية فلسطينية تشمل الأردن وجزءا كبيرا من الضفة الغربية إلى حد ما.
- فرنسا: بالنسبة لشيسون:

- «المهم هو العمل من أجل تقريب بيان قمة فاس من مخطط ريغان. ويمكن إحياء المشروع الفرنسي المجمّد ليكون همزة الوصل بين المخطّطين؛
- وفيما يتعلق بالندوة الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة، ترى فرنسا أنّ هذه الفكرة سابقة لأوانها حتى وإن هي قبلت بأن الاتحاد السوفياتي يجب عليه في الوقت المناسب أن يضطلع بالدور الذي يقع على عاتقه.
- وختم شيسون بالإشارة إلى أنّ البلدان الغربية تعتبر أنّ المهمّ في الأمر كلّه إنما هو تقريب مخطط ريغان من بيان قمة فاس وذلك بالإلحاح على ضرورة مداراة الولايات المتحدة وأن الوقت لم يحن بعد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

مهمة «اللجنة السباعية» في واشنطن (22 أكتوبر 1982)

تمّ هذا اللقاء مع الرئيس ريغان وكاتب الدولة للشؤون الخارجية «شولتز» يوم 22 أكتوبر. وجرى إعداده باجتماع للجنة السباعية يوم 21 وكذلك عن طريق اتصالات أجريتُها مع عدد من رؤساء الوفود.

1. حول محادثاتي

- منظمة التحرير الفلسطينية : جرت المحادثات الأولى مع خالد الحسن، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي طرحتُ عليه سؤالين اثنين هما :

- «مدى فائدة مشاركة الجزائر في المهمة طالما ان الأمريكيين يرفضون حضور منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أنّ الجزائر على

استعداد، مثلما كان الأمر عليه في باريس، لكي لا تشار
ذلك بصراحة. ردّ محدثي بصورة قاطعة : يجب على
تشارك، بل إن حضورها ضروري لأنها تمثّل ضمانا للدفاع
المقاومة الفلسطينية.

• أما السؤال عن مضمون المحادثات بين ياسر عرفات والم
فأجاب أنّها تناولت طبيعة الروابط التي يمكن على وجا
أن تجمع بين الفلسطينيين والأردنيين. وأوضح أنّ منظم
الفلسطينية ترفض الفدرالية، وتقبل بكونفدرالية تض
متمايزتين في البداية؛

• قال لي إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد أن على ا
المعنيين بالأمر (الأردن وإسرائيل) أن يتفاوضا. ولهذا السب
إقامة جسر بين مخطط قمة فاس ومخطط ريغان. وقد توافق
التحرير الفلسطينية على وفد واحد يضم أردنيين وفلسطيني

– الأردن : تناولت محادثاتي مع وزير خارجية الأردن، مروان الق
نقطتين اثنتين :

• حول المحادثات بين ياسر عرفات والملك حسين : أكد زميلي الأ
وهو يقدّم الخطوط الكبرى التي تتماشى مع تصريحات ممثّل من
التحرير الفلسطينية أن الأردن تصرّ على احترام إرادة الفلسطيني
ويعتبر من الضروري إنشاء دولة فلسطينية وأن الضفة الغربية و
التابعتين لفلسطين سوف تعادان إليها؛

• وحول مهمة اللجنة السباعية في باريس وموسكو وبيكين، من المت
عليه أن الملك حسين، قائد دولة من دول المواجهة، هو الذي سيرأس
وفد اللجنة السباعية؛

- سوريا : تمسّك عبد الحليم خدّام، بوجه خاص، بانتقاد منظمة التحرير الفلسطينية والإلحاح على أنّ أزمة الشرق الأوسط لا يمكن قصرها على المشكلة الفلسطينية وحدها، بل هي تعني الجولان أيضا.

- العربية السعودية : بدا سعود الفيصل منشغلا بالعمل الذي يجب القيام به تجاه الرأي العام الأمريكي الذي ينبغي تشجيع تطوره الايجابي لصالح العرب.

2. اجتماع اللجنة السباعية

كان من الضروري عقد هذا الاجتماع من أجل تحديد مضمون تصريح رئيس الوفد، الملك الحسن الثاني، لا سيما وأنّه تقرّر أن يكون المتكلّم الوحيد باسم الوفد مع ريغان.

تناولتُ الكلمة مطوّلا لكي أؤكّد على ما يلي:

- انّ قاعدة الانطلاق يجب أن تكون بيان فاس حتّى تعكس مداخلة الملك جيدا موقف اللجنة السباعية.

- إذا كان من الضروري إقامة جسر بين هذا البيان ومخطط ريغان، فإنه لا يمكن إقامته إلا على النقطتين الغائبتين من مخطط ريغان، وهما الإشارة إلى دولة فلسطينية والطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- من الضروري إفهام الأمريكيين أنه لا يمكن إيجاد حل ممكن دون إنشاء دولة فلسطينية ودون منظمة التحرير الفلسطينية. ولتسوية هذا المشكل، لماذا لا يقبل الأمريكيون، مثلما تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية ذلك، استشارة الشعب الفلسطيني حول هاتين النقطتين؟

- وأخيرا، عبرت عن ضرورة الابقاء على التوازن بين الولايات المتحدة والأعضاء الاخرين الدائمين في مجلس الأمن : وهكذا، تأكد

قرار تخويل الملك حسين قيادة المهمات المتوقعة في بار
وبيكين.

3. لقاءات مع الرئيس ريغان وكاتب الدولة شولتز

دام اللقاء مع الرئيس ريغان في البيت الأبيض ساعة وكان م الرئيس بوش وجورج شولتز. وتصريح الملك كان مطابقا لما ت مبرزا الدولة الفلسطينية والطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفل أما مداخلة ريغان التي تليت يتلخص جوهرها في ما يلي:

- السلم ضروري وعاجل. إذا لم يكن هناك سلم فإن الف سيكونون هم الخاسرين.
- الاعتراف بإسرائيل من قبل البلدان العربية يمثل المفتا لإعطاء دفع لدينامكية السلم.
- اتفاقيات كامب دافيد إطار جيد، لأنها تتضمن تعهدا م إسرائيل لتسوية المشكل الفلسطيني. يجب التفاوض، ولكن إسر تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعليه، فإن البلدان العرب أن تساند الاردن من أجل استعادة الضفة الغربية وغزة. هذه هي الواقعية.

وفي ردّه، صرح الملك الحسن الثاني أنّ إطار اتفاقيات كامب لم يعد ملائما. والدليل على ذلك هو أنّ الملك حسين لم يلتزم بها. البحث عن صيغ جديدة. أما عن منظمة التحرير الفلسطينية، فإن ط التمثيلي لا جدال فيه: وإن اقتضت الضرورة، فإنّ تمكين الفلسطي من ممارسة حقّهم في تقرير المصير سيؤكّد ذلك. وإذا كان هناك ج إيجابي عن هذا السؤال وإرضاء للحقوق الشرعية للفلسطينيين، ف

مستعدون للذهاب أبعد فيما يتعلّق بالاعتراف بإسرائيل. وأنهى الملك تصريحه مشيرا إلى دور الولايات المتحدة وثقلها الذي يمكن أن يكون كبيرا جدًا بحكم علاقاتها مع إسرائيل.

ولم يختلف اللقاء مع شولتز عن اللقاء بريغان أصلا، فيما عدا أن وزراء الشؤون الخارجية تناولوا الكلمة. تحدث السوري عن انشغالات دمشق فيما يتعلق بالانسحاب من لبنان وإعادة الأراضي المحتلة، واستعرض الوزير الأردني الطابع الخاص للروابط التي تجمع بين الأردنيين والفلسطينيين. أما أنا، فقلت : طالما أن هناك خلافا مع الأمريكيين حول الطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحول الدولة الفلسطينية فإنّ هناك طريقة للفصل في هذا الشأن، وهي تقرير مصير الشعب الفلسطيني.

وأخيرا، تناول ملك المغرب مشكل القدس بالإلحاح على مبدأين اثنين هما : عدم الاستحواذ على الأراضي بالقوة والدخول الحر إلى أماكن العبادة.

مهمة اللجنة السباعية في باريس
(16 نوفمبر 1982)

ترأس اللجنة هذه المرة الملك حسين، عاهل الأردن، واستقبلت في قصر الإليزيه، ثم في مقر وزارة الشؤون الخارجية. عندما أثرتُ قضيّة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، أجاب الرئيس ميتران بضرورة الاعتراف المتبادل. قلت له إنّ هذا الاعتراف سيكون في جدول الأعمال عندما يكون للفلسطنيين دولتهم.

وبعد باريس، كان من المتوقع أن تنتقل اللجنة إلى لندن. غير أن هذه الزيارة ألغيت في أعقاب رفض حكومة السيدة ثاتشر استقبال ممثل

لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن اللجنة السباعية. وبمجر
هذا القرار، تذكرتُ مقالات والدي في عام 1947 حيث نسب
العرب إلى سياسة الإنجليز.

مهمة اللجنة السباعية في موسكو وبيكين
(3 و6 ديسمبر 1982)

كانت لنا في موسكو محادثات مع الرئيس يوري أندروبوف
لأول مرة)، ثم، مع غروميكو الذي أكّد على ثلاث نقاط :
- وحدة العرب هي قوتهم : ينبغي الاتحاد حول مخطط فاس؛
- مخطط ريغان عبارة عن وهم يؤدي إلى المأزق؛
- يعتمد الاتحاد السوفياتي على الجزائر من أجل التخفيف
الخلافات بين السوريين والفلسطينيين.

غادرنا موسكو إلى بيكين على متن طائرة أردنية يقودها الملك
بنفسه وتوقّفنا في إسلام آباد حيث استقبلنا من قبل الرئيس ضياء
واستقبلنا في بيكين من قبل رئيس الوزراء، زاو زيانغ، ثم، من قبل
العام للحزب الشيوعي، ياو بانغ.

أدان القادة الصينيون (وحشية إسرائيل خلال عدوانها الأخير) وا
زاو أنّ :

- قمة فاس تاريخية لأنها أبرزت موقفا عربيا مشتركا ؛
- لا ينبغي إهمال الرأي العام الأمريكي حيث بدأت تظهر بوادر تعاط
مع القضية الفلسطينية ؛
- كما أن هناك تيارا مناهضا للحرب بدأ يظهر في إسرائيل.

* * *

تميز عام 1982 بالحرب الاسرائيلية في لبنان. وأمام صمت العالم، ولا مبالاة العرب وعجزهم، فإن الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية واجهوا وحدهم آلة الحرب الصهيونية طيلة ما يقارب الثلاثة أشهر. وبغض النظر عن مجازر صبرا وشاتيلا، فإن حرب لبنان كشفت أطماع إسرائيل في أراضي ومياه لبنان، وكذلك مخطط تجزئة المنطقة إلى دويلات طائفية تتزعمّها إسرائيل.

أما على الصعيد السياسي، فإن رد الفعل العربي لم يكن في مستوى الأحداث. اجتمعت قمة فاس في وقت متأخر إذ كان عليها في الأصل أن تبحث وسائل وإمكانيات مواجهة الغزو الاسرائيلي على الأصعدة العسكرية والسياسية، بل والاقتصادية أيضا، وليس تكريس عواقب الاجتياح من خلال رحيل المقاومة الفلسطينية من لبنان، ووضع لبنان تحت تأثير إسرائيل المباشر وجميع المنطقة تحت الوصابة الأمريكية.

وعلى الصعيد الخارجي، اكتسبت القضية الفلسطينية مساندات جديدة، وصادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة منذ عام 1948 على لائحة لصالح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنشاء دولة فلسطينية. وانغمست الولايات المتحدة بصورة أكبر في الصراع. لم يكن مبعوثها الخاص فيليب حبيب طيلة ثلاثة أشهر يهدف إلى وضع حد للعدوان الاسرائيلي، بل إلى محاولة فرض استسلام وتصفية المقاومة الفلسطينية. لم تستعمل أية دولة في تاريخ مجلس الأمن ولم تتعسف بطريقة منظمة في حق الفيتو مثلما فعلت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لمعارضة حق الفلسطينيين والعرب بصورة عامة. وهكذا، تظلّ أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة :

- تجاهل المشكل الجوهري، أي فلسطين ؛

- رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ؛

- عزل الجبهات المختلفة من أجل جرّ بلدان أخرى من المنطقة
لبنان، إلى السير في ركاب كامب دافيد؛

- معارضة قرارات القمم العربية ؛

- مضاعفة المساعدة السنوية لاسرائيل التي بلغت في ع
3 ملايير من الدولارات.

الزيارة الرسمية لايران (1 – 4 جانفي 1983)

إن تطور الوضع السائد في المشرق العربي يدفع الايراني
تقديرات سلبية بخصوص عالم عربي يرونه يتخبط في التفكّك و
وأنّ بلدان جبهة الصمود والتصدّي هي الوحيدة القادرة على
الأخطار المتصاعدة، لكنهم يرفضون الاعتراف بأنّ مواصلة حر
العراق، إنما تساهم في إضعاف العرب.

أما مصير الفلسطينيين، والمشاورات اللبنانية الاسرائيلة،
سوريا التي يخشون جرّها إلى كامب دافيد، وتطبيع عدد متزايد من
العربية لعلاقتها مع مصر، كل ذلك يدفعهم إلى تشاؤم تشاطره
الجزائر بحكم أنّ البلدين مستهدفان من طرف الامبريالية، من هنا
ضرورة إقامة محور استراتيجي يمكننا من إفشال الضغوط التي ت
على بلدينا. وبالنسبة لخاميني، رئيس الجمهورية، فإنّه ينبغي بوجه
أن تخفّف البلدان العربية من نزعتها القومية حتّى تجد في الاسلا
الوحدة التي تنقصهم جميعا.

بدا لي أن زيارتي كانت في محلها عندما ندّد الايرانيون بقمة فا
جعلني أقدّم توضيحات حول حضورنا الذي حال دون أن تسير هذه

وراء مخطط ريغان وحول عمل (اللجنة السباعية) لتوعية البلدان الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية.

أما بخصوص سوريا، فإنني شرحت بأننا واعون خاصة بوضعها الصعب. لم نأل جهدا في تقديم مساعدتنا لها، وخلال الصيف بالذات، وضعنا تحت تصرفها جميع قدراتنا العسكرية بمجرد اجتياح لبنان. ولكن لم نتلق جوابا إلى يومنا هذا.

الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني (14 - 22 فبراير 1983)

إن اختيار الجزائرلاحتضان هذه الدورة يستجيب لانشغال مشروع للقادة الفلسطينيين، وهو الافلات من كل ضغط وتدخل وتأثير. أما اختيار التاريخ فإنه يستجيب للحرص على القيام بتقييم مرحلة «ما بعد بيروت». وكانت محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية بالنسبة لواشنطن وتل أبيب تتماشى مع فك التعبئة على المستوى العربي بتحوير شعارنا «منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين» إلى شعار «منظمة التحرير الفلسطينية وحيدة»، أي معزولة عن العرب.

وبعد أسبوع من مناقشات حامية، صادق المجلس الوطني الفلسطيني على ما يسمى بأرضية الجزائر حيث يستخلص منها الروح الوحدوية وإرادة التوصل إلى التحام أكبر، واستقلالية أكبر وأسبقية الداخل وتصعيد المقاومة العسكرية. وما تزال حاضرة في الأذهان صورة أولئك الأطفال «أطفال الحجارة» الذين دوّخوا السلطات الصهيونية حتّى أنّ التساؤلات بدأت ترتفع في تل أبيب قائلة «ماذا لو كانت بين أيديهم أسلحة ؟»

تقرّر رفض مخطط ريغان، وذلك يعني أيضا رفض جميع صيغ كا دافيد. ومن جهة أخرى، وصف المجلس الوطني الفلسطيني لوائح قمة ف بأنّها «الحدّ الأدنى للعمل العربي». واعتبرت العلاقات مع سوريا علاق «استراتيجية» وتمّ وضع تصور العلاقات مع الأردن على «أسس كونفدرال بين دولتين مستقلتين».

أما عن لبنان ومصر، فصارت ضرورة تعزيز الروابط مع القو التقدمية في هذين البلدين أمرا بديهيا.

وعلى هامش المجلس الوطني الفلسطيني، عقدتُ ندوة صحفية م الوسائل الإعلامية الدولية: قلتُ خلالها إن الجزائر تتبنّى القرارات التي اتخذها المجلس وسوف تدافع عنها أمام القمة المقبلة لبلدان عدم الانحياز. وعن سؤال حول المفاوضات الاردنية الإسرائيلية التي تؤكّد عليها واشنطن، أجبتُ، أنّنا لا نستشّف الهدف الأمريكي من هذه المباحثات التي يظلّ مضمونها غير واضح والتي أُبعد عنها المعنيون الأوائل بالأمر وهم الفلسطينيون.

وعلى هامش هذه الندوة، استقبلتُ أيضا صحفيين ومدعوين أجانب ومن بينهم ممثلون عن الحركة الوطنية المصرية.

نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في زيارة للجزائر (1 جوان 1983)

وصف الديبلوماسي السوفياتي الاتفاق اللبناني الإسرائيلي الذي ابرم مؤخّرا بأنه «مُذلّ» للعرب لأنه فرض سلطة حقيقية على لبنان. والاتحاد السوفياتي الذي يعارض هذا الاتفاق يعتبر أن الجزائر قادرة على تقديم مساهمة كبيرة للدفاع عن لبنان. وأضاف أن «الزيادة في حجم المساعدات

العسكرية لإسرائيل دليل دامغ على فشل مخطط ريغان. وبالموازاة مع ذلك، تريد الولايات المتحدة أن تفرض على ملك الأردن اتفاقا منفصلا مع إسرائيل. وهذا الوضع الخطير يقتضي أكثر من أي وقت مضى تلاحم الصفّ العربي لترجمة مستوى الوحدة الذي تجلّى في قمّة فاس».

مهمة إلى سوريا (24 – 25 جوان 1983)

ازدادت حدّة الخلافات بين حافظ الأسد وياسر عرفات، وهي خلافات نشأت خلال قمة عمّان أثناء غزو لبنان، والسبب الرئيسي يكمن في أنّ الرئيس السوري الذي لا ينكر ربط المقاومة الفلسطينية بسياسته، يرى في مساعي عرفات تجاه الأردن والعربية السعودية والولايات المتّحدة إرادة لتجاهل سوريا وعزلها.

فشلت جميع المحاولات من أجل تقريب وجهات النظر وتضاعفت مشاعر المرارة من جانب السوريين بسبب الانتقادات الحادة التي وجّهها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لدور سوريا في لبنان.

نجح السوريون في تعبئة بعض الفصائل الفلسطينية، غير أنّ ياسر عرفات خرج أقوى بعد المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر. ولذلك فإنهم حوّلوا الوجهة حينئذ نحو العناصر اليسارية لحركة فتح (حركة عرفات نفسها)، وهكذا استقرّ أبو صالح في البقاع بمساعدة أحمد جبريل، وسمير غوشة ومنظّمة الصاعقة، وطُرد عرفات من دمشق.

تعددت جهود الجزائر في سبيل تسوية هذا الخلاف خاصة خلال زيارة الرئيس الشاذلي لدمشق في جوان 1983، ولا شك أنّ الجهود سمحت بتجنب الانفجار خلال الأشهر الأخيرة. غير أنّ الثقة تلاشت ولم يعد من الممكن إيجاد أي حل عن طريق الحوار.

في هذا السياق بالذات، توجّهتُ إلى دمشق يوم 24 جوان حاملا
جديدا قائما على المبادئ التالية :

1 - العلاقات بين سوريا والمقاومة الفلسطينية علاقات استر
يجب الحفاظ عليها، خاصة أنه لم يبق للفلسطينيين بعد الانسحـ
لبنان سوى سوريا؛

2 - كل خلاف بين الطرفين ستكون له انعكاسات سلبية في آن
على المستوى العربي وعلى الصعيد الدولي. وعليه، فإنّ الحوار يظل الـ
الوحيدة لتسوية الخلاف؛

3 - وحدة الصف الفلسطيني واحترام استقلالية قراره وعدم التـ
في شؤونه هي أمور يجب أخذها بعين الاعتبار؛

4 - وداخل حركة فتح، تسوية الخلافات عن طريق الحوار أيضا و
بالسلاح؛

5 - ذكّرتُ بطلب الجزائر بالاعتراف من جانب سوريا باستقلال وحـ
التراب اللبناني : وذلك ما دفع بالرئيس الأسد الذي رفض هذا الاقتراح
أن يخفّف من حدّة موقفه تجاه منظمة التحرير الفلسطينية.

تلك هي اللغة التي استعملتُها في لقاءاتي مع ممثلي حركة فتح، والجبـ
الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والمجلـ
الوطني الفلسطيني والرئيس السوري. وكان الردّ عليها كالتالي :

- أكد أبو ماهر غنيم من حركة فتح أنّ أبو صالح لا يمثل شيئا لو
الدعم السوري والليبي، وأنّ حركة فتح لا تتمنى أبدا مجابهة مع المنشقين
ولا تدهور علاقاتها مع سوريا؛

- ألح جورج حبش (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) ونايف حواتمة
(الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين) على وقف العنف والحملات

الاعلامية. واحتجا على طرد ياسر عرفات من دمشق لكنهما طلبا من هذا الأخير تجنب التصعيد بتصريحاته.

- دافع خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عن قرارات المجلس الثوري لحركة فتح، وهو يؤاخذ عرفات على تصريحاته المضادة لسوريا (خلال حصار بيروت وبعده) وكذلك نزعته الديكتاتورية.

- وصف الرئيس الأسد عرفات بالمكر وعدم الصدق لأنّه يضرّ بمصالح سوريا والقضية الفلسطينية. وقال إنّ سوريا لن تستقبل على أرضها من يهدّد أمنها. وفي نهاية هذه المحادثات، أعلن أنه إذا كانت لسوريا مشاكل مع عرفات، فليست لديها مشاكل مع المقاومة. وقبل، في الختام، أن يستأنف عرفات الحوار مع أبو صالح في دمشق.

وبعد هذه المهمّة، جمع عرفات في تونس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بداية شهر جويلية، وكانت هناك لجنة ترأسها الفاهوم كُلّفت بالتوجّه إلى دمشق من أجل إعادة المياه إلى مجاريها والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بعد مواجهات البقاع.

القذافي في الجزائر

(25 جويلية 1983)

في محادثاته مع الشاذلي استهلّ الزعيم الليبي حديثه بتقديم عرض موجز عن جولته الأخيرة في المشرق العربي: «قد تكون العربية السعودية على استعداد لكي تدعم، ولو ماليا، عملا مشتركا بشرط أن تعرب سوريا عن عزمها الانضمام إلى عمل عربي مشترك، أما الأردن فهو، حسب القذّافي، منشغل خاصة بتحالفه مع العراق، وقد اختارت سوريا موقفا دفاعيا، ربّما من خلال نصيحة الاتحاد السوفياتي».

أما عن المشكل الفلسطيني نفسه، فقد وجّه القذافي اللو لكونها تساند عرفات، فأجابه الشاذلي: «إنّنا نساند منظمـ الفلسطينية ونعمل من أجل التحامها ووحدتها. ويتعين على منظمـ الفلسطينية وحدها أن تقرر بمفردها ما إذا كانت تريد الاحتفاظ على رأسها أو تغييره».

وبخصوص لبنان، لام القذافي الجزائر على عدم إدانة الا اللبنانية الاسرائيلية، فرد عليه الشاذلي: «نحن لم نساند هذه الا ويكفيكم أن تعيدوا قراءة بيان المكتب السياسي الذي عبر بوضو موقفنا تجاه هذا الموضوع. ولكن، ما الذي قام به العرب لكي يسـ لبنان في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي؟ من السهل إدانة هذا البلد عندما يتعلق الأمر بالوقوف إلى جانبه، فإن كل واحد يتوارى».

الندوة الدولية الأولى حول فلسطين
(29 أوت – 7 سبتمبر 1983)

وأخيرا، افتتحت، في جنيف، هذه الندوة التي طالبنا بانعقادها منـ سنوات. وقد شارك فيها أكثر من مائة بلد بالرغم من الضغوط الأمريكية ممّا يعتبر مؤشرا على التحوّل الذي طرأ في صلب الرأي العام العالمي. وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قُبلتْ في الندوة كعضو كامل الحقوق، فإنّ الولايات المتّحدة وإسرائيل قاطعتا الأشغال بينما كانت بلدان السوق الأوربية المشتركة، باستثناء اليونان، ممثّلة بملاحظين.

ألقيتُ كلمتي في هذه الندوة في الأوّل من سبتمبر. والحقيقة هي أن العشرات من اللوائح التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن قد بقيت حبرا على ورق. وتحتاج المسألة الفلسطينية إلى

أكثر من لائحة، بل إلى حل يوجد على وجه التحديد ضمن تلك اللوائح. إنّها في حاجة إلى بيان يفضح القوى التي تعارض تطبيق تلك اللوائح، وخاصة، إقامة دولة فلسطينية لوضع حد لظلم يستمرّ منذ 35 عاما.

الدورة 38 للجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر - أكتوبر 1983)

أبدى المندوبون في هذه الدورة شعورا بالعجز تجاه تطور الوضع في المشرق العربي. فالسيدة إنديرا غاندي، رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز التي عبرت عن قلقها وانشغالها، تتمنى القيام بمبادرة في هذا الشأن، غير أن اللجنة الثمانية التي تضمّ الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي يتوقع أن تعقد في نيودلهي يوم 30 اكتوبر، يصعب عليها أن تقوم بشيء قبل اجتماع قمة عربية، وطالما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تحدد قاعدة عمل بأدنى وأقصى ما تطلبه. غير أن قمة الرياض تم تأجيلها حتّى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

فمن جهة، يتخبط الفلسطينيون في وحل الصراعات الأخوية. ومنظمة التحرير الفلسطينية تقرر القيام بحركة إضراب شامل يوم 2 نوفمبر بمناسبة ذكرى وعد بلفور (الذي يمثّل شهادة ميلاد إسرائيل)، ثمّ إنّ المعارك بين أنصار عرفات وخصومه تعود إلى طرابلس وتتسبب في مئات القتلى.

ومن جهة أخرى، يبدو أنّ لبنان قد وضع المشكل الفلسطيني في الدرجة الثانية من انشغالاته. ولبنان يعيش حربا أهلية منذ ثماني سنوات تضاف إليها مقاومة شعبية دامت تسعين يوما، وهي المواجهة العسكرية العربية الإسرائيلية الوحيدة، وكان مسرحها الجنوب اللبناني البطل. وبعد وقف

إطلاق النار، كان من المنتظر أن يجتمع الفرقاء اللبنانيون في جنيف في شهر أكتوبر في «ندوة حوار وطني» تعمل إسرائيل على تفجيره لأنه يهدف إلى إلغاء الاتفاق اللبناني الاسرائيلي المبرم في 17 ماي وبالتالي إلى إنهاء احتلال اسرائيل للبنان.

ومن حسن الحظ أنّ اللجنة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة صادقت ب 93 صوتا ضدّ صوتين وامتناع عشرين بلدا في بداية ديسمبر على لائحة تدين جرائم الحرب التي اقترفتها إسرائيل ضد المدنيين في الأراضي المحتلة في لبنان وفلسطين. ولكن، كيف يمكن تأويل الغارة الجوية الأمريكية على المواقع السورية في لبنان اللهمّ إلاّ أنّها تصعيد مقلق للعدوان؟

* * *

وهكذا، ففي بداية عام 1984، كان الوضع في المشرق العربي باعثا على القلق. كانت لمجابهات طرابلس عواقب خطيرة : انشقاقات في منظمة التحرير الفلسطينية، وقطيعة مع سوريا التي هي المؤيّد الاستراتيجي الأخير للمقاومة الفلسطينية، وإيمان عرفات بأنّ البديل الوحيد الممكن يظلّ هو الخيار الأردني والتقارب مع مصر بالاستناد إلى المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. من هنا يأتي استدعاء البرلمان الأردني للانعقاد و مؤشرات على استئناف الحوار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واللقاء بين عرفات ومبارك.

تلقّى هذا التطور دعم اغلبية البلدان العربية مثلما تجلى ذلك في القمة الإسلامية بالدار البيضاء التي سيطرت عليها مسألةعودة مصر إلى الصفّ العربي.

وأما انشغالنا فيتمثل في أنّ الوضع يتطلب ضغطا مضاعفا على الولايات المتّحدة وإسرائيل من أجل دفعهما إلى تصور تسوية شاملة على

أساس بيان قمة فاس، بينما كانت التنازلات العربية في قمّة الدار البيضاء تجعل الولايات المتّحدة وإسرائيل تقتنعان أكثر فأكثر بعدم جدوى بذل أي جهد إضافي لأنّ العرب عبروا عن استعدادهم لقبول منطق مخطط ريغان وكامب دافيد.

أما بخصوص لبنان، فإن الجزائر قد رأت دائما أنّ وضعه ناتج عن عدم حل المشكل الفلسطيني وأنّ الحل لا يمكن أن يكون إلاّ حلاّ شاملا. لكن، بغض النظر عن هذا الشرط الضروري، فإنّ الجهود الرامية إلى اتفاق أمني لاقرارالسلم في لبنان يبدو أنها تجاهلت، أو قلّلت من أهمّية «عنصرين اثنين هما العوامل الداخلية للأزمة اللبنانية ومراعاة مصالح جميع الأطراف من جهة، ومن جهة أخرى، العامل السوري، إذ أنّ سوريا لها مشاغلها الخاصة ولا ترى أي تعويض يمكن أن يرضيها».

رامسفيلد في الجزائر (9 جانفي 1984)[1]

اللقاء بين الشاذلي وعرفات (9 جانفي 1984)

وفي اليوم نفسه، ذكّر الرئيس الشاذلي بنفس الموقف ياسرعرفات الذي كان مصحوبا بأبي جهاد. وممّا لا شكّ فيه أن زيارة عرفات الأخيرة للقاهرة (دون استشارة الأعضاء الآخرين في منظمة التحرير الفلسطينية) أثارت جملة من التساؤلات، خاصة في العالم العربي، بل، وفي داخل المقاومة الفلسطينية نفسها، . إذ أنّ التلاحم والتضامن العربي لضمان انتصار القضية الفلسطينية يتطلبان تقديم أجوبة لمثل تلك التساؤلات، من هنا تبرز ضرورة إجراء حوار صريح على جميع المستويات.

(1) أنظر الفصل الخاص بالعلاقات الجزائرية الأمريكية، ص 524 - 526.

وضمن هذا السياق بالذات يندرج اللقاء بين الشاذلي
فقد أكد الرئيس الجزائري من جديد أن الهدف بالنسبة لنا
المقاومة، وتضافر الطاقات والتخلي عن المبادرات الفردية الت
حدة الانشقاق في الصفوف الفلسطينية والعربية. إن اللقاء بين
الثلاث لمنظمة التحير الفلسطينية، فتح والجبهة الشعبية لتحرير
والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسجين، الذي نظمناه في الجزائر
جانفي، ثم في شهر أفريل، يندرج ضمن هذا الهدف. لكنه لم ي
وفاق حول بعض القضايا الرئيسية. ولذلك وجب انتظار يوم 13
لكي نشهد التوقيع على اتفاق بين الفلسطينيين «يلح على ضرورة
للحفاظ على الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية مع
انشقاق في الصفوف». ويؤكد اتفاق الجزائر هذا على ضرورة وجو
أكثر جماعية، ويدعو إلى عقد الدورة 17 للمجلس الوطني الفلس
قبل 15 سبتمبر. وهذا الاتفاق إذ يؤكد ضرورة الحفاظ على استق
قرار منظمة التحرير الفلسطينية، يشير كذلك إلى «أهمية العلاقات الس
الفلسطينية» وضرورة «تدعيم النضال المشترك اللبناني الفلسطيني».

القمة الاسلامية الرابعة في الدار البيضاء (16 – 20 جانفي 1984)

لما كان من المتعذر على الرئيس الشاذلي الذهاب إلى المغرب بسب
مسألة الصحراء الغربية، فإنه كلّفني بتمثيله في هذه القمة التي كان م
المنتظر أن تطغى عليها مشكلتان تشغلان بال العالم الاسلامي وهما
الحرب العراقية الايرانية وفلسطين. غير أنّ الايّام الثلاثة والنصف لهذ
القمّة خصّصت حصريا لمسألة عودة مصر إلى الصفّ العربي.

ألقيتُ عندئذ خطابا استعرضت فيه الرهانات الكبرى للعلاقات الدولية المعاصرة: السباق إلى التسلح، واستكمال تصفية الاستعمار، والصراع بين الشرق والغرب والتضامن مع الشعوب المضطهدة، والأزمة الاقتصادية العالمية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والمفاوضات الشاملة إلخ.

كانت اتصالاتي مع رؤساء الوفود أهم من المداولات: الرئيس بورقيبة وزوجته، الشيخ زايد رئيس دولة الامارات الذي ألحّ على استعداده القيام بوساطة بين الجزائر والمغرب، وطارق عزيز الذي نقل لي رسالة من صدام حسين إلى الشاذلي عن وضع الجبهة في الحرب القائمة بين العراق وإيران، والأمير الحسن الأردني الذي أعرب عن تمنيه أن يتمّ لقاء بين الحسين والشاذلي، وياسر عرفات الذي عدّد فوائد عودة مصر والذي أكّدتُ له أنّ هذه العودة تعتبر في رأينا أمرا جيدا، إذا كانت ترمي إلى إخراج مصر من كامب دافيد، وليس اللحاق بها.

وعند افتتاح الندوة، لفت انتباهي تصريح للأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار حول عقد «ندوة دولية للسلم في الشرق الاوسط». وبنظرة تتميز بالواقعية، اقترح أن تكون هذه الندوة مقصورة على الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن بالإضافة إلى البلدان والأطراف المعنية. وبعد أيّام قلائل، رفضت هذا الاقتراح الولايات المتّحدة وإسرائيل التي تحول دون أن تلعب الامم المتحدة الدور الذي هو دورها وذلك لأنّه، لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل تريدان السلم في الشرق الأوسط.

وعاود الأمين العام للأمم المتحدة إطلاق نفس الفكرة في شهر جوان بمناسبة زيارة قام بها للمنطقة. لكن، وللمرة الثانية، اصطدمت هذه الفكرة بالرفض الإسرائيلي ومعارضة واشنطن وغياب أي استعجال من جانب البلدان الاوربية الغربية (باستثناء اليونان).

محادثات مع ميتيران (14 فبراير 1984)[1]

تطور إيجابي في لبنان (مارس 1984)

لوحظت ثلاثة أشكال من الفشل خلال شهر فبراير :

- فشل سياسة التدخّل الأمريكي التي غطت وأيّدت اجتياح لبنان من قبل إسرائيل؛

- فشل الادارة الصهيونية التي أرادت أن تدمر البنية العسكرية الفلسطينية وتضمن لنفسها صداقة «سلطة قوية» في بيروت لإدماجها في حلّ سلمي وهمي؛

- فشل السلطة المركزية اللبنانية نفسها لأن الرئيس أمين الجميل دفع تحت الضغوط الأمريكية والاسرائيلية إلى التوقيع على معاهدة مع إسرائيل فصار بذلك رئيسا لحزب الكتائب بدل التصرّف كرئيس لكلّ اللبنانيين.

وعاشت بيروت على التوالي يوم 5 مارس على وقع خمسة أحداث كبيرة من أجل إعادة السلم :

1 - الإعلان عن إلغاء المعاهدة اللبنانية الاسرائيلية المبرمة في 17 ماي؛

2 - استئناف الدورة الثانية « لندوة المصالحة الوطنية» يوم 12 مارس في سويسرا؛

3 - التزام الرئيس الجميل بأن يكون «رئيسا لجميع اللبنانيين» : فبين الميل إلى مواصلة تفضيل المصالح الضيقة والأقلية الحاكمة التي هي على وشك الزوال وبين إعادة إقرار السلم الذي يجب أن يعزّز وحدة لبنان، تعين على الجميل أن يختار؛

---

(1) أنظر الفصل الخاص بالعلاقات الجزائرية الفرنسية، ص 436 – 440.

4- تراجع شفيق الوزان، رئيس الوزراء عن استقالته؛

5- دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في مجموع البلاد.

وفي يوم 20 مارس، كنت في دمشق حيث وصلنا مع الرئيس الأسد إلى نفس التقييم وهوأنّ إلغاء المعاهدة اللبنانية الاسرائيلية انتصار لجميع العرب. والفضل في ذلك يعود إلى الحركة الوطنية اللبنانية. ذلكم هو الدرس الذي ينبغي أن تعتبر به الحركة الوطنية المصرية، أي إن أي اتفاق يوقع مع إسرائيل يمكن إلغاؤه.

وفي نفس اليوم، نشر الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، رسالة وجهها إلى الرئيس ريغان عبّر فيها عن الاعتقاد بأنّ «المصالح الجوهرية للولايات المتّحدة تقتضي إقامة علاقات طيبة مع مجموع البلدان العربية» وأن ذلك « لا يمكن أن يتحقق دون سلم عادل وليس السلم الذي تريد إسرائيل فرضه على الدول العربية».

تصريح جوسبان (جويلية 1984)

فاجأنا ليونال جوسبان، الأمين الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي حين استعرض «احتمال نقل سفارة فرنسا في إسرائيل إلى القدس». هذا الموقف يتناقض تمامًا مع الذي تم تبنيه من قبل الحكومة الفرنسية التي وافقت بوجه خاص في جوان 1980 على لائحة مجلس الأمن للأمم المتّحدة توصي فيها الإدارة الاسرائيلية «بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها من أجل تغيير طابع وقانون القدس».

وأمام هذا التناقض، من حقّنا أن نتساءل عمّا إذا كان الأمر يتعلق بتحول في سياسة الحزب الاشتراكي بخصوص مسألة القدس أو «بتلك الجمل القصيرة» التي تطلق في أثناء الحملات الانتخابية لاستعطاف هذه

الطبقة أو تلك من الناخبين. ومهما يكن من أمر، فإن ما يؤسف له حقا هو تسجيل مثل هذه المزايدة بخصوص قضية لا تشد إليها جميع الجماهير العربية فحسب، بل مجموع الشعوب الاسلامية في العالم والتي لا ينبغي أن تكون محلّ مساومات انتخابية أبدا.

استئناف العلاقات بين مصر والأردن
(سبتمبر 1984)

على إثر الإعلان عن استئناف العلاقات الديبلوماسية بين مصر والأردن، ردت الجزائر بتصريح للناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية قال فيه على وجه الخصوص: «في هذه المرحلة العصيبة التي تجتازها المقاومة الفلسطينية، تدعو الجزائر إلى تشاور عربي من أجل تجنب أي مبادرة من شأنها أن تظهر بمثابة دليل من دلائل التمزّق في الصفّ العربي. إن تأكيد المسعى الوحدوي فقط هو الذي يسمح لنا بمواجهة تحديات المرحلة، خاصة منها الإمبريالية والصهيونية».

أما المغرب فردّ باستدعاء قمة عربية طارئة.. ففي الوقت الذي كانت بيروت تحترق فيه تحت طوفان النيران الإسرائيلية، وفي الوقت الذي ترتكب فيه في صبرا وشاتيلا أبشع المجازر في التاريخ المعاصر، فإنّ مثل هذه القمة الطارئة كانت آنذاك تفرض نفسها، ومع ذلك فإنها لم تنعقد.

الرئيس الإيراني في الجزائر
(9 و14 سبتمبر 1984)

أكّد الرئيس خاميني خلال محادثاته مع الرئيس الشاذلي أن فلسطين هي المسألة الحاسمة بالنسبة للعالم الاسلامي. وصلاح الدين الأيوبي الذي

كان كرديا خاض حربا ضروسا من أجل تحريرها، وعدم انتمائه إلى الأمة العربية لم يمنعه من أن يجعل من هذه القضية الاسلامية قضيته. وانطلاقا من ذلك، فإنه يعرض على الجزائر مقترحين اثنين :

- مساندة العمل الذي بدأت به إيران ويرمي إلى طرد إسرائيل من الامم المتحدة؛
- وإنشاء جيش إسلامي من أجل تحرير فلسطين.

الدورة 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة (أكتوبر 1984)

عُقدت هذه الدورة في سياق عام يتميز بتطورات نوعية جديدة في المجالات الرئيسية : الشرق والغرب عبر استئناف المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، المجال الافريقي عبر التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية وتشاد وإفريقيا الجنوبية، ومجال امريكا الوسطى عبر تطبيق عقد كونتادورا، وأخيرا، مشهد المشرق العربي عبر المساعي الأمريكية الجديدة، واستئناف العلاقات الديبلوماسية بين الاردن ومصر وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

وعلى ضوء محادثاتي العديدة، توصلت إلى النتيجة التالية وهي أنّ المواعيد التي يتم تحضيرها في المشرق العربي تتطلب من جانب الجزائر إعداد سياسة منسجمة وتحديد إمكانيات وضعها موضع التنفيذ. وفي آخر المطاف سيحدّد موقف الجزائر وفقا لمتطلباتها الاسراتيجية وحدها :

1- جميع البلدان العربية، باستثناء سوريا وليبيا، ترى أنه لا يمكن إيجاد حلّ إلا على أساس مخطط ريغان، أي الخيار الأردني الذي يستبعد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. بيان فاس تجاوزه الزمن منذ وقت طويل،

ربما منذ إعلانه. ومثل هذا الحل يمكن تطبيقه بمشاركة الاتحاد السوفياتي في إطارندوة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة على سبيل المثال.

2 – لم تسمح الخلافات القائمة بين الفلسطينين لمنظمة التحرير بتحديد خيارات واضحة، . لكن، من المؤكد أنّ المجلس الوطني الفلسطيني سيجتمع مهما كانت معارضة سوريا أو الفصائل المناصرة لها، ثم إنّ الخيارات التي سيتم تحديدها تقتضي على وجه الاحتمال قبول الخيار الأردني وستلقى تأييد غالبية البلدان العربية.

3 – الموقف المعارض من جانب الاتحاد السوفياتي الذي هُمّش يلتقي مع موقف سوريا. غير أنّ هذا الموقف تطور : فقد استأنفت موسكو العلاقات مع مصر، وهناك إذابة محتملة للجليد في العلاقات السوفياتية الأمريكية ممّا سيجعل من الممكن إشراك الاتحاد السوفياتي في الحلّ.

4 – لم تضطلع مصر بدورها الذي هو ضروري بسبب الانعكاسات السلبية لكامب دافيد. غير أنّ الامور تغيرت والبلدان العربية هي التي تخطب ودّ مصر الآن مؤكّدة على تأثيرها وثقلها الحاسم. وسترى القمة القادمة هذا التكريس لإعادة تأهيل مصر.

وإزاء هذا التطور الذي يقتضي الانسجام والتلاحم، فإن الجزائر تبارك انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والتقارب مع مصر.

استخلصتُ من المحادثات التي أجريتُها مع جميع زملائي العرب ما يلي :

– الوزير المصري الذي يؤكّد احترام مصر لمواقف الجزائر التي لها مقومات ثابتة واستراتيجية عمل ممنهجة، مما يميّزها عن البلدان العربية الأخرى التي تستخدم لغة مزدوجة ومذبذبة وعاطفية. قال لي إنّ مصر تعتبر أنّ أهدافها تلتقي مع أهداف الجزائر سواء على الصعيد الافريقي

أو على صعيد المشرق العربي وأنّ عملا مشتركا أمر ممكن ومرغوب. ثم إنّه يرى أنّ الوقت حان لاتخاذ مبادرة إيجابية تجمع العراق ومصر والأردن بموافقة ياسر عرفات.

- أما الوزير السوري فيرى أن استئناف العلاقات الأردنية المصرية يندرج ضمن مؤامرة أوسع باركها عرفات.

- الامين العام لجامعة الدول العربية الذي تناول موضوعين : مشروع قمة مغاربية يتكفل بها الحزب الدستوري التونسي والمبادرة المغربية الرامية إلى استدعاء قمّة عربية طارئة تخصّص لاستئناف العلاقات الأردنية المصرية. يرى القليبي أن هذه المبادرة محكوم عليها بالفشل، فإنّ العديد من البلدان ترفض الاجتماع لبحث هذه النقاط فقط، وحتّى إذا ناقشت القمّة مواضيع أخرى فإنّ كثيرا من هذه الدول غير مستعدّة لتلبية الدعوة.

الدورة 17 للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان (22 نوفمبر 1984)

نقل إلينا سفير الاتحاد السوفياتي الذي استقبلتُه يوم 19 نوفمبر بيانا من حكومته حول المسعى الذي قام به ياسرعرفات في المدة الاخيرة لدى القادة السوفيات من أجل تبرير عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان في الظروف الحالية للعلاقات ما بين الفرقاء الفلسطينيين والعلاقات التي تتميز بالتوتر مع سوريا. وبالتالي، فإنّ الاتحاد السوفياتي قرّر عدم إرسال ممثّل له إلى عمّان.

أكّدتُ من جانبي أننا، مساهمة منا في وحدة الصفوف، استقبلنا جميع الفرقاء الفلسطينيين في الجزائر وقرّرنا أن يمثّلنا في عمّان عضو من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني.

في يوم 9 ديسمبر، أخبر ياسر عرفات الرئيس الشاذلي بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وفي 16 جانفي، استقبلتُ وفدا فلسطينيا برئاسة الشيخ عبد الحميد السايح، الرئيس الجديد لهذا المجلس والذي يضمّ خالد الحسن. عرض هذا الأخير بصورة مطولة أسباب اختيار عمّان لعقد دورته الأخيرة وهي، القرب الجغرافي من المخيّمات الفلسطينية وتغطية جيّدة لاشغال المجلس من طرف وسائل الاعلام الاردنية، خاصة منها التلفزيون. وأضاف أن القيادة الجديدة تركت الباب مفتوحا للحوار ذلك أن أربعة مقاعد في المجلس الوطني ظلت شاغرة لاستيعاب المنشقين. ثمّ أكّد أنّ الملك حسين في كلمة الافتتاح اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلا وحيدا وشرعيا للشعب الفلسطيني، وباستقلالية قراراتها وضرورة عقد ندوة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي المقابل، عبّرت منظمة التحرير الفلسطينية عن موافقتها على كونفدرالية أردنية فلسطينية بين دولتين مستقلتين وعلى أساس البحث عن حلّ يطرح لموافقة البلدان العربية الأخرى.. أما فيما يخص العلاقات مع سوريا، فقد تعجب خالد الحسن من عدائية النظام السوري الذي ذهب إلى حد التصفية الجسدية، وطلب من الجزائر التدخّل لدى دمشق للتخفيف من وطأة هذه العدائية. وبخصوص القمة العربية المقبلة، اقترح تنسيقا جزائريا سعوديا وهو الكفيل وحده برفع العراقيل التي تقوم أمام انعقاده كما اقترح لقاءا ثلاثيا بين فهد والشاذلي والأسد قبل انعقاد القمة.

والدليل على أنّ هذا التحليل لا تشاطره حركة فتح بالاجماع (ناهيكم بمنظمة التحرير الفلسطينية) هو الخبر الذي سرّبه السوفيات حول زيارة القدومي الذي عرض عليهم أطروحات معارضة لأطروحات خالد الحسن تماما.

* * *

استقبلت الجزائر خلال السداسي الأول من عام 1985 عددا من الشخصيات التي تحدّثت مع الرئيس الشاذلي ومساعدية الأمين العام للحزب ومعي شخصيا: خالد الحسن (16 جانفي)، ولي العهد السعودي الأمير عبد الله (23 جانفي)، عبد الحليم خدّام (4 فبراير)، الملك حسين (12 فبراير)، ياسرعرفات (16 فبراير)، أبو جهاد (1 أفريل). أسامة الباز، المستشار الخاص للرئيس مبارك (1 أفريل)، الوفد الاردني الفلسطيني (13 افريل). وينبغي أن تضاف إلى ذلك الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الشاذلي للولايات المتّحدة (أفريل) ولقاءاتي مع الملك فهد في الرياض(28 فبراير) والرئيس الأسد في دمشق (21 مارس) والرئيس ريغان في واشنطن(16 أفريل).

وعلى ضوء هذه الاتصالات كلّها، حضّرتُ أفكاري التي عرضتها فيما بعد على المكتب السياسي عن الوضع في المشرق العربي في عام 1985 وعن موقف الجزائر أمام هذا الوضع.

وضعية المشرق العربي في عام 1985

إنّ للتطورات الجديدة في المشرق العربي تأثيرا متبادلا فيما بينها، ولا تكتسي معانيها الكاملة إلا بالربط فيما بينها بصورة مباشرة أوغير مباشرة، وعليه، فإنّ الأمر يتعلق بـ :

- الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي أبرم يوم 11 مارس 1985 وكان مصاحبا لمبادرة الرئيس مبارك من أجل تسوية مسألة الشرق الأوسط وفلسطين؛

- المساعي الأمريكية الجديدة التي كان وراءها هذا الاقتراح العربي المزدوج؛

- استئناف المفاوضات الاسرائيلية المصرية حول النزاع ا
بغاية تطبيع العلاقات ؛

- الوضع في لبنان الذي ميّزته الصراعات الطائفية والد
بتطوّرات السياسة الدولية.

اتفاق 11 مارس 1985 نابع من حيث الشكل من المخطط العرب
وضع في فاس. وهو يؤكّد ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطي
عملية المفاوضات التي توشك أن تبدأ، ولا يستبعد بصورة قاطعة خيا
فلسطينية، ثم إنه يجعل من الندوة الدولية إطارا لمفاوضات السل
الشرق الأوسط.

وفي هذا الجانب، يتميز هذا الاتفاق عن مبادرة الرئيس مبارك ا
يقترح في البداية :

- فتح مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطي
الذي لن يكون ضمن عضويته إلا الفلسطينيون الذين توافق عليه
الولايات المتحدة وإسرائيل، أي أولئك الذين لا ينتمون إلى منظمة
التحرير؛

-اعتبار الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية قاعدة وهدفا للمفاوضات،
وذلك ما يقصي خيار الدولة الفلسطينية المستقلة بصورة نهائية؛

-وأخيرا، تقليص الندوة الدولية لكي تكون مجرد «مظلة» تنضوي تحتها
المجموعة الدولية من أجل مباركتها وتكريس نتائجها.

غير أنّنا إذا ما دققنا النظر، يتّضح لنا أنّ صيغة المفاوضات التي
يجتهد الملك حسين في تشجيعها بموافقة ياسر عرفات (وتشجيع من
مصر والعربية السعودية والعراق) تلتحق في واقع الأمر بمضمون مبادرة
الرئيس مبارك.

وبالفعل، فبمناسبة زيارتهم لواشنطن شجع كل من الملك فهد (مارس 1985) والرئيس مبارك، (أفريل) والملك حسين (ماي) استئناف المبادرة الديبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط وذلك بأن أبرزوا جميعا أن سنة 1985 هي سنة متميزة بحكم أنها وفرت الشروط الجيدة للقيام بعملية لتسوية الأزمة :

- الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي يقدم قاعدة جديدة للمفاوضات؛
- وجود رئيس حزب العمال إلى غاية سبتمبر 1985 على رأس حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل؛
- العهدة الثانية للرئيس ريغان ممّا يحرّره من الضغوط الانتخابية؛
- انسحاب إسرائيل من لبنان؛
- آفاق تطوير العلاقات المصرية الإسرائيلية.

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت حساسة لهذه الأطروحة التي عرضها محاوروها من العرب. وفي هذا السياق، أدت مهمة «مورفي» في الشرق الأوسط وزيارة كاتب الدولة «شولتز»للمنطقة إلى وضع الخطوات الأولى لاستئناف المبادرة الامريكية.

ولكن، ما هي مقومات هذه المبادرة ؟

- أوّلا، تحسين العلاقات المصرية الاسرائيلية من أجل إقناع إسرائيل وفقا لما يقول به الأمريكيون بمصداقية فكرة السلام مقابل الأرض، ومن ثمّ، سحب الحجة القائلة بأنّ إعادة سيناء إلى مصر لم يعد في المقابل على الاسرائيليين بالتطبيع الكامل الذي كانوا يتطلعون إليه؛

- الدعم المالي لإسرائيل لمساعدة شمعون بيريز على التخلّص من الضغوط الاقتصادية والتفرّغ لمفاوضات السلام ؛

- ثمّ، إطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والأطراف العربية المستعدّة لذلك ولو على حساب سوريا؛

- وأخيرا، رفض إشراك السوفيات في العملية وذلك برفض فكرة ندوة دولية على الرغم من لقاء فيينا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الشرق الأوسط.

أدت مهمة مورفي وزيارة شولتز إلى استئناف المفاوضات بين الاسرائيليين والمصريين حول النزاعات الثنائية. وقرّرت الولايات المتّحدة تخصيص مساعدة إضافية عاجلة قدرها 1، 2 مليار دولار لصالح إسرائيل.

تعتبر الولايات المتّحدة الأردن المعيار المركزي خاصة بعد زيارة الملك حسين لواشنطن الذي قدم توضيحات بشأن :

- تشكيلة الوفد الأردني الفلسطيني؛

- تحديد اللائحتين 242 و338 لمجلس الأمن إطارا للمفاوضات ؛

- وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة الأرض، إقامة كونفدرالية كهدف وحيد للمفاوضات التي سيشرع فيها.

وبعد أن تلقت هذه التطمينات، بدا أن الولايات المتّحدة قرّرت الشروع في المرحلة التالية من مبادرتها، وذلك ما ظهر من خلال رسائل الحكومة الأمريكية إلى حكومات الدول الاعضاء في الحلف الأطلسي وإلى حكومات مصر والعربية السعودية وإسرائيل. وتتضمّن هذه المرحلة الثانية :

- اللقاء الأولي للممثلين الأمريكيين الرسميين مع الوفد الأردني الفلسطيني حول عملية التفاوض؛

- تعبئة مساندة دولية وعربية بوجه أخصّ لصالح هذه المبادرة ؛

- اجتماع إسرائيل والوفد الاردني الفلسطيني تحت إشراف الولايات المتّحدة التي يمكنها أن تقترح مخطط ريغان قاعدة للتفاوض.

وهذا الربط لا يستبعد، أيضا وبصورة نهائية، فكرة عقد ندوة دولية تكون أشبه بـ «مظلة» للاتّفاق المحتمل. وهكذا سيكون المجتمع الدولي مدعوا إلى مباركة ما سيتفق عليه بدونها. وعليه، ينبغي توقع أن يكون ذلك غير مقبول بالنسبة للكثيرين، والاتحاد السوفياتي خاصة.

وهذا التطوّر في المعطيات الأساسية للمشرق العربي لا يمكن إلاّ أن تكون له تأثيرات على الوضع السائد في لبنان. حقّا، إن تغيير العلاقات بين الطوائف والمعطيات الاجتماعية الديموغرافية الجديدة التي تتبنى عليها يمثل معيارا أساسيا في حد ذاته : بروز الشيعة ديموغرافيا وسياسيا واجتماعيا وعسكريا يقلب التوازنات الهشة لحلف 1943. وهذا التطوّر مدعو لكي يحوّل بصورة دائمة تشكيل لبنان على جميع الاصعدة، وخاصة منها الصعيد المؤسساتي، ومن بينها الدستور.

وتضاف إلى هذه المعطيات الداخلية تداخلات الوضع الشامل في المشرق العربي عبر الاستراتيجية السورية في لبنان. وبالفعل، فالمساعي الجديدة تعمل على إيجاد حل للمشكل الفلسطيني على أساس «الخيار الأردني»، وذلك ما يفترض وجود أردن موسع، وهو ما يؤدي بسوريا إلى أن تشعر وكأنها حيال انعدام توازن استراتيجي غير مقبول يتم على حسابها. وستستعمل الورقة اللبنانية حينئذ كوسيلة لمحاصرة هذا المسعى، وعلى الأمد البعيد، كأداة للتحصن من اللاتكافؤ الاستراتيجي. إنّ إرادة سوريا من أجل الابقاء والحفاظ على تأثيرها في لبنان لا معنى لها إلاّ إذا جرى تأويلها كرد فعل للمساعي الجديدة المفتوحة في الشرق الأوسط، وكحرص منها على أن تكون ثقلا مضادا للترتيب الجيوسياسي الجديد الذي يمكن أن ينال منها.

الجزائر وتطور الوضع العام في المشرق العربي (1985)

1 – سمحت زيارة الرئيس الشاذلي للولايات المتحدة في أفريل 1985 بالاطّلاع مباشرة على المبادرات الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، كما أنّها كانت فرصة مواتية للجزائر للتذكير بموقفها.

جاءت زيارة ريتشارد مورفي للجزائر لكي تقدم معلومات إضافية عن نتائج مهمته ونتائج زيارة شولتز للشرق الأوسط.

ثم إنّ الحكومة الأمريكية أطلعت الحكومة الجزائرية على مضمون زيارة قام بها الملك حسين.

2 – ونُقلت تصورات الجزائر وتحليلاتها عن تطور الوضع في المشرق العربي إلى الطرف الأمريكي بمناسبة زيارة الشاذلي لواشنطن. وبهذه المناسبة، أعادت الجزائر تأكيد تمسكها الثابت بما يلي :

– أوّلا، تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وحقّه في إقامة دولة مستقلة.

– ثم، ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في كل مسعى من مساعي التفاوض التي تقرر مصير الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية.

– وأخيرا، ندوة دولية للسلم بمراعاة ما يترتّب عنها جهويا ودوليا للمشرق العربي؛

3 – وإذ أعادت الجزائر تأكيد موقفها، أبرزت عنصرين أساسيين اثنين هما :

– من جهة، احترامها لاستقلالية القرار الفلسطيني بالتأكيد على أنّ الفلسطينيين أنفسهم هم الذين يقررون مصيرهم.

- ومن جهة أخرى، إنّ المشكل يكمن في تصلّب إسرائيل. وعليه، فإن المسألة الجوهرية لم تعد تكمن في رفض أو قبول المبادرات الأردنية والمصرية ولكن في قابليتها للحياة أمام تصلّب إسرائيل. وهكذا انقلبت المعطيات التقليدية للصراع رأسا على عقب، والاعتراف بإسرائيل ليس هو الأمر المطروح بل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وليست الحدود الاسرائيلية هي التي في حاجة إلى الاعتراف وإنّما هي حدود الدول العربية التي توجد أراضيها محتلة ومهدّدة بالضم النهائي.

4- وفي ضوء هذا الموقف، فإنّ إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التفاوض، بالإضافة إلى قيمته الرمزية، يؤوَّل كإنكار للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي نفس الاتجاه، فإنّ غياب سوريا يحمل في طياته أخطارا تهدّد وحدة العالم العربي والمقاومة الفلسطينية.

وأخيرا، فإنّ تهميش الاتحاد السوفياتي سيزيد من انعدام التوازن في المفاوضات، ويضع الوفد الأردني الفلسطيني وجها لوجه بصورة غير متكافئة مع الولايات المتّحدة وإسرائيل.

5 - تطلب الولايات المتّحدة من الجزائر إن لم يكن تأييد المبادرة الأردنية الفلسطينية فعلى الأقلّ، إعطاء هذه المبادرة حظوظ النجاح بعدم عرقلتها .

ونظرا إلى مواقف الجزائر حيال مسألة المشرق العربي وفلسطين فإنّ دعم هذا المطلب مستبعد. ولمّا كان المتصارعون يعرفون مواقفنا فإنهم لا ينتظرون منا دعما صريحا ولكن « أن نساعدهم بسكوتنا»

6 - في نفس الوقت، فإن تنظيم ردّ على هذه المبادرات ليس ممكنا (جبهة صمود دون منظمة التحرير لا معنى لها) وليس في صالح الجزائر.

العلاقات مع مصر (1985)

سبق لي في أثناء انعقاد المجلس الوطني اللسطيني بالجزائر في عام 1983 أن استقبلتُ الشخصيات المصرية المدعوة إلى هذا المجلس. وأغلبها تمثل الحركة الوطنية المصرية ذات النزعة الناصرية مثل محمود رياض، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، مراد غالب ومحمد فايق، وزير الخارجية ووزير الاعلام السابقين. أكّد ثلاثتهم أنّ أفضل طريقة لاستعادة مصر تتمثل في عدم قطع العلاقة مع مبارك ومساعدته للحاق بالصفّ العربي واستئناف العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والابتعاد تدريجيا عن كامب دافيد.

ومنذ ذلك التاريخ، تضاعفت طلبات مصر من أجل استئناف الحوار. أما من جانبنا، فإنّ القرار لم يتخذ بتعيين قائم بالاعمال في القاهرة إلا خلال اجتماع المكتب السياسي في 21 أوت 1984، والقيام بمبادرة باتجاه مصر وذلك بأداء زيارة يوم 6 سبتمبر 1984 لكمال حسن علي رئيس الوزراء المصري الذي كان يومها طريح المستشفى بمدينة لوزان في سويسرا.

وفي يوم 1 أفريل 1985، جاء أسامة الباز المستشار الخاص للرئيس مبارك إلى الجزائر ليقدّم لنا عرضا شاملا عن المحادثات المصرية الأمريكية خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها مبارك لواشنطن، وحول وجهة النظر الأمريكية عن المسألة الفلسطينية والوضع في السودان والنزاع الإيراني العراقي. وتحدّث بإيجاز عن العلاقات الفرنسية المغربية من خلال ما يحدث في التشاد، وكشف عن الاهتمام الذي توليه إدارة ريغان للزيارة المقبلة التي سيقوم بها الرئيس الجزائري. وأنهى عرضه بضرورة التنسيق بين مصر والجزائر من أجل تسوية أزمة المشرق العربي، ومن أجل تطويق « المبادرات الغريبة للزعيم الليبي، خاصة بعد الإعلان عن الوحدة المغربية الليبية».

حدث اللقاء الأوّل بين الرئيسين الشاذلي ومبارك في أديس أبابا بمناسبة انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريبية في جويلية 1985.

مجلس طارىء لجامعة الدول العربية
(9 جوان 1985)

تناولت أشغال الدورة الوضع في المخيّمات الفلسطينية في بيروت. ولهذا الغرض، تبنى المجلس لائحة تنص على سلسلة من التدابير الكفيلة بوضع حد للصراع المسلح منذ 19 ماي بين المقاومين الفلسطينيين والميليشيات التابعة لحركة أمل. لقد كانا حليفين بالأمس في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وهاهما يعمدان إلى حل خلافاتهما بنيران المدافع.

وما كان يشغل بال الوزراء العرب هو كيفية التوفيق بين تقديم الدعم للفلسطينيين والتمسك باستقلال لبنان وسيادته، وكيفية دفع المتحاربين لتركيز جهودهم في النضال ضد الاحتلال الصهيوني.

قمة عربية طارئة في الدار البيضاء
(9 أوت 1985)

سبقت هذه القمة الزيارة التي أداها «غديرة» للجزائر في 22 جوان حاملا دعوة من الحسن الثاني إلى الشاذلي، وزيارة أخرى للأمين العام لجامعة الدول العربية الذي جاء ليقنعنا بحضور القمة. لم نقبل الدعوة لأنّ قمة طارئة مخصّصة للمخيّمات الفلسطينية بدون مشاركة سوريا ولبنان لا حظّ لها في الوصول إلى نتائج إيجابية.

وأضف إلى ذلك أنّ هذه القمة في الوضع الراهن للخلافات العربية قد تنال من نتائج قمة فاس لعام 1982. وبالفعل، فلقد قدم العرب، وهذه

حقيقة ثابتة، من قمة إلى أخرى تنازلات دون أن تتخلى إسرائيل عن موقفها المتصلب. ولذلك ينبغي التمسك بمشروع فاس وطرح السؤال الحقيقي: هل أنّ إسرائيل، وهي تطبق البند الخاص بالأرض مقابل السلام، مستعدّة للانسحاب من الأراضي المحتلة؟

إن عقد هذه القمة هو نتيجة تلاقي ثلاث مصالح خاصة :

- ملك المغرب الذي تنصب انشغالاته على الوضع الداخلي، وهذا أمر بديهي؛

- ياسر عرفات الذي يتمثل هدفه الأول في وضع حدّ لتدهور سلطته ليس في منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل وأيضا، في حركة فتح التي تواجه امتحانات صعبة بسبب التوجّهات الجديدة لزعيمها؛

- الملك حسين الذي هو حريص قبل كل شيء على الحصول على تزكية عربية للاتفاق الأردني الفلسطيني.

وعليه، فإنّ عقد قمة طارئة صار غاية في حدّ ذاته للمعنيين الثلاثة بالأمر.

ولما كانت هذه القمة قد جرى النظر إليها على أنها تعبير عن مصالح خاصة، ولم يتم تحضيرها تحضيرا جيدا، ولأنّ الغاية منها والدعوة إليها (من قبل الملك وليس من طرف الأمين العام لجامعة الدول العربية) حاد بها عن جميع قواعد جامعة الدول العربية، فإنّها قد أثارت استياء العديد من العرب بما في ذلك من هم قريبون من ملك المغرب. وذلك ما يفسّر إلى حدّ كبير سبب فشلها سواء على مستوى المشاركة أو التمثيل، ناهيك عن ضآلة نتائجها.

لم تتوصل القمة إلا إلى توافق ظرفي ينزع كلّ فعالية من القرارات المتّخذة مثل إنشاء لجان لتسوية بعض النزاعات العربية العربية (ليبيا

- العراق، والعراق -سوريا، وسوريا - الأردن) مما لا يفتح أية آفاق نظرا لتعقيد هذه النزاعات ورهاناتها. كما أنّ الاتفاق الأردني الفلسطيني لم يتلق مباركة صريحة كان يتمناها الملك حسين وأخيرا فإن إشهار التهديد بعقوبة عربية جماعية ضد إيران لن يكون له أي أثر سوى زيادة التوتر في علاقات طهران مع جيرانها في الخليج.

والخلاصة هي أن قمة الدار البيضاء لا تمثل شيئا بنتائجها اللهمّ إلاّ ما توفّره للملك الحسن الثاني من إمكانية استغلالها لأغراض خاصة.

إنّ الملك يبحث عن «مكانة دولية» منذ الهزائم التي مني بها على إثر قبول عضوية الجمهورية الصحراوية الديموقراطية في منظمة الوحدة الافريقية، والزيارة التي قام بها الرئيس الشاذلي لواشنطن، ولم يكن للملك من هدف آخر إلاّ استخدام القمة لتقويم وضعية دبلوماسية لم تكن في صالحه. وعليه، من المنتظر أن يستغلّ إلى حدّ كبير العهدة التي أعطيت له لكي يتحدث إلى القوى الكبرى باسم العرب، وخاصة بمناسبة الاحتفال القادم بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة.

العدوان الاسرائيلي على تونس
(1 أكتوبر 1985)

جاء العدوان الذي ارتكبه الطيران الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي التونسية ليؤكّد عددا من البديهيات.

أوّلا، إسرائيل لا تعرف حدّ الإرهاب الدولة الذي تمارسه وهي تنظر بعين الاحتقار إلى الرأي العام والأعراف الدولية. وثانيا، ما زالت إسرائيل تستفيد من العناية الخاصة للدول العظمى الوصية عليها. ومنذ 2 أكتوبر، حين كنا نندّد من على منبر الأمم المتحدة « بإبادة الشعب الفلسطيني حتى

في أبعد البلدان التي وجد ملجأ بها» وصف «لاري سبيكس»، الناطق باسم البيت الأبيض، عدوان إسرائيل بأنّه عمل «شرعي وهو دفاع عن النفس». وأخيرا وهو الأهمّ فإنّ العدوان على تونس يبيّن أنّ هناك أكثر من ضرورة «للتضامن العربي ضد العدو الرئيسي للعرب» إذ أنّ الأمر يتعلّق بمستقبلنا، ومن ثم فإنّ الاستمرارفي الصراعات الأخوية والوقوع تحت طائل مقاربات التهدئة مع العدوّ يعني الإضرار بمستقبلنا.

وفي يوم 3 اكتوبر، وأمام اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد على إثر الشكوى التي رفعتها تونس، قلت بصوت عال : « سيحتفظ التاريخ بأن الذين تجرأوا على قتل الأمل لدى الشعب الفلسطيني لم يعملوا إلا على اذكاء نار يأسه». لكن، ما الفائدة من وراء الادانة الجماعية من قبل مجلس الأمن ؟

زيارة الرئيس الشاذلي لتونس (10 أكتوبر 1985)

اجتمع المكتب السياسي من جديد يوم 7 أكتوبر، بعد اجتماعه الأوّل الذي تلا العدوان بساعات قليلة واستخلص العبر التالية :

- هناك أولا البعد الداخلي : فالأمر يتعلّق بتدابير أمنية ينبغي أخذها بعين الاعتبار وذلك لوجود مخيمات فلسطينية في الجزائر. وينبغي أن نتذكر في هذا الشأن أن إسرائيل قد وجهت في المدة الاخيرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة تتّهم فيها الجزائر بالسماح للمقاومين الفسلطينيين بشنّ عمليات عسكرية ضدّها انطلاقا من الأراضي الجزائرية؛

- والأمر يتعلق بتحسيس الاتحاد السوفياتي بعواقب ما حدث؛

- وفي الحوار القائم مع الولايات المتحدة، ينبغي نقل رسالة مفادها أن تكرار مثل هذه الاعمال ينطوي على ردود أفعال سياسية كبيرة على حساب مصالحها الخاصة؛

- وبعد اقتراح ياسر عرفات بعقد قمّة عربية طارئة، قرّرنا أن نعطي ردا إيجابيا مرفوقا بشرطين هما : أنّ هذه القمة تخصّص فقط للعدوان الصهيوني على تونس ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن تنعقد في تونس مكان العدوان؛

- زيارة رئيس الجمهورية لتونس من أجل التعبير عن تضامن الجزائر معها.

وعليه، فإنّ انتقال الرئيس الشاذلي إلى تونس يوم 10 اكتوبر يكتسي قيمة رمزية استثنائية. وفضلا عن المحادثات مع الرئيس بورقيبة والوزير الأوّل مزالي، أجرينا مقابلة مع وفد فلسطيني يتألف من ياسر عرفات وأبو إياد وأبو مازن.

الدورة 40 للجمعية العامة للأمم المتحدة (أكتوبر 1985)

تميّز السياق العام الذي افتتحت فيه هذه الدورة بتطوّرات الأزمة الاقتصادية العالمية واستئناف الحوار بين الشرق والغرب.

جرت المناقشات حول المشرق العربي في جوّ تميّز بالفتور الناجم عن الصراعات الفلسطينية الفلسطينية والعربية العربية ممّا أدّى إلى التزام العديد من البلدان حالة الانتظار. وكان العدوان الاسرائيلي على تونس هو الذي استطاع بمفرده أن يعيد أزمة الشرق الأوسط إلى الصدارة بعض الشيء.

وبخصوص هذه الازمة هناك ثلاث نقاط ينبغي تسجيلها :

-خطاب الملك حسين الذي عبّر بطريقة محتشمة وملتبسة عن إرادته في «الشروع في مفاوضات مع إسرائيل تحت الإشراف الملائم فورا ومباشرة»؛

-ردّ فعل سوريا العنيف الذي اتّخذ شكل إدانة قاطعة للاتفاق
الفسطيني ؛

-تسعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحصول من لجنة ا
لبلدان عدم الانحياز على أن تبادر إلى استدعاء مجلس الامن بم
قدوم رؤساء الدول إلى نيويورك للمشاركة في احتفالات الذكرى الأ
لتأسيس الامم المتحدة. وليس لهذا النشاط من غاية واضحة، هو
نشاط إعلامي و«دعائي» إلى حدّ ما.

أمّا بخصوص قصف إسرائيل لتونس، فإنّني كنتُ في تشاور دائم
زميلي التونسي الباجي قايد السبسي للاتفاق على أفضل طريقة لمعا
القضية. لقد كان هذا العدوان في صميم محادثاتي مع بوش نائب الرئي
الأمريكي (وكانت في العادة مخصصة للصحراء الغربية ولفلسطين
والذي اكتفى بطرح أسئلة حول انعكاساتها على الأسرى الامريكيين ف
لبنان وعلى مسار السلام الأردني الإسرائيلي.

الذكرى 40 لتأسيس منظمة الأمم المتحدة (20 أكتوبر 1985)

رفض الرئيس الشاذلي السفر إلى نيويورك بعد إقصاء منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «سوابو» من خلال ممثليهما ياسر عرفات وسام أنجوما ومثّلتُه في هذا الاحتفال الذي شارك فيه 46 رئيس دولة وحكومة.

تضمن خطاب الرئيس ريغان اقتراحات ملموسة حول تسوية الأزمات الجهوية، لكنه تجاهل أزمتين كبيرتين لأنّه لم يكن يتمنى أن يدرج فيهما الاتحاد السوفياتي وهما قضيتا إفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط. وهذا الاختيار المتحيز نزع الكثير من المصداقية عن هذه الاقتراحات.

كان من المقرر أن يتوج هذا الاحتفال ببيان ختامي غير أن الولايات المتّحدة حالت دون صدوره لاعتراضها العنيف على إدراج موضوعين كبيرين فيه هما فلسطين والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

كانت ردود الفعل المصرية والأردنية على خطاب ممثل إسرائيل إيجابية، لكن، على إثر التوضيحات الإسرائيلية التي اتخذت من كامب دافيد مرجعية لها وإقصاء منظمة التحرير الفلسطينية من أية مفاوضات، أعاد الملك حسين تأكيد تمسكّه بالاتفاق الأردني الفلسطيني كما أعاد مبارك تأكيد الضرورة الثنائية بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية وإشراف الأمم المتحدة.

هل يمكن أن تؤدي محاولات التقريب بين سوريا والعراق، وبين سوريا والأردن - والتي لا يمكن أن تحدُث إلاّ على حساب الفلسطينيين - هل يمكن أن تعيد التوازن إلى ميزان القوة الذي هو اليوم في صالح إسرائيل ؟ لا يبدو ذلك ممكنا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحجم التاريخي للأحقاد التي تراكمت بين هذه الأنظمة والخلافات الأساسية بين استراتيجياتها الجهوية.

وإضافة إلى ذلك، فنحن نشهد إعادة تقييم للإستراتيجية السوفياتية في الشرق الأوسط من خلال عودة العلاقات الديبلوماسية إلى مجاريها تقريبا بين بولونيا والمجر من جهة، وتل أبيب من جهة أخرى، وهذه المسألة لم تكن لتتحقق دون موافقة موسكو، ومن خلال استعداد الاتحاد السوفياتي لفتح سجل الهجرة اليهودية من جديد إلى فلسطين. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هوما إذا كان الاتحاد السوفياتي سيدفع ثمن إعادة العلاقات الديبلوماسية لكي يضمن لنفسه المشاركة في تسوية أزمة الشرق الأوسط.

الرياض، رفقة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، الذي أصبح ملكا للعربية السعودية. على اليمين م

ستفسار الرئيسي قائما في ميزان القوة - وهو ديبلوماسي
- الذي كان في صالح الجانب العربي والذي يبدو أنّه يسير إلى
أكثر. وعليه، فهل تتطور الأمور نحو اتفاق أردني إسرائيلي منفرد
ية مصير الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة وحدهم؟
ة عام 1986، بدأ الشعور يسود بأن هناك إعادة نظر في علاقات
سية والديبلوماسية لصالح العرب. وهو ما سمح لهم بفرض
على الصهيونية وإدانتها كعقيدة عرقية شبيهة بالميز العنصري.
حتّى إذا لم يكن الانتصار العسكري في صالح العرب منذ اغتصاب
لا أنهم تمكّنوا من كسب عطف دولي لفائدة القضية الفلسطينية.
عادة النظر هذه في :

رة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا. وأمثلة ليبيريا والزائير
اج والكميرون ليست إلاّ بوادر أولى في هذا المجال. ونيجيريا
هي الأخرى ؛

رات التي تحدث في العالم الاشتراكي، وإقامة علاقات قنصلية
ل لا يمكن أن تكون سوى بداية لعلاقات أكثر اتساعا. وإذا كانت
مجر قد فتحتا الطريق في هذا الشأن، فإن الأمر سينتهي بالاتحاد
إلى السير وراءهما ؛

ع القضية العربية في أوربا الغربية حيث الأمور أبعد ما تكون
بح مدينة البندقية الذي تعترف بلدان السوق الأوروبية المشتركة
حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبمنظمة التحرير
ية ممثلا لإرادة هذا الشعب ؛

ك لدى قادة بلدان أمريكا اللاتينية حيال ما يريده العرب وحيال
استعداد للنضال في سبيله.

دمشق، 24 ديسمبر 1979، رفقة الرئيس حافظ الأسد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هافانا. 1 جوان 1982. رفقة فيدل كاسترو.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجزائر، 21 جوان 1982، توقيع على اتفاق إطار مع كلود شيسون، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بغداد، 10 أوت 1982، رفقة الرئيس العراقي صدام حسين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واشنطن، 22 أكتوبر : وفد جامعة الدول العربية، يترأسه ملك المغرب، والذي استقبله رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. من اليمين إلى اليسار : وزراء الشؤون الخارجية لكل من الأردن، الولايات المتحدة الأمريكية، العربية السعودية، تونس، الجزائر، رونالد ريغان، نائب الرئيس بوش، الحسن الثاني، وزير الشؤون الخارجية لسوريا والأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اسلاماباد، 5 ديسمبر 1962 : وفد جامعة الدول العربية الذي يرأسه الملك حسين، الأردن، في طريقه إلى بكين مر الوفد باسلاماباد حيث استقبل من طرف الرئيس ضياء الحق.

بكين، 6 ديسمبر 1982، الوزير الأول الصيني زوا زيانغ يستقبل وفد جامعة الدول العربية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

طهران، 3 جانفي 1983، رفقة رئيس الجمهورية الإيرانية، خاميني.

باريس، 8 نوفمبر 1983، مأدبة عشاء رسمية أقامها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران
على شرف الرئيس الشاذلي بن جديد.

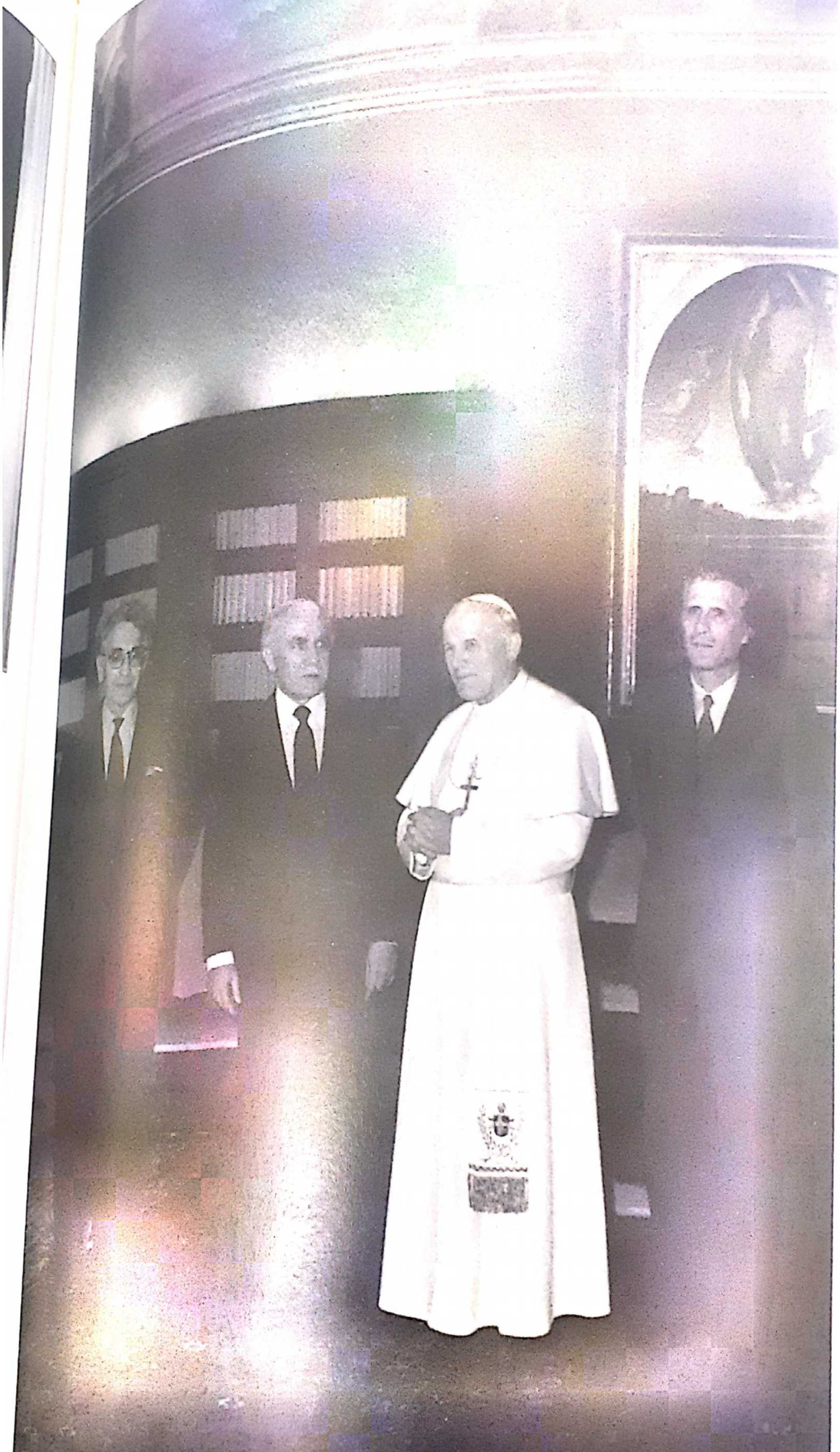

الفاتيكان، 12 نوفمبر 1983، البابا جون بول الثاني يستقبل الرئيس الشاذلي بن جديد، رفقة طالب الإبراهيمي وبن حبيلس، سفير الجزائر لدى الفاتيكان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفاتيكان، 12 نوفمبر 1983، البابا جون بول الثاني يستقبل الرئيس الشاذلي بن جديد، رفقة طالب الإبراهيمي وبن حبيلس، سفير الجزائر لدى الفاتيكان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دار السلام، 24 فيفري 1984، رفقة سليم أحمد سليم، وزير الشؤون الخارجية لتانزانيا.

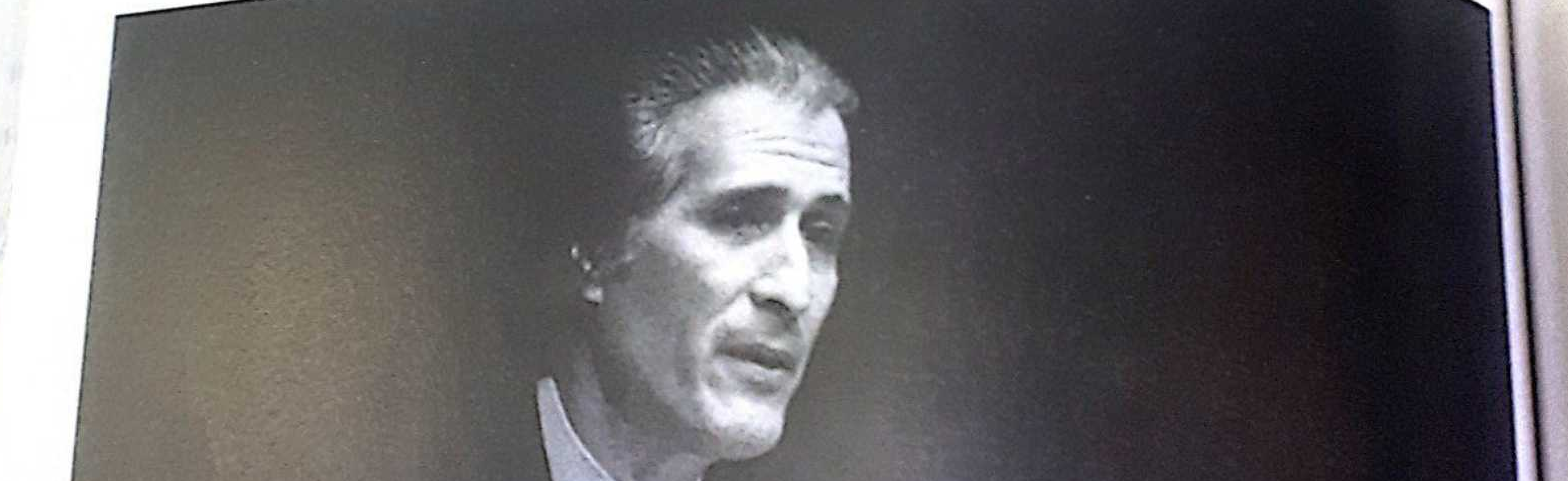

نيويورك، 24 سبتمبر 1984، خطاب أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

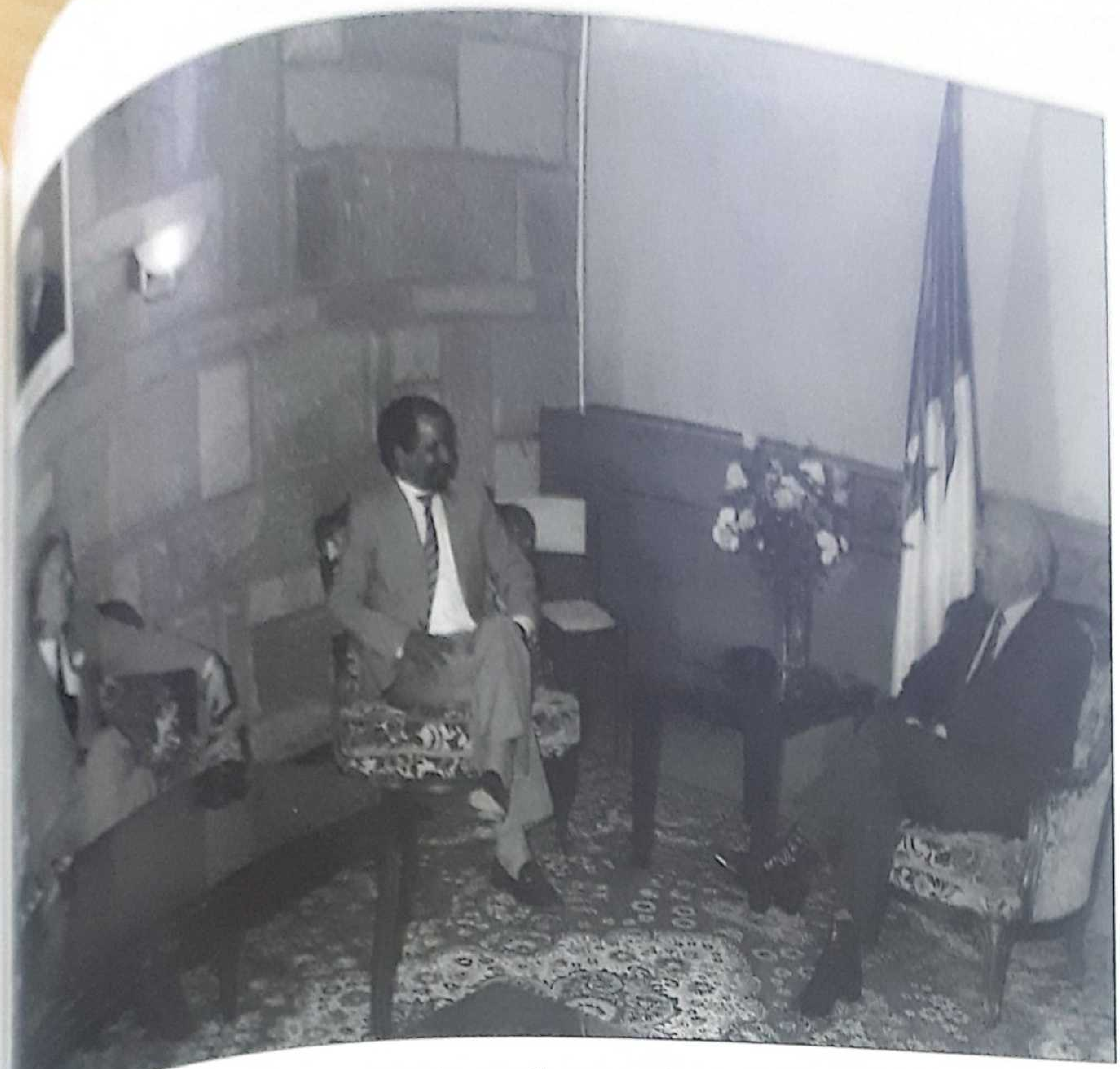

الجزائر، 1984 : الرئيس الشاذلي يستقبل محمد عبد العزيز، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
بحضور وزير الشؤون الخارجية، طالب الإبراهيمي.

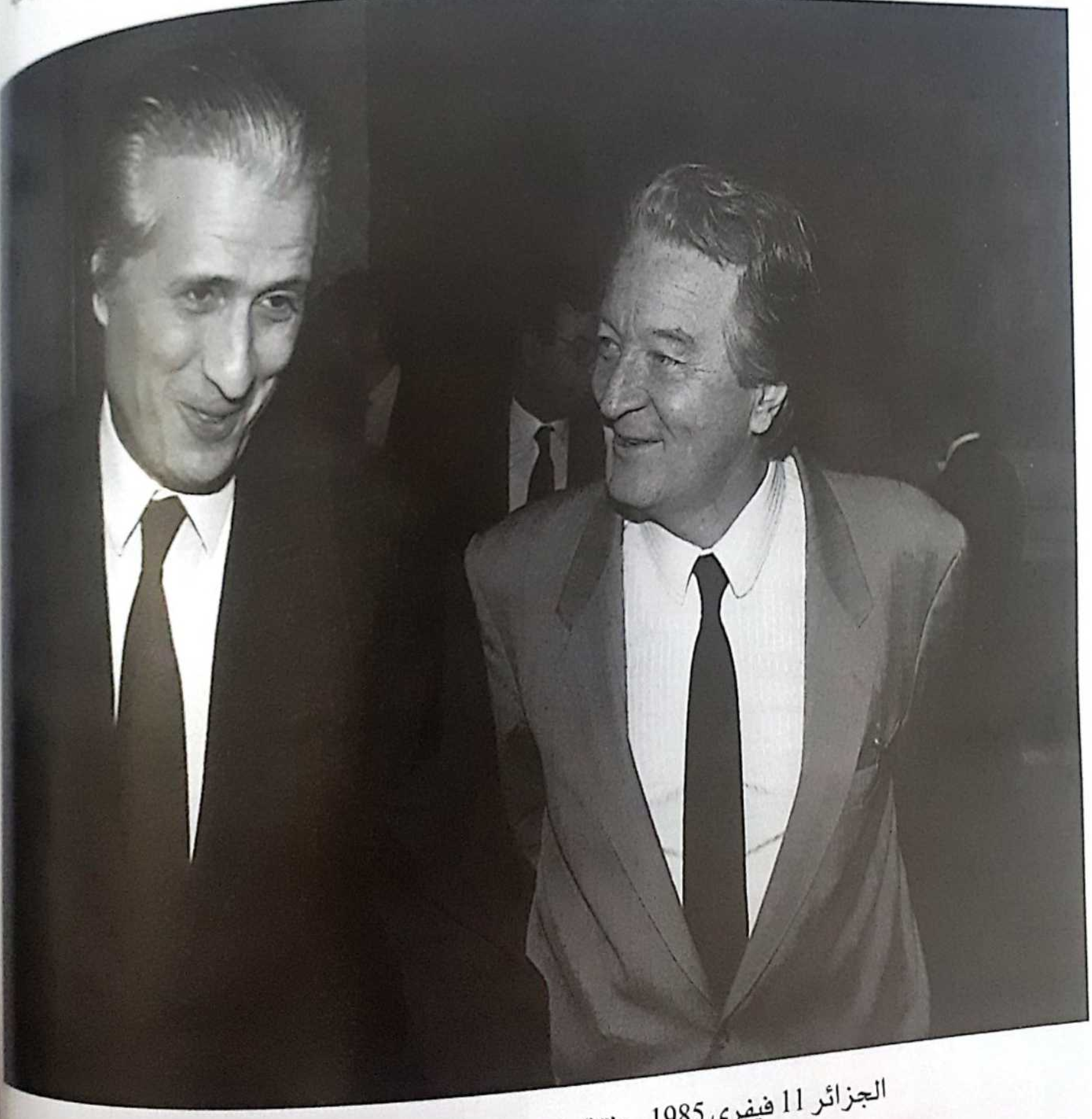

الجزائر 11 فيفري 1985، رفقة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، رولان دوما.

دار السلام، 27 فيفري 1985. رفقة الرئيس التانزاني جوليوس نييريري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واشنطن، 19أفريل 1985، رفقة الفنانين الجزائريين حسان الحساني وعبد الوهاب سليم اللذين كانا ضمن الوفد المرافق للرئيس الشاذلي في زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بون، 18 سبتمبر 1985، رفقة رئيس ألمانيا الفيدرالية، ريشار فون فيزساكر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بون، ١٩ سبتمبر ١٩٨٦، رفقة المستشار الألماني هلموت كول

ولهذا الوضع السلبي أسبابه :

- الانقسام في الصّفوف الفلسطينية وغموض برامجها ؛
- الانشقاقات في الصّفوف العربية حول الوسائل والطرق في تسوية أزمة الشرق الأوسط ؛
- المبادرات الفردية والأحادية التي تزيد الوضع غموضا، فهي حين تدعي التعبير عن الإرادة العربية لا تعمل أكثر من الدفاع عن مصالح وطنية ضيقة ليس لها في الكثير من الأحيان علاقة بأي حل للمشكل.

وأمام مثل هذا الوضع، هناك هدفان اثنان :

- العمل من أجل وحدة الصفوف الفلسطينية عن طريق حوار صادق بين مختلف تشكيلات المقاومة الفلسطينية ؛
- عقد قمة عربية لبلوغ هدفين اثنين وهما إعادة الانضباط إلى كل ما يتعلق بالتعبير عن الإرادة العربية وإقرار توافق بالنظر إلى ظروف السلام في الشرق الأوسط.

إنّ العمل من أجل بلوغ هذين الهدفين يعني ضمان مصداقية الفلسطينيين من جديد، والتزود بقاعدة كفيلة بأن تجنّد حولها انضماما دوليا أوسع. وذلك يعني أيضا التخلص من حجج أولئك الذين يتخذون من الوضع في المشرق العربي ذريعة لكي يقدموا لاسرائيل الفرصة لاستعادة أنفاسها.

على هذين الهدفين ركّزتُ النشاط الديبلوماسي لبلدي محاولا تذليل الصعوبات المعروفة وذلك من خلال مشاورات مكثّفة مع سوريا والعربية السعودية بوجه أخص.

وفيما يتعلق بالحوار بين الفلسطينيين، يبدو أنّ السعوديين والسوريين يتمنون رحيل ياسر عرفات. أما بالنسبة للجزائر، فإن المبدأ الذي يجب التمسّك به هو احترام استقلالية القرار الفلسطيني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبخصوص القمّة، فإن العراقيل التي تسببّت في فشلها إلى حدّ الآن يمكن تجاوزها موضوعيا :

-دور سوريا في لبنان : ليس من الصعب التوصل إلى اتفاق عربي حول طبيعة هذا الدور القائم على الدفاع والتوازن والاستقرار؛

- النزاع العراقي الإيراني : ليس من الصعب أيضا التوصل إلى اتفاق عربي حول مبادىء لا جدال فيها وهي الدعوة إلى وقف الحرب، وفتح مفاوضات، واحترام الحرمة الترابية للدولتين والعودة إلى الحدود المعترف بها دوليا؛

- عودة مصر إلى جامعة الدول العربية إذ يمكن التذرع في هذا الشأن بالتطبيع مع إسرائيل واللقاء ما بين مبارك وبيريز لإقناع جميع الذين يريدون طرح هذا المشكل على القمّة.

وأخيرا، ففيما يتعلق بالندوة الدولية حول السلام، من الضروري بالنسبة للعرب أن يتّخذوا القرار بصورة جماعية :

- حول الطبيعة التي تكتسيها هذه الندوة؛

- حول المشاركة الفلسطينية ومن يمثلها؛

- حول الأهداف التي ينتظرها العرب من هذه الندوة.

اللقاء بين الشاذلي والقذافي في عين أمناس (جانفي 1986)

اقترح القذافي خلال هذا اللقاء مخطّطا لتجديد منظمة التحرير الفلسطينية هدفه رحيل عرفات. وذلك ما يعني إقصاء جناح من منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق جناح آخر بمساعدة خارجية في حين أنّ المسعى الجزائري كان يرمي دائما إلى أن تجد المشاكل الداخلية للمقاومة

الفسطينية حلّها في إطار الهيآت الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس عن طريق تدخل عربي.

أكّد الرئس الشاذلي في رده على ما يلي :

- الجزائر مستعدة للعمل مع جميع الأطراف الفلسطينية والعربية على أساس القاعدة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني التي تم إقرارها في الجزائر.

-تجديد منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يتم من الداخل؛

- وبدلا من تأسيس محور يكرّس التفرقة بين العالم العربي، من الأفضل التمسك بإطاريّن للتشاور يمكننا من تنسيق مواقفنا في انتظار الاستحقاقات العربية القادمة.

نداء الشاذلي من أجل إعادة توحيد الصفوف الفلسطينية (أفريل 1986)

كان هذا النداء الذي أطلقه الرئيس الشاذلي وراء ديناميكية جديدة داخل مختلف النزعات الفلسطينية وعند البلدان المعنية بأزمة المشرق العربي، أي الاتحاد السوفياتي وسوريا.

وبالفعل، فالاتحاد السوفياتي قد يوافق على لقاء مصالحة بين مختلف المنظمات الفلسطينية وعلى عقد هذا اللقاء في بلد من بلدان أوروبا الشرقية. ويفترض هذا الاقتراح على وجه الاحتمال تسوية مسبقة مع النظام السوري. وفي هذا الصدد يمكن لسوريا أن تترك ورقة المصالحة بين يدي الاتحاد السوفياتي لتحصل منه لا على دعم سياسي وعسكري أكثر أهمية فحسب، بل وعلى احتمال عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق.

ويمكن لياسر عرفات أن يهتمّ بهذا المسعى في حال ما إذا ضمن له الاتحاد السوفياتي موقفا إيجابيا من جانب سوريا.، وذلك ما قد يضمن له بالتالي الابقاء عليه واحترام اتفاق المصالحة من قبل المنظمات المساندة لسوريا. وفضلا عن ذلك، فإنّ عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق سيكون ورقة يهديها للسوريين مقابل عودة حركة فتح إلى سوريا .وذلك ما يفتح أمامه هامشا أوسع للمناورة في لبنان من جهة، ويعوّض من جهة أخرى عن فشله النسبي في الأردن.

وأخيرا، فإنّ هذه «الوشوشات» في صالح استئناف الحوار تستجيب لحاجة حقيقية سواء بالنسبة للسوفيات أم بالنسبة للسوريين. ويبدو أنّ هذين الطرفين في هذه المرحلة التي تتميز بتواصل العدوان الإمبريالي يشعران بضرورة إدراج منظمة التحرير الفلسطينية الموحّدة والمعزّزة ضمن آفاقهما الاستراتيجية.

وعلى الرغم من محاولاتها العديدة فإن السلطة السورية لم تتوصل إلى إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية والتصرف في الورقة الفلسطينية بصورة مقبولة. وعليه، فإن بوادر التطبيع بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية يبدو أنّها في صالح إعادة تصحيح سوري. وبالفعل، فإن الرئيس حافظ الأسد سيختار التعامل مع منظمة تحرير فلسطينية معزّزة وذلك ما سيمنح «مدخولا» أفضل لمشاريعه.

إن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها سوريا، والمأزق الحالي في لبنان، والتهديدات ضد ليبيا، ومخاطر تدخل صهيوني، ومصير المساعدة التي تقدمها بلدان الخليج في وقت تساند فيه سوريا إيران والتي تأثرت بانخفاض سعر البترول، - كل ذلك - عبارة عن عوامل قد تدفع بالسوريين إلى البحث عن شريك آخر في المستوى. ولقاء القمة الاردني السوري

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكفيل بدعم مسعاها ينظر إليه بعض الملاحظين على أنه عملية موجهة
رفع المحظورات عن اتفاق عمان. ولما كان الأسد يعمل إلى حد ما على
طبيع علاقاته مع الملك حسين، فإنه يصعب عليه مواصلة المطالبة بإلغاء
تفاق عمان كشرط مسبق لا سيما وأن هذا الاتفاق صار عبارة عن جثة
امدة.

وقد أدى العدوان الصهيوني على لبنان والمناورات السورية إلى إبعاد. أو
ى الأقل، تقلص دور المقاومة الفلسطينية في المنطقة. غير أن ديناميكية
صراع في حاجة إلى عودة هذه المقاومة بكل قوة طالما أنها توجد تاريخيا
ي صميم المجابهة العربية الاسرائيلية.

استقبلت الفصائل الفلسطينية في مجموعها بارتياح النداء الذي أطلقته
جزائر على الرغم من أنه ينبغي تخفيف حدة الموقف السوري. وبالفعل،
د عبرت المنظمات المناصرة لسوريا عن أمنيتها في أن ترى سوريا وهي
ارك في مسعى المصالحة بالإضافة إلى تحفظاتها المعروفة على عرفات.
ر أنّ نقاط الخلاف في الحقيقة ليست إلا أقنعة توجد وراءها رهانات
يقية على الصعيد الاستراتيجي واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني
حديد استراتيجية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الصعيد
كتيكي، فإن تطبيع العلاقات مع سوريا ينبغي أن يتحقق على أساس تحديد
داف مشتركة بالنظر إلى النضال ضد الصهيونية والامبريالية.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نستخلص من ذلك كله أن حركة فتح ستكون
تعدة لتقديم تنازلات بخصوص مسألة تسييرها التنظيمي مثل جماعية
اذ القرار، وتطهير بعض الهياكل وذلك في الوقت الذي تم فيه الحسم
ى الصعيد الداخلي بشأن إلغاء اتفاق عمان وحيث جاء إقصاء «أبو
عيم» في الوقت المناسب.

وفي هذا الفوران على الساحة الفلسطينية، أطلعنا عرفات على موافقته على فكرة عقد ندوة وطنية فلسطينية (وليس المجلس الوطني الفلسطيني) تمنحه فرصة التوصل إلى اتفاق مع الجبهة التي تدعمها سوريا وتجنب طرح قضية قيادة جديدة. ولن تكون لمثل هذا اللقاء الصلاحيات القانونية الضرورية للقيام بهذا التغيير. ومن ثم، فإن السوريين سيستفيدون من هذا اللقاء الذي لن يجري في عقر دارهم ولكنه سيبرهن من جديد على تأثيرهم على المسائل المتعلقة بالحركة الوطنية الفلسطينية.

وإذا ما توصل لقاء الجزائر إلى نتائج مرضية للأطراف المشاركة فيه، فإنه سيفتح الطريق أمام عقد المجلس الوطني الفلسطيني في سوريا. لكنّ حركة فتح لا يمكنها الانفصال عن زعيمها ياسر عرفات ولا قبول زعيم فلسطيني آخر على رأس منظمة التحرير الفلسطينية.

محادثات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجزائر (11 جوان 1986)

جاء القليبي ليخبرنا بأن مواقف البلدان العربية لا يمكن التوفيق فيما بينها من أجل عقد قمة عربية مقبلة : فليبيا تطالب بأن تنعقد القمة في ديارها، والعربية السعودية تشترط لعقدها في الرياض المصالحة بين سوريا والعراق. ويتمنى القليبي أن يكون موقف الجزائر مؤيّدا لعقدها في مقر جامعة الدول العربية، أي في تونس.

مهمة لدى الرئيس الأسد في دمشق (28 جوان 1986)

خلال هذه المحادثات التي دامت أربع ساعات، قدّمتُ عرضا عن التطوّرات السياسية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر. ثم عرضتُ

تقييما لعلاقاتنا مع ليبيا وتونس وموريتانيا وتحليلا لعملية المساعي الطيبة التي تقوم بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بين المغرب والبوليزاريو، ثمّ أخبرتُ الرئيس حافظ الأسد بالمغزى السياسي في مبادرة الرئيس الشاذلي الرامية إلى توحيد المقاومة الفلسطينية.

ومن جانبه، بدأ الرئيس الأسد بالشكوى من بعض المواقف المعادية لسوريا من جانب صحافتنا وتطرّف «صوت فلسطين» ضدّ بلده وهي حصّة تبثّ من الجزائر. ثم أعرب عن دهشته للقاء الشاذلي ومبارك في أديس أبابا الذي يمكن أن يفهم حسب رأيه كتشجيع لسياسة كامب دافيد.

وبخصوص الساحة العربية، قدم الأسد مرافعة عنيفة ضد عرفات الذي يستغل لمصلحته الخاصة وقوف الجزائر إلى جانب القضية الفلسطينية، قبل أن يعلن أنّ المشكل الفلسطيني مشكل عربي وأنّ سوريا تناهض قيام دولة فلسطينية ستكون كيانا مصطنعا مثل الأردن ولبنان مستعرضا في هذا الشأن هدف «سوريا الكبرى». وأخيرا، اعتبر أن التقارب السوري الاردني يندرج في إطار تطهير العلا قات بين البلدان العربية.

وجب عليّ أن أبدّد كل سوء تفاهم بشأن انتقادات الصحافة الجزائرية وإعادة الاتصالات الجزائرية المصرية في أبعادها الحقيقية قبل أن أوضح الوضع فيما يتعلق بمساندة الجزائر لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس لقائد من قادتها، وتأكيد احترام الجزائر لمبدإ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

اللقاء بين الحسن الثاني وشمعون بيريز
(جويلية 1986)

كان للإعلان عن اللقاء بين الحسن الثاني وشمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل في إفران تأثيره في منظمة الوحدة الإفريقية عندما ناقشت أزمة المشرق العربي :

1 - فخلال المناقشات، أدانت الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية المبادرة المغربية في حين أن مصر باركتها ضمنيا ورفضتها ليبيا؛

2 - بادر فاروق القدومي إلى تقييم آثار هذه المبادرة على المغرب العربي والمشرق العربي، وأثار مسألة رئاسة لجنة القدس لكي يدلل على أن ملك المغرب يجب أن يترك هذه الرئاسة لصالح رئيس دولة إسلامية من آسيا. إلاّ أنّ أطرافا اقترحت أن يتولّى ذلك رئيس من إفريقيا، ولماذا لا يكون عبدو ضيوف ؟»

ردّت الجزائر على اللقاء بين الحسن الثاني وشمعون بيريز بنشر بيانين : الأول بمجرد الإعلان عن هذا اللقاء، والثاني، بمناسبة نشر «بيان مشترك» يختتم هذا اللقاء. إنّ موقف الجزائر حيال هذه القضية ينطلق من مبدأ مؤدّاه إنه لا يخوّل لأي رئيس دولة عربية أن يتحدّث باسم الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنّ أية مبادرة تبتعد عن هذا المبدإ محكوم عليها بالفشل حتّى وإن هي انطلقت من «نوايا حسنة». فكيف بهذا اللقاء الذي تناول مسألة الصحراء الغربية فضلا عن ذلك ؟

وذلك يعني أن القضية الفلسطينية كانت غائبة عن انشغالات الملك. والأدهى والأمر، هو أنّها استعملت كذريعة لبلوغ غايات أخرى. ومخطّط السلام العربي الذي صادقت عليه قمة فاس بالاجماع قد ألقى بالكرة منذ ذلك الحين في المرمى الإسرائيلي. كلّ مبادرة عربية جديدة تتطلب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تنازلات جديدة. ولو كان للإسرائيليين اقتراح يقدّمونه، لخاطبوا الملك حسين الذي اختارته الولايات المتّحدة كشريك أساسي أو مبارك لكي يدعّم تطبيع العلاقات. أمّا الحسن الثاني، فليست له لا حدود مع إسرائيل ولا أرض مغتصبة من جانبها.

اللقاء مع الملك فهد في جدة
(31 جويلية 1986)

نقلتُ إلى العاهل السعودي رسالة شفوية من الرئيس الشاذلي تتناول في جوهرها تدهور العلاقات العربية الافريقية، وأزمة السوق البترولية العالمية وعواقب لقاء إيفران.

1 - تدهور العلاقات العربية الافريقية : لمستُ في القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الافريقية مرارة عند رؤساء الدول الإفريقية تعود إلى الاسباب الرئيسية التالية :

- غياب الاتصالات على مستوى رفيع بين العالم العربي وافريقيا باستثناء عرفات الذي قام هذا العام بجولة في عدد من العواصم الافريقية؛

- «الضعف الكبير في التمثيل العربي في كلّ من الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي لافريقيا وندوة باريس حول العقوبات ضد إفريقيا الجنوبية وندوة فيينا حول الاستقلال الفوري لناميبيا؛

- الاشاعات حول قرار البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بمقاطعة القمة القادمة لبلدان عدم الانحياز التي تنعقد في هاراري؛

- عدم الرضا على ضعف التعاون العربي الافريقي والذي فسّر بعدم وجود إرادة سياسية من الجانب العربي،

وأخبرتُ الملك فهد بأنه في هذه القمة بالذات، وانطلاقا من هذه الملاحظة، برز تيار قوي يبرر استئناف العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، فإن مواقف كل من الزائير وليبيريا وساحل العاج معروفة، لكن الأمر الجديد يكمن في الموقف الذي تبناه بلد في مثل آهمية نيجيريا التي رأت أن الوقت حان للشروع في إعادة بحث جماعي للقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية بقطع العلاقات مع إسرائيل.

أبرزت للملك فهد أن الجزائر تعمل في إفريقيا من أجل القضية الفلسطينية والحضور العربي وإشعاع الحضارة الاسلامية. وهي تقوم بذلك من خلال حضور سياسي فعلي، وعبر مساعدة اقتصادية وتقنية ومالية منتظمة ومشاركة نشيطة في جميع مبادرات القارة من أجل التعجيل بتحرّرها وتطوّرها. غير أنّ الجزائر بمفردها لا يمكنها سوى أن تعمل على تأجيل تدهور العلاقة الجيّدة القائمة منذ حرب أكتوبر 1973 بين العالم العربي وإفريقيا ولا يمكن لها لوحدها أن توقف هذا التدهور.

شعرتُ أنّ هذا الموضوع لم يثر إلاّ اهتماما ثانويا لدى الملك فهد الذي بدا متعجلا للانتقال إلى موضوع آخر وهو موضوع الأوبيب.

2 - أزمة الأوبيب : لما كان الملك فهد ينتظر انتقادات من الجانب الجزائري، فإنه استبق التقييم الذي كنتُ أنوي تقديمه بخصوص تدهور السوق البترولية العالمية لكي يتخذ المبادرة بعرض تحليله عن الوضع وتوقعاته.

أكّد العاهل السعودي أنّ السياسة البترولية للمملكة كانت ترمي إلى بلوغ أربعة أهداف هي إعادة التلاحم في منظمة الأوبيب، والخروج من حال الصراع في سياسات الدفاع عن الأسعار والدفاع، أيضا، عن حصص السوق والوصول إلى سعر مستقر مربح وإقرار حصص إجبارية ملزمة كتابيا لجميع البلدان الاعضاء.

ثم إنّ الملك أوضح هدفه بالإشارة إلى أن السعر المنشود يجب أن يكون ما بين 18 و19 دولار، وللوصول إلى هذه الغاية، من الضروري أن يكون تخفيض الانتاج مصحوبا بالتزام صارم من قبل جميع الدول الاعضاء والتعهد باحترام الحصص المخصصة.

أجبته بأن الأهداف التي عبر عنها تلتقي مع أهداف الجزائر، بل إنها توافق ما جاء في الرسالة التي أحملها إليه. وأضفت قائلا : «هل نستطيع إلى ما لا نهاية له اتباع سياسة الدفاع عن حصص السوق على حساب الأسعار التي سبّبت لنا لانخفاضها أضرارا جسيمة ؟»

اكتشفتُ آن اللغة التي استخدمها الملك هي أبعد ما تكون عن نشاط وزيره في الميدان.

3 – لقاء إيفران وعواقبه على العلاقات العربية العربية. عبر الملك عن دهشته وعن قراره إرسال مبعوث إلى العاهل المغربي لكي ينقل إليه رسالةتنصّ على ضرورة عقد ندوة صحفية يعلن فيها الملك االحسن الثاني أنّه حين استقبل شمعون بيريز لم تكن له أية نية في الخروج عن الصف العربي أو الابتعاد عن المواقف العربية. وأضاف أنّه ينبغي تفادي أن يفلت الملك الحسن الثاني من الأيادي العربية مثلما فلت السادات.

أخبرتُ الملك فهد أننا نعلم الآن أن الهدف الرئيسي للحسن الثاني خلال هذا اللقاء كان هو الصحراء الغربية. ولفتُ انتباهه إلى استراتيجية إسرائيل التي تمثلت دائما في زرع بؤر التوتّر داخل العالم العربي لتبعده عن الاهتمام بالقضية الأساسية. وقد نجحت مع مصر ومع الاردن في التأثير على علاقاتهما مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع سوريا في لبنان، وفي النزاع العراقي الإيراني. وهي تسعى اليوم إلى تحقيق مآربها من خلال التدخل في صراع الصحراء الغربية.

وختمتُ بالقول إنّ الرئيس الشاذلي ينتظر منه أن يستخدم تأثيره سواء لدى الإدارة الأمريكية أو على الملك الحسن الثاني للقضاء على هذا المنحى الخطير.

واستعرض الملك فهد مطولا العلاقات بين الفلسطينيين مؤكّدا أنّ الرئيس الشاذلي يتعين عليه أن يستمر في مسعاه من أجل استدعاء ندوة تجمع الفلسطينيين، وأحسستُ منه أنه غير مرتاح إلى عرفات ويعتبر رحيله كثمن يجب دفعه من أجل إعادة توحيد المقاومة اللسطينية.

4 – نزاع الصحراء الغربية، لم يعلّق الملك على العرض الذي قدّمته عن تطورات هذه المسألة في الميدان وفي منظمة الامم المتّحدة.

قمة بلدان عدم الانحياز في هاراري (1 – 6 سبتمبر 1986)

كان النص المقترح على هذه القمة أفضل ما يمكن أن نطلبه من الحركة لكي تصادق عليه كموقف حيال مسألة الشرق الاوسط في جميع مظاهرها، ومن ثم تسجيل التضامن مع القضية العربية، خاصة بإدانة إسرائيل وذلك بإعادة تأكيد الحقوق الوطنية الفلسطيية ودعوة ندوة دولية للانعقاد.

وبعد أن حصّل هذا النص على مباركة المجموعة العربية لم يلق أية معارضة. وتجدر الاشارة إلى واقعتين ميّزتا المناقشات :

-حاولت سوريا تحوير النص بإدانة المناورات المصرية الأمريكية. ودافعت مصر عن نفسها مقترحة أن تدين الندوة سوريا لعملها على تفريق الصفوف الفلسطينية. وهكذا، حيّد كلّ وفد الوفد الآخر؛

-أدخلت منظمة التحرير الفلسطينية في النص المصادق عليه فكرة إنشاء لجنة تحضيرية للندوة الدولية حول الشرق الأوسط تتطلّب إعدادا أوّليا؛

-ينبغي الاشارة إلى المشاركة الضعيفة للبلدان العربية. أربعة رؤساء دول عربية فقط شاركوا في هذه القمة وهي الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لقاء مع الملك فهد في جدة (30 سبتمبر 1986)

تضمنت رسالة الرئيس الشاذلي للملك فهد خمسة مواضيع أساسية :

1 - توقيت عقد قمة عربية : ترى الجزائر أن هذه القمة ضرورية لأن موازين القوى في المجابهة العربية الاسرائيلية تتطور على حساب العالم العربي : وكذلك الأمر في إفريقيا وفي البلدان الاشتراكية وفي أوربا الغربية وفي أمريكا اللاتينية. وانطلاقا من هذا الوضع، من الضروري عقد قمة لإعادة بناء الاجماع العربي مثلما تم ذلك في فاس. وهذه القمة تحدد إطارًا وحدودًا للحوار العربي الإسرائيلي المحتمل، وكذلك المشاركين الشرعيين في هذا الحوار، كما أنّها تحدّد موقفا عربيا مشتركا بالنظر إلى ندوة السلام حول الشرق الأوسط. وهذه القمة التي ستنعقد بالرياض في نهاية السنة، لن تتجاهل أي مشكل، لا النزاع العراقي الإيراني ولا الوضع في لبنان.

وفي ردّه، قال الملك فهد إنّه يشاطر وجهة النظر هذه تماما، وأنّه سيعمل في هذا الاتجاه. وأضاف أن التقارب بين سوريا والعراق هو جزء جوهري لهذا العمل وأن الحوارالسوري السعودي دائم. أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية فإنه كشف لي عن دلائل مرارته، « عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات جدية، فإننا لا نعثر على عرفات». وبخصوص عودة مصر، فإنه لا يرى أي اعتراض منذ لقاء إيفران « لماذا نفرض الإقصاء على هذا البلد من أجل عمل سبق أن ارتكبه آخرون ؟» وبخصوص حضور ليبيا، فإن

الملك فهد يعتبره بدون أهمية « وعلى أية حال، فإنّ عدم مشاركتها في فاس لم يشكل خسارة كبيرة بالنسبة للعرب».

2 – النزاع العراقي الإيراني، أطلعني الملك فهد أنّه استقبل وزير البترول الإيراني الذي أكّد له باسم الخميني وخامنائي أنّ إيران لا تهدف أصلا إلى إقامة جمهورية إسلامية في العراق، لكن لم يكن من اللائق أن يطلب منها التفاوض من أجل السلم مع صدام حسين الذي هو مجرم حيال الشعبين العراقي والايراني.

3 – الاوبيب في مواجهة السوق البترولية العالمية : شكرتُ الملك على تدخّله الشخصي الذي سمح بتحقيق إجماع في جنيف بالنسبة لاستقرار اسعار النفط. وأكد لي أنّ موقفه لم يتغيّر منذ لقائنا في شهر جويلية الماضي، أي الدفاع عن الحصص والأسعار، والابقاء على سعر 19 دولار لمدة سنة وتفادي كل تحرك مفاجىء نحو رفع الاسعار لكي لا نعرف أشكال الخيبة من جديد.

4 – تداعيات لقاء إيفران، ذكّرتُ الملك فهد بالندوة الصحفية التي طلب عقدها من الملك الحسن الثاني. وقد تم عقد هذه الندوة ولكن بالكثير من المراوغة، غير أنني أكدتُ أن الاتصالات المغربية الصهيونية متواصلة، وهي اتصالات برلمانية ومبعوثون خاصون، وتسمية شارع باسم الملك الحسن الثاني في تل ابيب. كما أبرزتُ التعاون العسكري بين الطرفين الذي تثبته الكثير من المعلومات والدلائل بالرغم من تكذيب الطرف المغربي..

5 – تطورات الوضع الداخلي التونسي : قال الملك إنّه قلق وأنه قرّر إرسال شقيقه، وزير الدفاع، إلى بورقيبة من أجل إطلاق سراح ابن مزالي، وأنّه مستعد لاستقبال رئيس الوزراء التونسي السابق في العربية السعودية.

وخلاصتي الأساسية من هذا الحديث هي أن السوريين لا يستخدمون نفس اللغةعندما يخاطبون السعودية أو الجزائر. فهم مصالحون كثيرا مع السعوديين، وهم حازمون معنا لهدم القمة والعودة إلى جبهة الصمود. والحقيقة أنّهم يدركون الخطر الذي يمثله بالنسبة لهم عقد قمة سيكونون فيها متهمين ثلاث مرات: الأضرار التي يلحقونها بوحدة المقاومة الفلسطينية، ودورهم في لبنان وموقفهم حيال النزاع العراقي الإيراني.

الدورة 45 للجمعية العامة للأمم المتحدة (20 سبتمبر - 1 أكتوبر 1986)

يكمن التطور الجديد في أزمة المشرق العربي في فكرة إنشاء لجنة تحضيرية للندوة الدولية حول السلم في الشرق الأوسط: وقد برزت في هذا الشأن صيغتان:

- الفكرة السوفياتية في حصر المشاركة في هذه اللجنة بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فقط؛

-فكرة توسيعها إلى الأطراف المعنية الأخرى.

الدورة 86 لمجلس جامعة الدول العربية في تونس (18 و19 أكتوبر 1986)

انعقدت هذه الدورة في جو عربي بالغ التوتر طغت عليه انشقاقات عربية عربية، وانقسامات في منظمة التحرير السطينية، وتباين بالنسبة للصراع العراقي الإيراني، ومع ذلك فقد جرت في جو من التوافقات والإرادة لتجنب اشتداد الخلافات. وهذا الأمر صحيح لا سيما وأنّ الدول العربية التي تعتبر الأكبر والاشد تأثيرا ضمنت حضورها على مستوى وزراء خارجيتها.

وهذا الأمر الايجابي الذي لم يكن عرضيا، له عدة أسباب :

- أولا، وعي جماعي صريح بأنه لم يعد مسموحا للأمة العربية بأن تبقى عند هذا الحد من الوضع الخطير الذي توجد عليه ؛

- ثم، لأن العراق وسوريا، أيضا، أبديا حرصهما على عدم تعريض ما يمكن الحفاظ عليه في علاقاتهما للخطر ومنح فرصة للوساطة السعودية التي يقودها ولي العهد الأميرعبد الله ؛

- ومن جهة أخرى، فإنّ سوريا وهي تشعر أنّها في قفص الاتهام بسبب دورها في لبنان، وفي النزاع العراقي الإيراني والمقاومة الفلسطينية، لم تعد تقبل بالبحث عن مكان في المواجهة؛

- وأخيرا، الجزائر، التي اضطلعت برئاسة الدورة، ونجحت في ضمان مشاركة واسعة على المستوى الوزاري المطلوب وإقناع الجميع بضرورة التشاور حول ما هو رئيسي والتخلص من الأمور الثانوية، أي التركيز على المقاومة الفلسطينية والحاجة الماسة إلى عقد قمة عربية.

1- القمة العربية، استعرضتُ، في كلمتي الافتتاحية لهذه الدورة، جميع الأسباب التي تجعل من الضرورة القصوى عقد القمة. واتضح أن هذا الشعور يشاطرني فيه الجميع، تلقيت التوكيل مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لقيادة المشاورات الضرورية بغية تحديد تاريخ ومكان هذه القمة. فبخصوص التاريخ، رأيتُ أنّه يجب أن يكون قبيل نهاية العام، وعلى أن يكون المكان في الرياض.

2- النزاع العراقي الايراني، لأول مرة، اختتمت المناقشات بين العرب حول هذا الموضوع بإجماع حقيقي اقترحت تلخيصه فيما يلي :

- التعبير عن الانشغال إزاء أخطار توسيع النزاع إلى كامل المنطقة التي يجري فيها ؛

• التعبير عن رفض احتلال الاراضي العراقية ؛

• تأكيد ضرورة احترام الحرمة الترابية للدول المتصارعة والقانون الدولي كقاعدة لحل سياسي يجري التفاوض بشأنه ؛

• تسجيل الارادة العراقية للتفاوض حول وقف هذا النزاع.

سمحت هذه الصيغة من جهة بالحصول على تنازلات من أولئك الذين كانوا يتمنون إدانة الاحتلال الإيراني لأراض عربية عراقية، وسمحت من جهة أخرى بتحييد أولئك الذين لم يكونوا يريدون الانضمام إلى هذا الموقف إلاّ عبر تدابير ملطّفة ودون اعتبارات سلبية حيال إيران، مثل سوريا وليبيا واليمن الجنوبي..

3- كان لقاء إيفران مدرجا بصورة قطعية في جدول الاعمال وكان موضوع لائحة تدينه كشكل من أشكال خديعة القضية العربية. وأدى هذا الوضع بوزير خارجية المغرب إلى الإعلان أنه في حال ما إذا أدين لقاء إيفران فإن بلاده ستنسحب من الدورة وتمتنع عن المشاركة في القمم العربية القادمة. ودفع هذا التصريح بوزراء خارجية العربية السعودية والكويت وتونس إلى اقتراح حل ينقذ ماء وجه المغرب مع التفكير في الاضطلاع بمواقف الذين لم يكونوا يكتفون بسكوت يعطي بذلك تبريرا للحسن الثاني مثل الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. واستقر التقريب بين الموقفين في آخر المطاف على صيغة تعكس إدانة عربية للمبادرات المنفردة والحلول الجزئية، وترفض مفاوضات مباشرة مع العدو وتسجّل، أخيرا، إرادة المغرب في توضيح موقفه أمام القمة العربية.

4 - لم تكن فلسطين ولبنان موضوعا لأية مناقشة أو بحث في هذا المجلس. وسواء تعلّق الأمر بظروف أم بوسائل إعادة بناء وحدة المقاومة الفلسطينية وضرورة نظرة موحدة إلى شروط السلم الذي ينبغي إقراره في

الشرق الأوسط والعمل العربي الجماعي الذي ينبغي تنظيمه لهذا الغرض أو الوضع في لبنان، فقد ساد الشعور بأن عقد قمة هو الكفيل بأن يضطلع بهذه الأمور كلها بطريقة ملائمة.

5 - إصلاح هياكل الجامعة العربية : أثرت في كلمتي الافتتاحية المسألة التي صارت شائكة، أي جامعة الدول العربية التي تعيش فوق قدراتها وقدرات الدول الأعضاء. وتوظيف زائد عن الحاجة واستخدام غير رشيد لهيئاتها، مما أدى إلى ميزانية ثقيلة بالنسبة للدول الأعضاء. هناك لجنة يترأسها وزير المالية الجزائري ستعكف على بحث هذه المشاكل، وستقدم توصيات خلال الدورة المقبلة للمجلس.

مهمة إلى دمشق مع القليبي

(17 – 19 نوفمبر 1986)

بعد زيارة رئيس البرلمان اللبناني، حسين الحسيني، جاء مبعوثان من الرئيس أمين الجميل إلى الجزائر ليطلبا من الرئيس الشاذلي القيام بوساطة من أجل التقارب مع سوريا. ولما كان مقرّرا أن أقوم بمهمة في دمشق بصفتي رئيس الدورة الأخيرة لجامعة الدول العربية (رفقة الأمين العام القليبي) من أجل عقد قمة عربية، فإنه تم تكليفي من طرف الرئيس الشاذلي بأن استعرض مع الرئيس حافظ الأسد أيضا المشكلة اللبنانية وخاصة الصراع المستمر بين حركة أمل والمقاومين الفلسطينيين. ويتمثّل هدف الشاذلي في التوصّل إلى حلّ، أو على أكثر تقدير، إلى هدنة دائمة مع العمل في الوقت نفسه من أجل توحيد الصفوف الفلسطينية، ممّا يسهّل عقد قمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مهمة في سوريا وفي لبنان (12 – 16 جانفي 1987)

قمتُ بهذه المهمة بصفتي رئيسا للجنة المساعي الطيبة التي كلفتها الدورة الطارئة لمجلس وزراء جامعة الدول العربية (3 جانفي) بغاية وضع حد للاقتتال حول المخيمات الفلسطينية في لبنان. وهذه اللجنة المتكونة من وزراء خارجية موريتانيا وتونس والأردن واليمن الشمالي والامارات والكويت وكذلك من الأمين العام لجامعة الدول العربية - هذه اللجنة - جمعت وجهات نظر جميع الأطراف المعنية. وهكذا سبق أن أجري اتصال في تونس مع فاروق القدومي الذي طالب بضمانات أمنية لفلسطينيي المخيمات، مؤكدا بوضوح أن منظمة التحرير مستعدة لكي لا يكون لها في لبنان إلا «حضور سياسي وإعلامي» باستثناء كل وجود عسكري.

وفي دمشق، آلى فاروق الشرع على نفسه إلاّ أن يقول إنّ الرئيس حافظ الأسد لم يقبل باستقبالنا إلاّ احتراما للجزائر وحدها ذلك لأنّ سوريا لا ترى مناسبا الآن إنشاء هذه الهيئة التي تمثّل تدخلا لجامعة الدول العربية في الشؤون الداخلية اللبنانية. واستعرض الرئيس السوري النقاط التالية :

- سوريا لا تؤمن بحظوظ نجاح هذه اللجنة ؛
- الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان يحول دون المصالحة الوطنية في هذا البلد ويعرقل تدعيم الشرعية اللبنانية ؛
- من مصلحة هذه اللجنة أن تقصر عملها على وقف إطلاق النار، باستثناء الجوانب الأخرى للوضع اللبناني.

وفي بيروت، أكّد نبيه بري، رئيس حركة أمل أن :

- الرأي العام ووسائل الإعلام، بل والحكومات العربية واقعة كلها تحت تأثير قوّة وسائل الاعلام والديبلوماسية الفلسطينية التي تنشر أفكارا خاطئة عن الوضع في لبنان ؛

- هناك إجماع لدى اللبنانيين على اختلاف عقائدهم ضد وجود فلسطيني مسلّح في لبنان : وبدلا من أن يفهم الفلسطينيون هذا الواقع، فإنّهم يخاطرون بأن يكونوا غير مرغوب فيهم في الأرض اللبنانية ولو كمجرد لاجئين؛

- يجب أن يكون للفلسطينيين في لبنان حصريا نفس الحقوق والواجبات كغيرهم في الدول العربية الاخرى؛

- الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بدلا من أن يكون موجها ضد إسرائيل، صار يحول دون المقاومة الوطنية في الكفاح ضد المحتل الصهيوني لجنوب لبنان؛

- كانت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1982 وراء دخول القوات الاسرائيلية إلى بيروت، غير أنّ المقاومة اللبنانية هي التي طردت تلك القوات إلى ما وراء الحدود؛

- ياسر عرفات جعل من الرشوة وسيلة للنشاط السياسي.

وحين طلبنا وقف إطلاق النار، أعلن نبيه بري أنّه يوافق على ذلك بشرطين اثنين : يجب على المقاومين الفلسطينيين أن يعودوا إلى داخل المخيّمات وألا يحتفظوا إلا بأسلحة خفيفة وأن ينسحبوا من قرية «مغدوشة» لكي تكون تحت إشراف حركة أمل. وبعد مناقشات طويلة، قبل نبيه بري أن تعاد هذه القرية إلى الدرك اللبناني.

وخلال جلسة العمل مع رئيس الجمهورية أمين الجميل يوم 14 جانفي في بيروت، أعرب عن تقديره لجهود الرئيس الشاذلي لفائدة المصالحة اللبنانية ومن أجل إعادة العلاقات السورية اللبنانية، ثم أثار النقاط التالية :

- مشكل المخيمات الفلسطينية لا ينفصل عن المشكل العام اللبناني وكل حل لا يكون شاملا في هذا الشأن لن يكون نهائيا؛

- الشعب اللبناني برمته ضد الحضور الفلسطيني المسلح في لبنان. ولقد كانت لملك الأردن في سبتمبر 1970 الشجاعة الكافية لكي ينهي هذا الحضور على أراضيه؛

- عرفات يريد إقامة «كانتون» في لبنان؛

- الوضع في لبنان معقد جدا. وداخل جميع الفئات الموجودة في لبنان يوجد عناصر تعمل لصالح إسرائيل.

واستعرض رئيس الحكومة اللبنانية، رشيد كرامي، نفس الأفكار كغيره من خصومه السياسيين (بري والجميل). وعلى غرارهم، تحدث عن إجماع اللبنانيين وعن «كانتون» لكي يحدّد هدف ياسر عرفات في لبنان.

أنهت اللجنة اتصالاتها في بيروت بلقاء مع رئيس البرلمان حسين الحسيني الذي عالج نفس الافكار تقريبا. وقال إنّ الجزائر وسوريا هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان ساعدا المقاومة الوطنية اللبنانية في كفاحها ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وختاما لهذه الاتصالات، أعدت اللجنة مخططا للتسوية يقوم على مبدأين اثنين لا ينفصل الواحد منهما عن الآخر وهما، ضمان أمن المخيّمات الفلسطينية وإعادة حرمة سيادة لبنان على أراضيه. وينصّ هذا المخطّط على :

- احترام وقف اطلاق النار من قبل جميع الأطراف ؛

- انسحاب القوات إلى مواقعها المعروفة قبل بداية الاقتتال ورفع الحصار المفروض على المخيّمات الفلسطينية؛

- الالتزام بالبدء في حوارلتحديد علا قة المخيّمات الفلسطينية بالمحيط اللبناني.

بذل الرئيس الشاذلي جهودا للتقريب بين السوريين واللبنانيين، وذلك بأن توقف في دمشق يوم 22 جانفي، ثم خلال انعقاد قمة المؤتمر الاسلامي في الكويت (26 – 28 جانفي)، وهي القمة التي سجلت عودة مصر إلى الهيئات العربية الجهوية التي أبعدت منها بعد قبولها اتفاقيات كامب دافيد والمصادقة دون أية صعوبة على لائحة حول المسألة الفلسطينية.

قمة المؤتمر الاسلامي في الكويت
(26 – 28 جانفي 1987)

تميزت هذه القمة بعودة مصر، وبعزلة سوريا وليبيا وابتعاد اليمن الديموقراطي عن ليبيا بالنظر إلى العلاقة مع سوريا.

وبخصوص التشاد، فإنّ النقطة الواردة في جدول الاعمال تحت عنوان «عدوان ليبيا واحتلالها للتشاد» المسجلة من قبل هذا الأخير، لقيت تأييدا كبيرا في حين أن اللائحة التي قدمتها ليبيا حول الاعتداءات الامريكية فإنها عُدلت تعديلا كبيرا.

وبشأن الأزمة في المشرق العربي، تمّ تشكيل مجموعة محدودة من أجل تحضير الوثائق. ووجود مصر ضمن هذه اللجنة سمح بالتخفيف من كلّ تنديد يطال اتفاقيات كامب دافيد : وتمّ التخلي عن الصيغة الصارمة لقمّة مكّة لصالح صيغة حركة بلدان عدم الانحياز، وهي صيغة أكثر ليونة.

وقد تمّت المصادقة على لائحة حول حرب المخيمات في لبنان توجه أصابع الاتهام لحركة أمل.

الامين العام للأمم المتحدة في الجزائر (2 فبراير 1987)

قدّم لي بيريز دي كويلار معلومات حول استدعاء لجنة تحضيرية للندوة الدولية عن السلم في الشرق الأوسط طبقا للائحة التي اتخذتها الدورة 41 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال إنه متفائل بتطور الذهنيات، لكنه في نفس الوقت، يشعر بالحدود الموضوعية في المجال التطبيقي. : وعليه، فإنّ المشاكل الأساسية تظل قائمة.

الدورة 45 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (26-28 فبراير 1987)

بمبادرة من وفد منظمة التحرير الفلسطينية وبمساندة من مصر، طرح على المصادقة مشروع لائحة تهدف إلى التضامن مع سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، لكنّه في الواقع، كان نصا سياسيا موجها ضد سوريا أساسا : فهو يدين « العصابات المسلحة والدول التي تساندها» وينص على تشكيل «لجنة وزارية لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل وقف إطلاق النار ورفع الحصار». وهدف منظمة التحرير الفلسطينية هو وضع سوريا في موضع صعب في إفريقيا وذلك عن طريق الفقرة الأولى وإزعاج الأمين العام لجامعة الدول العربية في الفقرة الثانية لأن هذه الهيئة المتوقعة ستتنافس مع جامعة الدول العربية ولن يكون لها أي حظّ في النجاح طالما أنّ عهدتها تتضمن إدانة أولية من جانب الاطراف التي ستتكفل بالاتصال بها. وبعد مناقشات طويلة، اقتنع وفد منظمة التحرير اافلسطينية بإلغاء العناصر السياسية المشار إليها أعلاه من مشروع اللائحة التي طبقت في نهاية المطاف بمضمون يركز على الجوانب الإنسانية أساسا.

وزير خارجية هولندا في الجزائر
(21 – 22 مارس 1987)

أكد السيد فان دن بروك في عرضه على أهمية الحدث المتمثل حسب رأيه في تصريح مجموعة 12 حول الشرق الأوسط بإعادة فتح الحوار الأوربي العربي على مستوى الثلاثيتين، وأضاف أنّ بلده العضو في السوق الأوربية المشتركة يلتزم أكثر فأكثر بتحديد سياسة عربية للسوق الأوربية، ومن ثم فهو في حاجة إلى تحليلات وتجربة الجزائر في الساحة الجهوية والعربية. وبخصوص الندوة الدولية أشار إلى أن بلاده من بين البلدان التي ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي إشراكها في عملية السلام وفي المفاوضات التي يمكن الشروع فيها. وأخيرا، تساءل حول احتمال وجود موقف عربي موحد ينطلق من قمة عربية.

ومن جانبي، أشرتُ إلى ما يلي :

- أطلعت الجزائر على التأييد الأوروبي لفكرة عقد ندوة دولية حول السلام في الشرق الأوسط. وقد جاء التصريح المعبّر عن هذا التأييد ليؤكّد بيان البندقية ويوضّح بأنّ مجموعة 12 لها سياسة مستقلة ومتوازنة حول الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية.

وهذا الموقف الجديد هام. أولا، لأنّه لا يمكن سوى أن يكون له تأثير على الحكومتين الامريكية والاسرائيلية، ثم لأنه يعبر عن مسعى دافعنا عنه دائما ومضمونه أنّ التداخلات المحلية والجهوية والدولية لأزمة الشرق الاوسط هي من الحدة بحيث إن ندوة دولية تحت إشراف الامم المتحدة يمكن أن تتكفل بها.

وعليه، فإن هذه الندوة ليست إلا إطارا فقط. إذ أن الصعوبات سوف تبرز في الوقت الذي ينبغي فيه اتخاذ القرار بخصوص ما سيسجل فيها.

وهذه الصعوبات تتعلق بطبيعة الندوة أساسا وبالمشاركة التي ينبغي أن تضمنها والأهداف التي يتعين عليها تحديدها.

يتعين على الجانب العربي أن يتخذ قرارا جماعيا بشأن هذه المواضيع الثلاثة، ولذلك فإن الجزائر تعمل على تسجيل هذه المسألة في جدول أشغال القمة العربية القادمة.

وفيما يخص الجزائر، فإنّها لا تريد سلاما تفرضه القوتان الكبريان باستنساخ مؤتمر «يالطا» على مقاس الشرق الأوسط. ولا سلاما تمليه إسرائيل يعبّر عن موازين القوة التي هي في صالحها الآن. إنّنا نرى، أيضا، أنّ الندوة الدولية ستتخذ منطلقا سيّئا إذا ما تصوّرت أزمة الشرق الأوسط كسلسلة من الصراعات الثنائية التي ينبغي تسويتها ولا تعتبر المسألة الفلسطينية إلا بقية من بقايا هذه الصراعات. إنّنا نرى، أخيرا، أنّ هذه الندوة تقدم فرصة وحيدة لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ودائما بخصوصياتها بصفتها واقعًا وطنيًا يجب التكفل به وحقوقًا وطنية يجب إرضاؤها.

وبخصوص طبيعة هذه الندوة، ينبغي تجنب تحويلها إلى مظلة أو مجرد إطار لتبنّي اتفاقيات منفردة ثنائية قائمة.

أما بشأن المشاركة في الندوة، فإن المشكلة الكبيرة تتعلق بالمشاركة الفلسطينية. ينبغي استخلاص الدروس من التجارب الماضية. كل المحاولات التي ترمي إلى إطلاق مشاريع سلام بدون منظمة التحرير الفلسطينية باءت بالفشل. ومن وراء شعار منظمة التحرير وحضورها أو غيابها في قاعة المفاوضات تطرح مسألة أوسع من بعدها الرمزي وأبعد من الحواجز النفسية، وهو وجود الشعب الفلسطيني وحقّه في تقرير مصيره. هنا يكمن الرهان، والإسرائيليون، على غرار الأمريكيين، لم يقوموا بعد

بالخطوة التي تسمح بتجاوزه اللهمّ إلاّ إذا تعلّق الأمر بموقف سياسي مت يمكن الاسرائيليين على وجه الخصوص من تجاهل طابع الحركة الوط للتحرير في هذه المنظمة، وقصرها على أنها مجرد حركة إرهابية. وا كان الجزائريون قد عاشوا مثل هذه التجربة فإنهم يعرفون جيدا هذا الن من المناورات.

وأخيرا، وبشأن أهداف هذه الندوة فإنّ الأهمّ هو تكريس حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبالتالي فعلى الفلسطينيين تحديد هدف لهم في الإطار الذي يختارونه بحرية وهو بالنسبة لنا لا يكون إلاّ إقامة دولة مستقلّة.

عند الملك فهد في ماربيلا

(13 أفريل 1987)

من بين ما كلفني به الرئيس الشاذلي دعوة الملك للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعقد بالجزائر، ذلك لأن حضوره سيكون له تأثير على دورة تتمثل رهاناتها أساسا في ترميم وحدة المقاومة الفلسطينية، وهو تأثير بالغ الأهمية لا سيما وأن الملك مدعو إلى أن يكون الرئيس القادم لندوة القمة في الرياض.

اجتهد الملك بكل حصافة ولباقة ليقدّم خلاصة من الحجج لتبرير عدم استعداده. قال إنّ الرئيس الشاذلي يمثّله أحسن تمثيل. وأضاف أن حضوره في المجلس الوطني الفلسطيني يمكن أن يؤول من جانب حبش وحواتمة على أنه في صالح عرفات الذي كان ينتقد سياسته المذبذبة المضطربة. وهكذا أطلعني على الرد غير المنتظر لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية حيال نصيحته للتقارب مع سوريا التي قدمها له «مؤيّدا أن رهانا على الأردن

وحده هو رهان غير مضمون العواقب طالما أنّ الأردن ضعيف وتحت رحمة إسرائيل، وطالما أنّ سوريا التي تحتلّ مكانة استراتيجية أي الصدارة في خط المواجهة، ينبغي العمل معها والاعتماد عليها» وقد تلقى فهد الجواب من ياسر عرفات بأنّ مثل هذا التقييم خاطىء وأنّ سوريا ليست إلاّ عبارة عن قشة يمكن أن يطيرها لو توفّر له الوقت والوسائل !

مهمة لدى الرئيس الأسد في دمشق (15 أفريل 1987)

أبلغتُ الرئيس السوري بفحوى رسالة الرئيس الشاذلي المتضمّنة تمسّك الجزائر بضرورة توحيد المقاومة الفلسطينية وبالجهود التي بذلتها لهذا الغرض منذ عام، وختمت عرضي بالحديث عن الوقع الايجابي المتوقّع من حضوره الشخصي لأشغال المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

وفي الرد الذي أراده أن يكون مدعّما بالحجج، اعتذر الرئيس حافظ الأسد عن قبول الدعوة قائلا إنّ هناك زيارة مرتقبة يقوم بها للجزائر في أي وقت، لكنه لا يمكن حضور المجلس الوطني الفلسطيني. وأضاف أنّ الرئس الشاذلي أبلغه خلال لقائه الأخير في دمشق أنّ المجلس الوطني الفلسطيني لن ينعقد في الجزائر إلاّ إذا حدث إجماع فلسطيني. وهو يرى أنّ مثل هذا الاجماع يمكن تحقيقه على أساس وثيقة طرابلس التي وقّعتها ستّ فصائل فلسطينية والتي نالت موافقة حركة فتح على لسان أبو جهاد.

ثم استعرض التطوّرات التي حدثت منذ المصادقة على هذه الوثيقة، فذكر عددا من الوقائع التي وصفها بأنّها «مناورات من طرف ياسر عرفات» :

- استدعاء المجلس الوطني الفلسطيني على أنه الثامن عشر في حين أنّ السابع عشر الذي انعقد بعمّان لم يعترف به كدورة شرعية؛

- تحديد تاريخ لانعقاد المجلس يوم 20 أفريل قبل نهاية الحوار التحضيري هو بمثابة نصب كمين للمشاركين في هذا الحوار وممارسة ضغوط عليهم؛

- دعوة ما بين أربعة وخمسة آلاف شخص كأنّه يحضّر مهرجانا وليس لحضور اجتماع سياسي جدّي بما أنّ المدعوين القادمين من عمّان والقاهرة ومن الرياض يشاطرون وجهات النظر الأردنية والمصرية والسعودية؛

- انتقال عرفات إلى هاراري لكي يتهجم فيها على سوريا في وقت يبدأ فيه الحوار بين الفلسطينيين في الجزائر؛

- التناقض الحاصل بين موقف أبو جهاد الذي يوافق على وثيقة طرابلس باسم فتح وموقف أبو إياد وهاني الحسن اللذين يتحدثان عن ضرورة الإبقاء على العلاقات مع مصر.

وفي الختام، نصح الرئيس الأسد الشاذلي بعدم التورّط في غياب إجماع على وثيقة طرابلس الذي سيجعل منه أنصار عرفات أمرا مستحيلا خلال جلسات المجلس.

ثم تناولت المحادثات لبنان. وبعد أن استخبر عن زيارة البطريرك الماروني صفير للجزائر حيث استقبلتُه يوم 13 أفريل، استعرض الرئيس الأسد المصالحة الوطنية في لبنان. وأكّد أن الرئيس أمين الجميل لا يريد تقديم أي تنازل لأنّ إرادته تتلخّص في البقاء في سجّل التاريخ على أنّه ابن بيير الجميل وليس كرئيس للجمهورية اللبنانية، خاصة بعدم إبدائه أي استعداد لتعزيز سلطات الحكومة.

وبخصوص المخيّمات الفلسطينية في لبنان، وهي المسألة التي أثرتُها، يرى الأسد أنّ سوريا كانت قد ساهمت في تخفيف حدة الوضع وهي تسهل مسألة تموين المخيّمات.

فاروق القدومي في الجزائر
(19 – 18 جويلية 1987)

تعبيرا عن تمسكنا بفكرة الدولة الفلسطينية، دعوتُ مسؤول الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية للقيام بزيارة رسمية للجزائر. وذلك ما سمح لنا بتحديد استراتيجيتنا تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات بين منظمّة التحرير الفلسطينية ومختلف البلدان العربية.

لقد عملت الجزائر من أجل نجاح الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد بالجزائر في أفريل المنصرم. وهي تعمل حاليا من أجل انعقاد القمة العربية 13 التي ستتجسد، على غرار قمة فاس لعام 1982، بموقف عربي مشترك، ممّا سيسهل انعقاد الندوة الدولية حول السلام في الشرق الأوسط.

وتمّ تقييم مدى تطبيق القرارات المتخذة من قبل الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

ثم استعرضنا الجهود المبذولة لعقد قمة عربية نعتبرها ضرورة ملّحة في الظرف الراهن.

وأخيرا، تبادلنا الآراء حول الندوة الدولية للسلام في المشرق العربي.

أخبرنا القدومي أنه ردا على مبادرة الرئيس الشاذلي، اجتمعت الهيأة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أخيرا في تونس وفتح الحوار مع الإخوة غير الأعضاء في الهيأة بهدف توحيد جميع الفصائل.

وبخصوص العلاقات مع سوريا، أكد أنّه بفضل جهود الجزائر والعربية السعودية والاتحاد السوفياتي، تعرف هذه العلاقات بعض التحسن على الرغم من رفض الرئيس الأسد استقبال وفد من رجال الاعمال الفلسطينيين كلّفته منظمة التحرير الفلسطينية بالوساطة. وحول مصر، أكّد القدومي أنه وهو

المعادي لكامب دافيد، فإنّ منظمة التحرير لا تريد مشاكل مع نظام مبارك. غير أنّ هذا الأخير قرّر، في الفترة الأخيرة، القطيعة مع منظمة التحرير «ربما لأنّنا رفضنا اللائحة 242 وتراجعنا عن الاتفاق الأردني الفلسطيني».

أما عن الندوة الدولية، فإنّ إسرائيل والولايات االمتحدة الأمريكية يعتبرانها مظلّة لمفاوضات منفصلة بين إسرائيل والبلدان العربية المعنية. وهذا ما لا يخدم القضية الفلسطينية أصلا.

أكّدتُ أنناا ستطعنا أن ندافع عن استقلالية القرار الفلسطيني، وفي المقابل، أنّ منظمة التحرير االفلسطينية لا يجب أن تتدخل في شؤون البلدان العربية. وتصريحات خالد الحسن الأخيرة عن الجزائر غير مقبولة.

الدورة 42 للجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر - أكتوبر 1987)

هي دورة سيطر عليها الاتفاق السوفياتي الأمريكي حول السلاح النووي المتوسط في أوربا.

وبالنسبة للمشرق العربي، فإنّ عام 1987 هو عام إسرائيلي إذ أنّ إسرائيل سجّلت على الصعيد الدبلوماسي، وعلى التوالي ما يلي:

إذابة الجليد مع حلف فارصوفيا، واستئناف الحوار مع الصين ويوغوسلافيا، ثم تظاهر تل أبيب بالانفتاح متذرعة في ذلك بمخطط بيريز الذي حصل، حسب الإسرائيليين، على موافقة مصر والأردن وبتفهّم سلبي من جانب سوريا.

أما في الجانب الآخر، أي العربي، فإن التذبذب والحيرة يسودان إلى حد كبير، إذ أن هذا الوضع ناتج عن الهاجس الايراني الذي يسيطر على العرب والذي تستغله إسرائيل ضمنيا على الصعيدين الديبلوماسي والسياسي.

مهمة لدى سوريا والأردن والعربية السعودية والكويت (24 – 28 أكتوبر 1987)

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الزيارات في جمع أقصى قدر من المعلومات عن مواقف هذه البلدان من القمة العربية الطارئة في عمّان. ويتعلّق الأمر، أيضا، بتبليغ هذه البلدان رؤيتنا حول ما يجب أن تكون عليه القمة، والطريقة التي ينبغي بها معالجة المواضيع المطروحة حتى تكون مناسبة للتجميع وليس للتمزق. وأخيرا، وبالنظر إلى ما قامت به الجزائر من أجل توحيد منظمة التحرير الفلسطينية وتنقية العلاقات السورية الفلسطينية وإنهاء حرب المخيّمات في لبنان في إطار المصالحة الوطنية اللبنانية والصراع العراقي الإيراني، فإنّه تعين علينا، أيضا، تحضير شروط تقييم المساهمة الجزائرية في قمة عمّان.

وبعد أن فتر الحماس الذي تولّد في تونس حول موضوع الطابع الحصري أو الشامل لجدول اعمال هذه القمة، بدا من البديهي أن هذه القمة مدعوة إلى أن تبحث مجموع الملفات الساخنة التي تشهدها الساحة العربية وهي :

- النزاع العراقي الايراني وتجاوزاته في الخليج؛
- المجابهة العربية الاسرائيلية في صلتها بمشروع الندوة الدولية للسلام في الشرق الأوسط؛
- عودة مصر؛
- وأخيرا، الوضع في لبنان.

وفي مواجهة هذه المواضيع كلها، سيشارك القادة العرب في القمّة وهم على حال كبير من الشتّت لاسيما وأنّ الأهداف الفورية متفرقة والانشغالات متضاربة. ولقد أكّدت جولتي هذا الأمر.

عبّر الرئيس السوري الذي استقبلني يوم 25 أكتوبر تعبيرا واضحا عن مشاغله الرئيسية : هاجس العزلة والخوف من أن يجد نفسه في قفص الاتّهام على جميع الجبهات (منظمة التحرير الفلسطينية، والنزاع العراقي الإيراني ولبنان، ومصر) والدفاع عن سياسة حسّاسة في مجال التوازن تسمح لسوريا بأن تربح ماديا في المجال الإيراني وكذلك على الصعيد العربي. أما الانشغال الثاني فقد عولج بذكاء : الاتفاق بين حركة أمل ومنظمة التحرير الفلسطينية ينتشل سوريا من تهمة حرب المخيّمات الفلسطينية في لبنان كما أنّ استئناف الاتصالات السياسية، مؤخّرا، مع منظمة التحرير الفلسطينية بوساطة رجال أعمال فلسطينيين يجنّب مجابهة مع منظمة التحرير في عمّان، وعليه، يمكنها أن تركّز على هدفين اثنين كبيرين هما تمكين إيران من الخروج بأقل خسارة خلال القمة المقبلة والقضاء على الارادة العربية المتردّدة إلى إعادة إدراج مصر في الحظيرة العربية.

ولأسباب مفهومة، تمنّى عاهل الأردن من القمة التي تعقد عنده النجاح المنتظر. قال لي إنّ عقوبات ضدّ إيران أو القطيعة معها لن تنال الإجماع. وهو أشد وعيا بهذا الأمر، خاصة وأنّه سجّل، خلال جولته الأخيرة، التخفظات الصريحة من طرف سلطنة عُمان، والإمارات، واليمن الشمالي وسوريا حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى تحفظات الجزائر وليبيا. واستنتج الملك حسين ترجيح عدم إثارة النزاع العراقي الإيراني وذيوله في الخليج لأنه قد يشكّل نوعامن القطيعة مع إيران.

الملك فهد الذي استقبلني يوم 26 أكتوبر، تمنّى من جهته موقفا عربيا مشتركاو متضامنا يكون ردعيا بالنسبة للنظام الإيراني وهو إذ يربط أحداث مكة الأخيرة بالنزاع العراقي الإيراني، فهو يدرك أنّ مصلحته

العاجلة والآجلة تتمثّل في ألاّ تزيد علاقاته مع الثورة الإسلامية توترا. وهذا الموقف المعتدل وجدتُه لدى وزير خارجية الكويت، الشيخ صبّاح.

وهكذا، ففي مواجهة النزاع العراقي الإيراني الذي تحوّل إلى ما يشبه دملة في جسد الخليج، ليس من المنتظر تحقيق تعبئة عربية هائلة في عمّان بخصوص المجابهة العربية الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، عرضتُ على هؤلاء القادة الأربعة وجهة نظر الجزائر حول هذا الصراع. أما الاتفاق الذي حصل بين حركة أمل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك استئناف الحوار السوري الفلسطيني فيوفّران على قمة عمّان الدخول في تأويلات مرهقة وتوجيه الاتهامات. وبالتالي، فإنّ القمة يمكنها أن تعالج بكل هدوء مشروع فاس والندوة الدولية.

ومما يؤسف له أنّ الخطاب المزدوج أصبح القاعدة في المشهد السياسي العربي، وهكذا فإنّ المعلن هو إقامة دولة فلسطينية، وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الندوة الدولية، ورفض اللائحتين 242 و338 لمجلس الأمن كقاعدة وحيدة للعمل لا ينبغي تجاوزها وفقا للتقاليد الدبلوماسية، ولكنّ الأمر عكس ذلك في الميدان، أي القبول المشروط للائحتين 242 و338، وبتشكيل وفد أردني فلسطيني حيث لا يوجد لمنظمة التحرير الفلسطينية حضور متميز، وفدرالية اردنية فلسطينية تشق طريقها بمباركة العديد من البلدان العربية.

ركّزتُ القول على أن قمة عربية تنعقد وتعالج مسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين لا يمكنها أن تحقق أقل من الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز، بعد أن اجتهد العالم العربي في التجنيد من أجل رفض اللائحتين 242 و338، وذلك دولة فلسطينية ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الندوة الدولية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

إنّ التنازلات عن هذه المواضيع كلها غير مبررة وغير مشروعة. وم
ثمّة، فإنّه لا يبقى لقمة عمّان من إمكانية أخرى سوى الحفاظ على مطالب
المعتادة. وإنّ إعادة التأكيد على جدوى مخطط فاس والنداء من أجل عقد
ندوة دولية للسلام كأداة لتطبيقه ينبغي أن يشكلا الموقف العربي الأساسي
في عمّان.

القمة العربية الطارئة

(عمان، 7 – 11 نوفمبر 1987)

فرضت هذه القمة على العالم العربي نتيجة للتطورات الناجمة عن النزاع العراقي الايراني. حقا، لقد مكن النشاط الجزائري والسوري من أن تضطلع هذه القمة بنزاع الشرق الأوسط، غير أنه كان واضحا منذ البداية أن هذا الموضوع كان ثانويا لدى الدول العربية. اجتهدت الجزائر، قبل انعقاد القمة، لكي تقدّم مساهمتها من أجل خلق الأجواء المشجّعة لعقدها. وهكذا، فقد نجحت، مع الأطراف المعنية، في تفادي إثارة القضايا التي هي محل نزاع حتى لا تبوء أشغال القمة بالفشل. وكان لها ما أرادت بالنسبة إلى :

- مسألة قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدان العربية وإيران والنداء لفرض عقوبات ضدها؛

- العلاقات السورية اللبنانية التي تدهورت بعد تصريحات الرئيس الجميل في نيويورك وفي كيباك، وخلال زيارته للقاهرة قبل انعقاد قمة عمان حين وضع على قدم المساواة الوجود السوري والإسرائيلي في لبنان وحين طلب انسحابهما بنفس الصيغة؛

- العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية؛

- العلاقات المتدهورة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر.

من الواضح أنّ العراق استفاد من مشاعر الغضب التي أثارتها الهجمات الإيرانية على الكويت والعربية السعودية وذلك للحصول على مساندة كبيرة لأطروحاته. كما استفاد من إطلاق صاروخين إيرانيين على بغداد أثناء افتتاح القمة. وهكذا، اتخذت القمة ما لا يقلّ عن أربع لوائح حول النزاع العراقي الإيراني وحول الوضع في الخليج. وتقف هذه اللوائح كلّها إلى جانب الموقف العراقي، بما في ذلك تلك التي تتعلّق بشروط تطبيق اللائحة 598 لمجلس الأمن، بينما توجد هذه المقاربة العراقية في تناقض مع مقاربة الأمين العام للأمم المتحدة. وبالفعل، فالعراق يطالب بتطبيق اللائحة حسب تسلسل بنودها في حين أنّ الأمين العام، وبموافقة مجلس الأمن، يعمل على صيغة لوقف ضمني لإطلاق النار يكون متبوعا بإنشاء لجنة لتحديد هوية المعتدي، مجيبا بذلك على رغبة الإيرانيين. ويجدر التذكير بأنّ الجزائر قد استشيرت بشكل غير رسمي من قبل بيريز دي كويلار لتكون عضوا في هذه اللجنة.

أشارت الجزائر خلا ل الأشغال إلى أنّ لها تصورها الخاص لتطبيق اللائحة 598، وهو تصوّر قريب من تصور الأمين العام للأمم المتحدة. لكنّها، احتراما للاجماع، لا تعترض على القرار المتخذ. وتمكّنتُ في هذا الإطار من الحصول على تأييد القمّة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة.

بدأ الموقف السوري يعبّر عن نفسه بمعارضة اللوائح حول النزاع العراقي الإيراني، لكن، وبسرعة كبيرة، سحبت سوريا اعتراضاتها بعد أن دخلت في مساومة حول هذا السحب مقابل تمديد المساعدة المالية من جانب بلدان الخليج.

وبخصوص أزمة الشرق الأوسط، افتتحت قمة عمان غداة الاقتراح الذي تقدم به شولتز للملك حسين بعقد مفاوضات مباشرة أردنية فلسطينية إسرائيلية تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد رفض هذا الاقتراح من قبل العاهل الاردني. وكان من الطبيعي أن تعيد القمة تمسكها بعقد ندوة للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولكن خلال ذلك كلّه، كشفت قمة عمّان رسميا، وللمرة الأولى في تاريخ العالم العربي، اللعبة المزدوجة، والنوايا المبيتة لهؤلاء وأولئك تجاه القضية. وبالفعل، تشكل تحالف غريب أردني سوري ضد منظمة التحرير الفلسطينية ضمن ثلاثة اتجاهات :

- إنكار صفة الممثل الشرعي والوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية؛
- سحب المطالبة بإقامة دولة فلسطينية؛
- إنكار فكرة الشعب الفلسطيني.

وعليه، فكلّ شيء يكشف عن توزيع استراتيجي للأدوار بين سوريا والأردن، وكلّ واحد منهما يعترف للآخر بمنطقة تأثير : لبنان بالنسبة لسوريا، والضفة الغربية بالنسبة للأردن، كان من الضروري على الجزائر أن تعمل على إعادة النقاش إلى إطاره الصحيح حتّى تعاد لمنظمة التحرير الفلسطينية صفتها المعترف بها، وأن يتم التأكيد على مبدإ تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقا لمخطط فاس مع استعمال مصطلح «الشعب الفلسطيني» في اللائحة.

وبخصوص لبنان، فإنّ الشاغل الرئيسي للرئيس أمين الجميل في قمة عمّان إنّما هو إنشاء صندوق من أجل إعادة إعمار لبنان. وقد أيدت الجزائر هذا الاقتراح كإضافة لعمل سياسي ينبغي القيام به في لبنان. لكنّ بلدان الخليج اعترضت على هذا الاقتراح بحكم أنّها مطلوبة كثيرا للمشاركة في

المجهود الحربي العراقي واستئناف المساعدة المالية لسوريا. ودفع هذا الوضع إلى تجاهل مشكل المصالحة الوطنية في لبنان. وكانت الجزائر بمفردها الوحيدة التي حاولت إدراج هذه المصالحة في اهتمام القمة. لكن سرعان ما تبيّن أنّها لم تكن من أولويات الرئيس الجميل الذي لم يكن مستعدا للقيام بتنازلات للطوائف اللبنانية المسلمة. ولمّا كنّا على بضعة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية، فإنّ كل شيء يشير إلى أنّ الرئيس أمين الجميل لا يريد أن يبقى في التاريخ كالرئيس الأوّل الذي يقدّم هذه التنازلات للمسلمين، وأنّه يريد أن يحافظ على صفة زعيم للمعسكر المسيحي دون «أن يلصق به هذا العار».

وأخيرا وبالنسبة لمصر، كان مجلس التعاون الخليجي قبل انعقاد القمة، قد اتخذ قرارا بطرح مشكل إعادة عضويتها إلى جامعة الدول العربية، واستعادة حريته في إعادة علاقاته مع القاهرة في حال عدم الموافقة. وقد فقدت هذه المسألة كل رابطة بقضية إقصاء مصر من جامعة الدول العربية ولم تفرضها إلاّ تجاوزات النزاع العراقي الإيراني.و في نهاية المطاف، تركت حرية التصرّف لكلّ بلد عربي.

دورة طارئة لجامعة الدول العربية
(تونس، 23 و24 جانفي 1988)

إن القضية الفلسطينية التي لم تأخذ مكانتها في قمة عمّان عادت إلى جدول الاعمال بفضل انتفاضة الضفة الغربية وغزة، وهو ما أعطى دفعا للمقاومة الفلسطينية. ثم إنّ تدهور الوضع في الأراضي المحتلة، على إثر تصاعد القمع الإسرائيلي، دفع مجلس الأمن إلى المصادقة على ثلاث لوائح تدين التعسّف الصهيوني وتؤكد ضرورة إيجاد حلّ لا يكون إنسانيا فحسب،

بل يكون سياسيا في جوهره. أكّد الأمين العام للأمم المتحدة رسميا: «إنّ حقوق الشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار». وأثناء مداخلتي بتونس، صرّحتُ قائلا: «إنّ هذه الانتفاضة بعثت الأمل من جديد في الأمة العربية وقضت على كلّ الشكوك حيال وجود الشعب الفلسطيني ومقاومته من أجل الدفاع عن هويته وحقوقه المشروعة».

نشاط اللجنة السباعية

(جانفي – أفريل 1988)

في بداية سنة 1988، تواصلت انتفاضة الشعب الفلسطيني التي اندلعت في شهر ديسمبر 1987 بدون هوادة رغم القمع الوحشي المسلط عليها. مما دعانا للتحرّك في شتّى الاتجاهات.

اجتمع المجلس الوزاري للجامعة العربية في 23 جانفي بتونس وقرر إنشاء لجنة سباعية تتكوّن من الأمين العام للجامعة ووزراء الخارجية لسبعة بلدان (منظمة التحرير وسوريا والأردن والجزائر وتونس والعربية السعودية والعراق) لمتابعة الانتفاضة ولتدعيمها. باقتراح من المنظمة وبالإجماع، عينتُ رئيسا للجنة التي قرّرت أن تتّصل بالأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن بالأمم المتحدة وكذلك مع المجموعة الأوروبية لحشد الدعم الكامل للفلسطينيين.

في شهر فيفري، صوّتت لجنة حقوق الانسان للأمم المتحدة المجتمعة بجنيف على لائحة تشجب الانتهاكات ضد الانتفاضة وتطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 ومن كلّ الأعضاء تقديم الدعم للشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في نفس الشهر وفي إطار حركة عدم الانحياز، تعرض مشروع لائحة قدّمته لمجلس الأمن الجزائر والأرجانتين والنيبال ويوغسلافيا والسنيغال وزامبيا للفيتو الأمريكي في الوقت الذي كان يطلب فقط من إسرائيل أن تحترم معاهدة جنيف حول حماية المدنيين أثناء الحرب ويطلب حلا عادلا ودائما للنزاع في الشرق الأوسط.

في الشهر نفسه، دُمّرت «باخرة العودة» التي كانت من المفروض أن تنقل 131 فلسطينيا طردوا من إسرائيل من قبل الموساد في الميناء القبرصي ليماسول. ندّدت البلدان 12 للمجموعة الأوروبية بروما بسياسة إسرائيل القمعية ؛ ومن جهته أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ، أنّ مشكل الأراضي المحتلة لا يحلّ بالقمع». في نفس الوقت، أغلقت الولايات المتحدة مكتب منظمة التحرير لدى الأمم المتحدة بنيو يورك.

و من أجل التصدي لتحركنا ، قام كاتب الدولة جورج شولتز بجولة في الشرق الأوسط. إنّ مشروعه صورة طبق الأصل لكامب دافيد، مآله الفشل لأنّ كلّ الشخصيات الفلسطينية وهي 15التي كان طلب لقاءها رفضت اللقاء به.

في 28 مارس، جمع لقاء، بنيو يورك، في جلسة عمل اللجنة السباعية وبيريز دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة، فقد أكّدتُ حينها على ضرورة حماية المدنيين في الأراضي المحتلّة من خلال تكثيف نشاط الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الأخرى. مثلما أكدّتُ على اغتنام اندلا ع الانتفاضة وما خلّفته من آثار سياسية ونفسية لتلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إنشاء دولته المستقلة وتحرير كلّ الأراضي المحتلة في إطار مؤتمر دولي للسلم يعقد برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الأخير، أثرتُ مسالة

المندوبية الدائمة للمنظمة بالأمم المتحدة وضرورة بقائها واحترام هويتها القانونية.

في 29 مارس، استقبل شولتز اللجنة السباعية بواشنطون، خلافا لدي كويلار الذي ساند الموقف العربي، عارض شولتز حضور المنظمة في مؤتمر السلم مثلما رفض انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. ولكنّنا في الأخير استطعنا أن نحصل على استدعاء مستعجل لمجلس الأمن في 30 مارس ليتحمل مسؤولياته فيما يتعلّق بحماية الشعب الفلسطيني والتسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط. تناولت فيه الكلمة باسم اللجنة السباعية[1]. وفي 10 أفريل بتونس، قدمت تقريرا عن مهمتنا للمجلس الوزاري للجامعة العربية.

قمة الانتفاضة في الجزائر
(من 7 إلى 9 جوان 1988)

كانت مدينة الجزائر في شهر جوان، ببياضها وجمالها، تستعدّ لاستقبال القمة العربية لدعم الانتفاضة، فمنذ سبعة أشهر والشعب الفلسطيني يواصل انتفاضته التي بالرغم من القمع وعدد الضحايا ما استكانت وما الاضراب ضدّ زيارة الوزير الأمريكي شولتز إلاّ دليلا على ذلك والمظاهرات التي صاحبته هي احتفال بذكرى حرب جوان 1967 وغزو لبنان من قبل الجيش الإسرائيلي.

إنّ الرئيس الشاذلي يعمل جاهدا منذ سنوات على توحيد الصفوف الفلسطينية خاصة منذ عقد مجلسهم الوطني في الجزائر في 1987 وعلى

(1) أنظر الملحق السابع، ص. 689.

مصالحة المقاومة مع النظام السوري من جهة ومع حركة أمل اللبنانية من جهة أخرى. وكان من الطبيعي أن تتوّج هذه الجهود بنداء الشاذلي إلى عقد قمة عربية تساند الانتفاضة، وقد أحدث هذا النداء حماسا وحراكا داخل الشعب الجزائري نظرا لتعاطفه مع قضية مقدّسة. ومما زاد في هذا الحماس اغتيال القيادي الفلسطيني أبو جهاد من قبل الموساد الإسرائيلي.

اجتمعت إذن كلّ الشروط لإنجاح القمة المنشودة خاصة بعد استئناف الحوار السوري الفلسطيني والجزائري المغربي والتونسي الليبي، مما ضمن حضور أغلبية الرؤساء العرب بالجزائر بالإضافة إلى موسى طراوري الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية . وقد سهلنا عمل الصحافيين عندما جعلنا مقرهم بالمسرح الأخضر الذي دُشّن مؤخرا وهو بجوار فندق الأوراسي مقر القمة وعندما مكّناهم بمتابعة أشغال القمة بفضل شبكة تلفزيونية داخلية.

في الجلسة الافتتاحية استمعنا إلى كلمات رئيس البلد المضيف متبوعا بياسر عرفات وموسى طراوري والشاذلي القليبي وأخيرا الملك حسين بصفته عميد الرؤساء العرب. أما الجلسة الختامية فقد سجّلت خطب زين العابدين بن علي والقذافي بلباسه المفضّل وقفازه الأبيض -حتّى لا يصافح حسب قوله من له علاقات مع إسرائيل- وعندما طلب الحسن الثاني الكلمة أحاله الشاذلي عليّ فكان المتدخل الثالث في هذه الجلسة.

وقد بيّن البيان الختامي أنّ القمة كانت في مستوى الانتفاضة وفي مستوى تضحيات أطفال الحجارة لأنّه لم يتنازل لا على الدولة الفلسطينية ولا على منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولا على الندوة الدولية وهي اقتراحات ثلاثة رفضها مشروع شولتز.

علاقاتي بالقادة العرب

لقد كنتُ لفترة طويلة امتدت من 1965 إلى 1982 المبعوث الخاص للرئيسين بومدين ثمّ الشادلي لدى القادة العرب ثمّ تبعت هذه الفترة الفترة التي توليتُ فيها مهام وزير الخارجية من 1982 إلى 1988. فكان من الطبيعي أن تُبنى علاقات ودية على حدّ ما مع أغلب القادة العرب. طُبعت هذه العلاقات مع البعض منهم بالاحترام والثقة المتبادلة مثلما كان الحال مع الرئيس حافظ الأسد وأمير البحرين عيسى بن سلمان والملك السعودي فهد بن عبد العزبز وأخيه الأمير عبد الله الذي خلفه على عرش المملكة. على العكس من ذلك، عبّر آخرون عن عداء دائم تجاهي مثل الملك الحسن الثاني الذي كان مقتنعا أنّني كنتُ أحد الذين يعرقلون وجود الحلّ بالنسبة للقضية الصحراوية وهذا ظنّ خاطئ، والرئيس المصري حسني مبارك الذي كان يظنّ خطأً أنّني أقف وراء بعض المواقف العدائية لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه مصر، والزعيم الليبي معمر القذافي الذي كان على صواب في ظنّه أنّني، ضمن القيادة الجزائرية، الأقلّ حماسا تجاه مشروع الوحدة بين الجزائر وليبيا.

* * *

ومثلما أشرتُ إلى ذلك في بداية هذا الفصل، فإنّ القضية الفلسطينية والعربية في الشرق الأوسط، تتطلّب من جانبنا، جهودا معتبرة على الصعيد السياسي والديبلوماسي والعسكري والمالي إلخ. وقد عرفت هذه التعبئة الكثير من النجاح وبعض الفشل، ذلك أنّ المعركة كانت غير متكافئة أصلا، بل بسبب حدوث أخطاء مأساوية من جانب العرب والفلسطينيين أستعرضها بالتفصيل في هذه المذكّرات. ولعل أخطرها كان مسرحا لها لبنان وأدّت إلى الوضع الذي ما زلنا نعرفه اليوم : عالم عربي منقسم،

ودول تمزق بعضها البعض، وحركة وطنية فلسطينية فقدت هيبتها بعد ما فقدت عزيمة القتال، وقيادة مهددة بظهور حركات إسلامية تواصل الكفاح المسلح.

أما أسباب التشاؤم بالنسبة إلى بروزحلّ عادل وسريع لهذه القضية فهي حقيقية للأسف في مثل هذا الوضع من التفتّت في جميع الأطراف الفاعلة في هذا الصراع. لكنّ عناصر جديدة واعدة بما فيه الكفاية برزت لتعطي بعض بريق الأمل على الرغم من سياق عام ليس في صالحنا.

فهناك أولا التقاء حول مشروعية إنشاء دولة فلسطينية قادرة على الحياة، بما في ذلك الأمريكيون أنفسهم، بل وإسرائيل، بعد أن كان هذا الموضوع أمرا محظورا بالنسبة لهم جميعا قبل عشرين عاما، وصار أكثر من شرعي لإنجاز هذا المطلب الذي يبدو اليوم ضرورة وشرطا لإقرار سلم دائم في المنطقة. وحتّى يكون هذا المسعى كافيا فإنه ينبغي أن يكون العمل الرامي إلى حلّ الصراعات الجهوية شاملاً ويقتضي بوجه خاص وجود فاعلين آخرين مؤكّدين، مثل سوريا ولبنان إلخ... وقد طالب العرب بمثل هذا المسعى في سبيل حلّ شامل منذ السبعينات لا سيما وأنّ إسرائيل أرادت دائما وأبدا أن تنظر إلى المقاومات الوطنية على أنّها حركات إرهابية وعمدت في الحروب التي شنّتها على بلدان المنطقة إلى التمويه من أجل إبقاء الأمر الواقع الذي هو في صالحها وفي صالح حلفائها الدائمين.

وفي هذا الصدد، أيضا، ولأوّل مرة، فإنّ هذه المحاولات الرامية إلى إثارة حرب (ضد إيران، هذه المرة، ضمن هذا الأفق من التمويه قد فشل أيضا) ، ولأوّل مرة، فإنّ القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، قبلت ربط السبب بالنتيجة بين السلام الشامل واستقرار المنطقة، وهو استقرار صار أولوية بالنسبة لهذه القوى الكبرى.

أما الحدث الهام الآخر الذي برز فيتعلق بظهور بلد كبير في المنطقة كان غائبا إلى حد الآن عن الساحة السياسية الديبلوماسية، وهو حليف غير مشروط لكلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، والأمر يتعلّق بتركيا الذي قد يهدد ظهورها بوضع حد للاحتكار الذي تمارسه مصر في تسيير هذه الأزمة، وهو الدور الذي كلفها به الغربيون من أجل السهر على مصالحهم. وفيما يتعلق بتركيا فقد أقدمت على إقامة علاقات استراتيجية مع سوريا، وعارضت الحرب ضد إيران ولم تهادن في انتقاداتها لإسرائيل منذ الحرب التي شنّتها على غزة. وهذا الانقلاب في التحالفات من الصعب تصوّره في المدى المنظور في ظلّ حكومة أردوغان، لكن هذا الموقف الجديد من تركيا التي تضع مسافة بينها وبين إسرائيل يجعلها تحرص على الاضطلاع بدورها كقوة جهوية بحكم أنّها وريثة للامبراطورية العثمانية. وكأن هذا الدور لم يَعُد مرفوضا. وقد أظهرت نوعا من التعاطف، بل والتضامن مع قضايا النضال العربية مما يؤدي إلى إقامة موازين قوى تكون على حساب إسرائيل وتكون أقرب منها إلى إقرار سلام عادل ودائم في المنطقة.(1)

يبدو أنّ هذه العناصر كلّها تساعد على إتاحة نوع من الفرصة التاريخية، «نافذة صغيرة» على حد تعبير علماء الفلك، ضيقة حقا، لكنّها حقيقية، من أجل إقرار هذا السلام العادل الدائم في منطقة الشرق الأوسط الذي يستجيب لتطلعات وأماني الدول والشعوب العربية.وهذا بالإضافة إلى

---

(1) في سنة 2013 يحتاج هذا التحليل إلى مراجعة في ضوء "الربيع العربي" وتداعياته، صحيح أنّ الشعوب مجمعة على الابتهاج. بسقوط أنظمة تتسم بالفساد والاستبداد، في تونس ومصر وليبيا واليمن، ولكن في سوريا شاهدنا انقلابا عجيبا في التحالفات : تركيا التي يحركها حلم «الإمبراطورية العثمانية الجديدة» انخرطت في «الجبهة السنّية» التي أنشئت بإيعاز أمريكي لإيقاف المدّ الثلاثي المكوّن من إيران وسوريا وحزب الله»، بالإضافة لاستجابة تركيا لجهود واشنطن الرامية للتقريب بين أنقرة وتل أبيب.

«التحرك الإيجابي» الذي استعرضناه سابقا، وكذلك نهاية عهد «بوش» الذي عاد على المسلمين بالخراب والوبال.

ولكن في هذا الجانب أيضا، يتعيّن على العرب أن يميّزوا بين الأمور. الشيء الرئيسي يكمن دائما في وحدة صفوفهم. وحدة بالنسبة للدول، ومصالحة ومسعى وحدوي بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية بجميع فصائلها المختلفة، إذا ما أرادت أن تكون لهم مصداقية وترتفع إلى مستوى المهمة التاريخية التي تنتظرها. لا أتجرأ على تصور ما يمكن أن يحدث لهذه القضية المقدسة إذا لم يستغلّ الفلسطينيون الفرصة وأن يتجاوزوا خلافاتهم العقيمة، مثلما هو الأمر عليه اليوم.

إنّ تعثّر القضية الفلسطينية والأزمات الناتجة عنها هي التي جعلت من مجموع البلدان في الشرق الأوسط رموزا مؤسفة لأشكال الهزائم المتكرّرة والإذلال التي يعانيها العالم العربي منذ عشرات السنين، هزائم متتابعة، تنازلات بدون مقابل، اعتداء على كرامة العرب والمسلمين مع تهويد القدس تدريجيا، أنظمة سياسية مستبدّة، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سيطرة الشعوذة الدينية على مجتمعات تائهة، تلك هي الحصيلة المأساوية لسياسات بلا أفق في العديد من دولنا.

حدثان كبيران ولدا في السبعينات ويستمرّ أثرهما الجهنّمي حتّى اليوم يعبّران عن النزول إلى الهاوية وهما، رحلة السادات في عام 1977 التي أعد لها الملك الحسن الثاني في الكواليس، والقرار اللامسؤول من جانب صدام حسين لشنّ حرب انتحارية ضد إيران في عام 1979.

مصر خارج السياق، والعراق يتخبط في الحرب، وثورة إيران محاصرة، وقضية فلسطينية تتحكم فيها القوى الغربية على هواها وتدفع بها إلى طريق التناحر والتخلي عن أبسط حقوقها. كانت هناك استراتيجية تصفية يجري

الإعداد لها بصورة خفية عبر اتفاقيات أوسلو، ومسعى السلام المزعوم الذي أطلق في عام 1994، والذي دفع بالفلسطينيين لقبوله بعد تقديم التنازلات، في حين أن إسرائيل تستطيع أن توسّع دائرة استيطانها في الضفة الغربية دون أية عقوبة وكذلك في القدس الشرقية. وهذه العملية المكيافيلية بلغت ذروتها باجتياح إسرائيل لجنوب لبنان في عام 2006 وبحرب الابادة التي تقوم بها في غزة.

أي تفسير نعطيه لهذا الواقع الحزين في العالم العربي ؟ ما الذي يمكن استخلاصه ؟ أهي الحتمية التاريخية ؟ أهو عجز وراثي عن التأقلم مع متطلبات ومعايير العالم الحديث ؟ أم هو ضغط اللاّعقلاني على مجتمعاتنا التي تعاني من قراءة غير سليمة للرسالة المحمّدية ؟ أم هو الفهم الساذج للغرب فهم مرتكز على عدم إدراك مصدر قوّته مع استهلاك سلبي لنتاجه المادي وقليل من نتاجه العلمي ؟

إذا كان الشك لا يعتري جدية هذه الأسئلة وصوابها، فإنّ الأجوبة والحلول معقدة، ويصعب تصورها وقبولها طالما أن ظواهر الاستلاب والتخلّف والفقر الفكري سواء منه الفلسفي أو الديني هي ظواهر تثقل الكواهل.

وإفلاس العالم العربي ظاهر في جميع الميادين، فليس هناك بلد واحد قادر في الوقت الراهن على أن يكون مرجعا في مجال النجاح الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي. وهذا الافلاس يظل، مع ذلك وقبل كل شيء، إفلاس النخب التي سيطرت طوال عشرات النسنين على الساحة السياسية، كتلك التي سيطرت على الساحة الدينية بعنجهية ليس ما يوازيها إلاّ جهلها.

إنّ شعوبنا واعية بهذا المرض الذي يجعلها غير مؤهلة لممارسة حرية التعبير والديموقراطية، وغير قادرة على إقامة مؤسسات ذات مصداقية، وإبراز قيادة قادرة على رفع جميع تحديات الحاضر وتحضير المستقبل.

والشباب العربي يطرح اليوم السؤال الاساسي حول المؤسسات المشرفة على قيادة بلداننا. إنه يطرحه بكلمات حادة وبأفعال، ويندد باللاشرعية، وانعدام الكفاءة، والمحاباة، والرشوة. وهذا الشباب مكوّن بصورة أفضل، لكنّه، ويا للمفارقة، مهمّش، مطّلع، في الوقت نفسه، على أدق ما يحدث في العالم، وهو لا يقبل أبدا بعبثية النظام السياسي المهتري البائد الذي تسيطر عليه أقليات لا قيمة لها وتخلف نفسها بنفسها في غياب البدائل الرشيدة المنظمة..

ويتعيّن الآن على النخب التي هي موجودة في الحكم اليوم، كتلك التي مارسته في الماضي، طوال عشرات السنين، أن تتحمّل وزر ما قامت به والنتائج السلبية التي تركتها للأجيال الصاعدة. ومن واجبها أن تقوم بالنقد الذاتي دون مجاملة ودون الوقوع في غواية تبرير النفس فيما بعد. ومن مسؤوليتها أيضا، أن تقدم المساعدة، أو على الاقل، أن تعمل على عدم عرقلة الحركات التي تتجنّد من أجل التغيير.

كما يتعيّن عليها أن تُلفِت انتباه النخب الصاعدة إلى الصعوبات التي تنتظرها لأنّ بناء الديمقراطية عملية معقّدة تتطلب النفَس الطويل.

الفصل الخامس

العلاقات مع إفريقيا

لقد ظلّت سياسة الجزائر الخارجية موصولة، على الدوام، بعدد من المبادئ الثابتة، ومن بينها مبدأ مساعدة حركات التحرّر في العالم. وهي الحركات التي رأت في جبهة التحرير الوطني النموذج الذي تستلهمه وتستوحيه، بحكم كونها رفيقة الدرب، التي حقّقت النصر، وكانت القدوة في مجال النضال وتوفير وسائل التكفل بروّاد حركات التحرّر الوطني لشعوب المستعمرات البرتغالية، أي أولئك الذين تلّقوا تكوينهم العسكري في الجزائر، بينما حصلت حركات التحرّر الوطني في كل من إفريقيا الجنوبية وناميبيا على الدعم المعنوي والعون المادي.

وبالفعل، فما انفكت الجزائر تساهم في جميع المعارك، التي دارت رحاها من أجل استكمال تحرير شعوب القارة الإفريقية وضمان تنميّتها. وقد نشطت في إطار من السرية والفعالية من أجل تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية، وقامت بمدّ جسور التعاون مع البلدان الإفريقية، فأنجزت مشاريع تنموية من بينها تكوين عدد كبير من الإطارات في جامعاتها. وبدءا من عام 1982، ازداد هذا التعاون كثافة، خاصة مع البلدان المجاورة. ولقد عملتُ طيلة الستّ سنوات ونصف على رأس وزارة الشؤون الخارجية، على إقامة اتصالات على مستوى عال مع موريتانيا ومالي والنيجر. وهي

اتصالات تنبع من حرص الجزائر على الحفاظ على تشاور سياسي دائم مع ما يسمى بـ«حزامها الأمني». وقد استحسن قادة الدول الثلاث هذا التشاور، خاصة وأن الجزائر تمدّهم بتقييمها، بصورة منتظمة، للعديد من القضايا ذات المصالح المشتركة، وتطلب منهم تقديراتهم في المقابل. وكانت هذه اللقاءات مناسبة لتبادل مركّز أساسا على التعاون الثنائي والصراعات في كلّ من التشاد والصحراء الغربية، وكذلك حول علاقات هذه البلدان مع فرنسا وآفاق العلاقات السياسية والاقتصادية الإفريقية-العربية.

وبعد أن استلم الرئيس الشاذلي مقاليد السلطة قام برحلة إفريقية في مارس - أفريل 1981، عبّر خلالها عن استعداد الجزائر للنظر في جميع المشاكل المطروحة على القارة الإفريقية، كما أنه استمع بإمعان لتطلّعات البلدان الإفريقية من الجزائر.

وقد تميّز عام 1982 بهجمة واسعة النطاق تهدف إلى إخضاع العالم لاستراتيجية الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية والنفوذ المالي. وتجسّدت الظواهر الملموسة لهذه الاستراتيجية في التشكيك في شرعية حركات الاستقلال الوطني في فلسطين وناميبيا، وفي تفاقم حدّة الصراعات الجهوية في الصحراء الغربية وتشاد والحرب العراقية - الإيرانية، وأخيرا في تفجير المنظمات، التي أنشأها العالم الثالث من أجل الدفاع عن مصالحه الاقتصادية والسياسية، مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الأوبيب.

* * *

ولم يكتف الجزائريون بالنضال من أجل استقلال بلادهم. لقد حاولوا التنظير لهذا النضال. وعليه، فإنّ جميع مناضلينا وضعوا نصب أعينهم

توجّه الجزائر المتمحور حول الأبعاد الثلاثة التالية : البعد الإفريقي، والبعد العربي والبعد المتوسطي.

لقد عرف التعاون مع إفريقيا ثلاث مراحل منذ الاستقلال :

انطلقت الأولى من عام 1962 إلى عام 1965، وتميّزت بإعادة تأكيد المبادىء. وبداية من عام 1965، انطلقت المرحلة الثانية بقرار يقضي بمضاعفة المبادلات التجارية، بعد أن كنا مجبرين على شراء السلع الإفريقية من أوربا، وذلك ما كان يتسبّب في إثراء الوسطاء الأوربيين. واليوم، تمّ تنويع هذه المبادلات التجارية، وبطبيعة الحال، في الحجم الشامل لمبادلاتنا، لا يمثل ذلك نسبة معتبرة، لكن يمكن القول إنّ لنا مبادلات عديدة مع مجموعة من البلدان الإفريقية، ولا يمثل هذا الأمر إلاّ بداية في هذا الشأن. وأضرب المثل بمادة البنّ التي تستهلك الجزائر منها 70 ألف طن سنويا. وفي الستينيات، كان هذا الحجم كلّه يشترى إما من أمريكا اللاتينية أو من باريس أو من بروكسيل. واليوم، أكثر من 20 ألف طن من نفس المادة يشترى مباشرة من ساحل العاج، و16 ألف طن من تنزانيا، و10000 من أنغولا، و3000 من روانـدا، و3000 من بوروندي.

أما المرحلة الثالثة، التي انطلقت حديثا، فإنّها تتمثل في المشاركة في تمويل مشاريع تندرج في التنمية الاقتصادية، وهذه السياسة تقرّرت عندما أثيرت مسألة الحوار بين الشمال والجنوب، وبعد أن أطلقت الجزائر فكرة التعاون ما بين بلدان الجنوب. يمكن القول إن هذا التعاون مع بلدان مثل موزمبيق ومالي وموريتانيا وتنزانيا والكونغو يمكن أن يعتبر نموذجا في هذا الشأن. هناك حالة ينبغي الإشارة إليها : فمنذ بضع سنوات، طلبت منا تنزانيا قرضا قدره 10 ملايين دولار من أجل التنقيب عن المحروقات. وبفضل هذا القرض المخصص للبحث، عثرت تنزانيا على الغاز، الذي يبدو أنه يكفي

حاجات البلاد في الوقت الراهن. وهناك احتمال في وجود النفط! يمكنني أن أذكر أمثلة أخرى في هذا الشأن : شركات مشتركة للخشب مع الكونغو، والصيد البحري مع موريتانيا، ناهيكم عما تم إنجازه في مالي، والذي يشمل العديد من القطاعات. والمرحلة الرابعة بدءا من 1981، حيث تقرر تأسيس هذا التعاون مع إفريقيا بتخصيص بند في قانون ماليتنا. وفي عام 1982، تجاوزنا 134 مليار سنتيم، وهذا المبلغ لا يشمل لا التعاون العسكري ولا التعاون الثقافي. (هناك حوالي ألف طالب إفريقي يستفيدون من منح دراسية في الجزائر). وإذا تعيّن أن نحسب كل شيء، فإننا نصل إلى 250 مليار، وذلك ما يمثل 0,7 في المائة من الدخل الجزائري الخام. وأذكر بأن تقرير «بيرسون» كان قد وضع هدفا له بالنسبة للبلدان المتطورة بتخصيص واحد في المائة من دخلها الخام للعالم الثالث. فبلد مثل السويد يفتخر بأنه يقوم بتقديم - وهذه حقيقة ثابتة - أكثر المساعدات للعالم الثالث من حيث الجوهر. وقد بلغ رقم 0,7 في المائة. وأعتقد أن فرنسا تقدم 0,4 في المائة.

وتشرف على هذا التعاون مع القارة الإفريقية لجان مختلطة (لدينا 24 منها في إفريقيا) وسفاراتنا (28 سفارة تغطي 42 بلدا إفريقيا).

وخلال السنوات الست والنصف التي أمضيتها على رأس وزارة الشؤون الخارجية، استقبلت الجزائر معظم رؤساء الدول الإفريقية، وقليلة هي البلدان الإفريقية، التي لم أقم بزيارتها. وتحادثت طويلا مع رؤسائها. وهكذا، أكتشفتُ دماثة خلق موسى طراوري وعبدو ضيوف، وحكمة هوفويت وانيي، وكنيث كواندا، وعزيمة سامورا ماشال وتوماس سانكارا، وصلابة ييني كونتشي وروبرت موغابي، ومكر عمر بونغو وساسو أنجسو. غير أن رئيس الذي كان له أبلغ التأثير في نفسي، دون جدال، إنما هو جوليوس ريري بثقافته وبعده الأخلاقي.

وأقمت علاقات صداقة مع بعض زملائي : عليون بلوندين-باي (مالي)، وسالم أحمد سالم (تنزانيا)، وجواكيم شيسانو (موزمبيق)، وباولو جورج[1] (أنغولا) وماريا دوآموريم دوناتشمنتو (ساوتومي وبرنسيبي)، التي تجمع بين الرشاقة والفصاحة، وبين الصلابة والأنوثة، والتي وصفها الحسن الثاني علنا بأنها «عدوة المغرب اللدودة» في قضية الصحراء الغربية.

وفي 29 نوفمبر 1982، جاءت مجموعة من صحفيين أفارقة من أنغولا وبنين وبورندي والكونغو ومالي والطوغو في زيارة للجزائر، فاستقبلتُهم لأعرض عليهم الخطوط العريضة لسياستنا الإفريقية.

وفي يومي 4 و5 ماي 1983، جمعتُ كل السفراء الجزائريين المعتمدين في إفريقيا، كي أعرض عليهم سبل تدقيق هذه السياسة. كما كنت في العام السابق جمعت سفراءنا المعتمدين في البلدان العربية. إنّ الفائدة من هذه الاجتماعات بديهية، إذ تسمح بتدفق المعلومات بين الإدارة المركزية وكل سفارة وبين سفارات في نفس المنطقة. وهذه السيولة في المعلومات وتبادل وجهات النظر الناجمة عنها، تسهل تسيير سياسة إفريقية منسجمة.

إن التوتر العالمي، خاصة بين الشرق والغرب، وكذلك الأزمة الاقتصادية العالمية لهما انعكاسات سلبية على كل بلد إفريقي وعلى مجموع القارة : مثل إخضاع مشاكلنا في للمجابهة بين الشرق والغرب، وتفاقم سياسة القوة، وإعادة تنشيط القواعد الأجنبية، وتوسيع مناطق النفوذ وعرقلة مسعى تصفية الاستعمار إلخ... وهي تؤدي إلى إضعاف استقلال الدول الإفريقية، نظرا للصعوبات الاقتصادية التي تجعلها أكثر هشاشة أمام الضغوط الخارجية من كل نوع، والضربات التي تتعرّض لها منظمة الوحدة الإفريقية.

---

(1) الذي توفي بلواندا في شهر جويلة 2010.

وبالفعل، لا يمكن الحديث عن إفريقيا دون استعراض الأزمة التي عرفتها منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1982. ففي نيروبي، قرّر رؤساء الدول المجتمعون، بمناسبة القمة الثامن عشرة، عقد القمة القادمة في طرابلس عام 1982. وحدثت المحاولة الأولى في شهر أوت، حيث كان ممثلو 33 بلدا موجودين في القاعة، في حين أن النصاب يتطلب 34 عضوا. وكانت وفود بعض البلدان موجودة في طرابلس، لكنّها لا تريد أن تدخل القاعة، بحجة وجود ممثلي الجمهورية الصحراوية الديموقراطية. أعلن الصحراويون عندئذ أنهم يمتنعون طوعا ومؤقتا عن حضور القمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن النصاب لم يكتمل خلال المحاولة الثانية في نوفمبر. وكانت الذريعة هذه المرة هي التشاد. وذلك ما يبرهن على وجود ضغوط خارجة عن إفريقيا. إن الولايات المتحدة، التي لعبت دورا هاما في هذه القضية، كان لها هدفان اثنان: الحيلولة دون وصول القذافي رئاسة المنظمة، وتقليص الدور الذي تقوم به، ليس منظمة الوحدة الإفريقية فحسب، بل وجميع المنظمات الجهوية: وهكذا، جرى إضعاف دور الجامعة العربية في الاضطلاع بمسألة الشرق الأوسط، وعرفت الأوبيب صعوبات، وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز.

وحيال هذه الوضعية، اجتمع رؤساء الدول الحاضرون في طرابلس، وكلّفوا وزراء الخارجية بتحرير بيان تمّ نشره، متخذين بذلك بعض الإجراءات من أجل أن يضمنوا أولا استمرارية المنظمة، لأن النصوص التي تنظمها لا تشير إلى حال «الفراغ»، وذلك ما يعني ضمنيا، أن المجلس التنفيذي الحالي للمنظمة، والأمين العام والأمانة قد تمّ تمديد عهدتهم إلى حين انعقاد القمة العادية.

والإجراء الثاني الذي تمّ اتخاذه ينصّ على الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المنظمة في أديس أبابا. وهو يقترح إدراج بند جديد في الميثاق

ينصّ على أن تعقد، من الآن فصاعدا، جميع قمم المنظمة في مقرها، أي أديس أبابا. ولهذا الاقتراح الكثير من الفوائد : تجنّب زرع الشكوك، تفادي إقامة مقرات جديدة (وذلك ما لا تستطيعه العديد من البلدان)، تمكين جميع رؤساء الدول من الوصول إلى رئاسة المنظمة، حتى المتواضعين منهم، أو أولئك الذين ليست لهم إمكانيات الاستضافة. أما بالنسبة للجزائر، فإنّ المنظمة ينبغي أن تعيش على الرغم من جميع التناقضات، لأننا مقتنعون بأنها إطار نافع جدا لحركات التحرّر مثل ناميبيا والصحراء الغربية وللتنمية الاقتصادية في الوقت نفسه.

وفي يوم 21 جانفي 1984، استقبلتُ كلوزن، رئيس البنك العالمي، وأكدتُ على أن البلدان الإفريقية تنتظر من هذه المؤسسة :

- مضاعفة جوهرية للمساعدة المخصصة للتنمية.

- تعزيز برنامج القروض، خاصة من معهد إيدا الذي يمثل بالنسبة لها المصدر الرئيسي للمساعدة الخارجية.

- الاعتراف بأنّ أسبابا خارجية وراء أغلب مشاكلهم الاقتصادية.

- التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، ذلك لأن كل محاولة من محاولات التنمية ستكون عبثية، إذا ما اضطرب النظام الاجتماعي.

- أنشطة كفيلة بتحفيز إقلاع النشاط الاقتصادي، وتخفيض نسب الفوائد، وتحديد تغيّرات نسبة صرف العملات. وبصورة أشمل، تقليص العوامل الخارجية التي تعرقل التنمية الاقتصادية.

- وأخيرا، احترام الأولويات التي حدّدوها في مخطط لاغوس، مثل الأمن الغذائي، وإعادة توزيع المداخيل لفائدة السكان الأكثر حرمانا. وبكلمة واحدة، فإنّ جميع التدابير، التي يمكن أن تبدو غير «ناجعة»

من وجهة نظر البنك العالمي، هي ضرورية من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من الرفاهية لهذه الشعوب، دون رهن حظوظ التنمية في المستقبل.

وفي القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية في عام 1984 سيطرت المسائل الاقتصادية على المسائل السياسية. وحظي اقتراح الجزائر بإنشاء صندوق من أجل النضال ضد الجفاف والمجاعة بالترحاب. خلال هذه القمة، اقترحنا، أيضا، استدعاء دورة طارئة لمجلس وزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد. وتكون مهمة هذه الدورة :

- تقديم حصيلة عن تنفيذ مخطط عمل لاغوس.
- تشاور إفريقي من أجل وضع برنامج استعجالي، يعرض على المجموعة الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة) وإعداد قاعدة عمل إفريقية في صلب الهيئات المالية والغذائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة.
- تدابير استعجالية في مجالات المديونية والتغذية ومحاربة الجفاف.

ولأول مرة، فإن القمة الإفريقية 21 في عام 1985 خُصّصت لبحث المشاكل الاقتصادية، خاصة وأنّ المسائل السياسية درست في مجلس الوزراء الذي سبقها، كما أنّ حل المشاكل المؤسساتية تمّ بسرعة، كانتخاب رئيس المنظمة في شخص الرئيس السنغالي عبدو ضيوف، والأمين العام في شخص النيجيري إيدي عمارو بالإجماع، بالرغم من أن بعض الدول الأعضاء لم تتحمس لفكرة أن يضطلع بهذين المنصبين بلد يعتبر «معتدلا»، ويرتبط ارتباطا وثيقا بفرنسا. غير أنّ بديلا لترشح النيجر لم يكن ممكنا لسببين هما : وقوف نيجيريا لصالح النيجر وقوفا صلبا، وعجز بلدان المواجهة عن تقديم مرشح من إفريقيا الجنوبية.

وكان الملف الاقتصادي الذي عرض على المؤتمر يحتوي على خمسة ميادين :

1 - تقييم ما أنجز من برنامج لاغوس، الذي صودق عليه في عام 1980، وهو برنامج انتقد انتقادا عنيفا، وعاد فشله إلى عاملين جوهريين هما : طابعه الشمولي وغياب آليات المتابعة.

2 - وأبرزت القمة كأولوية للدول الأعضاء ترقية الفلاحة. التي هم مدعوون لتخصيص نسبة تتراوح ما بين 20 و25 في المائة من ميزانياتها. وهنا أذكّر أنّ الجزائر احترمت هذه المعايير، إذ أنها خصصت 17 في المائة للفلاحة و10 في المائة للريّ.

3 - وفيما يتعلق بمشكل الديون، التزمت البلدان الإفريقية بتسديدها. ودعت إلى عقد ندوة دولية حول الديون الإفريقية، وذلك لتحويل بعض الديون إلى هبات، وإلى إلغاء ديون أخرى. إن ديون إفريقيا تقدر بـ 170 مليار دولار، وللجزائر ديون على إفريقيا تقدر1، 2 مليار. ونرى أن هذه المطالب غير واقعية، ذلك لأن نظرية البلدان المانحة تتمثل في النظر في كلّ حالة عل حدة.

4 - تمّت الدعوة إلى عقد قمة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضعية الاقتصادية الصعبة لإفريقيا.

5 - الوضعية الاقتصادية الخاصة ببلدان إفريقيا الجنوبية، بسبب مجاورتها لجنوب إفريقيا، كانت هي الأخرى محل بحث وقرارات. وطُلب من الدول الأعضاء مساعدتها ودعم مطالبها في صلب المنظمات الدولية بغية الحصول على مساعدة تساهم في تقليص ضغوط جنوب إفريقيا على أمنها الاقتصادي.

وفي الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (1 أكتوبر 1985)، أعلنتُ قائلا: «فحيال إفريقيا، ينبغي أن يكون هناك برنامج دولي متناسق متكامل لتحقيق التقويم الاقتصادي. هناك تحديات للتعاون الدولي في مجال التنمية. على هذا التعاون أن يواجهها حتى تنتعش روحه، ويعود إلى وجهته الأصلية.

دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضعية الاقتصادية الصعبة في إفريقيا (نيويورك من 24 إلى 29 ماي 1986)

شاركت الجزائر في هذه الدورة لأسباب ثلاثة، حيث هي أوّلا صاحبة هذا الاقتراح المقدّم للقمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وثانيا بحكم عضويتها في اللجنة المديرة، وثالثا هي ناطق باسم إفريقيا، فيما يتعلق بالقطاعات التي ترتكز عليها الفلاحة، وهي الصناعة والنقل والاتصالات.

وهذا المسعى الذي يرمي إلى تركيز الجهود من أجل تجاوز الوضعية التنموية الخطيرة في إفريقيا، ينطوي إلى جانب ذلك على هدف آخر يتمثل في معارضة بعض النزعات التي تتخفى وراء تقديم دعم خصوصي لمشاكل «إفريقيا ما تحت الصحراء»، في حين أنها تبيّت النية لإنشاء قطيعة بين إفريقيا «البيضاء» وإفريقيا «السوداء». وإذ يتذرع أولئك الذين يختفون وراء هذا التيار بالصعوبات التي برزت أثناء تنفيذ برامج التعاون العربي الإفريقي، فإنهم في مقابل ذلك أطلقوا، بالفعل، انتقادات لمنظمة الوحدة الإفريقية، زاعمين أنها هيئة تجاوزها الزمن، ومن ثم فهي عاجزة عن الاضطلاع بالمشاكل الحالية للقارة. ووراء هذه المناورات التي تدعمها القوى الغربية، خاصة منها فرنسا بصفتها راعية للقمة الفرنسية الإفريقية،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تتجلى في فكرة إنشاء «رابطة للدول السوداء»، بغية عزل إفريقيا الناطقة بالعربية عن تسيير قضايا القارة.

وقد تعيّن على الجزائر، في مثل هذه الظروف، أن تبادر إلى اتخاذ مبادرات جديدة من أجل إعطاء نَفَس جديد لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بأن أولت للمشاكل الاقتصادية مكانة تساير قضايا الساعة. واتخذت هذه المبادرات أولا شكل أنشطة تضامن من خلال اقتراح إنشاء صندوق استعجالي لمواجهة المجاعة والجفاف، ومن خلال مساهمتها المعتبرة في هذا الصندوق. ومن وراء ذلك، كانت إفريقيا مدعوة إلى تجنيد كل طاقاتها من أجل تجاوز أزمتها الراهنة، وذلك بأن تغرف، أولا وقبل كل شيء، من طاقاتها الخاصة. وهذا ما أدى بالقمة 21 إلى تخصيص أشغالها للمشاكل الاقتصادية بصورة جوهرية. وعلى إثر ذلك صادقت على برنامج الأولويات (1986–1990) من أجل تقويم إفريقيا اقتصاديا.

وضمن هذه الروح نفسها، اقترحت الجزائر استدعاء دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضعية الاقتصادية الصعبة لإفريقيا، بغاية توعية المجموعة الدولية، وتعبئة الوسائل الإضافية الضرورية لتنفيذ برنامج الأولويات. وإذ تكفّل هذا المسعى بالبعد الخصوصي للمشاكل الإفريقية، فإنه ظل حريصا، دائما وأبدا، على تفادي إعطاء طابع جهوي، من شأنه أن يلحق الضرر بانسجام العالم الثالث في العلاقات ما بين الشمال والجنوب.

إن التزام إفريقيا بالتكفل بإصلاح الهياكل الضرورية لإعادة قولبة سياساتها التنموية، وكذا الحفاظ على التلاحم بين بلدان الجنوب، بالرغم من الضغوط القوية التي تُمارس عليها من أجل إثارة الصراعات بين إفريقيا والبلدان النامية الأخرى واعتراف المجموعة الدولية بمسؤولياتها

في إعادة تقويم الوضعية الاقتصادية لهذه القارة، كل ذلك يمثل عناصر إيجابية جديرة بالتنويه.

غير أن أعظم نتيجة حقّقتها دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة تتمثل، حسب رأينا، في أن إفريقيا يمكنها أن تتحرر من بعض الطابوهات التي تعيق الحاجة في إعادة تقويم إشكالية تنميتها، وذلك بالقيام بمراجعة نفسها. وقد استطاعت إفريقيا بذلك أن تحرم البلدان المتطورة من التذرع بغياب استراتيجية تنموية كثيرا ما تعلّلت بها من أجل التنصل من مسؤولياتها في ما يتعلق بتخلّف القارة. وفي هذا الصدد، فإن آلية المتابعة لبرنامج الأمم المتحدة من أجل إعادة تقويم إفريقيا اقتصاديا، الذي صادقت عليه الدورة الطارئة، يقدم أداة سياسية تمكّن من وضع البلدان المتطورة أمام مسؤولياتها.

القمة 22 لمنظمة الوحدة الإفريقية

(من 27 إلى 30 جويلية 1986 أديس أبابا)

ولمّا تعذر على الرئيس الشاذلي المشاركة في هذه الدورة لأسباب صحية، فإنني قمتُ بتمثيله فيها. إن حضور الجزائر وتأثيرها في منظمة الوحدة الإفريقية ازداد رسوخا من جديد. فقبل افتتاح القمة، انعقد اجتماع لرؤساء الدول ساهمتُ فيه، وأكد هذا الاجتماع، تبني التوافقات حول رئاسة المنظمة وتنظيم الأشغال، التي عملت الجزائر عليها منذ نهاية القمة 21. إن تلاوة الرئيس ضيوف لرسالة الرئيس الشاذلي، وبرقية التهاني التي قررتها القمة، باقتراح من رئيس زامبيا والموجهة للرئيس الجزائري يقدمان الدليل على السمعة، التي تتمتع بها الجزائر ضمن الأسرة الإفريقية.

وخلال الجلسة غير الرسمية التي سبقت افتتاح القمة، وقعت حادثة تسبّب فيها الرئيس بونغو، وهي تكشف عن مناورات البلدان الإفريقية، التي توصف بأنها «معتدلة»، في مواجهة تراجع «التقدميين». فقد عارض بونغو أن تمنح منظمة الوحدة ميدالية استحقاق للرئيس التنزاني السابق نيريري، بحجة أن الرؤساء السابقين «أحيجو» و«سنغور» جديران بمثل هذا الاستحقاق.

لم تحدث أيّة بادرة جديدة خلال القمة 21، اللّهم إلاّ بعض المعطيات التي لها علاقة بإفريقيا الجنوبية، والشرق الأوسط، والتعاون الإفريقي العربي، وسير منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي إفريقيا الجنوبية، فإن المجلس الوطني الإفريقي وحركة «سوابو»، اللذين تأيّدهما بلدان المواجهة، فقد ارتأى المشاركون إنشاء «قوة إفريقية للدفاع» من أجل تعزيز مقاومة بلدان إفريقيا الجنوبية في مواجهة اعتداءات جنوب إفريقيا. وهذه الفكرة، التي تقدمت بها زمبابوي بكل قوة، عارضتها إثيوبيا ونيجيريا لعدم واقعيتها. تمّ تقييم مؤتمرات باريس وفيينا تقييما إيجابيا وأصبحت قضية العقوبات محور النقاشات. وكانت إدانة البلدان الغربية مصحوبة بتوجيه الاتهام لبعض البلدان، مثل جزر الرأس الأخضر، التي تقدّم تسهيلات في الموانئ والمطارات لنظام إفريقيا الجنوبية.

وأما بشأن الشرق الأوسط، فإنّ الزائير وساحل العاج استغلا النقائص المحسوبة على التعاون العربي الإفريقي، من أجل إعادة العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل. وانتهزت نيجيريا فرصة زيارة شمعون بيريز للمغرب من أجل دعوة منظمة الوحدة الإفريقية لإعادة بحث قرار 1974، المتعلق بقطع العلاقات الديبلوماسية مع إسرئيل. وإذ سجّل الزائير حضور منظمة التحرير الفلسطينية، كملاحظ في منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه طالب أن تمنح جامعة الدول العربية نفس الحقوق لحركات التحرّر الإفريقية.

القمة 23 لمنظمة الوحدة الإفريقية أديس آبابا (27 – 30 جويلية 1987)

1 – تشاد : لما لم يطرح الرئيس ساسو أنجسو في تقريره، كرئيس حالي للمنظمة، أيّ عنصر جديد بخصوص التصالح بين التشاديين، وجدت القمة نفسها في وضعية عجز عن معالجة أيّ خلاف آخر، سوى الخلاف بين تشاد وليبيا، ولذلك جرى تقديم خاص من قبل الرئيس بونغو، رئيس اللجنة المختصة.

وقد أكد هذا الأخير الغياب التام للتعاون من جانب ليبيا، ملحّا على القمة استخلاص العبرة من الموقف الليبي، ومذكرا بأنه فيما يخصّه قد استخلص نتائجه، بتقديم استقالته من رئاسة اللجنة المختصة. وكان القرار المتخذ يتمثل في إعطاء «الفرصة الأخيرة» لليبيا، وذلك برفع التمثيل خلال انعقاد الاجتماع القادم «للجنة المختصة» إلى مستوى رؤساء الدول.

وبعد شهر من ذلك، أي في أوت 1987، عرف الخلاف التشادي الليبي تطورا جديدا بالعودة من جديد إلى العنف، وهو الأمر الذي دفعنا إلى أن ننشر بيانا من وزارة الشؤون الخارجية، يؤكد مرة أخرى ضرورة حل يمر عبر الحوار والتفاوض.

وخلال لقائي بجاك شيراك، (19 أوت 87)، أكّد أن فرنسا ليست بأيّ حال من الأحوال طرفا في الهجمة التشادية على قطاع آوزو.

وفي نفس الشهر، وقع اجتماع ثلاثي (الشاذلي وعبدو ضيوف وكواندا) كان متبوعا بزيارة للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الجزائر، ودرست خلالها التحديات التي تواجه قارتنا، ومنها مشكل تشاد. وتمّ التأكيد، مرة أخرى، على مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية.

2 - **إفريقيا الجنوبية** : كانت القمة الثالثة والعشرون قد كرّرت المواقف السابقة، فيما يتعلق ببلدان المواجهة، والميز العنصري واستقلال ناميبيا. غير أنه ينبغي الإشارة إلى رفض جميع بلدان المواجهة للشرط الأمريكي، الذي يربط المساعدة المقدّمة لهذه البلدان بإدانتها اللجوء إلى العنف لمقاومة الميز العنصري.

3 - **وضعية إفريقيا الاقتصادية** : ركّزت القمة الثالثة والعشرون، بصورة تكاد تكون حصرية، على الديون الخارجية لإفريقيا والضغط الذي يجب تشديده على المجموعة الدولية، بغية الحصول على استدعاء ندوة دولية حول هذا الموضوع.

القمة الطارئة لمنظمة الوحدة الإفريقية حول المديونية (من 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1987)

يمكن تقييم هذه القمة على ثلاثة مستويات :

1 - **الاستنتاجات** : إنّ المديونية والعراقيل التي تحدثها للتنمية ليست ظاهرة معزولة : إنها ليست سوى مؤشر، من بين المؤشرات الأخرى، لنظام علاقات اقتصادية دولية متأزم. وإنّ تدهور سوق المواد الأولية، واستهلاك مداخيل الصادرات، وتدهور عناصر المبادلات، وتقليص التجارة الدولية، وعدم الاستقرار النقدي والمالي، كل هذه المعايير للاقتصاد العالمي تسبّب في تكوين المديونية وتفاقمها المستمر. وذلك يعني أن المديونية جزء لا يتجزأ من ظاهرة أشمل، وهي أزمة التنمية، التي ينبغي معالجتها إذا كان هدفنا هو بعث النمو والتنمية في آن واحد. وذلك يعني أنّ شمولية الظاهرة تقتضي شمولية الحوار.

2- **الأهداف** : إن المديونية لا تهدّد التنمية فحسب، بل إنّها تهدّد أيضا خيارات نظم التنمية لعدّة بلدان، كما تهدّد استقرارها السياسي وأمنها الاجتماعي. ومن الخطأ الاعتقاد أن ذلك كلّه سيظل محصورا في الأطراف، بل يخشى على المدى البعيد أن تطال العالم بكامله.

3- **الآليات** : إن المديونية تستدعي حوارا سياسيا، وقد برهنت اللقاءات التي تمّت بين التجارة والبنوك محدوديتها لعدم نجاحها في التكفل بعلاج الظاهرة عند حدوثها. ومن جهة أخرى، فإن المقاربة «حالة بحالة» ليست الحل السليم الدائم الكفيل بمعالجة المديونية علاجا جذريا.

وبذلك، تجد الطروحات الجزائرية صداها بصورة وفيّة في النداء المرفوع من أجل حوار سياسي شامل. وقد كان الرد في هذا الشأن بأنه لن يكون هناك حلّ أفضل من إصلاح هيكلي داخلي. وذلك يعني، مثلما قلناه، أن نطلب من إنسان جائع أن يتخلى عن وجبة غذائية، أو إنسان ذي ساق واحدة بأن يتخلى عن إحدى عكازاته. وهذه الإصلاحات، وإن كانت ضرورية، لكنّها غير كافية. كيف نقوى على ذلك ما دامت اقتصادياتنا، التي هي جزء من الاقتصاد العالمي، لا تتحكم في أيّ واحدة من العناصر الأساسية، ولا في المواد الأولية، ولا في تحويلها، ولا في التجارة، ولا في النقد والمال... كيف نتحدث عن إصلاح هيكلي داخلي، عندما نلاحظ أن ما نستطيع إنجازه، على حساب تضحية سياسية واقتصادية واجتماعية عالية، محكوم عليه بالتلاشي جرّاء مناورات خارجية تطال هذه العناصر. من هنا تبرز ضرورة إصلاحات هيكلية شاملة تمثل الشرط الأساسي لضمان استمرار وفعالية هذه التصويبات الهيكلية الداخلية، والتي تؤدي حتما إلى حوار سياسي شامل.

إن سياسة الجزائر تجاه إفريقيا تندرج في إطار التضامن من أجل استكمال تصفية الاستعمار وتطوير التعاون بين الدول الإفريقية. وعليه،

فإنها تبنت جميع القضايا العادلة في إفريقيا، وهي توجد في طليعة النضال من أجل ضمان انتصار الصحراء الغربية[1] وتشاد وإفريقيا الجنوبية والتعاون العربي الإفريقي، وأخيرا علاقة إفريقيا بإسرائيل.

1 - تشاد

منذ عقد القمة 18 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جوان من عام 1981 بنيروبي، عرفت المسألة التشادية تطورات سريعة أهمها :

- انسحاب القوات الليبية الذي طالبت به أغلبية البلدان الإفريقية وفرنسا والولايات المتحدة، التي ازداد اهتمامها بالقوات المتمركزة في الحدود المتاخمة للسودان وتشاد. وكان الرئيس جوكوني، وحده هو الذي دعّم هذا الحضور الليبي. ومع ذلك، فإنّ لائحة قمة نيروبي تقف إلى جانب حركة «الجونت» وليبيا. وكان انسحاب ليبيا الذي بدأ يوم 3 نوفمبر 1982، سريعا وشاملا . وهكذا، فإن الفراغ الذي نشأ شجع القوات، التي يقودها حسن هبري، على أن تحتلّ من جديد جزءا كبيرا من التراب التشادي وأن تزحف على نجامينا.

- تنصيب قوة إفريقية للحفاظ على السلام : إن نشرها بصورة جزئية (وهذه القوة مكوّنة من ثلاثة بلدان : هي الزائير، السنغال، نيجيريا، من جملة البلدان الستة المكلّفة بتكوينها) ، وكذا نقص الوسائل المالية والعتاد، وعدم تحديد دورها، لا يبرر الجمود الذي ميّزها، مما شجع تقدم القوات التشادية، وسقوط نجامينا يوم 7 جوان 1982، وكرّس فشل التجربة الأولى من نوعها التي حاولت منظمة الوحدة الإفريقية القيام بها.

---

(1) تمّ تحليل هذه النقطة في الفصل الخاص بقضية الصحراء الغربية والمغرب.

- إنّ الاستيلاء على نجامينا من قبل قوات هبري، وسقوط حكومة «جوكوني»، وانسحاب هذا الأخير مع أنصاره في شمال تشاد، حيث دعم ليبيا.

- إضفاء «الشرعية» على «حسن هبري»، الذي احتل المناطق الثرية من تشاد». وسيحاول هبري إثر ذلك أن يفرض نفسه في الساحة الإفريقية أولا، ثم الساحة الدولية. وتم نجاحه الأوّل في الزائير بمساعدة موبوتو، خلال الندوة التاسعة الفرنسية الإفريقية (سبتمبر 1982)، وهي الندوة التي جعلت فرنسا من أكبر مؤيديه. أما النجاح الثاني، فقد تحقق في نيويورك، حيث كان إدريس مسكين يمثّل تشاد في الدورة 37 للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما شارك في أشغال ندوة بلدان عدم الانحياز في نيو دلهي. أمّا داخل منظمة الوحدة الإفريقية فقد حُلّ مشكل تمثيل تشاد خلال القمة 19 بأديس أبابا (جوان 1983). لكن، بعد بضعة أسابيع، تفجّرت الأزمة من جديد، فاستدعى الرئيس الحالي المكتب، كي يتباحث في شأن الصراع وطرق تمكين استرجاع السلم والاستقرار، وذلك بتنفيذ بنود المصالحة الوطنية وانسحاب القوات الأجنبية. وخلال هذا الاجتماع، عملت الجزائر بأقصى ما في وسعها حتى لا تدان ليبيا، في حين أن أغلبية ساحقة من الأعضاء كانت مع هذه الإدانة.

وفيما يتعلق بحل مشكل تشاد هناك مبدأ أساسي ينبغي احترامه: وهو مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية، وإلاّ فإن إفريقيا بأكملها ستعيش وضعية من الهشاشة وعدم الاستقرار.

وفي يوم 8 سبتمبر 1984، استقبلتُ رئيس حركة «الجونت» جوكوني ودّاي. وبدأتُ بالتذكير بالنقاط الأربع التي تلّخص موقف الجزائر:

- أن المسألة التشادية تخص التشاديين وحدهم.

- إن حل المشكل التشادي يمر عبر التصالح الوطني والوفاق بين جميع الفصائل التشادية.

- إن انسحاب جميع القوات الأجنبية هو الطريق الحتمي نحو حل تفاوضي.

- إن تنفيذ الحل ينبغي أن يتمّ بإشراف منظمة الوحدة الإفريقية.

وفيما يتعلق بالمساعدة، أخبرتُ جوكوني بأننا نساند ونساعد حركات التحرّر في إفريقيا الجنوبية، خاصة منها «سوابو» و«المؤتمر الوطني الإفريقي». بالإضافة لدعم الجزائر وحدها الشعب الصحراوي، دون مساعدة ليبيا منذ عام 1983.

إننا نعرب عن ارتياحنا لبدء انسحاب القوات الفرنسية والليبية، (وذلك شرط ضروري، لكنه غير كاف)، وإننا سنردّ إيجابيا على الطلب الفرنسي بالتحليق فوق التراب الجزائري في إطار الجلاء عن تشاد، في حين أننا رفضنا دائما هذا التحليق أثناء العمليات الحربية.

ومهما تكن انشغالات ليبيا، فإن تحركات طرابلس في تشاد كان من عواقبها الزيادة في انقسام القارة الإفريقية، وسهّلت التدخل الأمريكي، كما أنّها دفعت إلى نداء «إفريقي» من أجل التدخل الفرنسي في تشاد.

وبالرغم من أننا حصلنا من الفرنسيين على أن تكون منظمة الوحدة الإفريقية سيّدة الموقف في الحل، فإن جهود الرئيس الحالي من أجل المصالحة بين هبري وجوكوني باءت بالفشل. فقد رفض الأول التوجه إلى أديس أبابا (إمّا أن الفرنسيين لم يمارسوا الضغط الكافي عليه، وإما بدأ يفلت من قبضتهم ويميل إلى الأمريكيين).

ويبدو أن فرنسا، من جهتها، طرف في البحث عن حل وسط يتم تكريسه عبر تقارب بين القذافي وهبري بجعل قطاع «أوزو» ليبيّا تحت غطاء لجنة

بونغو». لكن بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية، مثلما هو الشأن بالنسبة للجزائر، لا يمكن للجنة بونغو أن تقوم بعمل نافع إلا بعد تكريس تسوية المشكل التشادي في نطاق احترام سيادة تشاد وحرمته الترابية.

وأثناء الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد وزير خارجية فرنسا أن هناك ضغوطا قوية تمارس على تشاد من أجل أن ينضم إلى «اتحاد وجدة». وأكد أن فرنسا حاولت أن تقنع «هبري» بعدم الإقدام على ذلك عن طريق مراسلة رسمية. غير أن وزير خارجية تشاد أكد أن فرنسا هي التي تحاول تأهيل هذا الخيار من أجل تسوية مشكلة قطاع أوزو الذي يظل في نظرها العرقلة الأخيرة، التي ينبغي تجاوزها أمام انسحاب فرنسي «مشرّف» من تشاد.

ما بين ليلة 4 و5 جانفي 1987، حاول القذافي الاتصال هاتفيا بالشاذلي، لكن بدون جدوى. فاتصل بي وزير خارجية ليبيا، ونقل إليّ الرسالة التالية:

- حسب الأخبار التي وصلت طرابلس، تكون فرنسا على استعداد للقيام بعمليات عسكرية في تراب تشاد شمالي الخط السادس عشر.

- تطلب القيادة السياسية الليبية من الجزائر القيام بمساع مناسبة لدى فرنسا من أجل تفادي التصعيد.

اتصلتُ هاتفيا عندئذ بجاك شيراك، الوزير الأول الفرنسي. فحدّثني مطوّلا عن الوضع، وقال لي إنه رفض القيام بعمل عسكري في تشاد. بالرغم من الضغوط القوية، التي مورست عليه من جانب الرئيس هبري، ومن جانب رؤساء دول إفريقية آخرين، ومن ضباط سامين من أجل تدخل فرنسي. وأوضح لي أنه رفض هذا الطلب نفسه من قبل الرئيس الكونغولي ساسو أنقيسو في لقائهما الأخير في الغابون، وتابع بقوله إنه، ويا للأسف، كان هناك سرب من أربع طائرات ميج ليبية قنبلت جنوبي الخط السادس

عشر. وأمام هذه التطورات، تلقيّت الأمر من الرئيس ميتيران، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، بالرد على العدوان الليبي. وبعد أن وصف هذا العدوان بأنه (عدوان غبيّ)، أخبرني بأنه في الليلة من 4 إلى 5 جانفي استقبل سفير ليبيا في باريس على الساعة العاشرة ليلا من أجل أن يحصل منه على توضيحات، ويعرض أمامه النقاط التالية:

- «يجب على ليبيا أن تتعقل وتقبل بالحل الوحيد الممكن، أي سحب قواتها بالتدريج، على أن يتم ذلك بالتوازي مع سحب قوات فرنسا.

- وخلال هذا الانسحاب، لن تطرح فرنسا مشكل قطاع أوزو. حسب شيراك. وبدا له سفير ليبيا مضطربا جدا حين أبرز النقطتين التاليتين: العملية التي قامت بها ليبيا كان هدفها تحرير سجناء ليبيين لدى قوات جوكوني. من الضروري (فك التصعيد العسكري)، دون إضاعة ماء الوجه.

- وأضاف شيراك أن ليبيا ستنهزم في تيبستي.

أشار شيراك إلى أن سفير ليبيا اتصل به حوالي منتصف الليل من أجل أن يضمن له أن الحادثة لن تتكرر أبدا.

وفي الختام، أكد شيراك أنه اضطلع بمفرده بالمسؤولية الثقيلة أي بعدم المبادرة بالرد، معارضا جميع الضغوط، خاصة منها ضغوط رئيس الجمهورية. وأنهى مؤكدا أنه من الضروري، بالنسبة لليبيا، القيام بمسعى ديبلوماسي من أجل أن تفسر رسميا عملها العسكري بأنه خطأ وحادثة حدودية. وفي غياب مثل هذا المسعى، حسب شيراك، فإنه لن يقوى على القيام بأيّ شيء من أجل وقف التصعيد.

ونتيجة للطابع الاستعجالي، الذي تميّز به الوضع، حاولتُ على وجه السرعة الاتصال بالقذافي، الذي وجهتُ إليه رسالة شيراك. وانتهى الأمر بأن سجّل هذه الرسالة أحد مساعديه، وهو السيد الحضيري، (شقيق

السفير الليبي في باريس) الذي تلقى رسالتي موّجها في نفس الوقت تشكراته للجزائر عن جهودها.

وفي نهاية الصبيحة، عاود شيراك الاتصال بي، لكي يطلعني على أن وساطة الجزائر لدى القذافي أسفرت عن نتيجة، بمعنى أن سفير ليبيا قال له إن الأمر تعلق ب (عملية عسكرية محدودة النطاق، وبأنها لن تتكرر أبدا إذا لم يكن هناك رد فعل من جانب العدو». ليس هناك، على حد قوله، في هذه الرسالة أيّ شعور بالندم، بل هناك إصرار على عمل متعمّد، بحيث أن من المستحيل معرفة من هو (العدو). وفي هذه الظروف يتعيّن علينا أن نستخلص جميع العبر، التي اجتهدتُ من أجل تهوين شأنها.

وفي ظهيرة 5 جانفي استقبلتُ وفدا ليبيّا يقوده السيد شحاتة. وسنحت لي الفرصة كي أقدّم لأعضاء هذا الوفد مجموع المعلومات المتعلقة بالاتصالات التي أجريتُها مع الوزير الأول الفرنسي في أعقاب الطلب، الذي تقدّمت به طرابلس.

حديث مع الرئيس ميتيران (9 جانفي 1987)

كنت مكلّفا بإخباره بدور التهدئة الذي تكفلّت الجزائر به تلبيّة لطلب كل من الوزير الأول الفرنسي جاك شيراك والقذافي، وبعد أن ذكّرت الرئيس ميتيران بالمبادئ التي يقوم عليها موقف منظمة الوحدة الإفريقية والجزائر حيال مشكلة تشاد، عبّرتُ عن التمنيات بأن تقوم فرنسا بتغليب الحوار على المجابهة، وأن تقبل ليبيا بالحلّ الإفريقي.

وعرض لي ميتيران تقديره للوضع، وذلك بسرد العناصر التالية:

- إن تصعيد العمليات العسكرية من جانب ليبيا يؤكد دوام أطماعها في تشاد.

- إن العقيد القذافي لا يكتفي بخرق الاتفاقيات المبرمة والوعود التي قطعها فحسب، بل ينسب لي أقوالا لم أتلفظ بها يوم 15 نوفمبر 1984 خلال لقاء القمة الفرنسية الليبية في جزيرة كريت.

- وفي مثل هذه الظروف، على حد ما قاله الرئيس الفرنسي، من أنصار الصرامة حيال ليبيا من أجل إجبارها على أن تقبل بانسحاب يتزامن مع انسحاب القوات الفرنسية تحت رقابة دولية.

زيارة لنجامينا ومباحثات مع هبري (15 جانفي 1987)

أشرتُ إلى هبري أنه ينبغي التكفّل بالبعدين الاثنين اللذين يميّزان مأساة التشاد، أي تمزق التشاديين والخلاف الحدودي مع ليبيا، مؤكدا أن المبادئ، التي استخلصتها منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن، من طبيعتها أن تساهم في تحقيق الوحدة الوطنية والحرمة الترابية التشادية. ودعوتُه إلى وضع تصورات لحوار سياسي مع وطنيين تشاديين يوجدون خارج تشاد، وذلك بغاية استكمال المصالحة الوطنية وتكريس الجهود من أجل انسحاب جميع القوات الأجنبية.

وهكذا، ففيما يتعلق بالمصالحة، فإن وجود جوكوني بالجزائر يمنح فرصة يمكن لهبري أن يستغلها من أجل حوار مباشر يمكن القيام به خلال زيارته للجزائر، إذا أراد الطرفان التشاديان أن يكون هذا الحوار مناسبا ونافعا. وأوضحتُ أن جوكوني يقبل، وفقا لتصريحاته العلنية المعروفة، بالدخول في حوار كمجرد معارض في مواجهة رئيس دولة يعترف به.

ألحّ الرئيس هبري على ما يعتبره جانبا جوهريا في الأزمة، وهو النزاع الثنائي بين تشاد وليبيا، حيث أنّ الليبيين يحتلون جزءا من التراب التشادي، ويسلحون ويساندون عناصر تشادية من أجل إذكاء النزاع. وأكد أن القوات

الليبية يجب أن تنسحب دون أيّ ترابط مع القوات الفرنسية، التي هي في البلاد بطلب من الحكومة الشرعية، تماما مثلما توجد القوات الكوبية في أنغولا بطلب من حكومة هذا البلد.

وفيما يتعلق بالمصالحة، أخبرني هبري أن اتصالات جرت مع جوكوني عندما كان في ليبيا، وأنّه تعرّض لما تعرض له بعد أن أطّلع الليبيون على هذه الاتصالات، ثمّ لقد تمنى هبري أن يبقى جوكوني الذي هو(رجل شجاع، ولكن متقلّب) في الجزائر من أجل مواصلة الجهود الجارية بعيدا عن التأثير السلبي الذي تمارسه ليبيا عليه. وأضاف أن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، ساسو أنجسو، مخطئ عندما يحاول تكرار اتفاق 1984 بين الفرنسيين والليبيين متجاهلا تشاد برمّته، وأن مسعى السودان «غير منسجم»، كما أنه يرى أن مبادرة نيجيريا «غير جادة». وتمنى في الختام أن تواصل الجزائر الاضطلاع بالمشكل، وذلك بإقناع جوكوني بعدم العودة إلى طرابلس، وبتشجيع إبرام الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها بالأحرف الأولى.

ومن جانبي كرّرتُ أمام الصحفيين، ما قلته لهبري، أي أن موقف الجزائر يظل وفيا لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تقترح، دون أيّ تمييز، انسحاب جميع القوات الأجنبية سواء أكانت إفريقية أم غير إفريقية.

وجهة نظر جوكوني

كلّفت أحد أعواني، وهو عبد القادر مساهل، بالاتصال بجوكوني (10 فبراير 1987). فسّر هذا الأخير سبب مغادرته التراب الليبي بفشل طرابلس في استبداله بالشيخ ابن عمر، كزعيم لحركة الجونت. وهو يجد نفسه في وضعية حرجة، لأن أنصاره يناضلون إلى جانب قوات حسن هبري

ضد القوات الليبية في شمال تشاد، وأن مناصرين آخرين يوجدون في التراب الليبي، ولذلك فإن الحل الوحيد الذي يراه مناسبا، إنما هو التصالح الوطني. وبخصوص هذا الموضوع، يقوم بتنازلين هامين :

- إذا كان في الماضي يطالب بانسحاب القوات الفرنسية فقط، فإن انسحاب القوات الليبية يبدو له أمرا ضروريا.

- إنه يوافق على مقابلة هبري دون أيّ شروط مسبقة، بالرغم من قوّته وموقعه الاستراتيجي في تيبستي.

وألح في الختام على الوساطة الجزائرية، وذلك لأن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة مرفوض من قبل نجامينا، وأمّا السودان فمرفوض من جانب فرنسا.

محادثات مع القذافي
(سرت 18 فبراير 1987)

خلال هذه المحادثات، أكدتُ أن الجزائر لا هدف لها في هذه القضية سوى مساعدة ليبيا، التي التمست بنفسها هذه المساعدة :

- عندما طلب القذافي من الشاذلي أن يتدخل شخصيا لدى القادة الفرنسيين في جانفي الماضي، في الوقت الذي قامت فيه ليبيا بقصف جوّي، كان من الممكن أن يؤدي إلى رد فعل فرنسي واسع النطاق.

- عندما أوضح العقيد أبو بكر يونس في المدة الأخيرة لسفيرنا أنه يتمنى (وساطة من جانب الجزائر) من أجل إيجاد حل للمشكل التشادي.

اضطلع الشاذلي حقا بدور التهدئة، ولكنه لن يواصل جهوده إلا إذا أحيط علما بما تستطيع ليبيا القيام به. وفي هذه المرحلة، استنتجنا من تحليلنا المعايير الخمسة التالية التي نعرضها عليكم للنظر فيها :

1 – من الأهمية بمكان أن نقدّر مخاطر حرب طويلة المدى تستنزف طاقات بشرية ومادية ليبية ثمينة، يمكن توظيفها في قضايا أخرى.

2 – ستعزّز الحرب المكانة الوطنية والدولية لهبري، ومناوراته بين دول إفريقيا، وبين شيراك وميتيران، وبين فرنسا والولايات المتحدة، مما يمكّنه من الحصول على تأييد مطرد. والنجاح الذي حققه في قمة المؤتمر الإسلامي بالكويت جدير بالتفكير فيه.

3 – واليوم فإن الجزائر وحدها ورئيس المنظمة الحالي (بفضل جهودنا) يطالبان بانسحاب جميع القوات من تشاد. أما البلدان الإفريقية الأخرى، تصريحا أو تلميحا، فهي تقبل الأطروحة التي تزعم أن القوات الفرنسية مدعوة من قبل الحكومة الشرعية لتشاد.

4 – وفي السياسة الفرنسية الداخلية، صار تشاد ورقة في التنافس الانتخابي بين ميتيران وشيراك.

5 – أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن تشاد فرصة غير منتظرة للعمل على زعزعة ليبيا، وتحويل القضية التشادية إلى انشغال ليبي دائم.

وفي ضوء هذا التحليل، طرحتُ على القذافي سؤالين :

1 – هل يقبل بمبدأ انسحاب قواته من شمال تشاد، مقابل ضمانات محتملة للحفاظ على أمنه ؟

2 – هل يقبل بحوار بين جوكوني والشيخ ابن عمر وهبري ؟

وإذ ردّ العقيد القذافي على هذا الاقتراح، أكد أنّ تشاد لن يحقق وحدته الوطنية أبدا، وأن الشيخ ابن عمر هو الأكثر تمثيلا من بين الزعماء التشاديين، وأن ليبيا «تشعر بالعطش»، وأنّ لها الحق في الذهاب إلى تشاد «لإرواء عطشها»، وأن الوجود الليبي في تشاد يُستغلّ من طرف مؤامرة أوروبية إفريقية، تستهدف إخراج العرب من القارة. ثم انطلق القذافي

في مهاجمة الفرنسيين، الذين ندم على منحهم صفقات في ليبيا. بينما هم يريدون زرع الفتنة بين الليبيين والجزائريين، ثم استرسل في مهاجمة الرئيس ضيوف الذي هو عميل فرنسي، مثل بونغو وهوفويت بوانيي.

وعند نهاية الحديث استخلصتُ أن ليبيا لا تترك للجزائر أيّ هامش للتحرّك من أجل عمل جدي وفعّال، بغاية إيجاد حلّ في تشاد يكون مطابقا لمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، ويمنح مخرجا مشرّفا لليبيا. والحقيقة أن القذافي يتمنى أن تكون الجزائر حاضرة لمساندته كلّما أنفلت الوضع من بين يديه. كما أن نظرية «الماء الحيوي»، التي يقدّمها كمبرّر لنزعته التوسعية نحو الجنوب تمثل تطورا عقائديا تكون عواقبه وخيمة لليبيا، بصفة مباشرة وبصفة غير مباشرة (بالنسبة لصورة العالم العربي في إفريقيا).

الدورة الخامسة والأربعون لوزراء منظمة الوحدة الإفريقية (من 26 الى 28 فبراير 1987)

لما توصّلت حكومة نجامينا إلى أن تسجّل في جدول أشغال هذه الدورة وتحت عنوان: «العدوان على تشاد واحتلال ليبيا له»، طلب مني رئيس الوفد الليبي أحمد شحاتة أن أستخدم التأثير الجزائري من أجل تقويم الوضع. ضاعفت الاتصالات مع جميع رؤساء الوفود، الذين انتهى بهم الأمر إلى قبول العنوان التالي: «التطورات الأخيرة للنزاع التشادي الليبي».

وبدون شك، فإن الدور الذي لعبته الجزائر ساعد ليبيا، التي لم تستطع سوى أن تحصل على نوع من (ايقاف التنفيذ) إلى غاية انعقاد القمة الثالثة

والعشرين. أعترف إن وفد ساحل العاج لم يصادق على الاقتراح الجزائري فحسب، بل وعد بتدخل الرئيس هوفويت بوانيي لدى هبري إقناعه بقبول صيغة حلّ توافقي. وعلى العكس من ذلك، فإن وفد الكونغو (وهو البلد الذي يرأس منظمة الوحدة الإفريقية) أبدى خمودا ملحوظا.

وأما النداء الذي وجّهته المنظمة (وكانت الجزائر وراءه)، فقد كان موضوع تحليل صائب من قبل الملاحظين، وكأنه يساوي بين ليبيا وتشاد فلا غالب ولا مغلوب، لكن ميزته من وجهة نظر الجزائر تتمثل بوجه خاص في الحفاظ على موقف المنظمة حول تشاد، ويعطي ليبيا فرصة العمل على تطوير موقفها إيجابيا من أجل تجنب عزلة تامة في إفريقيا.

زيارة رسمية للغابون وتوقف تقني بساحل العاج (أفريل 1987)

خلال جلسة الاستقبال التي خصّني بها الرئيس عمر بونغو يوم 10 أفريل، هنّأ الجزائر على جهودها (وهي البلد الوحيد القادر على العمل من أجل حل شامل). وهو يشاطر شعور الجزائر بأنه لن يكون من المفيد إذلال ليبيا، مقتنعا في نفس الوقت بأن قطاع آوزو خسره التشاديون نهائيا. أما الرئيس هوفويت بوانيي، الذي استقبلني يوم 12 أفريل بعد أن تابع بكل اهتمام العرض الذي قدمتُه له عن التشاد، فقد رأى أن النزاعات في إفريقيا مثل نزاع التشاد هي مسائل ثانوية بالقياس إلى مشاكل التنمية التي تواجه القارة.

وفي جوان 1987 استقبلت جوكوني ووزير داخلية تشاد.

طلب ليبي بإرسال وحدات جزائرية إلى طرابلس (أوت 1987)

غداة احتلال قطاع آوزو من جانب القوات التشادية، طلبت ليبيا من الجزائر إرسال وحدات عسكرية إلى طرابلس من أجل تخفيف الثقل عن الجيش الليبي، وتمكينه من التمركز أكثر في الجنوب. وأمام المكتب السياسي يوم 7 سبتمبر، استعرضتُ الحجج التالية:

1 - الانحياز عسكريا إلى ليبيا قد يؤدي إلى توجيه ضربة للتضامن العربي الإفريقي، الذي اجتهدت الجزائر لبنائه، وسيؤوّل ذلك تأييدًا لمشروع توسّعي.

2 - إن أيّ التزام عسكري جزائري سيكون مبررا لو أن ليبيا في خطر كشعب ودولة. وليس الأمر كذلك.

3 - إرسال وحدات جزائرية معاكس تماما لروح الدستور. خلافا لسنة 1967 عندما أرسلت الجزائر وحدات للشرق العربي، لأنّ هذا القرار يستند إلى إعلان حرب (بيان من الحكومة الجزائرية يوم5 جوان 1967).

4 - إن أيّ التزام عسكري من جانب الجزائر قد يعني نهاية أيّ دور لها في التسوية السياسية للمشكل التشادي.

اجتماع لجنة منظمة الوحدة الإفريقية حول النزاع التشادي الليبي (أوت 1987)

خلال هذا الاجتماع، حيث كانت الجزائر ممثّلة من قبل عبد الغني، كان الطرفان مدعوين «للحفاظ وتعزيز» وقف إطلاق النار، الذي تمّ يوم 11 سبتمبر. وحسب البيان، الصادر في «ليبروفيل» ستجتمع لجنة الخبراء الفرعية يوم 30 أكتوبر 1987.

إفريقيا الجنوبية

كان الوضع في إفريقيا الجنوبية قد شغل الجزائر دائما وأبدا وذلك لثلاثة أسباب :

- أولا، سيطرة الأقليّة البيضاء على شعب جنوب إفريقيا، وسياسة الميز العنصري البشعة التي تمارس هناك.

- ثم احتلال ناميبيا من قبل النظام العنصري لبريتوريا.

- وأخيرا، الاعتداءات المستمرة لهذا النظام ضد دول إفريقيا الجنوبية.

منذ وصول إدارة ريغان إلى الرئاسة، والتي كان من نتائجها الأولى فشل ندوة جنيف حول ناميبيا، (جانفي 1981)، فإن جنوب إفريقيا التي ارتقت إلى صف الحليف الاستراتيجي المحظوظ، كانت موعودة بتأييد مطلق من جانب الولايات المتحدة. وعليه، فإنّ الوضع تطور على حساب بلدان خط المواجهة التي تعيش تحت تهديد مستمر من جنوب إفريقيا يرمي إلى زعزعة استقرارها. «مجموعة الاتصال»، وعلى الرغم من كونها منقسمة، فإن الولايات المتحدة تتحكم فيها وتتفنن في البرهنة على أنها الوحيدة القادرة على فكّ الوضع، خاصة وأنّ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية أقصيتا من اللعبة منذ فشل ندوة جنيف، والمفاوضات استؤنفت بين جنوب إفريقيا وبلدان المواجهة، بواسطة مجموعة الاتصال، وشيئا فشيئا واشنطن.

- ضاعفت جنوب إفريقيا مناوراتها لربح الوقت. عندما بدا أن كل شيء تمّت تسويته، تقدمت بشرط آخر رابطة تصفية الاستعمار في ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية المتمركزة في أنغولا. وفي إفريقيا الجنوبية بالذات، بدأ البيض يتساءلون أكثر فأكثر عن مستقبلهم. ناميبيا بالنسبة للبعض عبء ثقيل. ونشاط المؤتمر الوطني الإفريقي يقلق السلطة، حتى

إنه يدفعها إلى شنّ هجمات (وقائية) ضد (معاقله) في البلدان المجاورة (موزمبيق، زامبيا، ليزوتو). هذه الهجمات واحتلال جنوب أنغولا، من جانب جيش جنوب إفريقيا، يتماشيان اليد في اليد مع المساعدة المقدّمة لحركات تمرّدية من أجل زعزعة استقرار الحكومات القائمة.

- عقدت بلدان خط المواجهة اجتماعا على مستوى القمة في هراري يوم 20 فبراير 1983 لتحديد موقف مشترك حول ناميبيا قبيل ندوة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي. وسبب المأزق يعود إلى الربط الذي وضعته الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا بين مسألتين متمايزتين: من جهة، استقلال ناميبيا الذي تشكل اللائحة 435 لمجلس الأمن القاعدة الوحيدة له، ومن جهة أخرى وجود القوات الكوبية في أنغولا، الذي يخصّ سيادة البلدين المعنيين، اللذين وقّعا في هذا الصدد تصريحا ثنائيا يوم 4 فيفري 1982. وهذا المأزق مستمر، على الرغم من أن منظمة الوحدة الإفريقية وبلدان عدم الانحياز والأمم المتحدة وبلدان خط المواجهة وحركة سوابو رفضت هذا الربط. وهل دعوة دورة خاصة لدراسة حصول ناميبيا على استقلالها فورا سيضع حدا لهذا المأزق؟

- وبعد القمة العشرين سنة 1983، صار الوضع حرجا: تأثير متزايد للولايات المتحدة والرجعية (سافيمبي في أنغولا). ووجدت أنغولا وموزمبيق نفسيهما أمام معضلة (التفاوض أو الزوال). وهي صعوبة ازدادت على مرّ الأيام بالنسبة لحركات التحرّر، التي قد تفقد قواعدها الخلفية.

- في بداية 1984، صار الوضع باعثا على الانشغال. حسبت الجزائر حسابا لهذه الشروط، وتفهّمت الظروف التي أجبرت موزمبيق وأنغولا على البحث عن حل وسط مع جنوب إفريقيا. وفي اتصالاتنا بمسؤولي هذين البلدين، لفتنا بوجه خاص انتباههما إلى عنصرين يظلان في رأينا جوهريين وهما:

- إنّ التفاوض بشأن الحل الوسط لا يمكن أن يُؤوّل إلاّ كوسيلة من جانب البلدين الصديقين لربح الوقت من أجل تدعيم النظامين القائمين، ولا يمكن أن يؤدي إلى نتائج نهائية تقرّ بهيمنة جنوب إفريقيا على المنطقة كلّها. وهذا التفاوض ينبغي النظر إليه كمسعى تكتيكي، وليس كإعادة صياغة استراتيجية.

2 - إنّ حركات التحرر الوطني في إفريقيا الجنوبية لا ينبغي، أيّا ما كان الحال، أن تقع ضحية لهذا المسعى. وإنّ أقصى حد من الضمانات ينبغي أن يعطى لها.

لكن في عام 1985، ظهر عنصران جديدان في ساحة جنوب إفريقيا:

- تعزيز المقاومة بفضل المؤتمر الوطني الإفريقي.

- الحوار ما بين الأعراق الذي شرعت فيه المجموعتان، وكون القوتين الرئيسيتين (الكنيسة ورجال الأعمال) تبحثان عن الحوار مع المؤتمر الوطني الإفريقي يبرهن على أننا نشهد بداية نهاية الميز العنصري.

اجتماع مجلس الأمن حول ناميبيا (11 جوان 1985)

وفي يوم 30 ديسمبر 1985، استقبلتُ سام أنجوما رئيس حركة سوابو. وبعد أن شكر الجزائر على مساعدتها ودعمها، أخبرني بالتطورات الأخيرة للوضع في إفريقيا الجنوبية واستراتيجية حركة سوابو لإفشال جميع مناورات جنوب إفريقيا، سواء على الصعيد الداخلي (الإصلاح الإداري والتطور الاجتماعي الاقتصادي للمواطن الناميبي)، أو على الصعيد الخارجي (تدويل المشكل والاستقلال كشرط مسبق). وانتقد من جهة أخرى الولايات المتحدة بشدة لدعمها بريتوريا، مما يطيل في عمر نظام الميز العنصري، ويضع بلدان خط المواجهة في موقع صعب بتعريضها للتهديد الدائم من قبل

النظام العنصري. إنّ الاستراتيجية القائمة بين أمريكا وجنوب إفريقيا قد أُفشلت بفضل تعزيز مقاومة المؤتمر الوطني الإفريقي، وكذلك بالانتصارات التي حققها الشعب الناميبي والتحديات التي رفعتها بلدان خط المواجهة. ونوّه سام أنجوما في الختام بالبلدان الاسكندينافية. وأخبرني أن اجتماعا للتضامن مع شعب ناميبيا متوقّع في بروكسيل في أفريل 1986.

ندوة دولية حول ناميبيا
(بروكسيل من 5 إلى 7 ماي 1986)

كانت هذه الندوة الثانية (الأولى تمّت في 1972) حول ناميبيا ناجحة. فقد خرجت قضية الشعب الناميبي معززة مستفيدة من دعم سياسي وأدبي متضاعف كفيل بأن يولّد ضغوطا على الحكومات التي لها علاقات متواصلة وعميقة بنظام الميز العنصري. كما أنّه تمّ التأكيد على أنّ حركة سوابو هي الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا.

ندوة دولية حول العقوبات ضد جنوب إفريقيا
(جوان 1986)

كانت القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية قد اتخذت قرارا يطلب من الأمم المتحدة دعوة ندوة دولية خلال عام 1986 حول العقوبات الشاملة والإجبارية ضد جنوب إفريقيا. وقد تمّ ذلك في باريس بمقر اليونيسكو من16 إلى 20 جوان.

إن مشاركة الجزائر في هذه الندوة اتخذت معنى خاصا، لأنه ليس هناك بلد عربي واحد، باستثناء موريتانيا، شعر بضرورة حضوره بالمستوى المطلوب. ثم إن للنشاط المتزايد للصهيونية والاتهامات الموجهة للدول

العربية بتهمة التعاون البترولي مع جنوب إفريقيا، كانت لها انعكاسات على العلاقات العربية الإفريقية. وفي نفس هذا الاتجاه، فإن موقف البلدان الاشتراكية كان هو الآخر غريبا، لا يمكن تفسيره ولا تبريره.

كان لهذه الندوة عدة أهداف في نظر منظمة الوحدة الإفريقية:

- أولا، العمل تجاه الغرب ورأيه العام وإعلامه وبرلماناته وأحزابه قصد تشديد عزلة جنوب إفريقيا والحصول على إدانة أوسع لسياستها، وكلّ ذلك بإشراك المنظمات المناهضة للميز العنصري وبعض الشخصيات المرموقة.

- العمل تجاه الحكومات للحصول على عقوبات أشدّ ضد جنوب إفريقيا

- إعداد توصيات إجرائية لإقرار مجموعة من العقوبات وطرحها على مجلس الأمن للمصادقة عليها.

إذا اعتبرنا أن الهدف الأول قد تحقق، فإنه على العكس من ذلك، بالنسبة للهدفين الآخرين. وبالفعل، فالقرار الغربي، باستثناء السويد والدانمرك والنمسا واليونان، بمقاطعة الندوة كان مرة أخرى مؤشرا على رفض الغرب لعقوبات ضد جنوب إفريقية.

- عدوان جنوب افريقيا على بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي

- ندوة حول استقلال ناميبيا (فيينا من 6 إلى 9 جويلية 1986)

- محادثات مع أوليفيي تامبو رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي (لوزاكا 13 جانفي 1986)

أخبرني أوليفيي تامبو بأن نظام جنوب إفريقيا المتأزم يحاول كسب الرأي العام الدولي، معلنا أنه سينظم في يوم 26 فبراير المقبل برنامج إصلاحات يعطي للسود الحق في التصويت، والبطاقة الوطنية، والأولوية، ويسمح لهم بالوصول إلى أعلى مناصب المسؤولية.

وفي مواجهة هذه الإصلاحات المزعومة يتعيّن على المؤتمر الوطني الإفريقي القيام بجهد خاص، وذلك بتكثيف نشاطه في الإقناع على المستوى الداخلي، والتخطيط على المستوى الخارجي. وهذا المسعى الذي بدأت فيه بريتوريا لا يمكن أن ينجح إلاّ إذا غيّر النظام سياسته بإطلاق سراح نلسون مانديلا والمعتقلين السياسيين الآخرين، وإلغاء القانون حول حرية التنقل وإلغاء حالة الطوارئ.

لفتُ انتباه تامبو أن الوضع يشبه الوضع الذي ساد في الجزائر في نهاية الخمسينيات، حيث كان دوغول، على غرار بوتا، يريد أن يصل إلى حل سياسي عبر إصلاحات اقتصادية. ومن جهة أخرى، على المؤتمر الوطني الإفريقي أن يضاعف الاتصالات مع الممثلين التقدميين من الأقلية البيضاء عن طريق قبول فكرة التعايش بين السود والبيض، وبالتالي، بفكرة زوال الميز العنصري. وإلاّ، فإن شبح التقسيم سيظهر. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي التأكيد على الفرق الموجود بين الإرهاب، الذي تمارسه جنوب إفريقيا وإسرائيل، وبين نشاط المقاومة المشروع في مواجهة الاحتلال.

قرّرت القمة الأخيرة لبلدان عدم الانحياز في هراري أن تكون هناك بعثة من 8 وزراء خارجية لحركة بلدان عدم الانحياز مكلّفة بالاتصال بالبلدان الغربية قصد تحسيسها بضرورة اتخاذ قرار وتطبيق عقوبات شاملة وإجبارية على جنوب إفريقيا. وتوجهت هذه البعثة، التي يرأسها وزير خارجية زيمبابوي، إلى روما وبروكسيل وباريس ولندن وبون وطوكيو.

كانت المرحلة الباريسية هي المرحلة السلبية في هذه الرحلة، إذ قدّم الوزير ريمون تحفظات جادة على العقوبات، التي رأى أنها تحول دون أيّ إمكانية للحوار، وتكرّس لمدة طويلة المجابهة، في حين أن فرنسا لا تريد غلق الباب أمام فرص أخرى، رغم ضآلتها لدفع جنوب إفريقيا إلى الحوار.

التعاون العربي الإفريقي

إن الجزائر الواعية بأهمية التعاون العربي الإفريقي تتمسك بترقية علاقات متعددة في المجالات الاقتصادية وغيرها بين الدول الإفريقية والدول العربية، سواء على صعيد ثنائي أو في إطار مؤسسات متعددة الأطراف المكلّفة بتعزيز العلاقات بين منطقتين من العالم الثالث.

وغداة حرب أكتوبر 1973 قطعت مجموع البلدان الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، مبدية بذلك تضامنها مع الدول العربية. وهذه المبادرة ستؤدي بعد ذلك إلى إحداث وعي لدى أولئك وهؤلاء بإمكانية، بل وبضرورة، إقامة تعاون إفريقي عربي على أسس متينة. وقد عُقدت الندوة الأولى لرؤساء دول وحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية من 7 إلى 9 مارس 1977 في القاهرة. وتعلن البيانات المصادق عليها إثر هذه الندوة (ميثاق القاهرة) عن المبادئ وتنشيء الهياكل التي تسمح بتطوير الروابط الاقتصادية والمالية والدبلوماسية والسياسية بين البلدان العربية والإفريقية. وتحدد المواعيد الدورية لاجتماعات مجلس الوزراء المشترك، لكن دورية الاجتماعات لم تحترم بسبب التوقيع على اتفاقيات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل يوم 17 سبتمبر 1978. والبلدان العربية والإفريقية مقيّدة بالتزامات متناقضة، حيث أنّ الأولى تعترض على مشاركة مصر في الاجتماعات المشتركة، بينما الثانية ترى أن جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة، وبالتالي مصر، لها الحق في المشاركة .

اللجنة الدائمة، وحدها، هي التي تجتمع كل ستة أشهر، مما سمح لها بعقد 4 دورات استطاعت أن تطلق خلالها تنفيذ ميثاق القاهرة قبل انفجار الأزمة. وبعد رفع العرقلة المصرية، تمّ اجتماع اللجنة في داكار في أفريل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1982، ثم في تونس في مارس 1983، وعلى الرغم من هذه الانطلاقة، فإن التعاون العربي الإفريقي لم يستطع بلوغ الأهداف التي حددها. وهذه اللجنة التي أنشئت على أساس سياسي تعرضت منذ رحلة السادات إلى القدس وعودة إسرائيل لبعض الدول الإفريقية لهزات سلبية.

ومع ذلك، فإن الشعوب العربية والإفريقية تجد نفسها في موقع النضال من أجل تمكين شعوب فلسطين وناميبيا وجنوب إفريقيا من الحصول على حقوقها الوطنية. وفضلا عن ذلك، فإن العمل العدواني الذي يتمثل في التحالف الاقتصادي والعسكري بين الصهيونية والميز العنصري يضع بلداننا في مواجهة نفس متطلبات العمل الوحدوي من أجل استقرارها وأمنها والدفاع عن نفسها. وإن الترسانة النووية القائمة وراء هذا التحالف تضاعف ضرورة مراعاة مثل هذا المطالب ووجهها الاستعجالي.

ذلكم ما استعرضتُه أمام الدورة السابعة للجنة الدائمة في طرابلس من 2 إلى 4 أوت 1984، مع التأكيد أيضا على آثار الأزمة الاقتصادية: جمود أسعار المواد الأولية، والمديونية المترتبة من أجل الحفاظ على القليل من التوازنات في اقتصادياتنا المتضررة، واتساع رقعة المجاعة وسوء التغذية، وصعوبات الدخول إلى أسواق المال والتكنولوجيا. بالإضافة إلى الآثار السلبية للنظام النقدي والمالي الدولي، وتنشيط السياسات الوقائية والعراقيل الهيكلية للتجارة الدولية. وباختصار، جميع ظواهر نظام غير متكافئ يجعل من البعض أثرياء عن طريق إفقار أكبر عدد ممكن من البشر.

والخلاصة أنّ التعاون العربي الإفريقي الحقيقي هو الذي سيقضي على فكرة (رابطة الدول السوداء) المقترحة من الزائير.

الدورة الثامنة للجنة الدائمة

(دمشق من 15 إلى 17 جانفي 1986)

حيث استعرضت مسألة استئناف العلاقات بين ساحل العاج وإسرائيل.

إسرائيل في إفريقيا

وهكذا بدت إسرائيل وكأنها أداة للسياسة الأمريكية في إفريقيا، القارة التي كان لها فيها حضور نشيط إلى غاية عام 1973. وبعد سلسلة من قطع العلاقات الديبلوماسية، أبقت إسرائيل مع عدد من البلدان الإفريقية على علاقات اقتصادية، إما مباشرة، وإما عن طريق شركات متعددة الجنسيات أو شركات ذات أسماء مستعارة، وبالموازاة مع هذا الوجود الاقتصادي النشيط، فإنّ الحضور السياسي الإسرائيلي كان محتشما. ومع ذلك فقد بُذلت جهود من أجل إعادة هذا النشاط، وستكثف هذه الجهود بدءا من عام 1979 في أعقاب إبرام اتفاقيات كامب دافيد، وإقامة علاقات ديبلوماسية بين القاهرة وتل أبيب وإعادة سيناء يوم 25 أفريل 1982.

ثم إن انتشار الولايات المتحدة في كل اتجاه بعد وصول الجمهوريين إلى السلطة كان متبوعا بانتصار الاشتراكيين في فرنسا. رؤساء الدول الإفريقية، الذين ارتبطوا ارتباطا وثيقا بالرئيس الفرنسي اليميني جيسكار ديستان، أصبحوا مستعدين لكلّ التحالفات للحفاظ على استمرار أنظمتهم، وبدأوا يتطلعون إلى الولايات المتحدة. وبذلك أصبحوا يُعيرون الاهتمامات الكبرى لإسرائيل، باعتبارها أداة أمريكية في إفريقيا.

وفي نوفمبر 1981، قام شارون برحلة سرية إلى إفريقيا، زار خلالها بعض البلدان، ومن بينها الزائير. وفي يوم 30 نوفمبر، أي بعد زيارته السرية لإفرقيا، فإن أرييل شارون، الذي كان يومها وزيرا للدفاع، وقّع في

واشنطن مع نظيره الأمريكي «بروتوكول اتفاق حول التعاون الاستراتيجي» الذي يمثل رمزا لتعزيز التحالف الأمريكي الإسرائيلي، في الوقت الذي قرّرت فيه واشنطن بيع (طائرات الأواكس) للعربية السعودية. واستقبلت ايجابيا مخطط فهد. ومن جهة أخرى، قبلت إسرائيل لأول مرة أن تقف إلى جانب الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي، وأن تصير رسميا جزءا في المجابهة بين القوى الكبرى. وبعد بضعة أيام، صرّح شارون: «إن المجال العسكري لإسرائيل سيمتد في الثمانينيات إلى ما وراء حدود العالم العربي، وسيضم بلدانا أخرى، مثل تركيا وإيران وباكستان، وأيضا، إفريقيا الشمالية وإفريقيا الوسطى).

في إفريقيا الوسطى، وعلى وجه التحديد، الزائير، تأكدت صحة تصريح شارون لما يتمتع به الزائير من موقع جيواستراتيجي محظوظ، يمكّنه من إقامة محور أمريكي يمتد من إسرائيل إلى جنوب المحيط الأطلسي مرورا بمصر (السويس) والسودان.

وفي شهر ديسمبر، أعلن الرئيس الزائيري، موبوتو، في واشنطن نيته في إعادة العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل، وهو قرار أصبح رسميا يوم 14 ماي 1982. غير أن التعاون العسكري صار فعليا منذ نوفمبر 1981، فقد سلّحت إسرائيل ودرّبت الحرس الخاص لموبوتو، المكّون من 2000 رجل، وذلك قبل أن تحل محل بلجيكا في تزويد وتدريب وتأطير فرقة القوات الخاصة المكّونة من 5000 رجل، والمتمركزة في «شابا» بجوار الحدود مع زامبيا وأنغولا، اللذين هما من دول خط المواجهة، ولهما خلافات مع الزائير.

النزاع بين مالي وبوركينا فاسو

وفي يوم 25 ديسمبر 1985، كنتُ في واجادوجو، مكلّفا من قبل الرئيس الشاذلي ببذل الجهود حتى لا يتحوّل الخلاف الحدودي بين بوركينا فاسو ومالي إلى مجابهة مسلحة. استقبلني الرئيس سانكارا بعد عودته من الحدود مع مالي، حيث توجه كي «يتأكد من أن تعليماته بخصوص انسحاب القوات البوركينابية من القرى، التي هي محل نزاع، قد نُفذت حقا، وأن وعده بالانسحاب الذي قطعه للرئيس الجزائري قد نفذ.

قال لي أنّه شاهد خلال هذه الرحلة هجمات مالية خلّفت ضحايا. وقد عاد من عين المكان بشظية صاروخ عرضها عليّ. وأكد من جهة أخرى أن فرنسا ليست غريبة عن هذا النزاع.

وبعد أن عبّرتُ عن انشغال الجزائر حيال تدهور الوضع، أكدتُ أن نزاعا مسلّحا لن يعمل إلا عل إضعاف إفريقيا التقدمية، وأن الحكمة تقتضي أن يتم وقف إطلاق النار في أسرع وقت ممكن. أجابني سانكارا بإنه على استعداد دائم للحوار الذي وضع مالي حدا له.

ثمّ توجهتُ بعد ذلك إلى باماكو، حيث نصحت الرئيس طراوري بالتزام الهدوء، ودافعت عن حل سياسي للخلافات بين البلدين الشقيقين. وتحدّث عن «صبره» حيال أعمال شتائم الرئيس سانكارا، وأن باماكو كلها ترى أن القذافي وراءها»، وأشار إلى أن حزب وجيش مالي ينتظران منه أن يعيد الحرمة الترابية للبلاد. وإذ أجاب عن سؤالي حول حظوظ حل سياسي، أكد أنه مستعد للقاء سانكارا بشرط ألا يطلب منه التراجع»عن المواقع» التي استعادها جيشه.

يمكننا أن نتساءل حول التشجيعات بما فيها المادية التي يمكن أن يكون مالي قد حصلت عليها من بلدان مثل فرنسا وساحل العاج، اللتين تعتبران

أنّ محاصرة، بل إزالة نظام سانكارا ضرورية.. ينبغي أيضا أن لا نستهين بالأطروحة القائلة بأنّ الرئيس طراوري كان في حاجة إلى هذا الصراع لينسي الشعب المالي صعوباته السياسية والاقتصادية.

لا بدّ أن نذكر أننا لعبنا دورا في حلّ الخلاف بين مالي والنيجر بخصوص منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث قمنا بالدور التالي: أولا، تجنب أن يكون هناك مرشحان اثنان، مرشح من مالي هو «بلوندانباي» ومرشح ثان، من النيجر، ثم عندما بدا أن هذا المرشح الأخير حصل على عدد أكبر من الأصوات أقنعنا مالي بالانسحاب.

وفي فبراير 1986، أرسل الرئيس سانكارا رسالة إلى الرئيس الشاذلي عن طريق سفيرنا في واغادوغو، كشف فيها «أن قادة أفارقة عديدين اجتهدوا من أجل إقناعه بالتخلي عن الوساطة الجزائرية (كونتشي، وهوفويت بوانيي) لأنهم، فيما قالوه: فإنّ العرب غير قادرين على حل سلمي، ولا يحملون معهم سوى الحرب. لكن، أضاف سانكارا، فنّدت الأحداث رأيهم هذا. إننا نعارض مثل هذا السلوك العنصري، ونعتبر أن الجزائر هي البلد الإفريقي الوحيد القادر على ايجاد حل سياسي مقبول وموضوعي ومحايد. وانطلاقا من هذه القناعة، فإننا نجدد ثقتنا للرئيس الشاذلي من أجل قيادة المسعى الذي شرع فيه إلى نهايته».

اجتماع سفراء الجزائر في البلدان الإفريقية (7-8 مارس 1988)

خلال هذه الندوة، أكدتُ أنه «في العالم الحديث الذي تسيطر عليه المادية الوحشية والمصلحة المتطرفة للدول، ما عادت هناك مكانة لديبلوماسية لا تقوم على مسعى اقتصادي مستمر». أضفتُ أن دور السفراء

والمتعاملين يتمثل في مواصلة العمل على مستوى القارة بأكملها من أجل تحقيق الحضور الاقتصادي، الذي يكون مسايرا لتأثيرنا السياسي. ومن ثمة، فإن هذا المسعى يجب أن يستند، لا على عقيدة أو نوايا مسبقة، بل على وقائع ملموسة في مجال التجارة الدولية، كما أنه ينبغي أن يقوم على خصوصيات المتعاملين معنا.

إن المنتوجات والخدمات التي يعرضها بلدنا للتصدير يجب أن تفرض نفسها في أسواق القارة، على غرار صادرات البلدان، التي هي أبعد من بلدنا عن إفريقيا. كما أنه من الأهمية بمكان تحديد أفضل شروط التزود في السوق الوطنية بالسلع الواردة من إفريقيا، وأن نقرر بوجه خاص استيراد منتوجات من إفريقيا، وليس من أوروبا أو من أمريكا، وهي من نتاج الأرض الإفريقية. أكّدتُ على موضوع تجارة التعويض، الذي تعرفه إفريقيا جيّدا، أو على المقايضة بالمنتوجات من أجل تسديد ديون متعاملينا الأفارقة. وذكرتُ أنني حذّرتُ زملائي الأفارقة من استراتيجية الغرب القائمة على مبدأ «فرّق تسد»، الذي يستغلّ خلافاتنا الحدودية المزعومة والتقسيم المزعوم بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء لدفعنا للاقتتال، في حين أنّه يستغلّ ثرواتنا من نفط وغاز ويورانيوم، التي هو في حاجة ماسة إليها لإنعاش اقتصاده. انتهى الاجتماع باقتراحات ملموسة طرحناها على الحكومة.

وفي الختام، أقول إن أسس سياسة الجزائر في إفريقيا تقوم على مسعى شامل متناسق، يعبّر عن تضامن لم تكذّبه الأيام، وأعني به تعبئة إمكانيات بشرية ومالية هائلة (مساعدة مالية، استثمار، تكوين). ويندرج هذا المسعى في إطار تعزيز التعاون جنوب جنوب وتعزيز قدرتنا على التفاوض في الحوار شمال جنوب.

الفصل السادس

العلاقات الجزائرية الفرنسية

سفير فرنسا (13 ماي 1982)

سلّم لي «غي جيورجي» رسالة من زميلي كلود شيسون يتمنى فيها، بمناسبة توقّف الرئيس ميتيران بالجزائر يوم 19 ماي، أن يجري معي مقابلة حول وضعية العلاقات بين البلدين وتطورها، على ضوء التعليمات والتوجيهات التي حدّدها الرئيسان خلال لقائهما بالجزائر يومي 30 نوفمبر وأول ديسمبر 1981.

فيما يتعلق بمشروع اتفاق التعاون الاقتصادي، الذي قدّمه الجانب الفرنسي على إثر اللقاء بين وزيري التخطيط يوم 19 جانفي 1982، والذي تمّ التصديق عليه بمحضر جلسة وبإبرام اتفاق حول الغاز يوم 3 فبراير 1982، ذكر السفير النقاط الأربع التي أخّرت التوقيع على هذا الاتفاق:

أ- الترابط بين الاتفاق حول الغاز وتطبيق آليات التعاون المرتقب، إذ أن الطرف الفرنسي يرغب في أن تدرج في صلب النص إشارة واضحة إلى الاتفاق حول سعر الغاز، وذلك بالتركيز على «الجهد المبذول من جانب فرنسا في إعادة تقويم المواد الأولية».

أكدّت من جانبي أن قضية الغاز قضية تجارية بحتة، ولذلك فأنا لا أرى أهمية إدراجها في اتفاق ما بين حكومتين.

ب - قطاعات التعاون الاقتصادي : يتمنى الجانب الفرنسي أن تُدرج في النص قائمة القطاعات مثلما تم تحديدها في المحضر الموقّع بين عبد الحميد إبراهيمي وميشال روكار يوم 19 جانفي، وذلك بأن يضاف إليه قطاع السيارات.

قبلت مبدأ إدراج هذه القائمة خلال المرحلة الثالثة من المفاوضات، لكنني رفضت قائمة السيارات، التي لا توجد لا في المحضر ولا في المخطط الخماسي.

ج - بند يتعلق بالتحكيم : تمنى الجانب الفرنسي إبرام اتفاقية ثنائية تتعلّق بالتحكيم، بغاية تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين المتعاملين الاقتصاديين في كلا البلدين.

لم تكن هذه المسألة قد حُسِمت بعد على المستوى الداخلي، ولذلك أعربت عن تحفظي عليها في الرد.

ج - رئاسة ووتيرة اجتماعات اللجنة المختلطة المنصوص عليها في مشروع الاتفاق : عيّن الجانب الفرنسي ميشال جوبير لرئاسة اللجنة، وتمنى أن تجتمع هذه الأخيرة كل عام بالتناوب في الجزائر وفي باريس. أعلنت أن الرئيس الشاذلي عيّن عبد الحميد إبراهيمي لرئاسة اللجنة، وأن الحكومة الجزائرية قرّرت أن تعقد من الآن فصاعدا اجتماعات اللجان الكبرى المختلطة مرة كل عامين.

د - وثيقة ملحقة بالاتفاق : أوضح السفير الفرنسي أن سلطات بلاده تتمنى أن تلحق بالاتفاق وثيقة قابلة للنشر، تبرز قائمة المشاريع التي قرّرت الحكومة الجزائرية بصورة أحادية (تصريح 19 جانفي 1982) أن تسندها إلى المتعامل الفرنسي. لكن الجانب الجزائري يعترض على إضافة مثل هذا«التصريح»إلى اتفاق ما بين حكومتين.

وأشار السفير، من جهة أخرى، إلى أن بلاده ترغب في المضي بالتعاون إلى الأمام، بغاية الشروع في إبرام اتفاقات قطاعية، مثل قطاع السكن (برنامج 50.000 مسكن)، وكذلك إطلاق وإنجاز المشاريع التي توقف إنجازها : مصنع الاسمنت بتبسة، مصنع الزجاج الأملس، مصنع إنتاج الحبر، مصنع الألومينيوم في المسيلة، الشروع في استغلال حقل الغاز بروض النوس، وإنجاز قناة تلفزيون.

وبخصوص المشاكل العالقة، استعرض السفير مسألة :

1 - الجنسية المزدوجة : وذلك نتيجة لتداعياتها على صعيد وضعية الأشخاص. وبالفعل، ففي هذه السنة، يوجد 1250 شابا جزائريا، ممن ولدوا في فرنسا، معنيون بواجبات الخدمة الوطنية. وإذا كانت تأدية الخدمة العسكرية في فرنسا تبدأ في سن 19، فإنها في الجزائر تبدأ في سن 20. قبل الطرف الفرنسي إعطاء مهلة قدرها عام واحد للأشخاص المعنيين، كما اقترح أن تعترف الحكومتان بالخدمة العسكرية سواء تمّت تأديتها في هذا البلد أم ذاك.

2 - الوثائق الوطنية المنقولة إلى فرنسا : أشار الطرف الفرنسي إلى أن جميع الوثائق ذات الطابع التقني قد أعيدت، باستثناء تلك التي تعتبر «وثائق سيادة»، معلنا أنه مستعد لتصويرها. أكّدت من جانبي أن هذه الوثائق وطنية بالدرجة الأولى. وعليه، ينبغي إرجاعها بكاملها.

3 - حق الحضانة والزيارة : بالنسبة للجانب الفرنسي، الذي يتمنى إبرام اتفاق على وجه السرعة، أعدت إلى الأذهان بأن هذا الملف هو موضوع مشاورات على المستوى الداخلي الجزائري (وزارات العدل والداخلية والخارجية).

4 - النزاع المالي : أثار السفير مشكل التأمينات ومشكل نقل وبيع أملاك الفرنسيين المقيمين في الجزائر. فأجبت بأنه ينبغي إضافة مسألة

هامة، هي منح تقاعد المواطنين الجزائريين، الذين سبق لهم أن عم الجيش وفي الإدارة الفرنسية، والتي هي مجمّدة منذ عام 1962.

5 - تنقلات الحركى: أشار السفير إلى أن وزيره سيثير، على الاحتمال، هذه المسألة. أوضحت أنه سبق أن كانت موضوع محادثات وزيري الداخلية ابن حمودة ودوفير، وأن الطرائق العملية هي قيد الدرا بغاية تقديم رد للطرف الفرنسي. وتنبغي الإشارة إلى أن أبناء الحر ليسوا معنيين بالتدابير المنظّمة لتنقل الأشخاص بكل حرية في الجزا

توقّف الرئيس ميتيران بالجزائر (19 ماي 1982)

توقّف الرئيس ميتيران بالجزائر في مستهل رحلة إلى إفريقيا، قادت إلى النيجر وساحل العاج والسنغال وموريتانيا. - وبموازاة اللقاء بين رئيسي الدولتين في «جنان الميثاق»، قام وزيرا الخارجية، اللذان يترأسان الوفدين، باستعراض المسائل التي تخصّ العلاقات الثنائية والدولية على حد سواء.

أكد رئيس الوفد الفرنسي، كلود شيسون، الطبيعة الخاصة التي يكتسبها هذا اللقاء، الذي يميّز أسلوب ونوعية العلاقات التي قامت منذ وقت قصير بين البلدين. وذكر بأن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس ميتيران، يوم أول ديسمبر 1981، قد فتحت أبواب الأمل أمام كل الذين كانوا يتمنون تعزيز هذه العلاقات، ثم تطرق إلى النزاعات في ناميبيا وتشاد. فقال «لقد تأخرت هذه المسألة كثيرا، ويجب التوصل إلى معالجتها على وجه السرعة». وركز القول على أن الألمان والفرنسيين لهم نفس المقاربة حول هذه المسألة، وأنهم أنذروا الأطراف الأخرى في مجموعة الاتصال بالشروع

دوراً في عملية تنفيذ اللائحة435. ويبدو، حسب قوله، أن هناك قراراً في هذا الاتجاه قد تمّ اتخاذه خلال اجتماع لوكسمبورغ قبل 48 ساعة، مضيفاً أنه لا ينبغي أن نطلب من أنغولا أن ترتبط بموجب التزام يتلخص في تقديم وعود بانسحاب للوحدات العسكرية الكوبية من ناميبيا بمجرد حصول هذا البلد على الاستقلال. لكننا نعلم، كما قال شيسون، أن الأنغوليين عبّروا عن هذه النيّة، وأن كارلوس رافائيل رودريجاز، الرجل الثاني في كوبا، أطلع الحكومة الفرنسية خلال رحلة أخيرة إلى باريس عن إرادة كوبا في أن تسحب وحداتها العسكرية من أنغولا، بمجرد ما يكون ذلك ممكناً. وينبغي أن يكون هناك التزام دولي، أيضا، بتقديم مساعدة اقتصادية هامة لأنغولا وناميبيا، على حد سواء، لأنهما تعانيان كثيرا من النزاع الحالي.

وفيما يتعلق بالتشاد، دعا رئيس الوفد الفرنسي زميله ج-ب. كوت، الوزير المنتدب المكلّف بالتعاون والتنمية، إلى تناول هذا الموضوع. وأكد هذا الأخير أن 30 جوان سيكون موعدا صعبا : فهو بالفعل موعد انسحاب قوات منظمة الوحدة الإفريقية. لكن من الواضح أن جوكوني لن يكون قادرا على فرض حل عسكري. لقد تصرف جوكوني، رئيس حكومة الوحدة الوطنية التشادية، كزعيم طائفة، وهو يفتقر إلى السلطة الضرورية، لكي يجمع حوله جميع النزعات الأخرى. وعليه، فإنه من البديهي، أضاف كوت، أن حسين هبري سيجني ثمار العملية برمّتها عندما تنسحب قوات منظمة الوحدة الإفريقية. ومن ثم، ينبغي البحث عن حل سياسي على وجه السرعة. والجزائر وفرنسا اللتان لهما أهداف مشتركة على هذا الصعيد يجب عليهما أن تتجنبا القيام بأنشطة متغايرة.

عندما تناولت الكلمة، بدأت باستعراض المسائل الثنائية، وشدّدت على أن علاقاتنا الاقتصادية عرفت مؤخرا انطلاقة لافتة للنظر، تميّزت بصفة

الفرنسية، لكن يتعيّن على فرنسا وأوربا أن يمارسا ضغوطهما القوية، وأن يكون لهما موقف صارم حيال إسرائيل».

برّر شيسون المسعى الفرنسي بتدهور الوضع في الشرق الأوسط، وبسلوك يعيد إلى أذهان الأوربيين حقائق سياسة يالطا، التي عانوا منها هم بالذات. وحسب رأيه، فإن هناك تيارين في إسرائيل: تيار في الأوساط الحاكمة الحالية يؤمن بالتوسع، وتيار آخر قد يكون هو تيار التعاون مع الجيران. والأمر يتعلق، حسب رأيه، بتقوية المعسكر الذي يريد أن يتفاوض، ودفع الأمريكيين إلى تبني نفس الموقف. لكن ينبغي أيضا، تعزيز وحدة العالم العربي بمصر، التي قد تقبل بقواعد اللعبة. ويجد المسعى الفرنسي تبريرا له في هذا السياق، دون أن يحاول مع ذلك أن يفرض حلا من الخارج. وأخيرا، فإن لبنان، بدوره، هو موضوع باعث على القلق، غير أن فرنسا ستعمل بشأنه في إطار لوائح الأمم المتحدة.

وأخبرنا المستشار غي بن أن المهمة الأولى التي قام بها في إفريقيا، تطبيقا لتعليمات رئيسه، كانت ترمي إلى معرفة موقف البلدان الإفريقية، وكذلك إقناعها بدعم مبدإ تقرير المصير. وفي قضية التشاد، عاد إلى الحديث عن تدهور الوضع في هذا البلد، وأخبرنا بأن جوكوني كان قد لمّح أخيرا، خلال محادثات في نجامينا، إلى أنه سيوجّه نداء لاستقدام قوة أجنبية.

ختمت المحادثات بيننا بدعوة مختلف أعضاء الوفدين إلى أن يجتمعوا من جديد من أجل تعميق النظر في بعض النقاط.

التوقيع على اتفاقية - إطار جزائرية فرنسية

(21 جوان 1982)

تتويجا لهذه المحادثات، التي جرت في كل من الجزائر وباريس، تمّ التوقيع على بروتوكول اتفاق للتعاون الاقتصادي بالجزائر من قبل وزيري الخارجية، وبحضور السفيرين محمد سحنون وغي جيورجي.

وتحدد هذه الاتفاقية - الإطار المبادئ الرئيسية، التي يجب أن تنظم التعاون بين البلدين، وذلك بضمان استمراريته وفعاليته. وهي تحدّد، أيضا، القطاعات ذات الأولوية في مجال التطبيق وشروط الإنجاز.

ويتمثّل أهم جانب في المقاربة الشمولية التي تمّ تبنيها. مع رفض كل مسعى قطاعي من شأنه أن يتسبب في إحداث اللاتوازن. وهكذا، فإن الأمر يتعلق ببرامج متلائمة تربط بين البحث والتنمية هدفها التحكم في تقنيات مختارة من قبل متعاملين جزائريين.

ستكون الأفضلية لأنشطة التعاون الكفيلة بالتمكين من نقل حقيقي للتكنولوجيا، والقيام بعمليات تكوين بطريقة تستجيب أحسن الاستجابة لحاجات الاقتصاد الجزائري، بهدف النهوض بالنسيج الصناعي في الجزائر، وتحديث جهاز الإنتاج على وجه الخصوص.

وسيشمل التعاون القطاعات التالية : السكن والأشغال العمومية ومواد البناء والريّ والسكة الحديدية والطيران والإعلام الآلي والاتصالات والطاقات الجديدة (خاصة منها الشمسية) والصيد البحري والقطاع الفلاحي الغذائي.

محادثات مع ج.ب.كوت (14 نوفمبر 1982)

استقبلت وزير التعاون الفرنسي الذي تطرقت معه للمواضيع التالية :

1 - تعاون تقني وثقافي : ذكّرت بتوصيات مجموعة التفكير، التي أكد اللجنة المختلطة يوم 12 أكتوبر الأخير.

- تصور شامل للتعاون، بحيث تترابط جميع الجوانب من : اقتصاد وتقنية وثقافية وعلمية، بدلا من تعاون ظرفي باعث على الخيبة، مثلما حد في الماضي.

- الإلحاح على التكوين والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

- وبالنسبة للخبراء، ضرورة اللجوء، أكثر فأكثر، إلى انتداب موظفي مؤهلين.

2 - المغتربون : تمّ التركيز على الجانب الأمني، وكرامة العما الجزائريين، وكذلك تكوينهم المهني.

لفتّ انتباه محدثي إلى الضرورة العاجلة لوضع حد للطرد التعسف الجماعي للجزائريين في المراكز الحدودية الفرنسية، والسلوك غير المقبول، بل والعنصري، الذي يتعرض إليه عدد كبير من رعايانا. وافق كوت قائلا إنه مصدوم بالتدابير المطبّقة على الجزائريين، وبالطريقة التي تطبّق بها على حد سواء.

3 - السياسة الخارجية : استعرضنا الأوضاع بالتطرق لموضوع الشرق الأوسط في نطاق علاقته بزيارة اللجنة السباعية، والدور الذي تستطيع أن تلعبه فرنسا في أوربا من أجل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء الدولة الفلسطينية. وتطرقنا كذلك للصحراء الغربية في علاقتها بالرحلة المقبلة لميتران إلى المغرب (في جانفي)، والتأثير الفرنسي من أجل دفع بعض البلدان (الغابون والسنغال) إلى الامتناع عن اتخاذ موقف حيال الصحراء الغربية، على غرار ساحل العاج.

وفي يوم 13 ديسمبر 1982، وفي إطار لقاء بين الحزب الاشتراكي الفرنسي وجبهة التحرير الوطني، استقبلت ميشال دولافورنيير، صديقي القديم الذي أطلعني على الظروف التي دفع فيها ج.ب.كوت (كان يومها عضوا في ديوانه) إلى مغادرة الحكومة، ورفض منصب سفير في مدريد. وكنا نعرف أن سياسة فرنسا الإفريقية تابعة لمستشار الايليزي وليس الوزير. وهذا المستشار ماسوني، مثل بعض الرؤساء الأفارقة، وهذه المكيدة تغلّبت على سياسة ج، ب. كوت العالم ثالثية. ولم يكن جاك فوكار، بالتأكيد، يتوقع أن يعيّن ميتران لخلافته شخصا يقلّد سياسته.

في 17 ديسمبر، توقف الرئيس الشاذلي، وهو في طريقه إلى بلجيكا، بباريس: إنها المرّة الأولى التي يُستقبل فيها رئيس جزائري بالإليزي. لا أدري لماذا فكرتُ في تلك اللحظة في رحلة للأمير عبد القادر إلى باريس في أكتوبر 1852 بعد خمس سنوات من الأسر بين طولون وبو وأومبواز، رغم وعود بالسماح له بالاستقرار بتركيا بدء من 1848 (حنث آخر بالوعد).

في يوم 22 ديسمبر، دفعت مسألة طرد الجزائريين الحكومة الفرنسية إلى أن ترسل إلى الجزائر مدير ديوان وزير الخارجية ومدير ديوان الداخلية: «شير» و«جيرو»، بغاية التوصل إلى إعادة المياه إلى مجاريها في مجال تنقل الأشخاص بين البلدين.

محادثات مع جاك لانغ (18 جانفي 1983)

كان وزير الثقافة الفرنسي في زيارة رسمية للجزائر، حيث وقّع مع نظيره الجزائري على اتفاق حول السينما.

أكدت على ضرورة إعطاء مكانة أفضل للّغة والثقافة العربيّتين في فرنسا. وذكّرت، في هذا الصدد، بالوضعية التي كانت عليها اللغة العربية

في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، في حين أن اللغة الفرنسية تستفيد اليوم من مراعاة خاصة في التعليم الجزائري، وذلك منذ الاستقلال. ومن جهة أخرى، طلبت من لانغ أن يبلّغ الرئيس ميتيران بأن المسعى الذي طلب من الرئيس الشاذلي القيام به لدى إيران قد تمّ إنجازه. وأنا شخصيا، أطلعت، خلال زيارتي الأخيرة لطهران، المسؤولين الإيرانيين على رغبة باريس في تطبيع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين. لكن، مع الأسف، أدلى وزير خارجية فرنسا، الذي كان في جولة في الإمارات العربية بتصريحات مساندة للعراق، في حين أن التلفزيون الفرنسي فسح المجال للمعارضة الإيرانية. وكان هذا الأمر مزعجا حقّا.

وقد علّق لانغ على تصرفات شيسون بقوله : «لا يستطيع أن يتمالك نفسه حين يجد نفسه وجها لوجه مع الميكروفون !».

محادثات مع كلود شيسون (15 مارس 1983)

جاء نظيري الفرنسي لكي يعرض عليّ «فكرة » فرنسية، هي ليست اقتراحا قطعيًا، ولكنها عبارة عن«تفكير أولي»، أو مجرد «حدس» من اللائق، حسب رأيه، تعميقها. وتنوي الحكومة الفرنسية بهذا الاقتراح أن تتفادى مسبقا فشل هذا المشروع.

ما هو الأمر بالضبط ؟ تلتقي بلدان البحر المتوسط الغربي (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، تونس، الجزائر، المغرب) لكي تنظر في المشاكل ذات الاهتمام المشترك، وتعبّر عن تضامن متوسطي، لا يجب بالضرورة أن يحلّ محل المحاور الأخرى للتضامن، أي تلك التي تعيشها مختلف الأطراف المعنية. وقد وصف شيسون، مرّتين، تضامن فرنسا مع الحلف الأطلسي بالشيء المؤسف.

وحسب الوزير الفرنسي، فإن هذا اللقاء يجب أن يعتبر كمرحلة نحو التشاور المتوسطي الشامل. وهذا التشاور يصعب تصوّره بحكم المشاكل السياسية المطروحة حاليا في الجهة الشرقية من البحر المتوسط : النزاع اليوناني التركي، المشكل الفلسطيني. وعليه، ينبغي التفكير في اجتماع على مستوى الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط يناقش المسائل الاقتصادية والتجارية بوجه خاص.. وبالنظر إلى الاهتمام الذي سيثيره مثل هذا المشروع، يرى شيسون أن هناك مادة للمناقشة السياسية : وقد كان رد الفعل الاسباني، حسب قوله، إيجابيا، أما التونسي فجاء متحمسا، بينما كان رد الفعل الايطالي مترددا، لكنه متفتح، طالما أن مثل هذا التشاور لا ينال من العلاقات الثنائية.

أما من جهتي، فإنني أثرت عددا من الاعتراضات :

- ستكون الجزائر بالذات معزولة في مجموعة تضمّ دولا، باستثنائها هي، لها علاقات، بطريقة أو بأخرى، بالحلف العسكري الأطلسي.

- بالنسبة للجزائر، أمن البحر الأبيض المتوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن أوروبا، يضاف إلى ذلك طبيعة الأخطار التي تهدّد المنطقة، والحفاظ على السلم، وبروز عهد جديد من التعاون، وهي من الأمور التي تمرّ حتما عن طريق تسوية المشاكل المطروحة مثل تقرير مصير الشعوب، فلسطين، الصحراء الغربية، قبرص.

- إن مشاركة الجزائر ستعتبر، من دون شك، قطيعة في التضامن بين البلدان المتوسطية : الغير منحازة (يوغوسلافيا)، وقبولا بالوضع الحالي لقبرص، وتجاهلا أو تخلّصا من المشكل الفلسطيني، بالإضافة إلى أن التخلي عن ليبيا يعتبر تشجيعا للأطماع الأمريكية في هذا البلد.

ومهما يكن من أمر، فإنني ختمت بأن « الفكرة» الفرنسية جديرة بالنقد على مستويين: ففيما يتعلق بجدول أشغالها. يتعيّن عليها أن تعكف على المسائل الاقتصادية والعلاقات بين الشمال والجنوب بالدرجة الأولى. أما فيما يخص المشاركة، فإنه لا يجب أن تقتصر على الجانب الغربي من البحر الأبيض المتوسط.

وبعد تحديد هذا الخط، اقترحت - وأنا في هذا الشأن أوافق على مقترح المستشار كرايسكي - أن ينعقد اجتماع للقوى المتوسطة على وجه السرعة بطريقة يمكن تحديدها زمنيا. أي ما بين انعقاد القمة السابعة لبلدان عدم الانحياز في نيو دلهي وقمة القوى الغربية المصنّعة التي ستنعقد في ويليامبورغ. وتجسيدا لهذه الفكرة، يمكن عقد قمة تضمّ، فضلا عن الجزائر وفرنسا، كلا من السويد والنمسا. وهذا لا يتناقض مع اجتماع يكون أكثر توسعا ينعقد على مستوى وزراء الخارجية: الجزائر وفرنسا والسويد والنمسا وإسبانيا واليونان ويوغوسلافيا. وإذا كان الأفق مختلفا، فإن الانشغال يظل مشتركا، ذلك لأن الأمر يتعلق بالتشاور بين قوى متوسطة حريصة على أن تفرض كل واحدة منها رأيا مستقلا عن القوى العظمى، بغضّ النظر عن اختلاف محيطها الجيو - سياسي.

ردا على هذا الاقتراح، تذرّع شيسون بعوائق الرزنامة. ففرنسا، التي تأسف لكونها بلدا غير منحاز، بحسب قوله، تريد أن تتيح لبلدان المغرب الكبير الحديث بصوت واحد. غير أنه، وبعيدا عن اختلاف الرؤى، فإن فرنسا تأخذ بعين الاعتبار أن فكرة التشاور بين القوى المتوسطة الراغبة في تأكيد استقلالها هي انشغال مشترك، لكن التشاور مع الدول المطلّة على غرب المتوسط سابق لأوانه اليوم.

ولا يمكن أن نتمالك أنفسنا في الربط بين هذا المشروع، الذي ظل مقترحا «سابقا لأوانه»، أي في انتظار الفرصة السانحة، والضوضاء التي صاحبت المشروع، الذي اقترحه الرئيس ساركوزي في 2008، تحت عنوان «الاتحاد من أجل المتوسط». فبشكل أكثر طموحا وأوسع، وتحيّنا لظرف دولي ملائم أكثر، عاد هذا الأخير ثانية للصيغة القديمة، وضمّنها كل الفضاء المتوسطي وكل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وامتنعت ليبيا وحدها من المشاركة في هذا التجمع.

وخلف النوايا الطيبة، فإن هذا الإطار الجيو-سياسي يمنح لإسرائيل، أولا وقبل كل شيء، فضاء جهويا لاندماج شامل بديل لوسطها الجهوي الطبيعي، بعبارة أخرى، جوارها الجغرافي، الذي أقصت نفسها بنفسها منه. وبالفعل، فبسبب سياستها التوسعية التي قادتها إلى شن حروب مخرّبة على كل البلدان المتاخمة وعدائها المعلن للعالم العربي الإسلامي، ظل هذا البلد جسما غريبا في هذه المنطقة من الشرق الأوسط. وليس صدفة أنه خلال النشاطات الدولية ذات الطابع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والرياضي الخ...ينسب هذا البلد، بطريقة مصطنعة، إلى مجموعات جهوية مغايرة لتلك التي تعنيه مباشرة. والسبب واضح.

ومن بين الأهداف غير المعلنة لهذا التجمع ينبغي الإشارة إلى إرادة فرنسا، بوجه خاص، تحييد طموحات تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عن طريق منح هذا البلد إطار بديل لا يرفضه بالتأكيد، لكنه يعرف أنها صفقة المغبون. أما بالنسبة لبلدنا، تبقى الأهداف المسطرة للمشروع القديم، في رأيي، مقبولة أكثر من المشروع الحالي، على أن نضيف لها بالطبع كل التحفظات التي قد يثيرها حضور إسرائيل، خاصة وأنها تضاعف من اعتداءاتها، وفي غياب لأي تسوية للقضية الفلسطينية

والجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة. ومع ذلك انضمت الجزائر إلى هذا التجمع سنة 2008.

وسرعان ما تأكدت صحّة تحفظاتنا، فالتجمع من أجل المتوسط يوجد اليوم في سبات عميق، بل في حالة احتضار، وبالذات بسبب التخوفات التي عرضنا لها. وبالفعل، فلم تمض إلا أشهر على ميلاده، الذي تمّ الاحتفال به بفخفخة، حتى تلقى ضربة تكاد تكون مميتة من البلد الذي كان هو المستفيد الأكبر من المشروع. ويتعلق الأمر بإسرائيل وحربها على غزة بحجة مبتذلة هي محاربة الإرهاب. إنها من أكثر الحروب بشاعة تشن على سكان مدنيين عزّل، ضحايا عقاب جماعي مروّع، وعلى أراض دمرت تماما، تعيش دوما تحت الحظر، وتمنع إلى الآن من إعادة الإعمار. هذه الحرب التي أثارت سخطا عارما في المجموعة الدولية، ولدى أصدقاء إسرائيل، أربكت، بالطبع، البلدان العربية الأعضاء في هذا الاتحاد، ويجب التذكير بذلك، أربكت أيضا المعتدي والمعتدى عليه على حد سواء، وهما عضوان في هذا الاتحاد. وبالنسبة لهذه البلدان فقد أقيم الدليل، وذلك ليس أمرا مفاجئا، عن استحالة تسوية علاقاتها مع إسرائيل في إطار ثنائي وجهوي أو أي إطار آخر، طالما لم يحل النزاع بينهم، ولم يستتب سلم شامل في المنطقة، سلم ينطوي على إحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية، واستعادة لبنان وسوريا لأراضيهم المحتلة.

وفي هذا الصدد، يبدو مشروع 1983، الذي يعني، حصريا، بلدان غرب المتوسط، أكثر واقعية، لأن الفضاء الجغرافي يجنب الفخاخ التي لن تتوانى عن نصبها السياسة التوسعية الإسرائيلية، وكذلك المشاكل الأخرى مثل قبرص. ويجنب قلة اهتمام بلدان الشمال ببعض الانشغالات الخصوصية لهذا التجمع، التي ندركها الآن عند الألمان، والتي يمكن أن تتحول إلى عامل معرقل.

ينبغي أن نسجل، من جانب آخر، أن العديد من المحللين والسياسيين قد أبرزوا الرهانات الحقيقية أو النوايا المبيّتة من أجل السيطرة لبعض القوى الكبرى، التي هي طرف في الاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك جميع الجوانب الضارة بالجزائر، مما يستدعي ضرورة العودة إليها.

ولكن ما وراء الجوانب السلبية التي يخفيها هذا المشروع بالنسبة لبلادنا، هناك مسألة مركزية أخرى يثيرها انضمامنا، وهو انضمام تقرر وسط غموض تام، والذي كان من الواجب أن يتطلب نقاشا واسعا واستشارة جميع المؤسسات المعنية (مجلس الأمة، البرلمان..) وهذه المسألة تخص الأسس، التي نستشفها من هذا المشروع في طريقة الحكم للبلدان المعنية، والرؤية الجيوستراتيجية لمصالحها الوطنية، وأخيرا عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتزامات هامة، بل، وحيوية بالنسبة لمشاريع مشابهة بالمشروع الذي يهمنا في هذا الشأن.

لننظر أولا في مختلف جوانبه، مثلما تظهر لنا من وجهة نظر من وضعوا التصورات، أو بادروا بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط. إننا نوجد أمام رؤية ديغولية للمجال المخصص للمصالح الفرنسية، تمّ تحديدها منذ نهاية الاربعينيات من قبل دوغول نفسه، واستعادها هذا الأخير بعد عودته إلى السلطة في عام 1958. إننا إزاء جانب خاص من هذه الرؤية، التي تم تحديدها في عام 1963، أي بعد استقلال الجزائر، والمسماة ب «سياسة فرنسا العربية».

وبالعودة إلى مشروع عام 1983، الذي يستلهم هذه الرؤية، رأينا أنه تمّ التغاضي عنه، لأن الجزائر عارضته للأسباب التي سبق أن استعرضناها في وقتها وفي مكانها. وبعد تحسين هذا المشروع وتوسيعه وجعله أكثر طموحا، أعادت إخراجه من الأدراج حكومة يمينية متطرفة. وفي هذه المرة، فإن

الرئيس المصري قبل أن يلعب الدور، الذي رفضت الجزائر أن تقوم به في عام 1983. والمهم في هذا التذكير، هو أننا إزاء مشروع تعود أسسه إلى الماضي، ويمثل ركنا من أركان السياسة الخارجية الفرنسية. وهو بذلك يتجاوز جميع الشقاقات الحزبية، وغيرها من المصالح الشخصية أو الخاصة.

إن مسعى الجزائر حيال هذا المشروع هو تماما نقيض ما نحن بصدد الحديث عنه: لقد اتخذ قرار الانضمام إليه، وكأننا بلا أصول تاريخية ولا تقاليد ولا مؤسسات تناقش جدواه، وكأنه تدبير إلزامي أميري لا يناقش. ومع ذلك، فإذا كانت الاستمرارية في هذا المجال تفترض الخضوع لمنطق ما، فيفترض أن تكون من جانبنا، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار صورة الرئيس الجزائري الحالي: مساره ونضاله خلال حرب التحرير، ومعاشرته الطويلة، بل وحميميّته مع الرئيس بومدين، والمسؤوليات الكبيرة التي تقلّدها على رأس وزارة الشؤون الخارجية، وفي صلب مجلس الثورة، وأخيرا، معرفته التامة بالملفات الكبرى للسياسة الخارجية. إن مثل هذه الاعتبارات تنافح من أجل قرار يراعي التواصل مع روح ثورة نوفمبر، التي عمل بومدين على تعميقها. وضمن هذا المنظور، فإن الرفض هو الذي كان سيفرض نفسه، في حين أن «القبول» هو الذي تقرر، أي في نطاق قطيعة كليّة مع أسس البلاد أو ما تبقّى منها.

والحاصل، يمكن أن نتصور تماما أن هذا القرار هو الأفضل بالنسبة للبلاد، وذلك بالنظر إلى بعض الاعتبارات التي قد تغيب عنا، وبالنظر، أيضا، إلى سياق سياسي وجيوستراتيجي ما عادت له علاقة البتّة بسياق الستينيات، بل وبالثمانينيات. وكان ينبغي تحديدا إضفاء شفافية أكبر والقيام بمشاورات أوسع في عملية اتخاذ القرار لكي نقتنع به. وبدلا من

ذلك، شهدنا نفس الغموض، بل والسر الخفيّ الذي أحاط، بشكل متعمد، بطبيعة هذا الخيار بالذات. من هنا برزت التأويلات الخيالية، إلى حد ما، والإشاعات، و«بالونات جسّ النبض»، أي كل مجموعة الحيل، التي تلجأ إليها الأنظمة الأوتوقراطية كأنماط حكم. لكننا ندخل هنا نقاشا آخر، ونخرج عن الإطار، الذي جرت العادة عليه في «المذكرات». ونسارع بالعودة إليه.

زيارة بيير موروا للجزائر (سبتمبر 1983)

دارت المحادثات مع رئيس الوزراء الفرنسي يوم 10 سبتمبر بمقر الوزارة الأولى. وشارك فيها من الجانب الجزائري عبد الغني الوزير الأول، وأحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية ووزير التخطيط عبد الحميد إبراهيمي.

1) التشاد : بدأ موروا بهذا البلد، مذكّرا بأنه منذ أن بدأت رقعة النزاع تتسع أرسل الرئيس ميتيران مبعوثين إلى عدد من العواصم، متمنيا أن يتوجه رئيس وزرائه إلى الجزائر، لكي «يشرح السياسة والأهداف التي تنشدها فرنسا في التشاد».

وأضاف بقوله : «نشاطر الجزائر موقفها كليّة، ذلك لأننا حريصون مثلكم على احترام مبدإ عدم التدخل والحرمة الترابية ووحدة التشاد. وإذا لم يكن التشاد أمة، فهو دولة ذات حدود. إن لفرنسا علاقات بالتشاد بموجب اتفاقيات من نفس الاتفاقيات التي تربطها بدول إفريقية أخرى. ويتعيّن عليها أن تحترمها. ولا ينبغي أن يغيب عن أنظارنا التعارض المتجذر بين أناس الشمال وأناس الجنوب حتى يكون هناك فهم جيّد لمسألة التشاد. والأمر الذي يبدو لنا بالغ الأهمية هو الاعتراف بالدولة التشادية وليس بالحكومة. عندما قرّر الليبيون مساعدة جوكوني من أجل معاودة

الهجوم، كان في مقدورنا أن نغضّ الطرف. وكان ذلك سيؤدي إلى تفاقم الوضع، وينجرّ عنه عواقب وخيمة بالنسبة لجميع الدول الإفريقية. وعليه، فإن هؤلاء دفعونا للتحرك من أجل الحفاظ على هذه السيادة وهذه الحرمة الترابية. وبخصوص العمليات، لم يتعلق الأمر أبدا بالذهاب إلى ما وراء حد معيّن، بل إننا ساندنا حسين هبري بكل قوة. وكان هدفنا هو تدعيم الوضع العسكري، لكي نفتح الطريق أمام التفاوض. وقد أبلغنا الليبيين بإرادتنا في التفاوض : فقد توجه صديق شخصي للرئيس ميتيران إلى طرابلس. وتمّ ربط الاتصال والحفاظ عليه. وأعطينا توجيهات صارمة لوحداتنا العسكرية لكي تتجنّب كل مواجهة مباشرة. ولم نطلق إلى يومنا هذا أيّة رصاصة. وعليه، وعلى سبيل التذكير، ها هو بلد قد وقع محل هجوم، وأجانب يدخلون إليه، وأصدقاؤنا ينتظرون منا فعل شيء ما، والحكومة الفرنسية تقول إنه من المستحيل ترك الأمور على ما هي عليه.»

«كان من الممكن لمشكلة التشاد أن تصير بيدقا على الرقعة بين الشرق والغرب. وأنتم تعلمون جيّدا الدور الأساسي للولايات المتحدة لدى حسين هبري، وملايين الدولارات التي سمحت له باستعادة السلطة والاستقرار في نجامينا. حاول الأمريكيون الضغط علينا. وكان رد فعلنا قاطعا. وقد أكد رئيس الجمهورية هذا الموقف بطريقة واضحة وصارمة في رسالة إلى الرئيس ريغان. إذا كان الأمريكيون يحلمون بتكثيف حضورهم في إفريقيا، فإنه يتعيّن على فرنسا، وفقا لمنطقها، أن تتدخل. الرئيس ميتيران يتمنى بكل قواه أن تنطلق المفاوضات. أين ؟ في منظمة الوحدة الإفريقية. وقد أرسل مبعوثا، هو « موريس فور»، إلى أديس أبابا، وكان لقاؤه مع منجستو إيجابيا جدا. نتمنى أن تتخذ منظمة الوحدة الإفريقية جميع التدابير من أجل تسوية هذه القضية، وأن يكون هناك اتفاق، وأن يكون للتشاد حكومته

الشرعية. والسياسة التي ننتهجها في هذا الشأن لا تقوم على التقسيم أبداء.

وخلال تبادل وجهات النظر الذي تمّ بعد العرض، ذكّرت بموقف الجزائر، مثلما تحدّد في رسالة الرئيس الشاذلي إلى الرئيس التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفي تصريح الحكومة الجزائرية حول التشاد، وفي رسالة الرئيس الشاذلي إلى الرئيس ميتيران. وأكدت أن « ما تقوم به الجزائر يرمي، أولا وقبل كل شيء، إلى تجنب زعزعة الاستقرار، وهو يتمحور حول المبادئ التالية : حرية اختيار الأنظمة السياسية، وحدة الدول وحرمتها، وعدم المساس بالحدود. عندما نتمعن، بصورة شاملة، في تصريح الرئيس ميتيران، نسجل ملاحظتين :

- يبدو أن مسألة شريط « آوزو» قد وضعت جانبا. وذلك ما يدفع إلى الظن بأن هناك ما يشبه التخلي عن مبدإ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

- فكرة الفيدرالية التي تقدّم بها رئيس الدولة الفرنسي ينبغي استبعادها لسبب بسيط، وهي أنها من اقتراح قوة أجنبية.

«غير أن وجهات نظر البلدين تلتقيان، ذلك أنهما تعتبران :

- أن النزاع مسألة تخص التشاديين.

- أن الحل يمر عبر التفاوض.

- من الضروري احترام وحدة وسيادة التشاد.

- أنه ينبغي التوصل إلى وقف كل تدخل أجنبي.

- أن منظمة الوحدة الإفريقية هي الإطار الذي يمكن الاستناد إليه في كل حل.

«ما الذي تستطيع منظمة الوحدة الإفريقية القيام به ؟ هناك هياكل ملائمة : رئيس له دور يضطلع به، ومكتب المنظمة، ولجنة دائمة حول

التشاد. وفي مرحلة أولى، يجب الشروع في التفاوض في إطار اللجنة الدائمة، التي لا يمكن أن تجتمع إلا إذا كانت هناك مفاوضات بين معركي النزاع يبادر بها مكتب منظمة الوحدة الإفريقية.. وعليه، فإن الأمر يتعلق بإقناع أو بدفع جوكوني وهبري إلى التفاوض. إن دور رئيس منظمة الوحدة الإفريقية رئيسي : وعليه، ينبغي تقديم المساعدة الضرورية له (ينبغي على فرنسا أن تفكر في أن ترسل إليه مبعوثا خاصا آخر). وبعد فتح التفاوض، يمكن التغلب على التنافس بين المتصارعين الرئيسيين والتفكير في احتمال تعيين رجل ثالث».

وفي الرد على العرض الذي قدّمته، أكد موروا أن المسعى الذي اقترحته الجزائر هو عين الرشاد، ورغب في الحصول على مذكرة تستعيد تفاصيل المقترح. وفيما يتعلق بشريط آوزو، أشار إلى أن الرئيس ميتيران لم يتطرق إليه (حرصا منه على عدم زيادة التوتر، إذ أن هذه المسألة، من وجهة نظر فرنسا، تخص التشاديين والليبيين).

2 - **لبنان** : عن سؤالي حول التدخل الفرنسي، يرى موروا أن حكومته لا تريد، بأيّ حال من الأحوال، التدخل في ما تراه حربا أهلية في لبنان. وذكّر بانتداب القوات الفرنسية التي تشكل (قوة للفصل بين هذا وذاك). وأضاف : «ليست لنا الإرادة ولا حق التدخل، ولا نريد أن نضمن تفوق قوة على أخرى. وعليه، فإننا لا نألو جهدا لتقديم المساعدة عندما يتعلق الأمر بالقيام بذلك لأسباب إنسانية. ثم إن الوضع متوتر، بحيث إننا لا نريد أن يساء الظنّ بخصوص وجودنا في لبنان».

3 - **العراق - إيران** : قال رئيس الوزراء الفرنسي إنه «نزاع مستديم. أنتم تعلمون نوعية العلاقات التي قامت بين فرنسا والعراق. إننا نساعد هذا البلد على الصعيدين المدني والعسكري. العراق يختنق الآن. وهو

يطلب منا أجهزة أكثر تطورا، ذلك لأن الأمر يتعلق بديمومته كدولة. إذا نحن لم نلب مطالبه، فإنه من الصعب أن نتصور ما يمكن أن يحدث. ومن ثم، فإننا وقّعنا عددا من الاتفاقيات. غير أننا خائفون من الوجهة التي اتخذتها الأحداث. ونحن مقتنعون بأنه إذا لم نسلّم لهم العتاد المطلوب، فإن العراقيين سيذهبون إلى جهة أخرى لجلبه. غير أننا نظل حريصين جدا على دفع البلدين إلى الحد من مجابهاتهما العسكرية، بل وإقرار السلم».

ثم دعاني موروا لتقديم عرض عن جهود الجزائر من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، فبيّنت أن الشروط الايرانية تتلخص في ثلاث نقاط : عودة الجيوش إلى حدود 1975، تسوية مشكل اللاجئين، دفع 5 مليار دولار من جانب العراق كتعويض عن خسائر الحرب. وبعد عام من المساعي، استطعنا التقريب بين وجهات النظر بخصوص النقطتين الأوليين. أما بخصوص النقطة الثالثة، فقد أطلق الكويت فكرة إنشاء صندوق دولي يعمل على تغطية خسائر الحرب في البلدين، غير أن إيران رفضت هذا المقترح.

4 - **التعاون الثنائي** : يرى موروا أن هناك تطورا جوهريا في جميع الميادين. ومن جهة أخرى، أكد باسم رئيسه أن «الاتفاق حول الغاز بالنسبة لفرنسا لا يمكن المساس به». ويعتبر أنه في مجموع الميادين التي تنتظمها الاتفاقيات القطاعية، فإن الأعمال التي أنجزت أو هي في طور الانجاز، تعطي دفعا هاما للتعاون. ويرغب أخيرا في أن تجري مشاورات حول المسائل المالية قبل زيارته الرسمية، ويقترح أن تتوجه بعثة فرنسية مختصة إلى الجزائر لكي تعرض سياسة فرنسا في مجال التمويل.

زيارة الرئيس الشاذلي الرسمية لفرنسا
(7-9 نوفمبر 1983)

تكتسي هذه الزيارة في نظرنا أهمية خاصة، ذلك لأنه لأول مرة يتم رسميا استقبال رئيس من الدولة الجزائرية المستقلة من طرف القوة الاستعمارية السابقة. وهي تأتي بعد واحد وعشرين عاما من استقلال بلدنا، وفي أعقاب رحلتين متتابعتين قام بهما رئيسان فرنسيان للجزائر (جيسكار في أفريل 1975، وميتيران في نوفمبر 1981). وقد صارت هذه الزيارة ممكنة لأنه توجد إرادة، لا لنسيان الماضي، بل لتجاوزه، بغاية دفع العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى أن تدخل مرحلة جديدة.

وقد أعطى تحضير هذه الزيارة الفرصة لمصالح الشؤون الخارجية لكي تبذل أقصى جهدها. ولم أتوقف عن التكرار لمساعديّ: «يمكن أن تكون لنا علاقات عادية مع أيّة دولة تعترف بها بلادنا، لكن مع فرنسا، نجد أنفسنا وجها لوجه مع خلفية تاريخية لا يمكن محوها ولا تجاهلها». وقد تمّ إعداد الملفات بكل دقة، وأعدت جميع التصريحات التي قد يدلي بها الرئيس بعناية فائقة. لكن يجب أن أقول إن الرئيس الشاذلي لم يتخل، في أيّة لحظة من اللحظات، عن الجدية والخطورة اللتين تمليهما مثل هذه المناسبة. وسواء أتعلق الأمر بالمحادثات المتعددة التي تخلّلت الزيارة، أو بالارتجالات غير المتوقعة، فإنه لم يرتكب أيّ خطإ. فهو واع بأنه لقاء بين الجزائر وفرنسا ضمن السياق التاريخي الذي تقتضيه. وهو لقاء، أيضا، بين الشمال والجنوب، مع بعد إفريقي. وهو أخيرا، لقاء بين الاسلام والغرب، مع الايمان بأن الحوار بين الحضارات يمكن أن يساعد على إقرار السلم، ويكون في صالح الانسانية جمعاء.

وقبل الزيارة أدلى الرئيس باستجوابات لـ «لوموند» و«لوفيغارو» و«القناة الثانية» للتلفزيون الفرنسي.

وفي يوم 7 نوفمبر، هبطنا بمطار أورلي بالقرب من القاعة الشرفية المزينة بالأعلام الجزائرية. واستعرض رئيسا الدولتين فصيلة من الحرس الجمهوري قبل عزف النشيدين الوطنيين لكلا البدلين. بدأت المحادثات الأولى في قصر الاليزيه، وكانت متبوعة بغداء مقصور على بعض أعضاء الوفدين. بعد الظهر، استقبل الشاذلي ليونال جوسبان، السكريتير الأول للحزب الاشتراكي. وفي المساء، نظّم رئيس الوزراء، بيير موروا، حفل عشاء تكريما للرئيس الجزائري والوفد المرافق له.

وخصص اليوم الثاني من هذه الزيارة، 8 نوفمبر، لاستقبال المهاجرين الجزائريين أساسا: وفي الصباح، جرى حفل تدشين المركز الثقافي الجزائري الجديد في الدائرة الخامس عشرة، وهو يعتبر همزة وصل بين الجزائر ومغتربيها، وجسرا بين الثقافتين العربية والفرنسية. ثم نظّم الرئيس الشاذلي حفلا تكريميا للجالية الجزائرية في فرنسا بمشاركة الرئيس ميتيران. وفي جو من البهجة الغامرة، شقّ الرئيس طريقه بصعوبة وسط حوالي 2000 جزائري، كانوا جميعهم يريدون مصافحته أو معانقته. كانت لحظة مؤثرة بالنسبة للكثيرين، أما بالنسبة إليّ فإن أشد اللحظات وأبلغها تأثيرا كانت حين دوّى في أرجاء مطار أورلي النشيد الوطني «قسما بالنازلات».

رأى العديد من الملاحظين أن التفاؤل طبع هذه الزيارة، لأنها أدّت إلى تطبيع العلاقات الجزائرية الفرنسية. شخصيا، أرى أنه سيكون هناك دوما مفهوم خاص، وأن التطبيع ليس قريب المنال. وبعد تناول الغداء في مقر الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث استقبلنا من قبل رئيسها جان

زيارة الرئيس الشاذلي الرسمية لفرنسا

(7-9 نوفمبر 1983)

تكتسي هذه الزيارة في نظرنا أهمية خاصة. ذلك لأنه لأول مرة يتم رسميا استقبال رئيس من الدولة الجزائرية المستقلة من طرف القوة الاستعمارية السابقة. وهي تأتي بعد واحد وعشرين عاما من استقلال بلدنا، وفي أعقاب رحلتين متتابعتين قام بهما رئيسان فرنسيان للجزائر (جيسكار في أفريل 1975، وميتيران في نوفمبر 1981). وقد صارت هذه الزيارة ممكنة لأنه توجد إرادة، لا لنسيان الماضي، بل لتجاوزه، بغاية دفع العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى أن تدخل مرحلة جديدة.

وقد أعطى تحضير هذه الزيارة الفرصة لمصالح الشؤون الخارجية لكي تبذل أقصى جهدها. ولم أتوقف عن التكرار لمساعديّ: «يمكن أن تكون لنا علاقات عادية مع أيّة دولة تعترف بها بلادنا، لكن مع فرنسا، نجد أنفسنا وجها لوجه مع خلفية تاريخية لا يمكن محوها ولا تجاهلها». وقد تمّ إعداد الملفات بكل دقة، وأعدت جميع التصريحات التي قد يدلي بها الرئيس بعناية فائقة. لكن يجب أن أقول إن الرئيس الشاذلي لم يتخل، في أيّة لحظة من اللحظات، عن الجدية والخطورة اللتين تمليهما مثل هذه المناسبة. وسواء أتعلق الأمر بالمحادثات المتعددة التي تخلّلت الزيارة، أو بالارتجالات غير المتوقعة، فإنه لم يرتكب أيّ خطإ. فهو واع بأنه لقاء بين الجزائر وفرنسا ضمن السياق التاريخي الذي تقتضيه. وهو لقاء، أيضا، بين الشمال والجنوب، مع بعد إفريقي. وهو أخيرا، لقاء بين الاسلام والغرب، مع الايمان بأن الحوار بين الحضارات يمكن أن يساعد على إقرار السلم، ويكون في صالح الانسانية جمعاء.

وقبل الزيارة أدلى الرئيس باستجوابات لـ «لوموند» و«لوفيغارو» و«القناة الثانية» للتلفزيون الفرنسي.

وفي يوم 7 نوفمبر، هبطنا بمطار أورلي بالقرب من القاعة الشرفية المزيّنة بالأعلام الجزائرية. واستعرض رئيسا الدولتين فصيلة من الحرس الجمهوري قبل عزف النشيدين الوطنيين لكلا البلدين. بدأت المحادثات الأولى في قصر الاليزيه، وكانت متبوعة بغداء مقصور على بعض أعضاء الوفدين. بعد الظهر، استقبل الشاذلي ليونال جوسبان، السكريتير الأول للحزب الاشتراكي. وفي المساء، نظّم رئيس الوزراء، بيير موروا، حفل عشاء تكريما للرئيس الجزائري والوفد المرافق له.

وخصص اليوم الثاني من هذه الزيارة، 8 نوفمبر، لاستقبال المهاجرين الجزائريين أساسا : وفي الصباح، جرى حفل تدشين المركز الثقافي الجزائري الجديد في الدائرة الخامس عشرة، وهو يعتبر همزة وصل بين الجزائر ومغتربيها، وجسرا بين الثقافتين العربية والفرنسية، ثم نظّم الرئيس الشاذلي حفلا تكريميا للجالية الجزائرية في فرنسا بمشاركة الرئيس ميتيران. وفي جو من البهجة الغامرة، شقّ الرئيس طريقه بصعوبة وسط حوالي 2000 جزائري، كانوا جميعهم يريدون مصافحته أو معانقته. كانت لحظة مؤثرة بالنسبة للكثيرين، أما بالنسبة إليّ فإن أشد اللحظات وأبلغها تأثيرا كانت حين دوّى في أرجاء مطار أورلي النشيد الوطني «قسما بالنازلات».

رأى العديد من الملاحظين أن التفاؤل طبع هذه الزيارة، لأنها أدّت إلى تطبيع العلاقات الجزائرية الفرنسية. شخصيا، أرى أنه سيكون هناك دوما مفهوم خاص، وأن التطبيع ليس قريب المنال. وبعد تناول الغداء في مقر الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث استقبلنا من قبل رئيسها جان

ميرماز، استقبل الشاذلي تباعا خلال العشية سيمون فاي، الرئيسة السابقة للبرلمان الأوربي، وجورج مارشيه، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي، وكلود شيسون، وزير خارجية فرنسا. وفي المساء، حضرنا في قصر الاليزيه حفل العشاء الرسمي الذي نظّمه رئيس الجمهورية الفرنسية.

وفي يوم 9 نوفمبر، وضع الرئيس باقة ورود في قوس النصر، ثم توجهنا إلى مقر بلدية باريس، حيث نظم جاك شيراك حفل استقبال جمع مسؤولين جزائريين وفرنسيين. وبعد الظهيرة، جرت مباحثات موسّعة ترأسها رئيسا الدولتين، وكانت ختاما لهذه الزيارة الرسمية.

محادثات مع الرئيس ميتيران (14 فبراير 1984)

بعد تبادل قصير لوجهات النظر مع لوي بيانكو، الأمين العام لقصر الاليزيه، استقبلت من قبل الرئيس ميتيران من الساعة 12 إلى الساعة 13. وحدّدت بادىء ذي بدء المهمة التي كلّفني بها الرئيس الشاذلي في إطار مواصلة الحوار السياسي، الذي شرع فيه الرئيسان خلال لقائهما. وضمن هذا المنظور، كان من المأمول تبادل وجهات االنظر مع ميتيران حول الشرق الأوسط، والتشاد، والصحراء الغربية.

1 - **الشرق الأوسط** : أكّدت أن الجزائر تتابع عن كثب التطورات في مصر، والدور الذي يمكن أن تلعبه القاهرة في العالم العربي، لا سيّما وأن الفلسطينيين مقتنعون، في غالبيتهم العظمى، بالمكسب الذي تمثله مصر في حال إعادتها إلى العائلة العربية. كان ميتيران قد تحادث لتوه مع الرئيس مبارك في أثناء عودته من واشنطن، واستخلص منه انطباعا بأن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة جيّدة.«وجرى استعراض إمكانية إعادة تنشيط اللائحة المصرية الفرنسية في الأمم المتحدة، غير أن مبارك بدا

الأكثر حرصا على استكمال عودة مصر إلى السياق العربي، معربا في الوقت نفسه عن ارتياحه بتصالحه مع عرفات».

وبخصوص الشأن اللبناني، يرى ميتيران أن الأخطار المتولدة عن ازدياد التوتر هي اليوم أكبر من حظوظ الحوار. وهو يعتقد، أيضا، أن «تأثير سوريا صار أكبر وأشدّ ثقلا.» وحين تطرق إلى المشاركة الفرنسية في القوة المتعددة الجنسيات، ذكر بأن فرنسا «دافعت رسميا، منذ شهر أوت 1983 عن أطروحة استبدال القوة المتعددة الجنسيات بقوة للأمم المتحدة». وأضاف : «فبقدر ما كنا مقتنعين بفائدة القوة المتعددة الجنسيات في مرحلة أولى، بقدر ما نحن الآن غير راضين عن الطريقة التي استخدمها «الجميّل»، تحت ضغط الأمريكيين، من أجل تغطية عملياته السياسية التي ما كان يمكن تصورها في غياب مثل هذه القوة. أنا لا أرى الآن إلا فوائد من انسحاب هذه القوة، ذلك لأن غياب توكيل دولي والغموض الذي يلّف مهمتها، قد أديّا إلى التباس في موقف فرنسا السياسي، في حين أننا لم ننسق أبدا أيّ شيء مع الامريكيين. بل على العكس من ذلك، فقد اعتبرت فرنسا دائما وأبدا أن الاتفاق الاسرائيلي اللبناني كان غلطة، ونحن نرى اليوم عواقب هذه الغلطة السياسية، التي كان الهدف من ورائها تجاهل العامل السوري. لقد أخطأ الجميّل حين وقّع اتفاق 17 ماي، ونحن لا ننوي اليوم مساندته في حرب أهلية، وبقدر ما تفصل فرنسا مصيرها عن مصير الامريكيين (ومصير الجميّل) بقدر ما ستعود إلى صداقاتها الطبيعية، ذلك لأنه في نهاية مهمتنا وجدنا أنفسنا منشغلين بمساندة رئيس الطائفة المسيحية. وقد أعطى الأمريكيون لوحداتهم العسكرية الأمر بالانسحاب. أما أنا فلم أتحرك من يومها، ذلك أنني لا أريد أن أخلّف الانطباع بأن فرنسا واقعة تحت سطوة الحكومة الامريكية. غير أنني أنوي سحب قواتي، وفي أجل طويل نسبيا، لكي تكون العملية مفصولة

عن عملية الأمريكيين. وعليه، فأنا أتمنى إرسال قوة أممية، وبخصوص هذا الشأن، أطلعني السوفييت على موافقتهم».

ما هي المبادرة التي ينبغي اتخاذها بشأن لبنان عندئذ ؟ يرى ميتيران أن فرنسا، من حيث كونها قوة غربية، قد لا تكون مؤهلة للتحكيم في نزاعات ما بين العرب ونزاعات طائفية. وهو لا يرى أيّ بلد عربي يكون قادرا على إيجاد حل من الحلول : « مصر... لا يمكن الاعتماد عليها قبل ثلاث سنوات، العربية السعودية لا تملك إلا الوسائل المالية، العراق يتخبط في مشاكله، ليبيا فاقدة للمصداقية، سوريا غارقة في وحل لبنان، الجزائر وحدها هي التي بقيت سليمة». استحسن ميتيران اللجوء إلى ريمون أده، وأشار إلى أن هذا الأخير كان قد راسله، لكي يطلب منه ألاّ يتوجه إلى لبنان.

وفيما يتعلق بسوريا، اعتبر ميتيران أن « دمشق بدأت تدرك أهمية أن يحافظ لبنان على حرمته الترابية، ذلك لأن الاحتلال لن يبلغ مبتغاه، وسوريا تدرك أنه في مقدورها أن تحتفظ بنفوذها في لبنان دون أن يكون من الضروري احتلاله عسكريا».

التشاد : يرى الرئيس الفرنسي أنه « من الضروري أن تضطلع منظمة الوحدة الافريقية، وحدها، بمسؤوليتها في إعداد تسوية يتم التفاوض حولها. ويبدو لي أن الابقاء على الوضع الراهن خطير جدا. الصورة المثلى هي أن يحسن الجميع الانصراف، أي، نحن والليبيون. ولكن الليبيين يقولون إنهم لا يتوافرون على وحدات عسكرية في التشاد.. ثم ماذا ؟ وفيما يخصنا نحن، أنا مستعد لسحب قواتي في ظرف 48 ساعة في حال ما إذا قررت منظمة الوحدة الافريبية إرسال قوات، ولو رمزية، إلى التشاد، بل إنني مستعد لتمويل البلدان الافريقية، التي قد تشارك في هذه القوة، وسيكلفني ذلك أقل مما أدفع الآن. لكن، من الضروري أن يحدث تزامنًا انسحاب

الليبيين. ويمكن أن يتحقق ذلك أيضا تدريجيا، أي أن ينسحب كل واحد من 50 إلى 100 و200 كلم. أنا لا أرى اليوم أنه من الممكن تحقيق تصالح ما بين جوكوني وهبري. لو حدث مثل هذا الأمر لكان رائعا، لكنني أرى أن على منظمة الوحدة الافريقية أن تقترح على الأقل هدنة مدتها أربعة أشهر يمكن الاستفادة منها لإعداد حل يتم التفاوض حوله».

أكد ميتيران أنه ضغط على هبري لكي يتوجه إلى أديس أبابا، بل إن العلاقات كادت تسوء بينهما، «لكن الاثيوبيين لم يحسنوا التصرف». وأشار أيضا إلى أن الليبيين يجب أن يعلموا « أنه في حال حدوث مناوشات، وإسقاط طائرة فرنسية أخرى، فإن القذافي سيخسر كثيرا، أي إننا سنسقط 10 طائرات ليبية، وسيتم اختيار الأهداف كما أن الرد سيكون عنيفا. ويحسب الرئيس الفرنسي حسابا للعواقب بهذه الكلمات : « سنتورط أكثر، لكنني أذكر بأننا سنكون مائة مرة موافقين قبل ذلك على أيّ حل تقترحه منظمة الوحدة الافريقية. غير أنني لن أدع القذافي أبدا يحتل التشاد. ليست لديّ أيّ أطماع إقليمية، لكن عواقب مثل هذا الاحتمال ستكون وخيمة بالنسبة لفرنسا في افريقيا».

2 - **الصحراء الغربية** : أبرزت انشغال الجزائر العميق حيال تصلب الموقف المغربي، والميل الذي صرنا نلمسه لدى الملك إلى اعتقاده بإمكانية حل عسكري في الصحراء الغربية. وركّزت حديثي، أيضا، على التهديدات الجادة التي تواجهها موريتانيا، ويبدو أن القذافي ليس غريبا عن التصلب المغربي.

ومن المحادثات التي أجراها مع الملك، استخلص ميتيران أنه لمس لديه نبرة أخرى،، بمعنى أن الحسن الثاني ما زال يغلّب اللجوء إلى استفتاء مشرّف والأخذ بأسباب الحوار.

وبخصوص الأسلحة التي اشترتها العربية السعودية من فرنسا إلى المغرب، أبدى ميتيران بعض التردّد، وأكد أنه لم يكن مطلعا الصفقة. وأشار إلى أنه سيطلب توضيحات حول هذا الموضوع، و حول دور مدربين فرنسيين لدى الجيش المغربي، لكنه أضاف أن الإمـ بالأسلحة، بموجب العقد المبرم مع السعوديين، لم يتم الشروع في ت بعد.

أما على الصعيد السياسي، فأكد الرئيس الفرنسي بقوة أنه المصلحة الأساسية لفرنسا «أن تتم المحافظة على السلم في المغـ العربي، وأنها ستعمل كل ما في وسعها لتخفيف حدة التوتر، بل أنه حتى لم يكن لنا ضلع بصورة مباشرة في الوضع الحالي، فإن مصالحنا تدعـ إلى العمل من أجل الحفاظ على الاستقرار، وليس من شأن فرنسا أن تز الأوضاع تعقيدا، إذ أن ذلك سيكون مناقضا لمصالحها».

وبشأن التشجيعات الامريكية للمغرب، أشار ميتيران إلى أنه سيتحد مباشرة مع نائب الرئيس الامريكي جورج بوش، الذي سيقابله عما قريب، ذلك أن « مصلحتي هي مصلحتكم بخصوص هذا المشكل»، حسبما قاله بالحرف الواحد..

وبشأن موريتانيا، صرح الرئيس الفرنسي قائلا : : «لقد أدركت حقا أن إقدام المغرب على بناء جدار ثان يشكل المرحلة الأولى من عملية ترمي إلى زعزعة استقرار موريتانيا. ولذلك، نبّهت الملك الحسن الثاني تنبيها قويّا بأن موريتانيا لها ضمانات عسكرية من جانب فرنسا بموجب اتفاق الدفاع».

زيارة شيسون (29 أوت 1984)

يبدو أن التقارب، الذي حدث بين المغرب وليبيا، أثار قلقا وتساؤلات في أوساط الحكومة الفرنسية. وتندرج رحلة شيسون في هذا الإطار بالذات، أي الاستفسار عن موقف الجزائر، وربما، أيضا، النظر في إمكانية التوصل إلى موقف مشترك.

وعلى الرغم من نزعة الاشتراكيين الموالية للحلف الأطلسي، فإن هناك ثابتة يبدو أنها تبرز من سياسة فرنسا في المغرب العربي، وهي تتجسد في الحرص على إبقاء هذه المنطقة بعيدا عن التنافس بين الشرق والغرب، وترمي إلى تأمين مجال ضروري لنفسها من أجل القيام بعمل مستقل، سواء في المغرب العربي، أو حيال إفريقيا والعالم العربي. لكن هذا المجال يبدو أنه يضيق، خاصة على إثر إدراج المغرب ضمن المخطط الاستراتيجي الامريكي، والاهتمام المتزايد الذي توليه الولايات المتحدة لتونس. وسواء أكانت الولايات المتحدة وراء المسعى المغربي أم لا في موضوع الوحدة مع ليبيا، فإنه من البديهي أن» تسيير» هذا المعطى الجديد سيتم بتشاور وثيق مع الولايات المتحدة، وسيتطور متمحورا حول أهداف الاستراتيجية الامريكية في المنطقة.

إن معاهدة الوحدة بين المغرب وليبيا بالنسبة لباريس قد تمثل بالنسبة للقذافي وللملك الحسن الثاني نَفَسًا جديدا من شأنه الدفع نحو تصلب موقف ليبيا في التشاد أو الشروع، خارج إرادة فرنسا، وبوساطة مغربية، في تقارب مذهل مع حسن هبري. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تنازلات إقليمية تمنح لليبيا في شريط «آوزو»، وهو الأمر الذي يعزز الأطروحات المغربية في الصحراء الغربية. وأيّا ما كان الحال، وأيّا ما كانت تطورات الأوضاع، سواء أحدثت عن طريق اللين أم عن طريق العنف، فإن فرنسا ستكون

عندئذ مضطرة لمسايرة الأحداث، وذلك مما يسيء إلى مصد
السياسية.

من مصلحة فرنسا أن تعمل في سبيل إيجاد حل تفاوضي ضمن مز
الوحدة الافريقية، وذلك بالاستناد إلى مبدإ عدم المساس بالحدود وتق
مصير الشعوب.

وهذا الاختيار الذي قد تأخذ به فرنسا لا يمكن أن يكون مقصورا ع
التصريحات المبدئية والنوايا الشكلية، بل ينبغي أن يتجسد عن طري
ممارسة ضغوط على المغرب، والتخلي عن لعبة التوازن السياسية بين
الدول المغاربية والمزايدة مع الولايات المتحدة في مجال تقديم المساعدة
العسكرية للمغرب.

أدرج وزير الشؤون الخارجية الفرنسية زيارته ضمن إطار «تبادل وجهات النظر حول المشاكل الدولية، مع مراعاة الطابع الاستثنائي للعلاقات القائمة بين البلدين». وهكذا بادر إلى تقديم عرض واسع حول المسائل التالية :

١ - **العلاقات بين الشرق والغرب** : يرى شيسون أنه من البديهي القول بأن اللعبة تمّت بين الشرق والغرب، غير « أن من مصلحة كل من القوتين العظميين ظهور نوع من التصلب في الموقف، في حين يتواصل تشكيل الأجهزة العسكرية. وهو ما يعقد المباحثات حول نزع التسلح عند استئنافها». وبخصوص ندوة ستوكهولم، يرى شيسون أنه « إذا كانت هذه الندوة مشلولة الآن، فإنه ليس من قبيل الوهم التفكير في امكانية تحقيق تقدم، عندما تتخذ إجراءات تتسم بالثقة».

وأعرب الوزير عن قلق حكومته بشأن القرار الامريكي الرامي إلى تكثيف البحوث العسكرية، بغاية اعتراض الصواريخ في الفضاء، والتي ستنجم عنها النتائج التالية :

- الحثّ على سباق جديد نحو التسلح.
- تغير في طبيعة الدفاع النووي، طالما أن أجل التدخل سيكون قصيرا، بحيث ينبغي تفويض أمره للعساكر.
- تعزيز التيار المحايد، طالما أن التركيز سينصب أساسا على حماية التراب الامريكي انطلاقا من المجال الفضائي.

هذه العوامل كلّها حفّزت فرنسا على تقديم مذكرة تأجيل إلى الندوة حول نزع التسلح المتعلق بالأسلحة في المجال الفضائي. والهدف الأول منها هو فتح مباحثات حول هذا الموضوع، على الرغم من أسباب الحذر القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

وبخصوص بلدان أوروبا الشرقية، يرى شيسون أنه استشف نوعا من «الحرية المظهرية» حيال الاتحاد السوفييتي، وهي تتجسد عبر مواقف مختلفة عن مواقف موسكو لدى المجريين والألمان الشرقيين، بل وحتى عند البلغار.. وهو يعزو ذلك إلى الضعف النسبي للاتحاد السوفييتي حيال شركائه، بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية وإلى فترة الجمود التي يعيشونها.

وعلى الصعيد العالمي، يرى شيسون أن «الاتحاد السوفييتي لن يخوض مجازفات جديدة. وما تقوله الولايات المتحدة عن التغلغل السوفييتي في أمريكا الوسطى هو مجرد مزاح. بل إن فيدال كاسترو نفسه مقتنع بأنه إذا حدثت خضّة قوية في أمريكا الوسطى، فإن الاتحاد السوفييتي لن يتدخل. وما يحدث في إفريقيا الجنوبية، (الموزمبيق دفع دفعا إلى التوقيع على وثيقة استسلامه) هو مؤشر جاد في المسعى السوفييتي الجديد».

وفي الشرق الأوسط، «فإن الاتحاد السوفييتي، بالرغم من وقوفه إلى جانب سوريا، يبحث عن فرص انفتاح جديدة، تمكّنه من تثمين مواقفه، دون

أيّة مخاطر جديدة». وذلك ما يفسر مساندته للعراق وتقاربه مع مصر. وهذا المسعى، الذي يضاف إلى «إراحة» الوجود الامريكي (بغضّ النظر عن مساندة أمريكا لاسرائيل) تدفع شيسون إلى أن يرى أن مشكل الشرق الأوسط تحوّل إلى عنصر قليل الأهمية إلى حد ما في المجابهة بين الشرق والغرب».

2 - **عدم الانحياز** : تعتبر فرنسا أن العالم في حاجة أكثر مما مضى إلى «التعبير غير المنحاز»، حسب شيسون. وقد سجل هذا الأخير أن النزاعات في العالم الثالث ما عادت نزاعات بين الشرق والغرب. والنشاط القصير والطويل المدى الذي تقوم به فرنسا يرمي إلى ايجاد حالات حيادية تضمن حرية المرور عبر بعض المناطق الحسّاسة في العالم، خاصة في (مضائق باب المندب والسويس وهرمز).

3 - **المغرب العربي** : حين سئلت عن المعاهدة الليبية المغربية، قلت لشيسون أن هذه المعاهدة لم تشكل مفاجأة بالنسبة للجزائر : «إنها تندرج في منطق الأحداث منذ زيارة القذافي للرباط في جويلية 1983، وهي الزيارة التي تجسدت عبر القطيعة ما بين جبهة البوليزاريو وليبيا». وأضفت : «إن الجزائر تلاحظ أنّ الاختلافات الجوهرية بين الرباط وطرابلس تتمثل في سياسة خارجية تنتشر بطريقة مختلفة جدا في إفريقيا والعالم العربي(مصر، منظمة التحرير الفلسطينية)، وفي التنافس بين الشرق والغرب». أمّا النقاط المشتركة فهي تكمن في تورطهما حيال نفس النزاعات التي تجري في أقاليم أجنبية، وانتكاسات ديبلوماسية متعاقبة. من هنا برزت الحاجة إلى القيام بعمل فوق العادة من من أجل التمويه على الجزائر والضغط. وبالنسبة لليبيا تقدم نفسها كمحاور مقرّب للولايات المتحدة الامريكية، ويشهد على ذلك رسالة القذافي المنقولة إلى ريغان

(عن طريق أندريوتي، وزير خارجية إيطاليا) «وعليه، فالأمر يتعلق بمحور يستهدف الجزائر، ويمكن أن تكون له تأثيرات سلبية على المدى القصير، بالنظر خاصة إلى إرادة المغرب في التوسع وأطماع الرباط في موريتانيا».

وعن سؤال عن موقف فرنسا في حال حدوث تهديدات أوعدوان على موريتانيا، أشار الوزير إلى أن اتفاق التعاون العسكري (الذي يربط فرنسا بموريتانيا) لا ينص على رد تلقائي في الدعم العسكري لموريتانيا في حال العدوان عليها. واتفاق الدفاع الذي كان ينص على مثل هذا البند تمّ فسخه منذ حوالي عشر سنوات. غير أن شيسون أكد من جديد أن «فرنسا تضمن سلامة موريتانيا، وتحذر المغرب دون أيّ غموض في هذا الشأن.

4-**التشاد** : وبخصوص تداعيات المعاهدة المغربية الليبية على الوضع في التشاد، بدا شيسون منزعجا ومتهربا من الجواب في نفس الوقت. لكن يظهر من كلامه أن فرنسا بدأت تستخدم هذا المعطى المغربي الجديد للإسراع في عملية فك الارتباط. وهكذا، يرى شيسون أن الظروف مواتية لإيجاد حل ما، خاصة وأن حسن هبري لا يتوافرعلى إمكانيات مادية لكي يخوض غمار لعبة عسكرية بمفرده. وبالنسبة للوزير الفرنسي، فإن تسلسل هذا المسعى يتطلب في المرحلة الأولى «المصالحة»، وفي المرحلة الثانية، انسحاب القوات. وهو لا يبدو مستعدا للبحث عن حل ما في إطار منظمة الوحدة الافريقية.

5-**الشرق الأوسط** : فيما يتعلق بلبنان، فإن فرنسا تتابع إرادة سوريا «في التهدئة وحرصها على عدم تجاوزها من جانب الفرقاء مما لا يكون في صالحها.. ويستنتج شيسون أن هناك نتيجة إيجابية جدا لوجود فرنسا في لبنان ضمن القوات الأممية، غير أنه يركز على رفض باريس أن تلعب دور «الشفيع» بين إسرائيل ولبنان، مثلما يتمنى الاسرائيليون.

وبخصوص المشكل الفلسطيني، يعتبر شيسون أن « كل شيء مجمّد. وذلك أمر مخيف بالنسبة للفلسطينيين. إن علاقات فرنسا مع بلدان المنطقة، ومع منظمة التحرير الفلسطينية جيدة، أو هي جيدة جدا. والعلاقات مع سوريا تحسنت، وسيتوجه الرئيس ميتيران إلى دمشق قبل نهاية العام. غير أن السوريين يظلون مع ذلك منزعجين من مساندة فرنسا للعراق، وتقاربها مع مصر والأردن. أما العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية فهي على أحسن حال، حتى وإن كان الفلسطينيون يلومون فرنسا على عدم اتخاذها مبادرة ما.». وبخصوص الأنشطة القادمة، لا يرى شيسون أيّة فائدة من ندوة دولية حول فلسطين تضم 180 بلدا. لكنه في مقابل ذلك يعتبر أن ندوة مضيّقة تضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبلدان المنطقة يمكن أن تنعقد على هامش مجلس الأمن.

6 - **التعاون الدولي** : لاحظ شيسون أن انسياخ المفاوضات حول التعاون الدولي في مختلف الهيئات والمنظمات ناتج حصريا عن الموقف السلبي للولايات المتحدة. وهو يرى أنه ينبغي التفكير في عمل مشترك من جانب بلدان العالم الثالث من جميع النزعات والبلدان المصنعة حيال الولايات المتحدة. وهو عمل سيخص الكونجرس والقوى الاقتصادية الامريكية، بالإضافة إلى الحكومة الامريكية : «وعنصر التقدم الوحيد في هذا المضمار يوجد في جهة الأوساط البنكية، التي تدرك إدراكا جيدا أن مستقبلها مرهون بانتعاش في جهة أخرى من العالم».

إقامة ميتيران بالمغرب (أوت-سبتمبر 1984) :

بعد أسبوع تقريبا من مغادرة شيسون الجزائر، وجهت إليه رسالة فحواها : أن اقامة الرئيس ميتيران في المغرب مرتين متتابعتين

ضمن الظروف والسياق الذي نعرفه. أثارتا. بل وما زالتا تثيران تساؤلات - لا في الجزائر فحسب وفي الخارج. بل في فرنسا نفسها. إن تكتم السلطات الفرنسية حول هذا الموضوع يزيد من حدة هذه التساؤلات. فليس هناك أيّ تحليل أو اعتبار من شأنه تقديم جواب شاف لمثل هذه التساؤلات.

فمن جهة، إقامة الرئيس الفرنسي مرتين في المغرب. مع ما تنطوي عليه من تداعيات سياسية واضحة (مساندة. إن لم نقل مباركة لاتحاد دولتي المغرب وليبيا ولأطماع المغرب التوسعية في الصحراء الغربية). ومن جهة أخرى، وأيّا ما كانت مشاغل فرنسا المأخوذة بعين الاعتبار - النشاد أو أيّ مشكل آخر - فإنه لا يمكن الاقتناع بأن رئيس الجمهورية الفرنسية لم يخاطر بتأويل سياسي سلبي لرحلته إلى المغرب.

والجزائر تتمنى صادقة ألا تتضرر نوعية علاقاتها مع فرنسا من هذه الرحلة. لكن ينبغي الاجابة على تساؤلات الرأي العام الجزائري، وهي تساؤلات الرأي العام الفرنسي أيضا، ناهيكم عن السفارات الأجنبية. وفي هذا الصدد، فإن التطمينات التي يمكن أن تقدم على المستوى الديبلوماسي غير كافية. بخصوص الحدث الذي لا جدال فيه، والمتمثل في إقامة الرئيس الفرنسي مرتين في المغرب، ينبغي في المقابل، أن تكون هناك بادرة أخرى ملموسة للتأكيد بأن سياسة التوازن التي تدّعيهافرنسا في المغرب العربي هي تلك التي تسلكها الحكومة الفرنسية دائما وأبدا. وعليه، فإنه يتعيّن على فرنسا أن تحدد طبيعة «هذه البادرة الملموسة»، التي ننتظرها، وأن تسعى إليها»

زيارة الرئيس ميتيران

(19 أكتوبر 1984)

قام الرئيس الفرنسي بزيارة عمل للجزائر، وهي زيارة تهدف دو إلى تهدئة تخوفات الجزائر حول التعاون الثنائي، (رفع الواردات الج القادمة من فرنسا في حين أننا نشهد انخفاضا تدريجيا للمش الفرنسية من الجزائر، خاصة في مجال البترول الخام) وفي نفس حول سياسة التوازن المزعوم لفرنسا حيال المغرب العربي. (في حير نشهد انحيازا للمغرب في قضية الصحراء الغربية).

عبّر الرئيس الشاذلي وهو يعرض حجج الجزائر حول هاتين المسأ عن انشغالاتنا فيما يتعلق بالهجرة الجزائرية إلى فرنسا. قال على و الخصوص: لقد تفاجأنا بأن نرى التدابير الايجابية التي اتخذت من ق حكومتكم لصالح المغتربين لم تعد مطبقة على رعايانا. قيل لنا إن هذ التناقض قد يعود إلى أن الجزائريين يطبق عليهم اتفاق 1968 الذي ينص على شهادات إقامة من 3 إلى 10 سنوات وأنه من المتسحيل تمديد تشريع داخلي لاشخاص يسيرهم قانون دولي. ومن جهة أخرى، أخبرنا بطريقة رسمية بأن إعادة التفاوض حول اتفاق 1968 أمر ممكن، ولكن بشرط تحويل الاجراءات الجديدة الخاصة بالتعاقد والمتعلقة بالعودة. وهذا ما يدفعني إلى تسجيل ثلاث ملاحظات:

- يمكنني القول بعد النظر في هذا الاتفاق بأنه يسمح في جوهره بالحصول على شهادات الاقامة لعشر سنوات لكل رعية جزائرية تقيم بفرنسا إقامة قانونية.

- لا يبدو لي مقبولا ربط تحسين ظروف إقامة المقيمين القانونيين بنتيجة اتفاق حول العودة. أعتقد أنها مسألة تمت تسويتها طالما أننا ا

تفقنا عل أن كل عودة لا يمكن أن تتم إلا على أساس الاختيار الحر والطوعي.

- وفيما يتعلق بالهجرة الغير الشرعية، فإن الجزائر قد أغلقت بنفسها منذ زمن طويل إمكانيات الهجرة أمام رعاياها، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك حين ضبطت معكم إجراءات هدفها الوحيد هو تجنب الهجرة السرية، لكن بخصوص هذه النقطة نرى أن هناك تدابير تضييقية فرضت على عائلات المقيمين الجزائريين في فرنسا، وهي عبارة عن عرقلة إضافية لحرية التنقل ومساس بحق التجمع العائلي. إننا مندهشون من هذه الإجراءات إذ أنها علاوة على أنها لا تحترم التدابير الأساسية لاتفاقاتنا، قد اتخذت دون استشارة ولا حتى إشعار مسبق.

محادثات مع ريمون بار (28 أكتوبر 1984)

أدت هذه المقابلة مع الوزير الأول الفرنسي السابق إلى استعراض بعض المسائل السياسة الدولية.

1- الشرق والغرب (28 أكتوبر 1984)

أشرت إلى الخطاب الأخير للرئيس ريغان ورد جروميكو، وكيف انصب الاهتمام عليهما في الدورة 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة. أبرزت، بوجه خاص، آفاق ترسيم الاتصالات السوفييتية الامريكية على مستويات مختلفة، وإلى اقتراح الرئيس ريغان بإدراج جميع المشاكل، بما فيها مشاكل النزاعات الجهوية، في التشاور بين القوتين العظميين، وأشرت إلى إن أخطار هذا الاقتراح بديهية، إذ أن هذه الصراعات، التي يمكن بطبيعة الحال أن تجد حلولاً في إطار جهوي، ما عادت اليوم تفلت من التدويل

لاعتبارات استراتيجية. وبالنسبة لريمون بار، فإن الحوار السو
الأمريكي بجوانبه الإيجابية والسلبية قائم باستمرار ويستفيد الس
استحواذا من قبل القوتين المطعون على كل شيء، ولعل مثال جمي
ألمانيا الديموقراطية في هذا الشأن هو الأكثر إقناعا».

2 - إفريقيا

قدّمت عرضا عن الوضع، خاصة حول بؤر التوتر الثلاث، التي تسيط
على القارة : إفريقيا الجنوبية وتشاد والصحراء الغربية.

- إفريقيا الجنوبية : أكدّت أن الاتفاق بين الموزمبيق وإفريقيا الجنوبية
لا يجب أن يؤدي إلى سيطرة إفريقيا الجنوبية في المنطقة، ولا أن تكون له
انعكاسات سلبية على حركات التحرر. ولاحظت أن إفريقيا الجنوبية تريد
في الحوار خلافا لتصريحاتها ومطالبها السابقة، أي دون أن يتخلى الأول
عن خيارهم الاشتراكي، ودون إشراك الحركات «المعارضة» MNR وUNITA

تشاد : عرضت موقف الجزائر، مذكّرا بالارتياح الذي تمّ التعبير عنه
حين الإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية من تشاد. وقلت إنه يشكل بداية
استجابة لمطالب كل من الجزائر ومنظمة الوحدة الإفريقية، وإن تمسك
الجزائر بمبدإ عدم المساس بالحدود الموروثة غداة استقلال البلدان
(الإشارة إلى شريط أوزو) قد جرى الإلحاح عليه. كما أن مبادئ منظمة
الوحدة الإفريقية من أجل تسوية المشكلة التشادية قد تمّ استعراضها، وهي
مبادئ أعلن ريمون بار موافقته عليها بكل صراحة، مضيفا بأن «منظمة
الوحدة الإفريقية تظل في نظري أفضل إطار لحل صحيح».

الصحراء الغربية : استعرضت تاريخ بروز هذه المسألة مؤكدا أن مشكل
الصحراء الغربية، بالنسبة للجزائر، يظل مشكل تصفية استعمار هناك

حركة تحرير قائمة، ونحن نساعدها بنفس ما نساعد به حركة تحرير أخرى. وأبرزت جهود الجزائر الرامية إلى إيجاد حل سلمي لا يغمط حق أي طرف. وأضفت: إن البلدان، التي تساند المغرب عسكريا، لا تساهم في البحث عن حل سلمي، بل إنها، على العكس من ذلك، تعمل على تأخيره.

أكد رئيس الوزراء السابق، الذي بدا أنه يشاطرني الرأي، أن ملك المغرب يعطي الانطباع بأنه مرتبك. المغرب يعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة جدا، والعربية السعودية لا يمكن أن تظل المانح الدائم، والمغرب في حاجة إلى العودة إلى السلم من أجل تسوية مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. وقد عبّر ريمون بار عن ارتياحه لمعاهدة الأخوة والوفاق بين تونس والجزائر، وأكد أن الوحدة المغربية الليبية لا مصداقية لها، وأنه لا يجب أخذها على محمل الجد.

3- الشرق الأوسط

ولدى تحدثنا عن الانطباع العام السائد في الأمم المتحدة، أشرت إلى أن الولايات المتحدة قد وقع اختيارها على الحل الأردني، في حين أن السوفييت يفضلون عقد ندوة دولية في هذا الشأن، والجزائر توافق على عقدها.

وعبّر ريمون بار عن أسفه للبرودة الكبيرة في العلاقات بين فرنسا وسوريا. وقال إن الرحلة القادمة للرئيس ميتيران هي من جديد رحلة لاستدراك الوضع. وعبّر عن اقتناعه بأن الجهد الذي ينبغي بذله خلال السنوات المقبلة، يتمثل في تفادي حل كل شيء ضمن أفق المصالح والاعتبارات الاستراتيجية للقوتين العظميين.

4 - سياسة فرنسا الخارجية

اعتبر ريمون بار أن ميتيران يمارس كثيرا الديبلوماسية المباشرة والشخصية. ويسجل نوعا من «عدم التواصل» في سياسة فرنسا الخارجية. وبخصوص ردود الفعل الفرنسية الأخيرة على تعيين شيسون لحضور احتفالات الذكرى الثلاثين لثورة الجزائر، كشف ريمون بار عن عدم رضاه على ردود الفعل المعادية، وحمّل المسؤولية للحكومة الحالية قائلا: «إن سوء التصرف ناتج عن أخطاء. فلقد بدا أن القرار اتخذ بطريقة متكلّفة ومصطنعة، فاتخذ طابعا استفزازيا».

وأخيرا، وبخصوص وجود لوبي صهيوني في صلب الحزب الاشتراكي الفرنسي، كشف رئيس الوزراء السابق أنه «منذ عام 1950، حدث تغلغل كلي في قطاع الدفاع، وخاصة بعد عملية قناة السويس، بحيث صارت الاتصالات مباشرة مع إسرائيل. وكان الجنرال دوغول قد نأى بنفسه عن ضغط اللوبي الصهيوني، الذي أصبح رهيبا منذ سنوات عديدة. واليوم، فإن الرئيس ميتيران واقع بين نارين».

محادثات مع ميشال روكار (20 ديسمبر 1984)

استُقبل وزير الفلاحة الفرنسي أثناء زيارة رسمية بدعوة من نظيره الجزائري بمقر وزارة الشؤون الخارجية. أشار إلى أن اتفاق التعاون الاقتصادي قد طبّق تطبيقا جيدا في المجال التجاري، مع أنه لم يكن ذلك هو هدفه الأول، لكن تم تنفيذه بدرجة أقل في جوانب نقل التكنولوجيا والتعاون التقني. وهي اللغة نفسها التي تحدثنا بها إلى الفرنسيين خلال زيارة الرئيس الشاذلي لباريس. أكد روكار أن هدفه، أو على الأقل ما يتعلق بالفلاحة، هو السهر على النهوض بأنشطة خصوصية ومتنوعة ترمي إلى إنجاز الأهداف الأساسية

لاتفاقيات التعاون، أي نقل أفضل للتكنولوجيا والمهارات. وهكذا، سيتم، على الخصوص، تشجيع أنشطة التعاون المباشرة بين المتعاملين ومعاهد البحوث.

وخلال تبادل وجهات النظر حول المسائل الدولية، نبهتُ روكار إلى موقف فرنسا السلبي في الأمم المتحدة، التي امتنعت عن التصويت على لائحة حول الصحراء الغربية، بالرغم من أنه صودق عليها بالاجماع (في حين أن إسبانيا نفسها أيدتها). وقد بدا روكار منزعجا، غير أنه آلى على نفسه أن يقول إنه يفضل أن يعبّر عن موقفه كمناضل في سبيل التعاون مع الجزائر، وليس بصفته عضوا في الحكومة الفرنسية. وحسب رأيه، فإن فرنسا لا ترغب في تبني مواقف تضاعف من الصعوبات التي تعاني منها المملكة المغربية. وعمله يهدف، إضافة إلى التعاطف مع الجزائر، إلى أن تحافظ فرنسا على موقف متوازن، وأن تقف على مسافة واحدة من الطرفين. لكن روكار أضاف قائلا: «إننا لا نتباهي بخصوص موقفنا في الأمم المتحدة». ويستخلص من كلامه أن موقفه التضامني مع حكومته لا يلغي نوعا من عدم الارتياح حيال سياسة فرنسا في المنطقة، غير أنه امتنع عن الاسترسال في الحديث.

محادثات مع رولان دوما
(11 و12 فبراير 1985)

استهل وزير الخارجية الفرنسي الجديد كلامه بالصيغة التي استخدمها أمام الصحفيين في المطار: «إنه لا توجد أيّة مشاكل مع الجزائر، لكن هناك ملفات ينبغي معالجتها» وعليه، فلقد جاء «ليقيس درجة حرارة اللقاءات السابقة للسيدين ميتيران وشيسون مع المسؤولين الجزائريين، وليضبط الأمور فيما يخص العلاقات الثنائية، وينصت للجزائر حول بعض المسائل الدولية».

ا - العلاقات الثنائية

أ - الوثائق الوطنية : أعلن دوما عن نقل 58 صندوق من الوثائق التقنية قريبا، معربا عن أسفه على التأخر المسجل من الجانب الفرنسي بخصوص هذا النقل، واعتبر أن الدفع الجديد في العلاقات سيسمح بمواصلة هذه العملية بفضل رصد مبلغ مالي لهذا الشأن. لاحظت أن ملف «الأرشيف» يطرح لأول مرة من الجانب الفرنسي، على الرغم من أن الحجج المقدّمة ليست جديدة. أعدت التذكير بأن مطالبنا تتعلق، أيضا، بالأرشيف التاريخي للجزائر منذ العهد التركي.

ب - **الأملاك العقارية، نقل مدخرات عن أجور وعن تعويضات التأمين، عمارات وممتلكات شركات جزائرية :** اتفق الطرفان على مواصلة بحث الملفات العالقة حالة بحالة. أشرت إلى أن وزير المالية مستعد لاستقبال سفير فرنسا، كلما حدثت شائبة من الشوائب، ونبّهت إلى ضرورة تقديم حل لوضعية الأملاك (العقارية) أو أموال شركات جزائرية، وإلى أن بحث الملفات يراوح مكانه، حينما تكون الجزائر هي صاحبة الدعوى.

ج - **أطفال من زواج مختلط مفصولون عن أوليائهم :** عبّر الوزير الفرنسي عن ارتياحه للتقدم المسجل في هذا الميدان، ووجه تشكراته للطرف الجزائري. وبعد أن شدّد على الطابع الحساس لهذه المسألة من خلال تجمع النساء وخوض الصحافة في الموضوع، تمنى أن يتحقق تقدم في البحث عن حلول داخل اللجنة القانونية. وفي هذا الصدد، يأسف الطرف الجزائري للحملة المنظمة ضد بلدنا، لكنه يؤكد إرادة إيجاد حل لهذه المشكلة الانسانية، وذلك ببحث القضايا حالة بحالة. غير أنني لاحظت أن حالات الزواج هذه تمت بفرنسا، والقضاة الفرنسيون يمنحون حق الحضانة تلقائيا للشريك الفرنسي، وهو ما يؤدي إلى نشوء جوّنفسي

يتميز بالحرمان. ووافق «دوما» على أن هناك بالفعل جوا اجتماعيا ثقافيا في هذا الشأن. وبعد أن استعرض فرضية تسوية الحق في الحضانة بالتوقيع على اتفاقية، وافق على أنه ينبغي التمسك بمبدإ معالجة هذه المسألة حالة بحالة.

د ـ المبادلات التجارية : سبق طرح هذا المشكل بالنسبة للجزائر خلال المباحثات بين الشاذلي وميتيران. في عام 1981 حقق الميزان التجاري فائضا، وفي عام 1984 تحقق التوازن دون مراعاة الأمور الخفية مثل مئات الملايير التي يصرفها الجزائريون في فرنسا، والامدادات بالمعدات العسكرية. وهنا تبرز ضرورة توجيه التوازن إلى الأعلى، وذلك بتجاوز إطار العقد المحدد، أي أن تشتري فرنسا 5 ملايين طن من البترول. أكد الوزير الفرنسي تمسكه بجوهر العقد، وسجل موافقته على رفع التبادلات.

2 ـ قضايا دولية

أعلن «دوما» أن تغيير الأشخاص الذي حدث في وزارته (ذهاب شيسون) كان من الممكن أن يثير بعض التساؤلات التي ينبغي تبديدها. ثم إن رئيسي الديبلوماسية الفرنسية السابق والحالي صديقان للجزائر. غير أن هذا التغيير ليس من شأنه أن يغير في شيء من سياسة فرنسا، طالما أن السياسة الخارجية يحددها ويتابعها رئيس الدولة.

«إنّ الجزائر، بالنسبة لفرنسا، شريك كبير، من هنا كانت الزيارة الأولى التي أداها للمغرب العربي وزير الخارجية الجديد مخصصة للجزائر. إن فرنسا تتابع عن كثب الوضع في المغرب العربي. وإذا كانت لها علاقات أفضلية مع الجزائر، فإن لها أيضا روابط هامة مع بلدان المغرب العربي

الأخرى. وعليه، فإنها لن تتدخل في الوضع، لكنها تظل في خدمة السلم حيثما كان هناك نزاع، وتقدّم عونها إذا ما طلب منها ذلك».

استشهدت بالمشروع المغاربي، وتحدثت عن تطور قضية الصحراء الغربية منذ عام 1974، بالمصادقة على لائحة قدّمتها إسبانيا، وتتضمن تحديد استفتاء لتقرير المصير عام 1975. لقد كانت هناك مناورتان مغربيتان (استشارة محكمة العدل الدولية والمسيرة الخضراء) مما أدى إلى فرض الأمر الواقع، أي إلى الاحتلال العسكري.. واليوم نشهد نتائج هذه الوضعية :

- فمن جهة، جنّد الملك الحسن الثاني الشعب و150000 جندي في الصحراء الغربية.

- ومن جهة أخرى، ترسّخ الوعي الصحراوي الذي كان موجودا من قبل، وصار واقعا دوليا بتعدّد الاعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية.

واصلت عرضي بتفنيد أطروحتين اثنتين :

- الزعم بأن المقاتلين الصحراويين مرتزقة، أفهم أن يوظف المغاربة هذه الخرافة، لكنها غير مفهومة أصلا عندما تستخدمها بلدان جديّة.

- الهيمنة الجزائرية خرافة أخرى يجري استخدامها في عدد من السفارات. إن الجزائر تجتهد لكي تتطور، وهي لا تتطلع إلى الحصول على «نافذة» تطل على المحيط الأطلسي.

أدركت الجزائر منذ عام 1975، أن حلا عسكريا في الصحراء الغربية أمر مستحيل، والذي يقول بالحل السياسي فإنه يعني المفاوضات، وذلك يقتضي تنازلات. وقد طالبت إفريقيا بمفاوضات مباشرة، غير أن الرفض المغربي قد أفضى إلى سخط البلدان الافريقية، فقبلت، نكاية في التصلب

المغربي، بعضوية الجمهورية الصحراوية الديموقراطية في صلب منظمة الوحدة الافريقية. غير أن انسحاب المغرب من هذه المنظمة، لم يكن مجرد انسحاب، بل كان عبارة عن تقهقر سياسي.

ولما استحال إيجاد حل سياسي في منظمة الوحدة الافريقية، فإنه وجب تصوره ضمن إطار مغاربي، وقد فتح اللقاء بين الشاذلي والحسن الثاني بعض الآمال . كان الملك يريد أن تترك له الراية والطابع بدلا من أن ينظم استفتاءا يترك، حسب رأيه، جرحا غائرا بين الجزائر والمغرب. وكان موقف الرئيس الشاذلي يتلخص في تصور دولة صحراوية في إطار مغاربي كتغطية سياسية. أما من حيث التغطية الاقتصادية، فإن الأمر يتعلق بتطوير التعاون بين البلدين : استخدام العمالة المغربية، امتصاص فائض الانتاج الزراعي المغربي، امداد المغرب بالغاز بفضل الأنبوب نحو أسبانيا.

والنتيجة الأولى لهذا اللقاء تمثلت في اجتماع ضمّ ممثلين عن جبهة البوليزاريو وأعضاء من الحكومة المغربية. غير أنه ومع زيارة القذافي إلى الرباط في جويلية 1983، أبرمت صفقة، وفجأة توقفت ديناميكية السلم.

لقد فتح انتصار الاشتراكيين في فرنسا أبواب الأمل في مساهمة فرنسية في حل سياسي وفي بناء المغرب العربي، وذلك بالنظر إلى العلاقات القائمة بين فرنسا وبلدان المنطقة، لكن في الممارسة، برز نوع من عدم الفهم :

- في عام 1984، امتنعت فرنسا عن التصويت في الأمم المتحدة.

- رسالة الرئيس ميتيران التي يتحدث فيها عن لائحة 1981، ويتجاهل اللوائح التي جاءت بعدها. وذلك ما يضع فرنسا في معسكر أصدقاء المغرب

طالما أن أصدقاء البوليزاريو يستشهدون بلائحة أديس أبابا، بينما تستند البلدان المحايدة إلى لوائح الأمم المتحدة في هذا الشأن.

- وعلاوة على ذلك، فإن البلد الذي يضع كامل ثقله العسكري في اللعبة لا يساهم أبدا في حل سياسي، بل يحث ويدفع الناس على الايمان بإمكانية تحقيق حل عسكري.

وبعد أن سجل «دوما» منطق العرض التاريخي والتحليلي للأحداث، قال «إن رسالة الشاذلي ردًا على رسالة ميتيران هي التي لفتت انتباهنا إلى عواقب الاستناد إلى لائحة نيروبي. وعليه، فأنا أدعوكم إلى عدم استخلاص نتيجة متسرعة لفعل غير متعمد ولا ينطوي على أي بعد سياسي وقانوني. وعليه، فإن التصحيح يفرض نفسه، وأنا أقوم بذلك. لكن المشكل أعمق بكثير، ولقد أشرتم إليه. أترى ما أعلن عنه في عام 1983 قد ازداد خطورة في عام 1984 وفي عام 1985، أم يا تراه، وفقا للاتصالات المستمرة، يظل مندرجا في إطار البحث عن حل سياسي ؟». أجبت بأن الحوار يتواصل، لكن من الصعب القول بأن هناك آفاقا تدعو إلى التفاؤل، بل على العكس من ذلك. هناك ما يشبه إرادة في تحطيم المسعى : تنظيم الاحتفال بعيد العرش في العيون يُعتبر رعونة حتى من جانب أصدقاء المغرب، بالإضافة إلى حشد القوات على الحدود الذي يعتبر استفزازا. وفي هذا الصدد فإن اندلاع الشرارة أمر ممكن.

وفيما يتعلق بالتشاد، أكد دوما أن عملية «مانتا» كانت تهدف إلى إيقاف تقدم الليبيين. وقد رفضت فرنسا القيام بعملية باتجاه شمال التشاد، رغم حثّ الولايات المتحدة الامريكية على ذلك. وتابع أن فرنسا تؤمن بحرمة التشاد الترابية، واستعملت لغة حازمة مع القذافي .

استدعاء سفير فرنسا وتصريح لقناة فرنسا الأولى (1 و2 أفريل 1985)

أطلعتُ «فرانسوا شير» على استياء الحكومة الجزائرية وانشغالها العميق حيال تزايد الجرائم والأفعال العنصرية ضد الجالية الجزائرية في فرنسا. وابرزت، على وجه الخصوص، عدد التحقيقات التي لم تسفر عن اعتقال مرتكبي تلك العمليات، وتحدثت عن تساهل القضاء الفرنسي إزاء الاعمال العنصرية التي يتعرض لها الجزائريون، معتبرا أن ذلك كله يساهم كثيرا في ابتذال العنصرية، بل يشكل تشجيعا على الجريمة.

وألححت أيضا على التمييز الصارخ بين ردود أفعال الرأي العام الفرنسي، بما في ذلك الرسميين، عندما يتعلق الأمر بجرائم ترتكب ضد الجزائريين وعندما تستهدت الجالية اليهودية.

وعليه فإنه يتعين على الحكومة الفرنسية أن تتخذ الإجراءات التي تفرض نفسها من أجل وضع حد لوضعية قد تفسد الأجواء ونوعية العلاقات الجزائرية الفرنسية.

وفي اليوم التالي، 2 أفريل، تدخلتُ في نفس الاتجاه في القناة التلفزيونية الفرنسية الأولى، مؤكدا أننا شهدنا خلال الأيام الأخيرة تزايدا في عدد الاعتداءات والجرائم المرتكبة ضد أبناء المغرب العربي. وهذه الوضعية تبعث في الجزائر على الانفعال والقلق. وركزت في جميع الاتصالات مع المسؤولين الفرنسيين على كل ما له علاقة بكرامة وأمن رعايانا في فرنسا. ولذلك، فإن الجزائر تنتظر من الحكومة الفرنسية أن تضطلع بواجباتها، وأن تقوم العدالة الفرنسية بمهامها.

وبعد أسبوع، وجه لي الوزير «رولان دوما» رسالة تضامن من الحكومة الفرنسية مع الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا، وأشار إلى إن السلطات

الفرنسية عازمة على أن تدرس مع السلطات الجزائرية جميع الامكانيات لوضع حد لأجواء اللاأمن التي تسود في فرنسا. وعبّر أيضا عن تشكرات الحكومة الفرنسية على الدور الذي لعبته الجزائر في سبيل تحرير ديبلوماسيين فرنسيين مختطفين في لبنان.

زيارة فابيوس ومحادثات مع دوما (24 جوان 1985)

بمبادرة من الحكومة الفرنسية جاء الوزير الأول لوران فابيوس إلى الجزائر. وكان قد أعرب عن رغبته في أن يستقبل نظيره الجزائري عبد الحميد براهيمي في زيارة رسمية لباريس بعد الرحلة التي قام بها إلى المغرب. وعلى إثر قرارنا بتأجيل مشروع هذه الزيارة إلى موسم الخريف، أشار فابيوس أنه مستعد للمجيء بنفسه إلى الجزائر.

هذه الطريقة في العمل، وخاصة في سياق هذه المبادرة، تدفع إلى التفكير بأن الأمر يتعلق بالنسبة للحكومة الفرنسية ببلوغ غاية في حد ذاتها، ذلك أن الهدف منها هو السعي من جديد لإظهار هذه الارادة التقليدية لما يوصف بالتوازن الشكلي وترسيخ الفكرة القائلة بأن العلاقات بين البلدين هي على ما يرام، مهما تكن الاختلافات السياسية العميقة والمحتوى الحقيقي للمحادثات.

والهدف الذي يرمي فابيوس إلى بلوغه من هذه الزيارة يرتكز على ثلاثة محاور:

- محاولة وضع حد للشعور بالتدهور السائد في العلاقات أمام الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي.
- توضيح السياسة الفرنسية في المغرب العربي من أجل «إزالة سوء الفهم» سواء أكان حقيقيا أم مفترضا.

تشجيع إنعاش المبادلات التجارية التي تسجل انخفاضا كبيرا (القليل من العقود سجلت في عام 1984 قياسا بالارقام المحققة في 1983).

ويضاف إلى ذلك، الطموح الشخصي لفابيوس من أجل أن يعطي لنفسه سمعة دولية وتزيين صورة أكثر تقدمية عن شخصه.

حل فابيوس بالجزائر يوم 24 جوان، في وقت كان فيه برنامجنا مكثفا: ففي نفس اليوم، استقبل الرئيس الشاذلي الرئيس المالي، وحضرت المحادثات. وفي اليوم التالي، بدأ رئيس الوزراء السويدي زيارته، وفي الصباح استقبله الرئيس وحضرت المحادثات.

وذلك ما يفسر أن المباحثات مع رولان دوما جرت في بيتي يوم 24 على الساعة العاشرة ليلا، ومع لوران فابيوس بمقر جنان المفتي يوم 25 على الساعة الثامنة صباحا.

مع دوما قدمت شروحا عن الصعوبات التي تجتازها العلاقات بين البلدين، وأوضحت أنها ليست ناجمة عن مجرد سوء فهم ولا نتيجة لتغير مزاج أو مبالغات متعمدة. فإزاء المسعى الفرنسي في المنطقة، يحق لنا أن نطرح تساؤلات عن الأهداف الحقيقية التي تنشدها فرنسا؟ ما هو موقفها الاستراتيجي حيال المغرب العربي؟ إن انطلاقة جديدة للعلاقات يجب أن تكون مشروطة بالتزامات جدية: بعث حوار سياسي حقيقي حول الصحراء الغربية وموريتانيا والتشاد بدلا من هذا الحوار الشكلي حول قضايا بعيدة المنال. ركزت الحديث على موريتانيا حيث يصعب علينا أن نستبعد دور فرنسا في الانقلاب الأخير الذي حدث في نواقشوط (وذلك ما نفاه دوما بصورة قطعية) لاسيما وأن فرنسا قد عملت دائما من أجل تقريب المغرب وموريتانيا وإقصاء هذه الأخيرة من النزاع حول الصحراء الغربية. وذكّرت في آخر المطاف باللقاء الأخير بين ميتران والحسن الثاني في إيفران

في الوقت نفسه الذي تم فيه التوقيع بالأحرف الأولى على معاهدة المغربية الليبية.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، ركزتُ الحديث على التناقض ا[illegible] في سياسة فرنسا التي تزعم البحث عن التوازن الآلي في التبـ[illegible] التجارية، وتغفل الخطاب الذي تروج له بسخاء في المحافل الدولية من تحديد العلاقات بين الشمال والجنوب. إن المطالبة بتحقيق التوازن [illegible] الجزائر تعني اعتبارها تملك نفس القدرات الاقتصادية لأي بلد من بلد[illegible] الشمال. وذكرت بأن عجز الجزائر المتراكم حيال فرنسا خلال السنوا[illegible] العشر الأخيرة هائل جدا. وقد بلغت الواردات الجزائرية من فرنسا في عا[illegible] 1981 نسبة 30 في المائة، وذلك بالرغم من ضعف تنافسية المنتوجات الفرنسية، وشروط التمويل التجارية المحضة.

ومع الوزير الأول الفرنسي فابيوس، قصرت حديثي على المسائل الدولية، وذلك بأن تناولت ما يلي: إن كل بلد بطبيعة الحال سيّد في تحديد وسط نشاطه الدبلوماسي. لكن النشاط الدبلوماسي لبلدينا ينتشر أحيانا في نفس المجالات، بحيث إنه يمكن أن يلتقيا أو يختلفا أو يتصادما إلخ... وذلك أمر طبيعي. لكن هناك طريقتين في النظر إلى هذه الوضعية:

-إما ترك الأمور تسير على هواها، ويتحرك كل بلد بمفرده، ويطلع أحدهما الآخر في الوقت المناسب، إذا ما دعت الضرورة.

- وإما أن نعتبر أن نوعية وكثافة العلاقات بين البلدين تجعل من الضروري - بحكم أهمية المصالح التي هي محل رهان - القيام بتشاور منتظم مع ما يقتضيه ذلك من جهد من كلا الجانبين في سبيل تفهم ومراعاة انشغالات الطرف الآخر. ويبدو أن الأمر يسير على هذه الحال منذ وصول ميتيران إلى سدة الرئاسة في فرنسا.

، لكن صرحاء في هذا الشأن، إذ أن هناك منذ وقت إشارات متعددة تحثنا على التفكير في أن نتائج السياسة الفرنسية في مناطق حيوية بالنسبة لنا تنال من مصالح جزائرية لا تقل حيوية عنها.

- هناك أولا، السياسة الفرنسية المسماة بـ«المتوازنة» في المغرب العربي. أريد، قبل تناولها، أن أؤكد أن الجزائر تتمنى من فرنسا - وهذا أمر ينطبق على البلدان الأخرى: إسبانيا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي - أن تكون لها علاقات جيدة مع المغرب. ووجود علاقات فرنسية مغربية جيدة هو في نظرنا عامل إيجابي. لكن سياسة التوازن بالنسبة لنا هي على العكس من تلك التي مورست قبل 1981، وهي تتلخص، انطلاقا من معطيات حقيقية عن الوضع في المغرب العربي، في العمل في اتجاه تهدئة التوتر والوصول إلى حل سياسي باعث على الارتياح في الصحراء الغربية. ونحن نرى أن سياسة التوازن هذه ينبغي أن تستند إلى معطيات حقيقية، وتراعي أيضا الاجماع الافريقي، لدفع الطرفين المتصارعين، أي المغرب والبوليزاريو، إلى التقارب والتفاهم. كما أن إقامة علاقات جيدة مع المغرب تشجع، في رأينا، على مثل هذا النشاط من جانب فرنسا.

لكن، يبدو لنا، أكثر فأكثر، أن السياسة الفرنسية ترمي إلى تدعيم المغرب في سياسة العناد التي ينتهجها.

- والأدهى والأمر، إن التطور في موريتانيا يدفع إلى طرح تساؤلات مقلقة فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه فرنسا، أو الدور الذي هي مدعوة للقيام به. وبالفعل، يبدو لنا أنها شجعت التغيرات التي حدثت أخيرا على رأس الدولة الموريتانية، وأن مسعاها يرمي إلى تشجيع موريتانيا في اتخاذ موقف مضاد للبوليزاريو، وفي الوقت نفسه تقديم بعض التطمينات بخصوص الامكانيات

والعون العسكري الذي قد تمنحه لها في حال مجابهة مفتوحة بين مو
والبوليزاريو. وموجز القول، هي عودة إلى سياسة طائرات الجاغوار
كانت مطبّقة قبل 1981.

– هناك أيضا قضية التشاد، حيث تتسارع الأمور، وترجح فرضية تد
تضرب صفحا عن الحرمة الترابية لهذا البلد. وبالنسبة لنا، فإن مبدأ ع
المساس بالحدود هو أمر جوهري لضمان الحد الأدنى من الاستقرار
القارة الافريقية، بحيث لا يمكننا أن نظل غير مبالين بخرق هذا المبدأ.

محادثات مع ميشال دولافورنيير
(15 أكتوبر 1985)

هذا المسؤول السابق عن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين صار مستشارا ثقافيا في سفارة فرنسا بالجزائر. وقد طلب مقابلتي بصفته صديقا لميشال روكار وكاتم سره.

ولما كان قد شارك في المؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي، فإنه وصل إلى النتيجة التالية، وهي أن وضعية روكار في صلب الحزب تعززت كثيرا. وبخصوص الآفاق السياسية الداخلية لفرنسا، يرى أن الأمور، سواء في الحكومة أو في الحزب الاشتراكي تسير نحو تمتين الحزب، حتى يستطيع الاضطلاع بإحداث تغير محتمل للأغلبية. وقد جرت اتصالات سريّة بين الرئيس ميتيران وجاك شيراك الذي يتوقع أن يكون الوزير الأول للأغلبية المقبلة. وأشار دولافورنيير إلى أن روكار أطلع الحكومة الجزائرية على رغبته القيام بزيارة للجزائر ما بين 1 و5 فبراير 1986، لكي يتحادث مع مسؤولين جزائريين وأن يستقبل من طرف الرئيس الشاذلي.

أجبت بأننا نرحب بميشال روكار في الجزائر.

محادثات مع جاك شيراك (23 و28 ديسمبر 1985)[1]

محادثات مع بيير جوكس (30 ديسمبر 1985)

جرى الاستقبال بمناسبة زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر. فبخصوص الملاقات الثنائية، أعربت عن ارتياحي للنتيجة السعيدة للمفاوضات حول الوضع القانوني للجالية الجزائرية في فرنسا، والتطور الايجابي للمباحثات حول مسألة الأطفال المولودين من زواج مختلط، مكتفيا بأن عرضت انشغال الجزائر حيال ازدياد الجرائم والاعمال العدوانية ضد رعاياها.

يرى جوكس أنه من المشجع جدا أن نسجل أن هناك حاليا تطورا في فرنسا لحركة مناهضة العنصرية بحجم لم يسجل من قبل أبدا: «يبدو أن ردود أفعال الرأي العام الفرنسي سليمة جدا من أجل حصر الموجة العنصرية التي أثارها اليمين المتطرف وتوظيف مشكل الهجرة لغايات انتخابية». وهو يعتبر أن هذه الحركة تشمل مجموع التشكيلات السياسية باستثناء اليمين المتطرف، بل يبدو ان حتى الشرطة صارت أكثر حرصا على التخلص من وصمة العنصرية التي لحقت بها تقليديا.

وبخصوص التشاور السياسي بين البلدين، لاحظت أن هناك شيئا ما قد انكسر» بعد رحلة الرئيس ميتيران إلى إيفران والغموض الذي تعرفه السياسة الفرنسية في المنطقة، خاصة حيال مسألة الصحراء الغربية: «إن تزويد المغرب بالسلاح المستعمل ضد البوليزاريو، والذي قد يستعمل ضد الجزائر في حال حدوث انزلاق للوضع لا يسمح للجزائر بأن تتصور

---

(1) نعدون الحديث عن هذه الوساطة في الفصل الخاص بالمغرب وقضية الصحراء الغربية.

علاقاتها مع فرنسا بصورة رائقة. إذ كيف لا يمكن في هذه الظروف النيّة الفرنسية بتزويد المغرب بطائرات «ميراج» كعمل عدائي، بل عد من فرنسا على الجزائر ؟»

وقد أحسن الوزير الانصات إليّ، وأجاب بأنه سينقل نقلا وفيا لرئيس الجمهورية الفرنسية هذا الكلام بمجرد عودته إلى باريس، وختم بقوله هذه الرحلة سمحت له بأن ينظر بصورة أوضح في مسألة العلاقات المعقدة جدا بين البلدين.

محادثات مع الرئيس ميتيران (11 فبراير 1986)(1)

محادثات مع جان برنارد ريمون (10 ماي 1986)

أدى التعايش السياسي بين اليسار واليمين في فرنسا إلى ولادة حكومة جديدة يرأسها شيراك. وقد جاءت زيارة جان برنارد ريمون وزير الشؤون الخارجية الجديد للجزائر بعد زيارته للمغرب ولقائه في باريس بوزير الخارجية التونسي. وقد كان ريمون سفيرا سابقا في الرباط، فآلى على نفسه إلا أن يكون المغرب أول بلد عربي ومغاربي يزوره. لقد كان المغرب بالنسبة للحكومة الفرنسية الجديدة الواقعة تحت تأثير بالحذق الدبلوماسي للحسن الثاني، بلدا مهملا، نوعا ما، من قبل السلطة الاشتراكية. وعلى الرغم من مخالفة الواقع لهذا الادّعاء، إلا أن إن هذه النظرة أدت بالسيد ريمون إلى أن يدرج رحلته إلى الرباط في إطار إعادة التوازن لسياسة فرنسا المغاربية.

---

(1) أنظر الحديث عن هذه المحادثات في الفصل الخاص بالمغرب وقضية الصحراء الغربية.

والحقيقة هي أن هذا الاتصال الأول أكد لي الاستمرارية التي يتسم بها المسعى الفرنسي في منطقتنا والنابعة من عاملين جوهريين:

- السياسة الخارجية من بومبيدو إلى ميتيران تكشف عن ثبات ملحوظ في خطوطها الكبرى، وهي موضوع إجماع واسع يتغير بصورة مرحلية بسبب أوضاع أو ظواهر ظرفية.

- ضرورات التعايش الحكومي بالإضافة إلى هيبة فرنسا الدولية يفرضان سلوكا متجانسا بين رئيس الجمهورية والوزير الأول.

إذا كنا ننتظر موقفا ثابتا من السياسة الفرنسية في منطقتنا، فإنه من المفترض أن يكون أقل غموضا من موقف الحكومة السابقة. وبالنسبة للصحراء الغربية، فإن السياسة الموصوفة بالمتوازنة، أي الامتناع في المحافل الدولية عن التصويت، سوف تتأكد، طالما أن السلطة الجديدة لا ترى أنها قلقة أو مهددة في مصالحها بإفريقيا من قبل الجزائر. ومن المفيد التذكير في هذا الصدد بتحركات الرئيس جيسكار ديستان لدى بعض البلدان الإفريقية لمعارضة مساعي الجزائر في منظمة الوحدة الافريقية. وهذا الجانب حاسم، لا سيما وأن باريس في علاقاتها مع افريقيا الفرونكفونية تريد أن تستأنف من جديد ممارسات الوصاية المباشرة والحضور سياسيا وعسكريا.

إنني أعتبر أن هذه الأبعاد كلها تعطي المغزى الحقيقي لحوار ذي طابع استراتيجي مع الحكومة الفرنسية الجديدة حتى لا نتلقى ضربات معاكسة حتمية من تواجد عناصر معادية للجزائر في صلب الدولة الفرنسية، من قدماء النشطاء والحالمين «بجزائر فرنسية»، ويمكن أن يكونوا فعالين أيضا مثلما كان اللوبي الصهيوني خلال العهدة التشريعية السابقة.

أما تونس، التي كان وزيرها الأول أول شخصية أجنبية تقابل شيراك، فهي تعمل، سعيا وراء عطف الحكم الجديد، على تبني فرنسا لخطر تقارب جزائري ليبي ممكن يضيق الخناق عليها. من هنا أهمية تعميق النقاش حول الوضع في المغرب العربي لمعرفة النوايا العميقة المتبادلة، والتحصن أيضا من سوء الفهم، الذي يغذيه أصدقاؤنا التونسيين والمغاربة المستفيدين من إحداث قطيعة تكون لصالحهم في سياسة ما يسمى بالتوازن.

إذا وضعنا جانبا العامل الشخصي الاقل ودّا، فإن المحادثات مع ريمون قدمت الكثير من أوجه التشابه مع تلك التي جرت مع سابقيه حول المسائل الثنائية، اهتمام واضح بمواصلة سياسة التعاون الاقتصادي التي شرع فيها منذ 5 سنوات وحول المسائل الدولية، ونفس الموقف حول الوضع في البحر الابيض المتوسط مع نشوء الازمة الامريكية الليبية، وحول تزويد المغرب بالسلاح، وحول الشرق الأوسط إلخ..

زيارة شيراك للجزائر (13 سبتمبر 1986)

كان رئيس التجمع من أجل الجمهورية، وعمدة بلدية باريس، قد سعى في عام 1985 إلى وساطة بين الجزائر والمغرب[1] بخصوص الصحراء الغربية. ومن الاتصالين اللذين أجريتهما آنذاك معه، أحتفظ بصورة إنسان دافىء صادق وشديد التمسك ببعض الأفكار الديغولية: معاداة النزعة الأطلسية، التمسك بسياسة عربية لفرنسا (مساندة التحالف من أجل الجمهورية لتصريح البندقية الصادر في عام 1978) والميل إلى الابقاء على علاقات متميزة مع المغرب العربي. إن هذا المعطى الثابت

(1) أنظر الفصل الخاص بالمغرب وقضية الصحراء الغربية.

لدى شيراك (الذي ازداد بروزا نتيجة لعلاقاته الشخصية مع صدام حسين) جعل منه أكثر السياسيين الفرنسيين عرضة لهجومات اللوبي الصهيوني.

وحيال الجزائر، يبدو أنّه يحتفظ ببعض الحنين إلى المرحلة الديغولية والعلاقات المتميّزة التي أقامها ديغول ما بين 1965 و1968. وهو يعزو تلميحا إلى جيسكار مسؤولية التدهور الغامض، في نظره، لعلاقات فرنسا مع الجزائر. فمنذ عام 1981، وباستثناء بعض تصريحاته المندفعة حول المهاجرين، امتنع عن عرقلة أو نقد ديناميكية تحسين العلاقات التي شرعت فيها الحكومتان السابقتان في بداية العهدة السباعية الاشتراكية.

وفي خريف 1986، عرفت العلاقات بين البلدين بعض الفتور، خاصة بعد المصادقة على قانون جديد حول الهجرة وزيارة شيراك إلى إسرائيل. وبالفعل، ففي سياق سياسي يميزه «تعايش» مشحون بالغموض، صادق البرلمان الفرنسي في شهر جويلية على قانون يرمي إلى وضع العمال الجزائريين تحت رقابة بوليسية مشددة، مما أدى إلى إثارة ردود فعل مندّدة في الوسط النقابي والجمعوي. فقد استند هذا القانون إلى «إيوديولوجية أمنية» تنص على أن الرأي الوحيد للسلطة الادارية يمكن أن يؤدي إلى الطرد الفوري لكل أجنبي متهم « بخرق النظام العام» دون إمكانية اللجوء إلى الطعن لدى السلطة القضائية. وفي شهر أوت، نشرت صحيفة إسرائيلية حديثا مع شيراك يكون قد صرح فيه « أنه لا يؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة»، لكن ماتينيون سارعت إلى تكذيب هذا التصريح.

وعندما صار شيراك وزيرا أول قام يوم 13 سبتمبر 1986 بزيارة للجزائر استقبل خلالها من طرف الرئيس الشاذلي. وبخصوص العلاقات الثنائية، أثار مسألة تصفية النزاع المتعلق بالأشخاص «الفرنسيين المقيمين

في الجزائر)، وتمن جهود ودادية الجزائريين في أوروبا حيال «الأقد
السوداء»، وأعرب عن سروره بارتياح أرباب العمل في علاقاتهم مع الجزا
(حتى وإن كانت العقود المبرمة في عام 1985 قد انخفضت بالقياس إل
عام 1984)، وأشار إلى أن الأوساط العمومية والخاصة للصناعة العربي
في فرنسا تطمح إلى الكثير في السوق الجزائرية.

ولاحظ الشاذلي أنه إذا كانت وارداتنا القادمة من فرنسا قد بلغت في عام 1983 مستوى لم تبلغه قبل ذلك أبدا (25 في المائة، أي ما يعادل 30 مليارا فرنك فرنسي)، فإن هذه المفاضلة لا يمكن الابقاء عليها بسبب الأخطار السياسية المتولدة عن السياسة الفرنسية في مساندتها السياسية والمالية والعسكرية للمغرب. وأضاف: «هناك عدد من المؤشرات الملموسة تبين أن الدعم المتنامي للملك ناتج عن ضغوط تمارسها بعض الأوساط التي ترمي إلى الوقوف في وجه سياسة عربية فرنسية مستقلة، والحيلولة دون بروز مغرب عربي ذي وحدة جغرافية وسياسية من شأنها أن تعزز استقلال المنطقة (بلدان الشمال وبلدان الجنوب في مواجهة القوى العظمى)، لكن من وجهة نظر الجزائر، فإن سياسة تعاون متعدد القطاعات، بما في ذلك في المجال العسكري، لا يمكن تصورها إلا في سياق جهوي هادئ لا تشوبه شوائب، وجو حقيقي من الثقة يقوم على ضمانات جادة. وعليه فإنه يتعين على فرنسا في إطار استراتيجيتها الخاصة بتطبيق سياسة عربية مستقلة حقيقية، أن تحدد موقفها ضمن منظور مستقبلي: فبدلا من أن تستمر في سياسة المزايدة في مجال التسليح حيال المغرب إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية في صراع قصير النظر وخاسر مسبقا، أليس من الأجدى بها أن تقوم بمسعى حيال منطقة يمثل استقرارها وازدهارها حلقة من حلقات أمن أوربا واستقلالها؟

وحول انتقاداتنا لقانون الهجرة، أجاب أن الهجرة السرية هي المقصودة وحدها.. أما عن الدولة الفلسطينية فإنه جدد تكذيبه للتصريحات المنسوبة إليه وتأييده لمبدإ تقرير المصير للشعب الفلسطيني : «إن فرنسا حريصة على أمن الدول والعدالة بالنسبة للشعوب في إطار تسوية شاملة».

ويبدو أن رحلة شيراك إلى الجزائر تهدف إلى تعزيز هيبته الدولية، وتندرج ضمن منطق استراتيجية شخصية للتحكم في أمور السلطة. وقد هاتفني منذ هذه الزيارة عددا من المرات كلما تطلبت أحداث العالم العربي تحليلا أو اتخاذ موقف.

تبادل الرسائل بين ميتيران والشاذلي (ديسمبر 1986)

غداة الندوة 15 لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا المنعقدة بلومي، أرسل الرئيس الفرنسي رسالة إلى نظيره الجزائري عرض فيها أفكاره بخصوص الوضع الحالي الذي يعيشه العالم الثالث ومستقبل التعاون بين الشمال والجنوب.

وفي رده، أكد الشاذلي بقوله : «حقا، يتعين على العالم الثالث أن يضطلع بمسؤولياته في نهوضه الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أي ثقل سيكون لمثل هذه الارادة، وأية فعالية ستكون للعمل الذي يتبعها إذا ما كان كل شيء يتم بجهد جهيد على حساب انطلاقة باهظة التكاليف على الصعيد الداخلي. ويكون واقعا في نفس الوقت بصورة تلقائية تحت وطأة تغيير أو موضع إعادة نظر بفعل عوامل خارجية ؟ ليس الرهان أقل من ضمان التغيير عن طريق الحوار لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة. وبالفعل، فالحوار بين الشمال والجنوب ينبغي أن يوجه نحو الاضطلاع الحاسم بمتطلبات النمو والتنمية التي تظل هي الخيار الأصوب.

لقد قدمتم بشأن المأزق الحالي الذي يوجد فيه الحوار مقترحات ضمن خمس اتجاهات عرضتموها على ندوة لومي. وسواء أتعلق الأمر بمشاكل بنية وعدم توازن الجانب المالي العمومي والحسابات الخارجية للأمم المصنعة، وحجم المساعدة العمومية المرصودة لصالح التنمية، أو الإجراءات الحمائية، أو الديون أو الموارد التي ينبغي تخليصها من السباق نحو التسلح لحساب التنمية، فإن أفكاركم تتجه نحو الاستجابة لمصالح العالم الثالث».

محادثات مع ميتيران (9 جانفي 1987)

عبرتُ في مستهل المحادثات عن ارتياح الرئيس الشاذلي لنوعية الحوار الذي يجري سواء حول العلاقات الجزائرية الفرنسية أو كبريات القضايا الراهنة. وبعد أن أعدت تأكيد الأهمية التي يكتسيها الحوار بين الشمال والجنوب في نظر الجزائر، سجلت تلاقي أفكار الرئيس الفرنسي في خطابه بلومي ومخططات إعادة التصحيح الاقتصادي في إفريقيا التي صادقت عليها في شهر ماي 1986 الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقدم لي رئيس الدولة الفرنسي نظرته إلى الوضع في التشاد :

- التصعيد في العمليات العسكرية الليبية يؤكد استمرارية الأطماع الليبية في هذا البلد.
- العقيد القذافي لم يخرق الاتفاقيات المبرمة فحسب، بل نكث العهد الذي أعطاه، وينسب إليه أقوالا يؤكد أنه لم يتلفظ بها أبدا يوم 16 نوفمبر 1984 خلال لقاء قمة فرنسية ليبية في جزيرة كريت : وهكذا، فقد زعم القذافي أن ميتيران ضمن له أنه يكفيه أن يتصنع سحب قواته من التشاد

لكي يقدم لفرنسا الفرصة لكي تنسحب دون أن تخسر ماء وجهها، وذلك ما كذبه ميتيران تكذيبا قاطعا.

-ولذلك، فإنه، كما قال، مناصر لمبدإ الصرامة مع ليبيا من أجل إجبارها على انسحاب متزامن للقوات الليبية والقوات الفرنسية تحت رقابة دولية.

ومن جانبي، وبخصوص التشاد، أشرت إلى دور التهدئة الذي تقوم به الجزائر بطلب من القياديين الليبيين ومن رئيس الوزراء شيراك.على حد سواء. وبعد أن ذكرت بالمبادىء التي يقوم عليها موقف منظمة الوحدة الافريقية والجزائر، عبرت عن تمنياتي بأن تجنح فرنسا للحوار وأن تقبل ليبيا بالحل الإفريقي.

وفي هذا الصدد، وأنا أفكر في الانتقال بالحديث لكي أتناول مسألة الصراع في الصحراء الغربية، فاجأني ميتيران مؤكدا أن القذافي له ميل ثابت، مثل الملك الحسن الثاني، إلى تمديد حدود بلده إلى الجنوب.

وأمام إدراكي لفكرة التوسع في السياسة المغربية، آليت على نفسي أن أسجل البعد السياسي لتصريحه بلومي، الذي أكد فيه بخصوص التشاد والصحراء الغربية أهمية مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. وذكرت بأن الجزائر شرحت في الوقت المناسب للحكومة الفرنسية أن اتحاد وجدة قد ولد على وجه التحديد من التقاء سياستين توسعيتين . وواصلت حديثي فاستعرضت حالة غياب ارادة سياسية في البحث عن حل سلمي لنزاع الصحراء الغربية قبل أن ابرز أهداف الزيارات الأخيرة للرئيس الشاذلي إلى ليبيا وإلى تونس والتي ترمي إلى إعادة الثقة بين هذين البلدين وتنشيط عملية تصفية النزاعات فيما بينهما.

وبخصوص العلاقات الجزائرية الفرنسية، نقلت إلى الرئيس ميتران تأثر الجزائر الكبير إزاء تزايد الجرائم العنصرية المرتكبة ضد مواطنينا

في فرنسا وحيال تساهل بعض الدوائر القضائية في هذا الشأن. وأعد تأكيد الأهمية الجوهرية التي توليها الجزائر لأمن وكرامة رعاياها كعامل أساسي في العلاقات الثنائية، وقلت إنها نظرت بإكبار إلى زيارة الرئيس الفرنسي لعائلة الشاب مالك بوسكين..[1] وردّ ميتيران فوعد بممارسة نفوذه من أجل أن تردع العدالة الفرنسية الجرائم المرتكبة في حق الرعايا الجزائريين.

ثم إنني وسعت أفق المحادثات إلى العلاقات الاقتصادية الثنائية، معبرا من جهة عن تساؤلات الجزائر حول المكانة التي يتركها على المدى الطويل الاتفاق المبرم مؤخرا مع النرويج للغاز الجزائري في السوق الفرنسية. ومن جهة أخرى، أعربت عن انشغالنا أمام انعدام التوازن في الميزان التجاري لصالح فرنسا. وبعد التذكير بأن العجز الفرنسي، الذي اشتكت منه مؤخرا السيدة إديث كريسون، لم يدم طويلا، أكدت أن فرنسا لها الآن الخيار بين إعادة التوازن نحو الاعلى أو نحو الاسفل، مبرزا في الوقت نفسه أن مصالح كلا البلدين تدعو إلى بذل مجهود مضاعف من جانب فرنسا في سبيل تقويم الوضع الراهن، منهيا الكلام بأن الزيارة المقبلة التي يقوم بها «بالادور» للجزائر ستكون فرصة من أجل تحقيق ذلك.

زيارة ميتيران للجزائر (26 مارس 1987)

قام رئيس الجمهورية الفرنسية بزيارة عمل للجزائر بعد أن أرسل إلينا وزير خارجيته «ريمون» يوم 24 فبراير لكي يحدثنا عن السجين الفلسطيني في فرنسا، جورج عبد الله..

(1) شاب جزائري اغتلته الشرطة الفرنسية التي أخلي سبيلها على الرغم من إدانتها القضائية.

جاءت هذه الزيارة في سياق داخلي فرنسي يتسم بصعوبات التعايش. ويكمن أصل هذه الصعوبات، التي تعزز صورة رئيس الدولة داخل الرأي العام الفرنسي، في بعض مساعي الوزير الأول شييراك على الصعيد الداخلي تم اجهاضها (الإصلاح الجامعي، قانون الجنسية، سياسة أمنية قمعية، مشروع إصلاح جبائي)... ويضاف إلى ذلك وضعية اقتصادية حرجة ناتجة عن بعض التضخم وازدياد العجز التجاري الخارجي، وضعف الفرنك الفرنسي، ومستوى من النمو يجعل من المستحيل تخفيض نسبة البطالة.

وبقدر ما بدا رئيس الجمهورية الفرنسية منشغلا بالتنصل من السياسة الاقتصادية والاجتماعية لحكومة شيراك، بقدر ما بدا مصرًا على عدم تركه للوزير الأول فرصة التدخل في المجال المخصص لرئيس الدولة. أي السياسة الخارجية. وفي هذا الميدان، يعمل هذان الخصمان من أجل التحدث بنفس اللغة، بل وبصوت واحد. وبالمقارنة مع العهدة الاشتراكية، هناك استمرارية معتبرة حيال المشاكل الدولية الرئيسية التي تهم فرنسا: الشرق الأوسط، الصراع العراقي الإيراني، الصحراء الغربية، التعاون بين الشمال والجنوب.

وفي ما يخصّ العلاقات الثنائية، تنوي حكومة شيراك تعزيزها في إطار الأفضلية التي أعطتها لعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي. وخلال هذه الزيارة، أجرى الرئيس ميتيران خمس ساعات من المحادثات مع الرئيس الشاذلي الذي حاول تحسيسه بخصوص مجموع المسائل. ويبدو لنا أن هذا التحسيس جاء في حينه لا سيما وأن هناك تنافسا سليما حيال الجزائر ما بين ميتيران وشيراك، إذ أن كل واحد منهما يأمل في أن يفتخر في نفس الوقت بنوعية العلاقات مع الجزائر والنتائج التي يمكن توظيفها على

الصعيد الانتخابي بما يرضي الرعايا الفرنسيين المقيمين في الجزائر في مجال نقل وبيع الأملاك ومسألة الأطفال المولودين من زواج مختلط.

محادثات مع جاك شيراك
(3 أوت 1987)

في طريقي إلى نيويورك لحضور دورة الأمم المتحدة، توقفت بباريس حيث استُقبلت من قبل رئيس الوزراء الفرنسي في إطار مواصلة الحوار السياسي الذي شرعت فيه الدولتان الجزائرية والفرنسية، وقد أثبت هذا الحوار جدواه، ولذلك فنحن نواصله.

وبطبيعة الحال، استعرضنا الوضع في المغرب العربي بالترابط مع المسعى الذي قام به الرئيس الشاذلي للتشاور مع مسؤولين مغاربيين بغاية توسيع المسعى الوحدوي للمغرب العربي ودفع التنسييق السياسي والتعاون الاقتصادي لكي يقطع مرحلة جديدة انطلاقا من معاهدة الأخوة والوفاق التي تضم الجزائر وتونس وموريتانيا.

كان الوضع في الخليج وأزمة الشرق الأوسط محل عرض أيضا في انشغالاتنا، خاصة على ضوء انعقاد قمة عربية طارئة في الاردن قريبا. وقد لفت الخلاف الحدودي التشادي الليبي اهتمامنا هو الآخر، إذ أن الجزائر وفرنسا تثقان ثقة كاملة في سعي منظمة الوحدة الافريقية من أجل إيجاد مخرج سياسي أو تحكيمي لهذا النزاع وذلك حتى يتغلب الحوار المسؤول والتعاون على الحرب والتدمير.

ثم إنني تحادثت مع شيراك حول ملف الغاز بعد فشل المفاوضات الأخيرة بين شركة «غاز فرنسا» و«سوناطراك». لدينا الشعور في الجزائر بأن هناك في هذه المفاوضات تداخلات جانبية لاعتبارات تجارية

محضة. أكدت أن الغاز هو عصب ازدهار التعاون الجزائري الفرنسي. إذا كان لبلدينا الإرادة حقا في التعاون معا - ولديهما في الحقيقة وسائل القيام بذلك - فإنه ليس من صالحهما أن يسمم هذا الملف نظام علاقات ينطوي على أبعاد وآفاق أخرى. عليهما أن يتصورا صيغة (كالتي وجدت مع إيطاليا) تحترم توازن المصالح وتجسد الإرادة السياسية للدولتين في الميدان.

وإذ تفاجأ شيراك شيئا ما بهذا التحليل، أجابني بالكثير من العفوية:
«سأقرأ عليك التقرير الذي قدم لي من قبل وزارة الخارجية الفرنسية. هناك إشارة بالحرف الواحد أذكرها فيما يلي: «إن المفاوضات بين سوناطراك وغاز فرنسا تتعثر لأن سوناتراك ترفض أن تقدم لنا الشروط التي تمنحها الجزائر لايطاليا». لكن وبغض النظر عن موسم العطل، فإنني سأعمل كل ما في وسعي لكي تفضي هذه المفاوضات إلى نتيجة إيجابية على وجه السرعة».

وبخصوص بيع الأسلحة إلى المغرب، أكد شيراك: «لو شعرت بأدنى تحفظ من جانب الجزائر في هذا الشأن، فإنني لن أعمل أي شيء. لكن، ليكن في علمكم بأن المغرب يجري حاليا مفاوضات متقدمة مع الولايات المتحدة، وهو واثق على الصعيد العملي بأنه سيحصل على 30 طائرة أمريكية بنفس السعر الذي يكون قد دفعه للحصول على 20 طائرة فرنسية. اننا، للأسف، نخسر بذلك صفقة هامة. أسمح لنفسي مع ذلك بأن اقترح عليكم الاتصال بالأمريكيين. وزير الدفاع الفرنسي «جيرو»، الذي قام بزيارة للولايات المتحدة، قال لي إن «شولتز، كاتب الدولة الأمريكي للدفاع، وكاتب الدولة للخارجية «وينبرغر» يرغبان كثيرا في أن تكون لهما اتصالات مع البلدان العربية الجادة، ولا أحد ينكر أن الجزائر بلد جاد.»

أما بخصوص المغرب العربي، فقد أكّد شيراك أنه «يتابع مسعى الجزائر بعناية وبالكثير من التعاطف، وأنه يقدر أيما تقدير مشروع ندوة رباعية تترك الباب مفتوحا أمام المغرب». وفي مقابل ذلك، فإن تونس هي بالنسبة له، الموضوع الأساسي لانشغالاته : «أنا قلق بوجه خاص في حال غياب مفاجئ لبورقيبة. في أية وضعية سأجد نفسي إذا جاءني رشيد صفر الذي ينوب عن بورقيبة ليطلب مني إرسال وحدات عسكرية إلى تونس ؟ لذلك فإنني ألح على إجراء اتصالات هاتفية مستمرة لكي نتشاور ونرى معا ما يمكن أن نقوم به في مثل هذا الوضع».

وبخصوص التشاد، ذكر شيراك بأنه ألح من أجل أن يتوجه حسن هبري إلى الجزائر بعد إقامته في فرنسا. «كان على استعداد للقيام بذلك، غير أن التحالف بين جوكوني وريكيس أفشل هذا المشروع. أما بشأن مشكلة شريط «آوزو»، فإننا بادرنا إلى القيام بأقصى ما نستطيعه لدى «نجامينا» وبعض البلدان الافريقية لاقناعها بطرح هذه القضية على محكمة العدل الدولية بلاهاي».

وبخصوص الصراع العراقي الإيراني، والتوتر بين طهران والرياض، والتهديدات التي تثقل كاهل الخليج، فإنني شعرت بقلق وتشاؤم كبير لدى الوزير الأول الفرنسي فيما يتعلق بإمكانيات حل سريع «لحرب السفارات» بين باريس وطهران. ثم إنه عاد بالحديث عن المباحثات التي أجراها مع غورباتشاف، فأكد لي أنه سمعه ينتقد إيران، وهذا أمر مفهوم، لكنه على الأخصّ تلفظ بكلمات قاسية عن القذافي.

وحين تناول الوضعية السياسة الداخلية لفرنسا، رأى أن ميتيران هو في الوقت الراهن المرشح الوحيد لليسار القادر على الفوز في الانتخابات الرئاسية. أما عن شيراك، فإنه، حسب أقواله، مشغول بتهدئة الخصومات

بين زعماء الأغلبية. وتتلخص استراتيجيته كلها في إيجاد تسوية مرضية مع «ريمون بار» من أجل كسب أفضل نسبة من الأصوات لصالح المرشح الحاصل على أعلى الأصوات في الدور الثاني. وهو يرى أن «بار» يتمتع بميزة أنه موجود خارج السلطة، وهو الأمر الذي يسمح له بـ «جس النبض» في حين أنه كرئيس حالي للحكومة، يحكم عليه وفقا لحصيلة نشاطه الحكومي (وهو يأمل في أن يكون إيجابيا). ويقول إن الأمور ستتضح خلال الأسابيع التي تسبق الانتخابات.

محادثات مع ميتيران (30 جوان 1988)

كلفني الرئيس الشاذلي بإجراء اتصال أول مع الرئيس الفرنسي بمجرد إعادة انتخابه وذلك بغاية القيام بتقييم للعلاقات بين البلدين. بحثنا الملفات الأساسية للتعاون الثنائي وكذلك آفاق تنمية المبادلات الاقتصادية والتجارية من أجل الوصول إلى حل المسائل العالقة، وخاصة مسألة الغاز. وقد شمل هذا التقييم الجوانب الانسانية والثقافية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، وخاصة الحل الذي تم تقديمه لمسألة الأطفال المولودين من زواج مختلط.

(وقد صادق المجلس الشعبي الوطني الجزائري على القانون المتعلق بالاتفاق الجزائري الفرنسي حول هذه المسألة).

وسمح هذا الحديث أيضا بتناول المسائل السياسية الجهوية والدولية. سواء تعلق الأمر بالمغرب العربي وهو في حراكه السياسي، أم بأزمة الشرق الأوسط، خاصة بعد انتفاضة الشعب الفلسطيني، أم بالنزاع العراقي الإيراني وبإفريقيا، خاصة بعد التقارب الذي تم الترحيب به بين ليبيا والتشاد، فإن الحوار كان بالكثافة والمستوى المعهودين.

دوما في الجزائر

(3 سبتمبر 1988)

وفي أعقاب ذلك، جاء «دوما» إلى الجزائر في زيارة دامت 48 ساعة بغاية دفع التعاون وتجاوز الصعوبات التي تحول دون تطوره.

لوزاكا، 13 جانفي 1986، رفقة الرئيس الزامبي كينث كواندا.

ا، رفقة رئيس الموزمبيق، سامورا ماشال، وعلى اليسار، وزير الشؤون الخارجية للموزمبيق شيسانو (الذي خلف سامورا ماشال).

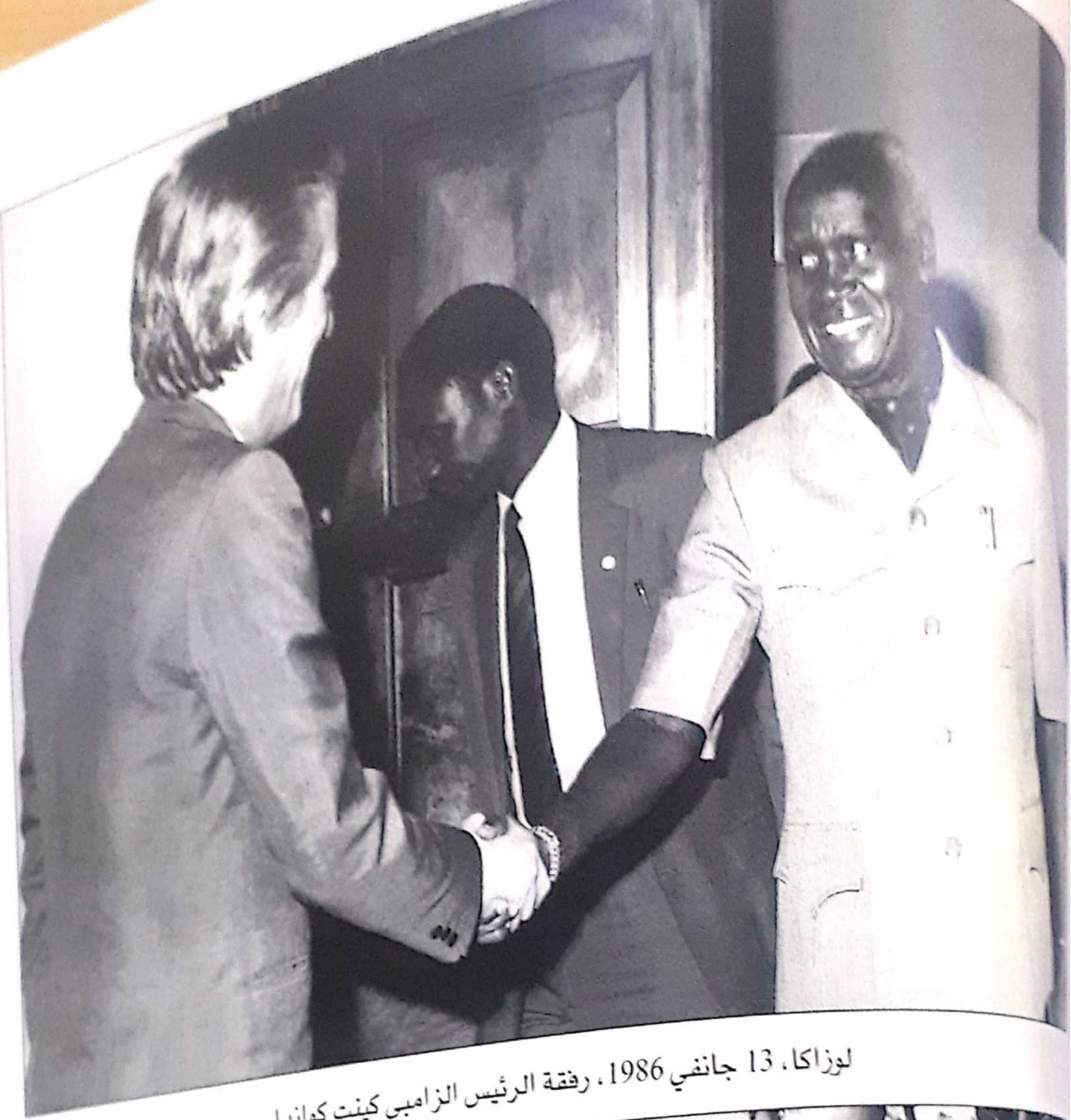

لوزاكا، 13 جانفي 1986، رفقة الرئيس الزامبي كينت كواندا.

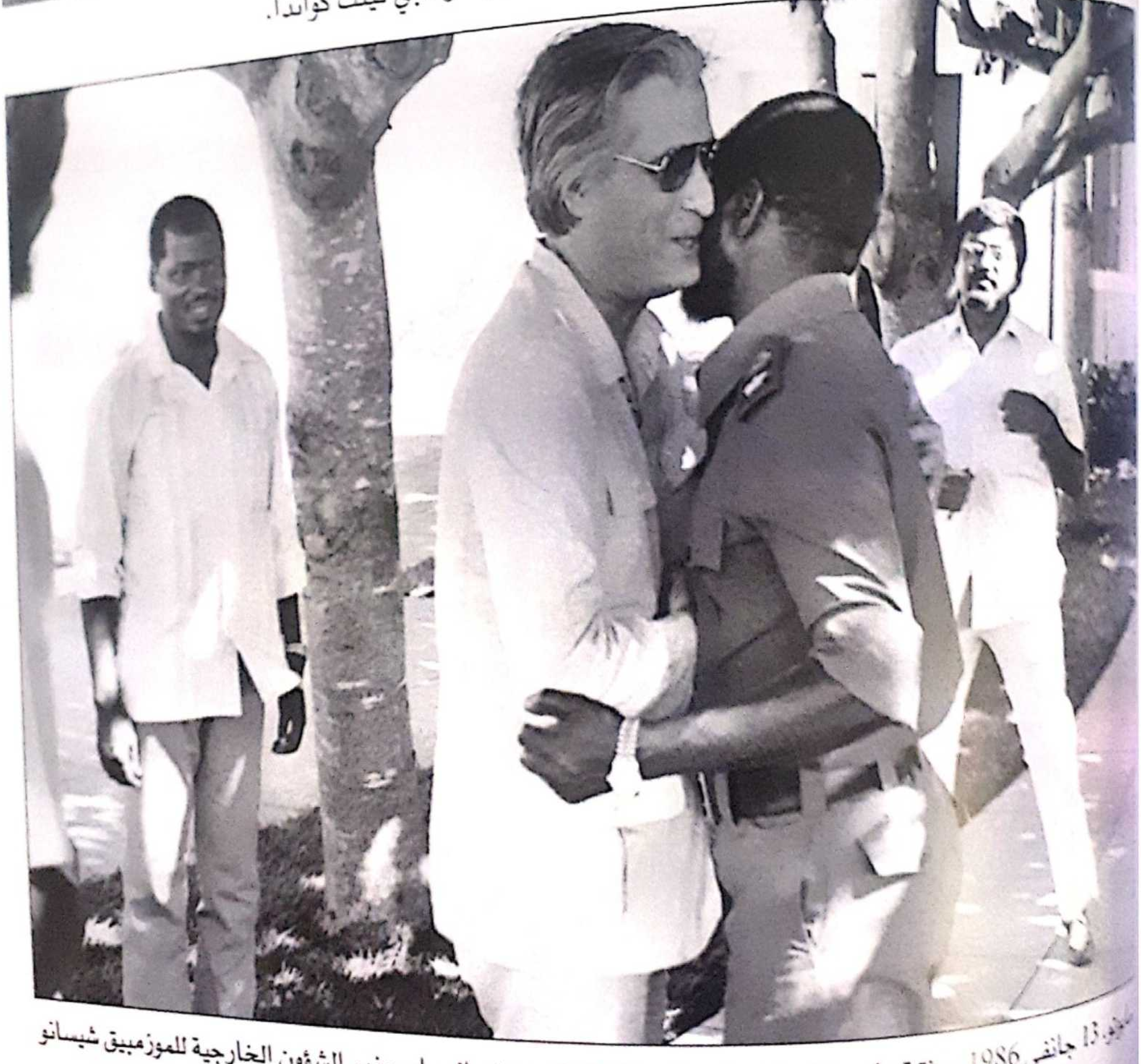

مابوتو، 13 جانفي 1986. رفقة رئيس الموزمبيق، سامورا ماشال. وعلى اليسار، وزير الشؤون الخارجية للموزمبيق شيسانو (الذي خلف سامورا ماشال).

المنامة، 24 فيفري 1986، رفقة أمير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان.

تونس 14 جوان 1984، رفقة الرئيس التونسي بورقيبة على اليمين، الوزير الأول التونسي محمد مزالي خلف وزير الشؤون الخارجية باجي قايد السبسي

... الجزائر بفرنسا، محمد العيلي، سفير لدى اليونسكو،

الجزائر، 3 فيفري 1987، رفقة بيرز دوكويلار، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

الجزائر، 5 فيفري 1987، اجتماع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني برئاسة الشاذلي بن جديد.

الجزائر، 31 ماي 1987، رفقة وزير الشؤون الخارجية الصيني، وي كسي كسوان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مدريد، 9 سبتمبر 1987، رفقة ملك إسبانيا، خوان كارلوس.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نيويورك، 1 أكتوبر 1987، رفقة كاتب الدولة الأمريكي جورج شولتز.

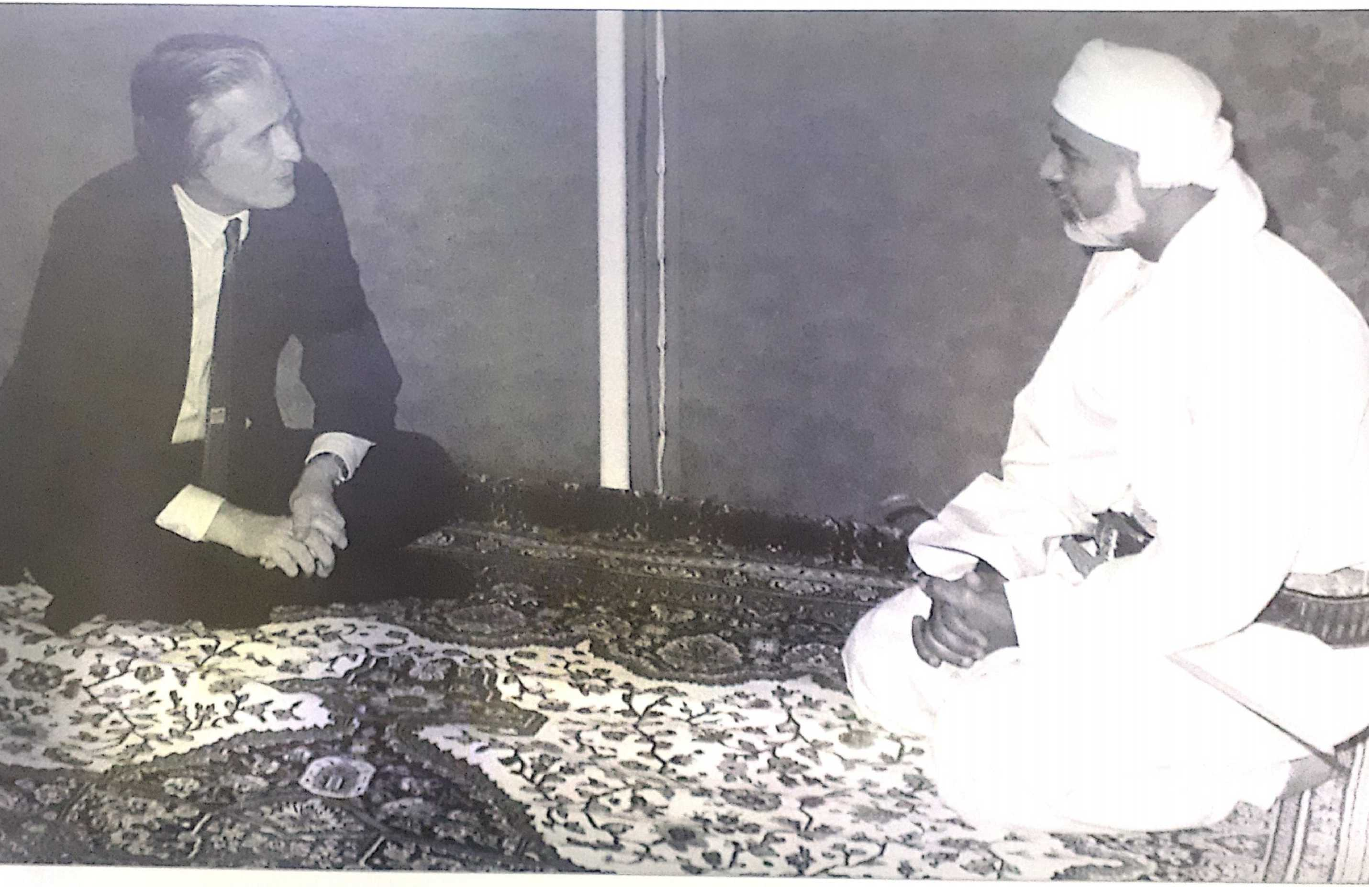

عُمان، 23 فيفري 1988، رفقة السلطان قابوس، تحت خيمة خارج مسقط.

نيودلهي، 24 جانفي 1988، رفقة الوزير الأول الهندي راجيف غاندي.

الجزائر، 14 مارس 1988. رفقة ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل السابع
العلاقات مع أوروبا

قصد وضع حد نهائي للعلاقات الثنائية الحصرية بين الجزائر وفرنسا، والانطباع السائد في أوروبا، بأنّ الجزائر عبارة عن محمية فرنسية، حاولتُ توجيه ديبلوماسيتنا نحو بلدان أوروبا الغربية، إلى جانب العلاقات التقليدية مع دول أوروبا الشرقية. ونصحتُ الرئيس الشاذلي بقبول الدعوات القادمة من هذه البلدان.

1 - بلجيكا

قام الرئيس بزيارة رسمية إلى بلجيكا بين 14و 16 ديسمبر 1983. ومنذ أن وصلنا دعانا الملك بودوان والملكة فابيولا، لمأدبة عشاء بقصر «لايكن». وخُصصت الفترة المسائية لزيارة دار البلدية بالعاصمة، ثمّ لحفل استقبال الهيئة الديبلوماسية المعتمدة في بلجيكا من قبل رئيس الجمهورية الجزائرية. بعد العشاء الساهر، وخلال لقاء خاص، ظهر الملك بودوان في بساطته الهائلة، وأبدت الملكة فابيولا المنحدرة من أصول إسبانية إعجابها بالحضارة الإسلامية وتأثيرها على أوروبا. وخلال اليوم الموالي، أهدت لي كتابا بالفرنسية حول الأندلس خلال عهد الأمويين. وخُصّص اليوم الثاني لزيارة المحطة النووية في «تيهانج» ثم لقصر «نامور» وللقاءات السياسية

التي ترأسها وزيرا الخارجية (تيديمانس، وطالب). وجرت مأدبة العشاء التي نظّمها الوزير الأوّل ويلي مارتنس بقصر «إقمونت». وخلال اليوم الثالث، قمنا بزيارة المنشآت المرفئية في «زيبروج»، ثم مدينة «بروج»حيث تناولنا الغداء في القاعة القوطية بدار البلدية فتوجهنا نحو متحف «ميملينغ». وقد ترأس الشاذلي، ومارتينس، الدورة الثانية من المفاوضات ليجري بعدها حفل استقبال الجالية الجزائرية في بلجيكا.

وفي خطتها، ارتأت الجزائر توفير ظروف التعاون مع شركائها التجاريين شريطة أن يقوم هذا التعاون على قواعد محددة وتبادلات متوازنة تنطوي على مكافأة عادلة للخيرات الطبيعية غير المتجددة، مقابل منتجات تمكن إيجاد إقلاع اقتصادي ومعرفة تكنولوجيا يسمح لها بأن تكون على موعد مع القرن الحادي والعشرين. وعلى هذين الأساسيين تتمحور فلسفة الجزائر في علاقتها مع العالم الصناعي. وهي فكرة نابعة من مشروع شامل ناضلت في الصفّ الأوّل من أجله منذ السبعينات. وتنص على ضرورة إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي الحالي من أجل نظام جديد أكثر عدالة يُمهّد له الحوار شمال جنوب.

وفي يوم 15 جويلية 1984 استقبلتُ وزير الاقتصاد البلجيكي، مارك ايسكنس، الذي زار الجزائر بغية دفع التعاون الذي عرف تطورا إيجابيا منذ الإمضاء على عقد في أفريل 1981، وعلى اثر زيارة الرئيس الشاذلي في ديسمبر 1982، وابرام اتفاق إطار في أفريل 1983. وكانت زيارة ايسكنس ترمي من جهة أخرى إلى إيجاد حلّ لمسألة التحكيم لأنّ بلجيكا تشعر أنّها تعاني من التمييز مقارنة بفرنسا، بسبب إبرامنا مع هذه الأخيرة اتفاقية ثنائية للتحكيم تُسهّل للمؤسسات الفرنسية عملياتها التعاقدية.

لكن بغية إرجاع لقيصر ما له فإنّ ويلي كلايس، بمساعدة رئيس مكتبه جان بيار باولز، وكلاهما اشتراكيان فلامنديان، مهتمان بتطوير العلاقات الجزائرية البلجيكية، هما من يقف وراء المفاوضات التي أفضت إلى إبرام اتفاقية شراكة بين سوناطراك و«ديستري غاز».

2 - اسبانيا

كانت العلاقات بين الجزائر ومدريد، طبيعية في كل الأوقات، باستثناء التجميد الذي جرى سنة 1976 المرتبط بمساومة أراضي الصحراء الغربية التي مارسها نظام فرانكو حينها. غير أنها ظلّت ضعيفة ودون المستوى الذي عرفته العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والحزب العمالي الاشتراكي الحاكم في إسبانيا منذ خمسة أشهر. لهذا فإنّ زيارة نائب رئيس الحكومة ألفونسو غيرا (المرفق بأربعة وزراء) في مارس 1983 متبوعة بزيارة الملك وملكة اسبانيا في ماي 1983 كان ينظر إليها في الجزائر كفرصة لتقوية وتوطيد العلاقات الثنائية والتشاور بشأن وضعية البحر المتوسط والمغرب وأوروبا.

وفي يوم 23 مارس 1983 استقبلتُ ألفونسو غيرا مطولا. وكان غيرا يرمز للتغيير الحاصل في اسبانيا. بالفعل، بينما صرحت إسبانيا أنها تساند «حلاً عادلا وسلميًا في الصحراء الغربية»، يقوم على احترام مبادئ وقرارات هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وتطبيق القانون الدولي لتقرير مصير الشعب الصحراوي، تكون قد أظهرت وفاءها لبرنامج حكومة غونزليز، لكن في نفس الوقت قامت بتصحيح خطأ تاريخي وقعت فيه السلطة السابقة، بمناسبة الإمضاء على اتفاقية ثلاثية بمدريد سنة 1974.

وتمخّضت عن هذه الزيارة نظرة متقاربة بين البلدين حول القضايا الرئيسية من خلال البيان المشترك سواء أتعلّق الأمر لقضايا حوض البحر الأبيض المتوسط أو الحوار شمال جنوب أو التعاون الثنائي. وأبديتُ رغبتي في تأسيس معهد سرفانتيس بالجزائر العاصمة لتدريس اللغة الإسبانية وإيجاد توازن في الميزان التجاري الذي لم يكن في صالح الجزائر بشكل واضح. وكان غيرا قد استفسر عن اللقاء الأخير بين الشاذلي والحسن الثاني، وبالإمضاء على اتفاقية الأخوة والوفاق مع تونس.

أما بخصوص الملك خوان كارلوس، رمز الوحدة الإسبانية وحتى إن لن لم يكن صاحب تأثير مباشر على الجهاز التنفيذي وفي حدود الصلاحيات المخولة له من قبل الدستور، يبدو جليا أنّه قادر على تحفيز حكومته بصفته رئيسا للدولة. وجرت المفاوضات يوم 10 ماي، في رئاسة الجمهورية أولا ثم بوزارة الخارجية وقد كُلفتُ بمرافقته في زيارة سياحية إلى القصبة ثمّ ألقى الملك بعدها خطابا أمام نواب المجلس الشعبي الوطني. وفي اليوم الموالي قام بزيارة الأكاديمية العسكرية بشرشال.

قام وزير الشؤون الخارجية فراناندو موران بتاريخ 24 جانفي 1984 بزيارة إلى الجزائر، وتركزت المباحثات حول قضية النزاع الغازي، كان هذا الأخير يخص شراء شركة ايناغاز لكمية تقدر بـ 4.5 مليار متر مكعّب سنويا وفقا للعقد الموقع سنة 1975 عوضا عن 1.3 مليار متر مكعّب التي تقوم الشركة بشرائها فعلاً، كما تمّ التطرق إلى مسألة الأسعار، إذ كان من البديهي والواضح أن يسري السعر الأوروبي المطبق على بلجيكا وفرنسا على إسبانيا أيضا، وخلال الزيارة التي قام بها «غييرا» العام الماضي، اتفقنا على الرفع من مستوى التمثيل في المفاوضات من المؤسسات الى الوزارات، إلا أنّ الانسداد ظلّ قائما، اذ كان لا بدّ أن يظل عدم أخذ كل

الكمية وشحنها من قبل الشريك الإسباني استثناءا. وعليه تقرر أن يتمّ اعتماد فترة انتقالية تمتد الى أربع سنوات يتم بعد انقضائها رفع كمية الغاز التي تقوم ايناغاز بأخذها الى 4.5 مليار متر مكعب كما كان متوقعا من قبل.

وتضمن الاقتراح المقدم من قبل موران عن الجانب الإسباني.

- يحدد السعر الأوروبي خلال الفترة الانتقالية على 1.5 مليار متر مكعّب سنويا وتعويض ما قيمته 77 مليون دولار ؛

- تطهير المخلفات بقيمة 55 مليون دولار؛

- ما بعد المرحلة الانتقالية تعويض مالي بقيمة 3 مليون دولار سنويا ؛

- أما عن الجانب الجزائري فتم اقتراح ؛

- تعويض بقيمة 127 مليون دولار سنويا ؛

- تطهير المخلفات بـ 1.07 دولار لكل مليون وحدة حرارية .

في 13 جانفي 1985، أخبرني السفير زولويتا بنتائج الاجتماع الأخير لسفراء إسبانيا في المغرب العربي مع وزيرهم. وببرقية الوزير الأول غونزليس، الذي يتمنى استئناف المشاورات مع الجزائر بخصوص ملف الغاز حول المبادئ الأربعة : احترام العقد والأسعار الأوروبية واحترام الكميات والأثر الرجعي وهي المبادئ التي دافعتُ عنها دائما. وكان الطرف الإسباني في انتظار مبعوث الرئيس الشاذلي.

و في 18 فيفري 1985 أخبرني السفير، أنّ غيرا يرغب في وضع العلاقات مع الجزائر ضمن تصور استراتيجي حول مسعى جديد على المدى الطويل يضمن حوار دائم، يشمل الى جانب التعاون الثنائي المسائل السياسية في المنطقة والتي يمكن أن تؤدي إلى تشاور أوسع بشأن إفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا المسعى كان في نظره يصطدم بلوبي موالي للمغرب.

وفي 23 فيفري 1985، خلال زيارة عمل قام بها موران إلى الجزائر، تمّ الإمضاء على برتوكول اتفاق متعلق بإمداد إسبانيا بالغاز الطبيعي المميّع وتمّ تحديد تاريخ اجتماع اللجنة الثنائية قبل نهاية شهر مارس وهي التي تسند اليها مهمة البحث عن الوسائل التي تضمن توازن المصالح وتحديد إمكانيات الوصول الى اتفاقيات قطاعية في مجالات تعتبر أوّلية بالنسبة للطرفين. إنّ ايجاد حل للنزاع الغازي بين البلدين يعني ضمان حوالي ثلاثين في المائة من مداخيلنا المتعلقة بالصادرات النفطية، على مدى عشرين سنة. وبالتالي يتعيّن علينا القيام بخطوة ملموسة تجاه الطرف الإسباني.

من هنا، جاءت زيارة رئيس الوزارء فليبي غونزاليس إلى الجزائر بين 11 و12 مارس 1985 التي من خلالها قدَر الطرف الاسباني بأن الاجتماع القادم للجنة الثنائية سيكون الهدف منه تطبيع العلاقات التجارية بين البلدين وتوسيعها وتقترح سلسلة من المجالات التي تكون فيها المؤسسات الإسبانية قادرة على التنافس.

إنّ التطور الايجابي للموقف الإسباني بخصوص الصحراء الغربية وتأكيد رئيس الوزراء الإسباني أنّ جبهة التحرير هي التنظيم السياسي في المغرب الكبير الذي يلتقي معه الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني، تنبئ بتحسن العلاقات خاصة أنّ الزيارة الرسمية القادمة للرئيس الجزائري إلى إسبانيا سترسخ هذا التطور الايجابي.

وخلال شهر جوان 1985 استقبلتُ السفير مرتين في 18 جوان حيث أكّدتُ له إرادة الحكومة الجزائرية لتأجيل زيارة الرئيس الشاذلي إلى إسبانيا في حالة ما إذا ظلّت المناورات العسكرية الإسبانية المغربية المقررة بين 26 و28 جوان مبرمجة . وفي يوم 24 أخبرني أنّ الحكومة

الإسبانية ترى أنّ زيارة رئيس الدولة الجزائرية يجب أن تتمّ مهما كان الأمر وأنه تقرّر توقيف المناورات المذكورة خلال اجتماع مجلس الوزراء. أجرى الرئيس الشاذلي، بناء على ذلك، زيارته الرسمية إلى إسبانيا بين الأوّل والثالث من جويلية 1985 وهذه الزيارة لم تكن ممكنة بالنسبة إلى إلاّ بعد وقوع حدثين هامين، فمن جهة هناك فضّ النزاع الغازي الذي صادقت عليه الهيئات الإسبانية التنفيذية والتشريعية (انتخاب ايجابي يوم 22 جوان 1985 بالأغلبية في البرلمان) ومن جهة أخرى مساندة إسبانيا لحقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومساندة قرارات هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية التي فضلت المشاورات المباشرة بين المغرب والبوليساريو. وبفضل هذه الزيارة بدا وكأن إسبانيا تريد بلوغ بعض الأهداف وهي:

- الخروج ضمن الإطار المغاربي، من العلاقات الثنائية الحصرية مع المغرب والتي أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على إسبانيا خاصة بعد اتفاقية الوحدة المغربية الليبية؛

- لعب دور يليق بها في المنطقة؛

- التصدي لفرنسا التي تبحث عن تضيق دور إسبانيا في الجزائر على المستوى الاقتصادي؛

- إقامة تشاور سياسي مع الجزائر؛

- إنعاش التبادلات التجارية مع الجزائر لضمان توازن في سوق الغاز.

في حين أنّ دور إسبانيا في المغرب الكبير يبقى مرتبطا بثقل امتيازاتها الاقتصادية في المغرب الأقصى ووجود تيار مناصر للرباط في أوساط رجال الأعمال والجيش، وبالأخص القضية الشائكة لسبتة ومليلية. وعلينا أن نضيف مخلّفات إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد تعرّضها لضغوط الأمريكية والأوروبية.

خُصّص اليوم الأوّل من زيارة الرئيس للمشاورات مع الملك خوان كارلوس، وجلسات ومقابلات الرئيس الجزائري بمكان إقامته (قصر البارادو) لا سيما رئيس الحكومة. أما اليوم الثاني فقد تميز بإجراء محادثات مع فليبي غونزاليس بقصر «مونكلوا»، وخلال ثلاث مراسيم احتفال أولا في بلدية مدريد، ثم في البرلمان ألقى الرئيس الشاذلي خطبا وفي اليوم الأخير استقبل الرئيس الجالية الجزائرية في إسبانيا. وأجريتُ بدوري حوارا مع جريدة «آي بي سي»، وحوارا أخر مع القناة التلفزيونية الإسبانية. وخلال اليوم الثالث تم الإمضاء على اتفاقية إطار للتعاون الصناعي من قبل وزيري الخارجية للبلدين. بعدها غادرنا مدريد متوجهين إلى الجزائر.

وفي 15 ديسمبر 1985، تحدث السفير زوليوتا وهو يودّع، عن تعيين أوردونيز محل موران على رأس وزارة الخارجية ومصادقة إسبانيا على قرار الدعوى المغربية في هيئة الأمم المتحدة. هل يتعلق الأمر بإعادة النظر من قبل إسبانيا في علاقاتها مع المغرب العربي المفروضة من قبل اللوبي المتعاطف مع المغرب الأقصى ؟

وزار غيرا، الجزائر مجددا بين 22 و23 ديسمبر 1986، وهذه المرة من أجل إجراء مشاورات سياسية بين الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني وجبهة التحرير الوطني.

قام وزير الخارجية الجديد، فرانسيسكو فيرنانديز أوردونيز بزيارة إلى الجزائر بين 30 و31 مارس 1987. واعترف أنّ الجزائر عبارة عن دولة مسؤولة، وشريك جدي، يحترم التزاماته. وتُرجمت إرادة إعطاء الأولوية للجانب السياسي بتبادل الرسائل بين الوزيرين بغية اضفاء الطابع المؤسساتي للحوار والتشاور بين البلدين عبر تنظيم مشاورات دورية بين المسؤولين على مستويات عليا. أما بعث التعاون الاقتصادي، فسيتمّ

في اطار الدورة الثانية للجنة المختلطة خلال جوان القادم. كما تناولت المشاروات مسألة الصحراء الغربية والشرق الأوسط.

قمتُ بدوري بزيارة رسمية إلى مدريد بين 8 و10 سبتمبر 1987، حيث استقبلني الملك خوان كارلوس، ورئيس الحكومة فليبي غونزاليس، ونائب الرئيس ألفونسو غيرا، ونظيري فرانسيسكو أردونيز. مكنت هذه الزيارة من رفع اهتمام المسؤولين الإسبان لإجراء حوار سياسي على المستوى الأعلى، وتنمية التعاون مع الجزائر التي يحظى دورها في استقرار كبير. وبالتطرق إلى الرسالة التي وجهها الملك الحسن الثاني لرؤساء دول أوروبا المتعلقة بطلب الانضمام الرسمي إلى المجموعة الأوروبية وباتفاق الصيد البحري الجديد بين المغرب وهذه المجموعة وبطلبه المتعلق بمساعدته في الصحراء الغربية، قدر المسؤولون الإسبان الذين تحدثتُ معهم أنّ طلب المغرب الانضمام الى المجموعة الأوروبية لا يسير في اتجاه بناء المغرب. أضفتُ أنّ الاتحاد الأوروبي رفض استنادا الى الحجة الثقافية، انضمام بلد مثل تركيا، لكنّ الملك بعث تلك الرسالة لأسباب تكتيكية حتى يقبل رؤساء دول أوروبا حتى وإن رفضوا طلبه بخصوص الانضمام للاتحاد الأوروبي مطالبه الأخرى المتعلقة باتفاقية الصيد البحري ومساعدته في الصحراء الغربية، ويوجد هنا بدون شك نداء مباشر لإسبانيا كي لا تهتمّ بقائمة المواطنين الصحراويين المعنيين بالاستفتاء المقبل.

تجدر الإشارة أنّ إسبانيا ستصوت بالإيجاب في هيئة الأمم المتحدة على القرار المتعلق بالصحراء الغربية وأنّها تساند ترشّح الجزائر لمجلس الأمن.

لقد ساد جو من الهوس في اسبانيا تجاه ارهاب منظمة «ايتا» الباسكية وقامت الصحافة باستقطاب الرأي العام في تعليقها عن زيارتي حول هذا

المعطى. وكان فليبي غونز اليس قد وافق على زيارة الجزائر خلال الثا
الأول من سنة 1988، وكان مساعدية مدعوا لزيارة مدريد بغية اجر
مشاورات بين جبهة التحرير الوطني والحزب الاشتراكي العمالي الإسباني

3 - ايطاليا

في 18 ماي 1983، تمّ تدشين أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والإيطالي ساندرو بيرتيني بالهوارية عند «كاب بون»، بتونس، ويتعلق الأمر بالخط البحري لأنبوب الغاز العابر للبحر المتوسط الذي يموّل محطة «مازارديل فالو» بصقلية بالغاز الجزائري.

أضفى حضور رؤساء الدول الثلاثة طابعا مثاليا للإنجاز المشترك في مجال التعاون شمال جنوب والتعاون الجهوي المتعدّد الأطراف بما أنّ الغاز الجزائري النابع من حاسي الرمل قبل أن يصل الى «مينربيو» قرب روما، يعبر التراب التونسي على مدى ثلاثة وسبعين كيلومتر.

على صعيد العلاقات الثنائية مكّن هذا التدشين من الانتقال إلى مرحلة تجسيد الاتفاقية السياسية لسنة 1982 وتبعه سبعة أشهر بعد ذلك، في 27 أفريل 1983 اتفاق تجاري بين سوناطراك والشركة الإيطالية «سنام»، فرع شركة «ايني». ويعتبر هذا الاتفاق نتيجة للمطلب الجزائري من أجل تثمين صادراتها الغازية، بعد أن تمّ الإمضاء على اتفاقيات مماثلة مع الشركة البلجيكية «ديستري غاز»، في أفريل 1981 والشركة الفرنسية «جي دي آف»، في فيفري 1982. ولم يتم التوصل إلى هذه النتيجة لولا ثبات الموقف الجزائري الذي من خلاله أظهرت الجزائر رغبتها في ربط سعر غازها بأسعار البترول الخام. وكان سعر الغازقبل ذلك محددا من قبل الشركات

المتعددة الجنسيات على أساس بعض المنتجات البترولية (زيوت الوقود بالأخص). الجزائر التي تقف في طليعة شعوب العالم الثالث في نضالها من أجل تثمين عادل لثرواتها الطبيعية لا يمكنها أن تقبل أن يفلت سعر إحدى صادراتها الأساسية من قبضتها.

هكذا، تم طي صفحة احدى أطول المفاوضات التي شرعت فيها الجزائر مع مختلف شركائها من أجل تثمين غازها. هي مرحلة جديدة بحيث أنّ العلاقات بين الشمال والجنوب التي كانت خاضعة للتبادل غير العادل ولنهب خيرات العالم الثالث واستغلال موارده الطبيعية، أصبحت تقوم من الآن فصاعدا على مبادئ العدالة والمصلحة المشتركة.

قام الرئيس الشاذلي بزيارة رسمية إلى إيطاليا بين 10و 12 نوفمبر 1983. تميّز اليوم الأوّل من الزيارة بإجراء مشاورات سياسية بين الرئيسين وفي مقر وزارة الخارجية بين وزيري الخارجية. واستقبل الرئيس في المساء، فرانكو ريفيغليو، رئيس «إيني» (الشركة الوطنية للمحروقات) وجيوفاني أنييلي، رئيس شركة «فيات».

وفي اليوم الموالي، أجرى الرئيس مشاورات مع الوزير الأول بيتينو كراكسي، بفيلا «ماداما». وشرع الوزراء الجزائريون بدورهم في جلسات عمل مع نظرائهم الإيطاليين. وقمنا بزيارة معرض بقصر «باربيرني»، حول موضوع «ايطاليا – الجزائر : تعاون متوسطي». أما خلال اليوم الثالث، فقد استقبلنا من طرف رئيس بلدية روما بالكابيتول، واستقبل الشاذلي أنريكو برلانغر، أمين عام الحزب الشيوعي الايطالي. وعقب حفل التوديع بالكرينال، استقبلنا البابا جان بول الثاني بالفاتيكان. وخلال نصف ساعة تمّ تناول مسألة الحوار الإسلامي المسيحي. وفي كل خطبه كان الرئيس الشاذلي يتمنى أن يرى السلام والعدالة ينتشران عبر العالم. وأعلن عن

اهتمامه الشديد بمأساة الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض بشكل مستمر للنهب والتقتيل وهوالذي يناضل باستمرار من أجل استعادة حقوق المشروعة. لقد عبّر عن أمنيته بحلول منطقة متوسطية تتحول إلى «حوض سلام» وافريقيا حرة مستقلة تُنذر نفسها لرخاء شعوبها. وأكّد أنّ الحل للأزمة العالمية يمر بالضرورة عبر نظام اقتصادي دولي جديد بإقامة حوار صريح بين الشمال والجنوب.

وقبل أن نغادر إيطاليا دعتنا الحكومة الإيطالية - الرئيس الشاذلي وأنا - لزيارة خاصة مدتها أربعة وعشرون ساعة في مدينة البندقية.

وزار الوزير الإيطالي الأوّل كراكسي، الجزائر بين 20 و21 أكتوبر 1986 لتأكيد نوعية العلاقات الثنائية التي تتطور نحو أفق مقبول من كلا الطرفين وإصرار العاصمتين على جعل منطقة المتوسط حوض سلام خال من كل ترسانة نووية. وكان لجبهة التحرير الوطني والحزب الاشتراكي الإيطالي (وكراكسي يشغل منصب الأمين العام له)، مواقف متقاربة وكلاهما استنكر العدوانيين الأخيرين على ليبيا وتونس. وكانت إيطاليا في المقابل قد قامت برفع إلزامية التأشيرة عن الجزائريين وتجاوز الاتفاق الغازي مجرد حل مشكلة الأسعار والنسب التي يجب نقلها والذي يأخذ بعين الاعتبار أكثر فأكثر تقلبات سوق الطاقة العالمي ومصلحة البلدين.

وقمتُ بزيارة رسمية إلى إيطاليا بين 25 و27 نوفمبر 1986. هذه الزيارة كانت مبرمجة خلال الزيارة التي أجراها حديثا إلى الجزائر بيتينو كراكسي وكانت ترمي إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- تعميق الحوار السياسي مع شريك أوروبي يتميز مسؤولوه الحاليون بمواقف شجاعة بخصوص القضية الفلسطينية ويناصرون الحوار العربي الأوروبي الشامل غير المقصور على موضوع الإرهاب؛

- تقوية التعاون الاقتصادي وتنويعه عبر دفع مشروع «السيارات» ووضع صيغ جديدة للتمويل قصد إعطاء الأولوية لتكثيف التبادلات.

ودار النقاش مع كراكسي، رئيس مجلس الوزراء حول ما يلي:

- التعاون الصناعي: اشتكى الطرف الجزائري من غياب اهتمام هيئات بمشروع السيارات الذي يبدو أنه متعثر. وأجاب كراكسي أن الحكومة الإيطالية تولي أهمية قصوى لتجسيد هذا العقد وستعطي الدفع اللازم من أجل ذلك؛

- القضايا السياسية الآنية فبعد العرض الذي قدمتُه، أكد كراكسي أن الحضر على الأسلحة الإيطالية نحو العراق وإيران من قبل حكومته تعرض للتحويل من قبل مؤسسات «وهمية» مشتبهة تقوم بتمرير الأسلحة عبر سنغافورا وإسرائيل والأردن؛

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط رأى أنه من الضروري الحصول على محاور فلسطيني موثوق فيه يحل محل القيادة الحالية التي عرفت نوعًا من التململ بيد أنّه في الظرف الحالي «لا يوجد حل واضح يقوم عليه أي تحرك أوروبي».

- وأبلغني كراكسي، بمبادرته الرامية إلى إنشاء جماعة مساندة تتكوّن من ثلاث دول من الضفة الشمالية للمتوسط وثلاث دول من الضفة الجنوبية تهدف إلى بعث الحوار والتعاون بين بلدان البحر المتوسط. وكان اليوغسلافيون قد أبدوا اهتمامهم بالمسألة وكذلك المصريون. وأصررتُ على تقديم توضيح - مع إبداء موافقتي على الهدف المذكور - وهو أنّ الجزائر ستشرع في مشاورات في اطار العائلات السياسية التي تنتمي إليها، بالأخص ندوة دول المتوسط غير المنحازة وجامعة الدول العربية، بغية تحديد موقف نهائي حول هذه المسألة.

كما أسرّ لي أندريوتي، وزير العلاقات الخارجية، من جهته، عن استعداده لاتخاذ موقف من أجل تطوير علاقات التعاون في المجال الزراعي وإخباري

بالموقف الإيطالي بخصوص حجم القرض وظروفه. وبشأن المغرب العربي، يبدو أنه كان يشعر بالحرج نوعا ما، من غياب علاقات رسمية مع البوليساريو دون أن ينفي إمكانية تكثيف المساعدات الإنسانية للصحراويين.

وبخصوص الشرق الأوسط قدَر أندريوتي أنّ أوروبا التي تعيش على ربع إعلان البندقية، غير مهتمة بأخذ المبادرات، خاصة وأنّها لا تلقى التشجيع من قبل السياسة الإسرائيلية الحالية. وخلُص أندريوتي أنّ إيطاليا معجبة بما تقوم به الجزائر من أجل توحيد صفوف الفلسطينيين وكذا محاولاتها لإحلال السلم بين إيران والعراق.

وأبدى رئيس الجمهورية كوسيقا، الذي سلمتُ له دعوة من قبل الرئيس الشاذلي، إعجابه بالدور الذي تلعبه الجزائر ورئيسها في العالم العربي وإفريقيا والمتوسط.

وأبدى فنتغاني، رئيس مجلس الشيوخ تأكيده على ضرورة إرساء علاقات خاصة بين جبهة التحرير الوطني وحزب الديمقراطية المسيحية.

وقد قابلتُ عددا كبيرا من المستشرقين والباحثين في الإسلام الإيطاليين الذين عبروا لي عن رغبتهم في المشاركة في «تحرير تاريخ العالم العربي من النزعة الاستعمارية» وحدثوني عن مشاريعهم. وأكثر هذه المشاريع أهمية هو التوصل إلى تنظيم ملتقى بالجزائر حول «المنابع الايطالية لتاريخ المغرب الكبير».

4 - السويد

لا شك، أنّه يجب التذكير بأنّ أول خطوة للتعاون الجزائري السويدي وضعت أسسها الأولى من قبل الوزير الأول أولف بالم يوم 11 نوفمبر 1974 حينما استقبل من طرف الرئيس بومدين، ومصافحته الشهيرة للرئيس

عرفات التي أدّت إلى وضعه في قائمة من ينبغي القضاء عليهم(1). لكن الصداقة بين البلدين تعود إلى حرب التحرير بحيث قام عدد من الشباب السويديين بمساندة ثورتنا. ومن بين هؤلاء أولف بالم الذي صرّح خلال إقامته في بلدنا «من بين أول ما قمتُ به هو انضمامي إلى جانب نضالكم التحرّري. ويعتبر هذا شيئا مهما في حياة رجل».

أجريتُ زيارة رسمية إلى السويد بين 14 و16 جانفي 1983. بعد استقبالي من قبل الملك كارل غوستاف، وعقب جلسة عمل مع نظيري لنيارت بودستروم، التقيتُ بالوزير الأوّل أولف بالم وكان هذا اللقاء اللحظة الحاسمة في هذه الزيارة. شرعتُ في الحديث عن توافق وجهات النظر حول القضايا الدولية الكبرى وروابط الصداقة بين البلدين، لكنّني أضفتُ أنّ علاقاتنا الاقتصادية لم تكن عند مستوى علاقاتنا السياسية وأنّه من الضروري إيجاد صيغة جديد بغية تكثيفها على أساس المصلحة المشتركة. هكذا، تمنيتُ مشاركة واسعة للمؤسسات السويدية في إنجاز مشاريعنا التنموية خاصة في مجالات الاتصال والنقل وصناعة الورق. أكّدتُ على مشروعين وهما الصناعة الصيدلانية والتصنيع العسكري، مع إبداء أسفي عن غياب المبادلات الثقافية بين البلدين. وانطلاقا من اهتمام السويد بالقارة الإفريقية، اقترحتُ إقامة تعاون ثلاثي مشيرا بالمناسبة إلى مشروع للصيد البحري يضم السويد والجزائروموريتانيا أو بناء مركب غابي مع الموزمبيق. وأبدى ألوف بالم اهتمامه بمشروع الصناعة الصيدلانية والتعاون الثلاثي لكنّ مسألة الشرق الأوسط أثارت اهتمامه أكثر وقال لي «المسألة لا تتمثل في لبنان بل في الضفة الغربية لأنّه يوجد احتلال حقيقي

1) أنظر مذكراتي في جزئها الثاني.

للضفة الغربية عن طريق بناء مستوطنات. وقد عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية كلاميا عن استنكارها تجاه هذه المستوطنات لكن على أرض الواقع ظلّت تدافع بشكل دائم عن إسرائيل. كيف بإمكاننا أن نضع حدا لهذا التوسّع؟». ثم طرح الوزير الأوّل أسئلة بشأن دور «اللجنة العربية السباعية» وهل تعارض بعض الدول العربية إنشاء دولة فلسطينية. وبخصوص لجنة السبعة، صرّحتُ أنه تمّ تسجيل بعض التصريحات الإيجابية نوعا ما في باريس وموسكو وبكين لكن في المقابل، اصطدمنا في واشنطن بسوء فهم كامل. نعتقد أنّ أوروبا قادرة على التأثير على الأمريكيين خاصة إذا قرّرت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وإذا كانت هذه الزيارة لستوكهولم قد أدت إلى تركيز مستوى العلاقات الجزائرية السويدية فإنّ الزيارة التي قام بها نظيري لينرت بودستروم في أفريل 1984 مكّنت الملاحظين من الحديث أكثر عن تعميق وليس عن بعث علاقات التعاون بين البلدين.

غير أنّ زيارة أولوف بالم الى الجزائر بين 25 و26 جوان 1985 هي التي كان لها وقع الحدث. استُقبل الوزير الأول وكأنّه رئيس دولة، فالرئيس بن جديد شخصيا هو من استقبله في المطار وهو من ترأس المشاورات السياسية ودعاه لمأدبة عشاء أقيمت على شرفه.

وتعتبر السويد أحد البلدان الأوروبية المعروفة بروحها الإنسانية، تلك الميزة التي ليست تلك النزوة التي نلاحظها عند بعض الأثرياء على الرغم من صعوبة تحمّلها. ويعد هذا البلد، أكثر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التي خصّصت سبعة في المائة من منتوجها الوطني الخام لمساعدة العالم الثالث. وتعد ستوكهولم العاصمة الوحيدة بين دول

العالم الرأسمالي والبلدان الغنية التي لها مصداقية حينما تعلن تضامنها مع دول الجنوب. ويُعدّ أولوف بالم أحد السياسيين الأوروبيين الذين لا تعثر عندهم على أي نزعة عرقية تمجد الثقافة الأوروبية.

لهذا توطّدت اواصر الصداقة بيننا مع مر الزمن. لقد حدثني بكل تواضع عن طفولته ودراسته ونضاله السياسي وعن اعجابه برئيس الوزراء السابق، وهو في مرتبة أستاذه (تاج ايرلندر) وعن قناعاته الاشتراكية والصرامة الأخلاقية التي يريدها لنفسه أولا ولأعضاء حكومته. كان صاحب تألق كبير إلى درجة أنني لامستُ نفس الاتجاه عند مساعديه بالأخص بيار شوري، آمين عام وزارة الخارجية وجان كريستوف أوبرغ، سفير السويد في الجزائر. على الصعيد السياسي، لم يبتعد المسؤولون السويديون مطلقا عن إيمانهم واستعدادهم الراسخ بجعل مبادئهم تطابق أفعالهم.

خلال ندوة صحفية، صرّح اولوف بالم «أنّ الجزائر تعد رمزا طيلة شبابه للنضال ضد الاستعمار وهي أحسن مثال لإمكانية التحوّل من الثورة المسلحة الى بناء بلد». وقال بخصوص العلاقات الجزائرية السويدية : «لا تبحث السويد عن التجارة لكنها مهتمة بالمشاريع التي تساهم في مستقبل الجزائر الاقتصادي». وحول المشاكل الاقتصادية عبّر عن التقاء وجهات النظر «بخصوص الاستفتاء وتقرير مصير الشعب الصحراوي وحقّ الشعب الفلسطيني إلى أرض يقيم عليها وطنه وكذلك ضدّ السباق نحو التسلّح». وصرّح أنّ بلاده هي البلد الوحيد في الغرب التي منعت الاستثمارات في جنوب إفريقيا. وأخيرا قال وهو يتحدث عن الحياد السويدي : «يمكن أن نقول إنّنا غير منحازين»إشارة إلى حركة عدم الانحياز.

وفي شهر مارس 1986 وصلتنا فاجعة اغتيال أولوف بالم. وكُلفتُ بتمثيل الجزائر في مراسيم الجنازة يوم 15 مارس. ولما وصل الرئيس الشادلي

إلى ستوكهولم في زيارة رسمية بين 22 و24 افريل 1986 عقب الاستقبال في القصر الملكي، قام بوضع باقة من الورد على ضريحه. وخلال مأدبة العشاء ذكر الملك كارل غوستاف أنّ الصداقة الجزائرية السويدية تعود الى عدة قرون. بما أنّ معاهدات صداقة تمّ التوقيع عليها سنة 1729 و1792.

وخُصّص اليوم الثاني من الزيارة للمشاورات بين الرئيس الشاذلي ورئيس الوزراء الجديد اينغفار كارلسون. بقصر روزنباد، للإمضاء على اتفاقية اطار ستعطى بدون شكّ دفعا للتعاون الثنائي وتعميقه . وزار الرئيس متحف فاسا وخلال اليوم الثالث التحقنا بالجزائر عقب زيارة مؤسسة إيريكسون.

5 - ألمانيا الفيدرالية

في 11 ديسمبر 1983 استقبلتُ وفدا من «البونديستاغ» (البرلمان الألماني) يضمّ نوابا من «الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني ومن الحزب الليبرالي (التحالف الحاكم) و«الحزب الديمقراطي الاجتماعي ونائب من الخضر ويترأس الوفد فيرنار ماركس. بدأتُ بالتوضيح أنّ العجز في ميزانية التبادل التجاري مع ألمانيا الفيديرالية يقدّر بأربعة مليار دينار بينما حققنا مع فرنسا فائضا يقدر باثني عشرة مليار في صالحنا. لكنني أضفتُ أنّ العجز يصبح ثانويا لما يأخذ الشريك بعين الاعتبار نقاطا أخرى وهي التمويل ونقل التكنولوجيا والتكوين والصيانة الخ.

وأبرز الوفد أولاً أن وزير خارجية ألمانيا ديتريش غينشر، أجرى زيارتين للجزائر، «وننتظر زيارتكم إلى بون». وبخصوص المسائل الدولية ظهر أنّ الموضوع الذي كان يثير اهتمامهم تمثل في تجميد العلاقات بين الشرق والغرب وطلبوا من الجزائر أن تبادر. في اطار دول عدم الانحياز، حتى تستأنف القوتان العظميان العلاقات التي بلغت مرحلة الجمود. وأشرتُ في

...ردي : «أنّ الأمن في أوروبا يهم كل بلدان البحر المتوسط. لكن في هلسنكي لم يسمح لدول المغرب العربي التعبير عن وجهة نظرها. وسياسة الانفراج لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج إلاّ في حال شملت كل الفضاءات الجغرافية. ويجب أن تخضع النقاشات حول نزع الأسلحة لحوار يبعد فكرة التفوّق العسكري. نحن الجزائريين، نحلم بأوروبا حقيقية تكون قوة ثالثة بين القوتين العظميين ويجب أن نذكر أنّ وراء انتشار الصواريخ الأمريكية في أوروبا، تختفي إرادة منع أوروبا من أن تصبح هذه القوة الثالثة».

النائب الليبرالي هو الذي شرح درجة الصعوبة بالنسبة لألمانيا الفيدرالية للدفاع عن نفسها بحكم تمركز قوة عسكرية قوية جدا في شرق البلاد. ومن هنا جاء طلب الحماية من الولايات المتحدة الأمريكية. خلصتُ أنّ الجزائر ستعمل رفقة الهند التي ترأس حركة عدم الانحياز تطوير فكرة استئناف المفاوضات بين الشرق والغرب. لكن بالنسبة لنا، يجب أن تُحلّ خلافات العالم الثالث في إطارها ولا يجب أن تندرج ضمن المواجهة بين الشرق والغرب.

قمت بزيارة رسمية إلى ألمانيا الفيدرالية بين 18 و20 سبتمبر 1985. كانت أول زيارة لوزير خارجية جزائري. وهي عبارة عن ردّ على الزيارة التي أجراها غينشر إلى الجزائر سنة 1981. وهناك عاملان يترجمان الاهتمام الذي توليه حكومة ألمانيا الغربية وهما :

- المحتوى المتوخى من الحكومة الألمانية من خلال المشاورات التي دارت حول تبادل وجهات النظر حول قضايا الساعة الكبرى وهي: الشرق/الغرب ونزع الأسلحة و عدم الانحياز والشرق الأوسط والمغرب الصحراء الغربية وإفريقيا. وتم تناول هذه القضايا من قبل كل المخاطبين الألمان.

-عدد الجلسات : رئيس الجمهورية فان فيساكر، المستشار هيلموت كول، وزير الخارجية قينشر، وزير الاقتصاد بانغمان، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان».

تؤكد هذه الزيارة بالنسبة للحكومة الألمانية رغبة الجزائر في السعي نحو تنويع علاقاتها. وكان انطباع «المحمية الفرنسية» صحيحا، بالنظر الى غياب اللقاءات السياسية وضعف التعاون الاقتصادي في المرحلة السابقة.

لقد لاحظتُ في نبرة حديث نظيري انتقادا واضحا للسياسة الأمريكية المنتهجة حيال منطقة الشرق الأوسط واقتناعا راسخا بأنّ الحكومة الإسرائيلية غير مستعدة تماما للانخراط في أي مسار للسلام، وبدا غانشر كأنّه معجب بقدرة الرئيس السوري في إعادة تجميع القوى السياسية في لبنان. لكن بالمقابل أبان الألمان عن تفاؤل مفرط بخصوص لقاء القمة القادم بين الرئيسين ريغان وغورباتشوف. أما على صعيد العلاقات الثنائية فلم تبرز أي آفاق لإمكانية بيع الغاز الجزائري قبل سنة 1995 ، ومع ذلك كان لزاما علينا الشروع في التحضير من الآن لهذا الأمر من خلال ربط اتصالات بين مؤسسات البلدين وكان الألمان يذكرون في هذا الصدد أنّ ثلاثة عقود تتضمن إمدادات بكميات تقدر بـ 16 مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي المميّع تكون قد وقعت سنتي 1974 و1977 ونالت موافقة الحكومتين إلاّ أنّ الجزائر حسبهم هي التي اتخذت قرارا بتجميد هذه العقود دون أن تحمل نفسها عناء التباحث مسبقا مع الشركات الموقعة عليها. هذا السلوك دفع بهذه الشركات الى تغيير وجهتها إلى الاتحاد السوفياتي للتوقيع على عقود تخص استيراد كميات من الغاز تصل الى 12 مليار متر مكعب .

أما الشخصية التي تركت في نفسي وقعا كبيرا وأعجبتُ بها كثيرا فكانت شخصية رئيس الجمهورية الذي كان يتمتع بثقافة واسعة إذ لم تغب طوال المدة التي استغرقت مباحثاتنا مواضيع متصلة بالأدب والموسيقى إلى جانب الرسم والسينما.

و بعد زيارة قام بها الوزير الألماني للاقتصاد ورئيس الحزب الليبرالي مارتن بانغمان للجزائر بتاريخ 12 أفريل 1986، توجه الوزير غانشر بدوره إلى العاصمة الجزائرية يومي 27 و28 أفريل 1986 وكانت الجمهورية الفيدرالية الألمانية إحدى الدول الأوروبية آنذاك التي عبرت عن معارضتها الصريحة للعدوان الأمريكي على ليبيا واعتبرت بأنّه يتعيّن على أوروبا الغربية والعالم العربي أن يضاعفا من جهودهما لإيجاد تسوية للمشاكل السياسية التي تعتبر مصدر زيادة التوتّر والاحتقان الذي تعرفه المنطقة والتي يمكن بدورها أن تؤثر سلبا على العلاقات الأوروبية العربية.

و صرّح غانشر بعد المحادثات السياسية خلال ندوة صحفية «علاقتنا بالجزائر متينة وتكتسي طابعا متعدد الأشكال ونحن نكن احتراما وتقديرا كبيرين للجزائر وللدور الذي تلعبه في العالم العربي وداخل مجموعة دول عدم الانحياز. إنّ النتائج التي تمخضت عن الزيارة ايجابيه،اذ يعتبرها الجزائريون مبادرة جيدة كونها تأتي عشية انعقاد القمتين العربية وتلك التي ستجمع بطوكيو البلدان الصناعية وعليه فحري بنا جميعا أن نعمل من أجل إعادة بعث الحوار الأوروبي العربي».

6 - النمسا

ركّز وزير الخارجية النمساوي ويليبالد باهر خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر بتاريخ 22 إلى 24 جانفي 1983 على ملف الشرق الأوسط معربا

عن يقينه بأن تكون نقطة بداية المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين بوساطة أردنية التزام إسرائيلي صريح بإعادة الأراضي المحتلة من جهة والاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني من جهة أخرى. من جانبي قدّمتُ لنظيري النمساوي كافة الشروحات المطلوبة حول قمة فاس وتطورات قضية الصحراء الغربية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى ملفّ النزاع العراقي الإيراني، وعبر الوزير النمساوي عن اعتقاده بأنّ العلاقات شرق / غرب تجعل الوضع في أوروبا خطيرا على الرغم من حالة الاستقرار السياسي التي تتمتع بها معتبرا بأن أوروبا هي المنطقة الأكثر تسلّحا وأنّ النتائج المرجوة من سياسة الانفراج الدولي والإعلان النهائي لهلسنكي لم تتحقق.

ورغم التصريحات المتكررة لدول المعسكرين الشرقي والغربي على حد سواء حول مسألة نزع التسلح فإنّنا نشهد سباقا محموما وجامحا للتسلح لاسيما منذ وصول أندروبوف الى سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك عبّر الوزير عن أمله في أن تنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومؤتمر جنيف حول نزع التسلح مؤشرات واضحة للانفراج وتخفيف حالة الاحتقان.

في أعقاب زيارة الوزير النمساوي، توجهتُ بدوري إلى العاصمة النمساوية فيينا ما بين 20 و21 مارس 1986، وكانت حينها أول زيارة رسمية يقوم بها مسؤول جزائري، بينما سبق للمستشار النمساوي برونو كرايسكي ووزير الخارجية أن قدما الى الجزائر في زيارات رسمية، وتكمن أهمية النمسا في كونها من الدول الأوروبية القليلة التي دعمت كفاحي الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو، كما خلت العلاقات الثنائية من أي نزاع أو خلاف تاريخي خاصة وأنّ النمسا كانت من البلدان الداعمة للثورة التحريرية .

خُصّص اليوم الأول من الزيارة لإجراء محادثات مع نظيري الذي عين حديثا في منصبه ليوبولد غراتست كما حظيتُ في اليوم الثاني باستقبال من المستشار فريد سينوفاتس ولقاءات مع رئيس البرلمان أنتون بينيا كما أجريت مباحثات مع وزير الداخلية كارل بليشا ونظمت لي زيارة إلى المكتبة الوطنية حيث قدّرتُ قيمة مجموعة المخطوطات الشرقية التي تزخر بها. وأخيرا جمعني لقاء ونقاش مع ممثلي الصحافة النمساوية.

7 - اليونان

قمتُ بزيارة رسمية الى اليونان يومي 24 و25 جوان 1985. وفور وصولي إلى أثينا استقبلتُ من قبل رئيس الحكومة أندرياس باباندريو وقد أبدى هذا الأخير اهتماما بالتحليل الذي قدمناه حول الوضع السائد في المنطقة في أعقاب الاعتداءين الأمريكي على ليبيا والإسرائيلي على تونس، كما أبدى باباندريو قلقا بالغا حيال ما اعتبره عزما واصرارا أمريكيا على فرض السيطرة والريادة الأمريكية على كافة بقاع العالم ولترسيخ هذه الاستراتيجية. يضيف رئيس الحكومة اليوناني، يمتلك الرئيس ريغان عدة أوراق رابحة هي:

- إخضاع أوروبا التي وإن أظهرت رغبة في تكريس استقلالها السياسي لم تقم سوى بالخضوع إلى الاستراتيجية الأمريكية نذكر على سبيل المثال لا الحصر الإجماع على إدانة ليبيا والصمت المطبق عن الهجوم الأمريكي؛
- دعم الرأي العام الأمريكي الذي تجاوز شبح عقدة حرب الفيتنام؛
- ضعف الاتحاد السوفياتي حيث يعطي النظام الجديد الأولوية لحل مشاكله الداخلية مثل إنعاش بعث الاقتصاد والرفع من مستوى معيشة السكان وتدارك التأخر في المجالات التكنولوجية وعليه فإنّ الاتحاد السوفياتي بحاجة إلى حالة من السلم الفعلي تمتد من عشرة الى عشرين سنة؛

- لم يعد للاتحاد السوفياتي طموح للعب دور دولي وبالتالي فهو حريص على تفادي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة في حالة النزاع أو التصعيد أو حالات التوتر؛

- النية الأمريكية المعلنة على لسان شولتز في إعادة النظر في قواعد عدم امكانية خرق حدود 12 ميلا للمياه الإقليمية للدول سواء تعلق الأمر بليبيا أو الفيلبين أو اليابان. ؛

- إبداء إرادة أمريكية في لعب دور الدركي بالإضافة إلى دور «الشرطة الجنائية» على كامل المعمورة متجاوزة سيادة الدول ،إذ تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لمحاكمة كلّ مرتكب لعمل إرهابي يستهدف رعايا أمريكيين أيا كان مكان حدوثه وفرض تسليمه إليها.

وأضاف باباندريو أنّ اليونان تواجه في الوقت الراهن ضغوطا شديدة مزدوجة من الولايات المتحدة وأوروبا لإرغامها للانصياع والخضوع للاستراتيجية المنتهجة من قبل واشنطن وإذا لم تحقق هذه الضغوط مبتغاها على المستوى السياسي فإنّ اليونان بالمقابل يعاني كثيرا من الحصار والمقاطعة السياحية المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة والتي ترتّب عنها تراجع محسوس في الإيرادات في قطاع حيوي بالنسبة لأثينا.

8 - هولندا

قام وزير الخارجية الهولندي هانس فان دان بروك بزيارة إلى الجزائر استغرقت ثلاثة أيام من 21 إلى 23 مارس 1987 وشدّد خلال مباحثاتنا على الأهمية التي يمثلها في نظره «إعلان الدول ال12 حول الشرق الأوسط» وعلى الضرورة الملحة لبعث الحوار الأوروبي العربي على مستوى الترويكتين..

بينما اعتبر حول مسألة الشرق الأوسط أنّ بلاده ترى ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مسار السلام وفي المفاوضات التي يمكن إطلاقها. أما بخصوص المؤتمر الدولي فقد تساءل حول إمكانية تبنّي موقف عربي مشترك ينبثق عن قمة كما استفسر عن الموقف الجزائري حيال إعلان الدول الـ 12، وبدوري أكّدتُ على أنّنا نشجع سياسة مستقلة ومتوازنة من المجموعة الأوروبية تجاه الأزمة في الشرق الأوسط وأنّ المواقف الجديدة المعلنة تكتسي أهمية بالغة لعدة أسباب ذكرت من بينها :

- أنّه سيكون لها تأثير على الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية؛

- أنّها تعكس تأييدا للنهج الذي اعتمدناه والرؤية التي تبنيناها ومفادها أنّ التداخلات المحلية والإقليمية أو الجهوية والدولية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط تضفي عليها تعقيدات لا يمكن إلاّ لمؤتمر دولي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة أن يتكفل بها ؛

- توفر إطارا يمكن أن يسهل التشاور بين العرب والأوروبيين.

ومع ذلك لم يكن بالإمكان إخفاء أو تجاوز الصعوبات المتصلة بطبيعة المؤتمر والمشاركة التي يتعين ضمانها والأهداف التي يجب تحديدها أيضا وعليه كان لزاما على الجانب العربي أن يحسم في ثلاثة مسائل خلال القمة المقبلة وبالنسبة للجزائر كان الأمر يتعلق بما يلي :

- لا نريد سلاما مفروضا بإملاءات تصدر من القوتين العظميين والتي تمثل يالطا جديدًا على مستوى الشرق الأوسط كما نرفض أي سلام مفروض تمليه إسرائيل ؛

- لا يجب أن يقتصر المؤتمر على اعتبار أزمة الشرق الأوسط كسلسلة من الحروب والنزاعات الثنائية التي يتطلب تسوية ورؤية تختزل القضية الفلسطينية في ترسبات هذه الحروب والنزاعات ؛

- يتيح المؤتمر فرصة وحيدة من نوعها لتسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية في سياق خصوصيتها أي أنها حقيقة وطنية يتعين التكفل بها على هذا الأساس وعلى وجوب استعادة الحقوق الوطنية وتلبية مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة ؛

- تبقى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ضرورية وكل محاولة تهدف إلى تبني مقاربة إقصائية من خلال إطلاق عملية سلام تستثني منظمة التحرير الفلسطينية باءت بالفشل ؛

- أما فيما يتعلق بالأهداف المسطرة فإنّ المبدأ الأساسي يكمن في ضرورة تكريس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وانطلاقا من ذلك ترك المجال للفلسطينيين أنفسهم لتحديد مستقبلهم في الإطار الذي يختارونه بحرية تامة.

أما فيما يخص الحوار الأوروبي العربي فنحن نؤيد فكرة إعادة بعثه بشرط عدم حصره على مشكل الإرهاب بل نأمل في حوار موسّع يتّسم بشمولية أكبر والذي يبدأ مثلا برفع حالة الاحتقان على العلاقات المتوترة لبريطانيا العظمى مع كلّ من سوريا وليبيا. وتجدر الإشارة أنه في أحيان كثيرة يقترح الأوروبيون إقامة حوار ظرفي عندما يواجهون مشاكل وأزمات.

9- دول أخرى

قام عدة قادة أوروبيين بزيارات إلى الجزائر للاستفسار عن رؤية الجزائر وتحليلها بخصوص أزمات ومشاكل على غرار المشكل الفلسطيني والحرب العراقية الإيرانية وقضية الصحراء الغربية ومن بين هؤلاء الوزير الأول الفنلندي كاليفي سورسا في مارس 1984 ووزير الشؤون الخارجية الدانمركي في فيفري 1985 .

ومع الفاتيكان وخلال زيارة الوداع التقليدية للمبعوث الدبلوماسي أو السفير الممثل له في الجزائر غابريال مونتالفو بتاريخ 19 جويلية 1986 أكّد هذا الأخير على أنّ وجهة نظر الفاتيكان تختلف عن مواقف الأوروبيين انطلاقا من شجبه ورفضه لأي تطرف مشددا على أنّ هدف الفاتيكان يبقى الحفاظ على علاقات جيدة مع المسلمين، وهو ما دفع البابا يوحنا بولس الثاني إلى زيارة المغرب.

أما فيما يخصُّني فإنّني آسفُ لسيطرة هذا المناخ الجديد في أوروبا والذي يتجلى بالخصوص في روح صليبية انطلاقا من معادلة مفادها أنّ «الإرهابي يساوي المسلم»، وأسجّلُ في هذا المقام أنّ التنظيمات الإرهابية الأوروبية ذائعة الصيت على شاكلة منظمة العمل المباشر وهي مجموعة سرية من أقصى اليسار الفرنسي ذات توجه فوضوي ومنظمة الجيش السري الإيرلندي ومنظمة «إيتا» الباسكية في إسبانيا إلى جانب الألوية الحمراء في ايطاليا لا تمت بأية صلة بالعالم الإسلامي وأضفتُ إلى ذلك أنّ بعض الملاحظين لديهم شعور بأنّ إسرائيل ضليعة في إثارة هذه النعرة والروح الصليبية وختمت بأنّنا نأمل في أن يقوم ناطق رسمي باسم الفاتيكان بالتعبير عن إدانته ورفضه لمثل هذه الروح التي يراد لها أن تتجذر متجاوزا المقاربة السياسية ومثيرا القضية من جوانبها الفلسفية في إطار علاقات هادئة تتسم بالثقة المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين.

10 - المجموعة الأوروبية

شعرنا مع أوروبا الغربية بالحاجة إلى إقامة علاقات مع لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية إضافة إلى العلاقات الثنائية مع مختلف البلدان الأوروبية. وفي ضوء ذلك قمنا بالتوقيع على اتفاق بين الحكومة

الجزائرية والمجموعة بالعاصمة الجزائرية بتاريخ 9 ديسمبر 1986 وصادق عليه المجلس الشعبي الوطني في 10 جانفي 1987. هذا الاتفاق الذي يسمح للهيئة الأوروبية بفتح مقر خاص في الجزائر يندرج في سياق المنطق الذي تبني عليه علاقتنا مع المجموعة والذي يهدف أيضا إلى السماح بإقامة علاقة تواصل مباشرة وسريعة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بغرض تسهيل تجسيد المشاريع الاقتصادية وتمنح الممثلية الأوروبية بالجزائر مزايا مزدوجة تتمثل في ضمان توفير المعلومة لمعاملينا في ميدان واسع ومعقد ونقل انشغالاتنا لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

واستجابة إلى دعوة وجهت لي من قبل البرلمان الأوروبي، قمتُ بزيارة رسمية إلى هذه الهيئة من 10 إلى 12 نوفمبر 1986 مع مراعاة المعطيات التالية :

- التجديد الوشيك لاتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ؛

- السوق الدولي للمحروقات وآفاق التعاون في هذا المجال بين الجزائر والمجموعة لاسيما في قطاع الغاز ؛

- الظرف الخاص بتطورات مشكل الصحراء الغربية والمقاربة أو التصور السائد داخل المجموعة ؛

- وأخيرا، أزمة الشرق الأوسط وإفريقيا الجنوبية في ظرف انحصار الدور الأوروبي الحالي.

نظرا لطبيعة الصلاحيات المخولة للبرلمان الأوروبي والتي غالبا ما تأخذ طابع المداولة، ارتأينا الاستفادة من المزايا التي تمنحها لنا هذه القناة لشرح نظرة بلدنا ورؤيته وعرض أهدافه وانشغالاته على المستويين الإقليمي والدولي.

لم يعد بالإمكان اختزال البنية السياسية الأوروبية الغربية في الوقت الراهن في صورة ازدواجية اليمين واليسار إذ أضحت أكثر تعقيدا فغالبا ما يتم الإعلان عن المواقف وتحديدها حسب طبيعة كل موضوع يقدم وملف يعرض إذ يراعى في ذلك عدة اعتبارات من بينها مدى أهميته والطريقة التي يتم الدفاع عنه.

و مراعاة لكافة هذه المعطيات، خاطبتُ لجان «التنمية» و«الطاقة» و«العلاقات الاقتصادية الخارجية» و«السياسة» إلى جانب بعثة «المغرب العربي» كما التقيتُ بعدد من الشخصيات السياسية الأوروبية من بينهم بفليمين رئيس البرلمان وجاك دولور رئيس لجنة المجموعات الأوروبية، وأوريخا الأمين العام لمجلس أوروبا. وكلود شيسون المفوض المكلّف بمنطقة المغرب العربي وأخيرا سيمون فاي رئيسة المجموعة الليبرالية في البرلمان.

في هذا السياق، قمتُ بإبراز ما يلي:

- ضعف المساهمة الأوروبية مقارنة بحجم المجهود الجزائري المبذول في مجال التنمية، فمن إجمالي حجم سنوي يقدر بـ 20 مليار دولار لا تتعدى قيمة المساهمة الأوروبية قيمة 20 مليون دولار أي بمعدل 1 من الألف. من جانبي شدّدتُ على ضرورة رفع المساهمة الأوروبية بصورة ملموسة. كما قمتُ باستكشاف إمكانية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال للمجموعة الأوروبية لاسيما البنك الأوروبي للتنمية بشروط ميسرة.

- ينبغي توجيه تدخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مسار تنميتنا نحو أولوياتنا الاقتصادية الجديدة والتكيف معها. وفي ضوء ذلك ركّزتُ على تطوير البحوث الزراعية واختيار بذور توفر مردودية عالية. وبصفة عامة على العلوم والتكنولوجيا.

- أما بخصوص الوضع الطاقوي العالمي فقد شدد كل من بونياتوفسكي وشيسون على تمسّكهما الكبير بترقية حوار بين أوروبا والبلدان العربية المنتجة للنفط بهدف إعداد وصياغة استراتيجية حد أدنى ترمي إلى الوقاية من الصدمات المستقبلية المرتبطة بحركة تقلبات الأسعار. من جانبي أبرزتُ فكرة مؤداها أنّه من مصلحة أوروبا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا أن تخصّص جزءا من السوق الأوروبي للغاز الجزائري. أما فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ،فإنّني تفاجأتُ بدرجة التعاطف الذي تثيره هذه القضية والتي تجلّت خلال اجتماع النوّاب الأوروبيون ومجموعة دول إفريقيا والكارايب والمحيط الهادي بالعاصمة اليونانية، بالمصادقة على توصية تستعيد بالكامل التوصيات الصادرة عن منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية ، حيث دعت إلى تقديم المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمساعدات إنسانية هامة للشعب الصحراوي .

و مع ذلك استفاد المغرب في أعقاب لقاء إفران أكثر من أي وقت مضى من دعم ومساندة اللوبي الصهيوني النافذ داخل أروقة البرلمان الأوروبي. ورغم نفوذ الصهيونية وتأثيرها إضافة إلى الغياب العربي عن ساحة السياسة الأوروبية، لمستُ اهتماما حقيقيا لإعادة بعث الحوار الأوروبي العربي واحتمالات إطلاق مبادرة أوروبية بمنطقة الشرق الأوسط. لقد طُرحتْ عليّ العديد من الأسئلة حول انعقاد قمة عربية وحول اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. أما بخصوص الاتهامات الموجهة إلى سوريا فقد ساهمت تساؤلاتنا حول المسؤولية التي تقع على عاتق أطراف خفية لديها مصلحة في تحييد هذه الدولة المحورية وانعكاسات ذلك على إيجاد حلّ في منطقة الشرق الأوسط - ساهمت في زعزعة بعض القناعات الراسخة.

وفي المحصلة، اعتبرنا أن برلمان ستراسبورغ بتركيبته المتعددة وبتواجد كافة الأحزاب الأوروبية منبر يمكن النفاذ من خلال نوّابه إلى جميع القوى السياسية وحكومات الدول الأعضاء.

وبعد الطلبات المتعدّدة من شركائنا الرئيسيين الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حُدّد تاريخ انعقاد الدورة الأولى لمجلس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في 27 أفريل 1987. وقد انعقدت فعلا في هذا التاريخ بلوكسمبورغ برئاسة وزير الشؤون الخارجية البلجيكي ليو تيندمانس رئيس مجلس المجموعات الأوروبية بينما مثّل الجزائر وزير الشؤون الخارجية.

وبدا جليا أنّ هذا الاجتماع جاء في الوقت المناسب لاسيما أنّ الجزائر هي الشريك الأول للمجموعة الاقتصادية الأوروبية من بين بلدان العالم الثالث ولكن للمفارقة يظل من أقل البلدان التي ربطت صلات وعلاقات مع المؤسسات والهيئات الأوروبية. ويلاحظ في نفس الصدد أنّ حوالي 70 في المائة من المبادلات التجارية للجزائر تتم على مستوى ثنائي مع بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبالتالي فإنّ مصلحتنا تكمن في تبني النهج الذي يدمج أكثر البعد الأوروبي كمجموعة لتكمل الإجراءات المتخذة على مستوى العلاقات الثنائية.

انعقد المجلس بحضور وزراء الشؤون الخارجية لتسع دول أعضاء بينما مثل كل من فرنسا وبريطانيا العظمى واللوكسمبرغ كتّاب الدولة أو ممثلوهم الدائمون لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتجلّت الخطوات المعتمدة الأوروبية فيما يلي:

- ارتفاع قروض التعاون التي انتقلت من 151 مليون وحدة نقدية أوروبية سنة 1981 إلى حوالي 240 مليون عام 1987؛

- التأكيد الرسمي على لسان كلود شيسون أمام مجموعة من الصحفيين لموقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية إزاء تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع المغرب والتي ترمي إلى الامتناع عن أي شكل من أشكال القبول أو الاعتراف بالسيادة الزائفة المغربية على المياه الإقليمية الصحراوية مؤكدا بهذا الخصوص أنّ المشروع الذي سُلّم إلى الطرف المغربي لا يغطي إلاّ المناطق المعترف بها دوليا وأنّ المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستتبنى نفس الموقف الذي اتخذته « تجاه الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل»؛

- الاعتراف في البيان المشترك بأهمية الطاقة، في تنمية العلاقات القائمة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية مما يفتح المجال أمام بروز موقف أوروبي بناء وأكثر ايجابية تجاه الجزائر في مجال إمدادات الغاز؛

وشدّدتُ أيضا على محاور الأولويات التالية لرؤيتنا طويلة الأجل والمتعلقة بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية :

-دعم استراتيجية الاكتفاء الذاتي الغذائية وتوفير بذور ذات نوعية جيدة لتحقيق مردود عالي ومناسب للظروف الوطنية، وتنفيذ مشاريع بحث مشتركة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والتعاون العلمي والتكنولوجي والصناعي من خلال إنشاء شركات اقتصادية مختلطة، إضافة إلى فتح حوار دائم حول قضايا الطاقة موازاة مع التأكيد على أنّه من مصلحة الجزائر تأمين منافذها أو أسواقها وبالتالي مواردها الخارجية مقابل حتمية القدرة الأوروبية على التنبؤ وضمان أمنها الطاقوي ؛

- التمويل من أجل مراعاة احتياجاتنا وخصوصا تحقيق توازن أفضل بين وضعنا الاقتصادي وشروط التمويل المالي الممنوح لنا حاليا ؛

وفي نهاية المطاف قمتُ باستعراض الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية والدور الذي ننتظره من أوروبا في بناء المغرب العربي والمؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط والبحر المتوسط والأمن الأوروبي والتشاد وافريقيا الجنوبية.

في السياق نفسه، قام رئيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية جاك دولور بزيارة إلى الجزائر بين 8 و10 جانفي 1988 واستقبل من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد كما كانت له مباحثات مع الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية وأدلى بتصريحات لوسائل الإعلام تمحورت حول مستقبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وعلاقاتها مع دول الجنوب إلى جانب احتمالات مشاركة أوروبية لدعم عمليات الاندماج الاقتصادي المغاربي الموجودة حاليا في طور التجسيد. ولم نتوان أيضا بدورنا في تقديم ملاحظات مفادها أنه من خلال إعلان البندقية لسنة 1980، دعت أوروبا إلى حلّ للمشكلة الفلسطينية على أساس الدولتين وأنّه لا ينبغي أن تتنكر لذلك أمام الضغوط الممارسة من قبل الولايات المتحدة.

من جانبه، أكّد شيسون المفوض الأوروبي المكلّف بالعلاقات مع البلدان المتوسطية في أعقاب لقاء جمعه بياسر عرفات بتاريخ 6 أفريل 1988 أنّ «المجموعة الاقتصادية الأوروبية عازمة على التعامل مباشرة مع الشعب الفلسطيني دون المرور عبر سلطات الاحتلال» مشدّدا على «شجب المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتنديدها للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني» لاسيما منذ اندلاع الانتفاضة.

الفصل الثامن

العلاقات الجزائرية الأمريكية

إن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، فهي ترقى إلى نشأة الاتحاد عندما كانت عاصمته فيلا ديلفيا.

ففي الخامس من سبتمبر 1795 وقّعت في الجزائر المعاهدة الأولى للصداقة الجزائرية الأمريكية بين الداي بابا حسن وجوزيف دونالدسن، المبعوث الخاص لجورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة. وجدير بالذكر، أيضا، أن الباخرة المتحف US Constellation، الراسية في ميناء بلتيمور، تروي لزوّارها بطولاتها العسكرية، ومنها المعركة التي خاضتها ضد السفينة الجزائرية **«مسعودة»**.

بعد ذلك لقيت مقاومة الأمير عبد القادر أصداء طيّبة في هذا البلد، إلى درجة أن أحد المعجبين به أطلق في سنة 1849 اسم «القادر» على ضيعة صغيرة، توسّعت بعد ذلك في ولاية آيووا. واصلت أمريكا، التي كانت آنذاك تذود عن الحريات، ممارسة جاذبيّتها على النخب المسيّسة. وتشهد على ذلك الرسالة، التي وجهّها الأمير خالد إلى الرئيس ويلسن. ووجب انتظار اندلاع ثورتنا في 1954 ليصبح اسم الجزائر متداولا وراء المحيط الأطلسي.

وظلت الشعوب، التي تُدعى اليوم العالم الثالث، تبدي فترة طويلة الكثير من الود والإعجاب للولايات المتحدة، مردّهما إلى ذلك التقليد المناهض للاستعمار الذي يعود إلى أصل الاتحاد نفسه، وكذلك بسبب ما حققّته من نتائج تقنية، وأخيرا بسبب الصرامة الأخلاقية النابعة من بعض جوانب تقاليدها الدينية.

ولم ينس الجزائريون، بدورهم، أنه خلال كفاحهم من أجل التحرر ارتفعت أصوات في الولايات المتحدة مؤيّدة لاستقلالهم، رغم مواقف الحلف الأطلسي. ومنها صوت السيناتور جون كينيدي، الذي أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة، وأحدث تصريحه سنة 1957 لصالح حق الشعب الجزائري في تقرير المصير صدى مدويًا.

لكن، للأسف يحدث، في الغالب اليوم أن تتلاشى التقاليد المناهضة للاستعمار والديمقراطية (أي لصالح العدالة)، وكذلك أولوية الأخلاق على السياسة، بفعل سطوة المصالح والدفاع عن المزايا. فحين نسمع التصريحات، التي يدلي بها أحيانا قادة أمريكيون، يحزننا أنها ليست مطابقة لمواقف الآباء المؤسسين. وأننا إذا نقلنا الوضع الحالي إلى سياق القرن الماضي، لوجدنا هذا الخطاب أقرب إلى الجنوبيين منه إلى الشماليين.

ومن جهتها، فإن سياسة الجزائر لا تعرف التقلّبات ولا الحوادث الطارئة، بل هي تسترشد بمبادئ واختيارات معروفة. فنحن لا نمارس لا السياسة الواقعية المبنية على الصلافة وأولوية المصالح الأنانية، ولا سياسة التدخل الساعية إلى تصدير ثورتنا في جميع الاتجاهات.

منذ الاستقلال لم يمنع غياب علاقات سياسية مع الولايات المتحدة من تطوير علاقات اقتصادية بين البلدين. ورغم عدم وجود نزاع ثنائي، إلا

أن المواقف على المستوى الدولي كانت في الغالب متعارضة في الكثير من المسائل. من المعروف أن الجزائر تبنّت سياسة عدم الانحياز. وتشهد على ذلك جهودها في الساحة العالمية لصالح نظام دولي جديد أكثر إنصافا، وسعيها لدمقرطة العلاقات بين الدول، وإرساء عهد من السلم والأمن في كنف المساواة. وتعتز الجزائر، التي قادها جيل أول نوفمبر، بكونها في طليعة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار ومناهضة العنصرية والميز العنصري، وبكونها قلعة لدعم جميع القضايا العادلة، وبكونها تناضل من أجل احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة الدول، مهما كان النظام الاجتماعي الذي اختارته مع حريتها التامة في هذا الاختيار. ويجب أن نضيف إلى ذلك وجود صورة مشوّهة عن الجزائر، روّجت لها وسائل الإعلام وصدّقها الرأي العام الأمريكي بسبب الحاجة إلى التبسيط التي توافق الذهنية العامة للأمريكي المتوسط الميّالة إلى تصنيف بلدان العالم إلى من يعتبرهم حلفاء لبلده، ومن هم «مناوئون له». وهو موقف لا يقيم وزنا للفروق ويفضل المغالاة. وهكذا فبعد أن تم بفضل جهود الجزائر تحرير 52 دبلوماسيا أمريكيا احتجزوا في طهران تغيّر كل شيء. ولم تنقطع الاتصالات الهاتفية طيلة أيام بالسفارة الجزائرية، وتهاطلت على رئاسة الجمهورية آلاف الرسائل من مواطنين أمريكيين. لقد حطّمت قضية الرهائن الصورة السابقة عن الجزائر، وتغيّر إدراك الطبقة السياسية الأمريكية لها.

أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية حول نزع السلاح في جوان 1982، جمعني في نيويورك أول لقاء بمسؤول أمريكي رفيع المستوى، هو نائب الرئيس جورج بوش[1]، وكان مرفوقا بزميلي جورج شولتز. لمست من

(1) سيتولى رئاسة الولايات المتحدة بين 1989 و1993 وهو والد الرئيس جورج بوش الابن.

حوارنا اهتماما حقيقيا بالجزائر، وإرادة في مواصلة حوار معها من شأنه تيسير إقامة تفاهم أفضل بين البلدين.

أشرت من جانبي إلى أن العلاقات الثنائية لا يمكن أن تقام على أسس صحيحة بمعزل عن مواقف البلدين من بعض القضايا الجهوية والدولية. وقلت:

- بالنسبة إلى العالم الثالث لاحظنا أن مواقف الولايات المتحدة، حتى بعد لقاء كانكون، تشكل عقبة كأداء أمام البناء التدريجي لنظام اقتصادي عالمي جديد.

- بالنسبة لإفريقيا، أيضا، فإن دعم الولايات المتحدة لجنوب إفريقيا يعرقل تقريبا نيل ناميبيا لاستقلالها والقضاء على الميز العنصري. فبحسب المعلومات التي تصلنا، فإن الولايات المتحدة تمارس ضغوطا على عدد كبير من البلدان الإفريقية، كي لا تشارك في قمة منظمة الوحدة الإفريقية في طرابلس. ونحن مقتنعون أنه لولا الضغوط الأجنبية ما كان لمخاطر تفكيك منظمة الوحدة الإفريقية وزعزعة الاستقرار في إفريقيا أن تكون بهذه الدرجة من الخطورة.

- بالنسبة للوطن العربي، فإن سوء الفهم الذي تبديه الدبلوماسية الأمريكية إزاء المشاعر العميقة للشعوب الإسلامية عموما والشعوب العربية خصوصا شيء يؤسف له. فنحن نرفض اتفاقيات كامب دفيد، وجبهة الصمود والتصدي تعبّر عن رأي غالبية العرب.

- بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط، نحن نسعى إلى خروج كل الأساطيل الأجنبية قصد جعله «بحيرة سلام».

- بالنسبة للمغرب العربي، أكدت على أن المشكل الصحراوي هو مشكل تصفية استعمار، ولا يمكن حلّه إلا بتطبيق مبدأ حق تقرير مصير الشعوب، وليس بتقديم العون العسكري للمغرب وإقامة القواعد العسكرية.

- وختمت بالقول إن الجزائر مهتمة أكثر بما تنجزه داخل حدودها. وهي لا تسعى إلى زعزعة إيّ بلد. وهي منفتحة دائما على الحوار، طالما أنها لا تبحث عن انتصار، إنما تهدف دوما إلى الإقناع.

تركزت المحادثات مع نائب الرئيس الأمريكي أساسا على منطقتنا وعلى الأزمة اللبنانية ذات الصلة بالمشكل الفلسطيني. فيما يتعلق بالمشكل الفلسطيني عبّرت عن انشغالات الجزائر بعد التطورات الأخيرة، وقلت: «إن المأساة اللبنانية تثبت أن المقاربات لن تفضي إلى إيّ حل ما لم تدرج الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في عملية حل شامل ودائم، وعلى إثر شائعات انتشرت في واشنطن متعلقة بترحيل فلسطينيي لبنان نحو بلدان عربية أخرى (ومنها الجزائر) شدّدت على أن الحل لا يكمن في تشتيت الشعب الفلسطيني، لكن في معالجة صلب المشكلة، أي منح هذا الشعب، الذي عانى طويلا، وطنا ودولة.

بعد زيارة كاتب الدولة الأمريكي للتجارة، التي أبرزت أهمية العلاقات التجارية والإمكانيات الهائلة لتطويرها، وكانت هذه الزيارة تهدف إلى تحضير زيارة شولتز إلى الجزائر، استقبلت يوم 11 أفريل 1983 نائب كاتب الدولة الأمريكي، أي نائب وزير الخارجية المكلّف بالشؤون السياسية. وبعدما لاحظ أن مواقف الجزائر والولايات المتحدة متقاربة في أكثر من مشكلة عبّر عن دهشته بالقول: «ألا ترى أن تحاليلنا متشابهة». وهو ما دفعني إلى الرد عليه قائلا: «لكننا لا نستخلص نفس النتائج».

وجدير بالذكر أن الدبلوماسية الجزائرية حسّنت، بشكل معتبر، من نوعية العلاقات الجزائرية الأمريكية، وبلغت ذروتها عندما قام الرئيس الشاذلي بزيارة الولايات المتحدة. وقد سمحت هذه الخطوة للجزائر بإحداث توازن مفيد في علاقاتها مع القوتين العظميين، كما

سمحت لها بتفادي الوقوع في وضعية «اليتيم» أثناء انهيار الاتحاد السوفييتي.

زيارة جورج بوش نائب الرئيس إلى الجزائر

حلّ بالجزائر في 14 سبتمبر 1983 جورج بوش نائب الرئيس، مرفوقا بالسفير المتنقل الجنرال فيرمون والترز، والأميرال دانيال مرفي، وكان مدير ديوانه دونال غريق، والسفير الأمريكي في الجزائر مايكل نيولين. وقد عبّر ضيف الجزائر عن رغبته في سماع توضيحات عن الوضع السائد في منطقتنا، وتمحور حصريا اللقاء الطويل الذي جمعني به حول بلدان المغرب العربي. بدأت الحديث بالإشارة إلى أن جيلي كان دائما يحلم بالوحدة المغاربية، وأضفت: «إننا كنا أثناء كفاحنا من أجل التحرر مقتنعين بأن بناء الجزائر لا يمكن أن يتم إلا في إطار مغاربي. إن هدفنا كان آنذاك الكفاح من أجل تحرير الجزائر كمرحلة أولى والسعي كمرحلة ثانية إلى بناء المغرب العربي الكبير. ولهذا كان من الطبيعي أن نتبنى بعد استرجاع الاستقلال سياسة مغاربية مطابقة لمبادئنا وفعالة في الوقت نفسه. وقد ضاعفنا خلال العشرية الأولى من المبادرات الرامية إلى التعجيل ببناء المغرب الكبير. وينبغي التأكيد على أن الجزائر لم تحاول أبدا أن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الشقيقة المجاورة. وهذا الموقف منبثق من قناعتنا بأن تغيير أيّ نظام في أيّ بلد من هذه البلدان لا يمكن أن يتم إلا بأيادي أبنائه. وبعد أكثر من عشرية جاءت القضية الصحراوية لتوقف الديناميكية التي طبعت منطقتنا. ويمكن بلا شك أن نضيف إلى ذلك تغيير النظام في ليبيا، حيث أن الضباط الشباب الذين انقلبوا على الملك إدريس

حوّلوا وجهة سياستهم أكثر نحو المشرق. لقد حاول الرئيس الشاذلي العام الماضي أن يعيد بعث الديناميكية المغاربية انطلاقا من أن إحياءها لا يتحقق إلا بحّل القضية الصحراوية كشرط أول. وبالفعل، فإذا لم يتم التوصل إلى حل في هذا الشأن، فسيكون لذلك انعكاسات وخيمة بالنسبة لمجموع المنطقة. ففي هذا السياق جرى يوم 26 فيفري 1983 لقاء بين الرئيس الشاذلي والملك الحسن الثاني، تركزت المحادثات خلاله أساسا على المشكل الصحراوي. وأكد الشاذلي أن حل هذا المشكل ممكن في إطار مغاربي. كيف يتم ذلك ؟ على المستوى السياسي بإدراج هذا الحل في إطار عملية بناء المغرب العربي، أما على المستوى الاقتصادي فبحشد القدرات الاقتصادية لبلداننا في خدمة الشعوب المغاربية. وضرب الشاذلي كمثال على ذلك حديد غار جبيلات، الذي يمكن تصديره عبر المغرب، وكذلك مشروع انجاز أنبوب للغاز نحو إسبانيا يعبر التراب المغربي، وميناء على الأطلسي موجّه لتصدير الغاز الجزائري نحو أوروبا. طرح العاهل المغربي مشكل تسوية العلاقات بين الجزائر والمغرب، فردّ الرئيس الجزائري بأن قطع العلاقات تم من الجانب المغربي، وأنه لا يمكن تصوّر أيّة تسوية جدية خارج إطار عملية حلّ القضية الصحراوية.

ما الذي حدث بعد ذلك ؟ جرى لقاء سري بين مبعوثي الملك (غديرة، بوستة، والبصري) ومسؤولين من البوليزاريو. ثم عقدت القمة الإفريقية، التي تبنت بالإجماع (باستثناء صوت المغرب) قرارا يدعو إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، وتنظيم استفتاء قبل نهاية 1983 تسبقه مفاوضات بين الجانبين المغربي والصحراوي. وهذا القرار ليس جزائريا، ولا هو صادر عن البوليزاريو، وإنما هو قرار إفريقيا. كما اندهشنا جدا من التصريحات الأخيرة للملك الحسن الثاني، التي أكد فيها بأنه مهما كانت

نتائج الاستفتاء، فهو غير مستعد لأن يقدّم على طبق الصحراء الغربية إلى عصابة من المرتزقة. وكانت دهشتنا أكبر لما علمنا أن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية دعا المغرب والبوليزاريو لحضور اجتماع لجنة التنفيذ للمنظمة يوم 11 سبتمبر».

أشرت، كخلاصة، إلى «أن سياستي الجزائر والولايات المتحدة تتضمنان تقاربا أساسيا في قضايا عدة : كلانا يتبنى مبدأ تقرير المصير، وكلانا يعتقد أن أفضل محاور في المغرب هو الحسن الثاني. وعلى أساس هذا التقارب في الرؤى يمكن أن نقوم بعمل مشترك. ونحن نفهم أن الولايات المتحدة تقدم أسلحة للملك لكي يستطيع التفاوض من موقع قوة، ونحن لا نعترض على طبيعة هذا الدعم، لكننا نعترض على درجته. وبالفعل، إذا تم تجاوز درجة معيّنة، فإن الملك قد ينسى الحل التفاوضي وينجر إلى مغامرة غير محمودة العواقب. في هذا الشأن، فإن موقف الولايات المتحدة يثير بعض التساؤلات. وما يدعم هذه التساؤلات هو الزيارة الأخيرة للسيدة كيرباتريك إلى العيون بعيد تصريحها المدوي ضد الجزائر، واتهامنا بأننا بلد تابع للاتحاد السوفييتي».

ردّ نائب الرئيس بوش «إن الولايات المتحدة تدعم كليّة جهود المصالحة، التي تبذلها الجزائر بين البلدان المغاربية، كما تدعم مسعى منظمة الوحدة الإفريقية الداعي إلى وقف لإطلاق النار وتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، ونحن نأمل أن تستأنف لجنة التنفيذ أعمالها، وفقا لقرارات أديس أبابا». وفيما يتعلق بتزويد المغرب بالأسلحة أشار إلى أن «هذه الإمدادات لا يمكن أن يكون لها أثر على موقف المغرب من الاستفتاء وأن المنشئات، التي تريد الولايات المتحدة امتلاكها في المغرب، هي على الأرض وليست قواعد، ولا تشكل تهديدا للجزائر». وفي الأخير صرّح «إن

الولايات المتحدة، وأنا أتحدث باسم الرئيس ريغان. لا تعتبر الجزائر بلدا تابعا للاتحاد السوفييتي. ولاحظ، من جهة أخرى، أنه شعر أثناء معادثاته مع ملك المغرب «أن هذا الأخير يرحب بالاستفتاء». بيد أننا نعتبر أنه في حال هجوم البوليزاريو على مواقع مغربية باستعمال عتاد عسكري متطور، فهذا لا يساعد على إجراء الاستفتاء».

أعدت التأكيد على أن مخاوف الجزائر تستند إلى أن إمداد المغرب بأسلحة أمريكية قد تدفع الملك إلى رفض سلم مبني على حل تفاوضي واعتماد فكرة الأمر الواقع. أجاب بوش بأن الولايات المتحدة لا تدعم بتاتا الحل العسكري، بل هي مع تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية. تناولت الكلمة من جديد لأقول : «إن هذا الاستفتاء لا يمكن أن يتم إلا تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية». وطلبت من محدثي رأيه في هذه المسألة. أشار نائب الرئيس، متجنبا هذه المسألة، بأنه لا يمكن لحل القضية الصحراوية إلا أن يكون مفيدا للجزائر والمغرب مضيفا : «أود أن أذكر كلام أحد الرؤساء الأفارقة، الذي قال لي : «لو كان القذافي غير موجود، لما كان هناك مشكل اسمه البوليساريو». أجبته : «هذه رؤية تبسيطية للأشياء، فالشعب الصحراوي موجود وحركته التحريرية موجودة أيضا». وذكرت بأن منظمة الوحدة الإفريقية كرّست منذ نشأتها مبدأ حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار. إن عدم احترام هذا المبدأ، الذي ينطبق على الصحراء الغربية (التي لم تكن مغربية عند استقلال المغرب) وعلى شريط أوزو، يمكن أن تنجرّ عنه قلاقل خطرة في إفريقيا كلها. إنكم تولون الكثير من الاهتمام لكلام بعض الرؤساء الأفارقة، الذين يقولون لكم ما يعتقدون أن قلوبكم تنشرح له، وليس ما يفكرون فيه حقا». أجاب بوش «إن كلام هذا الرئيس لا يعكس بتاتا سياسة الولايات المتحدة». وكانت فرصة سانحة لي لتناول دور

ليبيا في المنطقة. ليبيا بلد جار وشقيق وعربي بذلنا معه كل ما في وسعنا من أجل إقامة علاقات حسن الجوار. وبذلنا أيضا كل المساعي من أجل حمل ليبيا على الانخراط في جهود بناء الصرح المغاربي. لكن بصراحة إن سياسة الولايات المتحدة إزاء هذا البلد والقذافي تزعجنا». فرد نائب الرئيس : «إن الرئيس ريغان يعتبر القذافي إنسانا لا يتوفر فيه الحد الأدنى من معايير السلوك الحضاري. لقد تعودنا على نقده اللاذع ومهاتراته ضد الولايات المتحدة، حتى ولو أن هذا لا يسرنا. لكننا لا ننظر بعين الرضى إلى أعماله الإرهابية وزعزعته الاستقرار في البلدان المجاورة».

زيارة رامسفيلد (جانفي 1984)

زار المبعوث الخاص للرئيس ريغان دونالد رامسفيلد[1] الجزائر قصد التباحث مع القادة الجزائريين حول الحرب المشتعلة في لبنان وحول النزاع العراقي الإيراني. استقبلتُه في التاسع من جانفي.

أشار، وهو يستعرض الوضع في لبنان، إلى أن القوات المتعددة الجنسيات نفعت الحكومة اللبنانية التي استعملتها بدراية. فيما يتعلق بالأحزاب المختلفة نقل لي أن جنبلاط طلب بأن يتم دمج عدد أكبر من الضباط الدروز في الجيش اللبناني. أجبتُه : «إن الوضع في الشرق الأوسط متفجر، وسيظل كذلك طالما يتم تجاهل المشكل الفلسطيني، وان الحل في لبنان يكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الطوائف والانشغالات المشروعة لسوريا. فإذا كان لبنان قد عرف في الماضي عهدا من السلم والرخاء، فذلك لأن الميثاق الوطني كان يعكس

(1) سيصبح وزيرا للدفاع في عهدة الرئيس بوش الابن ويعدّ أحد رواد المحافظين الجدد الذين أعلنوا الحرب على العراق.

آنذاك الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد. والأمر ليس كذلك الآن. وبالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية. لا نستطيع إغفال العوامل الخارجية المرتبطة بالمشكل الفلسطيني. وعن سؤال رامسفيلد حول مستقبل عرفات. أجبته إن الجزائر ليست هي مَن تقرر. والمسألة تخص الفلسطينيين وحدهم، وهذا هو الفرق بين البلدان العربية الأخرى والجزائر المستعدة للتعاون مع أيّة قيادة فلسطينية منتخبة. وبخصوص زيارة عرفات إلى مصر، التي أشار إليها رامسفيلد، أوضحت بأن القرار المتخذ أثناء القمة العربية في بغداد لا رجعة فيه، إلا بقرار آخر لرؤساء الدول العربية. وأن قمة عربية ستعقد بالرياض في شهر مارس أو أفريل القادم، ومن المؤكد أن تطرح خلالها في جدول الأعمال هذه المسألة. ويعتقد رامسفيلد أن قاعدة التوافق ليست قاعدة جيّدة، بما أنّ بلدانا، مثل سوريا وليبيا، تنجح في منع البلدان الأخرى من اتخاذ قرارات، ثم سجّل بأن أغلب القادة العرب يستعملون خطابا مزدوجا : خطاب مع محاوريهم الأجانب، والآخر موجه إلى الرأي العام العربي.

يرى رامسفيلد أن هناك ثلاث مراحل في تطور الوضع في الشرق الأوسط. المرحلة الأولى تتميّز بعدوانية العرب إزاء إسرائيل، والثانية عدوانية إسرائيل، أما المرحلة الحالية، وهي الثالثة، فيطبعها انشغال البلدان العربية بمواجهة الإرهاب وعدم الاستقرار الديني والأسلحة المتطورة والمشكل الفلسطيني، وهو انشغال أكبر من الخوف من عدوان إسرائيلي. أجبته أن هذا كلّه ناجم عن عدم حل المشكل الفلسطيني. وعلّق مضيفا :«بعض القادة العرب يدافعون عن الفلسطينيين على مستوى الخطاب، وفي الوقت نفسه يشترون السلاح لإبادتهم. والفلسطينيون يتقاتلون فيما بينهم والبعض من قادتهم يتركون انطباعا بأنهم يتمسكون

خاصة بالمناصب التي خلقوها على مقاسهم». واستخلص من كل هذا: «يبدو لي في النهاية أن الشعب الفلسطيني لم يحصل على أيّ شيء، ما عدا ما حصل عليه في كامب ديفيد».

في إجابتي على المبعوث الأمريكي، الذي طلب مني النصح، اقترحت عليه بلوغ ثلاثة أهداف نافعة للشرق الأوسط والولايات المتحدة على حد سواء، وهي تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان ووقف العدوان الإسرائيلي، وإنشاء دولة فلسطينية. وختمت بالإشارة إلى أن مبادرة أمريكية جديدة، تكون مرجعيتها مبدأ تقرير المصير، ستنعكس بالتأكيد ايجابيا على المشكلين الفلسطيني واللبناني، وعلى النزاع العراقي الإيراني، وعلى سمعة الولايات المتحدة في الوقت نفسه.

وفيما يتعلق بالنزاع العراقي الإيراني، شكرت محدثي عن المعلومات التي بلّغها سفير الولايات المتحدة في الجزائر بشأن الاتصالات الجارية بين بلدان الخليج والولايات المتحدة. ومع تفهمنا لانشغالات هذه البلدان، لا يجب أن نغفل عنصرا نفسيا، وهو ضرورة تجنب أن تفهم إيران الإجراءات المتخذة كاستفزاز لها. وعن سؤال عن حظوظ نجاح الوساطة الجزائرية، أشرت إلى أن الصعوبات التي كانت في البداية من الجانب العراقي تحولت الآن إلى الجانب الإيراني الذي يطالب بمعاقبة المعتدي. إلا أن الأمل مازال معقودا في الوصول إلى حل تفاوضي. تساءل رامسفيلد إن لم تكن الغاية من تواصل هذا النزاع هي تحويل أنظار الإيرانيين عن مشاكلهم الداخلية، وتساءل أيضا عن المدّة التي يستغرقها هذا النزاع (أربع أو خمس سنوات، كما قال) ويمكن أن يتسبب في مواجهة أوسع. وأشار إلى أن هناك العديد من الدول تزوّد إيران بالأسلحة، ومن المستحب أن توقف هذه الإمدادات، خاصة وأن العراق يجنح الآن إلى السلم.

المبعوث الجزائري الخاص لدى ريغان (مارس 1984)

في الخامس من مارس استقبل الرئيس ريغان وزير التجارة عبد العزيز خلاّف بصفته مبعوثا خاصا للرئيس الشاذلي. وفي نفس الوقت أوفد الشاذلي وزير الإعلام بشير رويس للتباحث مع القادة السوفييت. وكان الهدف من الزيارتين شرح الموقف الجزائري بخصوص ثلاث ملفات : الصحراء الغربية، والتشاد، والشرق الأوسط.

وفي 14 أفريل استقبلتُ نيولين سفير الولايات المتحدة في الجزائر، الذي أطلعني على رسالة ريغان إلى الشاذلي ردا على رسالة هذا الأخير التي حملها خلاّف. أبديت ثلاث ملاحظات، طالبا منه تبليغها إلى حكومته :

- الولايات المتحدة تقول انها تدافع عن سياسة توازن. وهو موقفنا أيضا. ولكن في الوقت الذي تعمل الجزائر على كبح البوليزاريو، يستغل المغرب ذلك ليدعم مواقعه. وإذا كنا قد أرسلنا موفدا إلى واشنطن، فلأننا وصلنا إلى القناعة بأن المغرب يخطط لحل عسكري.

- قال المسؤولون الأمريكيون لموفدنا أنه من غير الواقعي مطالبة الملك أن يتفاوض مع البوليساريو. ونجيب : لا بد أن نحتكم إلى المنطق. كيف يمكن التأكيد أنكم مع مبدأ تقرير المصير ومع حل سلمي، وفي نفس الوقت ترفضون التفاوض ؟ خاصة وأن التفاوض مع البوليساريو جرى من قبل.

- خلال زيارة سيكو توري إلى الجزائر طلب الشاذلي من الرئيس الغيني تبليغ الرسالة التالية إلى الحسن الثاني : «ان الجزائر تريد تقليص ميدان المعركة. لكن في حال محاولة المغرب زعزعة موريتانيا، فإن الجزائر ستتدخل عسكريا». وشدّدتُ على أنّ الجزائر ترغب في المساهمة

في إحلال السلم والاستقرار بالمنطقة، لكن أصبح من الصعب الاستمرار في منع الصحراويين من التحرك.

بعد أن أوضح أنه لم يتلق تعليمات، أطلعني السفير أن الحكومة الأمريكية سعت لدى ملك المغرب لتقول له إجمالا : «أنت لا تبحث عن حل عسكري، وأنت تريد استفتاء ووقفا لإطلاق النار. ما الذي في استطاعتك فعله الآن ؟ وأضاف السفير لقد أطلعنا الملك عن قلقنا من تعاونه مع القذافي. ذكرتُ السفير أن العلاقات الجزائرية الليبية تدهورت إثر الموقف الذي اتخذته الجزائر حول مسألة السلامة الترابية لتشاد. والحال أنّ الملك صرّح أن من حق القذافي أن يطالب بشريط أوزو. إنها في الحقيقة صفقة تم إبرامها بين المغرب وليبيا : القذافي يتوقف عن دعم البوليزاريو، وفي المقابل يدعم الملك مطالبه في تشاد.

في 25 نوفمبر 1984 استقبلت السفير الأمريكي نيولين وقد كلّفه نائب الرئيس بوش اطلاع الحكومة الجزائرية بقرار الولايات المتحدة باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق. وأضاف أن هذا القرار لا يعني تحولا في سياسة الولايات المتحدة لصالح العراق على حساب إيران، لأن بلده على استعداد للتحاور مع طهران، ما دامت إيران ستتخذ موقفا أقل سلبية إزاء الولايات المتحدة.

في 9 فيفري 1985 استقبلت السفير نفسه (وسفير بريطانيا العظمى كذلك) للفت انتباههما إلى نتائج التمثيل المحتمل لبلديهما في احتفالات العرش التي ينوي الملك الحسن الثاني تنظيمها في شهر مارس المقبل في التراب الصحراوي بالعيون. وأشرت إلى أنه مهما كانت سياسة أيّ بلد من مشكل الصحراء الغربية، فإننا نلاحظ أنه لا يوجد بلد وافق على احتلال هذا التراب، وأن المشكل ما يزال مطروحا في الأمم المتحدة

كمشكل تصفية استعمار، وأن المشاركة في العيون، مهما كان مستوى تمثيلها، ستشكل سابقة خطيرة من شأنها تعقيد الوضع وتأخير إمكانات الحل بتشجيع المغرب على التصعيد. أكد السفير أنه لا يعتقد أن بلده ينوي المشاركة في مثل هذه الاحتفالات.

زيارة الرئيس الشاذلي إلى الولايات المتحدة (17-21 أفريل 1985)

كلّ هذه اللقاءات مهّدت الطريق إلى زيارة رسمية للشاذلي إلى الولايات المتحدة، وهي أول زيارة رسمية لرئيس جزائري. كانت أهداف هذه الزيارة بالنسبة لي واضحة :

- إقامة تعاون اقتصادي يرتكز على المصالح المشتركة، الاحترام الصارم للاختيارات وأنماط التطور لكلا الطرفين.
- صياغة إستراتيجية مشتركة بالنسبة للمشكل الفلسطيني تمنح العالم العربي وزنا يليق بأهميته وقدراته الحقيقية.
- توضيح رؤية الجزائر من خلال إقامة علاقات جديدة في إطار الحوار شمال جنوب.

تميّز اليوم الأول بالمأدبة التي أقامها الرئيس ريغان على شرف ضيفه. لم يفوّت الشاذلي في خطابه الفرصة للتذكير بالمحاور الكبرى للسياسة الخارجية للجزائر وخلص إلى أن : «بين بلد غير منحاز وفي طريق التنمية مثل الجزائر، وأمة كبيرة مثل الولايات المتحدة، هناك حظوظ لإقامة حوار بنّاء، وتوجد حقا آفاق ومجالات من أجل تعاون مفيد للطرفين يجب اكتشافها». خلال اليوم الأول استقبل الرئيس، بإقامته في فندق ميديسون، واينبرغر وزير الدفاع، ومالكوم بالبريدج وزير التجارة.

لم يكن الميزان التجاري مع الولايات المتحدة إلى غاية 1971 في صالح الجزائر. لكن منذ ذلك الوقت تغيّرت المؤشرات، فأصبح فائض الجزائر في الثمانينيات يتجاوز 6 ملايير دولار. وفي سنة 1984، وبالرغم من فسخ عقد الغاز بين سوناطراك والشركة الأمريكيةترونكلاين، حققّ الفائض خلال السداسي الأول مليار ونصف المليار دولار لصالح الجزائر. شدّد الشاذلي على مجال هام آخر، وهو الزراعة. كان هدفنا تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، فأصبحت خيارتنا من الآن فصاعدا التحوّل من مستورد للحبوب الى نقل التكنولوجيا. وما كان مطلوبا من الطرف الامريكي هو المساعدة في تطوير الموارد والزراعات في المناطق القاحلة، وفي إنتاج الحليب وتطوير الثروة الحيوانية.

لم يكتف الشاذلي سواء في لقائه مع البرلمانيين، أو خلال المحادثات السياسية بين الوفدين، أو في لقائه على انفراد مع ريغان بالحديث عن العلاقات الثنائية التي أولاها أهمية، خاصة في قطاع الزراعة، بل شدّد على ضرورة احترام الالتزامات التي يجب أن تكون متبادلة في قطاع الطاقة.

تحدث عن السلم والاستقرار في المغرب العربي باحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفي الاستقلال عن طريق المفاوضات المباشرة بين المتخاصمين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. تحدث عن الوحدة المغاربية الناشئة تدريجيا في كنف علاقات حسن الجوار والتعاون مع تونس وموريطانيا، والتي يمكن أن تحصل على دفع جديد مع حلّ النزاع المغربي الصحراوي، وعن إرادة الجزائر ألا تدّخر أيّ جهد في سبيل العقل والحكمة.

تحدث الشاذلي، أيضا، عن المشرق العربي وعن فلسطين مشيرا إلى قناعة الجزائر الراسخة بأن لا شيء يمكن أن يتم خارج الشعب الفلسطيني،

وأن الحل الحقيقي يفترض الاعتراف بحقوقه الوطنية غير القابلة للتقادم. وبالمقابل، فإن الحلول الجزئية لا تفضي إلى أيّ شيء، وخاصة ليس إلى السلم كما يدل على ذلك تطور الوضع.

تحدث الرئيس عن إفريقيا التي تعاني من العنصرية ومعاناة الرجال من المجاعة ومن مصائب الطبيعة. وقال إن الميز العنصري هو عار عصرنا، وإن من حق شعبي ناميبيا وجنوب إفريقيا نيل استقلالهما. ودعا إلى تكثيف مساعدة البلدان الإفريقية المتضررة من الجفاف، حيث يهلك مئات الناس يوميا. وفي نفس السياق ومن أجل إيجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية، ألح على ضرورة استئناف الحوار شمال ــ جنوب وفقا للمواقف المتخذّة في المؤتمر الأخير لقمة عدم الانحياز بدلهي الجديدة

أما اليوم الثاني، فخصّص لحفل استقبال في الكونغرس، حيث كانت للشاذلي محادثات مع أعضاء من مجلس الشيوخ، وأعضاء من مجلس النواب. كانت كل الأحزاب ممثّلة، وحضر حفل الاستقبال، أيضا، الزعماء الرئيسيون لحزبي الديمقراطيين والجمهوريين. وقد أجاب الرئيس الجزائري طيلة ساعات على أسئلتهم.

خلال السنوات العشرين الأخيرة كان القادة الأمريكيون يعرفون الجزائر بالسماع، ومن أفواه غير الجزائريين. ولما زار الرئيس الشاذلي الولايات المتحدة أصبحوا يعرفون الجزائر ومواقفها من المسؤولين الجزائريين مباشرة. في ختام المحادثات الجزائرية ــ الأمريكية سمعنا الرئيس ريغان يقول : «إنها المرة الأولى التي نسمع فيها قائدا عربيا يتحدث فيها بنفس الكلام عندنا وفي بلده».

في اليومين الثالث والرابع حلّ الرئيس الشاذلي والوفد المرافق له ضيوفا على كاليفورنيا، وقبل مغادرته استقبل الرئيس السفراء العرب

والأفارقة المعتمدين في واشنطن وكتّاب الافتتاحيات في أهم وسائل الإعلام الأمريكية، والتقى في الوقت نفسه أعضاء الجالية الجزائرية. وخصّصت أساسا مرحلة كاليفورنيا من رحلة الرئيس إلى زيارات لمركبّات فلاحية ـ صناعية تستغل تقنيات متطورة. وقد سمحت هذه الزيارة ملاحظة كم يستطيع العلم وعمل الإنسان تغيير الطبيعة : مقاطعة شبه صحراوية تشبه صحراءنا تحوّلت إلى مخزن غلال وإلى بساتين رائعة.

في 3 جوان 1985 استقبلت السفير نيولين الذي سلّم لي رسالة من وزيره جورج شولتز تتناول الوضع في الشرق الأوسط، وخاصة نتائج زيارة الملك الأردني حسين إلى واشنطن. وبحسب الوزير الأمريكي، فإن هناك إمكانيات كبيرة للشروع في مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني قبل نهاية عام 1985، على أساس قراري 242 و338. وتمنى شولتز أن تشجع الجزائر الملك حسين وعرفات على قبول هذه العملية على أساس المبدأ الذي يقبله الجميع، وهو الأرض مقابل السلام. وسلّم السفير، أيضا، تصريح ريغان والملك حسين خلال زيارة هذا الأخير إلى البيت الأبيض. كان ردي مختصرا : «إنكم تعرفون مواقفنا، وتأييدنا لهذا المقترح مستبعد. وسيكون هذا المقترح في جدول أعمال اللقاءات العربية القادمة»[1].

زيارة وفد الكونغرس الأمريكي
(أوت 1985)

في 11 أوت استقبلتُ وفدا للجنة القوات المسلحة لمجلس النواب للولايات المتحدة يرأسه ملفين برايس، الذي زار تونس والرباط، ويتوجه

(1) أنظر الفصل الخاص بفلسطين.

بعد الجزائر إلى مدريد ثم بلغراد. وكان الهدف من الزيارة جمع معلومات، بغاية احتمال إمداد هذه البلدان بالسلاح. وقد طلب الوفد تنظيم لقاءات مع رئيس المجلس الشعبي الوطني ووزير الخارجية وقائد أركان الجيش. والمعروف أن من حق هذه اللجنة الاعتراض على بيع الأسلحة للبلدان الأجنبية، وهكذا فبالرغم من إلحاح ريغان لم توافق اللجنة سنة 1984 على إمداد العربية السعودية والأردن بأنواع من الأسلحة.

بعد عرض عن سياستنا الخارجية أجبت عن أسئلة أعضاء الوفد حول الصحراء الغربية، ومعاهدة الوحدة بين المغرب وليبيا، وتاريخ الجزائر، والتشاد، والإرهاب الدولي، والرهائن الأمريكيين في لبنان، والسودان، واريتيريا...

زيارة نائب وزير الخارجية ميكائيل أرماكوست (أكتوبر 1985)

تندرج هذه الزيارة في إطار مواصلة الحوار مع الجزائر حول المواضيع المألوفة :

- البلدان المغاربية ومشكل الصحراء الغربية، صعوبات حمل المغرب على قبول مفاوضات مباشرة مع البوليزاريو.
- الشرق الأوسط ومواصلة الولايات المتحدة لدعم مبادرة ملك الأردن.
- إفريقيا حيث أطلعنا عن فحوى محادثاته في 23 أكتوبر في نيويورك مع الرئيس الانغولي دوس سونتوس، وعن نجاح زيارة الرئيس الموزمبيقي إلى واشنطن، وعن العقوبات التي اتخذت ضد جنوب إفريقيا، وتمّت تحت ضغط الرأي العام الأمريكي.

في ختام المحادثات أطلعني أرماكوست على النقاط التي ستنا
خلال القمة المقبلة بين ريغان وغورباتشيف.

في 13 أفريل 1986 أطلعني السفير الجديد غريك جوهنستون، ب
عودته من الولايات المتحدة حيث أقام شهرا، على انطباعاته بعد لقا
مع نائب الرئيس بوش وبعض البرلمانيين قائلا : «إن الجو الذي خلّف
زيارة الشاذلي قبل عام مازال قائما، وإن إرادة الولايات المتحدة ما زال
قائمة أيضا لمواصلة تعاون مثمر مع الجزائر رغم انشغالها من بعض
جوانب سياسة الجزائر إزاء ليبيا. كما أن البيان الذي نشر بمناسبة زيار
الشاذلي إلى الاتحاد السوفييتي أثار بعض القلق أيضا...» وعاد السفير
للحديث عن ليبيا، مؤكدا أن المخابرات الأمريكية جمعت معلومات عن قلق
التونسيين من التقارب الجزائري الليبي. وأشار إلى أن الانشغال الأمريكي
تفاقم خصوصا «من التوقيت الذي اختارته الجزائر لاستئناف الحوار مع
طرابلس، في حين أن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة تهدف إلى عزل
القذافي اقتصاديا وسياسيا». ذكّرت بمعطيات تطور المسألة، وخاصة
بالمحاور الكبرى لعلاقة الجزائر بطرابلس، والشروط الموضوعة لتسوية
العلاقات وأولوية البناء المغاربي.

في 17 جويلية 1986 كلّف جوهنسون هذه المرة بالاطمئنان على الوضعية الصحية للرئيس، الذي أجرى عملية جراحية وتقديم تمنيات المسؤولين الأمريكيين بالشفاء العاجل له. واغتنم الفرصة لطرح بعض الأسئلة عن علاقتنا بتونس بعد تعيين رشيد صفر وزيرا أولا، وعن ليبيا ومشاريعها الوحدوية، وعن المغرب الذي أبدى رغبته في لقاء جديد بين الشاذلي والحسن الثاني. شرحتُ له أن موقف الجزائر بالنسبة لشركائنا المغاربيين صادر عن قناعة ثابتة وواقعية وعقلانية. وهو موقف يستخلص الدروس

من التجارب الوحدوية المتعددة، التي تمّت في الوطن العربي ولم يكتب لها النجاح، وأن الوحدة تنجزها الأجيال القادمة. وأن مهمة جيلنا هي بناء الجزائر، وأن المرحلة الحالية هي مرحلة التعاون والتكامل ووضع لبنات الاندماج. في مجال التعاون العسكري تحدث السفير عن موافقة الولايات المتحدة على منظومتين كانتا محظورتين، ويتعلق الأمر بطائرة من دون طيّار ومحركات الدبابات، وهما منظومتان من نوع التكنولوجيا العالية.

في 28 أكتوبر استُدعِي السفير الأمريكي إلى مقر وزارة الخارجية. أطلعتُه على اندهاشنا من المبادرة، التي قام بها لدى ممثلنا الدائم في الأمم المتحدة، ثلاثة من سفراء البعثة الأمريكية، ومنهم جوزيف ريد، والذين قدّموا خلال لقاء، بطلب منهم يوم 20 أكتوبر، إلى سفيرنا نصا يتضمن لا أقل من عشرة تعديلات لمشروع القرار حول مشكل الصحراء الغربية. ألححت على أن ممثلنا لاحظ بعد قراءة هذه الوثيقة أن النص تمّت كتابته ليس على آلة راقنة أمريكية، وأن هذه التعديلات قام بها الوفد المغربي في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك أصرت البعثة الأمريكية على الاتصال بعدد كبير من الوفود، بغاية الموافقة على هذه التعديلات. وما يثير الدهشة أكثر، هو أن فيرنون والترز، ممثل البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة، أخلّ بتقليد عدم تناول الكلمة أمام اللجنة الرابعة. ووصف في تدخله النزاع في الصحراء الغربية «بالخلاف الجزائري ـــ المغربي»، وقال عن نص مشروع القرار الذي ترعاه 49 دولة «إنه نص غير متوازن يتبنى الطروحات الجزائرية». حدّثته عن التناقض بين أقواله وبين التصريح الذي أدلى به يوم 9 أفريل 1986 الناطق الرسمي لوزارة الخارجية، والداعي إلى النوايا الحسنة. وأضفت:

«إن موقفا كهذا لا يعكس بتاتا ما قيل خلال المباحثات بين مسؤولي البلدين، في أعلى المستويات، سواء في البيت الأبيض أو وزارة الخارجية». أجابني سفير الولايات المتحدة أن موقف بلاده بخصوص الصحراء الغربية لن يتغير، وأن تصويت بلده لن يختلف عن تصويت العام الماضي، أي الامتناع.

تطرق السفير إلى مشكل آخر، وهو قطع العلاقات بين بريطانيا العظمى وسوريا، قائلا : «إن بلده يوافق على ذلك، ما دمنا نملك معلومات عن تورط سوريا في محاولة الاعتداء على طائرة إسرائيلية مدنية». ركزت في إجابتي على ضرورة التفريق بين تورط أفراد ومسؤولية دولة، وأننا نعتقد أنه تمّ التخطيط لهذه العملية ليكون مآلها الفشل. وعبّرت، أيضا، عن شكوكي حول الفاعل الحقيقي، الذي يمكن أن يكون عميلا مزدوجا، فالتجربة أظهرت لنا فعالية المخابرات الإسرائيلية التي سهلت مهمتها الوضعية في لبنان، حيث تعمل مجموعات خارج الرقابة. وأضفت أن هناك أفعالا نُسبت إلى الفلسطينيين، وهم براء منها، مثل الاعتداء على الباخرة «أشيل لورو»، الذي أضر بمصالح الفلسطينيين، من حيث نجاحه في تحويل أنظار الرأي العام عن العدوان الإسرائيلي على تونس. وبخصوص سوريا، ذكّرت بأن هذا البلد يشكل عاملا مهما من أجل الوصول إلى حلّ لمشكل الشرق الأوسط، وأن سوريا هي محطة إلزامية في عملية السلام. ومثال ذلك أن فكرة الندوة الدولية، التي نالت تزكية الكثير من البلدان، لا يمكن تصوّرها من دون مشاركة سوريا.

في نوفمبر 1986 أجاب الرئيس الشاذلي ردا على رسالة وجهها له نائب الرئيس بوش عبّر له فيها بكل صراحة ووضوح عن رؤية الجزائر لمشكل الشرق الأوسط وفلسطين.

في الشهر الموالي جرت مناورات عسكرية مغربية خارج تخوم التراب المغربي المعترف به دوليا. وهو ما دفعني إلى نشر تعليق في الصحافة الوطنية بعنوان «لعبة خطرة»[1].

في 25 فيفري 1987 زارني الجنرال فيرنون والترز، خلال جولته في المنطقة، ولا شك أنه كان يحاول تبرير موقفه في الجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة، والذي كان مقصده التقريب بين وجهات النظر الجزائرية والمغربية.

في 17 مارس استقبلت الرئيسالأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وأنا أسمعه يتحدث عن دراية، ليس فقط عن المشاكل الكبرى للسياسة الدولية، لكن عن أدق الجوانب في التعاون الثنائي، قلت في نفسي إن الدول الجديرة بهذا الاسم هي التي تنجح في استغلال قدرات «متقاعديها». ومن جهة أخرى، بدا لي أن كارتر يملك رؤية أخرى عن مسألة الشرق الأوسط. وتمنيت لو أن كلامه العادل والمؤثر عن الشعب الفلسطيني قاله رئيس أمريكي يمارس مهامه. وعدا ذلك فهو يترك انطباعا بأن أخلاقه الرفيعة لم تمسسها معاشراته السياسية.

في 19 أفريل 1987 أجبت على زميلي جورج شولتز الذي اشتكى من دعم الجزائر في الأمم المتحدة للائحة إجرائية ضد أيّ مشروع قرار أمريكي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا[2].

في ديسمبر 1987 وجه الرئيس الشاذلي رسالة طويلة، ردا على رسالة ودية لنائب الرئيس بوش، عرض فيها المشروع الجزائري للبناء المغاربي.

(1) أنظر صحيفة المجاهد في عددها المؤرخ في 18 نوفمبر 1986.

(2) الرسالتان موجودتان في الملحق 6، ص 685.

الفصل التاسع

حركة بلدان عدم الانحياز

لستُ في حاجة إلى العودة إلى «باندونغ» للتذكير بأنّ أوّل قمة لبلدان عدم الانحياز عُقدت في بلغراد عام 1961، في فترة تميّزت بالارتباط بين حدثين تاريخيين هامين، وهما: بداية الانفراج بين الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) وموجة انعتاق الشعوب المستعمَرة. وكان من نتيجة ذلك أنّ حركة عدم الانحياز تحدّدت بالتمايز حيال هاتين الدولتين الكبيرتين، وأنّ النضال ضد الاستعمار كان العصارة التي أمدّت هذه الحركة حيويتها.

وانطلاقا من هاتين الملاحظتين يمكننا أن نفهم فهما أحسن لماذا ولمدّة طويلة تزامنت أهداف عدم الانحياز، ذات الطابع الاستراتيجي، مع أهداف البلدان الاشتراكية ذات الطابع التكتيكي. ويمكننا في هذا السياق الإشارة إلى تحالف طبيعي. ذلك لأنّ تصفية الاستعمار كانت تتم في مواجهة العالم الغربي وبمساعدة من البلدان الاشتراكية التي كانت ترى في ذلك أفضل طريقة لإضعاف خصومها.

كانت معايير عدم الانحياز التي تمّ تحديدها في عام1961 تتطلّب عملا موجها بوجه حصري ضد الغرب: دعم حركات التحرّر بطبيعة الحال، ولكن أيضا، إدانة القواعد الأجنبية التي لا يملكها إلاّ الغربيون وعدم المشاركة في

التحالفات التي أقيمت في إطار الصراع بين القوى العظمى، خاصة منها الأحلاف مثل حلف السنتو CENTO، وحلف أوتاز OTASE .

وقد أدت نهاية الموجة الكبيرة لتصفية الاستعمار إلى إجهاد الحركة التي شلّها أوّل توتر دولي كبير . وبالفعل، فإنّ القمة الثالثة التي كان من المقرر أن تعقد في سنة 1967 لم تتم إلاّ في عام 1970 بلوزاكا (وكانت القمة الثانية عقدت في القاهرة سنة 1974). بسبب حرب جوان 1967، والتدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا سنة 1968.

وحتى بعد عقد قمة لوزاكا، لم تستطع حركة عدم الانحياز استعادة حيويتها وذلك للسبب التالي، فعلاوة على «ضعف» الرئاسة الزامبية كان توسيع الحركة يعرقل نهائيا كل إمكانية للانسجام حول قاعدة إيديولوجية، بالإضافة إلى تضاعف أخطار الانشقاق الناجمة عن اختلاف الحساسيات وتطور البلدان الأعضاء وانشغالاتها.

ثم جاءت قمة الجزائر في سنة 1973[1]. وهذه القمة وطيلة رئاسة الجزائر. كانت ناجحة لسببين اثنين وهما الثقل الخصوصي للجزائر، وكذلك الأهمية التي اتخذها العامل الاقتصادي كموضوع تعبوي في الوقت نفسه وكرافعة اقتصادية على إثر الصدمة البترولية الأولى ودور منظمة الأوبيب. وأثناء ذلك، فإنّ الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، ظلّ الخصم الرئيسي، بل الوحيد طالما أنّ نضال التحرير كان متواصلا، خاصة في فيتنام، وأنّ المطالبات الاقتصادية كانت تقوم ضد العالم الرأسمالي. ومثّلت الرئاسة الجزائرية ذروة الحركة التي كان لنشاطها مضمون مضاد للإمبريالية بكل وضوح. وكانت نهاية رئاسة الجزائر أيضا بداية تطوّر أفضى فيما بعد إلى الوضع الحالي.

(1) أنظر مذكرات جزائري، الجزء الثاني، ص 346.

وبعد القمة الخامسة بكولومبو في 1976، تنذر عدّة أحداث عن الدلائل الأولى لعياء الحركة وتطورها :

- إنّ الثقل الخاص لسري لانكا أفضى على «رئاسة لا تبادر بشيء»؛

- إنّ نهاية الحرب في الفيتنام والتراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة في آسيا و«نزعتها الانعزالية» أسقط العديد من الحجج المناهضة للإمبريالية. بالإضافة إلى أنّ التحالف الوثيق بين الفيتنام والاتحاد السوفياتي وردّ الفعل الصيني جعل العديد من البلدان الآسيوية تبالي أكثر بالخطر السوفياتي بدلا من الخطر الأمريكي؛

- وفي الأخير وعلى وجه الخصوص رسّخ التدخل الكوبي في أنغولا والثورة الإثيوبية بتحالفاتها الوجود السوفياتي في إفريقيا وجعل الخطر السوفياتي على الاستقلالات الإفريقية أكثر واقعية. لكن مع ذلك ظلّت المناهضة للإمبريالية قوية، فقد سمحت لكوبا أن تترأس الحركة رغم المناورات التي قامت بها عدّة بلدان من بينها يوغسلافيا لتحول دون ذلك.

وبعد القمة السادسة التي عقدت بهافانا في سة 1979، صار من الممكن أن نطرح السؤال حول الرئاسة الكوبية فمع كلّ الأزمات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، هل ساهم الكوبيون من خلال علاقاتهم الخاصة بالاتحاد السوفياتي، في إضعاف الحركة وتقسيمها أم إنّهم مكنوا على العكس من تطويق تطور كان بالإمكان أن يؤدي إلى زوال الحركة أو سيطرة أمريكية عليها ؟ ومهما يكن من أمر، فإنّ الرئاسة الكوبية للحركة لم تؤد إلى انفجارها على الرغم من أنه تعيّن عليها أن تواجه مشاكل تمسّ طبيعة علاقاتها مع المعسكرين. أثناء هذه الرئاسة، شهدنا سلسلة من الأحداث التي تعكس نزعات جديدة، وذلك بزيادة التفاقم بين النزعات الموجودة والتي لها في مجموعها انعكاسات دائمة على طبيعة الحركة ودورها ونشاطها.

أ - **مشكل أفغانستان** : إن توافق أهداف الحركة مع أهداف الات
السوفياتي توقف في سنة 1975 بالتدخل الكوبي. غيرّ أن التدخل السوفي
في أفغانستان، بلد غير منحاز، هو الذي مثّل منعطفا خطيرا فلأوّل م
وجدت الحركة نفسها في تعارض مباشر مع الاتحاد السوفياتي حول مش
كان سببا في الأمم المتحدة لأغلبية بلدان عدم الانحياز كي تتخذ موق
معاديا للاتحاد السوفياتي . ومن ثمة، أصبح من الصعب داخل الحرك
إنكار الحقيقة التالية وهي أنّ التهديد يمكن أن يصدر من المعسكرين.

ب - **إنّ ابتعاد الحركة عن البلدان الاشتراكية** الذي كان واضحا على الصعيد السياسي تأكّد على الصعيد الاقتصادي، فبخصوص حدود وطبيعة التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية، لوحظ أنّ هذا التعاون كان مخيبا للآمال ولم يكن له انعكاس كبير على العلاقات الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز التي ظلت مدينة للبلدان الرأسمالية.

ج - **انشقاقات داخلية ومشكل كمبوشيا** : هو مشكل معقد حدث على مستويين : أولا، لأنه يندرج في إطار التنافس بين الشرق والغرب، وقد استخدم ضمن هذا المنظور. ولأنه ثانيا يعكس الانشقاق الداخلي للحركة على إثر الصراع العراقي الايراني. وتضاعف هذه الصراعات أدى إلى تفكيك انسجام الحركة. نذكر هاهنا بأنّه في منظمة الأمم المتحدة في سنة 1979 اتخذت أغلبية بلدان عدم الانحياز موقفا حيال تمثيل نظام «بول بوط» مفندة بذلك القرار المتعلق بـ«الكرسي الفارغ» الذي اتخذ قبل ثلاثة أسابيع من قبل رؤساء الدول في هافانا.

د - **احتدام الصراع بين الشرق والغرب** : ولما تحدد موقف الحركة بالنسبة للمعسكرين، صار من الطبيعي أن تنال منها خصوصية العلاقات بين القوتين الكبيرتين : ففي فترة الهدوء، كان التوتر يوجه نحو العالم

الثالث، أمّا في فترة المجابهة، كتلك التي نعيشها، فإنّ انشغالات بلدان عدم الانحياز يتم إخضاعها لهذه المجابهة بالذات وللضغوط المباشرة. وهكذا يتضاعف كلّ ذلك على حساب بلدان عدم الانحياز من أجل دفعها على الانحياز إلى هذا المعسكر أو ذاك. إنّ حدّة المواجهة الحالية وكذلك غطرسة إدارة ريغان أديا إلى محاولة مراقبة أو تفكيك المنظمات الجهوية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الأوبيك ومنظمة الوحدة الإفريقية. ولم تنج حركة عدم الانحياز من ذلك.

هـ - ثم ترتّب عن تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على العالم الثالث نتيجتان، أوّلها أنّ المشاكل الاقتصادية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لدول عدم الانحياز، والثانية أنّ خطورة هذه المشاكل جعلت هذه الدول قابلة للضغوطات الخارجية مما يقلّص من قدرة عمل الحركة ويجعل القيام بنشاط ما صعبا في السياق الحالي :

- ينبغي أوّلا التأكيد على استقلالية الحركة بالحفاظ على محتواها المعادي للامبريالية والاستعمار، وتتبع حساسية جديدة حيث أنّ الولايات المتحدة تبقى العدوّ الأول خاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا. هذا وقد دفع المشكل الأفغاني بالدول «المعتدلة» التي يزداد عددها إلى التحالف مع الولايات المتحدة. ولذا يجب العمل في قمة نيودلهي القادمة على تهدئة الخلافات حول المشاكل السياسية بما فيها تصفية الاستعمار.

- وينبغي ثانيا، أن نجعل من المشاكل الاقتصادية عامل تجنيد شريطة أن نأخذ بعين الاعتبار الانشغالات العاجلة لأغلبية بلدان عدم الانحياز خاصة منها البلدان «الأقلّ تقدما» كما يقال. لا يمكن القيام بمثل هذا الأمر إلا على أساس برنامج استعجالي تكون له الأولوية بالقياس إلى المفاوضات الشاملة التي لا يمكن رفض فكرتها، والتي يؤجل موعدها. ويتعلق الأمر

بإيجاد الصيغة التي تسمح بإطلاق المفاوضات الشاملة من جديد مع مراعاة موقف مجموعة كبيرة من البلدان التي هي مستعدة لإطلاقها ولو على أساس السيطرة الأمريكية.

- وينبغي أخيرا التركيز على تطوير التعاون جنوب جنوب حتى نعطي محتوى ملموسا للتضامن بين بلدان عدم الانحياز.

تجتاز حركة بلدان عدم الانحياز فترة عصيبة في تاريخها الفتي وتتجسد عبر تأجيل قمتها التي كان من المفروض أن تعقد ببغداد في سبتمبر 1982. وكان هناك حل وسط بخصوص تنظيم هذه القمة في ربيع 1983 بنيودلهي، لكن التوصل إلى هذا الحل الوسط كان صعبا دون إزالة العوامل التي تساهم في إضعاف الحركة. والدليل على ذلك أن الحرب بين الاشقاء كانت تمزق العراق وإيران وتزداد وحشية في حين أن جهودا هائلة تبذل من قبل أعضاء من الحركة. خاصة الجزائر التي دفعت ثمنا باهضا بوساطتها. ذلك كله ينال كثيرا من قدرات الحركة على العمل بصورة ناجعة في الساحة العالمية وهو ما أدى إلى شلها. ولكن هناك أيضا ما يطلق عليه بعض الديبلوماسيين اسم «المؤامرة الخفية» الذي يحطم الحركة من الداخل وهم بعض الأعضاء الذين يتمتعون بالعضوية الكاملة والذين تحركهم الولايات المتحدة بنية إفراغ فلسفة الحركة من جوهرها الذي أثراه بيان قمّة الجزائر.

وكانت مناورات أولئك الأعضاء ظاهرة بوجه خاص أثناء الندوة الوزارية لمكتب التنسيق في شهر ماي 1982، في هافانا حيث عمل بعض المندوبين على عرقلة كل نص يشير إلى المناورات الإمبريالية أو إلى كل إدانة لبعض مواقف الولايات المتحدة. وهكذا فبمجرد افتتاح هذه الندوة، كشف «مالميركا»، وزير خارجية كوبا عن أن سفيرة أمريكا في الأمم المتحدة، وهي السيدة «كيرك باتريك» وجهت لعدد من زملائها رسائل

تملي فيها عليهم الموقف الذي يجب أن يتخذوه وإلا فإنهم سيجابهون بقطع كل المساعدات حتى الغذائية. وكان آخرون يعرضون أفكارا معاكسة لروح الحركة وذلك ما قلت عنه إنه «يؤدي حتما إلى التراخي بشأن الاحترام الصارم للمبادئ نفسها التي تمثل أشد الضمانات الحقيقية لاستقلالهم جميعا وقدرتهم على أن يكونوا جزءا فعالا في تسيير شؤون العالم».

وهناك هدف آخر ترمي إليه الإمبريالية : منظمة الأوبيب التي تعزى إليها جميع آفات الاقتصاد العالمي الذي يعاني من أزمة هيكلة عميقة. فأمام العجز عن توجيه ضربة قاصمة للأوبيب، حاولت البلدان المستهلكة من العالم الغربي، كل بلد بمفرده أو عن طريق وكالة الطاقة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات - حاولت إضعاف هذه المنظمة بتفريق صفوفها. وعليه، فإن «المترددين» و«المتمردين» كانوا محل مقاطعة لإنتاجهم من البترول. وعن طريق كسر الأسعار، يُنتزع من الأوبيب التحكم فيها وتتناقص قدراتها في التفاوض، مما يجعلها مثلا قليل المصداقية في مجال بروز تجمعات أخرى من المنتجين، ويذيب كل ذلك في مجموعة من الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية التي تتراوح بين حل أمريكي في الشرق الأوسط وصعوبات تقوم في وجه المسعى الإيراني وإعادة ضخ مبالغ هائلة من البتر ودولارات في شبكات الاقتصاد الغربي.

وفي استراتيجية المجابهة هذه تجاه العالم الثالث، هناك جوانب أخرى تخص السياسة الأمريكية حيال شركائها الأوربيين والاشتراكيين (خاصة منها الاتحاد السوفياتي) والعراقيل التي تظهر في شكل أعمال عدوانية. وعليه تترسّخ مراقبة الهيئات المالية الدولية ويتواصل تدهور أسعار المواد الأولية ويتفاقم نظام التبادل الجائر فتزداد الهوة اتساعا بين الأغنياء والفقراء.

وتقدّر ديون العالم الثالث بأكثر من 625 مليار دولار، والعديد من البلدان مهددة بمواجهة نفس الوضع الذي واجهه المكسيك في سنة 1982 نتيجة للسياسة النقدية للولايات المتحدة.

قد شرعت حركة بلدان عدم الانحياز في التكفل بإحدى الآليات للخروج من هذه الأزمة. والأمر يتعلق بمفاوضات شاملة في إطار الأمم المتحدة، وهي فكرة تنضم إليها على صعيد المبادئ أمم العالم المتقدم عاملة في الوقت نفسه على تأجيلها إلى ما لا نهاية. وهذه القدرة على تجميد الأمور من جانب العالم الغربي، وهذا التصلب القائم على الأنانية، والجشع والطمع هي أسباب بقاء نظام اقتصادي جائر يحمل بذور خطر كبير بالنسبة للكوكب كلّه. ومنذ بلوغ الجمهوريين سدة الحكم في الولايات المتحدة (ريغان) ازداد السباق المحموم نحو التسلّح.

المفاوضات الشاملة

في سنة 1979، تذرعت البلدان الغربية بالأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت تعصف بأغلبية البلدان النامية غير المصدرة للبترول، فقامت بإطلاق محاولتها الرامية إلى إحداث صراع بين البلدان الأعضاء في منظمة الأوبيب مع بقية العالم. وعلاوة على الذريعة الكلاسيكية التي كانت مستعملة منذ 1973، والمتمثلة في محاولة إلقاء تبعة الأزمة الاقتصادية على ارتفاع أسعار البترول وحده، فإنّ البلدان الغربية التي أرجعت سبب رفض الأوبيب إعادة التفاوض بخصوص مسألة الطاقة على حدة، سعت إلى أن تلقي على أعضاء هذه المنظمة مسؤولية المأزق الذي يوجد فيه الحوار بين الشمال والجنوب.

وقد عمدت الجزائر أولا وقبل كل شيء إلى اتخاذ البادرة لتقديم الاقتراح بخصوص مفاوضات شاملة عالمية تتناول مسألة الطاقة، وكذلك المسائل النقدية والمالية في الوقت نفسه. وصودق على هذا الاقتراح في القمة السادسة لبلدان عدم الانحياز التي عقدت في سبتمبر 1979 في هافانا.

ولما كانت البلدان المتقدمة لا تستطيع أن تعارض سياسيا هذا الاقتراح، فإنها قبلت به عن طريق المصادقة بالإجماع على اللائحة 34 / 138 للجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1979. وسرعان ما برزت خلافات هامة بين مجموعة 77 ومجموعة الدول الغربية خلال هذا المسعى التحضيري الرامي إلى الشروع الفعلي في المفاوضات الشاملة. كانت مجموعة 77 ترى بالفعل أنّ هذه المفاوضات ينبغي أن تكون المفاوضات الشاملة مجموعة في ندوة خاصة للأمم المتحدة بغاية الوفاء لقرار التزامن الضروري لكلّ نقاط جدول الأعمال الذي تنصّ عليه اللائحة 34/138. وعكس ذلك، فإن البلدان الغربية التي تذرعت بضرورة احترام اختصاصات ومهام المنظمات المتخصصة التي تسيطر عليها مثل منظمة «الجات» وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتنمية، دافعت عن مبدأ إزالة اللامركزية بصورة آلية عن طريق المفاوضات الشاملة من خلال هذه الهيئات وطبقا لتعهداتها. وبدا هذا المسار غير مقبول لدى مجموعة 77، ذلك لأنّه يؤدي إلى إطلاق سلسلة من المفاوضات، قطاعا بقطاع، وهو ما يمثل في حد ذاته انكارا للمفاوضات الشاملة.

وبدا أن هناك صيغة تبرز بين المركزية واللامركزية في 1980 خلال الدورة الطارئة للجمعية العامة، لكن تم رفضها من قبل بعض البلدان ومن بينها الولايات المتحدة. وفي عام 1981، أثناء قمة كانكون، وعلى الرغم من

اتفاق أغلبية رؤساء الدول الذين رأوا أن انطلاق المفاوضات «مستعجل وهام»، فإن الولايات المتحدة تميّزت مرة أخرى وذ هذا الرأي لاحترام الهيئات المختصة القائمة. وأخيرا، وبإلحاح م المتحدة مرة أخرى، أكدت قمة «فرساي» من جديد ضرورة ال استقلال هذه الهيئات. وتم تقديم أربع تعديلات لمشروع لائحة م يوم 31 مارس واعتبرت محاولة أخيرة لإيجاد حل وسط.

وعشية قمة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في مارس 3 المأزق. فقد سبق لمجموعة 77 أن قدمت العديد من التنازلات عمليا جميع المطالب الأمريكية. ولما كانت قد اعترفت بقدرات ال المختصة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنها حاولت أن على الأقل الأمم المتحدة كنقطة لقاء مركزي للمباحثات وتتجنّب توزيع آلي للمشاكل صوب مختلف الهيئات المختصة. غير أنها اصط برفض الولايات المتحدة وبعجز أوربا عن تحديد حل وسط.

وكانت المشكلة بالنسبة للجزائر مزدوجة من حيث هي وراء الفكر ومن حيث هي الرئيس التنفيذي لمجموعة 77 فمن جهة، تجنبنا الانحي للطروحات الأمريكية أثناء اضطلاعنا بالرئاسة، ولكن، تجنبنا أيضا أ نبدو وكأننا حجر عثرة رئيسية أمام انطلاق المفاوضات الشاملة.

في فبراير 1983، استقبلتُ «جماني كوريا»، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ولا شك في أنّ هذه المنظمة التي تستعد للاحتفال بذكراها التأسيسية الخامسة والعشرين اضطلعت بدور إيجابي من حيث هي منبر للمناقشات من أجل النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد طرحت البلدان المتطورة المشكلة في شكل أزمة والحلول في شكل انطلاقة جديدة لاقتصادياتها. أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث، فإنّ

المشاكل تطرح على مستوى تنموي بينما تمر الحلول عن طريق إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية. وعليه، ينبغي انتهاز فرصة اجتماع بيونس آيرس من أجل تحديد استراتيجية العالم الثالث وأولوياته. ينبغي تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة للتجارة من حيث هي هيئة للمفاوضات. وذلك ما يمكن أن يشجع إعادة انطلاق المفاوضات الشاملة.

وقد تمثلت إحدى النتائج الأولى لتسجيل جميع هذه المشاكل في إطار الصراع بين الشرق والغرب في إبعاد المعطيات الحقيقية لهذه المشاكل. وذلك ما يجعل البحث أصعب عن حلول فعّالة. وقد صرح ريمون آرون: « السير باتجاه التاريخ اليوم يعني أننا نندرج ضمن الصراع بين الشرق والغرب». والوضعية التي نعيشها تبيّن على الأقل أخطار مثل هذه الوجهة. وإن سياسة الجزائر الخارجية القائمة على عدم الانحياز قد عملت دائما ضد هذه النزعة التي يقف مضمونها عكسا لمتطلبات مجتمع دولي يتكرس فيه مبدأ المساواة والحرية ضمن نظام دولي جديد يظل هو الهدف الذي ننشده.

إن مثل هذا الهدف يبدو في عام 1983 أبعد مما كان عليه قبل سنوات. لكن، نحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل آخر اللهم سوى مواصلة جهودنا في نفس الاتجاه. نحن واقعيون فنحن إذ نرفض إخضاع أي مشكل للصراع بين الشرق والغرب، لا ننكر الثقل الخصوصي لتأثير القوى العظمى في الحياة الدولية. لكن، نرى أن إزالة التوتر بين الشرق والغرب أمر ضروري ولا بد منه من أجل تطهير الأجواء الدولية، والحفاظ على السلم والأمن في العالم. وإزالة هذا التوتر مرهونة أولا بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ومقابل ذلك، فإنّ البلدان الأخرى، وخاصة منها بلدان عدم الانحياز يمكنها أن تقوم بشيء ما، وذلك على وجه التحديد بعدم الدخول في لعبة الصراع

بين القوى الكبرى. والعمل من أجل تدعيم استقلالها الوطني
العمل على ترقية الحوار بين جميع البلدان بخصوص جميع المش

نزع السلاح

إن الجزائر على غرار أغلبية بلدان عدم الانحياز قد أولت
كبيرا لمشكل نزع السلاح واجتهدت من أجل طرح هذا المشكل
معطياته الحقيقية.

1 - السباق إلى التسلح ليس وراء تدهور الأجواء الدولية. بل هو
العكس من ذلك. نتيجة له. إنه مرتبط بالنظام الحالي في العلاقات ا
القائمة على أساس توازن القوى. ويمكن التسريع به وفقا لمراحل ا
الكبرى إلى حد ما. لكن. ستوجد دائما وأبدا كميا أو نوعيا طالما أن النـ
الحالي للعلاقات الدولية لن تعاد صياغته مع إحلال علاقات قائمة ع
الثقة مكان توازن القوى، وتوظيف الحوار بدل المجابهة. وأفضل دليل ع
ذلك يتمثل في عدم جدوى الاتفاقيات المبرمة والصعوبات الهائلة الـ
تواجه إبرام اتفاقيات أخرى.

2 - إنّ مشاكل نزع السلاح والأمن والتنمية مترابطة والتفاعل فيما بينه
عميق على درجة أنّها تشكّل في حقيقة الأمر مشكلة وحيدة لا يمكن أن تجد
بداية لحل لها إلا ضمن إطار نظام جديد للعلاقات الدولية. والمأزق هو من
نفس النوع الذي يواجه الحوار بين الشمال والجنوب.

إن الآمال التي تولدت في هذين المجالين تبخرت على وجه السرعة
وذلك لأن الإصرار يظل قائما من أجل طرح المشاكل في أطر تجاوزها
الزمن. والدورة الثانية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي
خُصصت لنزع السلاح كانت فاشلة. كما أن المناقشات انزلقت سواء في

نطاق الأمم المتحدة أو في لجنة نزع السلاح بجنيف. ويجب العمل في سبيل التغيير من أجل إضفاء الديموقراطية على العلاقات الدولية. واحترام بعض المبادئ مثل السيادة الوطنية والمساواة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها وثرواتها الطبيعية. وموجز القول هو العمل من أجل ترقية الحوار والتعاون بين الدول في سبيل تهيئة الظروف الملائمة لتخفيض أشكال التوتر الناجمة عن عدم المساواة في التنمية وعن السباق إلى التسلح.

قمة نيودلهي. (مارس 1983)

تلكم هي التعليمات الموجهة لأعضاء الوفد الجزائري الذاهب إلى نيودلهي من أجل حضور القمة السابعة لبلدان عدم الانحياز. وهي تعليمات تندرج ضمن المصالح الأساسية للجزائر التي تظل حركة عدم الانحياز بالنسبة لها تعبيرا وامتدادا لتأكيد استقلالها والتي تزودها في الوقت نفسه بسند من أجل التكفل بذاتها على الساحة الدولية.

تشكل الجزائر إلى جانب الهند ويوغوسلافيا وكوبا ما أطلق عليه «مجموعة الأربعة» التي يمثل نشاطها وتأثيرها أمرا حاسما في الحركة. ولذلك كان من الضروري أن تكون هناك استشارات مع هذه البلدان كلها : الهند. وهو البلد المضيف. أرسل وفدا إلى الجزائر. وتوجهتُ إلى هافانا وإلى بلغراد حيث استقبلتُ من طرف الرئيس فيدال كاسترو يوم 9 جانفي 1983. والرئيس استمابوليتش. يوم 11 فبراير.

ومن نافلة القول أنه تم التركيز على الأجواء الدولية المعقدة جدا التي ستعقد فيها قمة نيودلهي. والفضل الكبير للحركة هو أنها كانت الأولى في التأكيد على عمق أزمة مرتبطة بذلك النظام الذي ينتظم العلاقات الدولية في الوقت الراهن. جميع الناس. بمن فيهم أولئك الذين كانوا يرفضون هذا التحليل

إنّ انعكاسات الأزمة السياسية والاقتصادية هي من الخطورة بـ

- ميل القوتين الكبيرتين إلى ربط كل شيء بالمجابهة بين الشرق هو من القوة بحيث ان وسائل الضغط يمكن أن تكون فعالة في الوضع ا

- إنّ محاولة بلدان عدم الانحياز إدراج مشاغلها في إطار المجابـ الشرق والغرب هي من القوة بحيث إنها تواجه صعوبات يمكن أن تبـ نظر البعض مستحيلة التجاوز بطريقة أخرى.

- إنّ الانشقاقات والصراعات بين بلدان عدم الانحياز عديدة وعـ ولا فائدة ترجى من ورائها، بحيث يصعب تصور موضوع سياسي باعث التعبئة حتى وإن كان موضوع تصفية الاستعمار نفسه.

- الأزمة الاقتصادية والمالية هي من الخطورة بالنسبة لأغلبية بلد عدم الانحياز بحيث ينبغي توجيه عناية خاصة للمشاكل الاقتصادية سيما وأنه يمكن على هذا الصعيد تجنيد الطاقات واستنفارها في الحرك

ففي هذا المجال، يمكن إبداء ثلاث ملاحظات :

أ- كنتيجة تاريخية فإن طبيعة وأهمية العلاقات الاقتصادية مع البلدا الرأسمالية هي التي تطرح مشاكل لبلدان عدم الانحياز، من هنا، يبدو استئناف الحوار بين الشمال والجنوب، وإطلاق المفاوضات الشاملة.

ب - الصعوبات المباشرة هي من الكثرة بحيث يصبح من الضروري إعداد برنامج استعجالي.

ت - ويبقى أن إمكانيات التعاون بين بلدان عدم الانحياز كبيرة جدا، وهي غير مستثمرة وذلك مرهون بإرادتها لأنه يندرج ضمن اتجاه تعزيز التضامن فيما بينها. من هنا أهمية التعاون جنوب جنوب.

أما بالنسبة للجزائر، فإنّها إذا كانت قد اضطلعت بدور لا يستهان به في تيسير نقل قمة بغداد إلى نيودلهي، فإنّها قامت بدور جوهري

وحصري في أن يقبل كل من العراق وإيران الفقرة المتعلقة بالصراع بينهما، وذلك ما ساهم في نجاح القمة حتى وإن كان هذا النجاح تشوبه بعض الشوائب.

ما بعد قمة نيودلهي: اجتماع محدود في نيو دلهي، (يوم 27 أفريل 1983)

بادرت الهند حين ترأست مجموعة بلدان عدم الانحياز إلى دعوة وزراء الخارجية من عشر بلدان (من بينها الجزائر) من أجل مشاورات تندرج في إطار القرارات المتخذة في قمة نيودلهي، وهي تتعلق بالنشاط الديبلوماسي الذي ينبغي الاضطلاع به من أجل إطلاق المفاوضات الشاملة، بغاية تنفيذ برنامج استعجالي. وتكييف هذه المهمة التي تحددت غداة اجتماع المجموعة 77 التي تبنّت في بيونس آيرس اقتراحات بلدان عدم الانحياز وقبيل مواعيد اقتصادية دولية هامة مثل الاجتماع السادس لمنظمة التجارة والتنمية في بلغراد في جوان وقمة البلدان المصنعة الأساسية في ويليامسبورغ في نهاية ماي.

وقد مكنت المشاورات من استخلاص إجماع يتلخّص في أنّ الوقت لم يحن بعد للاضطلاع بمهمة يقوم بها رؤساء الدول، ذلك أنّه حسب جميع المعلومات ستكون قمة ويليامسبورغ مخصصة أساسا للمشاكل الاقتصادية بين الغرب والغرب، وبين الشرق والغرب، وعليه فإنّها لن تستجيب لمشاغل العالم الثالث. ولذلك فإنّ اجتماع نيودلهي اتخذ القرارات التالية:

- رئيسة بلدان عدم الانحياز إنديرا غاندي ستتوجه برسالة إلى رئيس الولايات المتحدة بصفته المضيف لقمة ويلماسبورغ، وإلى الأمين العام لمنظمة الأمم للتجارة والتنمية وإلى رئيس جمهورية ألمانيا الديموقراطية

بصفته مضيفا للقمة القادمة لبلدان الكوميكون. وعن طريق
الأخيرة الموجهة إلى البلدان الاشتراكية، تريد بلدان عدم ا
إلى الالتزام بصورة أعمق في الحوار بين الشمال والجنوب.
وعلى بلدان عدم الانحياز تحسيس البلدان المصنـ
الاتصالات الثنائية منها على سبيل المثال، بلدان الجنوب الشر
التي استقبلت خلال الأيام الأخيرة رئيس وزراء اليابان.
- انتهاز فرصة عقد الاجتماع السادس لمنظمة التجارة
والجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة من أجل بذل جهود لإطلا
بين الشمال والجنوب.

زيارة رئيس وزراء الهند، راجيف غاندي للجزائ (10 جوان 1985)

خرجت القمة السابعة لبلدان عدم الانحياز حول العلاقات الاقتص
الدولية باقتراحين أساسيين : الاقتراح الأول جزائري ينص على إ
بسط المفاوضات الشاملة على مرحلتين تعالج تباعا إجراءات مستعجلة
بعض الميادين الحساسة في التغذية والمساعدة التي ينبغي تقديمها للتن
والتدابير التنظيمية والهيكلية، والاقتراح الثاني هندي يتعلق باستدعاء نـ
حول النقد والمالية. وعليه، فإن الإعلان الاقتصادي الصادر عن القمة كـ
قد اتخذ شكل خلاصة للاقتراحين الهندي والجزائري.

تفاقم ديون البلدان النامية، والصعوبات الاقتصادية التي كانت تجبر
هذه البلدان على الخضوع لقوانين مشروطة من صندوق النقد الدولي،
ونضوب المساعدة العمومية المخصصة للتنمية وكذلك أشكال الفشل في
إعادة تكوين رؤوس أموال لبعض الهيئات الدولية التي تتدخل تدخلا خطيرا

في شؤون بعض بلدان العالم الثالث (FIDA، AID) وتساهم بوجه خاص في تعزيز فكرة استدعاء ندوة دولية حول النقد والمالية.

وكانت زيارة المرحومة انديرا غاندي قد أدت إلى استدعاء مجموعة من خمس بلدان (الهند، الجزائر، يوغوسلافيا، تانزانيا، المكسيك) من أجل إعداد اقتراحات تتقدم بها بلدان العالم الثالث بخصوص مراجعة النظام النقدي والمالي الدولي. وقدمت هذه المجموعة تقريرها في سبتمبر 1984.

وبعد وفاة والدته التي خلفها، جاء راجيف غاندي في زيارة للجزائر في جوان 1985، بعد قمة البلدان السبعة المصنّعة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، جمهورية المانيا الفيدرالية، فرنسا، إيطاليا، اليابان) وهي القمة التي عقدت في بون في شهر ماي والتي رفضت فكرة استدعاء هذه الندوة. وتقرر الاتفاق حول طرح هذا الموضوع على الاجتماع القادم في سبتمبر بمناسبة عقد الجمعية السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبحث التقرير التحضيري لمنظمة التجارة والتنمية في هذا الشأن. وخلال هذه الزيارة اقترحنا على الوزير الأول الهندي صياغة نهائية لاقتراحنا حول تقرير مجموعة الخمسة وعرضها ضمن اقتراحات رسمية لحركة بلدان عدم الانحياز. وهذه الاقتراحات يمكنها هي الأخرى أن تطرح على الاجتماع السنوي القادم لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أو على دورة اللجنة النيابية لهاتين الهيئتين.

كانت زيارة راجيف غاندي أيضا مناسبة لمباحثات حول مشاكل اقتصادية خاصة بإفريقيا بعد أن أعلنت كل من الهند ويوغوسلافيا مساهمتها في الصندوق الاستعجالي الخاص الذي أقرته القمة 20 لمنظمة الوحدة الإفريقية بمبادرة من الجزائر. وقد اقترحنا أن نعمل على :

- مضاعفة المساهمات الملموسة لبلدان عدم الانح
الصندوق.

- ضمان دعم حركة بلدان عدم الانحياز للقرارات التي ستت
الحادية والعشرون لمنظمة الوحدة الإفريقية بالنظر إلى تقويه
الاقتصادية الإفريقية.

- تقديم الدعم لبرنامج العمل الذي ستعرضه إفريقيا في
التابعة لمنظمة الامم المتحدة.

الندوة الوزارية لبلدان عدم الانحياز
(لواندا من 4 إلى 8 سبتمبر 1985)

انتهت هذه الندوة بالمصادقة في جلسة علنية على لوائح سي
واقتصادية وإعلان خاص حول إفريقيا الجنوبية.

وحددت الندوة مكان القمة المقبلة، وهو هراري، عاصمة زيمبابوي.

ودارت الأشغال على العموم في جو يطبعه الصفاء، وتناولت أشغ
اللجان اقتراحات بنّاءة. صحيح أنّ هناك مشاكل خاصة عطّلت أشغا
اللجنة السياسية مثل مشكل تيمور الشرقية، والحرب العراقية الإيرانية
والصحراء الغربية. أما بخصوص مشاكل إفريقيا الجنوبية فإنها حققت
الإجماع لاسيما وأن الاجتماع جرى في بلد يعيش يوميا حربا عدوانية يشنها
عليه نظام بريتوريا العنصري. كما أن الأزمة الاقتصادية بحكم كونها
عالمية والبلدان المشاركة هي معنية مباشرة أو بصورة غير مباشرة فإنه
تم إصدار لوائح اعتبرت في مجموعها مساهمة لحل مشاكل الاقتصاد
العالمي علاوة على الواقعية التى ميزتها.

زيارة ليوغوسلافيا
(من 8 إلى 11 أفريل 1986)

بدعوة من زميلي رائيف ديزداريفيتش، قمتُ بزيارة عمل ليوغوسلافيا قصد متابعة مشاوراتنا والرد على الزيارة التي تحققت في فبراير وجويلية 1985 للجزائر من طرف الوزير اليوغوسلافي.

وفي سياق عقد المكتب القادم للتنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بنيودلهي من 16 إلى 19 أفريل 1986، أطلعتُ زميلي على تقييمنا لمشروع الإعلان النهائي الذي يتم إعداده بمناسبة لقاء الهند مع وجوب أن تكون بعض جوانبه، حسب وجهة نظرنا، مستكملة ومحل مراجعة أو إثراء.

1 - إن تقييم الوضع الدولي يجب أن يضم إلى أسباب تدهوره الإشارة إلى البعد الاقتصادي الذي ازداد حدة على حدة حتى أصبح من الصعب أن نقيس آثاره وفقا للمصطلحات الخاصة بكوابح التنمية، ولكن، وبصورة أعمق، لما يشكله من تهديد للاستقرار الاجتماعي والسياسي للعديد من بلدان العالم الثالث. كما أنه في نفس السياق، حين جرى بحث النتائج التي لم تكن ذات بُعد كبير بالنسبة لاستئناف الحوار بين الشرق والغرب، فإنّه يجب على بلدان عدم الانحياز أن تدعو القوتين الكبيرتين من أجل الأخذ بأسباب فعالية أكبر وأن تظهر كطرف مشارك في كل ما يتعلق بالسلم العالمي وإقامة نظام أمن جماعي أصيل. وأخيرا، فإنني أشرتُ بخصوص نزع السلاح إلى أن حركتنا لا يجب عليها من الآن فصاعدا :

2 - أن تقتصر على تقييمات حول المساعي المتخذة خارج نطاقها، بل أن تصير بدورها مصدر اقتراحات وعمل لتساهم بذلك بصورة ملموسة في الحوار الدولي حول الحد من السباق إلى التسلح.

3 - وفيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط أكدتُ أنّ التوترات التي ظهر
فيه لا يمكن أن تتركنا سلبيين أو غير مبالين، وأنّ هدفنا هو جعل البح
المتوسط منطقة سلام وتعاون ينبغي بعث الحيوية فيها وتعميق هذه الفكر
خلال جلسات نيودلهي.

4 - وبالنسبة للصراع بين العراق وإيران، رأيت أنه صار من الصع
الآن المرور على هذا المشكل مثلما كان عليه الشأن في لواندا، مما أد
بالحركة إلى فقدان المصداقية . وذكّرتُ أنّ الجزائر اتخذت مسعى ف
نطاق جامعة الدول العربية وأن المبادئ التي قام عليها هذا المسعى م
زالت صالحة :

- احترام السلامة الترابية.
- العودة إلى الحدود الدولية المعترف بها
- وقف إطلاق النار وفتح المفاوضات.

- 4 - وبخصوص مسألة الإرهاب التي اقترحت الهند تسجيلها لأول مرة في وثيقة رسمية لبلدان عدم الانحياز، أشرتُ إلى أنه ينبغي التنصيص على بند من أجل مراعاة النضال المسلح الذي تخوضه حركات التحرّر الوطني، وتفنيد الخلط الحالي بين الإرهاب والنضال من أجل التحرّر الوطني.

ولما كانت يوغوسلافيا قد شاطرت تقييمنا وتحليلاتنا خاصة فيما يتعلق بالصراعات الجهوية (العراق-إيران، الصحراء الغربية)، والوضع في البحر المتوسط والإرهاب، قدمت يوغوسلافيا الملاحظات التالية :

1 - حول العلاقات بين الشرق والغرب : تبدي أسفها للعودة إلى الاقتراحات العلنية التي هي من قبيل الدعاية على حساب المفاوضات السرية. فهي ترى أن رهان نزع السلاح من الحدة بحيث انه ينبغي الكف عن أشكال السلوك الرامية إلى دفع الرأي العام العالمي على أن يكون مجرد

شاهد وأن تتم البرهنة على إرادة السلم (في حال وجودها) على طاولة المفاوضات بالذات.

2 - وبخصوص العلاقات ما بين الاتحاد السوفياتي وبلدان عدم الانحياز : يؤكد اليوغوسلافيون أنه منذ مجيء جورباتشوف، تغيرت هذه العلاقات، فما عاد الاتحاد السوفياتي يبرز التحالف الطبيعي ما بين المعسكر الاشتراكي وحركة بلدان عدم الانحياز، أو يعترف الآن بالخصوصية الضمنية لعدم الانحياز، ومشروعية وجوده، ونوعية المدد الذي يقدمه للاستقرار في العلاقات الدولية وتهدئة التوترات والصراعات التي تميز هذه العلاقات. إلا أن اليوغوسلافيين يؤكدون أنه لا يوجد على هذا الصعيد تغير استراتيجي، بل هو تطبيق لتكتيك جديد ذكي يستفيد أكثر من التأكيد على الاتفاقات بدلا من الاعتراف بعلاقات التحالف التي تؤدي كثيرا ما إلى ردود أفعال رافضة.

3 - وبخصوص الحوار بين الشمال والجنوب : لاحظ زميلي أن حالة التأزم في العلاقات الاقتصادية الدولية محسوبة ومخطط لها. وقد تأسف لكون بلدان العالم الثالث لا تقوم بمواجهتها بنفس الصرامة من الدقة والتخطيط. ويؤكد أن هذه البلدان لا تعرف بالضبط نا تريده فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب وإصلاح النظام النقدي والمالي والمديونية ولا تقترح أية حلول أو بدائل لها تنطوي على المصداقية. وبعد أن استعرض الجانب اليوغوسلافي هذه الحالة من النقائص، عبر عن ارتياحه لاقتراح الهند بإنشاء لجنة وزارية تتكون من 25 بلدا من بلدان عدم الانحياز، تتمثل عهدتها في إعادة معالجة جميع هذه النقائص وذلك بتقديم اقتراحات واقعية حول هذه المواضيع كلها.

مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز
(نيودلهي من 16 إلى 19 افريل 1986)

كان للهجمة الأمريكية على مدينتي بنغازي وطرابلس الليبيتين ليلة الافتتاح الرسمي لأشغال الندوة تأثير بالغ على مجريات هذه الأشغال، وهذه الهجمة التي جمعت في طياتها ما بين قرارات الولايات المتحدة بتكثيف مساندتها العسكرية والمالية لحركة «إينيتا» بالتوازي مع المباحثات في الكونغرس بخصوص تقديم مساعدة مماثلة للقوات الساندينية ساهمت في إعطاء صبغة معادية لأمريكا لأشغال الندوة وقراراتها. وعليه، فإنّ عمل «الجناح المحافظ» للحركة الذي كان له في العادة تأثير ملطف على المواقف المضادة لأمريكا كان قد تراجع، بل تم خنقه.

أما بخصوص المضمون فإنّ الوضعية الناجمة عن تدهور المحيط الدولي قد عملت على التأثير على هذه الجلسات بكامل ثقلها فلم تحظ المناقشات والقرارات بأي شيء جديد، ولم تكن إلا تكرارا للتحليلات والمواقف التي تكرّست منذ زمن طويل.

وبشأن جميع المواضيع، قدمت الجزائر بالاشتراك مع يوغوسلافيا سلسلة من التعديلات ترمي إلى التكفل بمعطيات الوضع الراهن وإعادة إصلاح النهج القويم في اتخاذ المواقف.

الذكرى الخامسة والعشرون لحركة بلدان عدم الانحياز (1986)

وبهذه المناسبة قررت الهند نشر كتاب[1] طلبت مني المشاركة فيه. وفي هذه الدراسة المعنونة ب «من أجل إنسانية متحدة ضمن نظام جديد للسلم

(1) «من بلغراد إلى هراري» (مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين سنة لحركة عدم الانحياز)، نيو دلهي، 1986.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتقدم»، استعرضت وجهة نظر الجزائر حول الحركة، وألححت على مكانة عدم الانحياز في السياسة الجزائرية، وحول ما ساهمت به قمة الجزائر في مجال تعزيز حركة بلدان عدم الانحياز وتطوير نشاطها. واتجه تفكيري نحو استخلاص الدروس والعبر التي يجب ابرازها من رئاسة الحركة التي اضطلعت بها الجزائر. وأنهيت بالحديث عن التحديات والآفاق الجديدة التي تقوم أمام سياسة عدم الانحياز.

القمة الثامنة لبلدان عدم الانحياز
(هراري من 26 أوت إلى 6 سبتمبر 1986)

عقدت القمة في جو دولي معقد تميزه ثلاثة معطيات أساسية :

1 - عياء الحركة الذي يمكن ملاحظته منذ بضع سنوات والذي هو ناتج عن عاملين اضافيين :

- إذا كانت تصفية الاستعمار والنظام الاقتصادي الدولي الجديد قد شكلا على التعاقب محاور تأكيد وعمل للحركة خلال سنوات الستينات والسبعينات، فإنه لا يوجد حاليا محور للتعبئة من شأنه تجنيد الطاقات وتمتين صفوف الحركة من أجل القيام بعمل واسع النطاق يكون قادرا على أن يعطيها الإشعاع الذي كانت عليه خلال العقدين السابقين.

- ونتيجة لانحسار دور بلدانها على وجه التحديد، فقدت الحركة إلى حد ما التأثير الذي كان من الممكن أن تحدثه في معالجة المشاكل. وهذا ما يفسر تراجع دورها وقدرتها على أن تفرض نفسها كشريك في المحادثات حول المشاكل الدولية الكبرى، وبالتالي، في اتخاذ المواقف الكبرى.

2 - تعرف الحركة تكتلات تحددها تشكيلتها بالذات : 101 من البلدان الأعضاء تقوم على أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية

مختلفة، وخاضعة لسياسات متنوعة. يضاف إلى ذلك أن خلافات في الرأي تتقاطعها وتزيدها القوى الكبرى حدة على حدة. إنّ تدخّل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وجّه دون شك ضربة قوية للاتجاه الذي تسير عليه الحركة وأثر على المقترحات التي يمكن أن تعيد بعض التوازن في صلبها. وليس هذا الواقع غريبا على الموقف الحالي للاتحاد السوفياتي الذي تفنن في استخلاص الفائدة من المواقف السياسية للحركة كي يبيّن تشابه المواقف الموجودة بينه وبين هذه البلدان بعد أن تعين عليه أن يتخلى عن التحالف الموضوعي بينه وبينها. وبالنسبة للولايات المتحدة فالأمر مختلف: فإذا تواصلت سياسة استخدام القوة وإعادة تأكيد قيم المجتمع الغربي، فإنها ترفض سياسة بلدان عدم الانحياز وتعتبر أن كل بلد مسؤول أمام البديل الوحيد، إما أن تقف في الصف الغربي إمّا أن تعتبر عدوا لها.

3 - بدأ الحوار بين الشرق والغرب خجولا بعد سنوات عديدة من «حرب باردة جديدة» وهو يرمي أيضا إلى تهميش حركة عدم الانحياز. أما المفاوضات المختلفة التي تجري فى مجال نزع السلاح والأمن الدولي فقد وجهت بطريقة معينة حتى إن هذه المسائل صارت مقصورة على القوى الكبرى. وجميع المكتسبات التي تحققت خلال هذين العقدين من أجل إضفاء الديموقراطية على العلاقات الدولية جرى التشكيك فيها من جديد. والحوار الثنائي حول «الأزمات الجهوية» اتخذ نفس الوجهة هو الآخر. وأخطر من ذلك كله هو أن الحركة تُجوهلت طالما أن القوى الكبرى وضعت اليد على الأزمات التي تحدث في مناطق جغرافية تابعة لحركة عدم الانحياز، وأن كل تشجيع لأي حل إنّما سيتخذ ضمن إطار مندرج في الصراع شرق - غرب.

ذلك كله يؤكد ضرورة تدارك الذات. أي الحاجة المستعجلة من أجل مشروع تعبوي جديد. إن عقد هذه القمة الثامنة في هراري والوضع السائد في إفريقيا الجنوبية أعطى الحركة فرصة طرح موضوع الميز العنصري كمحور عمل وحدوي يتجاوز تكتلات وتقلبات الساعة. وعلى الأعم، وضعية إفريقيا الجنوبية بكل ما تتضمنه من تحدّ ورهانات.

المسائل السياسية

إن حضور حوالي 50 رئيس دولة أو رئيس حكومة بالقرب من موطن الميز العنصري شكّل الدليل الأوّل على قدرات تدارك الذات في الحركة والتزاما من قبل الدول الأعضاء بالعمل معا على رفع التحديات. وبدا في التصريحات العامة كما في أشغال اللجان وجود قاعدة مشتركة تسندها إرادة جماعية من أجل إعادة إعطاء المكانة التي تليق بالحركة في تسيير الشؤون الدولية.

1. دور الحركة في نزع السلاح والأمن الدولي

- لقد وجد النزوع العام الذي تم استخلاصه تعبيره الكامل في مشروع التصريح السياسي الذي أعده البلد المضيف بفضل صرامته ووفائه للمواقف الأخيرة للحركة (لواندا في سبتمبر 1985 ونيودلهي في أفريل 1986).

- ونظرا للأهمية الخاصة لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وجه نداء خصوصي من قبل رؤساء الدول للقوتين الكبيرتين طالبا منهما الالتزام عن طيب نية حيال مسعى المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح، خاصة منع التجارب النووية.

2. إفريقيا الجنوبية

شكلت الموضع المسيطر على هذه القمة. فبخصوص المضمون ظل موقف الحركة ثابتا، أي التعبير عن تضامنها الكامل حيال مختلف أشكال النضال التي تخاض في إفريقيا الجنوبية والإدانة الصارمة للميز العنصري. وما ينبغي استخلاصه في هذا الشأن إنّما هو النبرة الصارمة بوجه خاص حيال الولايات المتحدة على مواقفها المختلفة بخصوص إفريقيا الجنوبية، وخاصة رفضها المصادقة على عقوبات ضد بريتوريا. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، فإنّ المملكة المتحدة بدورها لم تنج من الإدانة، وكذلك إسرائيل على تعاونها مع جنوب إفريقيا. وتقرّر تشكيل مجموعة من 10 بلدان (من بينها الجزائر) من أجل العمل على فرض عقوبات ضد الميز العنصري.

3. الشرق الأوسط

يمثل النص المقترح أقصى ما يمكن أن يطلب من الحركة للمصادقة عليه كموقف، خاصة بإدانة إسرائيل، وإعادة تأكيد الحقوق الوطنية الفلسطينية، وكذلك من أجل المناداة بعقد ندوة دولية. وقد أظهرت المناقشات عاملين هامين هما :

- حاولت سوريا تعديل النص من أجل إدانة المناورات المصرية الأمريكية. واعترضت مصر بأن اقترحت إدانة سوريا على نشاطها من أجل تفريق الفلسطينيين. وهكذا قضى الوفدان على نفسيهما معا.

- أدخلت منظمة التحرير الفلسطينية في النص فكرة إنشاء لجنة تحضيرية للندوة الدولية، وهو اقتراح صودق عليه احتراما للمنظّمة التي استطاعت أن تتأكّد في هراري أنّ القضية الفلسطينية تتمتع في إفريقيا الجنوبية بتعاطف كبير وزعيمها بسمعة كبيرة.

4. الصحراء الغربية

ليس هناك نقاش حقيقي حول هذا الموضوع. كان مشروع زيمبابوي قد أدرج النص الذي تمت المصادقة عليه في لواندا وتم تحيينه في نيودلهي.

5. العراق-إيران

جدد البلد المضيف اقتراحه الرامي إلى إحداث تطويرات من أجل تحقيق أمنية شاعت كثيرا في أوساط الحركة التي لا يمكنها من الآن فصاعدا أن تواصل تجاهل أشد الصراعات دموية بين بلدين عضوين في الحركة منذ ست سنوات :

- التذكير بمبدأ عدم اللجوء إلى استخدام القوة.
- التعبير عن التأسف لاندلاع الصراع واستمراره.
- نداء من أجل تسوية سلمية بالتفاوض حول الخلاف بينهما.

6. أمريكا اللاتينية

استفادت قضايا أمريكا اللاتينية من ممارسة تتلخص في بحثها من قبل مجموعة البلدان المعنية. وعلى هذا الأساس، فإن كوبا ونيكاراغوا حثتا على الاستفادة من تيار التعاطف الذي تولد عن قضية «المالوين» من أجل تحقيق التضامن مع أمريكا اللاتينية. وذلك ما يفسر صدور نصوص قاسية النبرة حيال الولايات المتحدة.

7. كاليدونيا الجديدة

عولجت هذه المسألة من وجهة نظر مزدوجة :

- قبول حركة تحرير كليدونيا كعضو ملاحظ : وهو اقتراح قدمته «فانياتو»، وبدا أن هذه العضوية فاجأت فرنسا التي لم تستطع أن تجند أصدقاءها لتأجيل هذا القرار.

- المصادقة على فكرة تسجيل المسألة في جدول أعمال الدورة العامة للأمم المتحدة القادمة.

8. أفغانستان وكمبوشيا

صادقت الندوة على النصوص التي اقترحها البلد المضيف وهي النصوص التي تمت صياغتها في 1981 بنيودلهي.

9. البحر الابيض المتوسط

تقرر عقد ندوة لوزراء الشؤون الخارجية لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط في بلغراد في نهاية عام 1986. وتجدر الاشارة إلى أن هناك اقتراحين ملموسين لم يتم قبولهما :

اقتراح ليبيا وهو يخص توسيع التعاون بين بلدان عدم الانحياز المتوسطية لكي يشمل الميدان العسكري.

- اقتراح مالطا بإنشاء ما يشبه مجلسا للتعاون على صورة ذلك الذي يربط بلدان الخليج.

ب - القضايا المؤسساتية

- 1 - مكان عقد القمة التاسعة : في العادة تنصّ قاعدة التناوب الجغرافي على أنه ينبغي أن تُعقد هذه القمة في أمريكا اللاتينية. وهكذا أُبقي على ترشح نيكراغوا بالرغم من التردّد الذي أُبدي، بما في ذلك من

مجموعة أمريكا اللاتينية. وأمام ترشّح الأرجنتين والبيرو رأى المشاركون أنه من الأفضل تأجيل القرار حتى الاجتماع المقبل لوزراء الخارجية في عام 1988.

2 - مكان انعقاد ندوة وزراء الخارجية في عام 1988 : تراجعت ليبيا عن ترشحها لصالح كوريا الشمالية. ولكن أمام معارضة العراق، تم إيجاد حل وسط يتلخص في عقد هذه الندوة في قبرص وعقد ندوة وزارية في بيونغ يانغ تكون مخصصة للتعاون جنوب جنوب.

ج المسائل الاقتصادية

أجبرت ضغوط البلدان المصنّعة خاصة منها ضغوط الولايات المتحدة الرامية إلى إضعاف العمل المتعدد الأطراف لصالح عمل ثنائي غير متكافئ - أجبرت بلدان العالم الثالث على تراجع عام، كل بلد اتخذ موقفا من أجل حماية مصالحه الوطنية العاجلة. ذلك ما يفسر تآكل الإجماع المستمر حول المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عقيدة حركة عدم الانحياز كعامل مستقل في العلاقات الدولية ويفسر أيضا تقليص القدرة على التحرك، ومن ثمة، العجز عن أن تكون لها قدرة على التأثير على ميزان القوى الدولي.

وعليه، فعلى الرغم من الخطورة الاستثنائية للأزمة وداخل العلاقات بين الشمال والجنوب، والتي تمثل المديونية أخطر ظواهرها، فإنّه ما كان أحد يتوهم أن هراري ستكون نقطة انطلاق لتطور هام في منهجية العلاقات الاقتصادية الدولية.

حقا، إن البيان الاقتصادي هو على الصعيد التقني وثيقة جيدة تنطلق من تحليل صارم للوضع الاقتصادي العالمي وفي بعض جوانبه حول إصلاح النظام النقدي، وإيجاد حلول للمديونية، يقترح مقاربات متوازنة وواقعية.

وفي مقابل ذلك، يتم التأكيد على جدية الطابع السياسي الذي يميز الا
الاقتصادية العالمية دون القدرة على اقتراح وسائل لحلها. وعليه، ف
هذا البيان يضع حدودا خاصة لتنفيذه، طالما أنّ الأنشطة المقترحة ت
خاضعة للإرادة السياسية للبلدان المصنعة.

اجتماع مكتب التنسيق
(جورجتاون من 9 إلى 12 مارس 1987)

إنّ هذا الاجتماع الذي خُصّص لبحث مشاكل أمريكا اللاتينية وبلدان الكرائيبي كان قد تقرر على إثر الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز في لواندا في سبتمبر 1985. وقد تم في سياق جهوي يتسم بتفاقم الضغط العسكري الأمريكي غير المباشر بواسطة حركة الكونتراس ضد نيكارغوا، كما يتسم بفشل جهود السلم الجهوية وكذلك البحث من جانب أمريكا اللاتينية عن تضامن خارج حدود المنطقة من أجل إطلاق مسعى «كونتادورا» للسلم، ويتسم كذلك بتفاقم معطيات الصراع حول جزر المالوين على إثر قرار انجلترا بتمديد المنطقة الاقتصادية إلى 200 ميل حول الجزر المتنازع عليها، وأخيرا يتسم بثقل المديونية الخارجية الذي لا يمكن أن تتحمله أمريكا اللاتينية خاصة بعد القرار الأحادي الذي اتخذه البرازيل بتأجيل سداد خدمات المديونية.

إنّ تأثير دور الأرجنتين جدير بالإشارة. فقد عارضت بصراحة أن تدرج في الوثيقة النهائية كل إشارة إلى مشكل «بورتوريكو»، ورفضت كل إشارة إلى غواتيمالا، معتبرة بذلك أنّ الرئيس الجديد المنتخب «سيريزو» قد شرع في إصلاحات اجتماعية عميقة وبدأ مسعى لضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما ينبغي تشجيعه.

إنّ هذا الموقف المتخاذل بالقياس إلى مواقف الأرجنتين في هراري أدهش حتى بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. والتفسير يكمن في تقديم هدية للولايات المتحدة مقابل دور هذه الأخيرة كوسيط في المفاوضات بين انجلترا والأرجنتين حول جزر المالوين.

كان تأثير كل من كوبا ونيكاراغوا في إعداد الوثائق واضحا ولكنهما اختارا عدم المواجهة حيال أغلبية المسائل، ما عدى بورتوريكو وسلفادور والحضور العسكري الأجنبي في الكارائيبي. ويمكن تفسير هذا الموقف بالأولويات التي حدداها لاجتماع المكتب. وهكذا، فإنّ ضرورة إعادة إطلاق مسعى كونتادورا وتجنّب فراغ ديبلوماسي يسمح بتدخل أمريكي يكون قاضيا على النظام الساندينيّ.

وتجدر الإشارة إلى بروز تيار أمريكي لاتيني معارض لذكر أي دور لإسرائيل في تسليح أمريكا الوسطى وفي محاصرة نيكاراغوا بتقديم مساعدة إلكترونية متطوّرة لهندوراس وكوستاريكا. ونشّطت هذا التيار كولومبيا مدعمة من الأرجنتين والبيرو وبوليفيا وباناما.

أدى مكتب الاجتماع الذي حضرته وفود 67 بلدا من بينها 29 على المستوى الوزاري إلى المصادقة على بيان نهائي وعلى نداء سُمي «نداء جورجتاون في صالح السلم». ويجدد البيان مساندة بلدان عدم الانحياز لنيكاراغوا ولمسعى كونتادورا وللجهود من أجل حل تفاوضي للنزاعات في أمريكا الوسطى. وهو يستعرض أيضا حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال. أما عن نداء جورجتاون فإنّه ينص على تنصيب لجنة دائمة متكونة من 9 بلدان (زيمباوي، الهند، يوغوسلافيا، الجزائر، غانا، الكونغو، البيرو، باناما، غويانا) مكلفة بالتباحث مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة دول أمريكا و«إطلاع سلطات الولايات المتحدة على مشاغل الحركة فيما يتعلق بالوضع

في أمريكا الوسطى ودعوتها لكي تساهم في إنشاء الظروف الضرورية لتسوية سلمية للنزاع في أمريكا الوسطى على أساس القانون الدولي وطبقا للمقترحات التي قدّمتها مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم».

الندوة الوزارية لبلدان عدم الانحياز المتوسطية (بريوني من 2 إلى 7 جوان 1987)

إنّ قمتي نيودلهي 1983 وهراري 1986 شكلتا العهدة التي يقوم عليها التشاور بين أعضاء البلدان المتوسطية لحركة عدم الانحياز بخصوص الأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط. وطبقا لهذه العهدة، فإن الاجتماع الأول عقد في «لافاليت» في سبتمبر 1984. وكانت الجزائر ويوغوسلافيا عملتا من أجل صياغة مشاريع الوثائق التي ينبغي أن تختتم الاجتماع بفضل تبادل وفود خلال السداسي الأول من 1987، حيث حضّرتا البيان الختامي والإعلان الخاص بالعلاقة بين الأمن والتعاون في أوروبا وفي حوض المتوسط والتصريح حول الترابط بين الأمن ونزع السلاح في أوروبا والمتوسط، ، وأخيرا برنامج العمل في مجال التعاون الاقتصادي.

وعلى الصعيد السياسي فكان على ندوة بريوني أن تحدد موقفا تجاه أربع نقاط أساسية :

أ - تحديد رد فعل مشترك في مواجهة عروض الحوار والتشاور التي تقدمت بها بعض البلدان الأوروبية كالاتحاد السوفياتي بالنسبة لحلف فارصوفياو إيطاليا وفرنسا وأسبانيا بالنسبة للحلف الأطلسي.

ب - اتخاذ موقف جماعي في مواجهة التدهور المستمر لمستوى مشاركة دول الضفة الجنوبية من المتوسط في الأشغال حول الأمن والتعاون في أوروبا ضمن بعدها المتوسطي.

ث - البحث عن سبل لنزع السلاح الذي قررته دورة ستوكهولم للندوة واتخاذ رد فعل في حال عزل بلدان الضفة الجنوبية من المناقشات حول هذا الموضوع.

ج - فتح مفاوضات حول إزالة السلاح النووي الوسيط ذي المدى القصير في أوروبا والذي له تأثير على البحر الأبيض المتوسط، إذ كان على ندوة بريوني أن تفتح بابا للحوار بين أعضائها في هذا الصدد.

تعثرت مسألة التشاور مع أوروبا أمام الحاجز التالي وهوتعيين البلدان التي ينبغي تفويضها من أجل الدخول في اتصال استشرافي مع البلدان الأوروبية. كانت الفكرة تتمثل في تشكيل ثلاثية تجمع الرئيس الحالي وسابقه وخلفه مما يعطى يوغوسلافيا ومالطا والجزائر. ولكن هذه الصيغة لقيت معارضة شديدة من مصر متذرعة بأنّها أكبر بلد متوسطي غير منحاز. وتمثل القرار النهائي في تكليف يوغوسلافيا بمفردها للقيام بهذه الاتصالات.

من النتائج السلبية لهذه الندوة الغموض في تحديد مشاركة بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط في أشغال الندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا. ومنذ دورة هلسنكي، كانت هذه البلدان تستفيد من صفة الملاحظ الذي ما عادت تتمتع بها في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، فإنّ الندوة قدمت بعض المطالب :

- أن يتم توسيع إجراءات الثقة إلى البحر المتوسط من جانب أوروبا، وخاصة، إبراز الإشارة التي لها علاقة بالمناورات الجوية أو البحرية.

- أن توسع إلى البحر المتوسط إجراءات إلغاء السلاح النووي مع تخفيض السلاح التقليدي في أوروبا.

– أن توسع عهدة الندوة حول تدابير تعزيز الثقة والأمن في أور
تمكين بلدان الضفة الجنوبية من المشاركة فيها على قدم المساواة
وباقتراح من يوغوسلافيا، تقرر تكليف الجزائر بتنظيم الندوة ا
الثالثة لبلدان عدم الانحياز المتوسطية حول الأمن والتعاون فيه. و
هذا الاقتراح قد استقبل بتأييد ظاهر وعام، فإنه ينبغي الإشارة إلى ال
من جانب وفدي المغرب وتونس.

* * *

وخلال عام 1988، قمتُ بزيارة رسمية للهند (من 25 إلى 30 جا
وبزيارة صداقة ليوغوسلافيا (من 16 إلى 18 جويلية). وذلك ما سم
بإطلاع قادة هذين البلدين على التطورات التي يعرفها المغرب الع
الكبير، والجهود المبذولة من جانب الجزائر في الشرق الأوسط وفي الن
العراقي الإيراني وكذلك تعزيز قدرات الصندوق الإفريقي الذي أنشأته ف
هراري لصالح بلدان المواجهة وحركات التحرر في إفريقيا الجنوبية. وقم
أيضا بتقييم التطورات الأخيرة التي حدثت في مجال نزع السلاح وكذلك
آفاق إعادة الحوار بين الشمال والجنوب. وأخيرا، تناولنا تقوية دور حرك
عدم الانحياز في البحث عن حلول سلمية ودائمة سواء على المستوى الدولي
أو على مختلف المستويات الجهوية.

كانت الندوة الوزارية لحركة عدم الانحياز التي عقدت في نيقوسيا من 7 إلى 11 سبتمبر 1988 هي الندوة الأخيرة التي أحضرها. وبدا أن الحركة وجدت جادّتها. فبعد أن خصصت الجانب الأكبر من طاقتها لتحرير شعوب العالم الثالث، حددت لنفسها مهمة جديدة : العمل من أجل إقرار نظام اقتصادي دولي جديد، فصارت بذلك رأس حربة للمطالب الشرعية «للمعذبين في الأرض». ويبدو لنا أن المبادئ التي تقدسها بلدان عدم

الانحياز قد صادقت عليها القوتان الكبيرتان اللتان دخلتا خاصة بعد القمة الأخيرة بين ريغان وغورباتشوف في مرحلة من التعايش السلمي والانفراج مطبوعة بتحطيم الأسلحة النووية... غير أنّ بلدان عدم الانحياز قد أقامت دائما علاقة بين نزع السلاح والتنمية منادية بأن تُخصّص الثروات التي يوفرها التوقف عن السباق إلى التسلح لتنمية بلدان العالم الثالث، لاسيما وأنّ الشمال بنى ازدهاره على حساب الجنوب بنهب ثرواته واستغلال يده العاملة. وهكذا صارت بلدان الجنوب محاصرة بحيث ليس في مقدورها تحمل مديونية تتجاوز قدراتها للتسديد بسبب انعدام التكافؤ بين أسعار المواد الأولية وأسعار المواد المصنعة.

* * *

وفي اللحظة التي غادرتُ فيها الحكومة، (نوفمبر 1988)، كان الملاحظون لا يدركون أنه بعد عام سيسقط جدار برلين ويتلوه انفجار الإمبراطورية السوفياتية مما وضع حدا للثنائية القطبية المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ووجه ضربة قاضية لسبب وجود حركة عدم الانحياز نفسها. وسندخل في عالم أحادي تسيطر عليه قوة عظمى متغطرسة. غير أنه بحلول القرن الحادي والعشرين ينبغي على هذه القوى المتغطرسة أن تتعوّد على تقاسم القرار مع الآخرين، خاصة مع القوى البارزة الجديدة وهي الصين والهند والبرازيل وروسيا في انتظار ثنائية قطبية جديدة، لكن هذه المرة مع الصين.

الفصل العاشر

النزاع العراقي - الإيراني

إن النزاع بين العراق وإيران، الذي يتناحر فيه بلدان مسلمان، لهو أمر يشغل بال الجزائر على أكثر من صعيد. وهو يقلق أيضا جميع دول المنطقة التي هي جزء هام من حركة بلدان عدم الانحياز. ثم إنّنا نعتبر في الجزائر أنّ استمرار هذا النزاع يضر بتلاحم الحركة وبقدرتها على العمل. وعليه، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم السعي كي يتوقف هذا النزاع وأن تبذل جميع الجهود وأن تتجند جميع النوايا الطيبة في سبيل بلوغ هذه الغاية.

وسرعان أصبحت الوساطة الجزائرية وكأنها الوحيدة ذات المصداقية الكافية وذلك لسببين جوهريين :

- التعاطف الذي أبدته الجزائر مع الثورة الإيرانية.
- الحياد الذي حرصت عليه الجزائر حيال نزاع يرى العراق أنه كان ينبغي أن يجند جميع البلدان العربية إلى جانبه.

وإلى هذين السببين يمكن أن نضيف سمعة الجزائر الدولية والدور الذي قامت به في1975 في تسوية النزاع الحدودي بين العراق وإيران وفي 1980 في قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران.

ينبغي القول بأن الظروف الموضوعية لم تتوفر بعد للعودة إلى السلم.

ومع ذلك، فخلال صائفة وخريف 1982، أبدت إيران بوادر إرادة أكيدة

في سبيل السلم، خاصة، عندما طرح الوزير الأول مير حسين موساو أثناء إقامته بالجزائر في جويلية الشروط الثلاثة التي لا بد م لإحلال السلم (العودة إلى اتفاق الجزائر حول الحدود، وعودة اللاجئ والتعويض)، ومعنى ذلك انه تخلى عن شرط إسقاط نظام صدام حسي وكانت الجزائر حينها قد كثفت جهودها في الوساطة التي تعثرت بخصو مشكل التعويض، وذلك بمطالبة إيران بتعويض مباشر، وهو ما يعني تحد هوية المعتدي وإدانته، كما كانت ترفض فكرة إنشاء صندوق دولي في ه الشأن.

وبالرغم من أن الوساطة لم تفض إلى نتيجة، فإن الجزائر استطا أن تسجل نتيجتين، فقد ساهمت في عقد القمة السابعة بنيودلهي بانسح العراق عن الترشح لرئاستها. وبالفعل، فإنّ معظم بلدان عدم الانحي لم تكن مقتنعة بأن الشروط الأمنية متوفرة في بغداد. وتوصلنا اليوغوسلافيين والكوبيين إلى إقناع العراق بالانسحاب لصالح الهند. و 10 أوت 1982، أشار صدام أثناء استقبالي ولأول مرة إلى أن بلده لا يتمس كثيرا باحتضان القمة السابعة.

- وخلال زيارتي لإيران في سبتمبر 1982، توصلت الجزائر إلى إق هذا البلد بعدم خرق الحدود الدولية. وبدت هذه النتيجة مكتسبة حتى و هي لم تحقق إجماع القادة الإيرانيين الذين كان بعضهم يريد تحقيق تق في الميدان من أجل التفاوض من موقع القوة.

- وعززت هاتان النتيجتان داخل المجموعة الدولية مصداقية الوسا الجزائرية.

محادثات مع الرئيس صدام حسين
(10 أوت 1982)

كنتُ مصحوبا بسفيرنا عبد الرحمن شريّط حين استقبلني الرئيس العراقي الذي كان محاطا بأقرب مساعديه : عزت إبراهيم، نائب رئيس مجلس الثورة، طه ياسين رمضان، النائب الأول للوزير الأول، عدنان خير الله، وزير الدفاع، طارق عزيز، النائب الثاني للوزير الأول، سعدون حمادي، وزير الشؤون الخارجية والأمين العام لرئاسة الجمهورية.

ذكّرتُ أولا بإعلان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي نشر على اثر حادثة الطائرة، وهو البيان الذي يركز على انعكاسات هذه الحادثة على الرأي العام الجزائري. أكدتُ للقيادة العراقية استعداد الجزائر لمواصلة جهودها في الوساطة بالرغم من وقع الحادثة وانعكاساتها إذا ما رغب العراق في ذلك.

ثم أخبرتهم بمضمون المحادثات التي أجريتها مع المسؤولين الإيرانيين بهافانا ونيقوسيا وكذلك بنتائج الزيارة التي قام بها للجزائر الوزير الأول الإيراني مير حسين موساوي في جويلية 1982، وخاصة، الشعور بأن إيران كانت قد خففت مطالبها بالتخلي عن مطلب إسقاط النظام العراقي. وقلت إن إيران تطرح في الوقت الراهن ثلاثة شروط :

- انسحاب القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل بداية الحرب.
- دفع تعويضات عن خسائر الحرب.
- عودة اللاجئين العراقيين إلى بلدهم.

وبذلك فهي تقترب من الاقتراح الجزائري لإطلاق المبادرة التي قامت على أساس :

- وقف اطلاق النار.

- العودة إلى الحدود المعترف بها دوليا.

- إنشاء صندوق لإعادة الإعمار من تمويل بلدان الخليج بوجه خاص تعود نسبة 90 في المائة منه إلى إيران.

وذكّر صدام حسين في رده بزيارة طارق عزيز للجزائر في ديسمبر 1981، وأن العراق كان منذ ذلك التاريخ ينتظر من الجزائر مبادرات نحو الوساطة. وأكد على المبدأ الذي يرى العراق «أن أي بلد عربي يجب أن يقف إلى جانب بلد عربي آخر. لم يتمكن العراق من أن يحصل من الجزائر تبنى هذا الموقف. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لم يرفض وساطة بلد يفترض فيه ألا يتبنى موقف الطرف الخصم، ونحن مقتنعون بأن الجزائر تصنف كذلك. هناك طريقتان في النظر إلى الوساطة:

- يمكن إما تحقيق جميع الشروط الضرورية من أجل أن يلتقي العراق وإيران للتفاوض المباشر.

- يمكن أيضا الدخول في مفاوضات غير مباشرة، وفي هذه الحال، تضطلع الجزائر فيها بدور الوسيط بين الطرفين اللذين لن يلتقيا إلا ساعة التوقيع بعد تسوية جميع نقاط النزاع».

أشار صدام بعد ذلك إلى أن «كون إيران تخلّت عن بعض المطالب لا أهمية له. فقد سبق لإيران أن رفضت وقف إطلاق النار بحجة أن القوات العراقية كانت موجودة في إيران. وقد سحب العراق قواته من أجل تسهيل الأمور استجابة لأماني الرأي العام الدولي، لكننا كنا واثقين بأن إيران ما كانت تتمنى انسحاب القوات العراقية لأنها تفقد بذلك ذريعة من أجل مواصلة الحرب وتحقيق أهدافها وأطماعها. وعلى أية حال، فإن الجزائر نفسها كانت قد أعلنت أنه إذا دخلت القوات الإيرانية إلى العراق فإنها ستقف إلى جانب العراق. غير أن الجزائر لم تقم بذلك، وسوريا

أيضا. واليوم، فإن القوات الإيرانية موجودة في أراضي العراق، وقد هاجمت البصرة، غير أننا سحقناها. والعراق يعرف أن إيران تحضّر لهجومات أخرى غير أن العراق سيكبدها خسائر فادحة. وما انفك الإيرانيون عن توسيع مطالبهم كلما قام العراق بتنازلات. والعراق مستعد لكي يواصل النضال حتى وإن تعيّن عليه أن تدوم الحرب عشر سنوات أخرى، ذلك لأنه مقتنع بأن إيران هي التي ستخسر في النهاية لأن النظام الإيراني لا يمتلك شيئا ايجابيا يقدمه لشعبه. حقا، كانت للعراق صعوبات خلال الأشهر الأخيرة، ومعركة «خورمشهر» أوهمت الإيرانيين غير أن العراق ظل مقتنعا بالنصر النهائي».

ثم انتقل الرئيس العراقي بالحديث عن الشروط الإيرانية:

- «مطالب التعويض مسألة تثير السخرية خاصّة وأن العراق قَبِل التحكيم، والبلد الذي سيدان هو الذي يدفع التعويضات. وبما أن العراق طلب إيقاف النزاع منذ يوم 28 سبتمبر 1980، فإن إيران مسؤولة عن جميع الخسائر التي لحقت به بعد هذا التاريخ. ولم تكن الشروط الإيرانية إلا ذريعة لمواصلة الحرب. لا أحد يستطيع إقناعها بالعكس اللهم إلاّ عجزها الذي سوف تتم البرهنة عليه. واليوم، فإن الإيرانيين يقصفون مدننا على الحدود، لكننا فضلنا أن تلحق بنا خسائر عوض أن نخيب آمال الرأي العام الدولي. وخلاصة القول، هي أنه اذا قبلت إيران بالتحكيم، فإننا مع ذلك. لكن، بدون تعويضات!»

- «أما عن انسحاب القوات فعلى الجزائر أن تطلب من إيران توضيحات حول الحدود العراقية - الإيرانية. ذلك أن القوات العراقية مرابطة على حدود العراق المعترف بها دوليا وفقا لجميع المعاهدات بما في ذلك معاهدة الجزائر لعام 1975».

- «وأخيرا، بالنسبة «للاجئين العراقيين»، فإنّ الأمر يتعلق في الواقع بإيرانيين ذلك لأن طهران تريد إرسال طابور خامس إلى العراق. حقا، هناك بعض العراقيين اللاجئين في إيران لكن عددهم قليل ولا يطرحون مشكلا لأن هناك عفوا عاما يشملهم. لم نطرد إلى إيران سوى إيرانيين. وعليه، يتعين على كل واحد أن يبقى في بلده».

تناولتُ الكلمة لأشرح مطولا الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الموقف الجزائري حول النزاع العراقي-الإيراني و«إذا كان العراق بلدا عربيا، فإن إيران بلد مسلم». ورددت بوجه خاص على المؤاخذات المتعلقة بصمت الجزائر بعد دخول القوات الإيرانية إلى العراق فقلت «التزمت الجزائر الصمت من أجل الحفاظ على إمكانيات الوساطة. حقا، الجزائر تدين دخول الإيرانيين إلى العراق، وقالت ذلك للإيرانيين، وقد عملت كل ما في وسعها كي تمنع ذلك، وعلى أية حال، فإنّ الصمت في بعض الظروف يظل هو الذي يبرهن على موقف مسؤول مثلما يدل على ذلك حادث الطائرة الجزائرية». ووجدتُ في ذلك أفضل وسيلة كي أتناول هذه المشكلة الدقيقة(1).

زيارة رسمية لايران (من 2 إلى 4 جانفي 1983)

خلال هذه الزيارة، استقبلني رئيس الجمهورية علي خاميناني، ورئيس المجلس الهاشمي رفسنجاني، والوزير الأول مير حسين موساوي، ووزير الشؤون الخارجية علي أكبر ولايتي.

ففيما يتعلق بالعلاقات الثنائية فإنّ هدف الطرفين يتمثل في تنشيطها، وقد أنشئت لهذا الغرض لجنة مشتركة. والجزائر من جهة أخرى

(1) أنظر الفصل الثاني الخاص بوفاة بن يحيى.

ملتزمة في النزاع الإيراني - الأمريكي بصفتها مؤتمنة على اتفاقيات 20جانفي 1981، وبصفتها ممثلة للمصالح الإيرانية في الولايات المتحدة. وبالنسبة لتنفيذ أحكام المحكمة الإيرانية الأمريكية بلاهاي فإنّ البنك المركزي الجزائري سينفذها طبقا للدور المنوط به بمجرد أن تعطى الإشارة إلى ذلك.

أما عن النزاع العراقي - الإيراني، يبدو أنّ القادة الإيرانيين ينتظرون من العمليات العسكرية المقبلة انتصارات جديدة تفضي إلى ترضية شروطهم بالتمام وخاصة منها سقوط صدام. على أنهم كانوا منصتين للاقتراحات الملموسة والواقعية التي قدمتُها لهم. إنّ ما يهم الجزائر هو أن يوضع حد بأسرع ما يمكن لحريق ليس هناك ما يدعو إليه طالما أنّ العراق قَبِل عمليا جميع الشروط التي قدمتها طهران، وهي حرب يؤسف لها لأنها تضرّ بتلاحم بلدان العالم الثالث وسوف تمثل عاملا جادا للتفرقة خلال عقد القمة السابعة لحركة بلدان عدم الانحياز بنيودلهي، وذلك ما يتسبب في وضعية لن تستفيد منها في آخر المطاف إلاّ الامبريالية. أكّد علي ولايتي أن الوساطة لا يمكن أن تسند إلاّ إلى الجزائر.

وأخيرا، ففيما يتعلق بعقد القمة السابعة، فإن القادة الإيرانيين لا يفقدون الأمل في تغيير رأي بلدان عدم الانحياز لصالحهم، أيا ما كانت الجهود التي تبذلها الدعاية العراقية لتلطيخ صورة إيران. ولهذا الغرض فإنّهم يعتمدون على عدالة قضيتهم ومساندة البلدان الصديقة. وقد أطلعوني على أنّ الرئيس علي خاميناني هو الذي سيقود بنفسه وفد بلده الذي ينوي أن يلعب دورا يتوافق مع طموحاته.

وبعد عودتي إلى الجزائر كلفت نائب الأمين العام بالوزارة، عبد القادر بن قاسي بإطلاع بلدان الخليج على نتائج زيارتي لإيران.

إنّ الجزائر وهي تواصل هذه الجهود من أجل المساهمة في وضع حد للنزاع بين إيران والعراق، إنّما تحذوها قناعة مزدوجة :

- الحفاظ على مصالح الدول العربية الأساسية وقدرتها على العمل لأنّ استمرار الحرب لا يمكن سوى أن يضعفها.

- إنّ إعادة إقرار السلم تمر حتما عن طريق التفاوض حول شروط «معقولة» : ترسيم الحدود على أساس الاتفاقيات القائمة ثم اللاجئون ثم التعويض. ولهذا السبب اتخذت الجزائر مبدأ رفض المطالب الإيرانية بسقوط صدام حسين حتى وان كانت هذه المطالب تمر بطريقة غير مباشرة عن طريق «دفع تعويضات مباشرة من جانب المعتدي». لقد أبرزنا دائما لدى الإيرانيين أن البلد والشعب معنيان بالأمر ولهما وحدهما حق تقرير اختيار نظامهما وحكومتهما.

حقا، إن ما يؤسف له هو أنّ جهودنا لم تعرف أي تقدّم ملحوظ : حتى وإن كانت بلدان الخليج تقدّر حقا وجهة وساطتنا وأبعادها، أمّا ردّ فعل العراق فيبدو أنّه سلبي. إذا بدا أن الجزائر تراعي حساسيات الإيرانيين خلال الندوة الإسلامية أو الاجتماع الأخير الطارئ لوزراء الخارجية العرب في بغداد، فلأن هناك عراقيل ينبغي إزالتها في الجانب الإيراني.

فاجأنا ولايتي أثناء زيارته للجزائر (مارس 1984) بالعودة إلى مطلب كانت إيران قد تخلت عنه قبل ثمانية عشر شهرا وهو سقوط صدام. وقد صرّح أن تلبية هذا المطلب تلغي الشروط الأخرى. ومن مباحثاتنا مع ولاياتي، استخلصنا النتائج التالية :

- يبدو أنّ الإيرانيين مقتنعون أكثر فأكثر باستحالة حل عسكري.

- المشاكل الداخلية والصراع من أجل السلطة مستمران، وذلك ما يجعل من الصعب بالنسبة لمسؤول ما (أو مجموعة من القادة) الشروع في

مسعى سلمي عن طريق التفاوض ممّا يؤكد أنّ جميع التضحيات المبذولة منذ سنتين صارت بدون جدوى.

- وذلك ما يفسر تشبث ولاياتي بمطلب سقوط صدام الذي يمكن أن يُبرر في نظر الرأي العام الإيراني الجهود المبذولة للحرب.

وبعد تذكير الإيرانيين بالتعاطف الكبير الذي استقبلت به الحكومة والشعب الجزائري قيام الثورة الإسلامية، والوعي الحاد بأنّ المصالح الاستراتيجية لثورتينا متماثلة وأنها مهددة من جانب نفس العدو، أطلعنا الإيرانيين على خيبتنا وخيبة جميع بلدان عدم الانحياز. وأصبحنا منشغلين بالخطر أن نرى بعض البلدان تجتذبها تلبية هذا الشرط إذا كانت تؤدي إلى إنهاء الحرب العراقية الإيرانية. وهذا الانشغال يتفاقم بسبب الحملة الدولية الواسعة التي تثار حول استعمال العراق لأسلحة كيماوية، وهو استخدام ينظر إليه على أنه جريمة ضد الإنسانية بالإضافة إلى التساؤلات حول نشر نتائج التحقيق من جانب الجزائر حول «حادث الطائرة».

زيارة الرئيس خامينائي للجزائر (من 9 إلى 10 سبتمبر 1984)

تمثل هذه الزيارة أولى رحلة له خارج إيران ويمكن تفسيرها بسببين اثنين :

- انشغال إيران أمام أخطار قطيعة في التضامن بين حلفائها العرب (سوريا، الجزائر، ليبيا، اليمن الجنوبي)، وهي قطيعة يتسبب فيها إعلان الاتحاد المغربي الليبيي من جهة، ومن جهة أخرى، اجتماع بالجزائر يوم 17 سبتمبر للمجلس الوطني الفلسطيني على الرغم من المعارضة السورية.

- انشغال إيران أمام المأزق الذي يعرفه النزاع العراقي - الإيراني والحرص على البحث عن مخرج مشرّف. هناك إشارات تدل على أنه في إيران نفسها، توجد نزعة في صالح السلم ترتسم في الأفق، لكن تفرض نفسها بصعوبة في سياق نضال لا رحمة فيه من أجل خلافة الخميني. صحيح أن الموقع العراقي تحسن جليا على الصعيد العسكري بعد حصوله على أسلحة فرنسية وسوفياتية، وأن طهران لا يمكنها بكل معقولية أن تأمل في تحقيق نصر في الميدان. كل ذلك يؤكد ما قاله لنا عرفات حول استعدادات القادة الإيرانيين (في خطبة الجمعة لرفسنجاني في شهر أوت الماضي).

دارت المحادثات بين خامينائي والشاذلي على مرحلتين، فقد خُصص اليوم الأول للمشكل الفلسطيني. اشتكى خامينائي من أن الفلسطينيين يولون أهمية مبالغ فيها للاعتبارات السياسية مهملين بذلك الكفاح المسلح لأنهم ضيعوا الروح الثورية. «من بين البلدان العربية، هناك سوريا والجزائر وليبيا تبدي انشغالها بهذا المشكل. عبرت للقذافي عن دهشتي لاتحاده مع المغرب، وهو اتحاد غير مقبول. أما المسعى الرامي إلى عودة مصر الحظيرة العربية ليس إلاّ مناورة قامت بها الولايات المتحدة وينبغي مواجهتها». تحدث الرئيس الشاذلي مدة طويلة عن فكرة المغرب العربي، والخلافات مع الزعيم الليبي الذي يرمي من خلال التحالف مع الحسن الثاني إلى إخراج قضية الصحراء الغربية من إفريقيا ونقلها إلى الجامعة العربية حيث إن كل الدول الأعضاء، باستثناء سوريا، تساند الطرح المغربي». وختم بما يلي : «نظل أوفياء لمبادئنا ولثورتنا، وسندافع عن حلفائنا، تونس وموريتانيا». أما بخصوص المشرق فقد استعرض الشاذلي جهود الجزائر من أجل توحيد الصف الفلسطيني واستئناف الحوار بين

الفلسطينيين والسوريين. وأكد إن حجر العثرة هي شخصية عرفات. لقد دفعنا اللجنة المركزية لفتح للتشاور مع سوريا. وستوافقون على أن إنشاء منظمتين متصارعتين يعني إفلاس الثورة الفلسطينية». اقترح الرئيس الإيراني إنشاء لجنة مختلطة برئاسة طالب الإبراهيمي وولايتي من أجل تحضير مشروعا وخطة عمل بشأن القضية الفلسطينية.

وفي اليوم التالي استؤنفت المحادثات. بدأ الرئيس الإيراني بتوجيه تحية للجزائر «التي شكلت بالنسبة لنا رمز الكفاح، والأصالة والاستقامة والجهاد من أجل انتصار العدل. إن شعبكم كتب صفحة مجيدة في تاريخ مواجهة العدو الاستعماري. يمثل الجهاد بالنسبة لنا أسمى القيم وأنتم بكفاحكم البطولي قدمتم مساهمة حاسمة من أجل العالم الإسلامي. فبمجرد انتصار ثورتنا، وجدناكم إلى جانبنا، وعندما تعين علينا إن نضطلع بمسؤوليتنا فإن صورة بلدكم هي التي برزت أمامنا». ثم عاد إلى المشكل الفلسطيني الذي هو أولا وقبل كل شيء مشكل إسلامي وأشار أنّ «صلاح الدين الأيوبي، وهو كردي، قاد معركة طويلة من اجل تحرير فلسطين». وأكد المساعي الإيرانية التالية :

- على الصعيد السياسي كان هناك عمل يهدف إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة إذ إنّه قبل سنتين حصلنا على 9 أصوات في الجمعية العامة، وفي العام الماضي على 43 صوتا، ينبغي أن نحصل على أصوات أكثر هذه السنة.

- وعلى الصعيد العسكري، تقترح إيران إنشاء جيش إسلامي لتحرير فلسطين.

«وقد سبق للفلسطينيين في عهد الشاه، أن قالوا لنا أنهم لا يثقون إلاّ في الجزائر. وطلبوا منا أن نساعدهم عن طريقكم. وأنا لا أفهم اليوم

لماذا لا تعطون لأنفسكم حق التدخل في المشاكل الداخلية الفلسطينية وأن تغيروا القيادة إن هي انحرفت، خاصة وأنها لم تُنتخب من قبل الشعب الفلسطيني».

أجاب الرئيس الشاذلي بأن «المسؤولية لا تقع على الفلسطينيين وحدهم لأن الكثير من الأنظمة العربية إذ تساعد الفلسطينيين تحاول توجيههم، بل وفرض السلوك الذي ينبغي أن يسلكوه. لقد رفضنا دائما التدخل. وهذا لا يعني أن من حق الفلسطينيين أن يتخذوا القرار بمفردهم في مواجهة الأحداث الخطيرة دون استشارة البلدان العربية والإسلامية. فبكل الوفاء اضطلعنا بواجبنا وذلك بتجميع الفلسطينيين وتقريب وجهات النظر بينهم وبين السوريين. لذا أعلن اننا نقبل باقتراحيكم الاثنين».

وأخيرا، فيما يخص الحرب مع العراق، أكد الرئيس خامينائي أنه لا يوجد شيء جديد في الجبهة وأن قصف المدن الذي بدأ فيه العراق قد تم وقفه منذ تدخل الأمم المتحدة، اللهم سوى أن خورمشهر وعبدان ما زالتا تتعرضان للقنبلة. «ليست هذه الحرب حربا بين العراق وإيران، بل هي محاولة لمعارضة ثورتنا. إن بلدان الخليج تساعد العراق، لكن، إذا ارتأى يوما صدام أنّ احتلال الكويت ضروري لن يتردد على احتلاله وفي ضرب العربية السعودية. إن مطلبنا برحيله لا يدخل في خانة التدخل، بل هي قضية تخص المنطقة بكاملها. ليس لنا أي مطمع في الأراضي العراقية، وليس لنا أي موقف سياسي محدد حول النظام المقبل للعراق».

ذكّر الرئيس الشاذلي أنه «قال لصدام أنت البادئ بالحرب وعليه لا ينبغي أن تنتظر مساندة الجزائر.» غير أن هذه الحرب دامت وقتا طويلا،

لقد تحدثتم عن صدام، أنا أتحدث عن الشعب العراقي، الذي هو شعب مسلم. يتعين علينا في سبيل السلم أن نوجه قوانا ضد إسرائيل. الجزائر لا تبحث عن أية وساطة وهي لن تتحرك إلاّ بطلب من الطرفين، وفي حال ما إذا توفرت شروط عمل ناجع. أنا لا أرى أن صدام يمكن إبعاده خلال الحرب. من المأمول أن يكون هناك بينكم وبين البلدان المجاورة بما في ذلك العربية السعودية اتصالات مباشرة. إن هذا الأمر سيهدئ روعهم ويقودهم الى إيقاف مساندتهم للعراق. قبل بضعة أيام قابلت الملك فهد الذي أكد لي استعداده للتعاون مع إيران واستقبال مبعوث من جانبكم أو إرسال مبعوث إلى إيران. نفس الإرادة موجودة في الكويت وفي بلدان الخليج الأخرى. وأخيرا، أود أن ألفت انتباهكم حول انشغال البلدان العربية والإسلامية الأخرى والبلدان الإفريقية وبلدان عدم الانحياز بخصوص مواصلة الحرب».

قبل الرئيس خامينائي المقترح الجزائري باستقبال وزير خارجية السعودية واقترح أن ينسق الوزيران الجزائري والإيراني النشاط في إفريقيا وداخل بلدان عدم الانحياز.

وفي مارس 1985، جاء ولايتي إلى الجزائر متبوعا بزميليه في السعودية والكويت، وكلاهما بُعثا من قبل مجلس التعاون الخليجي من أجل أن يدرسا مع المسؤولين الجزائريين طرق التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

جولة في بلدان الخليج
(من 22 فبراير الى 3 مارس 1986)

بعد جولتي في إفريقيا الجنوبية من 12 إلى 20 جانفي 1986 التي عمقت إيمان الجزائر بضرورة تحالف استراتيجي عربي-إفريقي يُمليه

تشابه التحديات المفروضة على المجموعتين وأن الأفارقة والعرب يجب عليهم أن يقفا جنبا لجنب، قمت بجولة أخرى في بلدان الخليج (الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن الشمالي). وهي زيارة ذات مغزى بالنسبة لإرادة الجزائر في أن تعبر عن انشغالها في مواجهة تنوع المشاكل التي يجابهها العالم العربي، وتشتت قواه وضعف صوته، هذه الأهداف كلها ينبغي بلوغها عن طريق استعادة الوحدة وتعبئة القوى العربية التي ينبغي تخليصها من هذا التصور الخاطئ في المجابهة الفردية بدلا من توحيد الجهود لمواجهة العدو المشترك.

وبينت الرحلتان إرادة الجزائر في أن تكون حاضرة وأن تكون لها مكانتها حيثما كانت الحرية مهددة معتبرة نفسها جزءا لا يتجزأ من الجبهة التي تتشكل في مواجهة أطماع الهيمنة لأنظمة السيطرة الاستعمارية والعنصرية سواء أكانت صهيونية أم ميزا عنصريا.

وقد أبرزت الحرب العراقية الإيرانية أنّ المنتصر فيها هم أعداؤنا وأنّ المنهزم نحن جميعا. والمصالح السامية للأمة العربية الإسلامية يمكن الحفاظ عليها في إطار حسن الجوار، وفي احترام الحرمة الترابية للآخرين، وكذلك احترام الحدود التي تم الاعتراف بها دوليا. وهذا النزاع قد صدم كل الذين كانوا يفتخرون بمكتسبات وقوات العراق وإيران، وهي التي لو أنها كرست لقضايانا المشتركة لكانت عززتها. حاولتُ في بلدان الخليج تبديد هذه المخاوف من إيران التي تعزز العداء بين السنة والشيعة الذي يسعى الأعداء إلى إذكاءه.

في يوم 23 مارس استقبلتُ عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الذي كان منشغلا بوضع العراق وبضرورة الضغط على إيران لقبول حل سلمي عن طريق التفاوض.

مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز
(نيودلهي من 16 الى 19 افريل 1986)

اقتصر الحديث على المواجهة بين العراق وبلدان الخليج العربية من جهة وعلى إيران وسوريا من جهة أخرى. وكان الهدف العراقي هو الموافقة على موقف يجبر إيران على رفضه حتّى يجد نفسه في عزلة تامة. إيران من جانبها أشارت منذ البداية إلى أنها لن تصادق على أية وثيقة لا تدين العراق على عدوانه. وبالنظر إلى هذا الموقف المتصلب من كلا الطرفين المتنازعين تعذر على المكتب تحديد الموقف. والحل الوحيد، لكنه الأدنى، كان يتمثل في تجديد النداء الذي رفعته أنديرا غاندي، في قمة 1983. غير أن هذا الموقف الذي اعتبر بأنه لا ينطوي على أي بعد أو مغزى سياسي حقيقي لم يكن مقبولا من جانب إيران التي غادر وفدها الندوة احتجاجا. وفي مداخلتي، أوضحتُ أن الجزائر تظل موافقة على وقف الحرب، وفتح المفاوضات واحترام الحرمة الترابية للمتصارعين.

والحقيقة، أنّ هذه المأساة العبثية تسبب فيها صدام حسين على أساس : «حساب خاطئ». وفي الدول العادية، لا بد وأن تؤدي مثل هذه المسؤولية إلى ذهاب المتسبب فيها. وإذا كنا لم نوافق على احتلال التراب الإيراني من جانب العراق في البداية، فإننا حكمنا بعد ذلك بنفس الصرامة على احتلال أراض عراقية من طرف إيران. وهذا الموقف المبدئي الذي أدى إلى عدم تفهّم القادة العراقيين، أفضى بدوره إلى عدم تفهم الإدارة الإيرانية.

زيارة وزير الخارجية العراقي للجزائر

(من 5 إلى 7 جانفي 1987)

شرح طارق عزيز خلال عرض مطول الطابع الديني الذي يتسم به النظام في إيران وقال: « إنّ إيران على غرار العثمانيين يرمي إلى إقامة خلافة عبر ضم العراق حيث توجد مدينتا النجف وكربلاء المقدستين، مثلما احتل الأتراك مكة والمدينة. وذهب الخميني وهو يستقبل بعثة النوايا الطيبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى حد أن يقترح عليها تنظيم استفتاء في العراق! يمكنه من التفاوض مع صدام حسين باسم ... الشعب العراقي!». وأضاف: «لماذا ترفض إيران التي قبلت بتحكيم محكمة العدل الدولية من اجل الوصول إلى مخرج لأرصدتها في البنوك الأمريكية لماذا ترفض اليوم نفس المحكمة لبحث نزاعها مع العراق؟ كيف تريد إيران تنظيم مؤتمر للمعارضة العراقية في طهران إن لم يكن ذلك من أجل إقامة حكومة إسلامية في البصرة في انتظار سقوط الرئيس العراقي؟».

طلب الوزير العراقي من الجزائر:

- التدخل لدى سوريا وليبيا من أجل أن توقفا مساندتهما السياسية والعسكرية لإيران.
- إعطاء دعاية أكبر للمواقف الجزائرية في صالح حل تفاوضي للنزاع.
- مضاعفة الجهود داخل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز من أجل ترسيخ المقترح الثلاثي الجزائري كقاعدة لتسوية النزاع (وقف إطلاق النار والعودة إلى الحدود المعترف بها دوليا والتعويضات عن الضرر).

- السعي من أجل تفكيك لجنة النوايا الحسنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ذلك لأنه خلال اجتماعها الأخير بجدة، قامت باكستان بهجوم على العراق خاصة مطالبة بإدانته لاستخدام السلاح الكيماوي.

وبعد ثلاثة أسابيع، خلال قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الكويت. (من 26 إلى 28 جانفي 1987)، أدى غياب إيران وتصلبه إلى استحالة أي تقدم في إيجاد حل للنزاع.

رحلة رسمية إلى ايران
(من 15 الى 16 سبتمبر 1987)

إنّ زيارتي، التي جاءت بعد مهمة السلم التي قام بها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أعطت بصيص أمل تولد عن روح المسؤولية التي بدت في نهاية المطاف لدى قيادة الدولتين المتصارعتين وعن تصميم الجزائر على المساهمة في كتابة صفحة سلم ووفاق في التاريخ المضطرب لمنطقة الخليج. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه المنطقة واقعة تحت وطأة التصعيد العسكري بسبب تكثيف القوات البحرية الأجنبية بدا وأنها تتأرجح بين التصعيد العسكري والتهدئة، وفي الوقت الذي كانت فيه تجاوزات النزاع الشديدة تهدد الحياة اليومية لبلدان الخليج، جاءت هذه الزيارة عبارة عن رهان حول المستقبل لصالح شعوب المنطقة.

أجريتُ محادثات مع رئيس الجمهورية علي خامينائي، ورئيس المجلس هاشمي رفسنجاني، والوزير الأول مير حسين موساوي، ووزير التوجيه خاتمي، وزميلي علي أكبر ولايتي. دافعتُ عن «وقف إطلاق النار بعد سبع سنوات من الحرب وسقوط أكثر من مليون ضحية، وخراب اقتصادي طال البلدين. إنّ انتماء إيران والعراق إلى فضاء الحضارة الإسلامية يبرز

الطابع الجنوني لهذه الحرب، ناهيكم عن الأساطيل الأجنبية التي في المنطقة (إلى متى ؟)، فضلا عن التهديد بالعقوبات المشهرة م بلدان تتناسى فكرة العقوبات عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وجنوب إ أضفتُ : «هل يمكن لحرب بين بلدين شقيقين ومتجاورين أن تخدم ذاك أو مصالح المجموعة التي ينتميان إليها ؟ إنها حرب لامعقولة وأنها تزداد ضراوة في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب الفلسطيني مس أكبر ودعما أوفر من جانب عرب ومسلمي العالم ».

التطورات في عام 1988

وفي بداية السنة تبدد الأمل في السلم لأن «حرب المدن» ازد ضراوة. إنّ قرى ومدن البلدين بما في ذلك العواصم تستيقظ كل ليلة ت وابل من الصواريخ. وكل شيء يدفع إلى الاعتقاد بأن نار الحرب ستز تأججا ذلك لأنه ما عاد ينجو منها لامدرسة ولا مستشفى ولا أي هدف مد آخر. وفي الأمم المتحدة بلغ الانشغال أقصاه، وراح الأمين العام يتاب باستمرار مشاوراته.

وفي شهر مارس قالت طهران إنها موافقة على وقف «حرب المدن». وفي شهر جويلية استقبلت المجموعة الدولية بارتياح عميق قرار إيران قبول اللائحة 598 التي تتضمن جميع عناصر سلم عادل ومشرّف والذي ما انفكت الجزائر تعمل على تطبيقه. وفي 6 أفريل، قبل العراق بدوره وقف إطلاق النار. وبهذه المناسبة، أرسل الرئيس الشاذلي برقيات تهان إلى الرئيسين صدام وخاميناني. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية يوم 9 أوت : «بعد إقرار السلم نهائيا بين العراق وإيران... فإن البلدين اللذين تجمعهما مجموعة من التحديات وكذلك مصير مشترك لا يمكن سوى أن يستعيدا

مكانتهما كاملة في الحفاظ والدفاع عن القضايا الجوهرية للأمة الإسلامية التي أضعفتها حرب الأشقاء».

إن أكبر الخاسرين في هذه القضية لو عرفت نهاية سعيدة، إنما هم «تجار الأسلحة» وإسرائيل التي لم يستقبل قادتها بارتياح الأخبار الأخيرة. ومن البديهي أن جهود إيران والعراق الآن يجب أن تلتقي مع جهود الذين يناضلون من أجل إيقاف أكبر أشكال الجور والظلم في العالم وهي المجازر التي يقوم بها الجيش الصهيوني ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

* * *

ما هي الدروس التي نستخلصها من الحرب بين العراق وإيران ؟ ستظل هذه الحرب مأساة لا معقولة في تاريخ القرن العشرين ويمكن أن تقارن على صعيد آخر بالحرب بين ألمانيا وفرنسا والتي تحولت إلى حرب عالمية. بلدان مخربان : اقتصادهم منهار ومليون من الضحايا بعد عشر سنوات من الجحيم والعذاب كي يعود الأمر إلى نقطة البداية.

عندما أرهق كاهل النظامين، خفضا من أطماعهما كي يضعا حدا للحرب، وكانا عندئذ مرهقين، نال منهما الفقر، وهما في وضعية من العجز لاستعادة المكانة التي كانت لهما قبل النزاع. وفي الساحة الجهوية، كانت الهزات الارتدادية لهذا النزاع شديدة السلبية، وكانت انقسامات العالم العربي ستدوم عقودا طويلة بينما يستفيق الصراع القديم والذي اعتقدنا أننا تجاوزناه بين السنة والشيعة. وكان ذلك عبثيا ومخزيا بالنسبة للعراقيين والإيرانيين ومجموع البلدان العربية والإسلامية، في حين أن النزاع كان لفائدة إسرائيل ولمصدري الأسلحة ولجميع الذين كانوا يخشون تحالفا بين العراق وإيران يعطي الأوبيب قوة معتبرة على حساب البلدان العميلة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وبدأت القضية الفلسطينية

التي استخدمتها البلدان الرئيسية في الشرق الأوسط تهبط إلى أغوار الجحيم الذي نشهد اليوم نتائجه. والفلسطينيون الذين تشتتوا وتم التخلي عنهم من قبل بعض بلدان الخليج التي كانت تحاسبهم على تحالف عرفات مع صدام حسين خلال الهجوم على الكويت، فإنهم صاروا يرون «سلطتهم» مجبرة على التخلي عن المقاومة والقيام بسلسلة من التنازلات المذلة.

وكان هذا التطور منتظرا منذ بداية النزاع. وبعد أن تجندتُ من أجل حل النزاع الخطير بين الولايات المتحدة وإيران، فإن الديبلوماسية الجزائرية التي كانت مطلوبة من كل جهة نشطت من أجل إقناع المتحاربين بأهمية وضع حد للمأساة. وقبل بداية الحرب بوقت طويل، وبمجرد أن ظهرت نوايا صدام حسين في الهجوم على إيران، اتخذنا المبادرة من أجل دعوته إلى التعقل. لكن ذلك كان عبثا ! أطلعناه على انشغالاتنا وعلى تحليلاتنا البعيدة جدا عن تصوره الساذج. إن الرئيس العراقي الذي انخدع بتقرير قدمتْه له مصالح دولة أوربية عن تفكّك الجيش الإيراني، كان مقتنعا بأن بلده قادر على حسم الحرب لصالحه في ظرف ثلاثة أشهر. وعبثا حاولتُ أن أفند تفاؤله مؤكدا «أنه بجانب الجيش الإيراني الذي ضعف بكل تأكيد بسبب الثورة، فإنّ الجيش العراقي سيصطدم بثلاثة أنواع من أشكال الحماس : الحماس الثوري، والحماس الديني (شيعة ضد سنة)، والحماس الوطني (فرس ضد عرب). إن صدام الذي كان يرمز بقناعاته إلى عزلة الحاكم المستبدّ، استقبل خطابي بلا مبالاة ظاهرة.

وفي بضعة عقود، وربما في ظرف سنوات، إذا ما وصلت الثورات الحالية إلى تزويد بلداننا بأنظمة شرعية، فإننا سنتساءل حينئذ حول الحصيلة الكارثية لأغلبية البلدان العربية : تبعية اقتصادية، تخلف ثقافي، عجز سياسي، إفقار للشعوب، انقسام، صراعات، إذلال، تلكم هي المعطيات

المؤسفة لحالة غير مشرفة :عجز عن بلوغ الشرعية، جشع الأثرياء، أوتوقراطية، دكتاتوريات، رئاسة مدى الحياة، تواطؤ مع القوى الكبرى، وغيرها من أشكال الإسفاف التي أقصت دولنا من التاريخ وجعلتها تضطلع بدور رعايا سلبية في العلاقات الدولية.

إن حالة الحرب بين العراق وإيران يجب تأملها، هل كان من الممكن لانفجار مماثل أن يحدث لو أن حكام بغداد وطهران كانوا جالسين على شرعية ديموقراطية ؟ كلا، بكل تأكيد، ذلك لأنّ المصالح العليا لكل دولة كانت هي التي تسمو على مصالح الأنظمة السياسية. غير أنّه في هذا المستوى يجب فهم الإشكاليات الخاصة للبلدان العربية والإسلامية. إن الأجيال التي تعمل اليوم لفتح أبواب المستقبل يجب عليها أن تحدّد دون هوادة مسؤولية النخبة التي هي وراء هذا الفشل وتؤكد بوجه خاص هذا التناقض الكبير الذي ينطوي عليه الخطاب الذي يجعل من الغرب شيطانا «مصدر جميع أمراضنا»، هذا الغرب الذي نشتري منه سنويا بمقدار عشرات الملايير من الدولارات أسلحة لكي نتقاتل ونتناحر.

الفصل الحادي عشر

حول بعض اللقاءات

تسنّى لي خلال الستّ سنوات والنصف، التي أمضيتها على رأس وزارة الشؤون الخارجية، أن أقابل عددا من الشخصيات السياسية والديبلوماسية. ولكني لم ألتق إلاّ بعدد قليل من المثقفين. من الصحيح أنه يوجد بين رجالات الدولة في العالم الغربي عدد كبير منهم يمتلكون أبعادا ثقافية حقيقية، ويعربون عن ارتياحهم لكونهم يستطيعون تناول مواضيع خارجة عن نطاق السياسة. وهكذا كان الأمر مع الوزير الأول الإيطالي أمينتوري فانفاني، ومع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. ما زلت أحتفظ بذكرى وقفة أدبية مع كل منهما، أبْدَيا خلالها ذوقا رفيعا وفهما لإبداع هذا الأديب أو ذاك. ولعل ما رسخ في الوجدان إنما هو لقائي مع الرئيس الألماني ريتشارد فون فيزاكر، الذي استقبلني يوم 18 أكتوبر 1983، وكشف لي عن ثقافة واسعة.

أما في العالم الثالث، فإن الزعيم الكوبي فيدال كاسترو، هو الذي يترك انطباعا قويا. كل إنسان حرّ في أن يرى رأيه فيه، لكن لا يمكن الإفلات من جاذبيته، التي يمارسها على المتحدث إليه، حين ينتقل من هذا الموضوع إلى ذاك بنفس البراعة والتحكم. وخلال عشاء أعدّه بنفسه في جزيرة صغيرة بعيدة عن هافانا يوم 11 ماي 1985، سمعت كلمات بالغة

الصواب حول مسببات أمراض السرطان، وطريقة إعداد طبخة هذا النوع من السمك في مرق ملائم، وعبقرية الموسيقار مانويل دي فايا، والرقص في أمريكا اللاتينية، وآخر رواية لغابرييل غارسيا ماركيس، وموهبة الممثلة آفا غاردنر وجمالها إلخ...

إن هذا النوع من رجالات السياسة المثقفين في العالم العربي أقلّ تواترا، خاصة على مستوى رؤساء الدول. لكن النفس تطرب حين يجري الحديث في شؤون الأدب والفن التشكيلي والموسيقى والسينما مع وزراء من طراز التونسي الشاذلي القليبي، والمصري ثروت عكاشة...

أما بشأن المثقفين الآخرين، الذين استقبلتهم في مقر وزارة الشؤون الخارجية، فإني أحتفظ بذكرى محادثات، كانت أشبه بجزر من الهناء والسعادة في محيط يعجّ بالسياسيين، وأدعياء السياسة.

* * *

في يوم 30 نوفمبر 1982، سعدت جدا باستقبال الشيخ آنتا ديوب، الذي جاء في مهمة إلى الجزائر. وقبل مقابلته، كنت أشعر بتقدير جمّ لهذا المثقف السنغالي، مؤلف كتاب «الأمم الزنجية والثقافة»، الذي صار مرجعا لجميع المهتمين بالشأن الإفريقي.

وكان حديثي معه عبارة عن سلسلة من الذكريات. ووفقا لما انتظرته منه، عاد إلى موضوعه الأثير، أي الأصول الإفريقية للحضارة المصرية. واستعرضتُ في هذا الشأن كتاب « تاريخ إفريقيا العام»، وهو المشروع الذي اضطلعت به هيئة اليونيسكو بدءا من عام 1964، وصدر منه جزءان، بذل الشيخ آنتا ديوب جهدا لا يستهان به في إعدادهما.

ثم انطلق في نقد عنيف ليوبولد سيدار سنغور، مفندا إيّاه كرائد للزنوجة، وكرئيس لجمهورية السنغال. فهو لا يغفر له كونه أكدّ أن «الأحاسيس

والمشاعر زنجية، بينما العقل يوناني في جوهره». وندّد تنديدا عنيفا بأولئك الذين يعتبرون العقلانية حكرا على الإنسان الأوربي. ولقد أبدى إعجابه بتعليقي : « كان أسلافنا أسبق إلى العقلانية من ديكارت، ويكفي في هذا الصدد قراءة ابن رشد وابن خلدون».

وفي مقابل ذلك، وحتى لا ينسى أحداث الساعة، عبّر عن تأييده للرئيس عبدو ضيوف، خاصة في حملته على الإثراء اللاشرعي، منتقدا في الوقت نفسه محيطه السيّء. أما بخصوص العلاقات الثنائية، فهو يرى أنه لا بد من «تبادل جامعيين جزائريين وسنغاليين لتجاوز العقبات الظرفية. إذ أن أمثال هؤلاء مدعوون إلى الحفاظ على روابط الأخوة بين البلدين وإقامة جو من الثقة بينهما».

* * *

وفي يوم 18 جانفي 1983، استقبلت جاك لانغ وزير الثقافة الفرنسي، الذي جاء في زيارة رسمية للجزائر. وقد أحسن صنعا بأن ضم إلى أعضاء وفده كلا من جاك بيرك وجان دانيال، اللذين حضرا المقابلة، واللذين قابلتهما بعد ذلك في جو من الراحة. احتكر الوزير الكلمة أولا بالتركيز على الاتفاقيات، التي وقّع عليها مع زميله الجزائري عبد المجيد مزيان حول الكتاب والسينما والجالية الجزائرية في فرنسا، وحول المعرض الذي أقيم احتفاء بذكرى «محمد راسم»، وهو المعرض الذي سمح له باكتشاف أستاذ فن المنمنمات والمذّهبات الجزائرية.

أحسست أن جاك بيرك ما كان مرتاحا ضمن وفد رسمي، وأنه كان يفضل مقابلتي على انفراد، كتلك التي سبق أن أجريناها وسنجريها معا. أما جان دانيال، الذي استقبلته مرات عديدة خلال السبعينيات، فإنه استعرض على عادته ذكرياته المتعلقة بالجزائر وثورتها : البليدة، ألبير

كامو، و«الجرح» الذي أصيب به في تونس إلخ... وقد استعرض بعد ذلك بوقت طويل حيثيات هذه المقابلات في أعماله بطيبة فيها الكثير من الود، لكنه لم يمنع نفسه من التعبير عن دهشته كيف أن جزائريا متمكنا من اللغة الفرنسية قد صار مدافعا عن التعريب ! ألا ما أطول عمر الكليشيهات، وما أعجب أمر الصحفيين الفرنسيين الذين يروقهم ذلك ! لم، يا ترى، في قائمة منجزاتي كلّها لا يتم سوى الاحتفاظ بالتعريب، ويغض الطرف عن إنشاء جامعتي قسنطينة ووهران، وبناء دور ثقافة ومشروع ألف مكتبة ومركب رغاية لفنون الطباعة، ونهضة السينما خلال السبعينيات ومجلة «الثقافة»، وإصدار مؤلفات تعالج الفن التشكيلي الجزائري ؟ ولماذا، في الجانب الآخر، يتجاهل البعض إنشاء مجلس المحاسبة ؟

* * *

وفي يوم 4 أفريل 1983، استقبلت الدكتور أبا القاسم سعد الله، أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر، عشية مشاركته في ملتقى ينظم بتونس حول المغرب العربي. نادرا أن قابلت جزائريا في مثل فهمه للنصوص التراثية التي تتعلق بتاريخ بلاده. إنه أشبه ما يكون بـ«السندباد» الباحث عن الوثائق، فلقد جاب أطراف العالم كله بحثا عن وثائق كفيلة بأن تساعده في إعادة فك لغز تاريخ «القرون المظلمة» (بمعنيي هذا المصطلح). وبعد أن وضع جردا وصفيا عن أعلامنا الكبار من فترة ما قبل الاستعمار، مثل ابن العنابي، وابن حمادوش، انطلق في كتابة موسوعة حقيقية تغطي الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، أسماها «تاريخ الجزائر الثقافي»، والتي صدرت الأجزاء الأولى منها في تلك الفترة.

في ختام اللقاء، وبعد أن لفت سعد الله انتباهي إلى مقال لجاك بيرك نشر في المجلة الفرنسية «الحوليات» *Les Annales*، اقترحت عليه

أن يوجّه أحد طلبته لإنجاز أطروحة تخصّص للمجلة ولمدرسة الحوليات ومقاربتها لأعمال ابن خلدون. فقد لاحظت، بالفعل، أن بروديل F. Braudel في أطروحته المشهورة عن «البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني» لا يذكر ابن خلدون إلا مرتين، وفضلا عن ذلك بطريقة غير مباشرة. وهو ما يدفع إلى الظن أنه لم يقرأه بتمعّن. ثم إنه في مجمل عنوان «الحضارة المادية، اقتصاد ورأسمالية، لا يرجع تماما إلى ابن خلدون. مع أنّ دراسة هذا الأخير، كما يبدو لي، نافعة لمن يريد الإحاطة بمجال حركة اقتصاديات ما قبل الثورة الصناعية. حتى ولو أن هدف بروديل، هو دراسة الحياة المادية من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر، في حين أن إبن خلدون كتب في القرن الرابع عشر. ومن جهتي، أرى بعض التماثل بين ابن خلدون الذي دحض التدوين التاريخي كما مثّله الطبري وابن الأثير بإدراجه للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين المؤرخين الفرنسيين مارك بلوك وليسيين فيفر من جهة أخرى. اللذين أدارا ظهرهما للتدوين التاريخي المهيمن في بداية القرن العشرين. بإنشائهما «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي».

* * *

في 22 أفريل 1984 استقبلت المغني والمؤلف الموسيقي المصري الأعمى الشيخ إمام، وكان مرفوقا بالشاعر أحمد فؤاد نجم، الذي ذاع صيت أشعاره بفضل إمام. عبّرت عن إعجابي بمغني الثورات، الذي عرّفني به هواري بومدين[1]، والذي سجن عدة مرات بسبب نقده اللاذع للمسؤولين عن نكسة 1967، وتعبيره عن التوق إلى الديموقراطية لدى الشعوب العربية، والذي

(1) أنظر مذكرات جزائري، الجزء الثاني ص 237.

تندّد أغانيه الساخرة بالهوّة السحيقة التي تفصل الحكام عن المحكومين في الوطن العربي، وتطعن في الحكام الذين باعوا بأبخس الأثمان (أو استغلوا) القضية الفلسطينية بانبطاحهم أمام الأوامر المفروضة للسلام على الطريقة الأمريكية. وتبقى السخرية اللاذعة والشحنة الهجائية هما يميّز الشيخ إمام.

جرى الحديث بيننا حول دور الأغنية السياسية في صحوة الوعي، خاصة حين تعكس بأمانة التطلعات العميقة للشعب. شدّد إمام ونجم على العواقب الوخيمة لاتفاقيات كامب ديفيد على القضية الفلسطينية عبر عزل مصر التي يجب وضع حد لها، وإلاّ فإن هذا البلد يوشك أن يصبح حليفا موضوعيا لإسرائيل.

في الأخير أكّد الشيخ إمام على ضرورة جمع كل الأعمال خاصة الشعرية منها التي ألهمتها الثورة الجزائرية في الوطن العربي. تأسفتُ من جهتي لغياب الأعمال النظرية الجدية حول ثورة نوفمبر، على غرار ما أنجز في الغرب عن الفيتنام وكوبا.

* * *

في 13 ماي 1986 استقبلت الكاتب الجزائري عبد الحميد بن هدوقة الذي حدّثني عن طفولته الصعبة في مسقط رأسه بالقبائل الصغرى، وعن تجذّره في أرضه، وعن دراسته في تونس، حيث نشر بواكير أعماله، وعن إقامته بفرنسا التي يتذكرها بدعابة، وعن روايته «ريح الجنوب» التي اشتهرت بفضل فيلم مستوحى منها، وعن اهتمامه بالأعمال التراثية العربية المنشورة في أوروبا (وقد فوجئت بمعرفته العميقة بحياة ومؤلفات سيلفيستير دو ساسي). وأخيرا عن دور المثقف إزاء المجتمع والدولة.

ولم أتمالك نفسي، وأنا استمع إليه عن إجراء مقارنة بينه وبين الطاهر وطار، اللذين يعتبران الرائدين الموهوبين للرواية الجزائرية الحديثة. فإذا كان وطار، بفورانه وصراحته، يلامس أحيانا الاستفزاز، فإن بن هدوقة يعبّر بلطف وتواضع يقارب الإمّحاء. وإذا كان الأول ينمّي المفارقة، فإن الثاني يفضل الجدل. باختصار، وطار يمكن أن يكون معجبا بالأمير عبد القادر في مرحلته الحربية، يتخذ مواقف ويحارب المحتّل، بينما بن هدوقة يمكن أن يكون تلميذا للأمير في خلوته الدمشقية، حين كان يحرّر كتابه «المواقف».

* * *

في 7 سبتمبر 1988 استقبلت الشيخ اللبناني محمد حسين فضل الله. وهو مرجعية روحية شيعية، جاء ليشارك في أشغال ملتقى الفكر الإسلامي، الذي يسهر على تنظيمه سنويا في الجزائر زميلي وصديقي مولود قاسم.

بدأ حديثه بتجديد عرفانه للجزائر، التي فتحت غداة الاستقلال أبواب جامعاتها لحملة الباكالوريا اللبنانيين، المنحدرين من أوساط معوزة لا تملك وسائل مواصلة الدراسة في لبنان أو أوروبا. واليوم، كما قال لي، توجد «جمعية خريجي جامعات الجزائر»، تضم أكثر من ألف منخرط، وبعضهم أصبحوا وزراء. وهو يفضّل، كما أضاف، هذا الشكل من المساعدة على الهبات النقدية التي تُجهل في الغالب وجهتها.

وباعتباره أبو المقاومة في لبنان، أفاض في الحديث بعد ذلك عن «إسلام النضال»، المبني على العدالة الاجتماعية، تحرير فلسطين، محاربة الأميّة، تحسين وضع المرأة الخ... ويعتبر أن الحوار الإسلامي المسيحي يجب أن يسبق بتكاتف بين السنة والشيعة، بغية تنسيق مواقفنا. وكان نذيرا في تشديده على الخطر الذي يتهدد وحدة العالم الإسلامي باتساع الهوة بين الجماعتين، والذي ستستغله الولايات المتحدة وإسرائيل بعدما شجعتا عليه.

آية الله فضل الله يسحرك بعمق وسعة معارفه. وهو، أيضا، مقتنع لمّا يتحدث عن الدولة عند المفكرين المسلمين وعن الوضع الحالي في لبنان على حد سواء. هو مربي (يشرف على شبكة من المدارس والثانويات). ومنشّط جمعيات خيرية، وفقيه وخطيب وشاعر، وهو يذكرني بوالدي بثقافته المتعددة الجوانب ونشاطه ودماثته[1]. إنّ خطبه الجمعية، هي في حد ذاتها، نموذجية، يتطرق فيها للمشاكل الراهنة، سواء أكانت ذات طابع داخلي (غلاء المعيشة اليومية، وإجبارية التضامن الوطني، أو الدخول المدرسي وضرورة اكتساب الفرد للمعرفة لانتزاع مكانته في المجتمع، والأمة مكانتها في الرقعة الدولية...) أو ذات طابع خارجي (الغزو الأمريكي للعراق، وواجب المقاومة، أو حصار غزة، وواجبات المسلمين إزاء فلسطين والقدس خاصة).

وفي الختام ترحّم على روح الحاج سعد الدين حوري، والد زوجتي، وأحد وجهاء بيروت، الذي بنى وصان بأمواله منذ 1923، مدرسة احتضنت آلاف البنات المنحدرات من الأوساط الفقيرة في العاصمة اللبنانية للحصول على شهادة التعليم الابتدائي. في مشارف نهاية عمره عهد بالمدرسة[2] إلى جمعية «المقاصد»، التي كان أحد أعضائها النافذين.

---

(1) فيما بعد كنت ألتقي به كلّما مررت ببيروت. آخر لقاء كان في الخامس من أفريل 2010 وقد توفي في شهر جويلية من نفس السنة.

(2) لا تزال المدرسة موجودة إلى اليوم (2010).

الفصل الثاني عشر
المشاكل الداخليـة

1 - أولويات عهد الشاذلي

سبق لي القول أنه ابتداء من 1979، كنت أنصح الشاذلي باستمرار أن لا يقع في حبال السياسة الخارجية، على نحو يجعله يهمل المشاكل الداخلية. إن أولوية أيّ رئيس دولة، مهما علا شأنه، هو أن يكرّس جهده لحلّ المشاكل، التي تخصّ رفاهية مواطنيه ونوعية حياتهم. وها أنا أعيّن سنة 1982 وزيرا للشؤون الخارجية. فطيلة أكثر من ستّ سنوات ونصف، شغلتني تماما مهام في الخارج، بالإضافة إلى استقبال الضيوف الأجانب. غير أني حاولت خلال هذه الفترة أن لا أنسى السياسة الداخلية بتدخلاتي في مجلس الوزراء، وفي اجتماعات الحزب ـ المكتب السياسي واللجنة المركزيةـ بصرف النظر عن لقاءاتي على انفراد برئيس الجمهورية أو مسؤول جبهة التحرير الوطني. بعد ثلاثين سنة[1] أتساءل إن لم يكن تعييني على رأس وزارة الشؤون الخارجية طريقة، من بين طرق أخرى، لإبعادي عن الانشغال بالشأن الداخلي.

(1) أكتب هذه الصفحات في 2011.

يبقى أنّي لم أتوقّف عن لفت انتباه كلّ من تحدث إليّ إلى بعض المشاكل
وبالإضافة إلى ذلك، وخلال السداسي الثاني من سنة 1983، وفي إطا
التحضير للمؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطني، الذي عقد في ديسمبر
أوحيت لبعض الجرائد الوطنية بالعديد من الافتتاحيات حول مشاك
مختلفة مثل : البيئة، وتحديث وترقية الفلاحة، وأهمية الريّ، والصرامة ف
التسيير، واستصلاح الأراضي الصحراوية، ونوعية الحياة، والسكن الخ.

1. الفلاحة، الريّ، الاكتفاء الذاتي الغذائي

تظل العشرية ما بين 1970 و1979 عشرية التصنيع. فالبلد في تحوّ
عرف ثورة معتبرة كان لها انعكاسات على العالم الريفي. من الأكيد، أ
ظاهرة الزحف الريفي هي ظاهرة عامة، وأن الفلاحة في العالم الثال
مفكّكة في غالبها. لكن الملاحظة التي تفرض نفسها، هي أن هذه الظاهر
استفحلت في بعض البلدان المنتجة للبترول ـ مثل الجزائر ـ . هذه البلدا
اعتقدت أكثر مما ينبغي أنها مؤمّنة، ولاذت بأوهام لين العيش، وبيقينيا
خاطئة في مجالات التنمية، وهو ما أفرز دولا «مسرفة»، وخلق ذهني
«المسعف اجتماعيا» في أوساط بعض فئات المجتمع. وبما أن هذه البلدا
لا تصدر سوى البترول وتستورد كلّ شيء، فإن المخاطر التي تترصده
واضحة. كما أنها اكتسبت سلوكيات استهلاكية متضخّمة، وعادات م
التسيّب في العمل، بحيث تجد نفسها، حين ينضب البترول، عاجزة ع
توفير الوسائل الضرورية للعيش الرغيد.

وهذا ما جعل الشاذلي يختار للمؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطن
شعارا واحدا مناسبا «العمل والصرامة من أجل ضمان المستقبل». إ
ضمان المستقبل يعني تصوّره كاستمرارية لأول نوفمبر، بتدعيم الاستقلا

السياسي عن طريق الاستقلال الغذائي. فكما توجد امبريالية غذائية يوجد، أيضا، ابتزاز غذائي. لا ينبغي أن يصبح الاستيراد قدرا محتوما، لو أننا طوّرنا الإنتاج الزراعي، وتجنّبنا التبذير بالإبقاء على الاستهلاك العام في حدود ما ننتج. لا بد أن نولي الزراعة، حتميا، حق الأولوية، كما أن الاستقلال الغذائي ممكن عندما تصبح الاستجابة لحاجيات المواطن هي ثمرة العمل الوطني، وليس مناقصة دولية.

إن التبعية للخارج في قُوتنا اليومي مسألة خطيرة. ولهذا السبب اتخذت الدولة كلّ الإجراءات من أجل ترقية الإنتاج الفلاحي، الذي ترعاه بدعم مادي هام.

كان الشاذلي قد لاحظ في العديد من المرّات أن كون الحصة الكبرى من الاقتصاد الوطني خاضعة لسلطة الدولة لا يعني أنه ينبغي لنا، حصرا، اتباع سياسة «التكفل الاجتماعي»، أي «نأكل اليوم ما ننتجه في اليوم نفسه، دون أن نفكر فيما هو قادم من أيام، وفي التراكم الذي لا غنى عنه من أجل زيادة هذه القدرات وتجديدها ؟

إن الأرض الجزائرية أرض خصبة. فقد أطعمت بثمراتها شعبنا، بل إنها أغنت الكولون الأجانب الذين استولوا عليها بالقوة في القرن التاسع عشر. لكن في مقابل خيراتها هي تنتظر منا أن نخدمها. ولست بحاجة إلى التذكير أنها كانت «مخزن روما للحبوب» في الأزمنة القديمة. لقد عشنا فترة كان البيض والبطاطا والزيت تجود بها علينا مداجننا وبساتيننا وأشجار زيتوننا. فهل من الرقيّ أن نرى اليوم الفلاح نفسه يشتري هذه المواد الغذائية من «سوق الفلاح» في بلديته ؟

لقد تعالت أصوات إنذار تحذر بعدم التضحية بالأراضي الخصبة لصالح العمران، فالعدو الأول للفلاحة هو الخرسانة. وانتشرت الزراعة في

البيوت البلاستيكية، فإنشاء مناخ محليّ داخل البيوت البلاستيكية يـ
في الحصول على الكثير من المزروعات لا تسمح بها تقلّبات المناخ. و
صرنا نحصل على الفلفل في عزّ شهر ديسمبر، والفاصوليا الخضر
غير موسمها ! وهذا لا يتطلب استثمارات ضخمة مقارنة بما يمكن أن نـ
من فوائد.

إن تحديث الفلاحة لا يعني المكننة فقط، لكن رفع المردودية وتر
الجهود. أكيد أنه تمّ استعمال عدد معتبر من الجرّارات لحرث الأرض، لـ
يجب صيانتها. ما أكثر عدد الجرّارات التي وضعت قبل الأوان في مستودع
كسقط متاع.

وظل المواطنون يعيشون تحت وطأة هاجس الندرة يصرّون على أ
يخزّنوا في بيوتهم سلعا يمكن في اليوم الموالي اقتناؤها بسهولة من رفوف
المتاجر. إذن كان ينبغي ضبط طريقتنا في الاستهلاك، وعدم نسيان أننا
نستورد أغلب المواد الغذائية التي كنا في حاجة إليها. وهذا يتطلّب موارد
مالية ضخمة. وإذا كانت أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع مستقرة
في الجزائر، فلأن الدولة تدعمها بسخاء.

من ديسمبر 1983 إلى غاية مارس، كانت كل نهايات الأسبوع مكرّسة للتطوّع من أجل التشجير. فالغابات الجزائرية أتلفت بشكل كبير طيلة الفترة الاستعمارية : استصلحت مساحات شاسعة كانت مشجّرة من أجل ربح أراض جديدة. لكن الخسائر الكبرى سجّلت خلال حرب التحرير بسبب قصف الطائرات والحرائق واستعمال النابالم. ما أروع أن نرى اليوم آلاف العمال والطلبة يغرسون غابات بكاملها، تسمح بعد بضع سنوات بربح أراض جديدة قابلة للزرع وتحوّل المناخ والمشهد الطبيعي، وذلك من حسن حظ الأجيال القادمة. في ماي 1984 صادق المجلس الشعبي الوطني على

القانون الخاص بالتنظيم العام للغابات، بعدما نجح الجزائريون في غرس ملايين الأشجار تغطي مساحة تقدّر بـ 700 ألف هكتار.

في مارس 1984 دشّن الشاذلي في أرزيو أربعة إنجازات ترمز إلى تثمين المحروقات لصالح الفلاحة. فبعد مركّب السماد في عنابة، ومصنع الجرّارات في قسنطينة دشّنت :

- المحطة الكهروحرارية في مرسى الحجّاج، التي ستضمن إيصال الكهرباء إلى المناطق الريفية.
- وحدة الأمونياك، وهو منتوج أساسي لصناعة السماد النتروجيني الموّجه للفلاحة.
- وحدة الغاز المميّع : الوقود المفضّل عند الفلاح.
- وحدة الزيوت الضرورية للمكننة الفلاحية.

2. الصناعة

إذا كانت الفلاحة قد هيمنت على انشغالات عهد الشاذلي، فهذا لا يعني إطلاقا أن الجزائر تخلّت عن تنمية الصناعة وتدعيمها.

عندما انطلقت الجزائر سنة 1967، بحرص من بومدين، في تطبيق المخطط التمهيدي، ثم بعد ذلك المخطط الرباعي الأول 1970ـ 1974، في تحقيق مشروع واسع للتصنيع الوطني شكّك العديد من الاقتصاديين في قدرة بلد من العالم الثالث على انجاز شبكة صناعية في مدة من الزمن قصيرة نسبيا.

لقد مثّلت هذه الاستثمارات 60٪ من إجمالي الموارد المالية المخصصة للتنمية، وسمحت بإقامة جهاز إنتاج لا يستهان به. ومع ذلك كان لا بد من إدخال تعديلات هامة عليه.

وقد بذلت جهود كثيرة في عهد الشاذلي من أجل الاقلاع الفعلي لكلّ الوحدات عبر التراب الوطني وإنماء مردوديتها، التي كانت دون قدراتها الحقيقية.

3. السكن

إن التصنيع المسجّل في كل مكان من شمال البلاد، وبشكل رئيسي في أطراف المدن الكبرى، كان من نتائجه الوخيمة اتساع النزوح الريفي. فبدأنا نشهد تدهورا في ظروف السكن لعدد كبير من العائلات وتكاثر الأكواخ القصديرية.

منذ بداية الثمانينيات كان يجب العمل على جبهتين : النوعية والكمية. فتمّ تجنيد وسائل ضخمة من أجل الدفع بقدرات الانجاز إلى مستواها الأفضل، كما اتخذت إجراءات أخرى، مثل توزيع قطع أرض للبناء وأخرى للبناء الذاتي في الوسط الريفي. هذه الإجراءات سرّعت وتيرة هذا التطور. نبني الكثير ؟ أجل، لكن ليس لانجاز أحياء تشبه المراقد محرومة من الحد الأدنى من أسباب الرفاهية والهياكل ذات الطابع التجاري والثقافي. في الآونة الأخيرة شُرع في تحسين ظروف الحياة والسكن في بعض المجمّعات بتجهيزها بمراكز تجارية، ومساحات خضراء، ودور حضانة، وفضاءات اللعب للأطفال، ومرافق ثقافية.

ينبغي الآن التوجه أكثر فأكثر نحو رؤية نوعية في انجاز السكنات.

ومن أجل أن تكون المصانع والسدود والطرقات والمزارع وخطوط السكة الحديدية محقّقة لمردوديتها ومثمرة إلى أقصى حد، يجب أن يجد سكان هذه المناطق، حيث يقيمون، سكنات ومدارس ومستشفيات وفضاءات للتسوّق ووسائل للترفيه من أجل وقف حركة النزوح نحو مدن الشمال، ولم لا ؟ ودفع حركة عكسية نحو الأرياف.

4. النقل

سبق لي في عهد بومدين، في العديد من تدخلاتي في مجلس الوزراء، إبراز أهمية السكة الحديدية التي يجب أن تشكّل شبكة من الشرايين لا تقدّر بثمن بالنسبة لتطور البلد. وبالنظر لجغرافية الجزائر (تضاريس صعبة ومسافات طويلة)، فإن وسيلة النقل هذه تفرض نفسها كضرورة ملّحة.

في أكتوبر 1984 قام الشاذلي في رويبة بإطلاق أشغال بناء وتحديث وتوسيع الطريق الرابط بين الحراش والثنية. ويندرج هذا المشروع في إطار تهيئة السكّة الحديدية في منطقة العاصمة، التي أضحى تحسينها ضرورة ملّحة بسبب عوامل مرافقة للنمو الديموغرافي - وخاصة بناء جامعة باب الزوار-. وكذلك الطابع الصناعي، الذي تكتسيه المنطقة. ويضاف هذا المشروع إلى مشاريع عنابة في ماي 1983، ووهران، وقسنطينة ومشروع خط المواصلات في الهضاب العليا.

5. التوازن الجهوي

أثمرت سياسة التوازن الجهوي التي بادر بها بومدين[1] نتائج جيّدة. فالجزائر «النافعة»، التي شيّدتها فرنسا على طول الساحل، جعلت على مقاس المعمّرين الأجانب الذين استولوا على أخصب الأراضي الواقعة قرب السواحل، طاردين الجزائريين نحو الهضاب العليا. بعد الاستقلال كان يجب إعادة التوازن، لكي ينتفع كل أبناء البلد بثروات بلادهم. وهكذا غيّرت العديد من الانجازات المشهد الاقتصادي والاجتماعي للبلد: التجهيز الصناعي لمناطق عُرفت عادة بطابعها الفلاحي والرعوي،

---

(1) أنظر مذكرات جزائري، الجزء الثاني.

أشغال كبرى للتهيئة الزراعية والريّ تسمح باسترجاع 800 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، تطوير السكة الحديدية، إقامة سد أخضر لمنع زحف رمال الصحراء، تجهيز العديد من المدن الصغيرة التي انتقلت من وضع القرية المهملة إلى وضع المدينة الحديثة.

في أفريل 1983 زار الشاذلي تمنراست وأدرار. فبعد الانجاز الرائع لطريق الوحدة الإفريقية، طرحت على جدول الأعمال ضرورة ترميمه وصيانته. وتواصل فكّ العزلة عن الجنوب عن طريق انجازات في مجال الطيران المدني : دشّنت مطارات ودعمت الخطوط الجوية. إن دعم الاستثمار بتطوير الموارد المادية والبشرية يساعد على خلق قاعدة للإنتاج المحلي في جميع المجالات. فهذا الأخير هو أفضل ضمان للتنمية الجهوية المدمجة الضرورية، ولتدعيم علاقاتنا مع جيراننا في الساحل الصحراوي عن طريق المبادلات. وفي هذا الإطار فإن «أسيهار» تمنراست هو تظاهرة تبعث أكثر فأكثر على الارتياح.

6. الصرامة

إن هبة البترول الإلهية خلطت الأوراق فترة طويلة، وأفرزت أنماطا خطيرة من السلوك تتمثل في الاعتقاد بأن الأمور على أفضل حال، طالما أن الجميع يتقاضى أجرا، وأن المشاريع لا تعاني من مشاكل في التمويل. وفي غضون ذلك أهملنا مسائل مردودية الجهاز الإنتاجي والتسيير الفعّال. هذه الذهنية أفرزت عقلية «المسعف» لدى بعض مؤسسات الدولة، بحيث أن العجز المالي المزمن لم يكن يعتبر عاهة.

إن الصرامة تقتضي التحكم في مسائل التكاليف وآجال الإنجاز والتقشف في المصاريف الثانوية، والتسيير العلمي للعتاد، والسهر على صيانة الآلات،

واثبات قدرة الإبداع وروح المبادرة قصد إيجاد أسرع الحلول وأقلّها تكلفة للصعاب التي يمكن أن تطرح، والتأسيس للانضباط على جميع المستويات.

والصرامة كذلك تتطلّبها الحاجة إلى محاربة تدهور العلاقات الاجتماعية، خاصة في المدن، وإزالة بعض المظاهر التي تشوّه بأوساخها بعض شوارع العاصمة، والتشدّد في احترام قانون المرور، وزجر التجار الذين يكتنزون بلؤم أموالا طائلة على حساب زبائنهم، والتصدي «للعمولات» التي تؤخذ بمناسبة التوقيع على صفقات مع الخارج...

7. التربية

إن مجموع الجهود المبذولة لصالح الشباب، والتي تتطلّب استثمارات ضخمة، خاصة في مجال التربية، ما هي إلا دليل على الاهتمام الذي توليه الدولة لرفاهية الأجيال الصاعدة التي انتفعت بنعم التنمية في كنف السيادة والكرامة. وقد حُرم آباؤنا وأجدادنا من هذا الحظ، لأن الاستعمار كان يمارس عليهم سياسة ممنهجة من التجهيل قصد استعبادهم أكثر. كان النظام الاستعماري يسعى إلى بتر صلتنا بتاريخنا ولغتنا وثقافتنا. ولذلك فإن تصفية الاستعمار الثقافي ستكون أطول مدّة وأصعب تحقيقا. فهي تتطلب تكوينا سياسيا وايديولوجيا للشباب إلى جانب تكوينهم فكريا وعلميا، وتوطيد العمل السياسي، وتناسق الهوية الوطنية، وتبنّي أسلوب في الحياة مطابق للأخلاق.

إن عبقرية أيّ شعب لا تقاس فقط بمآثره على المستويين الاقتصادي والتقني، وإنما تقاس أيضا، بإسهامه الفكري والفني في الحضارة العالمية. في عهد بومدين حاولنا استكمال الاستقلال السياسي عن طريق سيادة اقتصادية حقيقية. غير أن الجانب الثقافي لم يُهمَل. والدليل على ذلك الجهد

الضخم الذي بذل لمحو الأمية والشبكة المدرسية والجامعية الكثيفة. و
عشرين سنة من نهاية حرب التحرير أصبحت بلادنا تملك نخبة قادرة
ونوعيا على التكفل بهذا العمل النهضوي الثقافي، الذي بدونه يظل ثالوث ال
الجزائرية غير مكتمل. ويجب أن نضيف إلى كلّ هذا، الاستثمار الذي خصّ
عبر كامل التراب الوطني لإقامة شبكة من المراكز الثقافية والمكتبات
الشباب، دون أن ننسى دور الثقافة، التي تحوّلت إلى مراكز إشعاع.

وانطلاقًا من أن الأميّة التي سبّبها وخلّفها الاستعمار وراءه لا تش
على الإقلاع الاقتصادي، وانطلاقًا أيضا من أن شعبا متعلّما لا يمكن
يستعبد أولت الجزائر، ابتداء من 1962، أهمية خاصة لبناء منظومة تر
قادرة على تكوين عشرات الآلاف من الإطارات الضرورية للتحكم في مج
ميادين النشاط.

وإذا كانت سنة 1962 هي زمن فتح المدارس، فقد جاء بعد ذلك
نشر الجامعات. في عام 1984 كنا نتحدث عن التخطيط لاحتياجاتنا
الأطباء والمهندسين والأساتذة والاختصاصات العليا الأخرى. ويعبّر
الاستثمار الواسع في مجال التكوين عن قناعة متأصلة في الحكمة الش
التي تقول بأن أفضل ما يمكن لأب أن يورّثه لأبنائه هو المعرفة. و
المعرفة، بالذات، هي التي تسمح بتفتق الخصال التي يمكن لإنسان
بإنسانيته، ومواطن في مجتمع منظم أن يعتز بها : الحس بالواجب،
العمل المتقن، الحس المدني، الخيال الخلاّق، روح المبادرة، التكفل ب
من العمل الجماعي.

فيما يخص اللغة العربية أنشأ الشاذلي سنة 1980، سعيا على خ
بومدين، المجلس الأعلى للغة العربية، وأسند رئاسته إلى مولود قاسم،
الرجل المناسب في المكان المناسب.

ومن جهة أخرى، كثيرا ما تساءل الشاذلي عن افتقار الجزائر الحالية إلى رجال من طينة ابن باديس. والحقيقة أن الجواب يكمن في غياب مؤسسة مثل الأزهر في القاهرة، والزيتونة في تونس، والقرويين في فاس. فطُرحت ضرورة بناء جامعة إسلامية في قسنطينة. وقد أولى، والحق يقال، الشاذلي شخصيا عناية خاصة لانجاز هذا المشروع، الذي توّج بتدشينه سنة 1984. في فيفري من السنة نفسها استقبلني الشاذلي ليستشيرني حول اختيار الشيخ محمد الغزالي للاضطلاع بإدارة هذه المؤسسة في انتظار بروز عميد جزائري.

8. الإسلام

أثبت الشعب الجزائري خلال مناقشة الميثاق الوطني في 1976 تعلّقه بالإسلام، كما أكّده في القرن التاسع عشر الأمير عبد القادر - الجهاد والتصوّف - وابن باديس في القرن العشرين - المقاومة والاجتهاد - وأنه لا يرى أيّ تناقض بين الإسلام والحداثة. وبين الإسلام والاشتراكية. فهذه الأخيرة وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي ينادي بها الإسلام.

واليوم يظل الإسلام عاملا لا غنى عنه في معاركنا من أجل العمل والصرامة وتهذيب الحياة الخاصة والعامة. فإذا كان الإسلام قد علّمنا الصمود في وجه الاستعمار الفرنسي، فهو لا يزال يلعب هذا الدور بحثّنا على مكافحة محاولات الاغتراب والاعتداءات الثقافية الهادفة إلى بتر صلتنا بأصولنا وهويّتنا. إنه الإسلام الذي يشجع على اكتساب المعرفة العلمية والتقنية التي تسمح للإنسان بفهم العالم المحيط به وتغييره.

9. الديموغرافية

صرّح الشاذلي: «سيقفز تعداد سكاننا من 20 مليون إلى 25 مليون في 1990، مما يعني زيادة بـ 5 ملايين، في ظرف سبع سنوات، يجب أن نوفّر لهم الأكل واللّباس والسكن والتعليم والعلاج والشغل». إنه ضغط ضخم على أهدافنا التي ما فتئت ترتطم بالاستجابة الصارمة للحاجيات العاجلة لهؤلاء السكان الجدد بدلا من الطموح إلى أكثر من ذلك، والاستجابة لمتطلبات النوعية التي من شأنها أن تدفعنا إلى تخطي عتبة النمو. لهذا السبب وجب علينا تقليص معدلات النمو الديموغرافي الحالي.

من الضروري التوجه نحو تباعد للولادات يأخذ بعين الاعتبار، أولا وقبل كل شيء مصلحة العائلات. ويعود الاختيار إلى الزوجين اللذين من الواجب إعلامهما، إن أرادا تباعد الولادات، بأن ذلك سيتم بمساعدة الدولة التي ستضاعف مراكز رعاية الأمومة والطفولة، وبإطلاق حملات تحسيسية.

10. كتابة التاريخ

شدّد الشاذلي في خطابه أمام المؤتمر الخامس لجبهة التحرير الوطني على أن الثورة الجزائرية يجب «أن تجعل ضمن أهدافها الثقافية تدعيم الهوية التاريخية للشعب الجزائري لأن مشكلة أصولنا تمّ التعتيم عليها». هذا التاريخ في حاجة إلى أن يكتب، وليس إلى إعادة كتابته. وهو ما لم يقم به أبناء هذا الوطن. لقد تمّ الزجّ بنا طيلة قرون خارج حركة التاريخ، لم نكن سوى «عشائر» و«فسيفساء من قبائل». وبعد أن حرمنا الاستعمار من آمالنا، أراد أن يحرمنا من جذورنا، لكنه لم يفلح.

لم نوّف حتى الآن بهذه المهمة على أكمل وجه. بالتأكيد، فقد نُشرت أعمال لمؤرخين جزائريين تسدّ هذه الثغرة، لكن ما زال ما يكتب عن تاريخنا من مؤلفات في الخارج أكثر مما ينشر عندنا.

نُظّم ملتقيان حول كتابة التاريخ: الأول في 1981، والثاني في ماي 1984. إن شبابنا لا يعرف تاريخه بما فيه الكفاية: شذرات من عهود، نتف من أحداث، وتواريخ مشتبه في أمرها، شخصيات باهتة، وتاريخ يعلّم بطريقة النكت. وكان من أهداف هذه الملتقيات دفع الشهود وصانعي الأحداث التي هزّت مجتمعنا إلى تصويب حقائق كفاحهم.

لكن، لسوء الحظ، فقد البعض من قدماء المجاهدين ذاكرة أصولهم. فبعيد الانتصار على العدو انغمسوا، مثل جنود أتيلا، في ملذات مدينة كابو، فجلبهم البذخ، وترهلت أجسادهم وأرواحهم في الحياة الفانية. وهو ما يفسر، بلا شك، فيما بعد وإلى حدّ ما خسارة المعركة من أجل العدالة الاجتماعية.

ب - منعرج 1984

بعد الانتخابات الرئاسية في جانفي 1984، التي منحت الشاذلي بن جديد عهدة ثانية من خمس سنوات، تبدّل الرجل تماما. فأصبح يضيق ذرعا من الحوار وينفر من التشاور، وكأن كرسي الرئاسة يمنح صاحبه علما موحى به. إنّها حالة يشوبها الغموض: أصبح يفصل في الأمور دون نقاش، وأحيانا يقرّر دون التأمّل الكافي، وفي الغالب دون استشارة. وبالإضافة إلى ذلك أصبح يصغي إلى المغتابين والوشاة الذين تسرّبوا إلى محيطه.

إذا كان محيط بومدين معروفا ومعلنا، فإن محيط الشاذلي غامض متقلّب، لكن نواته هي القرابة. فبعد أن يقضي نهاية الأسبوع مع العائلة،

يصل إلى مكتبه في الرئاسة هائج الأعصاب جرّاء المعلومات التي تـ
حول ما يحدث في البلد من أمور غير سارة. وكان العربي بلخير، مـ
ديوانه، هو من يتحمل المؤاخذات والاستهزاء، ومع هذا أصبح بلخير الر
الأساسي في الرئاسة.

وهذا المحيط أصبح يشرح له، من غير أن يكّل، أنه لا يمكن التجد
إلا بالجديد، وبأن سياسة «الإصلاحات» تتطلّب رجالا جددا. فيجب، إذ
التخلّص من آخر بقايا البومدينية.

وهكذا، ففي السيارة التي كانت تقلّنا إلى جلسات المؤتمر الاستثنا
لجبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1985، ذُهلت وأنا أسمع الشاذلي يشـ
نقدا لاذعا على محمد الشريف مساعدية، في وقت كان فيه هذا الأخير طر
الفراش في المستشفى لإجراء عملية جراحية. وخشيت أن يثير صخبا أم
المؤتمرين بإعلانه عن حجب ثقته في مسؤول الحزب. حاولت تهدئته مذكّ
بإخلاص مسؤول الحزب لرئيس الدولة. وهو الإخلاص الذي تمّ التعبير عنـ
في ظروف مختلفة. وأضفت بأنه من السهل تغيير إنسان، لكن من أجل أيّ
سياسة ؟ وإذا كان الأمر يتعلّق بإجراء تعديلات على اختيارات بومدين، وهـ
مستحبة ونافعة، فإن مساعدية ورجالا آخرين سيدعمونك، لكن إذا كا
الأمر يتعلق بإرادة في إحداث قطيعة مع هذه الاختيارات، فإنك تجازف بعزل
نفسك، لأننا لن نوافقك. ثم أضفت بأنه يجب التفكير في المسألة التالية
وهي أن أيّ مجتمع يراعي مستقبله يجد نفسه بالضرورة في مواجهة مشكلة
نقل السلطة. كيف ستتشكل وتتجدّد النخبة الحاكمة ؟ من يقبض زمام شؤون
البلاد والاقتصاد ؟ وبموجب أيّة مبادئ وبمقتضى أيّ حقوق ؟

هكذا بدأتُ، أيضا، أشعر بتغيّر في الموقف، ليس فقط لأني لم أعد أشعر
بالثقة التامة، التي كانت تحكم علاقاتي ببومدين، لكن حلّت محلها حساسية

خفيّة. ليس لأنه لم يكن راضيا عن عملي على رأس وزارة الشؤون الخارجية، لكني كنت أزعجه بتدخلاتي في الشأن الداخلي. على أنّ ذلك لم يمنعني من الاستمرار في إبداء رأيي، الذي كان يهدف إلى خدمة مصلحة الجزائر. حاولت، مثلا، أن ألفت انتباهه إلى أخطار هذا الاختيار أو ذاك. وقلت له، خاصة، إن شحنة حبّ الوطن خفّ إشعاعها، وإن بذرة الديموقراطية أخذت في النضج، وإن هناك تناقضا بين مسألة بناء المدارس والمستشفيات والطرق والسدود، ومسألة الإبقاء على الذهنيات في مستوى الدوغما السياسية لفترة الكفاح المسلّح. كما قلت لمساعدية بأننا لا يمكن أن نخاطب الشعب في الثمانينيات بخطاب الستينيات، لأننا لا نتعامل مع شعب أميّ بنسبة 90 % يمكنه الاكتفاء بالشعارات، ذلك أننا كوّنا آلاف وآلاف من حملة الشهادات العليا في كلّ الاختصاصات يطالبون بمحاورين في مستواهم.

وبالفعل، فجبهة التحرير الوطني، كما هو الحال دائما بعد جيل - 30 سنة -، كانت في حاجة إلى مراجعة. لقد تعمّقت الهوّة بين الخطابات الرنّانة حول العدالة الاجتماعية، وتسليم المشعل للأجيال الجديدة، واحترام معايير الكفاءة والنزاهة والالتزام، وبين مسارات أقل تألقا للأباراتشيكيين والممالقين. لقد أصبح بعض مسؤولي جبهة التحرير - من وزراء ونواب وإطارات الحزب والدولة - يشبهون أكثر فأكثر ممتهني السياسة الذين يدافعون، أولا وقبل كلّ شيء عن مزاياهم، ولا يبالون بالتطلّعات الشعبية، ويحتقرون التداول على السلطة والحكم الراشد.

من الواضح أن هذه اللغة لم تكن لتلقى رضى الرئيس، الذي تعوّد على من يقفون أمامه موافقين أو مصفقين، ناهيك عمّن كانوا يجزلون له المديح. وقد شعرت بذلك بوضوح أثناء شرحي له بأن تصدّع التماسك الاجتماعي ستنجرّ عنه حتما ردود أفعال، بل وحتى قلاقل. إن الهوة التي

تتعمّق بين الأغنياء والفقراء، وتتسع بين الشمال والجنوب، وبين سكان المدن والأرياف ستؤدي كلّها إلى تدمير الطبقة الوسطى. لا ينبغي لأهداف التنمية الاقتصادية أن تطال التماسك الاجتماعي، خاصة بظهور الرشوة. وأن هدف التحديث لا ينبغي أن يلحق الضرر بالهوية الوطنية. وخلصت إلى القول بالتشديد على أن الرشوة تستشري في غياب دولة القانون، أي غياب نظام يحدّد فيه الدستور سلطات الحكومة.

وقد بلغت الحساسية إزاء شخصي ذروتها سنة 1988 بمناسبة انعقاد القمة العربية حول الانتفاضة الفلسطينية في الجزائر، والتي أخذتُ على عاتقي التحضير لها، لكن التغطية الإعلامية أهملت جهودي بطريقة ممنهجة. ومثل هذا القرار بمقاطعتي لا يمكن أن يتخذ على مستوى وزارة الإعلام. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لخطابي في مجلس الأمن حول فلسطين، الذي بثّه التليفزيون التونسي كاملا، بينما ضرب تليفزيوننا صفحا عنه.

في 1988، وردا على رسالة من الحسن الثاني سلّمها علي بن مسلّم، أوفد الرئيس إلى المغرب العربي بلخير ثم مساعدية. أما بالنسبة لرئاسة اللجان المختلطة مع المغرب وليبيا، فقد عيّن على التوالي الهادي لخضيري ومحمد الشريف مساعدية. وأخيرا، ولأول مرة لم أشرك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس لحزب جبهة التحرر الوطني.

كان عليّ، على الأرجح، أن أنسحب ابتداء من عام 1984. وكان تردّدي، الذي يمكن تفسيره في الوقت نفسه بإخلاصي للشاذلي وبالضغوط التي مارسها عليّ أصدقاء من الضباط السامين في الجيش الوطني الشعبي خطأ، لأن للإخلاص والصداقة حدودا عندما يتعلق الأمر بمستقبل البلاد.

ت - ميثاق 1986

مضت عشر سنوات كاملة على تبني الميثاق الوطني سنة 1976، فقرّرنا إعادة النظر فيه على ضوء تجربتنا واستخلاص الدروس من أخطائنا. شارك خمسة ملايين من الجزائريين في آلاف الاجتماعات لمناقشة تحضير النص الجديد الذي سيطرح للاستفتاء.

ظهرت في ميثاق 1986 أربعة عناصر :

1 - مدخل تاريخي يتناول تعميق معرفة أفضل بالمحطات الكبرى في تاريخنا وقمنا بـ«تصفية الاستعمار» عن التاريخ الذي سيدرّس لأبنائنا.

2 - توضيح مكانة الإسلام في المجتمع، وهذا النقاش تمّ تحيينه في العالم بعد الثورة الإسلامية في إيران و«صعود» الأصولية.

3 - إعطاء الأولوية للفلاحة، في سنة 1976 نالت الصناعة الأولوية. وفي ضوء ما تعيشه إفريقيا والعالم الثالث قرّرنا إعطاء مكانة كبيرة لقطاعي الفلاحة والريّ. بعد عشرين سنة من الاستقلال تمّ بناء سدّين ومنذ 1980 شيّدنا 20 سدا.

4 - رسم حدود القطاع الخاص : هذه البداية هامة جدا، فقد وصلنا إلى قناعة أن الدولة لا يمكنها أن تتكفّل بكلّ شيء. وتوضّح نسخة ميثاق 1986 أكثر إمكانات وحدود القطاع الخاص.

الفصل الثالث عشر

حوادث أكتوبر 1988

تعيّن على الرئيس الشاذلي أن يتناول الكلمة يوم 19 سبتمبر 1988 أمام أعضاء المجالس التنسيقية للولايات، وهي هيئة ثلاثية القيادة تضمّ بالنسبة لكل ولاية : المحافظ المسؤول عن الحزب، والوالي الذي هو رئيس الإدارة، وقائد القطاع العسكري. وقد استدعوا إلى نادي الصنوبر عشية اجتماع دورة اللجنة المركزية، التي تسبق عقد المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني المتوّقع لشهر نوفمبر القادم. وكان الجيش منذ عام 1984 على قدم وساق لإعادة الهيكلة بعد تشكيل قيادة الأركان التي جرى حلّها في عام 1967... لقد عشنا موسما صيفيا خاصا :

فعلى الصعيد الجهوي، كانت هناك لقاءات مغاربية مع استئناف العلاقات الدبلوماسية في شهر ماي بين الجزائر والمغرب. وكانت متبوعة بإعادة فتح الحدود بين البلدين، وبعقد مؤتمر القمة المغاربي في زرالدة. وقد ناقشت الصحافة الوطنية وهياكل الحزب مشروع الوحدة مع ليبيا في انتظار المصادقة عليه عن طريق الاستفتاء. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية، فإن الجزائر جمعت في شهر جوان مؤتمر القمة العربي الأول لمساندة الانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت قبل أشهر من ذلك التاريخ في الأراضي المحتلة بقيادة حماس.

الوضع حين علمتُ بإلغاء الرحلات المتوجّهة إلى الجزائر، وكذلك من خـ
الأخبار المتهافتة الباعثة على التهويل والتضخيم في نفس الوقت. و
الأخبار التي جمعتُها في السفارة حول مظاهرات 5 اكتوبر، ثم المواجهـ
وفرض حظر التجوّل، والقمع، والضحايا من القتلى والجرحى. وتحد
وكالة الأنباء الجزائرية في ذلك اليوم في برقيتين متتابعتين عن «عمـ
عنف مدبّرة» وعن «مؤامرة واضحة». وأعلنت أن «مدبّري» هذه الاضطرابـ
قد تمّ «التعرّف عليهم»، وأن الحيثيات ستعرض على الرأي العام». وأُرسلـ
إليّ طائرة خاصة هبطت بي في مطار بوفاريك العسكري يوم 8 أكتوبـ
حيث أُخبرت بأن الرئيس في انتظاري. وجدتُه مرتاحا، واثقا من نفسـ
أراد الشاذلي أن يعرف كيف اطلعتُ على الخبر، وما هو رأيي فيه. لم أتردّ
لحظة عن تذكيره بتحذيراتي المتعددة، التي تقبّلها دون أن يرف له جفن
حتى وإن شعرتُ أنه منزعج بعض الشيء. تذكّرت عندئذ الجنرال الأكحل
عيّاط، رئيس مصلحة المخابرات للجيش، الذي قال لي قبل بضعة أسابيع
أنه حذّر الرئيس الشاذلي في نهاية جوان من أن الوضع في البلاد يوشك
على الانفجار، وأن هذا الأخير أجابه : « أنت، ترسم أمامي صورة قاتمة».
وختمتُ بقولي : «إنه يصعب عليّ أن أبقى عضوا في حكومة أعطت الأمر
للجيش كي يطلق الرصاص على الشعب». وهنا انفجر : «ولكن حدث ذلك
لأنني لم أجد لا حزبا ولا حكومة ولا شرطة، فاضطررت إلى توجيه النداء إلى
الجيش». نصحتُه بأن يخاطب الأمة، وأن يجمع المكتب السياسي. أجابني
بقوله : «ما الذي يمكنني أن أقوله أكثر مما قلته للشعب بعد الخطاب الذي
ألقيته يوم 19 سبتمبر وما فائدة اجتماع مكتب سياسي فاشل ؟». وأضفتُ
قائلا : «لقد حدث عنصر جديد منذ الخطاب الذي ألقيته يوم 19 سبتمبر،
وأعني به : يوم 5 أكتوبر. أرى أنه ينبغي عليك أن تتناول الكلمة من جديد كي

تطمئن المواطنين، وذلك بإعلان تدابير اقتصادية وسياسية ملموسة في نفس الوقت». والحقيقة هي أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية كانت قد أُعدّت سلفا في شكل مشاريع تحسبا لعقد مؤتمر للحزب، وكذلك مشروع أولي يتعلق بمراجعة الدستور.

مضى عليّ أكثر من عام وأنا أشعر بأن هناك ما يشير إلى أنّ وجودي إلى جانب الشاذلي لم يعد مرغوبا فيه من قبل بعض الأوساط. غير أنني في تلك اللحظات بالذات، أحسستُ أنّ هناك طلاقا نهائيا بيني وبين رجل كنتُ مساعدا له طيلة عقد من الزمن، وعملتُ خلاله المستحيل من أجل الحفاظ على صورته، لأنه رئيس بلادي، ولأن بلادي يجري النظر إليها من خلاله. ينبغي القول إنّ علاقاتنا تميّزت بالثقة والاحترام المتبادل دائما وأبدا. افترقنا بعد أن طلب مني «باسم ما يجمع بيننا أن أتريّث بعض الوقت، وعدم إعلان قراري للرأي العام». وهو طلب أزعجني، غير أنني قبلتُه على مضض.

وحين فارقتُه، توّجهت راجلا إلى وزارة الشؤون الخارجية، حيث كان رئيس ديواني محمد خمار هو الشخص الوحيد الذي أطلعتُه على قراري، حتى يعمل على تحضير رحيلي في سرّية تامة. وبطبيعة الحال، عندما طلبتُ من كاتبتي، الآنسة أمغار، جمع أوراقي الخاصة وصورة والدي التي لم تفارق مكتبي في كلّ المناصب التي توليتها، أدركتْ، هي الأخرى اقتراب هذا الرحيل. وعدتُ إلى منزلي حيث جمعتُ زوجتي وأولادي كـ أقول لهم ما يلي: «بعد بضعة أيام، أغادر كلّ مسؤولية سياسية. وعليه يتعيّن عليكم أن تأخذوا بعين الاعتبار في علاقاتكم الاجتماعية الفكر التالية، وهي أنّ نكران الجميل هي القاعدة في تصرفات معظم الأفر وسلوكهم، وأنه لن يتذكّر أحد ما فعلتُه في صالحه أو في صالح البلا

وهكذا، لن تواجهوا مفاجآت غير سارة. وإذا قدّر لهذه القاعدة أن يكون لها استثناءات، فسيكون لكم الحظ في أن تعيشوا أوقاتا سعيدة». استقبل هذا القرار بارتياح وفرحة تفوق الوصف. وتصايح الجميع قائلين: «ستكون لنا الفرصة في آخر المطاف أن نراك أكثر ونتحدث إليك، ونخرج معك أيضا!». وفي هذه اللحظة بالذات، فوجئتُ بصوت الجنرال نور الدين قرطبي، مدير التشريفات بالرئاسة، وهو يعلن لي عبر الهاتف أن الرئيس قرّر استدعاء المكتب السياسي في اليوم التالي 9 أكتوبر على الساعة الرابعة عصرا. وقد كان ذلك الاجتماع هو الثالث من نوعه في ظرف أربعة أيام، لكنه بالنسبة لي هو الأول الذي أحضره، وهو اجتماع مشهود في حياتي السياسية.

لم يكن الرئيس على نفس الثقة بالنفس التي كان عليها بالأمس. بدا لي إنسانا مضطربا مهزوزا. ما الذي حدث بين الأمس واليوم يا ترى؟ هل أخبر خلال البارحة أن المظاهرات التي اتسع نطاقها إلى مدن أخرى قد أفلتت من كل رقابة؟ وأيّا كان الأمر، فإنّ كلماته الأولى كانت متواضعة جدا: «لقد جمعتكم كي أستشيركم حول الوضع الذي يسود في البلاد. أرجوكم أن تعبّروا عن رأيكم بكل صراحة. وأنا مستعد كي أنسحب إذا اقتضت الظروف ذلك». وحول الطاولة، كانت هناك وجوه كالحة، لا ترتسم أيّة ابتسامة عليها. وكانت تكشف عن قلق واضح، وعن شعور بأن هناك تغيرا يوشك أن يحدث غداة هذا الزلزال. إذ كان يرى نفسه في منصب رئيس الحكومة، أو في منصب الرئيس نفسه، ولم لا؟ فإن هناك آخرين يرون أنفسهم على وشك الرحيل؟ أولا، مساعدية، الذي استهدفتْه المظاهرات، وصار محل شبهة بالنسبة للشاذلي، وهو يعرف معرفة جيّدة أنه كبش الفداء، وأن هذا المسرح كلّه عبارة عن وهم. ثم الوزير الأول، عبد الحميد إبراهيمي،

المتهم بأنه المسؤول عن الإجراءات الاقتصادية التي ندّدت بها الجماهير. ثم أنا في نهاية المطاف، لكنّني كنتُ أشعر بارتياح أكيد بعد مقابلة الأمس، حيث أطلعتُ الرئيس على قراري. وفي مداخلتي، أكّدتُ مرة ثانية اقتراحي بتوجيه خطاب إلى الأمة. وتوالى أعضاء المكتب السياسي دون أن يقترحوا شيئا جديدا. المداخلة الوحيدة الملحوظة هي مداخلة رشيد بن يلس الذي ألحّ على ضرورة أن يتوجه الرئيس إلى الأمة كي يقول لها إن رسالتها بلغته، وأن إصلاحات سياسية عميقة ستوضع موضع التطبيق، وأنه يتخلى عن الترشح لعهدة ثالثة. وأطلق فكرة التعددية الحزبية التي لم يقبلها مساعدية في شكلها داعيا الرئيس بصفته أمينا عاما إلى معالجتها أمام هيئات جبهة التحرير الوطني. وعلى الرغم من أن العربي بلخير ليس عضوا في المكتب السياسي، فإنه خاطب الشاذلي بقوله: «ليس لك أن تخجل مما حقّقته»[1]. وتقبل الجميع الفكرة، غير أن الوجوه ظلّت مجهمة. ودون أن يتحرك له ساكن، ختم الرئيس الاجتماع معلنا قرار إنشاء لجنة ضيّقة مكلّفة بتحضير الإطار العام لخطابه. وهي لجنة متكوّنة من ثلاثة أعضاء يساعدهم العربي بلخير، وهم عبد الغني وطالب وبن يلس.

عندما اجتمعت هذه اللجنة اكتشفتُ أن العداء لجبهة التحرير الوطني عداوة مستحكمة. ولم تكن بالتأكيد عداوة لجبهة التحرير، من حيث هي رؤية وعقيدة، ولكن من حيث هو حزب صار محل رفض بسبب تسييره وسيطرته على الحياة الوطنية. من هنا جاءت سهولة التضحية بـ «كبش الفداء». وليس ذلك بالأمر الصحيح، لأن جبهة التحرير التي توجد في سدّة

---

(1) حسبه «كانت هناك مشكلتان أمام الرئاسة وهما مشكلة التعذيب ومشكلة السيارات بدون هوية لها». طلب الرئيس شروحا في هذا الشأن ، لكن لم تكن هناك ردود أبدا. حصيلة شهادات نشرت بالجزائر في أكتوبر 1988 في صحيفة «لو ماتن» تحت عنوان «أكتوبر ، إنّهم يتحدثون».

الحكم رسميا منذ الاستقلال، لم تكن إلا ذريعة للسلطة. لم تكن الجبهة في السلطة، وإنما كانت مع السلطة. اقترحتُ أن يتضمّن الخطاب جانبين اثنين : جانب «لتشخيص المرض» يحلّل أسباب الانفجار الاجتماعي : البطالة، تدني القدرة الشرائية، غياب العدالة الاجتماعية، والحريات السياسية إلخ... وجانب «لمعالجة الأوضاع» بإصلاحات تقوم على إشراك الشعب بصورة أكبر في اتخاذ القرار السياسي، وإحداث تغييرات عميقة على رأس الحزب والحكومة. وفي اليوم العاشر من أكتوبر، اجتمعت تلك اللجنة مرة ثانية لضبط النصّ ضبطا نهائيا.

وفي المساء نفسه، ظهر الشاذلي على شاشة التلفزة الوطنية. برّر نبرة الشدّة التي تضمّنها خطابه يوم 19 سبتمبر الذي حُرِّف مضمونه من قبل بعض العناصر. وأوضح أنه استعرض «الوضع بكل مسؤولية وموضوعية متبنيا طريق النقد الذاتي، كي يتحدث عن النقائص المتعددة في حقيقة الأمر». وأعلن أن «مشروع إصلاحات سياسية في جميع الميادين» سيعرض على الشعب «لاتخاذ القرار بشأنها». وأنّ هذا القرار يتمثل في «مراجعة بعض الهياكل والأسس الدستورية من أجل تكييفها مع المرحلة الجديدة». ووعد باتخاذ عقوبات ضد المسؤولين الذين لا يقومون بمهامهم. وهكذا، نظّمت مظاهرات تأييد كان الحزب وراءها، هذا الحزب الذي تعمّدت الصحافة تجاهل دوره، وهي المظاهرات التي أعيد بثّها مرات عديدة في التلفزة. وبعد يومين اثنين، نُشر جدول زمني من قبل رئاسة الجمهورية : يوم 3 نوفمبر استفتاء في مشروع تغيير الدستور، يجعل الوزير الأول مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، ومشروع إصلاحات سياسية تقوم مصالح الرئاسة بإعداده على أن يعرض على مؤتمر جبهة التحرير الوطني «بغية إضفاء ديمقراطية أكبر للنشاط السياسي». وأخيرا، سيتم اللجوء إلى

الشعب من جديد عن طريق الاستفتاء لإبداء رأيه في التغييرات السياسية والمؤسساتية التي تمسّ الميثاق الوطني والدستور.

وبطبيعة الحال، حظيّت مظاهرات أكتوبر بتغطية خاصة من قبل الصحافة الفرنسية، التي لم تتردّد بعض عناوينها بوصف الجزائر بالملتهبة. لكن، على الصعيد الرسمي، فإنّ الصمت الذي التزم به ميشال روكار، الذي كان يومها وزيرًا أوّل، كان أشدّ فعالية من «بعض التصرّفات». وقد كان هذا الموقف محل إعادة نظر من خلال تصريحات جاك بيليتي وزير التعاون والتنمية، الذي لم ير في خطاب الرئيس الشاذلي «عنصر تهدئة للصراع». ولمّا رأيتُ أن هذا الموقف غير مقبول أصلا، طلبت من مصالح الوزارة استدعاء سفير فرنسا لرفع الاحتجاج. وقام السفير آيت شعلال بنفس المسعى لدى وزارة الخارجية الفرنسية بباريس. علمنا بعد ذلك أن الرئيس فرانسوا ميتيران تناول في مجلس الوزراء الفرنسي الوضع في الجزائر بهذه الكلمات التي ذكرها هوبير فدرين، الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية: «بكل تأكيد، ليس من المقبول أن تضرب سلطة ما شعبها بهذه الطريقة. ولكن، لا أحد يعلم من يحل محل الشاذلي إن غادر السلطة. ما الذي سيحدث في الجزائر؟ لست أدري، وعلى أيّة حال، هناك فرضية لا يمكن تناولها في الوقت الراهن، وهي مسألة إحلال الديموقراطية»[1].

في يوم 17 أكتوبر، استدعاني الرئيس كي يكلّفني برئاسة وفد رفقة مساعدية للتوجّه إلى الرباط بغية المشاركة في اجتماع مغاربي. ألححتُ عليه كي يعيّن وزير خارجية جديد، لكنه أكدّ لي أنه سبق له أن أرسل إلى

---

(1) أنظر «عوالم ميتيران في الإليزي»، 1981-1995، منشورات فايار، 1996، ص 684، بالفرنسية.

الملك الحسن الثاني قائمة بأعضاء الوفد. وهكذا كان أن اضطلعت ب
الأخيرة، كمسؤول للديبلوماسية الجزائرية.

وغداة الإعلان عن نتائج الاستفتاء يوم 5 نوفمبر، جمع الش
الحكومة كي يعلن انتهاء مهمتها، ويعبّر لها عن تشكراته. ترك انط
بأنه سجين مجموعة جديدة. وتمّ تقديم أعضاء الحكومة الجديد
7 نوفمبر برئاسة قاصدي مرباح، الذي حمل اسم رئيس حك
باختصاصات دستورية محددة بوضوح.

وخلال الأشهر التي أعقبت ذلك، تسنى لي أن أقابل الرئيس الشاذ
خاصة بمناسبة اجتماعات اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني.
ردّد على مسامعي، وهو في غاية الحرج، الجملة التالية: «سي أحمد، لا
أن نتقابل». ولم تتمّ مثل هذه المقابلة أبدا بطبيعة الحال.

وبعد عام من تلك الأحداث، أي في يوم 29 نوفمبر 1989، أعلنتُ ف
خطاب أمام المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني قائلا: «لقد أدّ
هذه الأمراض كلّها إلى حدوث أزمة حقيقية بين الحاكم والمحكوم، بين
الشعب وجبهة التحرير الوطني. وهي تفسر أحداث يوم 5 أكتوبر 1988
أو على الأصح، الجانب التلقائي لهذه الأحداث. ذلك لأن هناك أيضا في
هذه الأحداث جانبا مفتعلا يثير تساؤلات عديدة حول هوية الذين كانوا
وراءها»[1]. وعلى الرغم من أن أكثر من عشرين سنة تفصلنا اليوم عن ذلك
الخطاب إلاّ أنّ هناك جوانب ما تزال غامضة، حتى وإن كان هناك مسؤولون
سامون معنيون بالأمر قد حاولوا فيما بعد إلقاء الضوء على البعض منها من
خلال الإدلاء بتصريحات إلى الصحافة الوطنية.

---

(1) أنظر أحمد طالب الإبراهيمي، «الأزمة والحلّ»، ص 19-20.

ومما لا جدال فيه أن حوادث أكتوبر 1988 هي نتيجة لاحتقان عام في أوساط شعب كان يتطلّع إلى التغيير لمواجهة كل ما يناقض الخطاب الرسمي: جمود الحزب الواحد، وازدياد الفوارق الاجتماعية. وتجميد الاستثمارات بسبب تدهور العائدات البترولية. وبروز طبقة طفيلية حول السلطة تعيش عيشة البذخ، ونقص المواد الأساسية. وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، مما تسبب في طرد مئات الآلاف من العمّال. وتدني القدرة الشرائية، والتراجع عن بعض المكاسب الاجتماعية.

إنه لأمر مفهوم ومنتظر أن يحدث انفجار عام أدّى إلى مظاهرات عارمة بدون تأطير سياسي، وبروز مطالب اجتماعية خاصة وأن البلاد عاشت طيلة شهر سبتمبر موجة إشاعات حول اقتراب حدوث ثورة شعبية. بل إنني أقول إن البلاد كانت متعوّدة منذ وفاة بومدين على نوع من التمرد الاجتماعي لأسباب مختلفة تنطلق من المطالب الثقافية إلى انتكاس مستوى العيش وما يتطلع إليه الشباب المحروم من العيش الشريف ولكن أن يكون الهدف من أكتوبر 1988 هو النيل من حزب جبهة التحرير الوطني الذي أحرقت بعض مقراته، والذي جعل منه كبش فداء، فذلك يعني أن هناك مؤامرة مدبّرة. ثم إن مسألة لجوء بعض العائلات إلى تخزين مواد غذائية درءا لأيّ نقص، بالإضافة إلى أن هناك أشخاصا طلبوا قبيل 5 أكتوبر من بعض تجار شارع ديدوش مراد إغلاق محلاتهم في اليوم الموالي، وأن بعض رجال الشرطة أخلوا الطرقات تاركين إيّاها نهبا للمظاهرات، ووجود قناصة على متن سيارات غير رسمية حسب العديد من المصادر يطلقون النار على المتظاهرين دون أن يتصدى لهم أحد، كل ذلك يؤكد أطروحة المؤامرة. لكن، من هم أولئك المتآمرون؟

أكد بعض الملاحظين أن حوادث أكتوبر 1988 هي نتيجة القطيعة وغياب نوع من الإجماع، قطيعة توازن مؤسساتي بين الأقطاب الثلاثة التي كانت منذ وصول الشاذلي للحكم تحاول بطريقة من الطرق التعايش فيما بينها وهي القطب الرئاسي المهيمن في عهد بومدين وقطب الجيش الذي هو في الواقع قطب مصالح الأمن العسكري وقطب البرلمان الذي يحاول أن يعطي للحزب دورا. هل كانت حوادث أكتوبر متعمدة، يا ترى ؟، كي يستولي قطب الأمن العسكري على السلطة ؟ يبدو أن هذه الفرضية تأكّدت عندما عيّن الرئيس الشاذلي قاصدي مرباح على رأس الحكومة يوم 7 نوفمبر 1988، والجنرال خالد نزار رئيسا لأركان الجيش، ثم وزيرا للدفاع. لكن، هناك فرضية أخرى ترى في هذه التعيينات مكافأة لمنطقة القبائل من خلال مرباح لكونها بقيت بعيدا عن مظاهرات العاصمة في حين أن القطب الثاني نجح في إعادة النظام حتى وإن تم ذلك مقابل ثمن باهظ جدا.

إنّ الحقيقة أكثر تعقيدا من ذلك. بدا الشاذلي متأرجحا بين تيارين متناقضين. وذلك ما يفسر غضبته المدوّية يوم 19 سبتمبر. وقد كانت تعبيرا عن إرادته في أن يفلت من مجموعات الضغط. البعض يريدون إصلاح النظام من الداخل مع انفتاح سياسي يؤدي تدريجيا إلى التعددية الحزبية دون النيل من سيادة جبهة التحرير الوطني. وبالنسبة لهذه المجموعة، فإن ذهاب مساعدية يسهّل الأمور، لأنه صار يرمز إلى جمود الحزب الواحد، ومن هناك تلك الحملة الخفية ضده والقائلة بأنه وراء حوادث أكتوبر كي يمنع الشاذلي من عهدة ثالثة. وهذا كذب صريح إذا ما عرفنا وفاء مساعدية. وآخرون يريدون تفجير النظام من الداخل بغاية الوصول إلى اقتصاد حر دون أي مراقبة، والتخلي عن الطابع الوطني لكل

شيء، بما في ذلك المحروقات، وعدم احتكار التجارة الجزائرية. وبالنسبة لأولئك كلهم، « فإن إقصاء أحمد طالب الإبراهيمي أمر ضروري لأنه أنشأ مجلس المحاسبة، وما انفك يردّد نفس الأغنية حول العدالة الاجتماعية». والحقيقة، أنّ كلتا المجموعتين تريد التخلص من الشخصين الذين تعتقدان أنّ لهما أكبر التأثير على الرئيس[1].

والملاحظ أن هاتين المجموعتين حققتا رغبتهما. ذلك أن مساعدية استبدل بعبد الحميد مهري يوم 29 أكتوبر، وطالب الإبراهيمي ببوعلام بسايح يوم 7 نوفمبر. ينبغي أن أضيف إلى ذلك ذهاب الجنرال الأكحل عيّاط الذي حلّ محلّه الجنرال محمد بتشين مديرا للأمن العسكري للجيش، بعد إشراك هذا الأخير في تسيير الأزمة. لكن الأزمة ظلّت باقية، إن الشادلي لم يكن يعلم أنه حين انفصل عن أقرب أعوانه، إنّما كان يوقّع بنفسه على وثيقة ذهابه شخصيًا.

(1) إشاعات ملّحة في جبهة التحرير الوطني تتحدث منذ عام 1986 عن ترشيح محمد الشريف مساعدية أو الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي لمنصب رئاسة الجمهورية، وأن مؤتمر الحزب المتوقّع عقده في نوفمبر 88 سيعيّنهما طبقا لتوصيات جبهة التحرير الوطني. لكن، لا الرئيس الشاذلي، ولا محيطه، يبدو عليهما أنهما اقتنعا بأنها مجرّد إشاعات. وعليه، فإن الأمر يتعلق بإبعاد هذين المرشحين المحتملين قبل عقد المؤتمر.

ملحق 1

في سبيل إعادة ضبط الأمور والتحكم فيها (جانفي 1979)

ينبغي الإشارة بداية، إلى أن ثمّة عددا من المواطنين ما انفك يتزايد بصورة ملحوظة، ممن يعتقدون أن مظاهر التقصير والتجاوزات. وما شابه ذلك من «انزلاقات»، تستدعي التصدي لها. وقد استفحل أمرها وعمّت. بل تأصلت لدرجة لم يعد من الممكن القضاء عليها، بمجرد اتخاذ سلسلة من التدابير الإضافية، التي ستتراكم لا محالة مع غيرها من التدابير المتّخذة من قبل، لاسيما وأنها لم تُطبّق على الوجه الأكمل، إن لم نقل إنها لم تُطبّق البتّة.

وبحسب البعض، ممن لا يعارضون النظام حتما، ولكن «يسوؤهم» ما يشاهدونه من سباق محموم على الثراء ومن مظاهر الترف وتعاطي الرشوة والتصرف وفق ما تمليه الذهنية العشائرية، فإن هذه الظواهر، التي كثيرا ما تلاحظ في بعض دوائر السلطة، أخذت تشكّل، شيئا فشيئا، نظاما منغلقا على نفسه، يسير وفق منطق داخلي وقواعد خاصة به، فهو بالتالي عاجز عن إصلاح نفسه. وأدى ذلك، بصورة خاصة، إلى ازدواجية الخطاب الشائع حاليا : فمن جهة، ثمّة خطاب ثوري من خلال التصريحات والنصوص الرسمية والميثاق الوطني، وثمّة، من جهة أخرى، سلوك يومي مغاير، يتجلى في طريقة تسيير شؤون الحياة الخاصة، ويتجسد لدى البعض

من خلال الانحرافات المذكورة. لا مناص، إذن، من إحداث ثورة داخل الثورة.

بالإضافة لما تقدّم، ينبغي الإشارة إلى بعض الظواهر، التي بدأت تبرز لدى مختلف الشرائح الاجتماعية مثل: تثبيط عزائم الناس الشرفاء أمام إفلات الانتهازيين من المحاسبة والجزر، سلوك الوصوليين المتّسم بالغطرسة وكل من لفّ لفهم من المرتشين والمأمورين المستبدين، القلق والحيرة أمام الصمت المطبق الذي تركن إليه الهيئات العليا أو على الأقل تتغاضى عنه وموقفها السلبي إزاء ما يحدث من انحرافات مفضوحة، شعور بالإحباط وفتور في الهمّة لدى العديد من الإطارات والمناضلين بسبب ما يلاحظونه في كثير من الأحيان من انتهاك أو تجاهل للمقاييس الثلاثة المفترض اعتمادها عند التعيين والترقيّة في المناصب (الالتزام - الكفاءة - النزاهة)، تنامي الشكوك لدى قطاعات واسعة من الرأي العام وارتيابها في مصداقية المسار الاشتراكي للتنمية بسبب مصاعب الحياة اليومية من جهة، والإثراء غير المشروع من طرف البعض من جهة أخرى.

ربّما يميل البعض إلى الاعتقاد بأن مؤتمر جبهة التحرير الوطني سوف يتكفّل بتحديد الوسائل الكفيلة بمحاربة هذه التجاوزات. في الواقع، إن نجاح مؤتمر الحزب في هذه المهمة مرهون، أولا وقبل كل شيء، باتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية. وعلى أيّة حال، سيكون من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن الصمت (النسبي) والموقف السلبي (وليس اللامبالاة) من طرف الرأي العام، إنما هو دليل على أن الأمور ليست في غاية السوء (بالقدر الذي قد يهدّد أركان النظام) ويخطئ من يظن (على غرار ما تدعيه صحيفة «المجاهد») أن ما استُنكر أعلاه مجرّد دعايات رجعية أو كلام فارغ تلوكه الألسنة في «الصالونات». كلاّ! إن الجزائريين يحبون وطنهم، بقدر ما

يُرعبهم أن تصيبه نكبة التقسيم، كالتي حلّت بالكونغو، ويعلمون جيّدا أن الأعداء يتربصون بوطنهم الدوائر، ويتمنون زعزعة استقراره. هذا هو السبب الذي أبقى جذوة الاحتجاج كامنة في الأفكار وجارية على الألسنة، وإن لم تتجسد في الأفعال إلى حد الآن.

ومختصر القول، أن أيّ نظام للحكم، حين يتناقص عدد المدافعين عنه يوما إثر يوم، إلا ويُعرّض نفسه، لا محالة، لخطر تزايد خصومه.

ومع كل هذا، فثمّة دوما فرصة متاحة لتدارك التأخير وتجاوز النقائص. غير أن بلوغ هذا المرام يستدعي إحداث صدمة قوية على مستوى الرأي العام. ولن يتأتّى ذلك إلاّ إذا لاحظ كافة الناس، وبشكل محسوس، أن المسؤولين أصبحوا يفعلون ما يقولون، وأن جميع المواطنين أضحوا متساوين أمام القانون. إن الضرورة الملّحة تقتضي الإسراع باتخاذ إجراءات ردعية حازمة، لا تكون مثارا للجدل ولا تقبل التأويل، لكي لا يُظن أنها مجرد تصفية حسابات. وينبغي الاحتراس بصورة خاصة، من البدء بتطبيق الإجراءات الجزائية على الفئات الاجتماعية الدنيا قبل غيرها.

2. في طبيعة العلاقات على مستوى القمة

غني عن البيان أن الالتزام بتطبيق صارم للمقاييس الثلاثة المذكورة سوف تنجرّ عنه تأثيرات على توازن العلاقات بين المسؤولين في أعلى مستويات السلطة. بيد أن المسألة لا ترتبط هنا بمشكلة التوازنات ولعبة الانتماءات السياسية، التي هي من صميم الحراك السياسي. ولا بدّ من التأكيد مرة أخرى على ضرورة أن لا يسود انطباع عام بوجود فئة من «المعصومين»، الذين لا تصل إليهم يد القانون. وفئة من المسؤولين ممن لديهم القدرة على تجاهل الأحكام الصادرة بمقتضى نص قانوني أو

وفقا لأحكام الميثاق، وأن بإمكانهم تجاوزها وإلغاؤها، بدون حسيب و رقيب.

لقد أظهرت مناقشة الميثاق الوطني أن ثمّة رغبة عميقة لدى جمهو المواطنين في أن يبادر النظام السياسي بإجراء إصلاحات جذرية تمكّ من التحكم في مجريات الأمور بصورة أفضل. ولكن شيئا من ذلك ل يحدُث لحد الآن، فما الذي حال دون ذلك يا ترى ؟ لئن أمكن إعادة تنظي قطاع الصناعة وتقسيمه إلى ثلاث وزارات، فإن الإعلان عن استحدا كتابتين للدولة في قطاع الزراعة الحيوي بقي حبرا على ورق، فما سبب ذلك يا ترى ؟ وثمّة ملفّات عن مخالفات خطيرة ارتُكبت في مجال التسيير، ولكن ما تزال رهينة الأدراج، ولم يُفصل فيها بعدُ. وفي المقابل، يتمّ الترويج والإشهار، بصورة مبالغ فيها، عن عقوبة وحيدة صدرت في حق رئيس دائرة بئر مراد رايس بخصوص مخالفة، يبدو أنها مغايرة للعلّة المتذرع بها.

في هذا السياق أيضا، لا يفهم الرأي العام لماذا يتمّ التنديد على مسمعه بفضيحة البطاطس والبصل في ولاية معسكر، دون الإعلان عن أيّة عقوبة بشأنها. كما لا يفهم لماذا يندّد هذا المسؤول أو ذاك بما يلاحظه من تجاوزات، ويقوم بتشخيص الأدواء التي تنخر جسم المجتمع، ثم يقف عند هذا الحدّ، فلا يذهب إلى أبعد من ذلك... معظم الأمور تسير بصورة توحي وكأنما إرادة هذا المسؤول السامي أو ذاك، هي أهم بكثير من رأي المواطن وتظلّماته وتطلّعاته.

في الواقع، وإن لم يُصرّح بهذا أبدا، يُخيّل للمواطن أن للهيئات العليا في الدولة تصوُّرَها الخاص لمفهوم الشرعية. ويشعر الناس، وكأنما لم يطرأ أدنى تغيير على وضعية مجلس الثورة منذ سنة 1965، على الرغم من استحداث الهيئات الجديدة وإعلان الدستور. بالفعل، لقد تمّ انتخاب رئيس

الجمهورية، وأدى اليمين الدستورية (وهذه مسألة تكتسي أهمية بالغة في المجتمعات الإسلامية)، ولئن خوّله الدستور جملة من الصلاحيات، إلاّ أن مجلس الثورة ما يزال يحتل صدارة الأحداث، بالرغم من أنه، كمؤسسة، قد فقد الاعتبار والشرعية في نظر الشعب الناقم جدا على تصرفات العديد من أعضائه، ناهيك عن نقص كفاءاتهم.

ومن فرط مجاملة بقيّة أعضاء مجلس الثورة ومراعاة حساسيّتهم، كادت الانتقادات الموجّهة إليهم تطال شخص الرئيس بومدين نفسه، لولا أن رصيد الثقة والاحترام، الذي يحظى به، لدى الرأي العام وقف حائلا دون ثلب سمعته.

3. في الروابط بين السلطة والشعب

كثيرا ما تتمادى «القمة» في تعاملها مع «القاعدة»، كما يتعامل «الوصيّ» مع «القاصر»، مما يولّد في النفوس انطباعا عاما بأن السلطة لا تقيم وزنا كبيرا للدعم الشعبي، وأنها تعتبر أن الدعم الحاسم، بالإضافة إلى الانضباط الصارم من طرف قوات الأمن، لن يتأتىّ إلاّ من لعبة التوازنات السياسية بين الزمر والوجهاء. ففي مستقبل الأيام، ينبغي أن تقتنع «القمة» بما للدعم الشعبي من أهمية، ولا يعني هذا مطلقا أن ترتكب خطأ من نوع آخر يسمى الغوغائية والشعبوية.

بل على العكس، سيكون الشعب شاكرا لرؤية السلطة وهي تُمارس بعزم وحزم، ولكن (وهنا مكمن الخطر) شريطة الالتزام الصارم بتطبيق القانون وخدمة الصالح العام.

ليس المراد هنا هو المقابلة ولا المفاضلة بين المسؤولين والمواطنين، فثمّة من بين هؤلاء وأولئك أناسٌ أسوياء، وآخرون أراذل يستحقون الإدانة.

ومن هنا، ذلك الإفراط الملحوظ في الاستهلاك والإسراف والتبذير والسـ
على الثراء ومحاكاة البرجوازية والرغبة في تأمين الجانب باكتساب الكثـ
من المعارف، مما يجعل الأتباع في منأى عن الضغوط. ويتيح لهم الحصـ
على المنافع... فما تفسير ذلك يا ترى ؟ هل هي ردود أفعال ضد الإحباط
المتراكم طيلة الفترة الاستعمارية ؟ أم هي محاكاة واعية أو تقليد أعمـ
لعادات دأبت عليها فئة «الأقدام السوداء» في الماضي ؟ أم تراه حُـ
الظهور، الذي هو ميزة المزاج الشرقي ؟ مهما يكن الأمر، فالمسألة لا تتعلـ
هنا بتطبيق سياسة تقشفية صارمة، ولا بالسعي لإحلال مساواة مطلقة بيـ
الناس، فتلك فكرة طوباوية، وإنما المقصود باختصار، هو السهر علـ
التطبيق الفعلي لكافّة الأحكام المنصوص عليها في الميثاق الوطني، والتـ
ترمي في مجملها لتجسيد شعار «الثورة بالشعب وللشعب».

إن أكثر ما يثير الاستنكار في الوقت الحاضر، ليس وجود تلك الفئة
التي تنعم بالامتيازات (لقد وُجدت دوما فئات الشطّار وفئات المهمشين)
وإنما الأدهى هو بروز فئات جديدة من ذوي الامتيازات ما فتئت هوّة الفوارق
تتسع بينها وبين فئة المواطنين العاديين. فلا مناص من إعادة ضبط
العلاقات بين «القمة» و«القاعدة» في أكثر من قطاع :

أ) **قطاع الإدارة** الذي ينبغي أن تقوم بينه وبين المواطنين علاقات
مبنيّة على الثقة المتبادلة والتفهم المشترك. ولذا، يجب تحسين ظروف
استقبال الجمهور وتبسيط الإجراءات البيروقراطية. فما الداعي، مثلا،
لإرهاق المواطن بمراجعة المصالح الإدارية، جيئة وذهابا، مرات عديدة
قبل تسوية بعض القضايا، التي يمكن البتّ فيها فورا، مثل استخلاص
بعض الوثائق الشخصية ؟ يجب أخذ تظلّمات المواطنين بعين الاعتبار
وبمزيد من الاهتمام، ويجب التخلّي عن عادة معالجة احتجاجاتهم بالتزام

المصالح الإدارية الصمت المطبق. هل يُعقل، حسب ما أوردته صحيفة «المجاهد»، أن تفتقر مصالح إحدى البلديات لبعض المطبوعات الإدارية (شهادة الميلاد أو الحالة المدنية...) بينما تتوفر تلك المطبوعات نفسها لدى بعض الباعة، ثم لا تحرّك السلطات المعنية ساكنًا ؟

في هذا الصدد، يمكن إنشاء على مستوى كل ولاية وعلى مستوى الرئاسة مصلحة إدارية تتولى استقبال تظلّمات المواطنين ضحايا التعسف أو الجور الإداري، فتُرفع إليها الشكاوى عن طريق البريد المضمون مقابل وصل استلام. قد يقول قائل : من شأن هذا الإجراء أن يفتح المجال أمام عدم الانضباط والوشايات والاتهامات. كلاّ. فكل مواطن تسوّل له نفسه الإدلاء بشكوى غير مؤسسة يُعرِّض نفسه للعقوبة. وكذلك ينبغي أن يُسترعى انتباه كل موظف يتسبّب في إلحاق الغبن بأحد المواطنين، إلى واجب احترام النظام. وهكذا، فلن تلبث الأمور أن تسير بصورة أفضل حين يتبيّن لموظفي المصالح الإدارية أن المواطن ليس معزولا، بل يملك حق الطعن.

ب) **قطاع الأمن** من القطاعات الأكثر عرضة للتطرف في التعسف. بدءا من عون الأمن، الذي حين يتمّ إبلاغه بأن شخصا ما بصدد ارتكاب سرقة داخل سيارة متوقفة، يجيب بأن ذلك ليس شأنه، وصولا إلى تصرّفات رجال الأمن على مستوى حواجز المرور، حين يقومون، وأصابعهم على زناد الرشاشات، بتفتيش مواطنين مسالمين، بدون أدنى مراعاة.

وغالبا ما تطلب الشرطة من جمهور المواطنين مساعدتها في أداء مهامها، ولكن في حالات معيّنة دون غيرها، مما يدفع المواطن لالتزام موقف الحذر، مخافة أن يورّط نفسه في دوّامة لا تحمد عقباها. فما سبب هذه العمليات التفتيشية العديدة والمثيرة للقلق عبر كافّة أرجاء الوطن إثر فرار عمار ملاّح، ولم لا تتكرّم أيّة جهة بتوضيح أن تلك عمليات فرضتها

الضـرورة إثر فرار عدد من المسـاجين ؟ (دون الخوض في التفاصيل إذا اقتضى الأمر) ينبغي الكفّ عن التصرّف كما لو أن كل مواطن مشبوه أو مجرم على المدى البعيد. إن الفظاظة التي تتسم بها عمليات التفتيش البوليسية المتكرّرة لم تعد أهدافها خافية على أحد من الناس، حيث صار العام والخاص يعلمون أن العديد من المأمورين يُجيدون فن التلطّف والمجاملة حين يقبضون رشوة. ونؤكد مرة أخرى، على ضرورة تمكين المواطن من تقديم الطعن لدى هيئة أخرى غير مصالح الأمن أو السلطات المحلية، اتقاء حدوث نوع من التضامن والتآزر بين الهيئتين الرسميتين قد يُساء فهمه.

لا مناص من إعادة النظر في المشكلة برمّتها وعلى أعلى المستويات. فالانطباع السائد عموما، يوحي وكأنما السلطة في سهرها على حماية أمن النظام، تُعوّل، بالدرجة الأولى، على نشاط مصالح الأمن أكثر مما تراهن على التفاف الجماهير الشعبية حولها، ذلك الالتفاف الذي كثيرا ما يرد على الألسن، ولكن من دون اعتقاد راسخ. ولا جدال في أن للجيش دورا حاسما في عملية التشييد الوطني وتجسيد أهداف الثورة ولكن، مهما يكن دور الجيش ضروريا، إلاّ أنه لن يكون كافيّا بمفرده.

فالآن وأكثر من أيّ وقت مضى، لا بدّ من تقديم البرهان القاطع بأن القاعدة، التي ترتكز عليها السلطة، إنما تتمثّل بالفعل في تحالف «الجيش والشعب»، ذلك التحالف الذي قد يتهدّده خطر الصدع، إذا ما تزايد عدد الضباط السامين الذين ينساقون وراء شهوة الثراء والذهنية العشائرية. ومما يدعو للأسف أن الناس في الوقت الراهن، يصدّقون بداهة بأن من يحظى بدعم أحد كبار الضباط يصبح في عداد «المعصومين». فبمثل هذا لن تحصل لدى الشعب قناعة راسخة بأن الجيش هو حامي الثورة.

ج) قطاع الإعلام: ثمّة ضرورة عاجلة تقتضي القيام بمراجعة شاملة للمفاهيم السارية في شتى مستويات هذا القطاع، اللّهم إلاّ إذا اعتبرنا حق المواطنين في الإعلام مجرد كلمات جوفاء ومطلبا غير ملزم للنظام. ولا داعي هنا للتذكير بجملة المسائل المرتبطة بتحسين محتوى وسائل الإعلام ورفع مستوى الأداء لدى الصحفيين. تلك مسائل هامة وملّحة حقا، إلاّ أن حلّها يتوقف في الواقع على كيفية تصوّر السلطة لتجسيد مبدأ حق المواطن في الإعلام.

ينبغي بادئ ذي بدء، نبذ هاجس التزام السريّة والكتمان في كل كبيرة وصغيرة من الأمور، مما يستدعي بالضرورة شرح كل ما يُتّخذ من قرارات ويُطبّق من إجراءات. وهنا أيضا، يتجلى ضُعف ثقة السلطة في الدعم الشعبي، حيث أنها تتصوّر أن كل ما هو سلبي لا ينبغي إفشاؤه مخافة المساس بمستقبل الثورة وزعزعة النظام، ناهيك عما يُتذرّع به في كثير من الأحيان من مخاطر استغلال تلك المعلومات من قبل الأعداء في الخارج. في الحقيقة، إن قوة الثورة لا تكمن في إخفاء أخطائها، وإنما تكمن في تصحيح تلك الأخطاء. وما القول عن عدم نشر بعض المعلومات في الصحافة الوطنية، وتركها تُبثّ عبر الصحف الأجنبية، التي تباع في البلد !؟ إن أفضل وسيلة لمنع انتشار الإشاعات وحماية العقول من التسمّم الدعائي، هي عدم حشر كافّة المعلومات في خانة السريّة، ما لم يكن فيها مساس فعلي بأمن الوطن، أو إساءة إلى المصلحة العليا للدولة. ذلك أن ما يُتداول حاليا من كلام على كل لسان في الاجتماعات العائلية، وبين الأصدقاء، وأحيانا على قارعة الطريق، وفي مقرّات العمل، أدهى وأمرّ مما قد تنشره صحيفة جزائرية ساخرة على طريقة، «Le Canard enchainé». إن خلق جو من الثقة المتبادلة بين الشعب وقادته هي الحل الأمثل.

ومما لا تخفى دلالته، أن القطاع الوحيد الذي لم تتمّ جزأرة نصوصه التشريعية إلى حد الساعة هو قطاع الإعلام. لقد تمّ الاكتفاء باتخاذ عدد من التدابير الجزئية في نقاط محدودة. ثمّة بالفعل فراغ قانوني. لذا ينبغي إعادة تسجيل مناقشة مشروع قانون الإعلام، المجمّد حاليا، في جدول أعمال الدورة الربيعية للمجلس الشعبي الوطني، مما يقتضي بالتالي دراسته على مستوى الحكومة في غضون الأسابيع المقبلة، وستكون تلك الدراسة فرصة متاحة لإدخال التعديلات اللازمة.

ولا يغرب عن البال أن المستوى الفكري في البلد في تحسّن مستمر، مما يعني أن عدد المواطنين الذين يعتبرون الإعلام ضرورة ملّحة في تزايد أيضا، فلا بد من تمكينهم من الحصول على المادة الإعلامية والتوثيق الوطني، وجعل المادة الإعلامية الأجنبية في متناولهم بأيسر السبل الممكنة.

في ختام هذا الفصل المتعلق بطبيعة الروابط القائمة بين السلطة والشعب (حيث أن التمييز بينهما موجود من خلال الممارسة اليومية) ينبغي التأكيد على ضرورة تعزيز مصالح الرئاسة، مع الحرص في الوقت نفسه على تجديد إطاراتها بصفة دورية، وينبغي إجراء دراسات متنوّعة، مع توخي الكفاءة والسرعة الضرورية، لكي تتمكّن الرئاسة (والأمانة العامة للحزب عمّا قريب) من أداء مهامها كاملة، ولكي يتسّنى لرئيس الدولة، دون خوف على وحدة التصوّر والتوّجه، إسناد بعض المهام لغيره، مثل رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع. ومن جهة أخرى، ينبغي مراقبة أعمال لجان الحزب الدائمة عن كثب، لكي لا تتجاوز مهام الحكومة بعد وقت قريب.

4. في أن لا فعالية في التسيير بدون التزامات محددة وعقوبات مضبوطة

ترقيّة المسيّرين الأكفاء، إقصاء السيّئين منهم، ومعاقبة أكثرهم ارتكابا للمخالفات... تلك هي القاعدة التي كان ينبغي التسيير بمقتضاها. غير أن اعتبارات متنوّعة حالت دون تطبيقها، وفضلا عن ذلك، فإن المتمّعن في عدد من التعيينات الأخيرة في مناصب إدارية هامة، أو على رأس بعض الشركات الوطنية، يلاحظ أن المقاييس الثلاثة الشهيرة لا تؤخذ بالحسبان في مجمل الحالات.

عند مراقبة التسيير الإداري، يجب التمييز بين جانبين اثنين :

- المراقبة والتدقيق في الحسابات، النزاهة في كافة مستويات التسيير، تعرّض مرتكب الأخطاء للعقوبة الجنائية. لقد تمّ في بعض الأحيان تسليط الضوء على هذه الجوانب بخصوص عدد من القضايا، التي طُرحت على محكمة الجرائم الاقتصادية.

- مراقبة تسيير وعمل المؤسسة أو المصلحة الإدارية للتأكد من أن كل واحد يؤدي مهمته بالشكل المناسب وفي مكانه الصحيح. فالأمر يتعلّق هنا بالتأكّد مما إذا كانت كافّة عمليات الإنتاج وصرف الأموال واستعمال الوقت يتمّ تصريفها بدراية تامّة، مع الحرص على الموافقة بين أقل تكلفة وأحسن إنتاجية ممكنة الخ... ويكون الجزاء هنا بواسطة إجراءات إدارية، فإمّا تشجيع وترقية، إمّا إنذار وتوبيخ، أما عقوبة.

هذا الشقّ الثاني من المراقبة أبعد ما يكون عن بلوغ المستوى المطلوب شعبيا خلال المناقشات حول مشروع الميثاق الوطني. وهنا، أيضا، تُواجهنا المشكلة نفسها حين تُطرح مسألة إعادة ضبط الأمور والتحكّم فيها : فكل شيء يوحي وكأنما طبيعة النظام تقتضي وجود قطاعات معيّنة أو مسؤولين

لا يمسسهم النقد ولا العتاب، أو أنّ ثمّة نوعا من القرارات التي لا يمك اتخاذها، بدون موافقة مسبقة من طرف المكلّفين بتطبيقها، وكأنما أخير ليس ثمّة سُلَّم إداري واحد، وإنّما عدّة سلالم موازية.

وفيما يتعلّق بتحسين سير الجهاز الإداري، ينبغي الشروع في إعدا النصوص التطبيقية للقوانين الخاصة بمختلف فئات الموظفين والتعجيا باعتمادها في أقرب وقت ممكن، بحيث يكون الموظف في وضع يُلزمـ بطاعة التسلسل الهرمي الرسمي، دون غيره، ويمكنه من تجاهل ضغوط التراتيب السلّمية الموازية. وينبغي أن تحصل لدى الموظف قناعة تامّة بأز مساره المهني مرهون بمدى توفره على المقاييس الثلاثة المذكورة، وليس بنوع ارتباطاته وعلاقاته الشخصية.

على مستوى الشركات الوطنية، من الضروري، أيضا، إعداد واعتماد القوانين الداخلية، التي تحكم وتسيِّر مختلف فئات العمال. ولعل الندوة الوطنية المقبلة حول التسيير الاشتراكي للمؤسسات ستكون فرصة مواتية لوضع الأمور في نصابها، فيما يتعلّق بمنطلقات وأهداف التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وعلى وجه الخصوص لمنع مجموعة أو حتى كافّة عمال مؤسسة ما من تصوّر أن هذه الأخيرة (التابعة لأملاك الدولة) بمثابة كعكة يمكن اقتسامها والحيلولة دون تدخل الآخرين في شؤونهم.

5. في التنمية الوطنية وتحسين الظروف المعيشية

إن الاشتراكية كمشروع مجتمع، تهدف للقضاء على مظاهر الاستغلال والبؤس والمظالم، وتروم تهيئة ظروف حياة كريمة للجميع، ولا يتعلّق الأمر بالتحكّم في الوسائل التي تتيح تطوير قدرات البلد الاقتصادية فحسب، بل ينبغي أن تكون هذه التحوّلات في خدمة رفاهية المجتمع، ليس في حدود

«آفاق 2000»، وإنما من خلال تحسين الظروف يوما بعد يوم وسنة إثر سنة. فالآن، أي عشية انطلاق المخطط الثالث، لا ينبغي التعلّل بانتظار توفّر الإمكانيات قبل الشروع في تنمية البلد، والتمكّن في حدود سنة 2000 من تلبيّة احتياجات المواطنين، بل يجب توظيف الإمكانيات المتاحة الآن، بصورة تجعل المخطط الثالث يساهم في تحسين الظروف المعيشية فورا.

وهذا يؤدي، بطبيعة الحال، إلى مراجعة الإجراءات المعتمدة لإعداد المخطط التنموي وتبسيط أبعاده التكنوقراطية والقطاعية ليكون أكثر واقعية، وأقدر على تلبيّة الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وينبغي أن تكون مناقشات التوجهات العامة للمخطط التنموي متعددة الاختصاصات (خبراء التخطيط، متعاملون اقتصاديون، مسيّرون إداريون، مستفيدون، مستهلكون...) ينبغي استعراض عدّة خيارات لإتاحة فرصة الاختيار ضمن خيارات متعددة.

فلماذا يا ترى، لم تؤخذ احتياجات السكان فيما يتعلق بالتموين والتوازن بين الأسعار والرواتب، والسكن، والنقل، ونوعية التعليم الخ... بعين الحسبان إلاّ مؤخرا ؟ إن الآراء متباينة بهذا الخصوص، ولكنها لا تختلف في الأساس : فالبعض يوعز ذلك إلى الرغبة في تعزيز قوة البلد بالاستثمار في القطاع الاقتصادي، وهذا خطأ في التقدير ناتج عن فكرة مفادها أن تلك المشاكل سوف تحل في وقت لاحق، وكأن في الإمكان تجميدها بصورة مؤقتة. بينما تميل الآراء أكثر فأكثر إلى القول بأن هذه الوضعية ناجمة عن طبيعة النظام، حيث يتركب المجتمع من فئتين رئيسيتين هما : فئة القادة، وفئة القاعدة الشعبية. فالمطلوب أساسا هو توفير كل ما يحتاج القادة إليه، وهذا ما يفسر العديد من التسهيلات من كل نوع، بما فيها المحلاّت المخصّصة لهم دون غيرهم (على طريقة محلات

موسكو)، وأما عن القاعدة الشعبية، فكأنّما لسان الحال يقول : إن ظروف معيشتها تحسّنت عمّا كانت عليه غداة الاستقلال، ثم إن معظم المقرّبين من المسئولين يستفيدون دائما من نُثار تلك الامتيازات.

على أيّ حال، لقد بلغت هذه المشاكل اليوم درجة كبيرة من الحدّة بحيث فرضت نفسها كأولويات لا تقبل تأجيل مناقشتها وإيجاد الحلول لها.

تحسين قنوات التسويق (ناهيك عن تحسين نوعية الإنتاج) أضحى ضرورة ملّحة، إلاّ أن التسويق بتجارة نصف الجملة وبالتجزئة، لا ينبغي أن يتمّ على مستوى الشركات الوطنية المكلّفة بإنتاج السلع، بل ينبغي أن يتوفّر لدى نوع من المخازن العامة ينبغي إنشاؤها على مستوى الولايات والبلديات. وليس بالمهمّ، بل من غير الممكن، مضاعفة عدد «الأروقة الجزائرية» و«أسواق الفلاح»، بل من المتيّسر تنظيم بيع السلع والبضائع في 3 أو 4 أنماط من المحلات التجارية المتخصصة : محلات المواد الغذائية، محلات الأدوات المنزلية، الخردوات، اللوازم الكهربائية، العقاقير والعطور، الآلات اليدوية، اللوازم المكتبية الخ... وتتولى وزارة التجارة مهمة تنظيم هذا القطاع وهيكلته بطريقة لامركزية على مستوى الولايات.

وينبغي على المجالس البلدية وهياكل الحزب على المستوى المحلي أن تتكفّل فعلا بهذه المسائل وتحرص على تزويد كل مدينة وكل حي بالعدد الكافي من هذه المخازن، وتسهر على توزيعها بطريقة جيّدة، بحيث يتموّن فيها المواطن كل يوم بما يحتاج من أطعمة ومنتجات ومواد ذات الاستخدام اليومي.

الإسكان : يلاحظ في هذا القطاع تأخر كبير مقارنة بتزايد حجم الطلب الاجتماعي، مما يجعل من المستحيل على الدولة تلبيّة طلبات كافّة الأسر.

فينبغي أولا، وضع حد لحالة التدهور التي آل إليها التراث العقاري. والحال، أن العديد من الناس لا يستطيعون إجراء أيّة ترميمات على مساكنهم بسبب ندرة الإسمنت (من الواضح أن هذه ليست حال الجميع). في الواقع، إن هذا القطاع بحاجة ماسّة إلى إصلاح، لأنه يعجّ بمن يُسمّون بأصحاب «الأولويات». وغنيّ عن البيان أن رفع كميّة الإسمنت المستورد وتوزيعها بصورة أفضل عبر الوطن، سيكون من التدابير التي تلقى صدى شعبيا واسعا، ناهيك عما ستجنيه الخزينة من عملة صعبة، يكون مصدرها أموال المهاجرين، الذين لن يتوانوا عن تحويلها إلى البلد، حين يصبح في إمكانهم تشييد مساكنهم.

أما ما يتعلق بأملاك الدولة، فمن الضروري العودة إلى صيغة البيع بالإيجار والتسديد بالأقساط. فلا يستدعي الأمر أكثر من اتخاذ التدابير، التي تحول دون الاستيلاء عليها من طرف بعض الرأسماليين أو الوسطاء. وسوف تتيح هذه الصيغة، أيضا، فرصة امتصاص الكتلة النقدية المتوفّرة لدى الأسر، ومن شأنها، أيضا، أن تشجّع الناس على تقليص الإنفاق على الاستهلاك. أما بخصوص بيع أملاك الدولة، فيمكن التفكير في إيجاد صيغة مثل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فكل من يرغب في شراء مسكنه يجب عليه أن يدفع لصندوق التوفير مبالغ مالية إلى أن يبلغ نصابا معيّنا يتناسب وقيمة المسكن المرغوب.

ثمّة قضية أخرى ذات علاقة وطيدة بمشكلة السكن: ذلك أنـ تقرّر تأميم الأراضي الريفية، التي تفوق مساحتها حدا معيّنا، وكذلـ الأراضي التي تخلّى أصحابها عن خدمتها بأنفسهم، ولكن الأمور في المد ليست على نفس المنوال، حيث يجوز امتلاك عدّة عمارات والعيش مـ ريع إيجارها بدون ممارسة أيّ عمل. فهل ينبغي الاكتفاء بإدانة الر

الذي مصدره الأراضي في الأرياف ؟ وما القول في الريع العقاري بالمدن ؟

ينبغي استغلال فرصة تجديد المجالس الشعبية البلدية، لكي يُعهد بتسيير البلديات إلى فرق قادرة على التكفّل وابتكار أنجع الحلول للقضاء على المشاكل اليومية، التي ما فتئت تُباعد بين الجماهير والنظام. ولا جدال في أن المنظمات الجماهيرية ينبغي أن تكون بمثابة ضابط اتصال بين الشعب والسلطة، ولا يقتصر دورها على صياغة المقترحات والاحتجاجات، وألاّ تكتفي بالتصفيق وإعلان موالاتها للنظام، مثل بني وي وي. وفي هذا السياق، أيضا ينبغي أن ينصّ قانون البلدية، الذي هو في طور الإعداد، بصريح العبارة على أن فرز بطاقات التصويت في كافّة الانتخابات يجب أن تجرى بحضور الجمهور، وأن لكل ناخب الحق في حضورها.

وبدلا من الاستطراد في استعراض هذه الاعتبارات العامة وبعض المقترحات المذكورة، على سبيل التوضيح، يمكن الاكتفاء بالتأكيد على أن ثمّة حراكا اجتماعيا ديناميكيا لا سبيل إلى إنكاره، سواء تعلّق الأمر بدلائل تدهور الأوضاع أو بمؤشرات تصحيحها. فالحقائق اليومية تتضخّم بسرعة سواء في هذا الاتجاه أو ذاك. والمطلوب هو تحديد الوجهة بدقّة والتحكم في دفّة القيادة بحزم. إن المسألة هنا مرهونة بمدى توفر الإرادة السياسية.

إن التحكم في الأوضاع مسألة ترتبط، ارتباطا وثيقا، بشتّى المظاهر التي يتجلّى من خلالها وجود السلطة العليا، بصورة ملموسة ومستمرة. إن الشعب لا يخشى السلطة، بل على العكس يرغب في رؤية سلطة أكثر حزما، شريطة أن تعامل الجميع بالعدل والإنصاف في ظل احترام القانون وتوجّهات الميثاق. لئن وُجد كل هذا العدد من الموظفين، الذين يسيئون استخدام سلطاتهم ووظائفهم، فلأنهم لا يخضعون لأيّة مراقبة، ولأنهم

يعلمون جيدا أنهم سيجدون الحماية من طرف إحدى التسلسلات الهرمية الموازية، التي تأكدوا من وجودها ولمسوا مدى سطوتها.

إن الأغلبية العظمى من المسؤولين والإطارات وغيرهم من الموظفين حريصون على الاحتفاظ بمناصبهم. فإذا ما لمسوا مدى حزم السلطة وتيقنوا من أنها لن تتوان عن معاقبتهم إذا ما ارتكبوا أخطاء خطيرة، فإنهم سيحتاطون لأنفسهم ويلتزمون حدود القانون. وإذا تُرك المحاسب يتصرف في مبالغ مالية ضخمة، بدون مراقبة، فلا غرابة في أن يستولي عليه وسواس الغواية. وإن المذنب الأول في هذه الحالة هو المسؤول، الذي لا يُذكّر الموظف، العامل تحت إشرافه، بأن ثمّة في كل الحالات قواعد يجب احترامها والتكفل باحترامها من طرف الآخرين.

ملحق 2

مجلس المحاسبة : خطاب أمام المجلس الشعبي الوطني

(جانفي 1980)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

الأخ رئيس المجلس الشعبي الوطني،

إخواني الوزراء،

إخواني وأخواتي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

في شهر ماي 1976 وقع في الجزائر حدث عظيم، ألا وهو المناقشة الشعبية الواسعة حول مشروع الميثاق الوطني، وقد كلّفني آنذاك الرئيس هواري بومدين، رحمه الله، بالإشراف على هذه المناقشة إعلاميا. واليوم كلّفني الرئيس الشاذلي بن جديد بتقديم مشاريع النصوص المتعلّقة بالرقابة إلى مجلسكم الموقّر.

وإني أرى، شخصيا، أن هناك صلة وثيقة وارتباطا قويّا بين هذين الحدثين، لأنني أعتبر أن مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قوانين الرقابة استمرار، ولا أقول تتويجا، لتلك المناقشة الشعبية التاريخية للميثاق الوطني. إنني لا أقول تتويجا لأن التتويج الحقيقي لتلك المناقشة

---

(1) نشر هذا النص في الجريدة الرسمية المؤرخة في 5 جانفي 1980 في صورته الحالية بالرغم من ضعف الترجمة.

سيحدث عندما تبدأ مؤسسات الرقابة في العمل الفعلي، وفي الزجر في كل المؤسسات.

ماذا وقع في تلك المناقشة ؟

ففي تلك المناقشة الشعبية لمشروع الميثاق الوطني برزت أفكار، ومازلنا نحتفظ بآلاف الرسائل الواردة من المواطنين، وبالتسجيلات المسموعة والمرئية للمناقشات، التي تمّت في كل الولايات. وهي مادة غزيرة تنتظر الباحثين من أبناء الجزائر، حتى يطلّعوا على عقلية المواطن الجزائري في سنة 1976.

ومن بين المشاكل التي أبرزتها تلك المناقشة الشعبية الواسعة، التي جرت في سنة 1976 مشكل المراقبة. وفي ذلك الحين أدرك المسؤولون أهمية المراقبة في ضمير المواطنين. وشعرنا في سنة 1976 أن الشعب الجزائري كان فخورا حقيقة بالانجازات، التي تمّت في كل الميادين خلال العشرية التي أعقبت 19 جوان 1965.

ولكن الشعب الجزائري اكتشف في آن واحد بأن سياسة التنمية، التي نفتخر بها تولّدت عنها أمراض وأمراض خطيرة. وهذه الأمراض في الحقيقة تتولّد في كل البلدان المتخلّفة عندما تُقدم على سياسة التنمية. فالبعض يسمّيها أمراضا طفولية للتنمية، ولكن الشيء المهمّ، هو أن هذه الأمراض برزت في الجزائر، وهذه الأمراض تتمثّل في التبذير وسوء التسيير والرشوة والعبث بممتلكات الدولة، أو بممتلكات المجموعة الوطنية.

وكان الشعب الجزائري يتحسّر، لأن السلطة لم تول العناية الكافية أو الاهتمام الكافي لهذه الأمراض، ولم تعالجها علاجا حاسما. ومن هنا منطلق المناقشة الشعبية الواسعة، التي وقعت في سنة 1976. أخذت مشكلة

الرقابة في نصوصنا الأساسية، أي الميثاق والدستور، الأهمية التي رأيناها في هذين النصّين الأساسيين.

فالميثاق الوطني يحتوي على فصل مخصّص للمراقبة، حيث يؤكد أن المراقبة لها دور تقييم وزجر، ودور تكوين، ودور كذلك في تطوير مؤسساتنا. كما أنه يؤكد على أن الثورة الجزائرية، إذا كان لها الحق بأن تضع ثقتها في الرجال، فلها الحق، أيضا، بأن تضع أجهزة للرقابة.

أما الدستور، الذي حرّر بعد هذه المناقشة، فهو يرفع وظيفة المراقبة إلى مستوى الوظائف الأخرى المكوّنة للسلطة الثورية : من وظيفة تشريعية ووظيفة قضائية ووظيفة سياسية. وقد خصّص بابا كاملا لوظيفة الرقابة، أدخل على هذه الوظيفة الطابع السياسي والطابع الشعبي، الذي كان ينقصها.

وخلال السنوات العشر السابقة لمناقشة الميثاق الوطني كان المسؤولون ينظرون إلى وظيفة المراقبة بمنظار إداري بحت. وهذا هو السبب الذي جعل الرقابة تبقى في صورة ضيّقة جدا، ولم تأت بالنتائج، التي كان ينتظرها منها الرأي العام الجزائري. فيمكن القول، إذن، بأن سنة 1976 شهدت إدراج قضية الرقابة في نصوصنا الأساسية، من ميثاق ودستور. وما هي سوى مرحلة أولى فقط، إذ أن المرحلة الثانية تتمثّل في إدراج المراقبة في القوانين، أما المرحلة الثالثة فهي التي يجب أن تطبّق فيها الرقابة، ويشهد الرأي العام نتائج مؤسسات المراقبة.

فالمرحلة الأولى قد عاشتها، إذن، سنة 1976. وبقيّت المرحلة الثانية، وهي إدراج المراقبة في القوانين، بإنشاء المؤسسات المنصوص عليها في الدستور. خلال هذه المدّة مرت أشهر وأشهر، ومحنة محنة، حتى وصلنا إلى المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي أكّد من جديد على وظيفة الرقابة.

وفي يوم 16 ماي 1979، أي ثلاث سنوات بالضبط بعد المناقشة الشعبية الواسعة لمشروع الميثاق، صدر بيان من رئاسة الجمهورية يقضي بتعيين عضو من المكتب السياسي، مسؤولا على تحضير النصوص الخاصة بالمراقبة وتحضير الهياكل المتعلّقة بمجلس المحاسبة.

وفي يوم 13 جوان اجتمع المكتب السياسي، وقرّر تكوين لجنة وطنية، مهمتها تحضير مشاريع القوانين المتعلّقة بالمراقبة في إطار مجلس المحاسبة، وفي إطار المجلس الشعبي الوطني، وفي إطار المفتشيّة العامة للمالية. وحدّد المكتب السياسي تاريخ 15 سبتمبر 1979، أي أنه أعطى مهلة ثلاثة أشهر للّجنة لتحضير هذه النصوص، وتكوّنت هذه اللجنة التي اترأسها من السادة محمد حاج يعلى وزير المالية، كنائب رئيس، وثلاثة أعضاء من المجلس الشعبي الوطني، وموظفين سامين من وزارات المالية والعدل والداخلية والتخطيط والتجارة. وقد اعتمدت اللجنة في أعمالها على النصوص الأساسية من ميثاق ودستور، واستمدت روح النصوص التي حرّرتها من المبادئ الآتية :

المبدأ الأول : وهو مستمد من الميثاق الوطني، يتمثّل في ضرورة تكامل وسائل المراقبة للحزب والدولة والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة من أجل وقاية المجتمع وتراثه من كل أشكال التجاوز والمساس بأسسه وأهدافه.

المبدأ الثاني : أن الرقابة تمسّ كل الرجال وكل النشاطات، ولها حق متابعة أموال الشعب، أينما كانت.

والمبدأ الثالث : أن تمارس المراقبة بشتى أشكالها، مراقبة الحزب والدولة والمجالس المنتخبة والمصالح التقنية.

والمبدأ الرابع : أنه لا بدّ أن تكون المراقبة مصحوبة بمكافأة أو عقاب، وربّما النقطة السوداء في السنوات الماضية تتمثّل في انعدام العقوبات.

المبدأ الخامس والأخير، أنه لا بدّ من تكامل وتنسيق وتبادل المعلومات بين مؤسسات المراقبة. وإذا لزم التحكيم، فيكون ذلك التحكيم على مستوى السلطة السياسية.

تلكم هي المبادئ التي سارت عليها اللجنة في أعمالها. عندما كُلفت بتحضير النصوص. وبالفعل، اشتغلت اللجنة ثلاثة أشهر، أي خلال الصيف، وحضّرت المشاريع في الموعد المحدد، وهو 15 سبتمبر. ثم بعثت بهذه المشاريع إلى الحكومة، وإلى المكتب السياسي، وإلى المجلس الشعبي الوطني.

وقد نوقشت هذه النصوص، في مرحلة أولى، على مستوى الحكومة يوم 14 أكتوبر 1979 في الجلسة العادية لمجلس الوزراء، ثم نوقشت، في مرحلة ثانية، في إطار المكتب السياسي يوم 17 أكتوبر 1979 في جلسة عادية للمكتب السياسي.

إن المشاريع التي تمّ إيداعها لدى المجلس الشعبي الوطني هي مشاريع قد أثريت وعدّلت إذن في هذين المستويين، أي على مستوى الحكومة ومستوى المكتب السياسي.

فالمشروع الأول يتعلّق بمجلس المحاسبة، وقد نوقش هنا طيلة شهر ديسمبر في إطار لجنتكم القانونية. وقبل أن ندخل في التفاصيل، وسندخل في التفاصيل، بحول الله، أريد أن أقول أنه اعترضنا في إطار هذه المناقشة، التي دارت على مستوى اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني، عائق كبير واحد فقط، ألا وهو المادة 2 من هذا المشروع، التي تنصّ على أن مجلس المحاسبة يراقب مالية الدولة والحزب إلخ... فكلمة «مالية» تتعارض مع المادة 190 من الدستور، التي تنصّ حرفيا على أن مجلس المحاسبة يراقب نفقات الدولة والحزب إلى آخره...

فبالنسبة لكلمة «نفقات» أعترف هنا أننا عندما حرّرنا الدستور في 1976 لم ننتبه إلى هذه النقطة أو إلى هذه الثغرة، واكتشفنا بعد سنوات أن كل مجالس المحاسبة الموجودة في العالم لا تراقب النفقات فقط، وهذا غير معقول، وإنما تراقب المالية بأكملها. فهذه النقطة الدستورية هي، إذن، التي كانت حاجزا أمام اللجنة القانونية للمجلس الشعبي الوطني في دراستها. ووجب علينا أن نراجعها في يوم 2 جانفي 1980، في جلسة عمل مع الأخ رئيس الدولة والأخ رئيس المجلس الشعبي الوطني والعبد الضعيف. وباعتبار أن السيّد رئيس الدولة هو، بحكم المادة 111 من الدستور، حامي الدستور فقد صرّح قائلا: «**إن مجلس المحاسبة لا بدّ أن تمتد صلاحياته، بحيث تشمل مجموع مالية الدولة، ولا تتوقف عند نفقات الدولة والحزب إلخ... وذلك حتى يستطيع أن يراقب**».

وسيأتي يوم نتحدث فيه، بحول الله، أمام هذا المجلس الموقّر، عن تعديلات دستورية، وسندرج تعديلا دستوريا للمادة 190.

أما المشروع الثاني المتعلّق بالرقابة من طرف المجلس الشعبي الوطني، فقد نوقش هذا المشروع في إطار لجنتكم الاقتصادية. وهنا لم نجد حاجزا كبيرا، وإنما هناك بعض التفاصيل نوقشت في هذا المشروع، وستعرض عليكم وسنجد لها حلولا، بحول الله.

أما المشروع الثالث، فهو متعلق بالمفتشيّة العامة للمالية، وقد نوقش في لجنتكم المالية.

والآن بعد كل هذه المراحل، مرحلة الحكومة، ومرحلة المكتب السياسي، ومرحلة اللجان المختصة في المجلس الشعبي الوطني، فقد حان الوقت لتناقش هذه المشاريع في إطار المجلس الشعبي الوطني الموسّع. فنحاول معا التوصل إلى أحسن نص ممكن ولا أقول النص الكامل لأن الكمال لله

وحده، وإنما نحاول أن نصل إلى أحسن نص ممكن. ولابد أن يكون منطلقنا في الأيام المقبلة على ثلاثة مستويات: أوّلها الواقع الذي نعيشه في الجزائر، جزائر سنة 1980، والثاني هو صوت الشعب، لأننا نناقش هذه النصوص في إطار المجلس الشعبي الوطني، والثالث هو المصلحة العليا للوطن، لأننا، أيضا، نناقش هذه النصوص في إطار المجلس الشعبي الوطني.

وإذا تكلّمنا عن الواقع الذي نعيشه، ربّما يجب عندما نلتقى، كمسؤولين، أن نبتعد عن إرضاء الذات، ونتكلّم عن النقائص، ونتكلّم عن العيوب، ونتكلّم عن الأمراض. وهنا أفتح قوسا، وأوّد من الإخوة الصحافيين أن يبتعدوا عن التركيز على هذه النقاط لأن، هدفنا في الختام ليس التنديد بهذه المظاهر، التي نحن، كلّنا، مسؤولون عنها. ولكن الهدف هو الوصول إلى العلاج. فالجزائر ليست في حاجة إلى أطباء بل هي في حاجة إلى جرّاحين.

قلت بأن هناك أمراضا طفيلية ناتجة عن التنمية، التي برزت في بداية سياستنا التنموية في الستينيات، ولكن هذه الأمراض تفشّت وتوسّعت لأن الجزاء مفقود. ولو اتخذت بعض الإجراءات الجزائية، بالإيجاب أو بالسلب، في ذلك الحين لما تفشت هذه الأمراض، ولما وصلت إلى الدرجة الخطيرة وإلى الحالة الأليمة، وأنا أزن كلماتي، التي وصلنا إليها في سنة 1980. حقيقة أن الرشوة والاختلاس، أي اختلاس أموال المجموعة الوطنية أصبحت حديث الأجانب. وأصبح الإنسان عندما يسافر إلى الخارج يخجل من أن ينتسب إلى الجزائر، نظرا لكثرة الحديث عن هذه الأمراض في كل الأوساط.

إذن، لقد حان الوقت لتبدأ مؤسسات الرقابة في العمل والزجر، لأننا نخشى أن يأتي الوقت الذي يصبح من الصعب أن نفرّق فيه بين الصالح والطالح في هذه البلاد.

هذا، وفي حين كان أجدادنا لا يعرفون ربّما كلمة «المليار»، أصبحت هذه الكلمة عند الجزائريين بسيطة جدا. وأجدادنا على كل حال كان لهم وازع، أو ما يسمى بالوازع الديني، يعرفون الحلال والحرام، ويعرفون أن هناك إطارا لا يستطيع الإنسان أو المسؤول أن يتجاوزه، وهذا الإطار يحدّده الدين.

وخلال هذه السنوات كلّها، ابتعدنا، شيئا فشيئا، عن هذه الأخلاق الإسلامية، وأصبح الفرد يخجل أن يتحدث عن الإسلام وعن الأخلاق الإسلامية. وما أحوجنا إلى هذه الأخلاق الإسلامية، حتى نبتعد عن هذه الأمراض التي وصلت - وأكرّر - إلى درجة خطيرة، فتكوّنت ثروات في الجزائر غير مشروعة خارج المنظومة. . ونأمل أن الشعار، الذي رفع في المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، لا يبقى شعارا أجوف، وإنما يطبّق بدءًا بالثروات التي تكوّنت داخل المنظومة، وهو شعار «من أين لك هذا ؟». ونأمل أن تعمل كل مؤسسات الرقابة بتنسيق وتكامل، حتى نفرّق، كما قلت، بين الصالح والطالح في هذه البلاد.

إذن، سبب هذه اللامبالاة وهذه المبالغات وهذا التبذير هو ضعف المراقبة خلال 15 سنة، التي عشناها قبل اليوم. والهدف من هذه النصوص هو تلافي هذا الضعف والوصول إلى نتائج.

فالمنطلق الأول في مناقشاتنا المقبلة أتمنى أن يكون الواقع، الذي نعيشه، وتعيشه الجزائر في سنة 1980.

أما المنطلق الثاني، كما قلت، فهو صوت الشعب، لأننا أمام المجلس الشعبي الوطني. والشعب يقول اليوم : نقبل التقشف شريطة أن يأتي إلينا المثل من الأعلى، وإلاّ أصبحنا كما يقول الشاعر :

«لا تنه عن خلق وتأتي مثله *** عار عليك إذا فعلت عظيم»

والشعب يقول اليوم : اضربوا بيد من حديد كل من يعبث بأموال الشعب. والشعب يقول اليوم : طبّقوا مبدأ «من أين لك هذا ؟». والشعب يقول «لا أحد فوق القانون». فأرجو أن تجد هذه المبادئ الصدى اللازم في النصوص النهائية التي سنخرج بها، بحول الله، من هذه الجلسة.

والمنطلق الثالث هو مصلحة الوطن العليا. لأننا نناقش هذه النصوص في إطار المجلس الشعبي الوطني. وكلمة الوطن كذلك من الكلمات التي أصبح الجزائري، يستحي بها، الوطن وحب الوطن الذي تربّينا عليه. وقد أصبح جيلنا يخشى استعمال كلمة الوطن. وشيئا فشيئا نسينا هذه الكلمة. وفي رأيي الخاص نحن مازلنا نحتاج إلى الوطنية سنوات وسنوات وربّما عقودا، لأن الوطنية هي التي أنقذت الجزائر في الماضي. وهي التي ستنقذ الجزائر في المستقبل، من أمراض التطرّف مثل الجهوية الضيّقة الممقوتة وكذلك الأممية المائعة المميّعة !

إذن أعتقد، خالصا، أننا مازلنا نحتاج إلى هذه الوطنية التي تبعدنا عن أمراض الجهوية والأممية. فحب الوطن يجب أن يغرس في الأجيال الصاعدة وجعل مصلحة الوطن وكرامة الوطن فوق كل شيء وفوق كل شخص كيفما كان. وأؤكد هنا على كلمة سبق لي وأن قلتها، وهي أننا نتحدث كثيرا عن الفرز، فمنذ المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ونحن نتكلم عن الفرز. نعم هناك حزب واحد في الجزائر، غير أننا نجد أن الفرز في بعض الأحيان حول أشخاص وفي بعض الأحيان حول جهات. فعند اندلاع الثورة المسلّحة كنا نخاطب أنفسنا ونخاطب المناضلين. وكنا نقول دائما كونوا رجال مبادئ، لا تكونوا رجال أشخاص. فاليوم كذلك، وبعد بروز هذه الأمراض، رأينا أن يكون الفرز على أساس النظافة والنزاهة. لكننا نلاحظ الكلام عن المقاييس الثلاثة يتردّد على الألسن ونسمعه في وسائل

الإعلام يوميا، وقلّما نرى تطبيقا فعليا لهذا المبدأ مع الأسف، فربما نحن نعيش فترة استثنائية، حيث يجب أن نعطي فيها الأولوية، عندما نتكلم عن المقاييس الثلاثة، إلى النزاهة. وإذا وقع فرز في هذه البلاد، لا بدّ أن يكون فرز على أساس هذه النزاهة.

ويجب أن لا يكون الفرز على أساس الأشخاص ولا على أساس الجهة، وعن هذه الأخطار التي تهدّد الجزائر. فقد تكلّمت عن الجهوية والأمية، والآن كذلك أقول إذا كان لا بدّ من وقوع فرز وتكتل المناضلين في هذه البلاد، فلا بدّ أن يقع على أساس النزاهة التي ستنقذنا من هذه الأمراض، التي وصلت إلى درجة خطيرة. وربّما أصبحنا نعيش حالة عكسية، بحيث أن الذي يستحي ويعيش في عزلة هو الذي يعيش بمرتّبه.

فنأمل أن يتكتل كل المناضلين الأحرار، الذين هم يشتغلون ويحرقون أعصابهم في سبيل الوطن، والذين يعيشون فقط بمرتباتهم، كي نواجه هذه الأمراض ونقتلع جذورها، بحول الله.

فالمرحلة الأولى تمّت إذن في سنة 1976، وهي إدراج قضية المراقبة في القوانين، التي تتعلّق بمجلس المحاسبة والمجلس الشعبي الوطني والمفتشيّة العامة للمالية. ولكن المرحلة الحقيقية التي تسرّنا حقا، هي متى تشتغل وتبدأ تضرب. ومع الأسف، أقول تبدأ تضرب، لأننا في حاجة إلى عقوبات في هذه البلاد، وربّما أحوج ما نحتاج إليه في هذه الفترة، حتى نقتلع جذور هذه الأمراض، هي العقوبات بواسطة هذه المؤسسات، التي نحن بصدد تكوينها.

هذه، إخواني أخواتي، كلمتي التمهيدية لهذه النصوص، ولي عودة معكم، بحول الله، عند المناقشة.

فنأمل أن تثري المناقشة نصوص هذه المشاريع الثلاثة. ولي عودة معكم بعد مناقشة كل نصّ. وسأحاول إجابة الأخوات والأخوة النواب. فنأمل أن نصل إلى أحسن نصّ ممكن، كما قلت. وفي ختام كلمتي أسأل الله تعالى أن يوفّقنا إلى ما فيه خير الجزائر. والسلام عليكم.

السيّد الرئيس : يشكر السيّد أحمد طالب الإبراهيمي، عضو المكتب السياسي والوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية، على العرض القيّم، الذي قدّم به للمجلس مشروع القانون المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة. ويعلن بأن تقديم تقرير اللجنة القانونية والإدارية، الذي أعدّته حول هذا المشروع، والذي كان من المقرّر أن يقدّم اليوم قد أجّل إلى يوم الاثنين 7 جانفي 1980 على الساعة الثالثة مساء.

رفعت الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين.

ملحق 3

مذكرة وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي إلى الرئيس الشاذلي بن جديد

(1981)

نيروبي : منعطف حاسم على الصعيد الدبلوماسي

تسوية ممكنة لقضية الصحراء الغربية.

1) مناورة الملك :

التصدي السلبي : يؤخر حل قضية ص. غ.

تصدي إيجابي : يُكسب المزيد من الأصوات

(على الصعيد الأوروبي : أثر إيجابي جدا)

2) آفاق الحل : ثمة بادرة استعداد من طرف الملك لطرح حل محتمل، لذا لا ينبغي تفويت الفرصة، بل تعزيز هذا المكسب، ودفع الملك للذهاب إلى أبعد من ذلك.

3) ضرورة الترحيب بكل مقترح وتجنّب الموقف السلبي : تثمين النقاط الإيجابية المتوافقة وطرحنا. رفض الشروط التي لا تعدو عن كونها مجرد مناورات (ولكن لا ينبغي رفض كافة المقترحات جملة وتفصيلا، لكي لا تتطور الأمور في غير صالحنا)

- حاليا : نجهل فحوى الموقف المغربي، ولذا ينبغي توظيف كل النقاط الإيجابية، وتعزيزها لتكون غير قابلة للتراجع.

- ليس المهم هو إقناع البلدان الصديقة لتبني موقفنا فحسب، ب
تدعيم موقف شغاري وإياديما (طوغو) كما يُستحسن إقناع الدول، التي
تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- الموقف المغربي، بناء على ما عبّر عنه الفرنسيون :

أ) ليس ثمة ما يوحي بأن الملك يعتزم التصرف وفق ما هو معلن. من
المحتمل طرح صيغ أكثر غموضا والتباسا.

إذا طرح الملك ما يلي :

1) الاعتراف بالحدود (الاتفاقية الموّقع عليها في الرباط بمناسبة
عقد قمة منظمة الوحدة الإفريقية 71) إذا لمَّح إلى هذا الموضوع، فمن
المستبعد أن نصادق الآن على اتفاق موقّع من طرف الملك شخصيا، لقد
تمّ ذلك في سنة 72، غير أن ذلك سيكون خطوة إيجابية في تقديرنا.

هذه المسألة في تقديرنا، مبادرة إيجابية ثانية، ومسألة الحدود من
وجهة نظرنا هي حدود تاريخية إلى أبد الآبدين وإلى يوم نصير فيه دولة
واحدة.

المبدأ :

لا ينبغي رفض كافة المقترحات بتفنيد كل الحجج. توخي تجنب استخدام العبارات الجارحة. الجزائر لا تضمر أيّة أحقاد ضد المغرب. ينبغي رعاية العلاقات الشخصية الطيّبة بين الملك والرئيس. إذا بلغت الأمور حد السباب والشتائم، فسوف تنقضي عدة سنوات قبل عودة المياه إلى مجاريها. هذا من شأنه أن يطال مصداقية شخص الرئيس، الذي يؤيّد دوما من خلال اتصالاته الشخصية بقاء الملك على العرش المغربي. إن أسوأ ما يمكن حدوثه هو أن يطرأ **تغيير على نظام الحكم.**

2) التعاون الاقتصادي :

لا ينبغي نبذ فكرة التعاون الاقتصادي، يجب تأكيد الطرح القائل بأن مستقبل إفريقيا مرهون بمسألة التعاون الاقتصادي.

إثر عقد قمة لاغوس الاقتصادية، طرح الشاذلي بمناسبة وجوده في إفريقيا مسألة التعاون جنوب - جنوب عموما، وبين البلدان الإفريقية بوجه خاص. أفضل وسيلة لدفع إفريقيا في سبيل التقدم، هي توفير سبل الاندماج الاقتصادي إن على مستوى المنطقة كلها أو على مستوى الأقاليم. الخ...

تؤيّد الجزائر كافّة التدابير الممكنة في هذا الإطار بالتنسيق مع الدول المجاورة، وتشجع الاستغلال المشترك للثروات، طالما تم ذلك بطريقة منصفة ولمصلحة كل شعب. والجزائر ليست على أتمّ الاستعداد لدراسة هذه الاحتمالات، فحسب، بل مستعدة للمضي قدما في هذا الاتجاه. ليس ثمّة مانع دون مرور الغاز الجزائري عبر الأراضي المغربية في طريقه إلى أوروبا، مثلما هو يعبر الآن الأراضي التونسية، فذلك أيضا في مصلحة الشعب المغربي، الذي لم يبخل من جهته بمساعدتنا إبّان كفاحنا التحريري وفي إطار العلاقات الأخوية الخ...

3) مسألة الاستفتاء :

حصلت هذه المسألة على التأييد من طرف قمة منظمة الوحدة الإفريقية ذاتها، وهذا بناء على اقتراح اللجنة المتخصصة، ولا توجد أيّة معارضة مبدئية لفكرة تنظيم الاستفتاء، وإنما المسألة الجوهرية تكمن في دراسة ما يلي :

أ) وقف إطلاق النار ومرابطة القوات.

ب) كيفية إدارة المرحلة الانتقالية.

ج) تقديم ضمانات مؤكدة بأن الاستفتاء سيجرى في جو من الحر
المطلقة، وأن النتائج التي سيسفر عنها سوف تعكس بالفعل خيار الش
الصحراوي.

نقاط أخرى :

الحرص على عدم انقطاع الاتصالات بالأصدقاء، والاحتراس في الوق
نفسه من أن لا نخلق لديهم انطباعا بأنهم مجرد أتباع لنا.

في هذا السياق وقبل صدور الرد الجزائري، ضرورة عقد اجتماع يض
البلدان التي تطالب بانضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
وذلك بغرض استعراض فحوى هذا الرد والحصول على تأييده.

اجتماع على مستوى رؤساء الدول بحضور وزراء الشؤون الخارجية. إذ
تبيّن أن العدد كبير جدا ينبغي اللجوء إلى الاستشارة : ما بين 7 إلى 8 دول
لتمثيل الـ 26 دولة شريطة موافقة الدول الـ 26 على هذا المقترح.

إذا تعذر ذلك، عقد اجتماع على مستوى وزراء الشؤون الخارجية على
أقل تقدير. أهم ما في الأمر هو تمكين الدول الـ 26 من الإدلاء برأيها في
هذا الخصوص.

إذا ما اتُخذ قرار بهذا الشأن قبل عقد قمة نيروبي، من الضروري
حينئذ أن يعقد الرئيس اجتماعا مع الأمين العام للبوليزاريو لإقناعه
بصواب الموقف الجزائري.

نقطة أخيرة : سوف تحدث الكثير من المناورات، لذا فإن الموقف
الجزائري لن يكون نهائيا. لسنا ندري كيف ولا بأيّة لهجة سيقدم الملك
مقترحاته. من غير المستبعد أن يطرأ تغيير على موقفنا في عين المكان، وهذا
على الأقل من الناحية التكتيكية. إن من الأهمية بمكان أن يصطحب الرئيس
معه فريقا عالي المستوى، لكي يقدم له المشورة حول الردود الواجب تقديمها.

ثمّة شخصيّتان اثنتان يمكن أن يقدّما له هذه المساعدة : طالب ومرباح، وينبغي أن ينضم إليهما بجاوي في كافة الاجتماعات (هذا الأخير متحكم جيدا في كافة جوانب الملف، وهو كخبير في القانون مطلع على كل الخيوط الخفية التي تحرك قضايا تقرير المصير، وهو الذي دافع باسم الجزائر عن القضية الصحراوية أمام محكمة لاهاي).

من المستحسن التصرف كما يلي : عدم إلقاء كلمة الافتتاح، غير أن من الأهمية بمكان بالنسبة لقضية ص. غ. أن تكون للرئيس مداخلات قصيرة، مع إمكانية التدخل مرتين أو ثلاثة.

بجاوي هو الذي يتولى تحرير الإجابات (كتابية فورية) + ردود توضيحية على الموقف المغربي. يتولى طالب ومرباح النظر في نص بجاوي، ثم يعطيان موافقتهما النهائية، حيث أن أسلوب بجاوي يتسم بالميل للمجادلة، ويستخدم ألفاظا قاسية قد تخدش شعور الملك المغربي.

ينبغي أن تتسّم مداخلة الرئيس بالحزم مع إبداء التفهم، من حيث المضمون، ولا ينبغي أبدا أن تكون جارحة من حيث الشكل.

خلاصة القول : إن كانت ثمّة فرصة لإحراز بعض التقدم في قضية الصحراء الغربية في قمة نيروبي فلا ينبغي تفويتها. إذا برزت في عين المكان بعض المناورات، وجب تحويلها عن غايتها دون إعطاء انطباع بالتصلّب في الموقف ولا السعي لتدمير النظام المغربي من خلال قضية الصحراء الغربية.

الموافقة على الانضمام :

عرض حال بتاريخ 3 ماي مع لمين، حكيم، ولد السالك.

خلال هذه المقابلة حصل التفاهم على ما يلي :

1) إذا ما طرحنا قضية انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فإننا نخدم مآرب المغرب بطريقة غير مباشرة، حيث أن

مطالبة القمة باتخاذ قرار بشأن التماس انضمام عضو جديد يقتضي أن يحظى القبول بالانضمام بأغلبية الثلثين، وذلك ما لم نحصل عليه أبدا.

2) اتخاذ كافة التدابير، بالتنسيق مع الدول الـ 26، لضمان عدم طرح مسألة الانضمام من طرف أيّ بلد من تلك البلدان.

3) في حالة ما إذا بادر المغرب أو أصدقاء المغرب بإثارة هذه المسألة، ينبغي أن نتحيّن فرصة المبادرة بهجوم معاكس لتمتنع القمة عن مناقشتها.

4) في حالة ما إذا فشلت هذه المناورات كلها فقررت القمة دراسة المسألة، ينبغي إقامة دعوى أولية سابقة لقبول الاقتراح المغربي، مفادها: هل الصحراء الغربية دولة مستقلة وذات سيادة؟ إذا ما وافق الرئيس على ذلك فليس ثمّة إشكال.

ملحق 4

مقترحات جزائرية للملك الحسن الثاني حول الصحراء الغربية

(فيفري 1985)

مجموعة الأحكام الناشئة من جهة عن العلاقة الشخصية بين المملكة والجمهورية الصحراوية الديمقراطية باعتبار ملك المغرب رئيسا فريدا للدولة، ومن جهة أخرى تأكيدا للواقع الوطني والدولي للجمهورية العربية الصحراوية.

1. **السيادة الخارجية**

1.1 الإقليم الترابي

إن حدود الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هي حدود الصحراء الغربية قبيل انسحاب الإدارة الإسبانية.

1.2 الوحدة الشخصية

تعتبر الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية دولة مستقلة ذات سيادة وهي مرتبطة بشخص ملك المغرب من خلال «اتحاد شخصي». إن ملك المغرب هو في الوقت نفسه رئيس دولة المغرب ودولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

1.3 علاقة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالهيئات الدولية

تعتبر الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، عضوا في كل من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة (وكذا الهيئات المختصة

التابعة للأمم المتحدة) وفي الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

1.4. التمثيل الدبلوماسي

1.4 أ - تمارس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حق الاعتماد الدبلوماسي.

1.4 ب - تصدر رسائل الاعتماد باسم ملك المغرب، بصفته رئيسا لدولة الصحراء الغربية.

1.4 جـ - تتمتع البعثات الدبلوماسية التابعة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الدول المكوّنة للمغرب العربي، وكذا البعثات الدبلوماسية التابعة لدول المغرب العربي بوضع خاص.

1.4 د - تمارس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقها في الاعتماد الدبلوماسي خارج نطاق دول المغرب العربي على أن يكون ذلك موضوع اتفاقيات تبرم إما في إطار الاتحاد الشخصي أو في إطار المغرب العربي.

1.5. المفاوضات الدولية

يتم تمثيل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بهذه الصفة في المفاوضات الدولية في كل ما يتعلق بمصالحها.

1.6 إبرام المعاهدات ونقضها

1.6. أ - تمارس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حقها كاملا في إبرام المعاهدات الدولية في كافة المجالات ما عدا العسكرية منها.

1.6 ب - في حال التفاوض لإبرام معاهدة، تتأكد كلا الدولتين من أن التزاماتها الدولية لا تضر بمصالح أو حقوق الدولة الأخرى.

يتعين على كلا الدولتين أن تعرض وجهة نظرها على الأخرى حول أية مفاوضات جارية.

1.6. جـ - لا تكون أية معاهدة مبرمة من طرف الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أو المملكة المغربية صالحة للتطبيق في أراضي الطرف الآخر، ما لم تصدر أحكام صريحة تفيد عكس ذلك، شريطة أن تشارك الأجهزة المؤهلة لدى الدولة الأخرى في إبرامها وتعطي موافقتها الصريحة بأن تكون ملزمة بالمعاهدة المذكورة.

1.6. د - تمتنع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عن إبرام أية معاهدة ذات صبغة عسكرية أو التحالف مع أية قوة أجنبية. وعلى وجه الخصوص، الترخيص لهذه الأخيرة بامتلاك قاعدة عسكرية فوق أراضيها.

سوف يتمّ التكفل بالمسائل العسكرية، وبخاصة منها مسألة الضمانات على مستوى دول المغرب العربي.

2. السيادة الداخلية

2.1. السلطات العمومية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2.1 أ. تتمتع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بسيادتها الداخلية التي يجسدها دستور مكتوب يتولى الشعب الصحراوي صياغته والمصادقة عليه بطريقة ديمقراطية.

2.1 ب. بعد إعلان الدستور يتم تأسيس سلطة تشريعية منتخبة بواسطة الاقتراع العام، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية، وجيش وطني، وعلم، ونشيد وطني.

2.1. جـ. يكون على رأس السلطة التنفيذية الصحراوية رئيس للجمهورية يتولى ملك المغرب تنفيذ مهامه في إطار اتحاد شخصي، وفقا لهذه الأحكام.

2.1. د. يرأس السلطة التنفيذية وزير أول يكلّف بتشكيل الحكومة.

2.1. هـ. سيتم تمثيل رئيسِ الدولة المغربية، بصفته رئيسا للدولة الصحراوية في العاصمة الصحراوية، من قبل المفوض السامي المقترح من طرف الوزير الأول في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، عند تعيين رئيس الدولة المذكور.

2.1. و. يقوم المفوض السامي بتوقيع رسائل اعتماد السفراء الصحراويين ويتلقى أوراق اعتماد السفراء المعتمدين لدى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2.1. ز. يتولى الوزير الأول بحكم سلطاته التنظيمية التعيين في كافة المناصب الأخرى المدنية والعسكرية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2.2 : الخلافة التشريعية

ترث الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كافة التشريعات السارية المفعول في أراضيها، ما عدا تلك التي تتعارض مع سيادتها.

2.3. الجنسية

تقوم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بصياغة قانون الجنسية الصحراوية. ويتم إنشاء جواز سفر صحراوي.

2.4. العدالة

تصدر العدالة أحكامها في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية باسم ملك المغرب.

3. الصلاحيات والمهام المشتركة

3.1 العلم

نظرا إلى أن ملك المغرب هو في الوقت نفسه رئيس دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فإن العلم المغربي سيرفرف فوق كافة البنايات العمومية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية جنبا إلى جنب مع راية الصحراء الغربية.

3.2. الختم

ينشئ المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية اتحادا بريديا، واعتبارا لكون ملك المغرب هو أيضا رئيس دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فإن الطوابع التي تحمل صورة الملك ستكون سارية المفعول بالموازاة مع الأختام الصحراوية.

3.3 العملة

تتمتع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بسلطة إصدار العملة. قد تكون ممارسة هذه السلطة موضوع اتفاق بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

ملحق 5

رسالة أولف بالم

(جويلية 1985)

ر الأول 11 جويلية 1985

ب السعادة السيّد الدكتور طالب الإبراهيمي

الشؤون الخارجية

ورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية

ئر.

الوزير،

ذ أعبّر لكم عن أصدق مشاعر الامتنان لعنايتكم الفائقة على جعل مقامي القصير المدة في الجزائر العاصمة مجزيا ابتهاجي بالفرصة الثمينة التي أتيحت لي لإعادة الاتصال بكم جراء حوار يكتسي أهمية بالغة في نظري.

عة راسخة بأن بين عاصمتي بلدينا إجماع حول الأفكار وتطابق لتي تحكم العمل السياسي لكل منا. إن للسويد والجزائر تصورا يحدث في المعترك الدولي، ونحن مغتبطون في ستوكهولم فيه، وقد لمست الدليل على ذلك، إن كان ولابد، من خلال طويلة التي جرت بيننا في الجزائر العاصمة.

فمن نافلة القول أنني أثمّن بوجه خاص ما تم من تداول للرأي بيننا بشأن الصراع الإيراني العراقي. ومرة أخرى، تراني أشاطركم الرأي بأن من المستحيل في الوقت الراهن، استشفاف أيّة بارقة أمل قد تسمح بتقديم عروض من شأنها إعادة استتباب السلم في تلك المنطقة. وكما قلت لكم أثناء مقامي بالجزائر، إنني أود مع ذلك، أن نظل على اتصال وثيق لتنسيق جهودنا للبحث عن فرص التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع الدامي.

وإني أقدّر حق قدرها، تلك الضيافة الجزائرية الأصيلة التي جعلت من مقامي في عاصمتكم عبارة عن زيارة صداقة إلى أصدقاء قدامى. وأتمنى أن أوفق لمبادلتكم الحفاوة نفسها في ستوكهولم خلال فصل الربيع المقبل.

تفضّل سيّدي الوزير بقبول أصدق وأسمى عبارات التقدير والاحترام.

أولف بالم

ملحق 6

رسالة جورج شولتز وجواب أحمد طالب الابراهيمي

(مارس - أفريل 1987)

واشنطن في 30 مارس 1987.

سيّدي الوزير،

أكتب إليكم لأعبّر عن أسفي بخصوص دعم حكومتكم للمذكرة الإجرائية المعارضة إزاء مشروع القرار الأمريكي بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا، وهذا خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مؤخرا. إنني مدرك تماما أن حكومتكم تدرج علاقاتها مع كوبا في إطار حركة بلدان عدم الانحياز، ومع ذلك فإن الوقائع المرتبطة بانتهاك حقوق الإنسان في كوبا موثّقة توثيقا جيّدا.

تعتقد حكومتي أن قرار الأمم المتحدة ذاك يتيح لكافة الحكومات فرصة الضغط على كوبا لحملها على الوفاء بالتزاماتها بخصوص احترام حقوق الإنسان وكذا حقوق مواطنيها، وفق ما يفرضه بيان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على كافّة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن رفض النظر في فحوى مشروع القرار الذي قدّمناه يقوّض مصداقية لجنة حقوق الإنسان باعتبارها محفلا للدفاع عن حقوق الإنسان.

ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة الأمريكية مرتاحة للدعم الذي قوبل به هذا القرار واعتماده، ولو عن طريق الاقتراع. إننا عاقدون العزم على

متابعة مسألة الانتهاكات الكوبية لحقوق الإنسان. ونأمل أن تعيد حكومتكم النظر في موقفها بهذا الشأن. كما نأمل مواصلة الحوار بخصوص هذا الموضوع.

بإخلاص،

جورج ب. شولتز

***

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشؤون الخارجية

الجزائر في 19 أفريل 1987

معالي الوزير،

أتشرّف باستقبال رسالتكم التي تعبّرون من خلالها عن تذمركم من موقف حكومتي في الاجتماع الأخير لمجلس الأمم لحقوق الانسان عندما عُرضت عليه لائحة أمريكية حول احترام حقوق الانسان بكوبا.

لقد رأت بلادي رفقة بلدان أخرى أنّه من المناسب أن يؤجّل المجلس النظر في اللائحتين الأمريكية و الكوبية اللتين تتعلقان بوضعية حقوق الانسان في البلدين أي كوبا والولايات المتّحدة الأمريكية.

ثقوا، معالي الوزير، أنّنا أنا شخصيا و بلادي كذلك لا نقبل أي انتهاك لهذه الحقوق مهما كانت أنواعه و أشكاله المختلفة و مهما كان المكان الذي اقترف فيه. إذ ينبغي أن نعمل على احترامها و ترقيتها والدفاع عنها و لم تتوان بلادي في ذلك كلّما اقتضت الظروف.

ولكنّنا نلحظ في المجلس و في غيره أنّ قانون الكيل بمكيالين لا يزال سائدا عندما يتعلّق الأمر بحقوق الانسان و كثيرا ما يستغلّ هذا المبدأ

النبيل لمآرب أخرى بعيدة تماما عنه و لا تمتّ بصلة للانشغالات المشروعة تجاه اختراقه أو عدم احترامه.

يبدو لي حينئذ أنّ ما يمكن أن ينسف عمل المجلس يتمثل في هذه النزعة وكذلك الميل إلى استغلال حقوق الانسان كمحرّك سياسي وأداة لتغذية صراعات تنفي سيادة الشعوب والدول و حقّها في اختيار النظام السياسي و الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتقد أنّه الأنسب لها و ينبغي احترام هذا الاختيار.

وفي خلاصة القول، أريد أن أؤكّد لكم أنّ تأييدنا للتأجيل كان وازعه رغبتنا في الوقوف ضدّ أي تحرّك يدخل مجلس الأمم المتّحدة في دوّامة من الصراعات تُغيّب فيها قضية حقوق الانسان و ضرورة احترامها.

أرجو أن تثقوا في أمانة هذا الانشغال و صفاء نيته. مثلما أرجو أن يواصل بلدانا حوارا مثمرا حول هذه القضية.

أحمد طالب الإبراهيمي

ملحق 7
مداخلة باسم الوفد العربي، أمام مجلس الأمن الدولي

نيويورك، يوم 30 مارس 1988.

سيدي الرئيس،

إنه لمن دواعي الارتياح والثقة أن يسجل الوفد العربي الذي أتشرف بقيادته، وجودكم على رأس مجلس الأمن في هذه الآونة، وأن أكرر من هذا المنبر ونيابة عن الأمة العربية المطالبة بإحقاق الحقوق وإقامة العدل.

إنه لشعور بالارتياح أولا، بالنظر إلى وشائج التضامن والتعاون الوثيقة التي تربط بين الدول العربية وبلدكم يوغسلافيا، تلك العلاقات التي تشهد على عمق التضامن والعمل المشترك في إطار حركة عدم الانحياز.

وإنه لشعور بالثقة أيضا، بالنظر إلى أن مجلس الأمن يحظى برئاسة دبلوماسي مشهود له بالحنكة ومن طرف بلد شديد التعلق بكل القيم التي تجسدها الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

إن العالم بأسره، يقف شاهدا منذ أزيد من مائة يوم، على قيام انتفاضة شعبية بطولية في فلسطين المحتلة، ولئن كان الشعب الفلسطيني أعزل من السلاح ما عدا سلاح الحجارة الرمزي، فإنه بفضل عزيمته الصلبة التي لا تتزعزع، وروحه التي جُبلت على التضحية بالنفس والنفيس، قد تمكن من

إيقاظ الضمائر التي لاذت بالصمت لمدة طويلة أمام جحود أبسط حقوقه وأمام نفيه بل وتشريده فوق ترابه الوطني منذ أربعين سنة.

إن ما يحدث في فلسطين المحتلة من قمع صهيوني يندي عن الوصف، وتعكسه بوضوح قرارات مجلس الأمن الثلاث : 605، 607، 608. مما يقتضي تطبيق هذه القرارات بكل صرامة وتوفير الحماية والإغاثة لسكان الأراضي المحتلة.

ينبغي أن يكون هذا التصاعد المستمر لعمليات القمع، هو الشغل الشاغل لمجلس الأمن في كل آن، ولا ينبغي لهذا الأخير أن يسأم من الجهر بصوته المأذون لكي يفرض احترام كرامة الإنسان الفلسطيني في وطنه.

سيدي الرئيس،

إن الوضع السائد حاليا في فلسطين المحتلة يتميز بتحول ذي مغزى تاريخي مهم، مما يدعو للقيام بتحليل رصين وفهم صحيح لكافة أبعاده ودلالاته. وعلى الرغم من كل المحاولات غير المجدية، والرامية للتقليل من أهمية الانتفاضة الشعبية في فلسطين بل اعتبارها مجرد ظاهرة ظرفية مؤقتة، فإن هذا الواقع يفرض عدة ملاحظات.

أولا، إذا كان الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضته العارمة، يرفض الإذعان للحكم الأجنبي فذلك بكل تأكيد خطوة جديدة وحاسمة في مسار الصراع الذي انطلق منذ عدة عقود لاسترجاع الحرية واستعادة الحقوق المسلوبة. وإن إدراك هذه الحقيقة في حد ذاته، يتجاوز النظر إلى الوضع الحالي كمجرد أحداث آنية لا رابط بينها، كما أن التأثر بجرأة تلك الأحداث، يقتضي حتما، اتخاذ قرار حازم بضرورة البحث عن حل حاسم لمعضلة الشرق الأوسط، ذلك الحل الذي لا ولن يتأتى بالتمادي في تجاهل جوهر القضية الفلسطينية.

ولا يسعنا هنا، إلا أن نستشف من خلال القمع الشرس المسلط على الشعب الفلسطيني، طبيعة النظام الصهيوني التي أبانت عن حقيقتها عارية، ولا داعي للتذكير بأن الممارسات الرهيبة والمثيرة لمشاعر السخط العارم اليوم، إن هي إلا أدلة ملموسة عن سياسة الهيمنة والمآرب التوسعية الفاضحة.

وأخيرا، فإن الشعب الفلسطيني، من خلال ما يكابده اليوم من محنة متجددة، يؤكد إن كان ولابد أن منظمته التحريرية هي وحدها دون غيرها، الناطقة بلسانه. كما يؤكد الشعب الفلسطيني من خلال هذه التظاهرة الجديدة، أن منظمة تحرير فلسطين هي ممثله الشرعي والوحيد. كما يؤكد أن الانتفاضة هي رده الأول والأخير على أولئك الذين يحاولون التقليل من شأن هذا المنظمة الوطنية ويرفضون إشراكها في محادثات السلام، ويحذر الشعب الفلسطيني مرة أخرى أن لا أحد يملك حق البتّ نيابة عنه في كافة شؤونه.

سيدي الرئيس،

إن الأمة العربية قد حددت في قمة فاس وبشجاعة وصراحة وروح عالية من المسئولية، حددت العناصر الأساسية لأي حل شامل وعادل لأزمة الشرق الأوسط. ولقد حصل هذا المسعى الواقعي على تأييد المجتمع الدولي الذي حدد الإطار الأمثل لتحقيق السلام، وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كانت أزمة الشرق الاوسط ما تزال تكشف يوما بعد يوم عن كافة أبعادها التي تمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين، فالسبب لا يعود لعدم استعداد الأمة العربية لقبول الحل السلمي، ولا لنقص المبادرات من طرف المجتمع الدولي كله تقريبا. فلا مناص من تحقيق السلام وتكريس

سلطة القانون في هذا الجزء من العالم، لأن الصهيونية أعلنت فيها لاءات خمسة : لا لوجود شعب فلسطيني، لا لتقرير مصير هذا الشعب، لا لقيام دولة فلسطينية مستقلة، لا للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، لا لأي شكل من أشكال التفاوض إن لم يكن يهدف للتوصل إلى اتفاقات منفصلة. هذا الموقف ينم عن رفض قاطع لكافة المبادئ التي ينبغي أن تكون أرضية لإقامة السلم والأمن الدوليين، وفي مقدمتها حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وفي الاستقلال وكذا تجريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

لقد أثبت تاريخ منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المعاصرة، أن ليس ثمة من مخرج من هذه الأزمة بالبحث المحموم عن المسكنات للعوامل الساخنة وحدها، كما أثبت التاريخ أيضا أن الصهيونية المتغطرسة لئن تجرأت على الظهور، بغير وجه حق، بمظهر صاحب الحق، فلأن ثمة مع الأسف، قوى دولية كبرى ما تزال متعنتة على مسايرتها في منهجها المذموم عوض أن تبذل جهودا صادقة لخدمة السلم.

إن الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضته الجماعية، يعلن للمجتمع الدولي أنه دخل مرحلة جديدة من الكفاح التحريري الوطني، ويؤكد أنه لن يتراجع عن مسيرته نحو استعادة حقوقه الكاملة، وأن لديه قدرات على التضحية غير محدودة، وانه يراهن على تحالفه مع عامل الزمن، وما اقدام الطفولة الفلسطينية قبل الأوان، في سبيل تحضير الشروط لمستقبل أفضل، سوى برهان ساطع على أن الكفاح التحريري الفلسطيني لن ينتهي إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

يُستخلص مما سبق أن ثمة ضرورة عاجلة لمساءلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبخاصة منها تلك التي حمَّلتها المنظمة الأممية مسئوليات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثقيلة لتجسيد نزوعها نحو تسوية عادلة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط، أعني تسوية حاسمة متحررة من أية نظرة ضيقة. وبالفعل، لقد حان الأوان لبذل الجهود الحثيثة والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي من أجل استتباب السلام يكون تحت رعاية الأمم المتحدة. ولضمان النجاح الكامل لهذه المبادرة لابد من مراعاة عدد من المتطلبات الضرورية. ولا بأس من التذكير بفحواها مرة أخرى :

ينبغي التذكير في المقام الأول، بضرورة اضطلاع المجتمع الدولي من خلال هذا المؤتمر المنشود بالمسئوليات الملقاة على عاتقه. وإن أية محاولة لعقد المؤتمر تحت مظلة الهيئة الاممية بغرض احتضان مفاوضات ثنائية وجزئية مع تجاهل المسألة المحورية في القضية الفلسطينية، سيكون مآلها الفشل لا محالة. وينبغي على منظمة الأمم المتحدة ايضا، وبالنظر إلى مسيرتها التاريخية ومهماتها الأساسية، أن تفرض سلطتها في هذا المؤتمر وتنصّب نفسها حاميا يقظا لتسهر على تكريس الالتزام بمبادئها الأساسية.

وفي المقام الثاني، ينبغي على مؤتمر السلام أن يستضيف بكل عدل وإنصاف، الضحية الرئيسية لأزمة الشرق الأوسط ألا وهي الشعب الفلسطيني. كما ينبغي بطبيعة الحال، أن يتجسد هذا الحضور من خلال إشراك الممثل الذي اختاره الشعب الفلسطيني بكل سيادة ليكون الناطق بلسانه، ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

وينبغي ثالثا، أن يرتبط هدف هذا المؤتمر بالمطالب المشروعة والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وبكل حرية، وحقه في إقامة دولته المستقلة والسيدة فوق ترابه الوطني. وبالتالي، فإن أية مساع غير هذه قد تهدف إلى إدخال تعديلات شكلية على الوضع الحالي المتميز بالهيمنة المطلقة وكذا أية مناورة مسبقة قد ترمي لاستبعاد فكرة

قيام الدولة الفلسطينية، لن تكون سوى نذير شؤم ينبئ بمستقبل مظلم لمستقبل منطقة الشرق الأوسط كلها.

رابعا وأخيرا، ينبغي التذكير بأن السلام العادل والشامل لن يتحقق في منطقة الشرق الأوسط، دون الجلاء الكامل وغير المشروط من كافة الاراضي العربية المحتلة.

سيدي الرئيس،

إن الشعب الفلسطيني بعد كل ما عاناه من مآسي وآلام وما بذله من تضحيات في سبيل إثبات وجوده الذي يجحده البعض، يحق له أن يطالب المجتمع الدولي بإنصافه وتصحيح ما يتعرض له من جحود ورفع ما يصيبه من مظالم، بصورة حاسمة ونهائية. ونظرا لحجم مساهمة منطقة الشرق الأوسط في إثراء الحضارة العالمية، يحق لها أن تأمل في تعبئة تضامنية دولية حازمة ومصممة على إعادة السلم إلى ربوعها.

إن أنظار العالم قاطبة متّجهة شطر منظمة الأمم المتحدة لتتكفل بإنجاز هذه المهمة التاريخية، وإن مبادرة الأمين العام باسم هذه المنظمة تدفعنا منذ الآن لنعبر له عن مشاعر الامتنان لكل ما يبذله من جهود قيمة ودءوبة في سبيل تسوية معضلة الشرق الأوسط، ولنؤكد له دعمنا الكامل ومساندتنا المطلقة لمساعيه تلك.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نأمل في حصول ذلك الإجماع الذي طال انتظاره، على مستوى مجلس الأمن بخصوص الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يخصص لإحلال السلم في الشرق الأوسط. ولتحقق هذه الهيئة المركزية غاياتها ينبغي عليها أن تبذل كل جهودها من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين وتضع كافة صلاحياتها في خدمة الإرادة الدولية المعبر عنها مرارا وتكرارا.

إن الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضته وتضحياته اليومية، يوجه إلى المجتمع الدولي رسالة مفعمة بالأمل، وإن الضرورة الملحة تقتضي ألا يخيب هذا الأمل.

القسم الثاني

وزير الشؤون الخارجية

ماي 1982 - نوفمبر 1988

الفصـــل 1 : وزارة الشؤون الخارجية 147
الفصـــل 2 : أولـويّـة ملّفـيـن 155
الفصـــل 3 : المغرب العربي وقضية الصحراء الغربية 161
الفصـــل 4 : فلسطين وأزمة الشرق الأوسط 265
الفصـــل 5 : العلاقات مع إفريقيا 369
الفصـــل 6 : العلاقات الجزائرية الفرنسية 411
الفصـــل 7 : العلاقات مع أوروبا 481
الفصـــل 8 : العلاقات الجزائرية الأمريكية 515
الفصـــل 9 : حركة بلدان عدم الانحياز 539
الفصـــل 10 : النزاع العراقي - الإيراني 577
الفصـــل 11 : حول بعض اللقاءات 599
الفصـــل 12 : المشاكـل الداخليـة 607
الفصـــل 13 : حـوادث أكتـوبر 1988 625

الملاحق

ملـحـق 1 : في سبيل إعادة ضبط الأمور والتحكم فيها (جانفي 1979) 641
ملـحـق 2: مجلس المحاسبة : خطاب أمام المجلس الشعبي الوطني (جانفي 1980) 659
ملـحـق 3 : مذكرة الوزير محمد الصديق بن يحي إلى الرئيس الشاذلي بن جديد (1981) 671

ملحق 4 : مقترحات جزائرية للملك الحسن الثاني
حول الصحراء الغربية (فيفري 1985) 677
ملحق 5 : رسالة أولف بالم (جويلية 1985) 683
ملحق 6 : رسالة جورج شولتز وجواب أحمد طالب الإبراهيمي
(مارس - أفريل 1987) 685
ملحق 7 : مداخلة باسم الوفد العربي، أمام مجلس
الأمن الدولي (مارس 1988) 689

طبع هذا الكتاب في جوان 2014
بمطابع دار القصبة للنشر
حي سعيد حمدين رقم 6 16012 الجزائر
الهاتف: 11 / 10 79 54 021 الفاكس: 77 72 54 021
البريد الإلكتروني: casbahéditions@gmail.com
الجزائر 2014

أحمد طالب الإبراهيمي

مذكرات جزائري

الجزء الثالث : مشروع لم يكتمل

(1979-1988)

« في هذا الجزء الثالث، يجد القارئ نظرة موجزة عن المرحلة اللاحقة (جانفي 1979- نوفمبر 1988) مع الرئيس الشاذلي بن جديد. أقدّم شهادة حول ما جرى من أحداث في الثمانينيات من القرن الماضي معتمدا في ذلك المنهج الخلدوني لاستخلاص العبرة منها لفهم الفترة الراهنة. خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة أرهقتُ نفسي، حين كنتُ وزيرا مستشارا، بجانب رجل أولى مسؤولياته كرئيس للدولة كلّ اهتماماته، وعيا منه بأنّ أيّ كبوة ستكون مكلفة. أمّا السنوات السبع الأخيرة، حين صرتُ وزيرا للشؤون الخارجية، اجتهدتُ في أن تكون أقوالي وأعمالي مشرفة لبلادي وتخدمُ مصالحه العليا.

لا أستبعدُ أن يكتشف القارئ خيبة أمل المؤلّف بعد عشرية من العمل. وهذا حقيقي. حينما يخفتُ الحماس، وتنمحي معالم الطريق، ويغيبُ رفقاء الدرب، حينئذ يجب مغادرة الساحة دون ندم أو حسرة. هكذا انسحبتُ من المسؤولية في سنّ السادسة والخمسين دون أن أترك الكفاح السياسي. وسيُخصّص الجزءُ الرابع من المذكرات -بحول اللّه- للمرحلة الممتدّة من نوفمبر 1988 إلى أفريل 2004 ».

ISBN: 978-9947-62-034-2

9 789947 620342

دار القصبة للنشر